توفيق السويدي



نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية

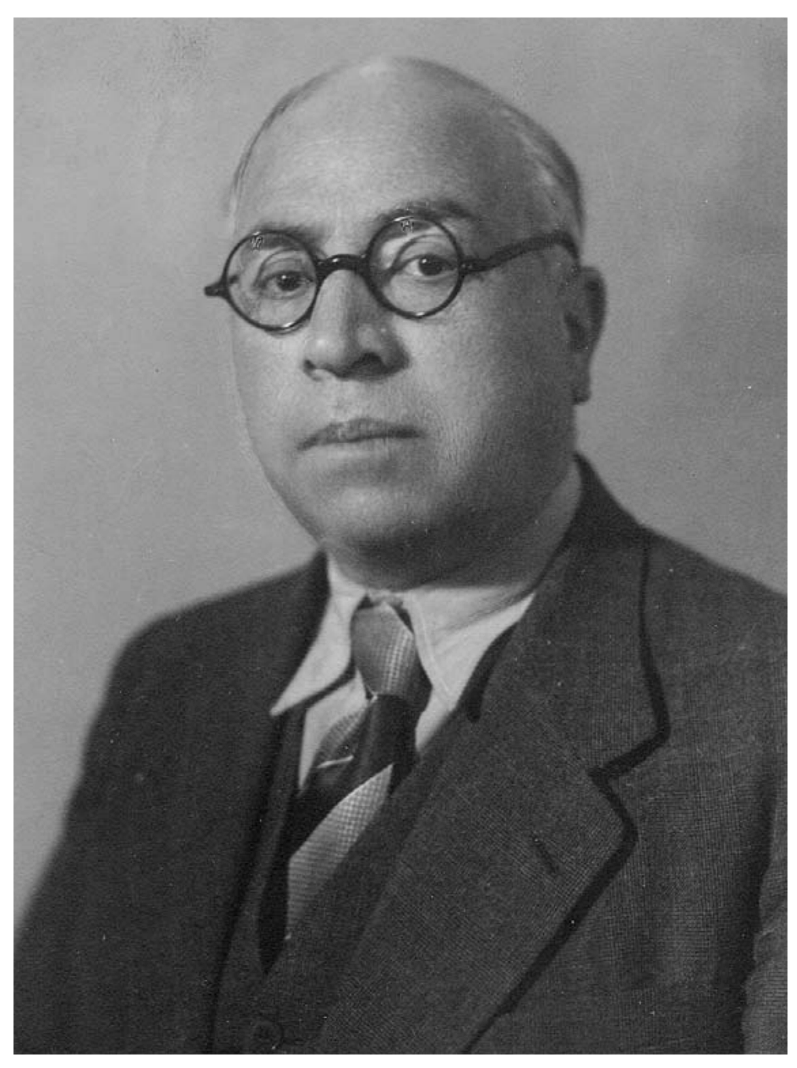




مذكراتي

نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربيّة

توفيق السويدي



المرحوم توفيق باشا السويدي
رئيس وزراء العراق سابقاً

تقديم

إن ما يجري مؤخراً من أحداث في العراق جعلني أشعر بالمسؤولية بنشر طبعة جديدة من مذكرات والدي توفيق السويدي . وهذه المذكرات هي وثيقة تاريخية تشير إلى أنه كان من الممكن أن يؤدي التفكير العقلاني والسياسة الرشيدة إلى جعل العراق قطراً عصرياً مزدهراً .

لقد كُتب الكثير عن الحركات الماركسية والقومية في العالم العربي ولكن القليل قد نشر عن اللبرالية العربية والحركات اللبرالية . إن الشهادات الشخصية وذكريات اللبراليين العرب البارزين كانت على الأخص نزيرة على الدوام . والكتاب الذي نقدمه للقراء العرب يحاول أن يسهم قليلاً بردم هذه الفجوة القائمة .

إن توفيق السويدي كان قد تولى رئاسة الوزراء في العراق ثلاث مرات في ١٩٢٩ و١٩٤٦ و١٩٥٠ على التوالي . كما كان قد أشغل منصب سفير العراق في عصبة الأمم وفي الأمم المتحدة . وكان كذلك عضواً في هيئة النيابة التي كانت تشكل لتنوب عن عاهل البلاد حين يغيب عن الوطن ، وذلك بضع مرات . والسويدي هو مؤسس البنك المركزي العراقي ومجلس الإعمار ، كما أنه أسس كلية الحقوق في بغداد وقام بتدريس القانون فيها عدداً من السنين .

إننا نأمل بأن تؤدي نشر مذكرات السويدي هذه إلى تذكير الجيل الصاعد من العراقيين وغيرهم من العرب بالنهج الليبرالي العربي فتفتح بذلك الباب على مصراعيه أمام مستقبل يتسم بالديموقراطية والمصالحة المذهبية والتسامح الديني في العراق وفي العالم العربي بأسره .

لؤي توفيق السويدي
١٨ كانون الأول ٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد
المذّكرات.. وصاحِبُ المذّكرات

عيناه مغمضتان نصف إغماضة . . الأطباء حوله يرقبون ما أدهشهم فيه من جبروت المقاومة – رغم أربع وسبعين يحملها على منكبيه ، حافلة بما يندر أن تحفل به حياة رجل ، ورغم المرض الطويل ، والعمليات الجراحية المتتالية . . وبعض المقربين من الأهل والأصدقاء حوله يرقبون ، ولآلامه يتألمون . . لكنه في شبه غيبوبة – وما غاب قط عن وعيه حتى اللحظة الأخيرة – لا يرقب ما يرقبون ، ولا يحفل بما من أجله يتألمون . . إنه يستعرض الشريط الطويل ، الطويل ، من ذكريات حياته ، تعرضه عليه الذاكرة ، عرضاً كاملاً ، في مراجعة أخيرة . .

في بغداد ، حاضرة الخلود ، حاضرة الحواضر والحضارات ، يولد الطفل توفيق ، في دار عز ومجد ، ووجاهة وأصالة ، وعلم وفضل ونبل . . فوالده الشيخ يوسف السويدي من أبرز أعيان العراق . . ويترعرع الطفل الوليد مع إخوته . . وما إن ينهوا دراستهم الابتدائية حتى يفاجىء والدهم أقرانه بإيفاد أبنائه لاستكمال دراساتهم الثانوية والجامعية في الآستانة وباريس . . وكان هذا ، في ذلك الزمن ، فتحاً جديداً ، إن لم يكن مستهجناً! . . وينبغ توفيق وإخوته ، ويحصلون على درجات عالية من الثقافة ، ثم يشاركون – في ظل والدهم – في الحركات الوطنية التي كانت شرارتها قد بدأت تتطاير هنا وهناك ، تبشر بوعي ، ونهضة ، واستقلال . . ولم يكن قد تفشى حينذاك وباء الوصولية ، والصعلكة والغوغائية . . فكان ذوو الثقافة والوجاهة والأصالة هم الذين يقودون الحركات الوطنية ، في سبيل أمتهم وقضاياها التحررية ، يبذلون الوقت والجهد والعرق ، والأموال والدماء والدموع ، غير طامعين في نيابة أو وزارة ، أو ثروة أو رئاسة أو زعامة . . بل كانوا يعملون بجد وإيمان ، وهم يرون أمامهم المنافي – تفتح أشداقها – والسجون ، والمشانق تنتصب هنا وهناك في جشع وشراسة . . ويبرز

توفيق كشاب من أنشط وأذكى عناصر الشباب العربي الذين ساهموا في الجمعيات السرية العربية والحركات الوطنية منذ نشأتها - على رهبة المصير- وتعرضوا للأخطار في سبيل أوطانهم وحريتها ووحدتها . ثم يصبح من أبرز أعضاء المؤتمر العربي الأول الذي عقده أحرار العرب في باريس ، ثم يصبح رئيساً للمؤتمر العراقي الأول الذي نادى باستقلال العراق . .

وكما كان يقفز في دراسته ، ثم فترة تجنيده في الجيش العثماني ، في أوائل الحرب العالمية الأولى ، من رتبة إلى أخرى . . كذلك راح يقفز في عمله في سوريا أيام العهد الفيصلي ، فكان قاضياً ، فمحامياً كبيراً ، فأستاذاً في كلية الحقوق بدمشق .

ويخرج فيصل من سوريا ليصبح ملكاً على العراق . . ويعود توفيق السويدي ، الشاب النابغة ، إلى بلده بغداد ، ليسهم في بناء الحكم الوطني ، والدولة الحديثة ، فيصبح قاضياً ، فعميداً لكلية الحقوق ، فمستشاراً حقوقياً للدولة ، فمديراً عاماً للعدلية ، فمراقباً عاماً للحسابات (برتبة وزير) . .

ويتابع شريط الذكريات دورانه بسرعة . . يدخل السويدي ميدان السياسة من أوسع الأبواب ، تؤهله ثقافة عالية ، وتربية رفيعة ، وذكاء حاد . . فيصبح وزيراً ، ويتنقل بين وزارات المعارف ، والعدلية ، والخارجية . . ثم يتولى - وهو في عنفوان شبابه - رئاسة الوزارة للمرة الأولى عام ١٩٢٩ ثم يتولاها بعد ذلك أكثر من مرة . . وتبرز في مقتضيات السياسة العراقية أهمية إنشاء مفوضية للعراق في طهران ، فيعهد إلى السويدي بتأسيس المفوضية ، ويعين أول وزير مفوض فيها . . وعندما يدخل العراق عصبة الأمم يعهد إلى السويدي بمهمة التأسيس ، ويعين رئيساً لوفد العراق في جنيف ، يوم كان العراق هو الدولة العربية الوحيدة التي ظفرت بعضوية العصبة - فكان المحامي العربي الوحيد عن قضايا العرب ، والناطق الأول باسم العروبة ودولها ، كما تولى فيما بعد رئاسة وفد العراق إلى هيئة الأمم المتحدة ، في أكثر من دورة ، وكذلك في عدة مفاوضات ومحادثات ، ومجالات ومؤتمرات ، ومحافل عربية ودولية ، حيث كانت له صولات وجولات ، مشهورة مشهودة في الدفاع عن القضايا العربية جميعها ، وفي طليعتها قضية فلسطين ، والقضايا الاستقلالية لبعض الدول العربية ، المشرقية والمغربية . . ويحسن منذ ذلك بالمؤامرة الكبرى تحاك ، وبالمكيدة الدولية الإجماعية تنسج خيوطها لاقتناص فلسطين ، فينصح ويحذر ، ويوصي باليقظة ،

واتباع سياسة تركيز وتخطيط ، وتنسيق وتنظيم ، لمواجهة الخطر الأكبر ، الذي بدأت تزحف طلائعه . . ولكن دون جدوى ، فالقوم غافلون! . .

ويواصل السويدي قفزه ، واضطلاعه بمهام التأسيس ، والرئاسة . .

فهو الذي أسس كلية الحقوق ببغداد ، وكان أول عميد لها ، وله في الحقوق مؤلفات قيمة ، وهو الذي أسس ونظم إدارة المراقبة لحسابات الدولة ، وكان أول مراقب عام للحسابات . . وتقوم جامعة الدول العربية فيكون من أبرز مؤسسيها ، ويعين أول أمين عام مساعد لها ، ويؤسس فيها اللجنة الاقتصادية الدائمة ويعين أول رئيس لها . . وفي الحياة البرلمانية ينتخب السويدي نائباً ، ورئيساً لمجلس النواب ، كما يصبح عيناً ورئيساً لمجلس الأعيان . . ويؤسس ويتزعم ويترأس (حزب الأحرار) ، وهو من أضخم ما عرف العراق في حياته الحزبية من أحزاب برلمانية ديمقراطية ، ومن أحسنها تنظيماً ، وأكثرها قوة وشعبية .

وعندما كان السويدي يبتعد عن الحكم ، والمناصب السياسية ، كان يتفرغ للشؤون الاقتصادية (وهو الذي تخصص في الحقوق والاقتصاد بباريس) ، فبالإضافة إلى أنه كان رئيس اللجنة الاقتصادية الدائمة لجامعة الدول العربية ، أسس ونظم المصرف الوطني (المركزي) العراقي ، وتولى فيه – متطوعاً – منصب الحاكم العام . . كما كان عضواً ، أو مستشاراً أو رئيساً ، في مجالس إدارات مصارف وشركات عراقية وغير عراقية .

ورغم أن الحكم في مفهوم السويدي رسالة ، فإنه ما كان يتكالب عليه . . إذ إنه لم يكن في حاجة إلى سلطة ، أو مال ، أو جاه ، وليس في نفسه جوع إلى ذلك أو ظمأ . . فقد كان أبوه من قبله زعيماً كبيراً ، ووجيهاً بارزاً مرموقاً . . وكان أخوه الكبير ناجي السويدي سياسياً كبيراً ، ورئيساً للوزراء ، وزعيماً وطنياً (قضى نحبه معتقلاً في المنفى البريطاني ، روديسيا ، خلال الحرب العالمية الثانية) . . وكان أخوه الأكبر عارف السويدي يتولى أرفع مناصب القضاء في العراق . . وأخوه شاكر من الأطباء البارزين اللامعين . . لم يكن في حاجة ، إذن ، إلى المناصب بعد أن تبوأ أرفعها ، فكان رئيساً للحكومة ، وكان عضواً في هيئة النيابة على العرش .

وقد ندر أن يأتي السويدي إلى الحكم إلا في أعقاب أزمة ، كما ندر أن يغادر الحكم إلا في شبه أزمة . . أما حكمه فقد كان يتميز بالتقدمية – بالتطور لا بالطفرة – وكان يؤمن بالتخطيط والتنظيم ، وبإرساء قواعد الحكم على أسس عصرية

مدروسة ، ويهتم بتخريج دفعات من الشباب الكفء ، المثقف الواعي ، لتولي المناصب الكبيرة ، الإدارية والوزارية . وقد كان معتداً بنفسه ، قوياً في شخصيته ، حريصاً على كرامته ، صلباً في مواقفه ، متمسكاً بما يعتقد أنه حق ، لا يتهاون في ذلك ولا يداهن ، لا يداري ولا يواري ، لا يستسلم ولا يحني رأسه مهما اشتدت العاصفة . . ولكن شعرة معاوية قلما انقطعت بينه وبين أحد ، أو بينه وبين الحكم . وكانت وزارة الخارجية وحدها ، أو مع رئاسة الوزارة أو نيابة الرئاسة ، هي عرينه على الأغلب – وهو الدبلوماسي اللبق ، والسياسي العريق ، ورجل الدولة الفذ ، وهو الذي يجيد اللغات العربية ، والإنكليزية ، والفرنسية ، والتركية ، والفارسية ، وأخيراً الإيطالية . وعندما كانت المنطقة تمور بالأحداث ، ويركب العرب رؤوسهم ، ويستسلمون لدسائس الأعداء – من حيث يعلمون أو لا يعلمون – فيدعون الخلافات تمزق صفوفهم ، كان توفيق السويدي يدعى ، أو يقوم دون دعوة ، بدور رسول السلام ، لتقريب وجهات النظر ، بحكم مكانته المرموقة ، وصداقته للجميع .

وفي عام ١٩٥٨ تقوم دولة الاتحاد العربي ، بين العراق والأردن ، فيتولى السويدي وزارة خارجيتها ، ويكون فيها ، كما كان في كثير من القوانين والاتفاقات والمعاهدات : المفتي الحقوقي ، والفقيه الدستوري ، والمستشار السياسي والاقتصادي والإداري .

وهنا يتعثر شريط الذكريات ، ليعاود دورانه على صورة أخرى ، في صرير وغصة ، تنعكس آثارها على ملامح الرجل الكبير ، الراقد في فراشه . . يتزايد الضغط (العربي . .) والاستعماري ، والصهيوني ، على العراق . . فيصاب بالعدوى ، ويدهمه الوباء ، فيقوم فيه الانقلاب العسكري بقيادة قاسم وعارف ، ويعتقل السويدي مع أقطاب العهد الملكي . . ويحاكم (السويدي) أحد أبرز البناة في العراق الحديث . . يقف بين يدي أحد أبرز الهدامين . . يقف (المتهم) توفيق السويدي ، بين يدي (القاضي . . الفاضل) فاضل المهداوي . . وتسف المهزلة ، ويدور الحوار بين المتهم والقاضي . . بين العلم والجهل ، بين البناء والهدم ، بين النبل والتفاهة ، بين اللباقة والسفاهة ، بين الرفعة والرقاعة ، بين العظمة والحقارة ، بين الأصالة والصعلكة . . بين القمة والحضيض! . . ويقضي السويدي ثلاث سنوات في المعتقل . . ثم (يتفضل) الزعيم الأوحد . . فيفرج عنه . . فينتقل إلى لبنان ، بلد الأحرار ، يستقر فيه بعد حياة حافلة بالمجد ، طافحة بالنشاط والعمل .

وكان طبيعياً أن يختار السويدي لبنان مقاماً ، فهو يعرف لبنان ويعرف بنيه . . لله لبنان ، ولله بنوه! كما يعرف أن كثيراً من مزايا لبنان يتجسد في بني لبنان . . وفي طباعهم كثير من طبيعته . . فيهم خصب الأرض المباركة في لبنان ، واعتدال المناخ ، وصفاء السماء . . ومن طبيعة بلدهم ، بلد العرب جميعاً ، لبنان الحبيب ، يجمعون طلاقة الشواطىء ، وسماحة الثلوج ، وبشاشة المروج . . إلى هبة القمم ، وهدير البحر ، وصلابة الصخور . .

ويجمعون النبل في السخاء ، والمروءة في الوفاء . . إلى الأنفة في الإباء والسمو في الكبرياء . . ويجمعون ما في السنديان من رسوخ ، وما في الأرز من شموخ . . إلى رقة النسائم ، وعذوبة الينابيع ، وحلاوتها ووداعتها . . واللبناني صلب دون أن يكسر ، لين دون أن يعصر . . أنوف عيوف – دون أن يتكبّر أو يتجبَّر . . وهو كريم مضياف ، لكنه لا يدع أحداً يستغله أو يستغفله . . وهو دمث ، صبور ، ودود ، لطيف . . لكن ذلك كله ينقلب عنده رأساً على عقب ، إذا أحس أن كرامته على المحك! . . وهكذا أراد اللبنانيون أن يكون لبنانهم ، فهو للجميع ، وما هو لأحد إلا لبنيه ، جميعاً ، متضامنين عند الجد ، متكاتفين عند الخطر ، متساندين في وجه الدسائس والمحن – ولو كرة الكارهون! . . كان السويدي يعرف ذلك كله ، وهو الرجل الرجل ، الذي يقُّدر ، فيحسن التقدير . . كان يرى أن الله إن كان قد جمع على جبين لبنان : جلال التاريخ المجيد ، والتراث الضخم التليد ، إلى نضارة الحاضر العتيد ، إلى إشراقة المستقبل السعيد ، فقد جمع ذلك كله في نفوس اللبنانيين ، جميعاً ، وفي معطياتهم ، وفي آمالهم . .

لذلك ، لذلك كله ، اختار السويدي لبنان وطناً ثانياً ، يقضي فيه أواخر حياته ، يرقب المضحكات المبكيات ، في مرارة وأسى . . لكنه يحتفظ بروحه العالية ، وشخصيته الفذة . . ويظل مجلسه (كما كان دوماً) : ملتقى الكثير من الشخصيات العربية التي حملتها إلى لبنان الكريم تلك الموجات التقدمية ، الثورية ، التحررية ، الطليعية إلخ . .

ذلك النفر الكريم من البناة الأباة ، والكماة الحماة ، الذين جرفتهم موجة العقوق والجحود والنكران . . موجة التخريب والأحقاد ، والفساد والإلحاد ، موجة عهود اللاعهود ، عهود الشعارات ، والمبادىء الدخيلة الحمراء . . عهود الإيجار والاستئجار ، والبيع والشراء للحناجر والميكروفونات ، للأقلام والألسنة ، والضمائر الخربة العفنة . .

عهود الوطنية الحديثة المستحدثة ، وطنية المقاهي والملاهي ، والمسيرات والمهرجانات ، والحفلات والهتافات ، والخطب الطنانة ، والمقالات الرنانة . . عهود (النخبة) و(الطليعة) . . تعمل في شعوبها تفريقاً وتمزيقاً ، وتنكيلاً وتضليلاً . . وفي زعمائها الأبرار الأحرار ، وقادتها المخلصين المؤمنين ، إهمالاً وإذلالا . . وإذا بالمضحَّين هم الضحايا . . وإذا بالأجيال التي ضللتها الدعايات ، تدوس على الضحايا وتهتف للجناة ، في صخب هستيري غوغائي . . وإذا بنا أمة تنكرت لماضيها ، فأنكرت مواضيها . . أمة تخلَّت عن تاريخها وتراثها ، عن تقاليدها وأخلاقها . . أمة تخلَّت عن قيمها ومقوماتها ، فتخلى الله عنها ، فتهاوت عليها الضربات ، وليس من يعي وليس من يعتبر! . .

ويدور الشريط . . يعرض على الراقد الكبير صور رفاقه . . رفاق الصبا والشباب ، والرجولة والكهولة . . فتكسو وجهه مسحة من عاطفة ، تراوح ما بين لوعة وأسى ، وحنين وحنان . . يذكر أولئك الرفاق ، ومنهم من قضى نحبه ، ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا . . تتراءى أمام عينيه أطيافهم ، وتمر في خاطره ذكرياتهم . . فيغتبط لمن قضوا منهم ، متساقطين على دروب المجد ، شهيداً إثر شهيد ، وبطلاً بعد بطل . . ويتألم لمن لا يزالون – بعد أن أبلوا في سبيل أمتهم وأوطانهم أشرف البلاء – يعانون المرارة والأسى من جزاء سنمار ، في غصة وهوان ، في زوايا النسيان والنكران . .

ويشرف الشريط على نهايته ، فينتفض الجبار ، ويفتح عينيه ، ويجول ببصره المجهد بين الخلّص الملتفّين حول سريره ، فيبتسم لهم . . ثم ينظر نظرة طويلة حانية – تنوء بما تحمل من أقدس المعاني – خص بها الصديق الذي رافقه طويلاً ، وأخلص له حتى النهاية . . ثم يلمح بين الواقفين وحيده العائد من سفر ، فيهش له ، ويمد إليه ذراعيه ، يحتضنه ويقبله . . ثم يستسلم للمصير ، في هدوء واطمئنان . . لقد أدى قسطه للعلى ، وآن له أن ينام! . .

ومرت ساعات . . وكانت هدأة الجبار . . وعلم آخر ينطوي ، وركن شامخ ينهار! . .

ذلك هو توفيق السويدي ، الذي فقدته أمته في الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٦٨ ، في فترة من أحلك فترات تاريخها ، ففقدت فيه رجلا فذاً ، عظيماً خالداً ، من نوابغ العلم ، وأساطين القانون ، وفقهاء الدستور ، وعمالقة الاقتصاد ، وجهابذة الدبلوماسية ، وفرسان البرلمانية ، عراقياً ، وعربياً ، ودولياً . . كما فقدت فيه مفاوضاً

ممتازاً ، ومحدثاً ساحراً ، وذكياً لبقاً ، ظريفاً . . . يجمع بين المرونة والصلابة ، كما يجمع بين اعتداده بنفسه وبأصالته وعلمه وثقافته ، ومركزه ومكانته ، وبين لطفه ووداعته ، وتواضعه وطيبته وبساطته . . وكان إلى جانب هذا كله حاكماً قوياً ، ورجل دولة من طراز رفيع . . وعلى جانب كبير من الرجولة والخلق المتين . .

لذلك لم يكن عجيباً أن ينتزع السويدي الإعجاب والاحترام من عظماء العالم ، الذين عرفهم وعرفوه .

وقد أثرت عن الرئيس اللبناني الراحل الأستاذ إميل إده (وقد كان معتداً بنفسه ، ضنيناً بالإعجاب والمديح) . . تلك الكلمة التي أثنى فيها على السويدي ، وأعرب فيها عن إعجابه بحدة ذكائه ، وعظمة شخصيته ، وسعة اطلاعه ، وعمق ثقافته ، وسلامة تفكيره ، وقوة منطقه ، وسمو أخلاقه . . وقد كانت هذه الشهادة بعد أحاديث طويلة مختلفة بين الرجلين الكبيرين ، أدهشت الرئيس إده وجعلته يقول إنه لم يكن يعتقد أن بين العراقيين والعرب رجالا على هذا المستوى!

ولا أنسى أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عقدت مرة في دمشق عام ١٩٥١ ، وكان رجل سورية العسكري القوي ، المرحوم أديب الشيشكلي ، يتحكم في سياستها من وراء ستار . . وكانت الخلافات بين بغداد ودمشق تمر آنذاك بفترة من فترات حدّتها . . ولكن ما إن وقع اعتداء إسرائيلي على سورية ، فاستنجدت هذه بشقيقها العراق ، حتى تناسى الخلاف وأنجدها بإرسال ما طلبته من قوات برية وجوية وآلية . وعلى إثر ذلك الاعتداء الصهيوني الغادر ، رأى المسؤولون العرب أن يعقد اجتماع الجامعة في دمشق .

وكان السويدي على رأس الوفد العراقي إلى الاجتماع بوصفه نائباً لرئيس الوزراء ، يومذاك ، ووزيراً للخارجية . وقام الشيشكلي بزيارات مجاملة لرؤساء الوفود . وعندما قام بزيارته للسويدي في جناحه بفندق الشرق في دمشق . . شكره شكراً جزيلاً على النجدة العراقية للشقيقة سورية في محنتها . ولم تقتصر تلك الزيارة ، كغيرها ، على المجاملات ، فدارت بين الرجلين أحاديث طويلة لم يكن السويدي فيها ليناً أو مجاملاً مع الشيشكلي ، بل كان كعادته قوياً ومنطقياً ، في لباقة وإخلاص . ولما خرجت مع الشيشكلي أودعه ، قال لي ما معناه : كنت أسمع كثيراً عن فخامة الرئيس توفيق باشا السويدي ، لكنني ما كنت أظنه هكذا . . لو كان في العراق ، وبين زعماء العرب ، بضعة رجال من طراز هذا الرجل لما وصل العرب إلى ما وصلوا

إليه من هوان! . . ولو كان حكام العراق كلهم كالسويدي لما حصل بيننا وبين العراق أي خلاف! . .

وفي جلسة هامة عقدت يوماً بين السويدي والرئيس جمال عبدالناصر ، استمع عبدالناصر فيها إلى السويدي يتحدث حديثاً طويلاً ، تلمس فيه الرئيس المصري ، بكل وضوح ، ما يتميز به السويدي من صراحة وإخلاص ، ومنطق قوي سليم ، وسمو في التفكير ، مع عمق وسعة أفق ، وحنكة وحكمة ولباقة . . فلم يسعه – رغم كل شيء – إلا أن يقول : نحن يا باشا في حاجة إلى خبرتكم وتجاربكم ، ويسرنا أن نستفيد دائماً من إخلاصكم وحنكتكم ، وآرائكم الناضجة الصائبة . .

وكثيراً ما حضرت جلسات له وأحاديث مختلفة ، مع عدد من الزعماء والسفراء والشخصيات الكبيرة ، عرباً وأجانب ، فكنت أسمع منهم عنه ما يرفع الرأس ، ويدل على أنه كان ذخراً وثروة وضمانة ، ومثار إعجاب وتقدير . وإن كان له خصوم ، وناقدون وحاسدون ، فهذا أمر طبيعي بالنسبة إلى رجل كالسويدي . لا سيما وأن الرجل ، مهما كان ، فهو إنسان . . ولكل إنسان حسناته وسيئاته ، فلا كامل إلا الله! . . إلا أن ما يأخذه عليه ناقدوه ، لا يكاد ، قط ، يقاس بكريم سجاياه ، ورفيع مزاياه .

وقد كان في وطنيته ، وآرائه السياسية : منطقياً ، واقعياً ، جريئاً ، يحكم العقل على العاطفة ، والحقيقة على الخيال . . وكان يضع المصلحة العامة فوق أي اعتبار آخر .

وكان ، رحمه الله ، منذ دخل ميدان الحكم والسياسة ، يكره إقحام الجيش أو الشارع في شؤون الحكم والسياسة . وقد أثبتت الأيام والأحداث صحة رأيه ، ولا سيما في بلادنا! . . فمجال الجيش هو بين الثكنة والجبهة ، فإذا خرج عن هذا الخط فهو إذ ذاك كالقطار حين يخرج عن الخط : يتدهور وتكون الكارثة! . . أما الشارع ، الذي يلجأ إليه بعض الزعماء والمتزعمين ، يقحمونه في شؤون السياسة والحكم ، متزلفين متملقين ، كي ينصرهم على خصومهم ، فهم بذلك يسيئون إليه وإلى مصالحه ، إذ يشغلونه بما هو ليس من اختصاصه ، وبدل أن يوجهوه ويقودوه ، يأتي يوم يقودهم فيه الشارع – وقد انطلق وتمّرد – فيصبحون له أسرى ورهائن ، ويصبح هو الذي يوجههم بجهله ، ويفرض عليهم المواقف ، بحماسته الغوغائية ، فيسيء بذلك إلى نفسه من حيث لا يدري ولا يريد ، ويسيء إليهم ، وإلى الحكم وهيبته . بل يسيء

إلى وطنه وأمته ، إذ يخدم كل منا وطنه بأن يتقن عمله . . وما كان الحكم يوماً من اختصاص الشارع والغوغاء! . .

وعلى غزارة علمه ومعلوماته ، كان السويدي حريصاً على أن يقرأ ويطالع ، ويعلم ويتعلم – ما وسعه ذلك . كانت البلاد تجتاز أزمة وزارية معقدة ، وكان السويدي على رأس المرشحين لتأليف الوزارة الجديدة . وكان الشغل الشاغل للصحافة والرأي العام يومذاك هو تكليف السويدي ، وشروط السويدي ، وقبول السويدي أو اعتذاره . . دخلت عليه في ذلك اليوم فوجدته يقرأ كتاباً جديداً عن المعتزلة ، لكاتب ناشىء ، فدهشت! ولما أعربت له عن دهشتي قال : دعنا من ذلك الآن ، في الحقيقة أن لهذا المؤلف آراء لا بأس بها . . أتمنى لو كان في استطاعتي ألا تفوتني قراءة أي كتاب يصدر أينما كان ، وفي أي موضوع كان! . . وأذكر أنني كنت أسير معه يوماً في حديقة قصره ، حيث كان البستاني يعمل في نقل بعض الأزهار والشجيرات من مكان إلى آخر . . فوقف السويدي فترة طويلة يسأل ذلك الفلاح عن خصائص تلك الأزهار ، وأسباب تبديل مكان غرسها . . ولما سألته كيف يهتم بمثل هذا الأمر وهو يتولى رئاسة الحكومة العراقية بمسؤولياتها وأعبائها ، قال : وماذا في الأمر؟ هذه معلومات يعرفها الرجل أكثر مني ، فلماذا لا أتعلم منه؟! . .

وفي مذكراته هذه ، التي حرص قدر الإمكان على أن يجعلها مذكرات ، لا تاريخاً ، يطالع القارىء مع ذلك تاريخ نصف قرن من أحداث العراق ، والقضايا العربية ، وقد بدأ تسجيلها في الأربعينات ، واستمر في ذلك ، مع الأيام والأحداث . وكان يدأب ، رحمه الله ، بين وقت وآخر ، على الاهتمام بها ، تدقيقاً وتمحيصاً ، تصحيحاً وتنقيحاً ، حذفاً وإضافة ، كلما سمحت له بذلك ظروفه . وإنني لفخور بأنني عملت معه في ذلك ، منذ الأربعينات حتى أواخر أيامه ، طيَّب الله ثراه ، وأكرم مثواه . وتتضمن هذه المذكرات فصولاً ودقائق ، وحقائق ووثائق ، غض النظر عن إدراجها وتسجيلها في هذه الطبعة ، وفي هذا الوقت بالذات ، استجابة لنداء المصلحة القومية العليا ، واقتناعاً بأن ذلك من حق المصلحة العامة ، ما دام هذا كتاب (مذكرات) وليس كتاب (تاريخ) . . لا سيما وأن بعض تلك الحقائق من شأنها ، إذا نشرت اليوم ، أن تؤدي إلى ما ليست هذه الأمة في حاجة منه إلى مزيد! . .

إنني لم أكن أنظر إلى السويدي كرئيس ، مجرد رئيس ، سواء كان على رأس الوفود العراقية ، أو على رأس وزارة الخارجية ، أو على رأس الحكومة العراقية . . فقد

كان لي رحمات الله عليه بمثابة الأب الحادب والأخ الحاني ، والأستاذ الموجّه والصديق الكبير .

وقد كانت فجيعتي فيه والله كبيرة . . وخسارة أسرته وأمته فادحة ، لأنه كان فارساً من فرسان رعيل لا يعّوض . ولعلي بتقديم مذكراته إلى بني أمته ، أقدم خدمة تهنأ بها روحه في أعاليها ، وتقدرها أمته يوم تصحو من غفوتها ، فتنهض من كبوتها ، وتعود من متاهتها ، إلى تاريخها وتراثها ، فتقدر إذ ذاك الأفذاذ الخالدين من رجالها وأبطالها . وصاحب هذه المذكرات ، من بينهم ، في الصف الأول والطليعة .

لقد كان من دواعي اعتزازي أن توفيق السويدي كان يوليني كامل ثقته وتقديره . . في سطوته وعلاه ، ثم في محنته ومنفاه . .

وإنه لمن دواعي اعتزازي ، أيضاً ، أنني أخلصت لتوفيق السويدي حتى مات ، وسأخلص لذكراه حتى أموت . .

وسلام عليك أبا لؤي! . . .

١٩٦٩/٦/٣٠

قدري الكيلاني

الإهداء

إلى أمتي . .

التي يشهد التاريخ : ما اتفق أبناؤها ، والتفّوا حول مثل عليا ، تنبع من صميمها ؛ إلا وشادت أعظم الدول ، وأسمى الحضارات . .

وما تفرّقوا وتكاسلوا ، وتخاذلوا وتواكلوا ؛ إلا هانت واستكانت ، وأمست أمة تائهة تافهة . .

إلى أمتي . . التي نشأ منها جيل جديد ، تهاون المسؤولون جميعاً ، في توجيهه التوجيه الصحيح ، فتسابق الأعداء إلى ملء الفراغ ، في العقول وفي القلوب ، بمبادىء غريبة ، دخيلة ، فاسدة - نأت بشبابنا ، عماد يومنا وغدنا ، عن السليم القويم من أخلاقنا ، فتنكروا لأمتهم وتاريخها ، وقيمها ومقوماتها . . فأساؤوا إلى أنفسهم ، وإلى أمتهم ، من حيث يريدون الخير ، كل الخير . . وما هم بملومين! . .

إلى أمتي . . التي تعاني اليوم من فرقة وهوان . . ولا أمل في انكشاف الغمة ، وانفراج الأزمة ، إلا بالعودة إلى الأصيل النبيل من تراثنا وتقاليدنا ، بالإيمان والتكاتف ، بالعلم والتخطيط ، بالعمل الدؤوب ، المخلص البناء ، الذي يكفل لنا المنعة والرفعة ، ويعيدنا إلى مركزنا بين الأمم : في القمة والطليعة .

إلى أمتي . . التي يشرّفني أن أنتمي إليها - بكل زهو ، واعتزاز وافتخار . .

أهدي مذكراتي هذه ، عن نصف قرن من الزمان ، قضيته في خدمتها ، جهد طاقتي ، لا أبتغي جزاء ولا شكوراً ، ولا أرجو سوى أن ألقى وجه ربي ، رضيّ النفس ، مرتاح الضمير ، مبتهلاً إليه سبحانه أن يهدي بني قومي سواء السبيل ، ويأخذ بأيديهم ، ويسدد خطاهم ، ليعملوا بوعي وتصميم ، ويحققوا الغالي العزيز من أمانينا ، فتعود أمتي : خير أمة أخرجت للناس .

توفيق السويدي

نشأتي

-١-

مولدي ونسبي

اسمي سليمان توفيق وقد ولدت في بغداد سنة ١٣٠٩ هجرية الموافقة لسنة ١٨٩٢ ميلادية في آذار في محلة خضر إلياس بجانب الكرخ ، وقد نشأت في جو يحوطه شعور التدين والعلم لأنني أنتسب إلى عائلة عباسية شهيرة في بغداد تعرف بآل السويدي . فوالدي يوسف بن نعمان بن محمد سعيد بن أحمد بن عبدالله بن أبي المحامد بن محمد المدلل بن عبدالله أبو الفتوح بن الحسين بن علي بن عبدالله بن الحسين بن علي بن أبي بكر بن الفضل بن أبي العباس أحمد بن المقتدى عبدالله بن محمد بن عبدالله القائم بأمر الله بن أحمد القادر بالله بن ، اسحق بن جعفر المقتدر بن أحمد المعتضد بن الموفق طلحة بن جعفر المتوكل بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد بن المهدي بن أبي جعفر عبدالله المنصور بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب القرشي .

في المدرسة

أدخلت في المدرسة الإبتدائية وعمري ست سنوات وأكملت التحصيل فيها في سنتين مع أن سنواتها ثلاث ، والظاهر أنني أبرزت لياقة ممتازة جعلتني أجتاز صفين في سنة واحدة . ثم دخلت المدرسة الإعدادية الملكية في بغداد وتخرجت فيها سنة ١٩٠٨ وأنا في السادسة عشرة من عمري ، وفي السنة نفسها دخلت مدرسة الحقوق الجديدة التي تأسست في بغداد وأكملت فيها سنة واحدة ، وفي أيلول سنة ١٩٠٩ سافرت إلى إستانبول لإكمال التحصيل هناك ، ودخلت كلية الحقوق العثمانية حيث أكملت التحصيل في سنة ١٩١٢ ، وسافرت تواً إلى باريس فقضيت فيها ثلاث

سنوات درست خلالها الحقوق الغربية في كلية الحقوق من جامعة باريس ، ثم رجعت إلى استانبول وتوظفت في وزارة المعارف كسكرتير للجنة تصحيح القاموس الفرنسي التركي لشمس الدين سامي بغية إدخال إضافات مهمة عليه . ولم أبق في هذه الوظيفة إلا عدة شهور حيث طلبت للخدمة العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وأصبحت ضابط احتياط . وفي الوقت عينه دخلت المدرسة المالية العالية ودرست فيها سنتين ثم عيّنت قاضياً في محكمة بداية دير الزور ولم ألتحق بوظيفتي فيها لذهابي إلى باريس .

في العسكرية والقضاء

وقد قضيت فترة من الحرب وأنا ضابط احتياط في الجيش التركي ، فخدمت في مختلف النشاطات العسكرية من مشاة ، و(قنبرجي) في المدفعية ، إلى قاذفات اللهيب ، ثم صرت ضابط تلغراف ، فمشاوراً عدلياً . وفي سنة ١٩١٨ عيّنت قاضياً لرياسة محكمة بداءة الشام ، ثم استقلت وزاولت المحاماة فيها ودرّست كأستاذ حقوق الرومان وحقوق الدول في كلية الحقوق حتى سنة ١٩٢١ . وعندما رجعت إلى العراق في تشرين الثاني في السنة عينها ، عيّنت عميداً لكلية الحقوق في بغداد ، ومعاوناً لمستشار الحكومة العراقية . وبقيت في هذا العمل حتى سنة ١٩٢٦ فعيّنت مديراً عاماً للعدلية ، وفي سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ دخلت ميدان السياسة وعيّنت وزيراً للمعارف . وفي أيار ١٩٢٩ ألّفت الوزارة وتوليت وزارة الخارجية مع الرياسة . وفي السنة عينها ، وبعد الاستقالة من الوزارة انتُخبت رئيساً لمجلس النواب . ولما حُلّ المجلس لإجراء الانتخابات الجديدة عيّنت في سنة ١٩٣١ وزيراً مفوضاً للعراق في طهران . وفي سنة ١٩٣٣ نُقلت ممثلاً دائماً في عصبة الأمم في جنيف . وفي حزيران سنة ١٩٣٤ عيّنت وزيراً للخارجية للمرة الثانية ، وفي السنة نفسها عيّنت وزيراً للعدلية . وفي سنة ١٩٣٥ عيّنت مراقباً عاماً لحسابات الدولة بدرجة وزير ، وفي آب ١٩٣٧ عيّنت وزيراً للخارجية ، وفي سنة ١٩٣٩ انتُدبت لرئاسة وفد العراق في مؤتمر لندن (القضية فلسطين) . وفي شباط ١٩٤١ عيّنت وزيراً للخارجية ، وفي ٢٥ كانون الأول ١٩٤٣ عيّنت نائباً لرئيس الوزراء ، وفي ٢٣ شباط ١٩٤٦ ألفت الوزارة ثانية وتوليت وزارة الخارجية مع الرئاسة . وفي ١٩٥٠/٢/٥ عدت فتوليت رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية . وفي ١٩٥١/٢/٥ توليت منصب نائب رئيس الوزراء ووزير

الخارجية . وفي ١٩٥٣/١/٢٩ توليت وزارة الخارجية في وزارة جميل المدفعي الائتلافية التي مهّدت لتتويج الملك فيصل الثاني . وفي ١٩٥٣/٥/٧ عدت فتوليت وزارة الخارجية في وزارة المدفعي التي شكلت بعد التتويج . وفي ١٩٥٨/٣/٣ توليت منصب نائب رئيس الوزراء (في وزارة نوري السعيد) . وفي ١٩٥٨/٥/١٩ عندما تشكلت حكومة الاتحاد العربي على إثر اتحاد العراق والأردن توليت فيها منصب وزير الخارجية إلى أن كان الانقلاب في ١٤ تموز ١٩٥٨ . وعدا هذه المناصب الرسمية الحكومية فقد توليت منصب العضوية في هيئة النيابة على العرش التي كانت تقوم بمهام الملك أثناء غياب الملك أو الوصي عن البلاد ، كما توليت عضوية ورئاسة مجلس النواب ، ومجلس الأعيان ، ورئاسة بعض اللجان البرلمانية ، ورافقت الملك والوصي في بعض الرحلات الرسمية إلى بعض الدول العربية والأجنبية ، وتوليت رئاسة الوفود العراقية إلى عصبة الأمم ، وهيئة الأمم المتحدة ، وجامعة الدول العربية التي كنت من مؤسسيها ، وشغلت فيها منصب الأمين العام المساعد ، ورئيس اللجنة الاقتصادية الدائمة ، كما توليت رئاسة مجلس الجامعة العربية في بعض دورات انعقاده . هذا وكثيراً ما كلفت بمهام رسمية أو خاصة ، لتقريب وجهات النظر بين بعض العواصم العربية ، وإطفاء بعض الأزمات العابرة ، كما كلفت كذلك ببعض المهام الفقهية والقانونية والدستورية ، وشاركت كرئيس أو عضو أو مستشار لبعض الوفود العراقية ، في عقد بعض المعاهدات السياسية والاقتصادية . وقد أسست وترأست حزب الأحرار ، الذي كان من أقوى الأحزاب السياسية التي عرفها العراق في تاريخه . وتوليت بصفتي الخاصة بعض المراكز العضوية ، أو الاستشارية ، أو الرئاسية في مجالس إدارات بعض الشركات والبنوك العراقية والعربية وغيرها ، وقد قمت بتأسيس وتنظيم المصرف العراقي المركزي وتوليت فيه منصب الحاكم العام متطوعاً وبدون مقابل فترة من الزمن ريثما انتظمت أموره .

كلية الحقوق

كنت أستاذاً في كلية الحقوق بدمشق بين سنتي ١٩١٨ و١٩٢١ ودرّست الحقوق الدولية العالمية وحقوق الرومان ، كما درّست في كلية الحقوق العراقية حقوق الرومان أيضاً والاقتصاد السياسي مدة تسع سنوات ، تمكنت خلالها من القيام بالتدريس ووضع مؤلف في حقوق الرومان بالعربية لأول مرة . وقد عرّبت كتاباً ضخماً في

الاقتصاد لشارل جيد . وطُبع في سنة ١٩٢٤ المجلد الأول ، وفي ١٩٤٩ المجلد الثاني ويحتوي المجلدان على ألف ومئة صفحة .

نظرتي إلى الحياة

منذ حداثة سني أخذت أشعر بتفكير أعلى من تفكير أندادي ، وكنت أمتاز على أقراني بتمردي على الكثير من التقاليد وبانتقادي للجمود الذي كان مستولياً على الشرق العربي . وكنت أتورط من حين إلى آخر في مناقشات عسيرة مع أندادي وأصدقائي كان أكثرها ينتهي بشحناء ولكن آرائي لم تتغير ، بل تقدمت في مضمار التمحيص والوصول إلى حقيقة غير مألوفة في مجتمعي .

لقد كنت أفكر في أن العلم الصحيح لا يمكن الوصول إليه إلا بالاستقراء الصحيح .

والاستقراء الصحيح لا يتوفر إلا بالتفكير الحرّ الذي لا يحده قيد ولا يمنعه مانع ، فكنت لا أعتمد كثيراً على التاريخ ، ولا على التقاليد ، بل كنت أتخذ لنفسي طريقة علمية حرة للوصول إلى ما أبتغيه من حقائق فكرية إذا لم أقل (علمية) بمعنى الكلمة! إلا أنني كنت حدثاً لم يتوصل بعد إلى تلك الحقائق العلمية ، وقد أفادني هذا التفكير الحر في حياتي إذ جعلني لا أتأثر بكثير من الأفكار القديمة ولا بالآراء المعاصرة المستندة إلى تلك الأفكار . وكنت ذات يوم أتحدث مع الكاتب التركي المشهور سليمان نظيف بك ، الذي كان في وقت ما والياً على بغداد ، وهو يعتبر من مثقفي الأتراك وعلمائهم . وبعد الحديث الطويل معه كان يقول (إنه صادف في العراق وفي غيره شباناً كثيرين قد يكونون أعلى كعباً وأوسع علماً مني ، ولكنهم كانوا مكبّلين بنوع من القيود تضيع عليهم الكثير من نتائج مداركم وتفكيرهم . .! إلا أنني أجد فيك هذه المزية البارزة ، وإن كانت مداركك واسعة واطلاعك أوسع ، فإنك قد فصمت هذه القيود وكسرتها فأصبحت مفكراً حراً تتوخى الحقيقة العلمية كما يتوخاها أي عالم أوروبي يبذل الجهد في مضمار التفكير الحر) . وقد ساعدتني هذه النزعة في حياتي واستقصاءاتي وجعلتني دائماً أبدي رأياً أكثر نضجاً من قابلية سني في المواضيع التي تعرض عليّ .

مبادىء عامة

كانت تشغل أفكاري وأنا حدث السن ثلاثة مبادىء عامة :

١- العروبة .

٢- التقدم الاجتماعي في الشرق عامة ، وفي البلاد العربية خاصة .

٣- التحرر الفكري من القيود والتقاليد الموروثة .

١- وقد يكون حرصي على العروبة أكثر من غيرها لأني أنتمي إلى أسرة عربية أصيلة ، وكنت أرى أن للعروبة رسالة يجب أن تقوم بها في الشرق الأوسط خاصة وفي الحضارة العالمية بوجه عام ؛ لأن للعروبة لغة دقيقة سامية تصلح لأن تعبّر عن الرأي البشري بجميع أشكاله وتطوراته ، فيجب أن تساير في تقدمها اللغات العالمية في المستحدثات والحاجات الجديدة . وشدة شغفي بالعروبة جعلتني أشتغل بالسياسة وعمري لم يتجاوز السادسة عشرة ؛ لأني كنت أعتقد أن شعباً كانت له تلك الحضارة الزاهية ، التي جعلته في مصاف الشعوب الممتازة في البشرية ، حرام عليه أن تنطفىء شعلة نيرانه ، الوهاجة فيما مضى ، أو يصيبه الوهن في نشاطاته . فبوسعي ، على ما أعتقد ، أن أدفع دولاب تلك الحضارة فأجعلها صالحة لتأمين الحاجات البشرية الجديدة بما يحفزني إلى العمل بجد وإخلاص ، لأتمكن من إسداء خدمة طفيفة تضاف إلى الجهود الجبارة التي قام بها السلف في سبيل إعلاء شأنها . فحضوري المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس سنة ١٩١٣ ، وتعرّضي لملاحقة الطغيان التركي بقصد محاكمتي والحكم عليّ بالإعدام ، ثم اشتراكي بجمعيات عربية سرية كجمعية الفتاة والعهد العربي . كل هذا كان بدافع كنت أعتقد بضرورته ، وأنا لم أكمل بعد تحصيلي العالي ولم أتجاوز العشرين سنة من عمري .

٢- أما اعتقادي بضرورة التقدم الاجتماعي في الشرق وفي البلاد العربية بصورة خاصة ، فكان اعتقاداً ناشئاً عما كنت أشاهده من خمول عام وجهل متفشٍّ وتعصب ذميم ، كان كالسيل يجرف أمامه ما بقي من ذلك التراث العربي الحي ؛ إذ كنت أخشى ألا تمضي مدة على استحكام ذلك التقهقر بذلك المجتمع ، حتى تستسلم البلاد للجمود والموت ثم تتعرض للاستسلام للأصلح والأقوى في الحياة وهو العنصر الأجنبي ؛ فيدخلها حظيرة التجدد ويحرمها

مزاياها الخاصة . لذلك كنت أشفق من انهيارها كحضارة عربية وأسعى إلى مكافحة هذا المصير المحتوم الذي كانت تتقدم نحوه . وكنت أرى أن هذه المكافحة لا تكون ناجحة إلا بالإصلاح الاجتماعي والتجدد في الحياة العربية ، بحيث تكون منسجمة مع الذهنية الأوروبية المعاصرة فتسايرها وتواكبها حتى تصل معها إلى الهدف الأسمى وهو رفاه المجتمع الإنساني وخدمة البشرية على النطاق العربي .

كنت لا أميل إلى ملاحظة الماضي إلا بقدر ما أستخرج منه من عبر وعظات تمهد لي الطريق في السير إلى الأمام والتقدم في مضمار الحياة الجديدة .

٣- أما التحرر الفكري من القيود الموروثة والتقاليد ، فكنت أراه ضرورياً للمجتمع العربي ؛ لأن هذا التحرر بمثابة دواء ناجع يستعمله المريض ليقضي به على ما يفتك به من جراثيم وينتابه من أمراض في جسمه . وبدون هذا التحرر لا يمكن للفكر العربي أن يتقدم علمياً واجتماعياً ليصل إلى مبتغاه .

هذه المبادىء الثلاثة التي كنت أتوق إلى تحقيقها ، كانت تأخذ عليّ في كل وقت تفكيري وانتباهي فكنت أقول في نفسي :

إذا أتيح لمصطفى كمال أن يحقق إصلاحاً جذرياً في تركيا عندما سنحت له الفرص فاستغلها وحقق من ورائها نفعاً جليلاً لبلاده وللشرق ، فإنني كنت قبل قيامه بهذا الإصلاح باثنتي عشرة سنة قد نشرت مقالاً في «المجموعة الإسلامية» التي كانت تصدر في استانبول سنة ١٩١٢م ، بيّنت فيه ضرورة القيام بالإصلاح الاجتماعي كما قام به مصطفى كمال ، ولكن القول بالإصلاح لا يكفي إذا لم تدعمه القوة . وقد توفرت هذه القوة لمصطفى كمال ولم تتوفر لي حينذاك . فبقيت أمني النفس بالآمال وأعللها بالأقوال المزوقة بدون جدوى .

-٢-

البيئة والمحيط

كان ولعي بالسياسة عظيماً منذ أن بدأت أفهم الأمور المحيطة بي وأنا في الرابعة عشرة من عمري ، وكنت أجالس والدي كثيراً وأسمع ما يجري في مجلسه من أحاديث منوعة عن حالة الزرع والري والعشائر والإصلاح الاجتماعي والسياسي ، وكانت كلها تنمّ عن قنوط ويأس من حصول أي إصلاح في عهد الدولة العثمانية

وبغداد في ضمنها . وعندما أعلن الدستور العثماني في تموز ١٩٠٨ لم يفهم أحد معنى الدستور ولا معنى الانقلاب الذي حصل ، والمفهوم الذي لم يناقشه أحد - كان اعتقاد الناس بانتهاء دور الظلم والانحطاط بأوسع معانيه . وقد كان الرأي سائداً بأن إصلاح الإمبراطورية العثمانية ليس بالأمر السهل لفقدان الوسائط المحققة لذلك ، ولبقاء الجهل والتعصب والروح العشائرية متفشية في أنحاء البلاد ، ولعدم وجود استعداد طبيعي لتلقيّ الروح الجديدة التي سعى الدستور لإدخالها في المجتمع .

فإذا قيل «مساواة» و«أخوّة» . . قيل وكيف يكون ذلك ممكناً والمساواة والأخوة لا يمكن تأسيسهما بين مسلم وغير مسلم؟

وإذا قيل «حرية» و«عدل» . . قيل هذا شيء غريب لأن ما يعمله السلطان هو العدل . أما الحرية فهي خدينة للفوضى لا نحتاجها . وقد صحت التكهنات التي ظهرت حين حدوث الانقلاب . وظهرت علائم الانحطاط أكثر من ذي قبل في الإمبراطورية العثمانية والعراق جزء منها . وقد عجلت بهذا الانحطاط الحروب المتوالية التي وقعت بين تركيا والبلقان والطليان .

كان العراق جزءاً من الإمبراطورية العثمانية وهو يتألف من ثلاث ولايات : بغداد والموصل والبصرة . وكانت الولاية تحتوي على عدة ألوية (أو سناجق ومفردها سنجق) والأولوية على أقضية ، والأقضية على نواح ، حسب الحاجة .

وكانت ولاية بغداد مركز السيطرة الإدارية والسيطرة السياسية في بعض الأحيان . وأثر هذه السيطرة كان ناشئاً عن ارتباط البصرة والموصل ببغداد كلواءين تابعين لها منذ عهد مدحت باشا . وقد كانت لبغداد ميزة أخرى هي كونها مركز الجيش السادس المسيطر عسكرياً على جميع الأنحاء العراقية ، مما أمّن لها تفوقاً لا تجاريها فيه أية ولاية من تينك الولايتين . وكان خضوع البصرة لسيطرة بغداد أكثر من خضوع الموصل لها وذلك لأسباب كثيرة .

الخطة العراقية

إن ما نطلق عليه اسم «العراق» اليوم كان معروفاً في لغة السياسة العثمانية بـ«الخطة العراقية» ؛ وقد كانت مهجورة بعيدة عن كل عمران ، وكانت الوسيلة الوحيدة لاتصالها بالعالم هي العاصمة «استانبول» .

واستانبول في نظر العراق ليست العاصمة فحسب ، بل إنها كانت القدوة

والباب الذي كانت تلج منه مدنية أوروبا إلى الشرق ، وإن كانت الهند وسيلة ثانية لاتصالها بالعالم الخارجي ، لكنها كانت على كل حال ثانوية . وكان البريد ينقل من العراق إلى الخارج بثلاث طرق :

البحر ، والصحراء بواسطة الهجين وكانوا يسمونه طريق الساعي ، والتتر بواسطة الخيل بطريق الأناضول ، وكان أقصر طريق للوصول من العراق إلى البحر الأبيض المتوسط طريق الساعي ، الذي يسلك من بغداد إلى دمشق فبيروت – وإن اعتبرت هذه الطريق غير مأمونة ولا يطرقها إلا المستعجل المضطر . وكم من الناس من ضلّ طريقه فيها وهلك عطشاً وجوعاً . ومهما كانت الطرق الأخرى مأمونة العواقب فإن الوصول من العراق إلى البلاد العثمانية كافة ، كان يتطلب قضاء ثلاثين يوماً على الأقل . ومع أن التركي العثماني يعتقد بعظمة بغداد وحسنها وخصب تربها ويعتبرها مباركة ؛ إذ يقول المثل التركي السائد : «لا صديق أحسن من العرب ، ولا ديار أحسن من بغداد» . مع ذلك فإنه يعتقد بأنها كانت منفى لرجال الدولة المغضوب عليهم من السلطان ، ولم يكن للولاة المستغلين الذين حكموا بغداد منذ مئات السنين إلا ارتباط بسيط باستانبول ، حتى إنهم كانوا بحكم الواقع غير خاضعين لها . وقد بدأت بغداد تظهر كمنفى لرجال السياسة العثمانية منذ عهد مدحت باشا حتى سنة ١٩٠٨ ، حيث وجد فيها المشير نصرت باشا ، والمشير رجب باشا ، والفريق كاظم باشا ، واللواء صبري باشا ، والفريق موسى كاظم باشا ، واللواء نجيب باشا ، والفريق محمد باشا الداغستاني ، وكثير من الباشوات الآخرين ، من عسكريين وغير عسكريين .

وكانت الحالة السياسية في هذه «الخطة» المنكودة على أسوأ ما تكون من التذبذب والانهيار . فالباشوات المنفيون يغتصبون أموال الناس وأملاكهم بالقوة ، ويأخذون الأرض ويتملكونها من أصحابها بدون ثمن ، والموظفون الآخرون يتفرجون على ما يجري حولهم من مآسٍ في البلاد ومن رشوات وفساد في كل محل . والرواتب الشهرية كانت لا تدفع إلاً مرة أو مرتين في السنة ، وما يتبقى للموظفين في ذمة الدولة لا يمكن تحصيله منها إلا بأنواع المداورات والتزلفات . أما حالة الجيش فأسوأ من الكل . فلا كساء ولا غذاء ولا راتب ولا انضباط ولا سلاح ولا تجهيز . وكان الجندي الخفر الذي يقف بباب الثكنة العسكرية أو في محل عسكري آخر يرتدي شفاً أو «بطانية» من الصوف يتغطى به في الليل عندما ينام ، ويضعه على كتفه عندما يقف في الحراسة الرسمية لأنه لا يملك بذلة يرتديها أو معطفاً يدفىء

جسمه به في الشتاء القارس .

هكذا كانت الحالة السياسية والاجتماعية في بغداد ، أو بالأحرى في العراق كله .

أما الحالة الاقتصادية والمعاشية فكانت أردأ من الحالات الأخرى . ويكفيك أن تفهم هذه الحالة جيداً من هذا البيت الذي قاله الرصافي في هجو بغداد :

أيا سـائلاً عنا ببـغـداد إننا

بهـائهم في بيـداء أعـوزها النبت

فالعراقيون في تلك الحقبة من الزمن كانوا ينقسمون إلى أربعة أقسام رئيسية هي :

١- عرب البادية أو العرب الفلاحون في الأرض الأميرية .
٢- عرب المدن الذين يتعاطون التجارة البسيطة وخدمات الحكومة الضئيلة .
٣- الأكراد والأتراك القاطنون في الشمال .
٤- أشتات من هؤلاء وأولئك مجتمعون في صعيد واحد لغرض تأمين معيشتهم بطريق الخدمة والمصانعة للأتراك والحكام وذوي النفوذ .

فالعرب منصرفون للاحتفاظ بتقاليدهم وعيشهم الابتدائي ، والآخرون منصرفون إلى ما يحقق لهم سبل العيش بأية وسيلة ممكنة ، وليس لدى الأهلين ما يجعلهم متحسسين نحو الحكومة العثمانية بحس سوى الشعور بإسلاميتهم وعثمانيتهم ، وبكونهم مدينين للدولة العثمانية بالمنة والحمد والشكر لمحافظتها عليهم من القوم الكافرين؟ .

أما قيادة الرأي العام في البلاد فقد كانت محصورة برجال الدين وأرباب الرجعية والتقهقر في العمل والفكر . وكان من بين هؤلاء أناس ليسوا من بين رجال الدين ولا من العلماء ، ولكنهم اندسوا بين هؤلاء واستثمروا قوة الدين لتحقيق زعامات وثروات واسعة فأصبحوا من الأشراف والوجهاء . ولم يكن في إمكان أحد أن يعرف بالضبط أهداف تلك الجماعة المتزعمة وصبغتها ، فهي كانت تارة مسلمة عثمانية وطوراً عربية بالاسم ، وأحياناً تحاول أن تتصل بسلالات هندية أو إيرانية أو تركية عندما يكون ذلك مطلوباً . وعندما وقعت الحرب ما بين اليابان والروس سنة ١٩٠٥ لم يعرف أهل العراق من هم هؤلاء اليابانيون وأين تكون بلادهم سوى عدد ضيئل جداً ؛ لأن الاتصال كان معدوماً مع الخارج .

الدستور العثماني

في صيف سنة ١٩٠٨ وردت أخبار من استانبول لم يفهم مغزاها إلا أفراد قلائل ، وهي أن السلطان قد أصدر أمره بإعادة دستور سنة ١٢٣٣ رومية . فاعتبر هذا الوقت دوراً جديداً قد بدأ في حياة الدولة العثمانية سموه (دور المشروطية) أو (الانقلاب العثماني) أو دور الحرية ، وكل هذه الأسماء لا يعرف أهل العراق شيئاً عنها ولا يحيطون حتى بقسم من مغازيها . والمفهوم الوحيد الذي كان ظاهراً لدى الجمهور هو أن هذا الدور الجديد سيجعل المسلم وغير المسلم إخواناً في الوطن ، وأنه سيحدّ من سلطة السلطان (الخليفة) وهذا ما لا يرضاه أحد منهم ، حتى إن أكثر المصلين في المساجد عندما ورد في خطبة الجمعة لأول مرة اسم السلطان محمد الخامس ، بعد أن خلع السلطان عبدالحميد الثاني ، بكوا على سلطانهم القديم . غير أن العنصر التركي في العراق كان أكثر فهماً لهذه الأمور من العنصر العربي ؛ لأن ما كتب في تمجيد الحرية والتغني بمحاسن التجدد والدستور كان على يد الكتاب الأتراك كنامق كمال ، وعلي سعاوي ، وغيرهما مما لم يتسنّ اطلاع أبناء العرب عليه إلا نادراً .

بين فكرتين

وفي الواقع لقد بدأ جدال عنيف في العراق ما بين الفكرة القديمة والفكرة الجديدة ، مما أدى إلى اعتبار النزعة الجديدة تركية والقديمة عربية بدون مبرر . فشاهدنا أبناء البلاد يشاحنون الاتحاديين باعتبارهم يحملون لواء التجدد أولاً ثم يثيرون الشعور بالقومية التركية ثانياً ، مع أن الحقيقة في بادىء الأمر لم تكن كذلك لأن مفهوم (العثمانية) في ابتداء الدور الدستوري كان سائداً في الأفكار أكثر من أي مفهوم آخر . ولم تظهر القومية التركية بصورة بارزة إلا في سنة ١٩٠٩ وما بعدها .

الوعي العربي

حلت سنة ١٩٠٩ ، وحلت فيها جميع الضغائن بين الترك والعرب . فانتقل قسم من هذا الشعور إلى العراق بطبيعة الحال ، وظهر ذلك على يد أفراد من أصحاب النفوذ والجاه لخدمة أغراضهم ، ولفيفٌ من الشبيبة العربية المخلصة . وعلى توالي الأيام زاد النفور ما بين العنصرين ولكن ضمن دائرة محدودة جداً لضآلة الشعور القومي

العربي المنظم في العراق ؛ لأن الحالة في العراق كانت في الحقبة التي بدأت في تموز ١٩٠٨ حتى تموز ١٩١٤ مضطربة الشعور غير واضحة الأهداف . وكنت أحد أبناء بغداد الذين لا يعرفون شيئاً عما ينتظرهم من أمور جسيمة تتعلق بمقدرات أوطانهم وقوميتهم . وكل ما كنت أعرفه هو أنني كنت مسلماً عثمانياً عربياً لا أملك من العروبة إلا شعوراً وهمياً . وإذا كنت أنا في هذا الموقف مع كوني أنتسب إلى عائلة عربية عريقة فكيف كان الأمر مع الآخرين!؟

إنني أتذكر جيداً عندما كان أحد إخوتي يتأهب للسفر إلى استانبول – كان والدي يطلب منه أن يكاتبه بالعربية لأن المكاتبة في ذلك الوقت كانت على الغالب باللغة التركية . وكان كل منا ينفذ رغبة والدي في مراسلته بالعربية مما أبقى فينا السليقة العربية حية لا يشوبها نفوذ التركية .

استانبول

ومن الغريب أن تكون استانبول في نظرنا مهد النهضة العربية لما فيها من اتصال وثيق بين شباب العرب وكهولهم ، سواء أكانوا في المنتدى الأدبي أم في غيره من الأمكنة العديدة .

المؤتمر العربي

وقد كان لهذا الاتصال فوائد جمة ظهرت آثارها في المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس سنة ١٩١٣ ، حيث برز صوت العرب مدوّياً ومطالباً بحقوقهم ، ومعلناً اتفاق أبناء الضاد على ما يخدم قوميتهم . ولم تكن آمال العرب في تلك الفترة متجهة نحو الاستقلال المطلق بل كانت ترمي إلى إنهاض القومية العربية ، وتركيز كيانها على أسس حديثة تمكنها من إفهام الترك بأن في الإمبراطورية العثمانية عنصراً يجب احترام رغائبه وتمكينه من التمتع بحقوقه المشروعة كعثماني .

في الحياة العامة

-٣-

في المنتدى الأدبي

إن أول عمل بارز في حياتي القومية كان دخولي كعضو في المنتدى الأدبي المؤسس في استانبول سنة ١٩٠٨ ، واتصالي بواسطة هذا النادي بشباب العرب السوريين الذين كانوا كثيرين جداً بالنسبة لأبناء العرب الآخرين ، وقد كانت الصعوبة في التفاهم مع هؤلاء أثناء الحديث واضحة جداً ؛ لأن اللهجة العراقية الدارجة التي كنا نتكلم بها لم تكن قريبة من العربية الفصحى ؛ بل كانت خليطاً من كلمات تركية وفارسية أو تعابير محلية لا تمت بصلة إلى العربية أو بدوية لا تدخل في الكتب والقواميس .

وكانت حالتنا نحن العراقيين مع السوريين عند مخالطتنا إياهم أشبه بابن السودان عندما يجتمع بمصري . فثقافة السوري العامة كانت تبرز للعيان فتستولي على لب العراقي وتجعله في وضع أخفض ، خصوصاً فيما يتعلق بالتاريخ العربي والأدب العربي والشعر والأمثال والتصوير الفكري والأهداف العربية . فكان السوري بارعاً فيها متفوقاً على العراقي الذي كان في بدء تكوين أفكاره القومية المشوشة ، وفي مستهل شعوره بالوعي القومي .

لا أنكر أنني كنت في أول اتصالي بتوفيق البساط وفائز الشهابي ، وسعيد حيدر ، وعبدالكريم قاسم الخليل ، وتوفيق الناطور ، ورياض الصلح ، وعارف الخطيب وغيرهم من طلاب المدارس العالية كتلميذ دخل مدرسة أعلى من مستواه فضاع في لجج علمها ولا يعرف كيف يعمل ليلحق برفقائه . وأول شيء جلب انتباهي تهامس الشبان العرب بكلمة الاستقلال . . .

وإطلاع بعضهم بعضاً على شكل العَلَم العربي الذي كان يتألف من أربعة ألوان مستطيلة ، الأبيض فوق ثم الأسود ثم الأخضر ثم الأحمر . وكانوا جميعهم يتغنون ببيت شعر قاله الرصافي في حفلة أقيمت له في المنتدى الأدبي سنة ١٩٠٩ حين قال :

إن الحقيقة قالت لي وقد صدقت

لا ينفع العِلم إلا فوقه عَلَم

وكان هؤلاء الشبان يجاهرون بكرههم للطورانية على الدوام ، وبتخوفهم من سياسة التتريك التي كانت يقوم بها الاتحاديون .

-٤-

في باريس

كنت طالباً في مدرسة الحقوق وأكملت تحصيلي في سنة ١٩١٢ وسافرت تواً إلى باريس لدراسة الحقوق الغربية ، وكنت متأثراً جداً بالثقافة الجديدة التي أدخلها عليّ شبان المنتدى الأدبي والأصدقاء الذين كانوا يسكنون معي في بيت واحد في استانبول ؛ كفائز الشهابي وتوفيق البساط ، وشعوري بالثقافة العربية التي كنت بعيداً عنها وأنا في العراق ، مما زاد اتصالي في باريس بشباب أعلى ثقافة وتفكيراً ممن رأيتهم في استانبول من العرب ، وكان في مقدمتهم محمد المحمصاني وجميل مردم وعوني عبدالهادي وعبدالغني العريسي وتوفيق فايد وغيرهم ممن لا تحضرني أسماؤهم بالضبط لتقادم العهد الطويل على اتصالي بهم . وكان لهؤلاء الشبان مكان يجتمعون فيه في مفترق شارعي سان جرمين وسان ميتشيل ، يسمى (كافة سوفلو) . كنت أحضر فيه في غالب الأوقات . وعندما اختمرت فكرة دعوة مؤتمر باريس للنظر في شؤون العرب القاطنين في الإمبراطورية العثمانية ، كانت الأذهان منصرفة لتسميته بالمؤتمر السوري ، نظراً إلى أن السوريين فقط هم القائمون بالفكرة القومية ولم يتقدم لمساعدتهم في ذلك أحد من العرب . وقد كان انصراف الشباب السوري إلى ضرورة اعتبار المؤتمر سورياً أمراً له كل المبررات ؛ لأن موقف العراق والحجاز واليمن من القضية العربية عدا كونه غير مفيد لها فإنه كان في بعض الأحيان مضراً ومناهضاً لها كثيراً .

فالحجازيون كان القسم الأكبر منهم ، خصوصاً من أهل المدن ، يدّعي بأنه لا يمت إلى العروبة بأية صلة ، وإن تكلم بلغتها وتثقف بثقافتها ؛ لأنه يدّعي بأنه أتى من بلاد غير عربية فسكن الحجاز للارتزاق أو المجاورة .

الحجاز والوعي القومي

أما البدو في الحجاز فلم يشعروا قط بما نسميه شعوراً قومياً ، وكذلك العناصر الحاكمة في الحجاز من أتراك موظفين رسميين أو عرب في مراكز رفيعة ؛ فإنهم كانوا بعيدين عن أي عمل قومي . وإن أنسَ لا أنسَ احتجاج الشريف حسين أمير مكة حينئذ على ما قام به المؤتمر العربي الأول من أعمال اعتبرها خدمة أجنبية وخيانة للوطن العثماني ، وكنت أحتفظ بنسخة من جريدة «اقدام» التركية التي نشرت فيها برقية الشريف ، وهي موجهة إلى الصدر الأعظم وتتضمن هذا الاحتجاج . وما يقال عن الحجاز يرد بتمامه عن اليمن . أما في العراق فقد كان التبلبل في الآراء والتشوش في الأهداف كبيرين إلى درجة أدت بالمجلس النيابي العثماني سنة ١٩١١ إلى المناقشة ؛ إذ ظهر خلالها أن قسماً من نواب بغداد كان يقول بأن العراق غير عربي بما فيه بغداد . وقد كان موقف المرحوم جميل صدقي الزهاوي في تلك المناقشة جديراً بالتقدير ؛ إذ دافع بكل حماسة عن عروبة العراق وبغداد على الأخص .

هكذا كانت الحالة في البلاد العربية عدا دمشق وبيروت والقدس ، حيث كان الشبان مع قسم عظيم من الكهول يبذلون نشاطاً عجيباً لغرس الروح العربية في القلوب . وكان معقولاً جداً أن يفكر الشبان السوريون في جعل المؤتمر سورياً بالنظر لما ورد من الأسباب . ولكن الجهود التي بذلتها لحملهم على جعل المؤتمر عربياً لا سورياً قد أفلحت إلى درجة لم أكن أتصور مداها .

ولا أقول في هذا الصدد إن بلاغتي أو أدلتي هي التي حملتهم على تبديل رأيهم ، بل أعتقد أن ميولهم العربية هي التي كانت عوناً لي على جعل كل شيء في المؤتمر عربياً . ولا أزال أتذكر الختم الذي كانوا قد أعدّوه للمؤتمر ، والذي كان يحمل عبارة (المؤتمر السوري) فأبدلوه بعد ذلك بآخر يحمل عبارة (المؤتمر العربي الأول) .

العرب المسلمون

لقد كان المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس ١٩١٣ ميلادية الموافقة سنة

١٣٣١ هجرية في الجمعية الجغرافية في شارع (سان جرمين) ميداناً تتناحر فيه حقاً ثلاث قوى : الأولى الشباب العربي المسلم الذي كان منصرفاً بكليته إلى تحقيق حركة قومية يراد بها إعلاء كلمة العرب في السلطنة العثمانية ، وتأمين حقوقهم المشروعة كعنصر هام فيها – فيتمتعون بالحقوق المتساوية مع الأتراك ، ويؤيد هذه الزمرة قسم كبير من الكهول المسلمين ؛ وقد أظهروا أنهم ليسوا انفصاليين ولا اندماجيين ولكنهم طلاب حقوق وإصلاح بصورة معتدلة . فهم يريدون تحسين حالتهم وحالة إخوانهم فتراهم ليسوا حاقدين على الأتراك بل عاتبين عليهم ، وهذا ما جعل القوة الثانية لا تطمئن إليهم ولا تعتمد عليهم في الاتفاق والجهاد .

العرب المسيحيون

أما القوة الثانية فهمم العرب المسيحيون من شيوخ وكهول وشبان ، فهم أولاً وقبل كل شيء حاقدون حقد الأعداء على الأتراك لما قاسوه منهم من اضطهاد وعسف وتهجير واغتراب من جهة ، ومن جهة أخرى لأنهم بعيدون كل البعد عن الثقافة التركية الإسلامية ، باللغة والدين والتقاليد ، ولأنهم متصلون اتصالاً وثيقاً بالأمم الأجنبية وعائشون في ديارها وبالأخص فرنسا التي لها سياسة توسع واستعمار بيّنة في سورية .

المذبذبون

أما القوة الثالثة فكانت مذبذبة بين كونها عربية في نشأتها ومادية في نزعتها ، فهي لا تعرف ماذا تعمل إذا خيّرت ما بين العرب والترك ، خصوصاً إذا دخلت نفوسها بعض المطامع والوعود الخلابة التي كان يقدمها لها بعض الأتراك أو الحكومة . فكان شأنها شأن المدمّر (سابوتور) الذي يسعى في كل حركة إلى عرقلتها وفشلها ، ولحسن الحظ كان هؤلاء قليلين .

وفي يوم الأربعاء المصادف ١٨ حزيران سنة ١٩١٣ ميلادية الموافق ١٣ رجب سنة ١٣٣١ هجرية ، بدأ المؤتمر العربي أولى جلساته وانتهى يوم الاثنين الموافق ٢٣ حزيران سنة ١٩١٣ ميلادية و١٨ رجب سنة ١٣٣١ هجرية . وكانت فكرة المؤتمر عبارة عن دعم لحزب اللامركزية المؤسس في مصر وجمعية الإصلاح المؤسسة في بيروت ، وهي تستهدف المطالبة بحقوق العرب المهضومة في الإمبراطورية العثمانية ، والسعي

إلى رفع مستواهم السياسي إلى درجة يتساوون فيها مع العثمانيين الأتراك . وقد فكر في موضوع المؤتمر العربي خمسة أشخاص في أول الأمر . وهم عبدالغني العريسي وعوني عبدالهادي ومحمد المحمصاني وجميل مردم وتوفيق فائد .

وبعد المداولات مع اللبنانيين والسوريين الموجودين في باريس ، والمراسلات مع الجمعية اللامركزية ، وجمعية الاصلاح البيروتية ، ثبتت المواضيع التي يتناولها المؤتمر في جلساته ، على الشكل الآتي :

١- الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال .

٢- حقوق العرب في المملكة العثمانية .

٣- ضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية .

٤- المهاجرة من سورية وإلى سورية .

وكانت وفود المؤتمر مؤلفة من عبدالحميد الزهراوي وإسكندر عمون عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية في مصر ، وسليم سلام وأحمد مختار بيهم وخليل زينية وأحمد حسن طبارة والدكتور أيوب ثابت والبير سرسق عن الجمعية الإصلاحية البيروتية ، وكنت مع رفيقي سليمان عنبر عن العراق ، ومحمد حيدر وإبراهيم حيدر عن بعلبك ، ونجيب دياب ومندم مكرزل وإلياس مقصود عن المغتربين في الولايات المتحدة الأميركية ، وعباس بجاني عن المغتربين في المكسيك ، وشكري غانم وعبدالغني العريسي وندره مطران وعوني عبدالهادي وشارل دباس وخير الله خير الله وجميل مردم ومحمد المحمصاني عن الجالية العربية في باريس ، وعبدالكريم الخليل عن الجالية العربية في استانبول .

وفي الجلسة الأولى من المؤتمر ألقى ندره مطران خطاباً بالنيابة عن اللجنة التحضيرية ، والرئيس عبد الحميد الزهراوي خطاباً بعنوان «تربيتنا السياسية» . وفي الجلسة الثانية خطب عبدالغني العريسي عن «حقوق العرب في المملكة العثمانية» ، وندره مطران في «الحياة الوطنية في البلاد العربية العثمانية» ، ونجيب دياب في «أماني السوريين المغتربين» ، كما أنني ألقيت كلمة كانت تحية العراق للمؤتمر وتأييده .

وفي الجلسة الثالثة خطب الشيخ أحمد طبارة عن «الهجرة من سورية إلى سورية» ، وإسكندر عمون في «الإصلاح على قاعدة اللامركزية» . وفي الجلسة الأخيرة ألقى الرئيس الزهراوي كلمة ترحيب بالذين حضروا المؤتمر من الأجانب

ترجمها إلى الفرنسية أحمد مختار بيهم ، كما ألقى أحمد مختار بيهم خلاصة أعمال المؤتمر .

وفيما يلي نص الكلمة التي ألقيتها محيياً المؤتمر باسم العراق :

أيها السادة ، نخبة العرب :

إن تلبية دعوتكم والاشتراك في عملكم وخدمة غايتكم لمن الواجبات التي لا يمكن لعربي يحمل في قلبه ذرة من حب الأوطان أن يتقاعس عنها . لذلك أنا أفتخر بوجودي الآن بين رجال الأمة العربية وأذكيائها أولي العزم والإقدام في هذا المؤتمر ، الذي يؤذن بالحياة الوطنية ويدعو إلى تجهيز البلاد بالأسلحة الإصلاحية حتى تطمئن إلى مستقبلها ، وحتى يظهر للعالم أجمع أننا أمة حية لم تمت ولن تموت بإذن اللّه .

وإني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن شبان العراق المتنورين والمفكرين ، أشكر للذين قاموا بهذا المؤتمر الموقر ما أظهروه من بسالة وما تحمّلوه من مشاق في سبيل إعداد هذا العمل العظيم . وأشكر لكل أعضاء الوفود الكرام ما تجشموه من المصاعب لمؤازرة أمتهم وتلبية نداء وطنهم حتى مثّلوا العرب كأحسن ما يمكن أن يمثّل مجمع كمجمعنا أمة كأمتنا .

وبعد فإني أؤكد لكم أيها الإخوان أن إخوانكم العراقيين ليسوا أقل شعوراً بضرورة الإصلاح ولا أقل استعداداً للنهضة من إخوانهم السوريين في الدفاع عن حقوق العرب المشروعة . وإن الغاية واحدة والأمة واحدة والكلمة واحدة لأجل إنقاذ الوطن وطلب الحياة السعيدة لهذه الأمة الكريمة . فالعراقيون يفتخرون بضم صوتهم وقواهم إلى أصوات وقوى إخوانهم في كل البلاد العربية في طلب الإصلاح اللامركزي . وإني وزميلي نصرّح لكم بأننا كلفنا بأن نعرب لكم عن ارتياح متنوّري العراق لمشروعكم الجليل واشتراكهم في مقصدكم النبيل .

وفي الختام أكرر الشكر لكم جميعاً باسم كل إخواني العراقيين ، الذين هم ظهراء لكم ومعاضدون لمطالبكم ، والسلام عليكم يا صفوة الأمة وعدتها في كل ملمة .

وعندما انتهيت من إلقاء هذه الكلمة هتف الرئيس : «حيا اللّه إخواننا العراقيين» وضجّ المؤتمر بالتصفيق الحاد .

وقد تواردت الرسائل إلى المؤتمر وكلها تؤيده . ومن بينها رسالة من السيدات البيروتيات أرسلتها عنهنّ عنبرة سليم سلام ووداد محمصاني وشفيقة غريب ، وبرقية من جمعية الإصلاح البيروتية ، ورسالة من دمشق تحمل توقيعات الكثيرين من رجال

الفكر والفن في ديار الشام من أمثال عبدالرحمن شهبندر ، شكري الجندي ، محمد كرد علي ، فخري البارودي ، الأمير عارف شهاب ، خليل مردم بك ، عبدالوهاب الإنكليزي ، محمد كامل القصاب ، لطفي الحفار وغيرهم . وكذلك رسائل أخرى من مدن بيروت وبعلبك وحمص وطرابلس الشام وصيدا وقضاء جنين ، ومن الجالية العربية في الإستانة ، ومن برمنجهام ومن بروكسل ومن الولايات المتحدة الأميركية ، ومن ألمانيا ومن مونتريال ومن نيويورك ومن جنيف ومن مونبلييه ومن كليفلاند ومن الإسكندرية ومن ريو دي جانيرو ، ومن الطلاب العرب في ليون ومن يافا ومن زحلة ومن البصرة (بإمضاء طالب النقيب) ومن نابلس ومن حيفا ومن حماه . كما وردت برقية تأييد للمؤتمر من بغداد في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٣١ هجرية ، ومما جاء فيها :

(ونحن نخبركم بأننا لم ننفك عن السعي في ربط حبل القومية وجمع الكلمة العربية ، وإن هذه الغرسة قد أنبتت وسوف ترون ازدهار غصونها وجني ثمارها . وإننا قد أنبنا عنا في مؤتمرنا العربي وطنيّنا الأخ توفيق بك السويدي سليل دوحة الأسرة العربية في الشرق ، والمعروف مجد بيته عند أبناء العرب والترك معاً ، فنرجو قبول نيابته عنا ليفيدنا دائماً بأخبار نهضتكم . . . إلخ . . .) .

وكان من بين الموقعين على هذه البرقية : عبداللطيف المدلل ، وعبداللّه الطيار ، ومحيي الدين الكيلاني ، ونجيب ثنيان ، وعباس حلمي الشابندر ، وبهجت زينل ، ومحمد سعيد الراوي ، ومزاحم الأمين الباجه جي ، وجعفر صدقي الباجه جي ، وشاكر غصيبة ، ونعمان الأعظمي ، وعبدالرحمن البنا ، ويوسف ضياء وخلوصي الناصري ، وآخرون من شخصيات العراق وأعيانه ومفكريه .

وبهذه المناسبة أذكر ما حدث من تأييد العراق لأعمال المؤتمر العربي ؛ إذ أرسل الكثيرون من الشخصيات برقيات ودفعوا أجرتها لموظفي البرق ، ولكنها لم ترسل إلى المؤتمر .

وبعد أن تمّ المؤتمر واتخذ قراراته التي نشرت في كتاب خاص مع جميع التفاصيل المتعلقة بغايات المؤتمر وأهدافه مع أسماء من حضره وغير ذلك ، تفرّق المؤتمرون كل إلى حيث أتى .

وكان على ما يبدو أن بعض المفاوضات يجري بين بعضهم وبين مدحت شكري السكرتير العام لجمعية الاتحاد والترقي ، الذي جاء خاصة إلى باريس ليتصل بهم

ويستميلهم إلى جانب الحكومة العثمانية ، وهؤلاء كان أغلبهم من القوة الثالثة من المؤتمر . وقد ظهر بعد ذلك أن تفاهماً بينه وبين عبدالحميد الزهراوي وعبدالكريم الخليل وآخرين قد تمّ على أن تقوم الحكومة ببعض الإصلاحات التي تستهدف خير العرب في الإمبراطورية العثمانية ، كالاعتراف باللغة العربية لغة رسمية ثانية في البلاد التي يتكلم أهلها بها ، وإدخال عناصر جديدة من العرب كموظفين ، وتعيين البعض منهم أعضاء في مجلس الأعيان العثماني .

الإصلاح في البلاد العربية

وقد بدأت الحكومة العثمانية في الحقيقة بتنفيذ هذا الاتفاق ؛ إذ أعلنت في بيروت وسورية بواسطة ولاتها عن استعدادها للقيام بالإصلاحات المطالب بها ، ولكن المطلعين على بواطن الأمور كانوا يعتقدون بأن هذه الظواهر ليست في الحقيقة إلا مداورات لكسب الوقت ، والبطش بمن قام بتأليف المؤتمر وجمعه من العرب عندما يحين الوقت المناسب ، حتى إن تضارباً في الآراء قد حصل بين قسم كبير من الشبيبة العربية القاطنة في استانبول وسورية وبعض من حصل الاتفاق على يدهم مع الحكومة العثمانية .

فالشبيبة كانت تنتقد الزهراوي وجماعته على أنهم استُغلوا من قبل الحكومة واستدرجوا بمغريات لا تحقق رغائب الأمة العربية بوجه من الوجوه ، مما حدا بالزهراوي لأن يعلن أنه سيراجع الجمعية اللامركزية في القاهرة ويستشيرها فيما إذا كان يجب عليه وجماعته الانسحاب من مجلس الأعيان أم يؤيدونه فيما فعل وتستمر الخطة المتفق عليها للتنفيذ .

أزمات الدولة العثمانية

وفي هذه الحقبة من الزمن ، التي كثر فيها الجدال والتبلبل في الأوساط العربية : في مصر وسورية واستانبول ، كانت الدولة العثمانية تعاني أزمات عظيمة في داخليتها وفيما قد ينجم لها من أضرار من التوتر الحاصل في سياسة أوروبا ؛ لأن الحالة حينذاك كانت وخيمة جداً بين روسيا وألمانيا بسبب النمسا ، مما كان ينذر بوقوع حرب في القريب العاجل .

سيراجيفو

وعندما حصلت أزمة سيراجيفو باغتيال ولي عهد النمسا وأعقبها إعلان الحرب من النمسا على صربيا ، ومن روسيا على النمسا ، ومن ألمانيا على فرنسا ، ومن إنكلترا على ألمانيا ، وتمت العملية المشؤومة بالحرب العالمية في أوروبا ، صارت تركية في حالة تضطرها إلى النظر في أمور أكثر أهمية من المسألة العربية ؛ لأن تعيين الاتجاه في الحرب المشبوبة بالنسبة إلى تركيا كان أمراً ضرورياً . وكانت تركيا تميل بطبيعتها إلى الجبهة الألمانية ؛ لأن روسيا وإنكلترا وفرنسا في سياستها كانت متعبة جداً لتركيا ؛ إذا لم نقل مهددة لها بالتفسخ والانحلال ، ولم يكن من مجال لأي عنصر غير تركي في الدولة العثمانية لأن يطالب الحاكمين بتنفيذ شيء يعود خيره عليه . وفي الوقت عينه حصل عزم قطعي لدى جمعية الاتحاد والترقي على القضاء بكل الوسائل على الأقليات واتخاذ سياسة التتريك والامحاء . وعندما دخلت تركيا الحرب بعد أربعة أشهر من اندلاعها في أوروبا ، تبلورت هذه السياسة وبدىء بتنفيذها . فالقطعات العسكرية العربية الموجودة في البلاد العربية نقلت إلى جهات أخرى في الأناضول أو على الحدود الروسية أو في جناق قلعة ، حتى لا يكون مجال للتحريك والتحريض من قبل العناصر المتألبة على الحكومة بسبب سياستها الجديدة . وقد وضع جل العرب القاطنين في استانبول تحت رقابة الشرطة ، حتى إذا أزفت الساعة جمع هؤلاء وسيقوا إلى المحاكم لمحاكمتهم بتهمة الخيانة العظمى!

الحكم على شباب العرب بالإعدام

وهذا ما تمّ فعلاً إذ حكم على عدد كبير من خيرة رجال العرب بالإعدام وشنقوا . وبدأ الأتراك بسوق جماعة أخرى بعين التهمة والغرض ، فحوكموا وشنقوا أيضاً . ثم بادروا بإحضار قائمة ثالثة بالأشخاص الذين يجب أن يتخلصوا منهم بالمحاكمة والإعدام ، ونظمت تلك القوائم بالفعل وصاروا يتحرون عمن يريدون سوقه ، ولكنهم خابوا لأن هؤلاء كانوا من الشبان المنتشرين في أنحاء المملكة العثمانية .

مرحلة عصيبة

ولم يكن من السهل العثور عليهم . وكنت أنا من الذين أدخل اسمهم في هذه القائمة ، ولكن الصدف خيّبتهم في العثور عليّ ، إذ جلبوا والدي وسألوه عن المحل

الذي كنت فيه فأجابهم : ليس لديّ علم بمصيره بعد أن ذهب إلى باريس ولم يرجع . مع أني كنت في الحقيقة موجوداً في تركية ، كما أنهم راجعوا أخي عارف الذي كان عضواً في محكمة استئناف دمشق وسألوه عني فأجاب بعين جواب والدي . وقد أخبرني من أعتمد عليه وهو المرحوم شكري أفندي القره غولي ، الذي كان نائباً عن بغداد في مجلس النواب ؛ إذ ذكر لي أنه عندما كان في دمشق تقابل مع رئيس العدلية في ذلك الوقت وأثنى على أخي عارف مطالباً بترفيعه ، فأجاب رئيس العدلية بأنه يشترك بتقديره خدمات عارف السويدي وهو يريد أن يبذل جهده لترفيعه . غير أنه ويا للأسف لا يستطيع ذلك لأن اسم أخيه توفيق السويدي وارد في كتاب المؤتمر العربي الأول . وعندما أعلن الشريف حسين في ٩ شعبان الثورة في الحجاز ، اضطربت جمعية الاتحاد والترقي وحملت جمال باشا السفاح مسؤولية كل الأعمال التعسفية التي صدرت عن الحكومة بحق العرب ، مدعية بأنه هو الذي كان السبب في إغضاب العرب بتنفيذه هذه السياسة ، وأنه يجب أن يصرف النظر عن الإجراءات ، كما يجب أن يصرف النظر عن تقديم قوائم جديدة لمحاكمة من أريد محاكمتهم وشنقهم . وقد أوقف بالفعل هذه الإجراءات ، غير أن عمليات التهجير للعوائل العربية من مواطنها إلى الأناضول بقيت مستمرة .

-٥-

في الخدمة العسكرية

ولما تورطت الدولة العثمانية بالحرب ووسعت التجنيد توسيعاً عظيماً ، جُندت كضابط احتياط وبقيت في التدريب مدة طويلة أنتقل فيها من تدريب إلى آخر حتى قضيت سنتين وأنا أزاول خدمة المشاة والتلغراف واستعمال القنابل اليدوية ، واستعمال المائعات المشتعلة ، ثم انتهيت إلى مدرسة أخيرة هي مدرسة المشاور القانوني العسكري . وبعد قضاء مدة معلومة فيها أصبحت مشاوراً قانونياً لوزارة الحربية ، ثم نقلت إلى إدارة التلغراف الملحقة بالبعثة العسكرية الألمانية في الوزارة نفسها التي يرأسها المارشال (فون ساندرس) ، ومن هناك نقلت كمشاور قانوني إلى قيادة الاستحكامات في البحر الأسود ، ثم نقلت إلى فلسطين كمشاور قانوني لفرقة الخيالة الثالثة ، وبعد وصولي بأسبوع حصلت موقعة غزة الثانية وفيها دحر الجيش



جلالة الملك حسين بن علي

العثماني ورجع إلى طولكرم في فلسطين ، و بقيت هناك كمشاور قانوني للفيلق الحادي والعشرين حتى الواقعة الأخيرة التي قضت على الجيش التركي بأجمعه في تشرين الأول سنة ١٩١٨ .

الجيش العربي

ومما يخطر ببالي أن شائعة قد انتشرت في البلد في يوم من أيام تشرين المذكور تقول إن الجيش العربي هجم على محط خربة الغزالة على خط الحجاز فاستولى عليها وقطع خط الحجاز ، وإن تحفزاً قوياً تظهر آثاره في الجيش البريطاني للهجوم .

هجوم بريطاني أخير في فلسطين

وفي ذات ليلة ونحن ساهرون حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، أتت الأخبار من القيادة العامة بأن هجوماً بات قريب الوقوع قد يظهر في الصباح . وفي الليلة نفسها أتاني السيد نصرة الفارسي ، الذي كان ضابط احتياط ومشاوراً قانونياً للفرقة السادسة عشرة وقضى السهرة عندي ، وأيد لي ما سمعته من أخبار التحفز البريطاني للهجوم ، وبقي عندي حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل . وفي الحقيقة لم ينبثق الفجر إلا وبدأ القصف على طول الجبهة ، وأفقنا من النوم مذعورين ، وعندما صعدنا على السطوح لنشاهد الجبهة ، وهي تبعد عنا بما لا يقل عن ١٥ كيلو متراً ، رأينا خطاً مخيفاً من النار على طول جبهة القتال يتوالى فيه القصف من الطرفين بصورة شديدة جداً . ولم تبزغ الشمس إلا وقد انحل الجيش التركي ، وبدأ يتراجع ، وظهرت القوات البريطانية من كل طرف تأسر بقايا الجيش التركي في كل مكان . وقد اعتقدت أن هذه الواقعة هي الأخيرة في حياة الحكومة التركية في فلسطين ، وربما في البلاد العربية . وبعد تلك المدة التي قضيتها في خدمة الجيش ، بلغ الملل في نفسي درجة جعلتني أكره البقاء في الجيش ولو ساعة واحدة ، فصممت على أن أبقى حيث أنا حتى إذا انسحب الجيش التركي من البلاد ودخلها الجيش الإنكليزي أمكنني الاتصال ببغداد ، حيث كانت تحت الاحتلال البريطاني وبذلك أستطيع أن أرجع إلى وطني .

انسحاب الأتراك والذهاب إلى جنين

وقبل انسحاب المقر العام للجيش الثامن العثماني ، أردت أن اتصل برئيس المحاسبة فيه وهو المرحوم عبدالوهاب القيسي البغدادي ، إذ كان صديقي وكان يمدني ببعض الخدمات والمساعدات عند الاقتضاء . وعند مواجهتي له أخبرني أنهم تلقوا أمراً بالانسحاب وأنهم ذاهبون إلى (جنين) ، وهو يخشى أنهم إذا وصلوا هناك سيؤسرون من قبل الجيش البريطاني ؛ لأنهم أصبحوا محاطين بهذا الجيش من كل جانب ، ولذلك كان قد خشي أن تذهب معهم للأسر المبالغ الوفيرة التي كانت موجودة لديهم من ذهب وفضة وأوراق نقدية ، فسألني ما إذا كنت عازماً على البقاء هنا لأستلم منه ٢٠ صندوقاً من الذهب لأحفظها في محل أمين حتى إذا هدأت الأحوال أمكنه أن يرجع ويأخذها فقلت له : إنني سأتصل ببعض الأشخاص في البلد وأخبره بذلك حالاً! وذهبت تواً إلى المرحوم الشيخ سعيد الكرمي الذي كان مفتي البلد وكلمته في الموضوع ، فأظهر استعداده لحفظ هذه المبالغ ، وعندما رجعت عليهم وجدتهم يحملون الذهب والفضة والأموال الأخرى في السيارات ، فأخبرني عبدالوهاب بك أن الفرصة لم تواته كما كان يظن إذ تعذّر عليه فرز قسم من هذه الصناديق لإعطائه لي للحفظ فافترقنا .

وفي اليوم التالي وجدته مع أمواله راجعاً تحت حراسة الجيش البريطاني ولست أعلم ماذا جرى بصناديقهم المكدسة بالذهب والفضة والأوراق .

قصف طولكرم

وفي الظهيرة من اليوم نفسه حلقت فوق طولكرم ٢٥ طائرة إنكليزية فقصفت المدينة ، وهرب الناس مذعورين لاجئين إلى القرى المجاورة وكنت من ضمنهم ، حيث التجأت إلى قرية قريبة من طولكرم تسمى «شويكة» زرت فيها (آل حنّون) وبقيت مع آخرين من الضباط الأتراك نراقب تطور الحركات الحربية ونحن لا نعلم مصيرنا ، وقد ظهرت على هؤلاء رغبة شديدة في البقاء هناك وعدم الالتحاق بالجيش مما قد يفسد عليّ خطتي في البقاء وحدي في القرية . فسهلت لهم السفر والابتعاد عن القرية ، واستعملت كل الحكمة لإقناعهم فاقتنعوا وذهبوا وهم لا يعرفون أين يصادفهم العدو فيوقفهم ويرجعهم كأسرى . ثم تعجلت بخلع بذلتي العسكرية واستبدلتها ببذلة مدنية بسيطة جداً .

موقف غامض

ولما خبرت وأنا في ديوانية آل حنّون بأن ضباطاً آخرين من الأتراك قادمون على المضيف ، خشيت أن يفتضح أمري إذا اتصلت بهم ، فاضطررت إلى الخروج من الديوانية ودخلت إلى دار الحريم ، ومن هناك إلى دار الغلة والعلف ، وجلست على كرم من الحبوب لا أعرف ماهيتها وأنا شديد التهيج والاضطراب . فصرت أضع من هذه الحبات في فمي وأسحقها فوجدتها شديدة المرارة تشبه الهرطمان بشكلها ، وهم يسمونها هناك (كرسنّة) ، وهي تعد كعلف للحيوانات! وبقيت على هذه الحالة ساعات وأنا أضرب أخماساً بأسداس وأنتظر الفرج من دخول الجيش البريطاني إلى المدينة . ولكن المغرب كان قد حلّ ، والجيش لم يدخل بعد حتى قيل لي إن الجيش سوف لا يتقدم إلى المدينة في الليل ، فبقيت أكثر اضطراباً بما حلّ بي من ذعر يجعلني معلقاً بين النيران الإنكليزية والتركية . ومع ذلك فقد خرجت أتفسح في محل البيادر في القرية وكان القمر ساطعاً وهو في يومه الثالث عشر ، وبقيت أفكر وأتأمل مصيري وماذا سيحل بي ، وأنا لا ألوي على شيء سوى على ٣٠ ليرة ذهبية كنت جمعتها وخصصتها لهذا اليوم الأسود لتقوم بحاجتي الملحة عند الاقتضاء .

انجلاء الموقف

وفي منتصف الليل شاهدت القرويين ينزلون زرافات زرافات إلى الوادي . فسألت عن السبب؟ فقيل لي إنهم ينزلون لأخذ الأموال والمواد التي تركها الجيش التركي على طول الطريق بعد قصف الطائرات الإنكليزية وشلّ حركة الجيش التركي هناك . وعندما سألت عما حلّ بالجيش التركي قيل لي إنه انسحب نهائياً إلى أطراف جنين فأصبحت المنطقة خالية من الطرفين .

حيرة

قلت في نفسي : لقد ذهبت كل أمتعتي مع خادمي إلى حيث لا أدري ، ولم يبقَ معي ما أتدفأ به وما أستعمله لدفع الضرر عني . وتساءلت : هل يا ترى يدخل الجيش الإنكليزي وبدون مصادمة مع القوات التركية ، فنوفر على أنفسنا مؤونة القلق والاضطراب ، أم إنه يبقى متردداً في عمله فيرجع الجيش التركي مرة ثانية ، ويقضي على البقية الباقية من العمران في هذه البلاد كما حدث له بعد موقعة غزة الثانية؟!

وهل يتاح لي أن أصل إلى دمشق بسهولة وفي مدة وجيزة حتى أتموّن هناك بما أحتاج إليه من لباس؟

كل هذه الأمور ساورتني عندما كنت أشاهد هؤلاء القرويين ينزلون جماعات ، فقررت فوراً أن أرافقهم وأنا أرتدي قميصاً فلاحياً لا أملك غيره .

وعندما وصلنا معهم إلى حيث الأمتعة والأموال والذخائر والتجهيزات التركية الألمانية مبعثرة على طول الطريق ، رأيت أن أؤمّن لنفسي ما يدفئني ، فوجدت احرامات نظيفة متقنة الصنع تعود إلى مستشفى نمسوي فأخذت منها ثلاثة ، ثم وجدت صندوقاً مملوءاً بالطرابيش ، لم أفهم سبب وجوده بين هذه الأشياء لأن الجيش التركي لم يكتس الطربوش ولا الجيش الألماني ولا الجيش النمسوي – ويظهر أن أحد الضباط كان قد أخذ هذا الصندوق من مكان ما كما يأخذ غيره أشياء أخرى عند الانسحاب من المدن ، حتى إنهم أخذوا البلاط والحديد وأشياء أخرى أقل فائدة من الطربوش . وقد أخذت طربوشاً بحالته الابتدائية أي لم يكن مكوياً ووضعته على رأسي .

في الطريق

وصرت أفتش عن أشياء أخرى أحتاجها ولكني لم أجد ، واكتفيت بأن أسوق أمامي حماراً سليماً ؛ إذ كانت أكثر الدواب مجروحة أو ميتة ، ورجعت إلى القرية وأنا أقول : إن هذه المؤونة تكفيني دفئاً في الوقت الحاضر . وعندما بزغ الفجر كنت حريصاً على أن أرجع إلى مدينة طولكرم لأدخل في منطقة الجيش البريطاني ، وأستطيع بعد ذلك الاتصال ببغداد . وهكذا فعلت . فسرت مشياً على الأقدام ، حتى أتيت إلى محل وجدت فيه ضابطاً بريطانياً ومعه أربعة خيّالة من الجنود ، فاستوقفوني وسألوني عما حلّ بالأتراك وبجيشهم ، فأجبتهم جواباً غامضاً بأن الترك ذهبوا إلى جنين ، وتركتهم وذهبت . وبعد برهة وجدت القوى الأمامية للجيش البريطاني معسكرة تتناول طعام الصباح ، ولم ألقَ معارضة من أحد منهم باعتبار أن الخيّالة المتقدمين قد قاموا بما يجب من التحقيق بشأني كفلاح!

-٦-

في طولكرم

وعندما دخلت مدينة طولكرم التي كنت البارحة فيها ، وجدت الكثيرين ممن أعرفهم وقد استبدلوا قيافتهم بقيافات عربية وفلاحية ، ولكني تغافلت عنهم واكتفيت بتبادل النظرات فقط! . .

وفي الطريق صادفت رجلاً اسمه إبراهيم العجلاني وهو من آل العجلاني المعروفين في الشام ، وكان ضابطاً بالتلغراف ورفيقاً لي في كلية الحقوق باستانبول ، وكان يلبس لباساً معروفاً «بلباس الخليل» فسلمت عليه وسألته ماذا يعمل؟!

فقال : إنه يرى أن نذهب إلى بيت الشيخ سعيد الكرمي مفتي طولكرم ونبقى عنده حتى نشاهد التطورات التي ستقع عند دخول الجيش البريطاني إلى المدينة وتقدمه بعد ذلك ، فوافقت .

في بيت الشيخ سعيد الكرمي

وذهبنا قبل بزوغ الشمس إلى بيت الشيخ سعيد ، وجلسنا ننتظره في مضيفه . وبعد ساعة دخل علينا فرحب بنا ، ثم جاء آخرون اعتادوا القدوم إلى مضيفه صباحاً كما هي العادة في البلاد العربية لشرب القهوة . ودار بيننا وبينه حديث تناول شتى المواضيع . ثم جاء أحد القادمين فأخبرنا بأن الجيش قد تحرك بالسير إلى الأمام فوقفنا أمام النافذة حيث الموقع يطل على واد فسيح . ووجدنا قوى عظيمة زاخرة تتدفق على البلد . ومن هناك تسير إلى الأمام حتى إن قسماً منها كان يمر أمامنا ثم أخبرنا بوصول الحاكم العسكري المعين لطولكرم ، والذي استلم مهام وظيفته فوراً وأعلن لزوم مراجعة جميع الضباط الأتراك الموجودين في البلد ، وهدّد بالحكم عليهم بالإعدام إذا لم يسلموا أنفسهم . وعندما أعلن هذا الأمر وجدنا جماعة الضيوف قد اشتد قلقها وصارت توصينا بأن نراجع الحاكم ونكشف عن شخصيتنا ، مع أننا نعلم علم اليقين بأننا لو راجعنا الحاكم وأعلنا عن أنفسنا كضباط في الجيش التركي فسنساق إلى معاقل الأسر ، والله وحده هو الذي يعلم ما سيحلّ بنا!

وكان أكثر ما يهمنا في تلك الظروف ألا يخرج أحد من هؤلاء ، فيخبر السلطة بوجودنا ، كما كان يجب أن نطمئنهم بأننا اتصلنا بالسلطات . وقد خطر لي عندئذ أن

أبقي صديقنا العجلاني لديهم في المجلس ، وأن أنسحب وحدي لأدبر خطة تؤمّن بقاءنا ، في البلد ومراجعتنا للسلطة ، والحيلولة دون سوقنا إلى المعتقل المعدّ للأسرى . فسرت في الطريق وأنا أنسق الخطة وأرتبها حتى اهتديت إليها .

مقابلة الحاكم العسكري

سرت تواً إلى السراي (دار الحكومة) فوجدت الحاكم العسكري الجديد جالساً وعلى يمينه رئيس البلدية الحاج إبراهيم والد السيد سليم عبدالرحمن ، فطلبت منه أن يقدّمني إلى الحاكم بصفتي واحداً من أهالي بغداد ونفته السلطات التركية لمقاصد سياسية ، ثم كلمت الحاكم بالعربية وهو ينطق بها بلهجة مصرية فقلت له :

– إنني منفيّ من قبل السلطات التركية هنا . وطالما هي قد زالت فإني أريد أن أسافر إلى وطني وأرجو أن تؤمّن لي واسطة نقل في مدة وجيزة .

فأجابني قائلاً :

– إن الحركات الحربية لا تسمح في الوقت الحاضر بإجراء تنقلات غير عسكرية في الموانىء والمحطات . لذلك يجب عليّ أن أتريث إلى أن تنكشف الأحوال وحينئذ ينظر في أمري!

وقد كان هذا متوقعاً بالنسبة إليّ . إذ لم أقصد بهذه المراجعة أن أؤمّن لنفسي واسطة للسفر كما ذكرتها له . . بل لتطمين الآخرين بأنني راجعت السلطات وأمنت شرها .

وعندما ابتعدت عن الحاكم وأنا خارج من دار الحكومة ، بيّنت هنا وهناك لكل من كنت أعرفه بأن الحاكم رجل طيّب ، وقد وعدني خيراً بأن يعيدني إلى وطني حتى وصلت إلى مجلس الشيخ سعيد الكرمي ، وأعلنت اتصالي بالسلطة العسكرية ومراجعتي وذكرت وعودها لي . فخفّ قلقهم وأمنا بدورنا شر إخبارهم للسلطات العسكرية عن وجودنا فيما بعد . .

مشكلة

لكن مشكلتنا لم تنته . . ذلك أنه كان يجب علينا أن نتدارك وسائط السكن والطعام ؛ لأننا لا نستطيع أنَ نبقى ضيوفاً على الكرمي أكثر من يوم واحد . .

وفي اليوم التالي ذهبت ورفيقي العجلاني لاكتشاف ما يمكننا من تأمين هذه

الأمور ، فوجدنا ونحن سائرون في الطريق بيتاً مفروشاً فيه كل ما يجب ولكنه خال . . لأنه كان مشغولاً من قِبل ضباط ألمان تركوه وذهبوا مع الجيش فاحتللناه! وسكناه ولا نعلم لمن تعود ملكيته . .

ثم التقينا بأحد الجنود العراقيين وكان يعرفني ولم أعرفه . فوضع نفسه تحت أمرنا ، وصرنا نكلفّه بإحضار الطعام حتى مضى علينا يوم وبعض يوم ، فعلمنا أن البيت يعود إلى أحد أصدقائنا من آل حنون ، فاتصلنا به ورجوناه أن يسمح لنا بالبقاء حتى نغادر المدينة ، فوافق على ذلك بكل سرور .

الجيشان العربي والبريطاني في دمشق

وبعد يومين سمعنا أن الجيشين الإنكليزي والعربي دخلا دمشق ، فأردنا أن نذهب إلى سوريا ، ولكن الطريق كان مقطوعاً لا يجوز السير فيه بدون إجازة صادرة من السلطات العسكرية . . التي كانت لا تمنحها في ذلك الوقت! فراجعت الحاكم مرة ثانية فلم أجده ، ووجدت شاباً من آل الحسيني يتراءى لي أنه إما أن يكون المفتي الحاج أمين الحسيني أو أخاه .

ولما سألته عن حاجتي لأخذ إجازة بالسفر إلى دمشق ، أفاد بأنه لم تأتِ أوامر من القيادة العليا بهذا الشأن ، لذلك لا يمكن إعطاء إجازة أو تصريح بالسفر . فرجعت إلى البيت وهنا صرنا نفكر بطريقة أخرى بدون إجازة للسفر إلى دمشق . وصادف في ذلك الحين أن السلطات البريطانية باعت كثيراً من الغنائم الحربية من جِمال وخيول وبغال للأهالي ، فاقتنى واحد وهو من أهالي دمشق عدداً كبيراً منها ، وفكر في أن يسوقها إلى دمشق لبيعها ، لأن طولكرم بلدة صغيرة لا تتسع لصرف هذا العدد الكبير من الحيوانات ، فاتفقنا معه ورافقناه . وبعد سفر شاق كنا نركب أثناءه تارة ونترجل تارة أخرى ، ونمرّ بطرق بعيدة عن رقابة السلطات العسكرية لعدم حملنا جواز سفر .

دمشق

وبعد مرور عشرة أيام من تركنا مدينة طولكرم ، وصلنا دمشق ونحن في حالة يرثى لها من التعب والجوع ، إلى درجة أن صديقي العجلاني بقيافته الغريبة عندما دخل بيته في دمشق لم يعرفه أبوه ولا أخوه إلا بعد حديث وتعرّف خاص .

سوريا المستقلة

نحن في دمشق وأنا ضيف على آل العجلاني . . وعندما خرجت لأشاهد الحالة وجدت سوريا قد أعلنت استقلالها ، والأمير فيصل بن الحسين يتعهد إدارتها .

ولأول مرة تعرّفت بالسيد نوري السعيد وكان ذلك في السراي الكبيرة ، وقد رافقني تواً إلى المكان الذي يجلس فيه المرحوم فيصل فقدّمني إليه ، وبقيت لديه مدة يسيرة .

كان هذا في تشرين الثاني ١٩١٨ .

جميل المدفعي

ثم اتصلت بالذين أعرفهم من العراقيين ، وفيهم السيد جميل المدفعي الذي كان قائد الموقع في دمشق ، وجميل الوادي الذي كان مشاوراً عسكرياً ، وبدأت بعد ذلك اتصالاتي واشتغالي بالقضية العراقية وبجمعية العهد التي لم أكن منتسباً إليها قبل ذلك ؛ لأن جمعية العهد هذه عندما تأسست كانت عسكرية صرفة ثم تفرعت إلى قسمين : عسكري ومدني .

وكان العراقيون منصرفين إلى الاشتغال بأمور العراق ؛ لأن سورية في اعتقادهم قد حصلت على مبتغاها من الاستقلال فيجب حينئذ السعي لاستقلال العراق .

جمعية الفتاة

ثم دخلت جمعية الفتاة بعد أيام من وصولي دمشق بدلالة الدكتور أحمد قدري ، كما اتصلت بالسيد جعفر العسكري والسيد ياسين الهاشمي . وقد كانت وظيفة الأول قيادة الجيش العربي فانتهت عند الدخول إلى دمشق ، وصاروا يفكرون بتعيينه حاكماً عسكرياً على حلب عند دخول الجيش العربي ، حيث لم يكمل بعد احتلال حلب حينذاك . وبعد أسبوع أخبرنا بأن الجيش التركي أخلى حلب ودخلها الجيش العربي وتأسست فيها الإدارة العربية بعد أن استلمتها من أخي المرحوم ناجي السويدي ، الذي كان حاكمها بانتخاب الأهالي عقيب خروج الأتراك منها .

اضطراب الحال في سوريا

لقد كانت الحالة في سوريا مضطربة جداً ، والكلمة متفرقة . .

فالعناصر التركية القديمة كانت لا تستطيع العيش إلا في ظل الأتراك ، والعناصر غير المسلمة تأمل أن تستبدل سلطة الترك بسلطة أوروبية عموماً وفرنسية على الخصوص ، وكان التنافس المحلي يؤجج نيران هذه التفرقة ، كما كا وضع سورية واستقلالها في كفة الميزان أو على كف عفريت في الحقيقة ، كما يقولون .

الأمير فيصل

أما الأمير فيصل فكان لا يعرف ماذا يفعل ، فتارة يخطب بالاستقلال التام لتحميس الجماهير وتطمينهم على مستقبل لا يعرفه هو نفسه . وطوراً يعظ بالاعتدال والتفاهم مع الدول المعظمة . ومن حين لآخر يرسل الوفود إلى أوروبا ، وكان إما أن يترأسها بنفسه أو أن يكتفي بها من دونه . وكل هذه الجهود كانت منصبة على إفهام الدول المعظمة بحقوق السوريين والعرب في الاستقلال .

انكلترا واستقلال سوريا

ولكن إنكلترا لم تكن قانعة بإمكان استقلال العرب ، خشية أن يؤدي هذا الاستقلال إلى إضعاف نفوذها ، لذلك كانت تميل إلى الأخذ بنظرية الفرنسيين القائلة بأن العنصر العربي كلما زاده الوقت قوة ونشاطاً استعمل ذلك ضد النفوذ الأوروبي . وفي الحقيقة أن ما وقع في فلسطين من ثورات وفي لبنان وعلى حدود سورية من حركات ، وما كان يقع كل يوم من اضطرابات في العراق ، كل ذلك كان يؤيد النظرية الفرنسية التي تنبّه الإنكليز بألا يعتمدوا على العرب . لذلك كانت أقوال الإنكليز ومواعيدهم لا تثبت على شيء . وكل ما كانوا يقولونه هو وجوب التريث والانتظار حتى نتيجة مؤتمر الصلح الذي سيقرر مصير البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية .

موقف الفرنسيين

غير أن الفرنسيين لم يكن ديدنهم التريث والانتظار حسبما يوصي به الإنكليز العرب . بل كانوا يوقدون نيران الفتن في كل مكان من سورية ويبثون رجالهم

وعيونهم ، ويتصلون بالشخصيات النافذة من مدنيين وعشائر ليفسدوهم ويفهموهم بأن الحكومة العربية حكومة موقتة ، وأن القول الفصل سيكون لفرنسا التي ستسيطر على سورية بأجمعها من الساحل إلى الداخل . وهذه الدعايات والحركات الفرنسية كانت تضعف نفوذ الحكومة العربية السورية وتسبّب اضطرابات مستمرة فيها . فالوطنيون المخلصون كانوا يثورون عندما يشاهدون الدسائس الفرنسية ويطلعون على ما يقوم به الفرنسيون من دعايات واسعة مضللة . فيخشون على مستقبلهم ويطلبون الإسراع في حل مشكلتهم حتى لا يتسع الخرق على الراتق . والخائنون الذين اشتراهم الفرنسيون يزيدون في هذا الاضطراب شدة حتى تتفسخ الحكومة ويتسع المجال للدس والتنكيل . وقد حصلت مناسبتان طلب إليّ فيهما أن أذهب إلى أوروبا للدفاع عن القضية العربية في ذلك الوقت . ففي المرة الأولى وقع الاختيار عليّ وعلى مولود مخلص وثابت عبدالنور ، للسفر إلى أوروبا والاتصال بالحكومة البريطانية بشأن قضية العراق ، لكن الفرنسيين خشوا أن يكون سفرنا ماساً بقضية سورية فبذلوا كل ما في وسعهم ليسدّوا علينا الطرق وقد نجحوا في ذلك ، وأثبتوا لنا أنه لا توجد سفينة تنقلنا من سورية إلى أوروبا . . فسلمنا أمرنا للّه . وكان مخاطبنا في هذه المقابلة «لويس ماسنيون» المستشرق المشهور وهو يحمل رتبة «رئيس ركن» في الجيش الإفرنسي .

اتفاقية كليمانصو - جورج لويد

وفي المرة الثانية ، طُلب إليّ وللمرحوم ياسين الهاشمي أن نذهب إلى أوروبا لمسائل أوسع أفقاً من العراق . وهي القضية العربية نفسها . غير أن الإنكليز هذه المرة بالنظر إلى علمهم باتجاهات المرحوم ياسين الهاشمي وسياسته ضدهم ؛ قد أحبطوا جميع المساعي المبذولة في هذا الشأن ولم نسافر . وبينما كنا في هذا الأخذ والرد وإذا بإشاعة تقول إن كليمانصو ولويد جورج قد اتفقا على حل مشكلة سورية بتركها تحت النفوذ الفرنسي ، وأقنعا المرحوم فيصل بأن يراجع فرنسا ويتفاهم معها على الشكل الذي يتفقان عليه بينهما . وقد اتفق المرحوم الملك فيصل على شكل الاتفاق وإن كان مجحفاً بحقوق سورية ، ولكنه كان بعين الوقت يؤمن كياناً سياسياً لها . غير أن المتطرفين من السوريين والعرب عارضوا هذا الاتفاق ، فلم تظهر له نتيجة حتى إن الملك فيصل خشي أن يولد هذا الاتفاق اضطراباً في البلد فأنكره .

«يقظة العرب»

وقد درس المرحوم جورج أنطونيوس صاحب كتاب «يقظة العرب» المنشور باللغة الإنجليزية كل هذه الأوضاع وسجّل نتائجها في كتابه المذكور ، ولا أرى من حقي الدخول في التفاصيل لأنني لم أكن في ذلك الوقت متصلاً اتصالاً مباشراً بها ، فإذا عرفت شيئاً عنها فإني كنت أسمعه من الملك فيصل أو من رجاله ، وهذا لا يكون أساساً كافياً لبحثي إياه بالتفصيل في هذا الموقف .

السياسة البريطانية في العراق

عندما توجهت السياسة البريطانية نحو الاعتراف بحقوق العرب في تقرير مصيرهم ، وبعد أن فهمت الحكومة البريطانية أن التسويف والتأخير في حلّ القضية العربية لا جدوى منهما ، طالما أن مؤتمر السلم لم يتم أعماله في القضية الأوروبية حتى يتقرر بعدها مصير البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية . وبعد أن قام الشعب البريطاني يطالب بتخفيف أثقال الضرائب عن عاتقه ، ويلحّ في تبديل السياسة البريطانية الإمبراطورية إلى شكل أخف وطأة عن الشعب البريطاني نفسه . بعد كل هذا الاتجاه الجديد في السياسة البريطانية ، فهمنا ونحن في دمشق أن الأمر أصبح في العراق يتطلب اتصالاً خاصاً من قِبل مراجع خاصة أو أشخاص محدودين بالسلطات الحاكمة هناك ، لأن الإدارة العسكرية البغيضة التي كانت موجودة في العراق لا تسمح لأي كان من المواطنين بأن يتقدم بمطالب واضحة صريحة تتعلق بحقوق البلاد .

وكان يجدر بنا أن نحقق غايات كثيرة من سفرة نقوم بها إلى بغداد لنجدّد نشاط الناس للمطالبة بحقوقهم ، ونطمئنهم إلى قوة الحركة العربية خارج العراق وما أصابها من تطور ونشاط كانا بعيدين عن اطلاعهم وأسماعهم ؛ لما كان مضروباً عليهم من نطاق شديد يمنعهم من الاتصال بالعالم لأسباب سياسية ، وبذلك نمهد السبيل من جهة أخرى لدعاية تقوم بها البلاد العراقية لتأسيس حكم وطني يرأسه أحد أولاد الشريف الحسين . ثم التأكد من إمكان العمل المثمر في داخل البلاد لتنظيم الجهود وتوجيه السياسة التي يجب أن يتمسك بها العراقيون في قضيتهم .

-٨-

دخول الميدان السياسي

كل هذه الأسباب اجتمعت وحملتنا على السفر من دمشق إلى بغداد ، فكان المرحوم والدي في دمشق قد رجع من المنفى باستانبول ، وكان أخي الكبير المرحوم ناجي السويدي والياً في حلب ، وكنت قاضياً في دمشق ، وكان أخي عارف آتياً مع والدي من استانبول بعد أن ترك وظيفة حاكم صلح في استانبول ، فسافرنا أربعتنا من دمشق إلى حلب ومن حلب إلى مسكنه ، حيث ركبنا «الشختور» وهي واسطة نقل نهرية تشبه زورقاً ضخماً غريب الشكل ينساب مع مجرى الماء المنحدر بدون شراع . وقد استغرق السفر عشرة أيام في نهر الفرات حتى وصلنا الفلوجة ، ومن هناك ركبنا القطار إلى بغداد ووصلناها في شهر حزيران سنة ١٩١٩ ، حيث استقبلنا الأهلون بترحاب عظيم لأنهم كانوا يأملون خيراً فينا لتخفيف كربتهم ولتحسين حالتهم التي كانوا يشكون منها مرّ الشكوى .

الاتصال بولسن

وبعد أن استقر بنا المقام في بغداد في أول أسبوع من وصولنا ، اتصلنا بالحاكم الملكي العام الكولونيل أي . تي . ولسن ، والحاكم العسكري ببغداد الكولونيل بالفور ، وغيرهما من الإنكليز أصحاب المراكز المسؤولة في بغداد مثل الكولونيل برسكوت ، فتبادلنا الزيارات معهم ، وحاولنا أن نفهم شيئاً عن حقيقة السياسة البريطانية في العراق واتجاهاتها الجديدة ، ففهمنا من الكولونيل ولسن الذي كان لطيفاً معنا ، وقاسياً متعنتاً مع العراقيين في سياسته وغطرسته ، أن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها حليفة للعرب . ولكن تنفيذات هذا الحلف والوعود الناشئة عنه لا يمكن تعيين مداها في الوقت الحاضر بالنظر إلى عدم انتهاء مسألة الصلح .

مندوبا جمعية العهد

وفي ذلك الحين صادف أن وصل السيد جميل المدفعي ومعه السيد إبراهيم كمال منتدبين من جمعية العهد لسبر الحالة والاتصال بالعناصر الوطنية والقائمين بالنشاط الشعبي . وكان أكثر اتصالهما بالمرحوم الشيخ سعيد النقشبندي . والذي

لاحظته في ذلك الوقت أن جموداً كبيراً كان يستولي على البلاد حتى إن البعض كمزاحم الباجه جي كان يتمنى لو أتيح للبلاد أن تكون مستعمرة مستقلة . وكان الربح عظيماً لقسم من الناس لاتصاله بالسلطات العسكرية واستفادته من ذلك الاتصال . فكانت الحالة العامة ليست على ما يرام ، كما أن المعنويات والشعور القومي والاستقلالي كانت ضعيفة جداً . وربما كان مجيء عائلة السويدي ثم وصول مندوبي جمعية العهد من العوامل المنشطة للحركة الاستقلالية ، وللأخذ بيد حزب قريب العهد ، ضئيل النشاط وهو حزب «الحرس» إذ كان على ما بدا لنا من اتصالنا به منقسماً على نفسه ، حتى إن البعض من أعضائه اتهم البعض الآخر بالممالأة للسلطة أو بالتجسس لحساب السيد طالب النقيب والمستر فيلبي .

-٩-

بالفور

وعند مراجهتنا أنا وأخي ناجي السويدي للكولونيل بالفور حاكم بغداد العسكري ، فهمنا الحقائق منه أكثر مما كنا نفهمها من الكولونيل ولسن ، لأن هذا الرجل كان دمث الأخلاق جريئاً فيما يقول ، وواضحاً في وجهة نظره . وأول ما بادرنا به هو أن بقاء العراق تحت سيطرة بريطانية ضروري للاحتفاظ بالهند ، وأنه لا يعتقد أنه سيكون في إمكان العراق أن يتحرر من كل سيطرة ، وإن تمكن في المستقبل من شيء فإنه قد يخفف وطأة هذه السيطرة عليه ، حتى إنني أتذكر أنني عندما فاه بهذا القول قلت له إذا كانت السيطرة البريطانية على العراق مطلوبة لحفظ الهند ، والسيطرة البريطانية مطلوبة على البلقان لحفظ تركيا مثلاً ، واستمرت الحال على هذا المنوال ، فستصبح إذن الضرورة تقضي بأن تفرض بريطانيا سيطرتها على جميع العالم حفظاً لكل جزء تدخله في حوزتها! وبالأخص الهند ، فضحك وضحكنا . . وقال : إنه بالرغم من هذه الضرورات فسوف يكون مستطاعاً لدى العراقيين وبريطانيا أن يوجد حل معقول يطمئن رغبة الأهلين ومصلحة بريطانيا!

حكومة أهلية

وعندما فاتحناه بضرورة إنشاء حكومة أهلية في الوقت الحاضر حتى يتسنى عند

انتهاء معاهدة الصلح إيجاد الحل الأخير قائلين له : إن بقاء الاحتلال والإدارة البريطانية الصرفة في البلاد ليس من شأنه أن يؤمن نوعاً من الارتياح والطمأنينة ، وإن بقاء المسؤولية بأجمعها على عاتق البريطانيين يتعبهم كثيراً ويضيع الفوائد المطلوبة للشعب العراقي من الحكومة؟

قال : إنه يؤيد هذه النظرة ، ولكنه يقترح فوراً على أخي بأن يبدأ بتشكيل البلديات بالانتخاب من الأهالي في أول الأمر ثم يتوسع الحال إلى الإدارة المحلية . وهذه النظريات من ديدن البريطانيين في الإطالة والتسويف ، وإن ظهرت مقبولة في بدايتها ، ولكننا بعد التفكير وجدنا أن الأخذ بهذه النظرة سيستلزم مرور زمن طويل يثقل على الأهالي ، وهم لا يحتملون الانتظار والصبر بقدر ما تتطلبه هذه النظرية من تطبيق ، وربما نكون قد أخذنا على عاتقنا مسؤولية لا تحقق الفوائد التي توخيناها من هذا الأمر ، فالأحسن على ما فكرنا به هو أن نترك الأمر للزمن وإلى أن تنتهي مفاوضات الصلح ، وأن نغادر بغداد منتظرين تطورات آتية .

إلى حلب

وبالفعل في ١٠ تموز ١٩١٩ ظهراً غادرت أنا وأخي ناجي السويدي العراق وبقي والدي وأخي عارف السويدي في بغداد ، وبعد سفرة شاقة ومملة طيلة ثمانية عشر يوماً وصلنا حلب وبقينا فيها يومين ، ثم واصلنا سفرتنا إلى دمشق ، وهناك وجدنا الأمر أكثر اضطراباً من ذي قبل ، لأن اتفاقية كليمانصو - لويد جورج كانت موضوع البحث ، وكذلك الأخذ والرد ما بين الهيئات السياسية والأحزاب والحكومة كما أسلفنا مما انتهى باحتلال الفرنسيين لدمشق .

المؤتمر السوري العام

عندما ساءت الحالة واستلمت فرنسا التفويض المطلق من الإنكليز لتقرير مصير سورية كما ترى ، بدأ العداء للحكومة السورية يوجّه علناً والدس ظاهراً ، وعندما قطع المواطنون الأمل من مساعدة الإنكليز ، وجدوا أنفسهم أمام الكارثة وجهاً لوجه ، ففكروا في الاعتماد على أنفسهم وعلى وسائلهم بالرغم من ضعفها ، وقلتها . فأرادوا أن يحدثوا أمراً واقعاً بإعلان استقلال سورية الكبرى ، فواصلوا الجهد لانتقاء من يمثل الأهالي في المنطقة العربية وهي الساحل ، والشرقية وهي الداخل ، والجنوبية وهي

فلسطين ، وأزمعوا أمرهم على عقد مؤتمر سوري عام .

وقد التأم هذا المؤتمر في ٨ آذار ١٩٢٠ بحفاوة كبيرة ، وأعلن بيانه المشهور باستقلال سورية بأجمعها وبرفضه الحماية والانتداب من أية دولة أوروبية ، وبايع المغفور له الملك فيصل ملكاً على سورية . ومما جاء في مقرراته أنه «لما كانت الثورة العربية قد قامت لتحرير الشعب العربي من حكم الترك ، وكانت الأسباب التي يستند إليها في إعلان استقلال القطر السوري هي ذات الأسباب التي يستند إليها في إعلان استقلال القطر العراقي ، وبما أن بين القطرين صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية (قومية) ، تجعل كلاً من القطرين لا يستغني عن الآخر ، فنحن نطلب استقلال القطر العراقي استقلالاً تاماً على أن يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي واقتصادي» .

استقلال العراق

-١٠-

المؤتمر العراقي

وفي العريضة الجوابية المرفوعة من قبل المؤمر السوري العام للملك فيصل الأول ، ورد أنه «قبل أن نختم عريضتنا لم نرَ بداً من أن نذكر بملء الفخر الخدمات الجليلة التي قام بها إخواننا العراقيون في سبيل النهضة العربية في سني الحرب ، وإننا لا نزال نؤيد طلبنا السابق بإعطاء العراق حقه من الحرية والاستقلال التام ، وإننا نعضد إخواننا العراقيين في جميع مطالبهم الاستقلالية ورفع الحواجز الاقتصادية بين القطرين الشقيقين» . وعندما وجد العراقيون هناك أن الفرصة مؤاتية لعمل يتعلق بالعراق الذي كان تحت الاحتلال البريطاني ، فقد جمعوا أمرهم وتشاوروا فيه ، فقرروا أن يعقدوا مؤتمراً ينظر في مقدرات العراق ومستقبله ، وإن كانوا بعيدين عن بلادهم لا يستطيعون جمع عدد كبير ممن يمثلون سكانها ، بل إنهم أرادوا أن يعربوا عن رغبات الأهالي ويسمعوا أصواتهم بشكل من الأشكال ، واجتمعوا في اليوم نفسه الذي عقد فيه المؤتمر السوري ، وقرروا إعلان استقلال العراق ، وانتخبوا الأمير عبداللّه ملكاً والأمير زيد نائباً له حتى يتسنى له استلام سلطته . وكنت أترأس هذا المؤتمر .

وبصفتي رئيساً فقد بعثت إلى الأمير عبداللّه بصيغة القرار الذي اتخذه المؤتمر . وفيما يلي نصّه :

قرر المؤتمر العربي العراقي العام ، الذي يمثل الشعب العراقي تمثيلاً قانونياً ، في جلسته المنعقدة في دمشق الشام بتاريخ ٨ آذار ١٩٢٠ و١٨ جمادى الأولى ١٣٣٨ إعلان القرار الآتي :

باسم الشعب العربي العراقي ،

خاضت الأمة العربية غمار الحرب الماضية في جانب الحلفاء لرفع نير الأجانب عن عاتقها واسترجاع سالف مجدها واستئناف مهمتها الطبيعية في تمدين الشرق

وتحقيق آمالها القومية بالوحدة والاستقلال التام ، أسوة بغيرها من الشعوب التي نالت استقلالها وهي دونها حضارة ورقياً . وكان الحلفاء الكرام قد قطعوا لها العهود على الأخذ بنصرتها في هذا السبيل ، وأعلنوا بلسان رؤساء حكوماتهم ومجالس نوابهم أن لا غاية لهم من الحرب إلا استقلال الشعوب وترك الخيار لها في تقرير مصيرها ، وتبين شكل حكوماتها ، فأبرمت بريطانيا العظمى مع جلالة الملك الحسين تلك المعاهدة المعروفة ، التي اعترفت فيها باستقلال العرب من جبال طوروس وشمالي ولاية الموصل إلى الخليج العربي والأوقيانوس الهندي والبحر الأحمر ، وأيد الرئيس ويلسون ذلك بما أعلنه من المبادىء السامية التي وافق عليها الحلفاء قاطبة واتخذوها أسساً للصلح الدائم . كما جاء في بيان اللورد غراي وزير خارجية بريطانيا أمام لجنة الأمور الخارجية في ٢٣ تشرين الأول ١٩١٦ ، وتصريح المسيو بريان رئيس وزارة فرنسا في ٣ تشرين الثاني ١٩١٥ ، وردود الحلفاء على مذكرة الدول الوسطى التي أرسلت بواسطة السفير الأميركي في باريس وجوابهم على مذكرة الرئيس ويلسون في ٢٢ أيار ١٩١٧ ، وبيان مجلس النواب الإفرنسي في ٥ حزيران ١٩١٧ ، وبيان مجلس الشيوخ في ٦ منه ، وتصريح المستر لويد جورج في غلاسكو في ٩ حزيران ١٩١٧ ، وما شاكل ذلك في البيانات القائلة بتحرير الشعوب الكبيرة والصغيرة واستقلالها وترك الخيار لها في تقرير مصيرها ، وإلغاء المعاهدات السرية المجحفة بحقوقها .

وقد كان لجلالة الملك الحسين الأول وأنجاله أصحاب السمو الأمراء العظام الفضل الأكبر في تحرير الأمة العربية وإنقاذها من نير العبودية والذل ، وإحراز النصر المشترك على الأعداء في الشرق ، فأبلوا في الحرب أحسن بلاء وقادوا الأمة من نصر إلى نصر ثلاث سنوات تواصلة أريقت فيها دماء زهرة أبناء العراق وسوريا والحجاز ، وكانوا موضع إعجاب الحلفاء والأعداء على السواء ، ذلك فضلاً عما تحملته الأمة في الأقطار العربية المختلفة من المصائب والأهوال ، وما قامت به من جليل الأعمال تأييداً لقضيتها الحقة ، وانتصاراً لجلالة الملك وحلفائه الكرام .

وقد أسفر هذا الجهد المشترك المتواصل عن اندحار الأعداء وجلائهم عن العراق ، ودخول الجيوش البريطانية إليه بصفة حلفاء ومحررين ، فأعلنوا حينئذ أن لا مطمع لهم في البلاد ولا غاية إلا استقلال الأمة وترك الخيار لها في تقرير مصيرها وتعيين شكل حكومتها .

على أن الحرب العظمى قد وضعت أوزارها منذ نحو من عام ونصف عام ،



الملك عبدالله بن الحسين

والبلاد لا تزال تحت رزء الاحتلال الأجنبي الذي ألحق بها أضراراً جسيمة مادية وأدبية ، وأوقف سير أعمالها ومصالحها الاقتصادية والإدارية بشكل كاد يزلزل موقفها السياسي . فعيل صبر الشعب من هذه الحال ، وانقض في أماكن مختلفة على الحكم العسكري الأجنبي مطالباً باستقلاله التام .

فنحن أعضاء هذا المؤتمر الذي يمثل الشعب العربي العراقي تمثيلاً قانونياً صحيحاً ، رأينا الآن أن نجهر بإرادته ونخرج البلاد من هذا الموقف الحرج والحال المبهم المضطرب . فاستناداً إلى حق الأمة الطبيعي في الحياة الحرة والاستقلال التام ، وإلى المبادىء السامية التي أعلنها الحلفاء العظام أكثر من سبعين مرة في خلال الحرب الماضية ، وإلى الرغائب التي أعلنت عنها الأمة العراقية في ٦ ربيع الثاني ١٣٣٧ بوثائق رسمية وقعها الأمراء والرؤساء والزعماء والمفكرون وسائر طبقات الشعب ، وإلى ما نشاهده كل يوم من عزم العراقيين على نيل استقلالهم التام ، والتوسل بكل الوسائل الممكنة التي تؤدي إليه ، وبصفتنا ممثلي الشعب المكلفين بالإعراب عن إرادته ، أعلنا الآن بإجماع الآراء استقلال البلاد العراقية المسلوخة عن تركيا بحدودها المعروفة من شمالي ولاية الموصل إلى الخليج العربي استقلالاً تاماً لا شائبة فيه ، وأيدنا استقلال سورية التام ، وأعلنا اتحاد العراق معها اتحاداً سياسياً واقتصادياً ، ونادينا بحضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله ملكاً دستورياً بلقب صاحب الجلالة ملك العراق ، وعهدنا بنيابة الملك إلى صاحب السمو الملكي الأمير زيد المعظم ، وأعلنا انتهاء الحكم الاحتلالي العسكري الحاضر ، على أن تقوم مقامه حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب .

وإننا باسم الأمة العربية العراقية التي أنابتنا عنها وعهدت إلينا بتقرير مصيرها ، نعلن محافظتنا على صداقة الحلفاء الكرام ، وعزمنا على احترام مصالحهم ومصالح جميع الدول الأجنبية في بلادنا ، راجين منهم أن يعترفوا بهذا الاستقلال ويجلوا عن بلادنا العراقية ليحل محلهم فيها الجند الوطني والإدارة الوطنية ، فتتمكن دولتنا حينئذ من أن تكون عاملاً من عوامل الرقي في العالم المتمدين ، هذا وإن الحكومة العراقية التي تتشكل عاجلاً مكلفة بتنفيذ قرارنا هذا تحريراً في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ و١٨ جمادى الأول سنة ١٣٣٨ .

أما الذين مثلوا العراق بألويته المختلفة في ذلك المؤتمر من عسكريين ومحامين وكتّاب وموظفين وتجار ، فأذكر منهم السادة :

توفيق السويدي (رئيس المؤتمر) ، جعفر العسكري ، ناجي السويدي ، سعيد الشيخلي ، تحسين علي ، إسماعيل نامق ، سامي الأورفلي ، يونس وهبه ، أحمد رفيق ، رشيد الهاشمي ، رضا الشبيبي ، عبداللطيف الفلاحي ، فرج عماره ، حمدي صدر الدين ، نوري القاضي ، صبيح نجيب ، محمود أديب ، توفيق الهاشمي ، محمد البسام ، إبراهيم كمال ، نظيف الشاوي ، بكر صدقي ، علي جودت الأيوبي ، جميل محمد المدفعي ، مكي الشربتي ، ثابت عبدالنور ، أسعد صاحب ، الحاج محمد خير ، عبداللّه الدليمي .

وقد ورد في بلاغ أصدرته الحكومة البريطانية كرد فعل على هذا المؤتمر أن القائمين به وإن كانوا من الشخصيات المرموقة التي لا ينكر مقامها ، إلا أن ادّعاء المؤتمر أنه يمثل الشعب العراقي فأمر غير صحيح ؛ لأنه لم تجرِ إذ ذاك انتخابات خاصة لاعتمادهم لهذه الغاية .

-١١-

النضال بين السوريين والفرنسيين

بدأ الكفاح ما بين السوريين والفرنسيين من جهة ، والعراقيين والإنكليز من جهة أخرى ، كل في منطقته . فتألفت العصابات في سورية لمكافحة الفرنسيين في المنطقة الغربية من حدود سورية ، وتسهيلاً لإثارة الخواطر ضدهم في منطقتهم . كما أن العراقيين ألفوا العصابات وأرسلوها إلى حدود العراق ، وكان مقرها دير الزور حتى إن مفرزة قليلة يقودها السيد جميل المدفعي تقدمت في سيرها إلى ما يقرب من سنجار وتلعفر ، مما سبّب الاضطراب لدى حكومة الاحتلال البريطانية في العراق وقتئذ ، وحملها على إرسال قوة لمواجهة هذه المفرزة التي لم تبقَ إلا قليلاً في تلك الأنحاء فرجعت إلى دير الزور .

تهديد فرنسا

وعندما قررت فرنسا تنفيذ خطتها تجاه سورية ، واستجمعت قواها وحشدتها في المنطقة الغربية ، أرسلت إنذارها النهائي إلى حكومة الملك فيصل ، طالبة إليه التسليم بمطالبها التي ذكرتها في الإنذار المذكور ، وهدّدته باحتلال سورية الداخلية إذا لم تلبَّ مطالبها . .!؟

الحكومة الحائرة

وقد أحدث هذا الإنذار ذعراً واضطراباً أدى إلى شل الحكومة ، وبعث الانهيار فيها إلى درجة أصبحت معها لا تعرف ماذا تعمل . فهل تتخذ سياسة قبول الشروط وتفقد كل ما لديها من سلطات ، أم أنها ترفضها وتعرض نفسها إلى القوة الغاشمة التي تقضي عليها تماماً . أما مدة الإنذار فكانت محددة بسبعة أيام ، وكل يوم يمرّ عليها يزيد في ذلك الذعر والاضطراب . وفي اليوم الأخير للمدة قبلت الحكومة السورية شروط فرنسا . ولكن فرنسا لم تكتفِ بالحصول على القبول فحسب ، لأن فيه ما يقيد حريتها في العمل . فكانت ترغب في أن تتجاهل القبول وأن تجعل نفسها مضطرة لاستعمال القوة حتى تقضي على كل أثر للحكومة السورية العربية في الشام . وهذا ما حصل! . .

مجدل عنجر ومصرع يوسف العظمة

لقد وقعت مصادمات أولية في «مجدل عنجر» على حدود لبنان وسورية ، واضطرت الحكومة السورية على أن تسرّح الجيش أولاً حسب رغبة فرنسا ومطالبتها بذلك ، ثم تجمعه . فضاعت كل القوى وتذبذبت الجهود المبذولة لجمع الشمل . ولما تفكك النظام ، اضطر وزير الحربية على أن يذهب إلى الجبهة بنفسه ليحرض على المقاومة لكنه لقي حتفه . وانحلت الجبهة ودخلت الجيوش الفرنسية يوم ٢٠ تموز ١٩٢٠ إلى دمشق في الساعة الرابعة بعد الظهر ، وهذه الجيوش لم يتجاوز عددها الـ٧ آلاف جندي بقيادة الجنرال «غوابه» .

اليوم المشؤوم

وقد كان يوم دخول الجيش المحتل يوماً مشؤوماً علينا وعلى السوريين ، إذ قضي فيه على جميع الآمال التي كنا نتعلق بها لتأسيس ملك ومجد ، فكما «تشتت» العراقيون في بقاع سورية تشتت السوريون في بقاع فلسطين وشرق الأردن ومصر ، وسيق المئات من الذين لم يستطيعوا الهرب إلى معتقلات اتخذت في الساحل وفي جزيرة ارواد ، حتى إن الكثيرين من الضباط العراقيين جمعوا واعتقلوا هناك ، وكانت الفوضى لا حد لها في الشام ، والنقمة على الحكومة السورية عظيمة باعتبار أنها هي التي سببت هذا الفشل مع أن الحقيقة خلاف ذلك ؛ لأن الحكومة السورية العربية

كانت في بدء حياتها ضعيفة لا تقوى على مقاومة أجنبي عظيم كفرنسا . وأتذكر أني كنت في ذلك الوقت في الشام ، وبقينا قابعين في مساكنا يومين حتى سكنت الحالة واستلمت السلطات الجديدة مقدّرات البلد بكل غطرسة وقسوة .

انتقام

وللتفريج عن نفسي ، ذهبت ذات يوم من مسكني إلى النادي الدولي الذي كان ضمن «أوتيل خوام» في دمشق ، وجلست أمام «البحرة» وهي حوض ماء فستقية ، وجلس بجانبي ضابط فرنسي لا يعرفني ولا أعرفه . وطلب كأساً من العرق ، وكان الوقت آنذاك الخامسة بعد الظهر ، فصار يتكلم معي بخيلاء عن الجيش الشريفي وما حلّ به . وكنت بطبيعة الحال أرجح أن أتجنب الخوض في الحديث معه فأختار السكوت المطلق . ولكنني لم أستطع ذلك بتاتاً بالنظر إلى استفزازي فأجبته بكلمات مقتضبة دفعاً للشر قائلاً :

– لا أعلم! . .

ثم قال : وهل رأيت الطائرات الفرنسية تقصف البلد والثكنة الحميدية؟!

فقلت : كلا لم أرها . . .

واستمر في حديثه قائلاً :

– هل رأيت قصفاً جوياً؟

وتجاه صفاقته هذه اضطررت أن أجيبه بـ :

– نعم! إني رأيت قصفاً جوياً واحداً .

قال : أين؟

قلت : في باريس عندما قصف الألمان عاصمتكم في أول الحرب!

فسكت وازدرد كأسه وذهب هارباً من دون تعليق .

فيصل يسافر إلى حيفا

وبعد أن استتب الأمر للفرنسيين خلال يومين من دخولهم دمشق ، طلبوا فوراً من الملك فيصل أن يترك سورية ففعل وسافر إلى درعا ثم إلى حيفا ، وبقي هناك مدة اتصل خلالها بالسلطة البريطانية . ثم ذهب من هناك إلى إيطاليا ، فبقي فيها شهوراً وهو على اتصال بالبريطانيين . ومن هناك ذهب إلى انكلترا ، وقد مهّد له الطرق

المرحوم جبرائيل حداد باشا ، الذي كان ممثلاً للملك حسين في بادىء الأمر بلندن ثم صار ممثلاً للملك فيصل بعد مبايعته ملكاً في سورية . وقد اتفق الملك فيصل مع الحكومة البريطانية على أن تعوّضه عما أضاعه في سورية بالعراق ، على أن تمهّد لذلك الطريق ضمن مدة معقولة . وبدأت عندئذ سياسة العراق تظهر إلى الميدان شيئاً فشيئاً بما يؤيد تلك السياسة الجديدة .

-١٢-

حكومة هزيلة

ألف الفرنسيون حكومة هزيلة جداً برياسة علاء الدين الدروبي ، وعلاء هذا كان والياً في البصرة في عهد السلطنة العثمانية وهو من أهالي حمص ، وكان رجلاً دمث الأخلاق طيب القلب ، ولكنه كان بعيداً عن السياسة وأفانينها . وقد يكون قبوله لرياسة الوزارة على عهد الفرنسيين مدفوعاً بتأثير عبدالرحمن باشا اليوسف ، الذي كان ذا نفوذ عظيم في الإدارة العثمانية ، ولكنه ليس سياسياً وليس له من الثقافة ما يجعله زعيماً في أي دور!! . . غير أن غناه وأملاكه الواسعة كانت تساعده على أن يظهر دائماً بقوة وشراسة ، وبما أنه من أصل كردي فلم يكن متحمساً بالشعور العربي ، بل كان عوناً للترك في مناهضة الجهود العربية للسلطنة العثمانية ، وبما أنه كان كذلك فقد شاهد بطبيعة الحال جفاء وصدوداً من الحكومة العربية السورية عند تأليفها . فأغاظه هذا وصار يندد بالحكم العربي ويناهضه ، واتفق مع الفرنسيين عليه ، وبما أنه كان قليل البضاعة والعلم ، فلم يكن في وسعه أن يترأس الوزارة عند دخول الفرنسيين . بل كان مضطراً أن يدفع أمامه علاء الدين الدروبي ويلعب من ورائه في الحكم كما يريد . . .

وهذا ما وقع! . .

شعب ناقم

أما شعور السوريين بالضغينة ضد علاء الدين وضد كل من تعاون مع الفرنسيين ، فكان قد وصل إلى درجة حادة . وفي ذات يوم طلبت سلطة الانتداب إلى رئيس الوزارة أن يذهب إلى درعا لافتتاح مدرسة هناك . فذهب بالقطار ومعه عبدالرحمن اليوسف والشيخ الخطيب وعطاء بك الأيوبي .

مصرع رئيس الوزراء

وعند وصولهم إلى محطة خربة الغزالة هجم عليهم الأهالي ، وقتلوا رئيس الوزراء وعبدالرحمن اليوسف شر قتلة ووضعوا الروث في فميهما ، أما الشيخ الخطيب والأيوبي فهربا ونجيا من القتل . وقد توفي الأول بعد ذلك بمدة قليلة لما أصابه من خوف أثّر على صحته . .؟!

غورو

وعندما وافانا النبأ في دمشق بهذه الحادثة المروّعة بنظر الفرنسيين والرائعة بنظر السوريين ، ابتهجت القلوب جميعاً وبدأت المقاومة السورية الفعلية للفرنسيين تظهر بصورة منظمة منذ ذلك الوقت ، ولم تمضِ مدة حتى فوجىء الجنرال غورو المعروف بغطرسته وتعصبه الشديدين عندما كانَ ذاهباً إلى القنيطرة ، بأن هاجمه أربعة من الخيالة وهو في سيارته فضربوا السائق وقتلوه ، وضربوه هو بقصد القتل ولم يقضوا عليه بل جرحوه جرحاً بليغاً ، بينما كان إلى جانبه آخر صنائع فرنسا حقي العظم فجرحوه أيضاً وفروا هاربين . وقد سمعت أن هؤلاء الخيالة كان يقودهم أحمد مريود الوطني المتطرف وقد أكّد لي ذلك أحمد نفسه .

الشعب السوري يسعى إلى الحرية

بدأت المناهضة القومية بشتى الوسائل تظهر قوتها من وقت إلى آخر ، فكنت ترى الناس يجتمعون في الجوامع ويتفاهمون على الخطط ؛ لأن الاجتماع في محل عام أو خاص كان محظوراً . وفي هذه الأثناء رجع الملك فيصل من أوروبا ذاهباً إلى الحجاز ، وعندما وصل السويس أرسل إلى والدي – وهو في دمشق – والسيد محمد الصدر معه ، وطلب إليهما أن يلتحقا به في السويس ، فسافرا ومن هناك ذهبا معه إلى جده حيث تقابلا مع الملك حسين ثم قصدا البصرة بمعيته .

-١٣-

العودة إلى بغداد

وفي هذا الوقت أيضاً طلب إليّ العودة إلى العراق ، ولم يكن من السهل حينئذ أن يجد الإنسان طريقاً للسفر من سورية إلى العراق ؛ لأن العشائر في أطراف سورية

كانت مضطربة والأمن مفقوداً وطريق البحر طويل المدى ، فكان على المسافر أن يذهب بطريق الصحراء وهو طريق محفوف بالمخاطر ، وبالرغم من هذا كله اضطررت كما اضطر غيري إلى السفر على الهجين بطريق القريتين وتدمر في سورية ثم كبيسة في العراق .

وعندما سمع بسفري الكثير من العراقيين ، طلبوا إليّ أن أستصحبهم للرجوع إلى الوطن فوافقت وتألفت قافلتي من ١٠٠ جمل ، وكان أكثرها عوائل ونساء مع عدد قليل من الضباط العراقيين المسرحين من الجيش السوري .

الفرنسيون يعارضون قافلتنا

وعندما فهمنا أن الأمن في الصحراء ليس على ما يرام ، اضطررنا إلى أن نجهّز أنفسنا ببعض السلاح ، فاقتنينا بضع بنادق مع خراطيشها وسلمناها إلى هؤلاء الضباط وبعض الجمالة . وقد أرسلنا القافلة أمامنا من دمشق إلى «القريتين» على أن ألتحق بهم بالسيارة . وكان مسير الجمل ليوم واحد يقابل مسير السيارة بأقل من ساعة . فلما تأكدنا من وصولهم إلى المحل المقصود ، سافرنا في الصباح التالي وهو اليوم الثالث والعشرين من تشرين الأول ١٩٢١ فوصلنا قبل الظهر ، وحالما اتصلنا بهم فهمنا أن السلطات الفرنسية بدأت تعارض سفر القافلة إلى العراق ، بحجة أن فيها ضباطاً كانوا في الجيش السوري . وبعد أخذ ورد اضطررنا على أن نبقى في «القريتين» يومين تمكنا في آخرهما من السفر ، ووصلنا تدمر وهناك جابهتنا صعوبة جديدة من قبل السلطات الفرنسية حين رفضت مرة ثانية سفر القافلة بمن فيها من الضباط ، مشترطة علينا أن نرسل الضباط إلى الشام إذا أردنا السفر وإلا فلا إمكان لذلك . . . ولو قبلنا بهذا الطلب سنضطر إلى إرجاع عدد كبير من العوائل التي كانت متصلة بالقرابة بالضباط المذكورين . وقد تفتقت لنا الحيلة فألفنا مظاهرة من النسوة والأطفال وجميع من في القافلة ليذهبوا أمام دار الحاكم الفرنسي العسكري ، ويحتجوا على تأخيرهم بدون سبب مبرر . وبعد أن سمع الحاكم احتجاجاتهم وصراخهم وولولتهم وإفاداتهم ، غيّر رأيه ووافق على بقاء الضباط في القافلة وسفرها .

في جوف الصحراء

وفي صباح اليوم التالي ، بعد أن استصحبنا رجلاً من عشيرة «عنزة» ، دخلنا في

جوف الصحراء المخيفة التي يشبهها البدو «بالبحر» وهي في الحقيقة ألعن من البحر .

وكان مسيرنا جاداً في الليل والنهار ومتعباً حقاً ، ولم نكن نتوقف في بعض المنازل إلا لحاجة قصوى ، إذ إن ما سمعناه من «الوجه» ينبئنا بوجود غزاة متفرقين في الصحراء . ومن المحتمل أن يصادفونا في أي وقت كان . والمهم أن نقطع الصحراء السورية ونتقرب إلى حدود العراق لأن الأمن في سورية كان مختلاً ، ولم يكن كذلك في العراق . ولم نخش السير أثناء الليل مخافة أن نتيه في الصحراء ؛ لأن الدليل الذي كان برفقتنا واسمه «شمكل» كان حاذقاً في معرفة الصحراء حذقاً عجيباً! فكان في أواسط الليل ونحن سائرون نسأله مستفسرين عن البقعة التي نحن فيها ، فكان يقول بكل تأكيد : «إننا في البقعة الفلانية ، أو أننا تركنا البقعة الفلانية . . أو أننا سنكون بعد حين في البقعة الفلانية» .

الصحراء

والصحراء لدى البدو لها أسماء في جميع زواياها وخباياها ، وأما الوجه الثاني الذي كان معنا ، فكان قد أرسله بصحبتنا الشيخ نايف الشعلان شيخ مشايخ عنزة ، وهو ابن الشيخ نواف الشعلان عندما نزلنا عليه فأكرم وفادتنا ، وأراد أن يقدم لنا خدمة فكلف أحد أتباعه بمرافقتنا . وكنا نتأكد من صحة أقوال «شمكل» عن أسماء المنازل بواسطة «الوجه» العنزي .

مياه آسنة

إن ما قضيناه من أيام في الصحراء كان شديد الوطأة علينا . فالمياه التي جلبناها معنا من تدمر نضبت ، واضطررنا إلى أخذ المياه من برك آسنة ، وكلما بذلنا الجهد لتصفيتها بواسطة القطن والأقمشة وغيرها لم يجدنا ذلك نفعاً لأن طعمها ورائحتها ولونها قد تغيّرت تماماً . فكنا نكتفي بغليها وطبخ الشاي أو طبخ الطعام بها . وبعد مضي خمسة أيام على مفارقتنا تدمر ، وصلنا إلى محل يعرف بوادي المياه ، وهناك تعيش عشيرة ابن مجلاد ، وهو رجل قصير القامة نافذ النظر ، كثير الحيلة ، فأراد أن يكرم وفادتنا لأنه كان يعرفنا حتى إنه استضافنا وقدم لنا طعام العشاء ، وهو طعام كان على ما لاح لنا من أحسن ما يقدمه للضيوف ، ولكننا لم نأكله لأن طبخ البدو لا يستسيغه الحضر ، واكتفينا بالتظاهر بالأكل لأن من عادتهم ألا يضعوا نوراً أثناء

الطعام بل يوقدوا ناراً بعيدة عن الخيمة ، فلا يتبين الناس بعضهم بعضاً في داخل الخيمة .

فمددنا أيدينا كأننا نأكل ، ولكننا لم نمس شيئاً وانقضت العملية بسلام . وإكراماً للمضيف قدّمنا له بعض الهدايا البسيطة التي أخذناها من الشام وبعض الحلويات ، إلا أنه وقع في إشكال مع أصحاب الجِمال الشاميين ؛ إذ كان يطالبهم بما يسمونه «اخاوة» وهي أداء مجيدي واحد عن كل رأس جمل ، فكان يطالبهم بمائة مجيدي . والمجيدي عملة تركية تؤلف كل خمسة منها ليرة عثمانية ذهباً . وقد توسطنا ما بينهم وحللنا الإشكال بأن يقدم أصحاب الجمال له نصف المبلغ .

محيور

وسافرنا في اليوم التالي صباحاً مبكرين ، وعندما وصلنا بعد ثلاثة أيام إلى محل يسمى «محيور» وهو محل فيه بئر ماؤها عذبة وغزيرة ، وهو لهذا السبب يؤلف نقطة خطرة على القوافل ؛ إذ يرده الغازي والمستطرق ، والأمر بعد ذلك يصبح معلقاً بالقدر . فإذا تواجه الغزاة مع المستطرقين سلبوهم وهذا ما حدث لنا . إذ فوجئنا ونحن في ذلك المكان بعيدون عن البئر بما يقرب الكيلومتر بأخبار مآلها أن جماعة منا عندما ذهبوا لاستقاء الماء من البئر وجدوا بقية نار خافتة تدل على أن أناساً آخرين كانوا على رأس البئر ، فلو كان هؤلاء مستطرقين لظهروا لنا بحالة طبيعية ، إلا أن اختفاءهم بهذا الشكل يدل على أنهم من الغزاة ، فأنزلنا الأحمال ، وبقينا في الوادي نتربص الحوادث ولم تغمض أعيننا طول الليل ، بل سهرنا ونظمنا نفسنا للدفاع حتى مطلع الفجر .

غزاة

وفي ذلك الوقت داهمنا الغزاة من حيث كانوا مختبئين من وراء التلال المواجهة لنا ، وكان كل اثنين منهم يركبان جملاً واحداً ، ونصفهم مسلحون والنصف الباقي بلا سلاح . وكانوا يرددون أهازيج لم نفهمها أولاً ، وهم مقبلون علينا ثم تبيّنا أنهم يقولون : «لا إله إلا اللّه . . . مالك يوم الدين» مما دلنّا على أنهم من الوهابيين الإخوان .

موقف حرج

والإخوان الوهابيون في الغزو كانوا على حد قول الوجه والدليل من أقسى الغزاة ، لا يرحمون . فكانت الحالة مأساة فظيعة ، حيث حشدت القافلة بالنساء والأطفال . ومن المتوقع أن يأخذ هؤلاء البدو الأموال ثم يستاقوا الجمال معهم فنبقى في صحراء قاحلة تحت رحمة الطبيعة ، وليس لدينا ما يوصل صوتنا من الوسائل لا للاستنجاد ولا لإيجاد واسطة نقل أخرى نستخدمها للوصول إلى العراق .

وشر البلية ما يضحك

وقد كانت حالة الضباط الذين جهّزناهم بالأسلحة مضحكة مزرية . إذ ألقوا بالسلاح على الأرض وصاروا يختفون وراء الجمال وبين النساء . وكأنهم لم يشاهدوا في حياتهم طلقة نار أو هجوماً على أحد ، مع أنهم كانوا ضباطاً في الجيش التركي والسوري ، وكان لزاماً عليّ أن أبتدع حيلة أعالج بها الأمر وأدفع شر الهلاك عن القافلة . وبينا كنت أهيىء هذه الحيلة رأيت الغزاة آتين إلينا وقد بدأوا يتغلغلون في صفوف القافلة ويسلبون هذا وذاك ، كما بدأوا يسوقون الجمال وهي محملة ، أقول بينما كنت بهذا الوضع خطر لي أن أوعز لجماعتي أن يعلنوا مولولين ومهدّدين هؤلاء الغزاة بشر نتائج أعمالهم ؛ لأنهم يسلبون قافلة تعود إلى «باشة» العراق ، فضجوا بذلك وصاروا يفهمونهم بأنه سيكون وبالاً عليهم إذا سلبوا القافلة التي تعود لي .

حيلة

وكنت من الصدف الغريبة أحمل كتاباً من الملك عبدالعزيز بن السعود موجهاً إلى والدي عندما كان في الشام ، وكان كتاباً رقيقاً جداً كما هي عادة الملك ابن السعود في مراسلاته مع من يحترمهم . فرأيت أن أظهر هذا الكتاب لاعتقادي أن هؤلاء هم من الإخوان ، وأن هذا يؤثر عليهم إذا أفهمتهم مضمونه ، ثم تحريت وسيلة أخرى لأتصل بزعماتهم لأن التفاهم مع هؤلاء الأشخاص فردياً أمر غير ممكن التحقيق . فسألت فوراً عن زعمائهم فأشاروا إلى اثنين منهم ، الأول اسمه عواد والثاني اسمه حسين ، فتقدمت إلى عواد وعقدت طرف كوفيته ، وهذه عادة عند العرب تدل على الدخالة ، وقلت إن القافلة بوجهه أي بحمايته ، وإني أريد أن أتفاهم معهم وأكرمهم إذا استطاعوا أن يوقفوا جماعتهم عن النهب والسلب ، وبيّنت له فوراً

أني أقدّم له بندقية و١٠٠ خرطوشة وعباءة وكوفية حرير و«طاقة» ملبوس . . . فقبل . وأتيت به إلى محل وهناك قرأت له كتاب ابن السعود حتى يفهم أني متصل به ، ومن الناس الذين يجب ألا يعرّضوا إلى السلب والنهب ، فاقتنع وأمر جماعته بالكف عن السلب والنهب فأطاعوه ، ولكن ظهر بعد ذلك أن هؤلاء ينقسمون إلى جماعتين قسم يعود له والقسم الآخر يعود إلى حسين . وحسين هذا لم يكن لديّ وقت للاتصال به في تلك الدقيقة ، فاضطررت أن أعمل معه كما عملت مع عواد وأرشوه بالهدايا ، ولكنه أبى وعندئذ حرّكت عواداً عليه وزدت له الهدايا ، وأفهمته أني سأعطيه ذهباً إذا منع هؤلاء الآخرين من السلب ، فتقاتلوا وتضاربوا بالرصاص ووجدوا أنفسهم جميعاً في خطر القتال بينهم وخافوا التعرّض لهجومنا ، فوقفوا وتركوا الجمال وأخذوا ما استسهلوا أخذه من الأشياء الطفيفة من مصاغ وحلي ودراهم وأشياء أخرى . وأضمرت العداء لحسين ، وأجزلت العطاء لعواد ، وجعلته يذهب مع جماعته ممتناً ، وتبين لي بعد ذلك أنه من عشيرة شمر الجبل ويتبعون ابن عجيل الذي يسكن العراق . ولكي أنتقم من حسين أجزلت له العطاء بالهدايا على أن يرافقني كوجه ويوصلني الحدود . . وهكذا كان بعد أن أصاب القافلة ذعر وأضرار مادية لم يسمح الظرف بتجنبها في ذلك الوقت . ثم تابعنا السفر وحسين يرافقنا بيما انصرف جماعته وذهبوا مع عواد .

وأتذكر أن حسيناً كان يرتدي عباءتين وقنبازين ، ولم يكن كل هذا ليمنعه من الصلاة في أوقاتها المحدودة ، وكنت ونحن سائرون ، أسأله : هل يجوز للمسلم أن يصلي وهو يحمل أموالاً مسلوبة ، فكان يجيبني بكل بساطة : إن هذا السلب هو شيء حلال لأنه كسب وغنيمة غزو . والغزو أمر غير محرّم . فكنت أكتفي بالابتسام وأضمر له الشر عندما نصل حدود العراق .

-١٤-

القبض على رئيس الغزاة

وقبل أن نصل إلى محل في العراق اسمه «عزّوز» ، وهو بقعة أرض فيها عين ماء ونخيل ، يسكنها أناس من فقراء البادية ، أرسلت شخصين بصورة سرية ليذهبا إلى كبيسة ويخبرا المدير بالحالة ويأتيانا بقوة من الشرطة لتلقي القبض على حسين . .

وهكذا حصل ، فقد رجعا إلينا مع عدد من الشبانة فألقينا القبض على حسين وسقناه مع ناقته وبندقيته مخفوراً إلى كبيسة ، التي وجدنا مديرها بعد وصولنا إليها رجلاً تربطنا به معرفة واسمه عبدالكريم الهمّيم ، من قدماء مديري النواحي ، فأكرم وفادتنا وأضافنا يوماً هناك . وقد التقينا يومئذ برجل إنكليزي اسمه الحاج عبداللّه ، يعرف العربية جيداً ويدّعي أنه موظف كمارك ، ولكن ما فهمناه بعد ذلك أنه موظف في دائرة الاستخبارات العسكرية في الصحراء ويدّعي بأنه مسلم .

ولأول مرة وجد كل منا نفسه مطمئناً مرتاحاً قد خرج من كارثة كادت تودي بحياته بسهولة .

وفي اليوم التالي ركبنا سيارة وتركنا القافلة في كبيسة ووجهتنا بغداد ، فوصلناها في ٣ تشرين الثاني ١٩٢١ ، ونحن نحمد اللّه على السلامة بعد تلك الرحلة التي ما طالت مدتها أكثر من عشرة أيام ، وإن كنا قد رأينا فيها من المشاق والأهوال ما ليس في الحسبان .

-١٥-

تجديد نشاط حزب العهد العراقي

بالنظر إلى انقطاع الأمل من استمرار السلطة الوطنية في سورية وبقائها فيها ، صار لزاماً على العراقيين أن يهتموا بقضيتهم ، وأن يلموا شعثهم للقيام بعمل مثمر للقضية العراقية . فتقرر في أول الأمر تجديد نشاط حزب العهد العراقي ، وتواصلت جلساته وزيد عدد أعضائه ومنتسبيه ، وكان الفكر متجهاً إلى القيام بحركات ثورية على حدود العراق من جهة دير الزور .

وعندما انتفت الحكومة الفيصلية من سورية ، كا حزب العهد قد تمكن في وقت ما من أن يأخذ مبلغاً من المال من الأمير زيد لإنفاقه في سبيل هذه الحركات الاستقلالية . وقد قام بالفعل بتنظيم شراذم من العراقيين وأرسلهم إلى دير الزور لإقلاق راحة المحتل في العراق ، وقد أثرّت هذه الحركات لدى السلطات البريطانية في العراق تأثيراً عظيماً لأنها لم تكتفِ بإقلاق راحة المحتل فقط بل تمكنت من إثارة خواطر السكان هناك أي في دير الزور ، فقاموا بوجه الاحتلال حتى إنهم تمكنوا من الالتحاق بسوريا . وإذا كان دير الزور أراد الانضمام لسورية فليس لأنه يرغب في أن

يكون جزءاً من سوريا بل لأن الحكم العربي كان في ذلك الوقت موجوداً فقط في سوريا . مع أن نزعة الأهلين هناك تميل وتنسجم في الواقع وفي الغالب مع الروح العراقية . وفي أثناء الثورات المتواصلة التي حصلت في دير الزور وعلى الحدود العراقية ، كانت قد وقعت بعض الأخطاء من قبل العراقيين لا أعتقد من المصلحة تسجيلها في هذه المذكرات ؛ لعدم الفائدة من ذكرها . إلا أنني أكتفي بذكر أهمها كاستيلاء الثوار في دير الزور على مقدار كبير من النقود الذهبية المرسلة من حلب إلى بغداد ، وأخذهم بعض الأشياء الثمينة من المسافرين العراقيين الآتين من استانبول إلى بلادهم . هذا وقد أعيد قسم من هذه الأموال إلى أصحابها ولكن القسم الآخر بقي في جيوب الثائرين .

فوجىء العراقيون بالقرار الذي اتخذه الحلفاء في مؤتمرهم المعقود في سان ريمو بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٢٠ ، والذي يقضي بانتداب بريطانيا على العراق . فتنادى أقطاب العراق وزعماؤه ، وأعيانه وشيوخ عشائره ، على اختلاف طوائفهم ، وراحوا يعقدون الاجتماعات ، ويستنفرون الشعب ، ويؤججون فيه روح الوطنية لمقاومة الانتداب البريطاني . وهكذا اندلعت في العراق ثورة كبرى ، ألحقت بالقوات البريطانية من الخسائر الفادحة في الأرواح والأموال والمعدات ، ما لم يكن في الحسبان ، مما حدا بالحكومة البريطانية إلى تبديل الحاكم العام «ويلسون» بالسير «برسي كوكس» المعروف بالمرونة والدهاء ، والذي ما إن وصل حتى دعا الزعماء والأعيان وناشدهم العمل على إيقاف الثورة ، مؤكداً لهم الوعود البريطانية ، بالعمل على استقلال العراق ، متعهداً بإنشاء حكومة وطنية مستقلة من أقطاب العراق وزعمائه . وقد وجّه بالفعل «كتاب الإسناد» إلى نقيب الأشراف السيد عبدالرحمن الكيلاني . وقد تمّ الحصول أخيراً على صورة هذا الكتاب – الوثيقة ، عن طريق وزارة الخارجية البريطانية ، وهذه مقتطفات منه :

التاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠

دائرة المندوب السامي – بغداد

صاحب السمو نقيب بغداد :

يا صاحب السمو! عملاً برغبة حكومة صاحب الجلالة في إقامة حكومة وطنية في العراق ، ولضمان مشاركة أهل البلاد في هذه الآونة في تسيير الإدارة ، وبمقتضى صلاحياتي كمندوب سام ، وجدت من الضروري والمناسب إقامة مجلس للدولة

لتدوير شؤون الإدارة . . . وبالنظر لما تملكونه سموكم من تأثير عظيم واحترام بين جميع الطبقات والهيئات الاجتماعية ، يؤهلكم بصورة واضحة لمنصب الرئيس لمجلس كهذا فإني أتقدم لسموكم بالرجاء لقبول ذلك المنصب . . . وبذلك ستتميزون بأنكم قد خطوتم الخطوة الأولى نحو إقامة حكومة وطنية للعراق إلخ .

المندوب السامي : بي . ز . كوكس

وقد تألفت بالفعل أول حكومة وطنية برئاسة الكيلاني في ١٩٢٠/١٠/٢٧ . وفي ١١ تموز ١٩٢١ قرر مجلس الوزراء المناداة بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق . ثم جرى استفتاء شعبي حول هذا القرار كانت نتيجة التصويت فيه ٩٧٪ لمصلحة فيصل ، الذي كان قد وصل بغداد يوم ١٩٢١/٦/٢٩ «قادماً من جدة» عن طريق البصرة . وعلى إثر ظهور نتيجة الاستفتاء جرى احتفال كبير في بغداد يوم ٢٣ آب ١٩٢١ تمّ فيه تنصيب فيصل ملكاً دستورياً على العراق . وحسب الأصول الدستورية استقالت الحكومة الكيلانية التي كانت قائمة ، فعهد الملك فيصل إلى رئيسها السيد عبدالرحمن الكيلاني بتأليف أول وزارة في عهده ، فألف في ١٠ أيلول وزارة قوية أخذت تضع الأسس والقواعد لتنظيم الدولة الناشئة .

فيصل في العراق

-١٦-

في خدمة الحكومة العراقية

إن أول وظيفة توليّتها في الحكومة العراقية ١٩٢١ (في تشرين الثاني) هي : معاون مشاور الحكومة العراقية وعميد كلية الحقوق ، براتب قدره ألف روبية أي ٧٥ ديناراً . فأصبحت معاوناً للمستر أودين دراور مشاور الحكومة في وزارة العدل من جهة ، وقائماً بإدارة الكلية كعميد من جهة أخرى . وقد أخذت على عاتقي تدريس حقوق الرومان والاقتصاد السياسي في الكلية المذكورة . وكانت أكثر جهودي منصبة على إصلاح الكلية ؛ لأنني أرى هذه المؤسسة مدينة بوجودها إلى جهود المرحوم والدي ؛ إذ هو الأول الذي سعى لتأسيسها لدى ناظم باشا رئيس الإصلاحات للخطة العراقية ، الذي كان قد أتى العراق سنة ١٩٠٧ . وكانت له صلاحية واسعة . وفي ذلك الوقت كانت قد صدرت إرادة ملكية من السلطان عبدالحميد الثاني بتأسيس ثلاث كليات للحقوق في المملكة العثمانية ، علاوة على كلية حقوق استانبول . ولم تكن قد عيّنت بعد محلات إقامة هذه الكليات الثلاث ، فقيل إن واحدة منها سوف تؤسس في سلانيك والثانية في كونيا والثالثة في حلب .

مساعي والدي لكلية بغداد

ولما سمع والدي بهذا الأمر ، قصد إلى ناظم باشا يرجوه بأن يتوسط لدى الحكومة المركزية بأن يجعل كلية حلب في بغداد ، لأن حلب متصلة بالبحر وبوسائط أخرى باستانبول ، فأهلها لا يعانون مشاق السفر للذهاب إلى العاصمة والدخول في مدارسها العالية ، أما بغداد فإن بعدها عن العاصمة وانزواءها يجعلانها بحاجة أشد إلى كلية حقوق تؤسس فيها .

وبعد المخابرة التلغرافية استصدر ناظم باشا أمراً يقضي بنقل كلية الحقوق المزمع

إنشاؤها في حلب إلى بغداد ، وتمّ افتتاحها في تموز ١٩٠٨ في الوقت الذي أعيد فيه الدستور إلى البلاد العثمانية وتأسست الإدارة البرلمانية الديمقراطية .

إصلاح الكلية

فإذا بدأت جهدي لتحسين كلية بغداد فإنني أستمر في خدمتها التي بدأ بها والدي حين تأسيسها . وقد كانت الكلية في الحقيقة في حالة سيئة جداً ، إذ كان يرأسها الكولونيل «بل» رئيس محكمة الاستئناف ، وكان يعاونه في إدارتها السيد نشأت السنوي . وعندما طلب إليّ أن أتعهد إدارتها اشترطت أن أكون مستقلاً فيها لا سيطرة عليها من غيري ، فقبل ذلك وتسلمت إدارتها مستقلة ونقلتها من دار الحكومة (العدلية) حيث كانت تشغل غرفتين أو ثلاثاً في بناية المحاكم ، واتخذت لها داراً مستقلة في بناية مدرسة الرشدية السابقة في شارع حسن باشا . وأعدت تشكيلها وصفوفها ووضعت أسس الفحص الخاص بدخول طلابها . وكان من العسير عليّ أن أستكمل جميع عناصر التعليم فيها ؛ لأن توقفها الذي حصل بسبب الحرب والقلاقل ما بين سنة ١٩١٤-١٩١٨ قد سبّب ابتعاد العناصر التركية المثقفة التي كان يمكن الاستفادة منها في التعليم ، ولم يبقَ في البلاد من العناصر المؤهلة لهذه المهنة سوى عدد ضئيل جداً ، وبالرغم من أننا استكملنا عدد المعلمين وبدأنا بالتدريس وصارت الكلية تحقق تقدماً واسعاً في حياتها . فقد كانت الفترة المذكورة قد سببت ، في الوقت نفسه ، فقدان المتخرجين من المدارس الثانوية ، مما أوجب إعداد أناس تكون مؤهلاتهم بدرجة تمكنهم من أن يلاحقوا الدروس ويتفهموها بسهولة من دون أن تكون لديهم شهادات ثانوية .

وقد سرنا على مبدأ الفحص قبل الدخول . إذ كان يطلب من الطالب أداء امتحان في المواد التي تعادل درجتها المواد التي تدرّس عادة في الصفوف الثانوية . وقد نجح الداخلون بالفحص إلا عدد ضئيل ، وقد تسجل الناجحون طلاباً عاديين فيها .

تلامذة المدرسة الجعفرية

ومما أذكر أنه حدث في يوم من الأيام أن أتاني البعض من طلاب الدخول وبأيديهم أوراق ممضاة من قبل الشيخ شكر مدير المدرسة الجعفرية يشهد فيها : أن الطالب حاملها هو من خريجي الثانوية ، مع علمي بأن المدرسة لم تصل إلى الدرجة



المغفور له الملك فيصل الأول

الثانوية لا في عهد الأتراك ولا في عهد الاحتلال . فأفهمت الطالب المتقدم بأن عليه أن يصدّق شهادته من وزارة المعارف أو يدخل امتحان الفحص لإثبات كفاءته الثانوية . ثم أعقبه عدة شبان يدّعون بأنهم متخرجون من المدرسة الجعفرية ويحملون مثل هذه الورقة الغريبة . ويحضرني من أسمائهم : عبدالرزاق الأزري ، وعباس مهدي ، ومحمد حسن كبة ، وأحمد زكي الخياط ، ومحمد الشماع ، وعبدالحميد مهدي ، وعبدالهادي الظاهر ، وسعد صالح ، وجعفر حمندي وغيرهم . فرفضت قبولهم والاعتماد على الأوراق التي في أيديهم . وعندئذ راجعوا الحكومة وراجعوا البلاط . وفي ذات يوم أتاني المرحوم محمد رستم حيدر قائلاً لي إن جلالة الملك يرغب في مساعدة هؤلاء وقبولهم في الكلية!

فأفهمته وضعهم القانوني ، وطلبت أن يصدّقوا درجة مدرستهم وفق القانون من قبل وزارة المعارف ، وإذا لم يحصل ذلك فعليهم أن يدخلوا فحص القبول وليس في وسعي أن أعمل شيئاً غير ذلك .

ولما أصرّ عليّ رستم بأن أبذل جهدي لمساعدتهم قائلاً : إن جلالة الملك يرغب أكيداً بأن يقبل هؤلاء في الكلية .

أجبته : بأن دخول الطلاب للمدارس العالية بإرادات ملكية قد مضى دوره . وهذه أمور كانت تقع في زمن السلطان عبدالحميد ، ولكن حوادث ١٩٠٨ في تركيا قد حالت دون هذه الأعمال ولم يبقَ لها أثر . ولهذا فإني آسف لعدم تمكني من أن أعمل شيئاً لهم إذا لم يحققوا ما طلبته منهم . فذهب غاضباً . . . ولم يرجع ثانية!

ساطع الحصري وشهادات المدرسة الجعفرية

إلا أني فهمت بعد ذلك أن البلاط قد استدعى ساطع الحصري مدير المعارف العام وطلب إليه أن يصادق على تعادل شهادات هؤلاء الجعفرية مع الدراسة الثانوية حتى يستطيعوا الدخول للكلية دون امتحان ، فأبى الرجل ذلك .

ولما أصر عليه أرغموه على المصادقة فصادق ، وأتت إليّ الوثائق فقبلتها كشهادات معادلة للثانوية وأمري إلى الله! . . ومن الغريب أن الناس لا يزالون يعتقدون أنني قمت بهذا العمل راغباً فيه مع أن الحقيقة خلاف ذلك كما أوردت آنفاً .

نظام الكلية

عندما استلمت المسؤولية في كلية الحقوق لم أجد لها قواعد ولا نظاماً تسير بموجبهما ، بل كانت الأمور تجري وفق رغبة عميدها الإنكليزي المستر «بل» ، فوضعت لها أول نظام احتوى كلما يجب أن ينظم أمورها من أحكام ، فاستقرت الأمور فيها بموجبه وبقيت الحال كذلك حتى سنة ١٩٢٦ ، حيث استبدل نظام العميد بالتعيين بنظام العميد بالانتخاب من قبل المدرسين . وقد انتخب عميداً لسنة واحدة الأستاذ رؤوف الجادرجي ، ثم أعقبه انتخابي للعمادة وبقيت فيها إلى سنة ١٩٢٩ مستفيداً من اشتغالي في الكلية وتدريسي فيها ، فترجمت كتاب شارل جيد في مبادىء الاقتصاد السياسي وطبعته بمجلدين ، ثم وضعت كتاباً في حقوق روما وطبعته أيضاً .

الاستشارات القانونية

أما اشتغالي في الاستشارة الحقوقية للحكومة فقد وضع على عاتقي أعمالاً كثيرة فوق ما قمت به في كلية الحقوق ؛ لأن المستشار البريطاني كان لا يرغب في أن يرى إلا الأمور الهامة وهي قليلة ، أما الأمور الأخرى وهي كثيرة فكنت أنا الذي أقوم بها ، وعندما وجدت كثرة الأشغال طلبت أن يعاونني في العمل عبدالقادر السنوي ، ويوسف الكبير كرئيسي كتاب ، والاثنان كانا خبيرين في هذه الأمور ، وممتازين فيها .

إلى مؤتمر لوزان

وبصفتي مستشاراً للحكومة طلب إليّ أن أرافق المرحوم جعفر العسكري عندما انتدب كممثل للعراق في سنة ١٩٢١ في مؤتمر لوزان ، الذي انعقد ما بين الحلفاء وتركيا بعد الحركات الكمالية ، مما أوجب عقد معاهدة بينهما لتصفية المشاكل الناشئة عن الحرب العالمية الأولى فيما يتعلق بتركيا والبلاد المنسلخة عنها ومن جملتها العراق .

القاهرة

وكانت صفتي مع جعفر باشا مشاوراً قانونياً (Loyal Adviser) فذهبت معه بالطائرة من بغداد إلى القاهرة ، وكان على الطائرة أن تقطع في ذلك الوقت المسافة بين بغداد والقاهرة بعشر ساعات ، لأن الطائرات العسكرية التي كانت تستعمل في

الجيش البريطاني هي من نوع فيكتوريا ، وكانت ثقيلة وسقيمة تضطرب في الجو وتؤذي الركاب ، حتى إننا اضطررنا إلى الهبوط في وسط الصحراء لعطل أصابها ، وبما أننا كنا مرفقين بطائرة ثانية فقد تركناها وركبنا الأخرى التي أوصلتنا بعد مشاق إلى «الرملة» التي وصلناها ونحن متعبون وكأننا مرضى ، فقضينا ليلتنا في المستشفى حتى إذا استرحنا في الصباح ركبناها ثانية إلى مطار هليوبوليس . وعندما دخلنا فندق كونتيننتال وأبرزنا جوازات السفر العائدة لنا ، دهش «البوّاب» الذي صار يحدّق في الجواز وفي وجوهنا لأن السمة التي كانت عليه كانت مؤرخة قبل يومين . فاستغرب الرجل كيف نكون في بغداد البارحة ، وفي القاهرة اليوم ، وسألنا كيف أتينا ، فقلنا له مداعبين : جئنا على بساط الريح! وعندما أخبرناه أننا جئنا بالطائرة كان استغرابه أكثر ؛ لأن ركوب الطائرة عدا كونه غير متيسر لقلة الطائرات فإنه يعد معجزة لمن يركب الطائرة ويقدم على مغامرة جريئة من هذا القبيل . ولولا مركزنا الرسمي الذي ساعدنا على ركوب طائرة عسكرية بريطانية لما أمكن سفرنا إلى القاهرة بهذه السرعة .

الاسكندرية

وبعد أن بقينا في القاهرة يومين سافرنا إلى الاسكندرية ومنها على ظهر الباخرة «فينّا» النمساوية الأصل والإيطالية الجنسية ، وهي تعتبر من أنظف البواخر وأفخمها وأرقاها وأسرعها . لقد كان السفر البحري بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى صعباً جداً لقلة البواخر وغلاء أسعار الشحن .

تريست

ومع ذلك أمكننا الحصول على محلين بالباخرة المذكورة التي أقلتنا إلى تريست ، والذي استغربته في ذلك الوقت أننا تركنا بغداد في تشرين الثاني ، حيث كنا ننام على السطوح ، ووصلنا تريست بعد خمسة أيام ، وإذا ببرد قارس يستقبلنا فيها بشدة لم نألفها ، وكلما زدنا ارتداء الملابس الصوفية كانت حاجتنا إلى ما يدفئنا كبرى .

باريس

ولم تطل إقامتنا في تريست إلا نهاراً واحداً ، حيث ركبنا القطار في منتصف

الليل ووجهتنا باريس . وبعد يومين كاملين وصلناها مبكرين ، ومن هناك واصلنا السفر إلى كاليه حيث ركبنا الباخرة الصغيرة المعدة للملاحة في القنال الإنكليزي ، وهي باخرة تعيسة لا تؤمن الراحة وتزيد في اضطراب الراكبين ، بسبب هياج البحر وشدة الرياح ، فترقص طول السفر وتتلوى كأنها ريشة في ريح عاصفة ، وكم كان بودنا ألا نسافر فيها ولكن ما الحيلة وبلاد الإنكليز منفصلة بالبحر . .؟! ما الحيلة ولا بد أن نعبر القنال بواسطة من هذه الوسائط .

لندن

وقد اشتد علينا البرد في ساحل القنال الإنكليزي إلى درجة قصوى ، حتى إذا ما وصلنا إلى الساحل ودخلنا ميناء دوفر وجدنا دفئاً أكثر هناك لما يحيط بالبلد من ضباب كثيف يمنع جريان الهواء . لقد كان الطقس ممطراً والرطوبة زائدة حيث ركبنا القطار ووجهتنا لندن التي وصلناها بعد ساعتين .

-١٧-

لندن ١٩٢٢

ومع أن مهمتنا تتعلق بلوزان فكان يجب علينا قبل الذهاب إلى هناك أن نتصل بلندن ونطلع على الترتيبات التي أعدها الوفد البريطاني لمؤتمر لوزان ، وأن نستوضح علاقاتنا بذلك المؤتمر لنعرف ما إذا كنا ذاهبين للاشتراك فيه أو لنكون خبراء متصلين بالوفد البريطاني هناك . وقد تبين لنا فيما بعد أن تركيا بالنظر لكونها لا تعترف بالعراق ولا بالحدود التي اختطتها معاهدة «سيفر» ، فقد بات من الصعب على العراق أن يشترك في المؤتمر المذكور ، ولذلك رجح أن يكون وجودنا كخبراء لنساعد الوفد البريطاني في مهمته عندما يبحث حدود العراق مع تركيا .

رداءة الطقس

كان الطقس في أواخر تشرين الثاني رديئاً جداً ، حيث لا يتسنى للإنسان أن يفرق بين الليل والنهار إلا ساعات قليلة ؛ لأن الضباب الكثيف كان يحول دون رؤية ضوء النهار ، حتى إن قسماً من النهار يمر وفوانيس الشارع مضيئة والمطر ينهمر

باستمرار . وقد قلت ذات مرة لبعض معارفي البريطانيين ، الذين كنا نتصل بهم إن ميزة البريطاني المعروفة في العالم هي حبه للتجوال والسياحة ، وكنا نظن أن هذه الميزة قد حصلت لديه من نشاطه في الرياضة وحبه للمغامرة والسفر ، ولكن ثبت لنا ونحن نرى طقس إنكلترا المزعج أن الإنكليزي هارب من طقسه ، وهو مكره لا بطل . . وهذا ما أوجد فيه عادة مستحكمة تحمله على السفر والتنقل والمغامرة رغماً عنه!

في بلاد الإنكليز

كانت انطباعاتي عن لندن وأنا أزورها لأول مرة في حياتي سيئة من وجوه كثيرة ، فإن أحداً من أبناء الشمس المشرقة مثلي ما كان ليرتاح أو يسرّ عندما يدخل بلاد الإنكليز فتستقبله الريح الشديدة الباردة والضباب الكثيف واضطراب البحر واختلاط الليل بالنهار ، وانزواء الناس في أماكنهم لا يتجولون في الأزقة إلا قليلاً ، وعدم وجود مقاه في الشوارع أو محلات عامة أخرى كالبارات والمطاعم الكثيرة ومحلات التسلية ، وغير ذلك مما اعتدنا رؤيته في باريس وفي عواصم أوروبا الأخرى . إن عدم وجود كل هذه قد زاد في اشمئزازي ، وكنت أود أن تقصر إقامتي في لندن أكثر فأكثر حتى كنت أستعجل المرحوم العسكري في الذهاب إلى القارة الأوروبية بأسرع ما يمكن حتى نكون في باريس أو في لوزان ، حيث الشمس المشرقة والأنوار المتلألئة والوجوه الباسمة والمقاهي الواسعة النظيفة وغير ذلك . وكان استغرابي عظيماً عندما سمعت أن أهالي لندن مغتبطون بمدينتهم ولا يشكون منها حتى إنني عند أول تعرفي على المستر ريدر بولارد ، الذي كان في وقت ما حاكماً عسكرياً في جانب الكرخ ببغداد سنة ١٩١٨ و١٩١٩ ، وهو الرجل الذي عرفت فيه الدماثة الإنكليزية والحكمة والاتزان قال لي :

– إننا نشكو في هذا البلد قلة الموت والأمراض لأن الطقس بالرغم مما هاجمته به وأشبعته سباباً وقذفاً هو صالح للصحة أكثر من غيره من الطقوس .

عظمة قلب بريطانيا

إن عظمة لندن وسعتها وتنسيقها أمر لا أعتقد بأنه يستلزم التفصيل والتعليق . فهي مدينة عظيمة تضم تسعة ملايين نسمة ، وهي عاصمة العالم بعد أن تكون عاصمة الإمبراطورية ومركز الحشد المالي والاقتصادي ، ولا تنكر استفادتها من

مركزها العالمي الممتاز واستغلالها له بما يوفر لها الخير والرفاه .

فالإنكليزي في بلاده واللندني في مدينته يحب المعاشرة والاختلاط أكثر مما هو في البلاد الأجنبية ، فتراهم لا يستثقلون الأجنبي في بلادهم خصوصاً إذا كانوا قد عرفوه في بلاد ذات علاقة ومصلحة لهم . ومع كل هذا فإن إقامتي أسبوعين في لندن وأنا مستاء من طقسها لا يساعدني على أن أبدي رأياً حاسماً جازماً فيها وفي أهلها ، فتركناها ووجهتنا باريس حيث وصلناها وبقينا فيها عشرة أيام ترويحاً للنفس من عناء لندن .

باريس مرة ثانية

. . . وباريس ليست بلدة اتصل بها لأول مرة ، بل إني قد قضيت فيها ثلاث سنوات وأنا أدرس الحقوق في كليتها ، وقد اعتدت على طعامها وشرابها وطباع أهلها الذين درست كلَّ ما يتعلق بهم وتعلمت لغتهم ، وحينما أكون في باريس أشعر بارتياح عظيم . وقد فارقناها بالقطار السريع الذي ينقلنا في الليل فيصبح بنا في «لوزان» .

مع الوفد البريطاني

وقد وجدنا هذه البلدة المعمورة على أحسن ترتيب وأجمل شكل وتنظيم ، فنزلنا في فندق (بوريفاج) حيث يسكن الوفد البريطاني وكان يرأسه اللورد (كرزن) المشهور وهو وزير خارجية بريطانيا يومئذ ، وبعد يومين دعينا إلى تناول العشاء من قبل اللورد والليدي عقيلته ، وكانت حفاوته بنا طيبة فقضينا السهرة من دون أن نفاتح بشيء يتعلق بمهمتنا . ثم بدأ يتصل بنا سكرتير اللورد كرزن الخاص المستر فوريس ، وكان شاباً في الخامسة والثلاثين من عمره ألمعياً في تفكيره وواسعاً في علمه ، ذكياً ، نبيلاً ، وقد لمسنا منه ما حملنا على الاعتقاد بأن عظمة كرزن وشهرته العالمية قد نجمت عن اختياره هذا الشاب الفذ كسكرتير خاص له . وقد صار (فوريس) يستقي منا المعلومات التي تفيد الوفد البريطاني فيما يتعلق بالعراق وتركيا وقضاياهما . وفي يوم من الأيام جاءنا هو والمستر (هوبرت يانك) الذي كان في العراق فيما مضى ، ثم ذهب إلى الحجاز واشترك في الثورة العربية مع لورنس ، وبيّن لنا أن اللورد كرزن يضع مذكرة تتعلق بوضع العراق مع تركيا فطلبا منا بعض المعلومات وخصوصاً ما يتعلق بالوعود المقطوعة إلى الشريف حسين من قِبَل بريطانيا ، فصرنا نمدهما بما يطلبانه

وخصوصاً ما يتعلق بسعة الحدود التي قبلها الملك حسين كحد فاصل بين المملكة العربية وتركيا ، وكان يشار إليها في تلك الوعود بدرجة ٣٨ من العرض الجغرافي ، وهي تنطبق على الحدود القائمة ما بين سورية وأضنا من الشمال ، وصرنا ، ندخل معهم بدون جدوى في مناقشات ونطالب بضرورة تنفيذ تلك الوعود وتطبيقها ، ولكنهم كانوا يدافعون ، بأسباب كثيرة يتذرعون بها ، بأنهم لا يستطيعون تنفيذ تلك الوعود بأجمعها ولكنهم سوف ينفذون قسماً كبيراً منها فيما يتعلق بالعراق والحجاز . أما سورية فلا يستطيعون عمل شيء مهم بشأنها بالنظر إلى وضعها العالمي مع فرنسا .

-١٨-

محمود عزمي مراسل الأهرام

وكان في أوتيل بوريفاج الكثيرون من الصحافيين ورجال الوفود الأخرى ، فكنا نتصل بهم من حين إلى آخر ، وكان من بين الصحافيين شاب مصري اسمه الدكتور محمود عزمي يقوم بمراسلة جريدة الأهرام ويكتب لها من حين إلى آخر برقيات ، ويعقبها برسائل تتعلق بما يجري في المؤتمر .

وكانت وجهته السياسية المعارضة لبريطانيا باعتباره مصرياً يناهض السياسة البريطانية ، ويميل إلى الأتراك ويدافع عنهم لا لشيء سوى أنهم يناهضون البريطانيين ، حتى إنه كان يبدي رأيه في ضرورة إعطاء الموصل إلى تركيا بدافع بسيط هو أن العراق بلد مضاع وخاضع للسيطرة البريطانية ، فيقول : لماذا يزاد في شقاء الموصل بإدخالها في حوزة السيطرة البريطانية! ولا يراد ضمها إلى تركيا حيث تتمتع بنعم الاستقلال؟

هذه كانت وجهة نظره ، ولكن أخذنا نبين له أن العراق متجه نحو الحصول على استقلاله وأن بريطانيا يجب أن تزول سيطرتها عنه ، وأنه كعربي يجب أن يدافع عن وجهة نظر العراق في الاحتفاظ بالموصل العربية ، وأن التضييق على العراق من قبل تركيا لن تتأتى معه إلا نتيجة واحدة وهي اضطراره إلى أن يلقي بنفسه في أحضان بريطانيا! وكل مساعدة يراها من تركيا والبلاد العربية والإسلامية سوف تشد أزره للمناضلة عن حقوقه الاستقلالية . وقد استمر اتصالنا به إلى أن اعترف بأنه كان مخطئاً في تفكيره ، وأنه أصبح مقتنعاً بوجوب الدفاع عن وجهة نظر العراق . ومن ذلك الحين بدأ الدكتور محمود عزمي يظهر عاطفة ودية نحو القضية العربية ويتعرف

على وجهات النظر فيها ، حتى إذا انتقلنا معه إلى لندن زاد اتصاله بنا أكثر فأكثر ووجدناه منصهراً في بوتقة القضية العربية .

المناقشات في لوزان

لقد تعقدت المناقشات في مؤتمر لوزان ، والصراع آخذ مأخذه بين بريطانيا واليونان من جهة وتركيا من جهة أخرى ، ولكن تركيا التي جاهدت ونجحت ضد اليونان وبريطانيا ، كانت ذات عزيمة قوية في تحقيق أهدافها وعدم التسامح في قبول أي أمر يتنافى مع حريتها واستقلالها ، وكان ما تقترحه على الحلفاء هو أن يقطعوا كل صلة بالماضي وسياسته التي كانت تستهدف إخضاعها لمشيئتهم ، وأن ينسوا الأسطورة القائلة بأن استانبول وقسماً من بلاد الترك كانت بلاداً يونانية حتى إن الأتراك لم يقبلوا أيضاً البحث في دفع أي مبلغ تطلبه بريطانيا كتعويضات حربية أو تعويضات عن أضرار لحقت بها وبرعاياها أو رعايا اليونان . وقد بدأت بريطانيا بمطالبة تركيا بأن تدفع ١٨ مليون دينار ، ولكن هذا المبلغ قد أخذ يتضاءل حتى هبط إلى المليون ولم يحصل عليه الاتفاق . وكان السبب في التشاحن التركي البريطاني في المؤتمر أن اللورد كرزن كان رجلاً محباً لليونانية وكارها للتركية ، ومعروفاً بهذه الميول من القديم لأنه كان كاتباً ومؤلفاً وسياسياً أكثر من كونه وزيراً مسؤولاً ، فخلط أثناء قيامه بمهمته ما بين ميوله وعواطفه الأدبية ووظيفته كرئيس . وقد ضاعت عليه الموازين فصار يهاجم الترك بعنف ، مقتنعاً بأن إنكلترا خرجت ظافرة من الحرب وأخضعت تركيا بنتيجتها ، لكنه نسي أن الترك في جهادهم الأخير ، وإن كانت الغلبة لهم على اليونان ، لكن ظفرهم هذا ليس إلا ظفراً على البريطانيين أنفسهم . فكان وضعه دقيقاً جداً يتراوح ما بين غالب ومغلوب في وقت واحد ، وهذا ما أدى إلى مناقشات حادة أدت إلى تراشق الألفاظ والازدراء من قبل الطرفين .

وكان وضع كرزن مضحكاً لأنه كان يخشى أن يكون عرضة لهجوم عنيف من قبل الرأي العام البريطاني ؛ لإخفاقه في مهمته بعد جولته الأولى مع الترك ونضاله العنيف ضدهم . وقد انتهى في آخر الأمر كل ذلك إلى فشل مبين أظهره عندما ركب القطار المقل له إلى باريس ، حيث حاول أن يؤخر سفره بضع ساعات آملاً أن يحظى بشيء مطمئن من قبل الأتراك ليرجع إلى المفاوضة ، ولكن أمله خاب في ذلك وعاد بخفي حنين .

فشل المؤتمر

بعدما فشل المؤتمر اضطررنا إلى الرجوع إلى لندن حيث بقينا هناك أربعين يوماً دون جدوى ولا أمل في استئناف المفاوضات مع الترك . وقد اتفق في ذلك الوقت في بغداد على تعيين جعفر باشا العسكري وكيلاً ديبلوماسياً لحكومة العراق في لندن ، فاضطررت إلى الرجوع وحدي وبقي جعفر ينتظر الأمر حتى يبدأ مهمته الجديدة المذكورة .

لندن في آذار ١٩٢٢

كانت لندن في آذار ١٩٢٢ أحسن منها في تشرين الثاني ، إذ تحسن طقسها نوعاً ما وكنا من حين لآخر نرى قرص الشمس ونتمتع به ساعة أو أكثر ، حتى إننا عندما كنا نركب المصعد في الفندق كان عامله كسائر الإنكليز يفاتحنا بصباح الخير وبشيء يتعلق بالطقس فيقول مثلاً :

– اليوم طقس جميل! أليس كذلك؟

فأجيبه بالإيجاب .

وقال مرة :

– والشمس جميلة أيضاً فهل عندكم شمس مثلما عندنا؟!

فأجابه المرحوم جعفر باشا :

– نعم عندنا شمس لو كسفت لاعتبرتموها ساطعة وجميلة عندكم . . .

إن أهمم سبب يجعلني لا أتوغل في التحدث عن لندن في رحلتي الثانية هذه هو عدم معرفتي اللغة الإنجليزية حينذاك . فكنت أتضايق من جهلي بها . ولا حاجة للقول بأن شأن من يجهل اللغة الإنكليزية في بلاد الإنكليز شأن الأطرش في زفة .

الدكتور الأصيل

ومن جملة اتصالاتي أثناء مؤتمر لوزان ما وقع لي مع الدكتور ناجي الأصيل الذي كان ذا حظوة في ذلك الحين لدى المرحوم الملك الحسين ؛ إذ كان مندوبه الشخصي في لندن ، وكان يتمتع بمركز يؤمن له كل ما ينفقه عن سعة ؛ إذ كان يتقاضى على ما علمت مبلغاً لا يقل عن ٦٠٠ باون في الشهر ، وكان الأصيل نفسه مدفوعاً بشعور يجعله يعتقد أن في إمكانه تحقيق أهداف القضية العربية ، فكان يمثل تماماً حماسة

الملك حسين فيما يبذله من جهود زائدة لحمل الحكومة البريطانية على تنفيذ وعودها المعهودة ، ولكن الحكومة البريطانية لقاء ذلك بقيت متمسكة بموقفها ، مكتفية بتنفيذ ما تيسر على حد قولها وترك الباقي للمستقبل .

وعندما كنا في لوزان وجاء الدكتور إلى هناك للاتصال مع اللورد كرزن وإقناعه بضرورة تلبية مطالب الملك حسين ، لم يدّخر جعفر باشا وسعاً في تمهيد السبيل له للاتصال باللورد المذكور . حتى إن اتصالاته مع سكرتيرة الخاص المستر فوريس كانت عديدة . وعندما رجعنا إلى لندن ورجع معنا الدكتور الأصيل من دون نتيجة لمساعيه ، كانت اتصالاته بنا مستمرة . ونحن بالرغم من هذا الاتصال القوي مع الدكتور كنا متململين من أوضاعه ، وما كان يظهره من شعور الاستعلاء والتكلف في حركاته ومعاملاته معنا . وقد يكون لغطرسته هذه بعض العذر لو أنه كان يتمسك بمركزه التمثيلي للملك حسين فقط ، ولكنه كان يتعدى ذلك الحد إلى ما يتعلق بشخصينا وشخصه . ولو أن الأمر اقتصر عليّ وعليه فقط وكلانا شابان نتبارى في حلبة التفوق الشخصي ، لكان الأمر أهون مما حدث ولكنه كان يستعلي على المرحوم جعفر باشا الذي كان آمره في جيش الثورة العربية . ففي حين كان العسكري قائداً للجيوش العربية ، كان الدكتور الأصيل لا يخرج عن كونه طبيباً في الجيش برتبة رئيس .

ومع أننا كنا نعترف بأن طباع الإنسان لا يمكن أن تنحرف عما جبلت عليه من عادات ، وكنا نتيجة ذلك نعذر الدكتور فيما يعمله ، فلم نتمالك من حين لآخر من أن نعلن ثورتنا عليه . وأول احتكاك حصل بيننا وبينه كان في لوزان ، إذ كنا مدعوين إلى الغداء على مائدة المرحوم الخديوي عباس حلمي في فندق رويال ، وكان حاضراً معنا على المائدة الدكتور محمود عزمي وإحسان بك الجابري ، وكان المرحوم العسكري بطبيعة الحال يجلس عن يمين الخديوي والدكتور الأصيل عن يساره ، وكان الحديث طلياً والغداء شهياً ، وكل شيء انتهى على ما يرام . غير أننا فهمنا بعد ذلك أن الدكتور الأصيل قد أرسل من يخبر المرحوم الخديوي بعتابه عليه لأنه وضعه عن يساره ، في حين أنه كان يجب أن يكون عن يمينه باعتباره يمثل الملك حسين وجعفر باشا يمثل ابنه الملك فيصل!!

ولست أدري على وجه التأكيد بماذا أجابه الخديوي على هذا العتب . . . ولكن الواقع أن الأمر كان ، على الحالة التي ذكرتها مع الدكتور الأصيل ، من الأحداث الهامة لديه!

حادث آخر

ثم إننا كنا ذات يوم في لندن نتناول الغـداء ثلاثتنا ، فـتطرق بنا الحـديث إلى جلالة الملك حسين ، وما يتطلب وضعه من الأمور . وفي صدد ذكر جلالته قلت في عرض كلامي :

– الشريف حسين!

فغضب الدكتور على تسميتي الملك حسين بالشريف حسين ، وصار يؤنبني على ذلك فأجبته :

– إنني كنت أظن أن الدكتور مطلع تمام الاطلاع على مركز الملك حسين الذي يفتخر هو بتمثيله ، لأن الملك حسين كشريف هو أعظم قدراً منه كملك ، ولأن هذه الميزة تلتصق به وتلاحقه أينما حلّ ولو لم يكن ملكاً وهي صفة يعرفها ويقدّرها العرب والمسلمون أكثر من الدكتور ، وإذا كان الدكتور ممثلاً للملك حسين ، وبهذه الصفة يرغب في أن يدافع عن متبوعه فإن اتصالنا بالملك حسين كان قبله وقبل أن يتخذ صفة التمثيل له .

ثم قلت له وأنا في حالة هياج ، والدكتور لم يبق في القوس منزعاً إلا واستعمله للاستعلاء – وهنا على ما أعتقد بيت القصيد . . قلت إنني أخشى على الدكتور الأصيل من الزلل ولست أطمئن على مستقبله ؛ لأنني أعلم أن الملك حسين طالما بقي متحمساً في مطالبه فإنه ينتدبه كممثل له لتسهيل غاياته ، إلا أن هذه الغاية ويا للأسف من الصعب أن تتحقق وسيمل الملك حسين من المطالبة كما يملّ من دفع النفقات المستمرة الباهظة إلى الدكتور على المنوال الحاضر ، ويقطعها . . . وسيبقى الدكتور يبذل ما لديه إلى أن يصيبه العوز فيضطر إلى قطع العلاقة مع الملك حسين والرجوع إلى العراق ، وعندما يصل إليها سيطلب وظيفة في الحكومة لا يزيد راتبها على ٢٥ ديناراً . . . وهكذا تنتهي مهمة الدكتور ولا يبقى أثر لهذه العنجهية!

وقد بذل الدكتور جهده لاسترضائي والاعتذار عما بدر منه نحوي ونحو المرحوم العسكري . وقد قبلنا منه الاعتذار! وفارقت لندن وأنا راض عنه . غير أنني بعد مدة لا تزيد على السنة سمعت أن صلة الدكتور مع الملك حسين قد أصابها الوهن ، وأن الملك حسين قطع عنه الجراية ، وأنه بقي مدة يعيش في لندن وهو لا يملك ما يصرفه على نفسه . . فاضطر أخوه في بغداد أن يمده بما يؤمن له نفقات السفر ، فجاء إلى العراق في حاجة ملحة لما يؤمن معيشته فيه ، وراجعني وأنا وزير للمعارف يومئذ

للحصول على وظيفة فوظفته بوظيفة لا يزيد مرتبها على ٢٥ ديناراً شهرياً!! فما أعجب الصدف ، والأقدار!

العودة إلى العراق

وبعدما تركت لندن راجعاً إلى العراق توقفت في باريس مدة ، ولباريس في نفسي شُغف يجعلني أستطيب المقام فيها أطول مدة ممكنة ، ثم غادرتها إلى مرسيليا وركبت الباخرة «سفنكس» التي أقلتنا إلى الإسكندرية بعد خمسة أيام من خروجنا من فرنسا . وكان معي على ظهرها المرحوم عبدالجبار الخياط المحامي والثري المشهور ، ولما كان من المقرر أن تبقى الباخرة في الإسكندرية ٤٨ ساعة فقد وددت أن أذهب معه إلى القاهرة لنقضي ليلة هناك ثم نعود إلى باخرتنا . . .

في الكمارك المصرية

وقد استحضر كل منا حقيبة صغيرة احتوت على الأدوات الضرورية للمنام ، وخرجنا من الباخرة فاستوقفنا موظف الكمرك وطلب إلينا أن نفتح الحقائب الصغيرة ، ومهما بذلنا من جهد لإفهامه بأننا نحمل جوازات سفر سياسية لم يفهم الرجل ذلك وقادنا إلى موظف أكبر أفهمناه عين الموضوع . ولكن هذا أيضاً رفض وأصرّ على الفتح . وكان المرحوم عبدالجبار الخياط مستعداً لفتح الحقيبة لعدم احتوائها على شيء ، ولكنني أبيت ذلك عليه باعتبار أن هذا الأمر يتعلق بمبدأ جوازات السفر الديبلوماسية ، ومن الضروري أن يعرف الموظف المصري واجباته نحو مثل هذه الجوازات ، فتركته عند الحقائب وذهبت تواً لأرى آمرهم فرأيته وأفهمته الخلاف ، وقد بدا لي عندما واجهته أنه رجل لطيف فاعتذر عن إساءة موظفيه وأمر بعدم فتح الحقائب . ولكن المضحك أنني عندما رجعت مع رسول الآمر إلى المحل الذي وضعنا فيه الحقائب المختلف على فتحها ، وجدت صاحبنا عبدالجبار باشا قد فتح الحقائب بنفسه وقال : هذه الحقائب ليس فيها شيء . . فضحكنا جميعاً على ما وقع وسألته عن السبب فقال :

– إني رجل عملي لا أريد المشاكل . . فماذا في الحقائب حتى لا يفتحها؟!

كأن الأمر كان يتعلق بفتح الحقائب أو عدمه وإذا كانت تحتوي على المخدرات أو لا تحتوي عليها؟!

بيروت وبغداد

وقد خرجنا بعد ذلك فركبنا القطار ووصلنا القاهرة ، حيث تجولنا فيها ذلك اليوم حتى الظهر ورجعنا إلى الإسكندرية . وبعد يومين من مغادرتنا لها وصلنا بيروت فبقينا فيها مدة يسيرة ومنها ركبنا سيارة خاصة إلى بغداد .

وعند وصولنا إلى الفلوجة استقبلنا فيها أصدقاء كثيرون من بينهم إخوتي ، وكان معهم المرحوم عبدالمحسن السعدون رئيس الوزراء آنئذ . وكان وصولي في اليوم الخامس عشر من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ .

-١٩-

مع المرحوم السعدون

بعد أن وصلت بغداد أتى لمواجهتي في اليوم التالي المرحوم عبدالمحسن السعدون ، الذي كان قد ألف وزارته الأولى في سنة ١٩٢٣ بعد المرحوم النقيب عبدالرحمن الكيلاني ، ففهمت منه أن المعاهدة الإنكليزية العراقية المنعقدة في آذار ١٩٢٢ سيعاد النظر فيها لسبب ما حصل من تبدل في الظروف والأحوال ، إذ كانت الحالة حينئذ في بغداد متوترة جداً بين الشعب والحكومة بعد عقد المعاهدة المذكورة .

قضية الموصل

ولكن الجمهور كان منصرفاً بكليته إلى معالجة قضية الموصل التي كانت تركيا تطالب بها ، وكان الوضع حرجاً في هذه القضية ؛ لأن الإنكليز لم يصلوا إلى حلّ مرضٍ مع تركيا بخصوص الحدود العراقية – التركية من جهة ، ومن جهة أخرى كان نشاطُ الأتراك بعدما أصابوه من النجاح في الحركات الكمالية بادياً للعيان ، فهم بعد أن قاموا بتصفية مشاكلهم مع اليونان أرادوا أن يصفوا مشاكلهم مع العراق والإنكليز من ورائه ، فألفوا عصابات صارت تصول وتجول على الحدود وتفسد الأهالي وتحرضهم على الانقضاض على الحكومة العراقية ، باعتبار أن المتحكم في البلاد الحكومة الإنكليزية .

وكان ممن يترأسون تلك العصابات ضابط كبير اسمه اوزدمير حتى إنه تقدم في بعض الجهات تقدماً أوصله إلى راوندوز . فحنق الإنكليز على هذه الحركة وعلى

الاعتداءات المتكررة ، وقررت القيادة العليا البريطانية ضربه مهما كلف الأمر وإرجاعه إلى حدّه ففعلت ذلك ونجحت وسكنت الحالة . إني أعتقد أن هذه العملية التي قام بها قائد الطيران المارشال «ساي مند» هي التي قطعت على الأتراك طريق آمالهم في النجاح في سياستهم العراقية . وكانت خدمة تذكر لبريطانيا لأنها منعت العناصر غير الموالية للحكومة العراقية من الطيش والإفساد في زمن يحتاج إلى السكون والهدوء أكثر من أي شيء آخر .

مؤتمر لوزان

وفي حزيران ١٩٢٢ اجتمع مؤتمر لوزان ثانية وطُلب إلينا أن نحضره ، بيد أننا وجدنا أنه ليس في حضورنا فائدة تذكر ، بالنظر لما حصل عليه الاتفاق ما بين الحلفاء وتركيا على جميع النقاط ، ومن جملتها ما يتعلق بالموصل إذ ستعرض قضية الحدود بتفاصيلها على مجلس عصبة الأمم الذي يفصل فيها .

مقابلة عصمت وجعفر

وفي هذه المناسبة أذكر ما حصل لجعفر العسكري من مقابلة خاصة مع عصمت اينونو قبل انفراط مؤتمر لوزان الأول . لقد أخبرني جعفر بأنه طلب مقابلة مع عصمت وقابله ، وبقي معده مدة ساعة بذل فيها معه ما يقنعه بأن تشدد تركيا مع الإنكليز بخصوص مسألة الموصل والحدود ستحمل العراق على بقائه في أحضان الإنكليز وتحت رحمتهم ، وإن كل تساهل من الأتراك في قضية الموصل يؤدي إلى تطييب قلوب العراقيين وتجعلهم يشعرون بعرفان الجميل نحو تركيا . ثم أكّد له أن العراق شاعر بمسؤوليته التامة وبضرورة تحرره من الإنكليز واكتساب استقلاله مهما كلفه الأمر . وربما كانت هذه المقابلة لتوضيح موقف العراق لتركيا قد أثرت في اتجاهها نحو حل قضية الموصل بالاستفتاء وإنهائها في صالح العراق .

الديمقراطيّة في العِراق

- ٢٠ -

مشكلة الموصل

كان الشغل الشاغل فوق قضية الموصل للرأي العام إعداد الدستور العراقي حتى يتم عرضه على مجلس تأسيسي يلتئم في وقت مناسب . وكانت السلطات البريطانية هي التي تسعى إلى تبلور الجهود المبذولة في هذا الشأن . وعلى ما يظهر أنها كانت تحاول أن تجعل من القانون الأساسي نوعاً من صك الانتداب ، لأن صك الانتداب على العراق لم يتسنّ إعداده أو تنظيمه بشكل نهائي بسبب معارضة العراق لنظام الانتدابات ، كما أنه كان يظهر من تتبع الحوادث أن لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم ستطالب الحكومة البريطانية باتخاذ نوع من الضمانات العامة في الإدارة والسياسة وغير ذلك من الأمور ، باعتبار أن الحكومة البريطانية هي المنتدبة فعلاً على العراق ، ولكن العراق لم يقبل بذلك ولم يعترف به .

حرج موقف بريطانيا

فحالة الحكومة البريطانية كانت حرجة جداً فهي تظهر أمام العراق بأنها تحمي استقلاله وتسعى لتأييده ، ولكنها في عين الوقت تتعهد أمام عصبة الأمم كأنها هي الدولة المنتدبة التي تقوم بمهمتها التي أوكلتها إليها العصبة .

القانون الأساسي

وقد أرادت بوضع القانون الأساسي العراقي أن توفق ما بين الاستقلال الذي يفهمه العراقيون والانتداب الذي تفهمه عصبة الأمم . وأنا وإن لم أطلع على نص المسودة التي أتت من لندن للقانون الأساسي لكني فهمت من المرحوم أخي ناجي السويدي الذي اختير عضواً في لجنة القانون الأساسي مع ساسون حسقيل ومحمد

رستم حيدر وتوفيق الخالدي ، ومع المستر داويدس مستشار العدلية ، والمستر ادويك دراور مستشار الحكومة للنظر في تلك المسودة ، وإعداد مسودة قانون أساسي جديدة . أقول فهمت من أخي أن أشياء كثيرة قد لا يمت أكثرها إلى القضايا الدستورية بصلة قد حشرت في هذه المسودة . وكان موقف اللجنة الدستورية المذكورة بمؤازرة المرحوم الملك فيصل موقفاً حازماً وضع الأمور في نصابها المعقول ، لأن أعضاءها قد برهنوا على أنهم كانوا مطلعين على دساتير الدول الأخرى ، وأن ما ورد في المسودة لا يمكن أن يبقى فيها كحكم دستوري يتعلق بالقانون الأساسي لينفذ في هذه البلاد . وبعد الأخذ والرد بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية ، تقرر أن يفسح المجال للجنة الدستور لوضع ما تراه من الأسس والأحكام في مسودة القانون الأساسي العتيد ، على أن توضع بعض المواد التي من شأنها إعطاء الضمانات للجمهور من جهة ، وبعض الضمانات للحكومة البريطانية من الجهة الأخرى ، فيما يتعلق باستمرار حكم المنشورات والتشريعات التي استصدرتها حكومة الاحتلال البريطانية في العراق ، إلى أن ينتفي حكمها بتشريع عراقي جديد . ثم النص على حقوق الأقليات وغير ذلك . فاستمرت أعمال لجنة الدستور مدة طويلة جاوزت السنة على ما أذكر ، وقد اطلعت حكومة لندن على الشكل الأخير للمسودة فلم تبدِ اعتراضاً عليها ، وحينئذ بدأت الانتخابات لجمع مجلس تأسيسي حددت صلاحياته بثلاث مواد : النظر في المعاهدة الإنكليزية العراقية المنعقدة في أيام ١٩٢٢ ، وسن قانون أساسي للبلاد ، وإصدار قانون انتخابات . أما كيفية تأليف المجلس التأسيسي فكانت من الصعوبة بمكان لأن البريطانيين كانوا يبذلون الجهد لجمع أكبر عدد ممكن من الموالين لتصديق المعاهدة ، التي يعرفون جيداً أنها لم تعقد بشكل يرتضيه الشعب ، والوطنيون من العراقيين يحاولون من ناحيتهم أن يحصل عكس ذلك للحصول على عناصر وطنية ترفض المعاهدة . وكان مركز الملك في هذا الشأن دقيقاً جداً . ولكن جلالته وفق إلى تحديد عدد رؤساء العشائر الذين يأتون إلى المجلس التأسيسي بـ١٥ شخصاً ؛ إذ كان رأي الناس في رؤساء العشائر أنهم يوالون الحكومة العراقية والإنكليز من ورائها ، وإذا تحدد عددهم بمقدار ضئيل بالنسبة إلى أعضاء المجلس الآخرين فقد يكون من السهل إظهار الشعور الوطني عند المذاكرة في المعاهدة . ويجب الاعتراف في هذا الصدد بأن الشعب العراقي في أوائل تأسيس الدولة العراقية ، لم يكن في وضع يمكنه من أن يعرب عن آرائه بصورة معقولة ؛ لأن أكثر الشعب لا يفقه المعاهدة

ومغامزها ولا أي أمر سياسي هام يتعلق بمستقبل البلاد . فإذا كان الأمر كذلك مع الأفراد فهو لا يكون أحسن منه مع الزعماء ، سواء كان في العشيرة أو في خارجها .

فالشعب إذا بقي على سذاجته وطالب باستقلاله التام الناجز ، سيجعل الإنكليز نافضين يدهم من البلاد وخارجين عنها ومتفرجين على ما يجري في داخلها من بعيد! وهذا أمر لم يكن متيسراً بالنظر إلى الوضع البريطاني الحريص على أن تكون له علاقة قوية بأمور العراق .

وبالنظر كذلك إلى جهل الجماهير والسواد الأعظم من الناس بما يجب عمله في هذا الشأن ، فقد جرت الانتخابات ولا يعلم بالضبط كيف جرت إلا في المراكز المهمة ، حيث كان التشاحن بالغاً أشده بين المرشحين وخصوصاً في العاصمة .

اجتماع المجلس التأسيسي

واجتمع المجلس في ١٥ أيار ١٩٢٤ ، وكانت المناقشات حادة حول المعاهدة حين وضعها في المذاكرة ، واستمرت زمناً طويلاً حصلت في خلاله مشادات عنيفة بين الأعضاء حتى وصلت إلى استعمال السلاح فيما بينهم في داخل المجلس ، وقامت مظاهرات عنيفة في جانبي بغداد تحتج على قبول المعاهدة والتصديق عليها ، وتحذر النواب من أن يتورطوا في عمل كهذا ، حتى إنني أتذكر جيداً أن الملك فيصل عندما وجد تبلبلاً كبيراً في الأفكار اضطر إلى الدخول في عملية تقوية الضعفاء في قناعتهم . ولكن من الغريب أن جهودة قد أنتجت رد فعل عكسياً بحيث بات يخشى كثيراً أن تكون الأغلبية في جانب الرفض ، فأبديت بعض الاستشارات من قبل الإنكليز للملك فيصل بأن لا يظهر في هذه المعمعة ، وأن لا يكون له تأثير ما ، وأن يترك الأمر للأعضاء ليقنع بعضهم بعضاً . فنجحت العملية وزالت البلبلة في الأفكار نوعاً ما . ولما كانت المعاهدة تحت التدقيق في اللجنة الخارجية في المجلس ، كانت الحكومة التي يرأسها المرحوم جعفر العسكري تبذل كل الجهد لإقناع أعضاء اللجنة بالموافقة على المعاهدة ، حتى إن المندوب السامي كان يواصل جهوده لدى اللجنة بإعطائه بعض الإيضاحات والتأمينات بكتب مطولة تنشر نصوصها بين الأعضاء ، وتتضمن أنه ليس في المعاهدة ما يخشى منه العراقيون على مستقبلهم ، وفي الحقيقة كان الوضع العام والخارجي سيئاً جداً لأن قضية الموصل لم تنته بعد ، ولأن كيان العراق أصبح مهدداً إذا تمكنت تركيا من أن تكسب قضيتها لدى عصبة الأمم وتأخذ

الموصل . وعندئذ يصبح العراق محروماً من أحسن بقعة فيه ، وليس من الممكن أن يحصل على حقوقه إلا بمؤازرة دولة كبيرة كبريطانيا . ولم يكن في عصبة الأمم من الدول الظافرة في الحرب العالمية الأولى سوى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، ومن هذه الدول الثلاث اثنتان (فرنسا وإيطاليا) كانتا تناصبان العرب العداء وتخشيان اتساع نفوذهم على ما تملكانه من مستعمرات وبلاد مقهورة بحكمهما . فرفض المعاهدة كان له محذور وقبولها أيضاً له محذور آخر أقل ضرراً من الأول .

المعاهدة

وقد أجمع العقلاء من المشتغلين بالسياسة على أن قبول المعاهدة خير من رفضها ، ولنهم تورطوا وأعلنوا عن آرائهم للناس بأنهم ضد المعاهدة فلا يستطيعون بعد ذلك أن يؤيدوها ، فبذلوا الجهد لإقناع غيرهم بالقبول بينما بقوا هم معارضين . وهكذا تمّ الأمر وصدّق المجلس التأسيسي على المعاهدة .

-٢١-

وبعد ذلك بدأت المذاكرة في القانون الأساسي فأتمه المجلس من غير تبديل جوهري في لائحة الحكومة وصادق عليه . وقد ظهر بعد التصديق على هذا القانون شعور الناس بأنه من الدساتير التقدمية التي تمنح الشعب كثيراً من الحقوق والسلطات ، ولكن المتأمل فيه لا يشارك هذا الشعور تفاؤله ؛ لأن مضامين الدستور نفسها قد أضاعت على الأمة حقوقاً جليلة ، كما أضاعت على الملك سلطات كثيرة أو شوّشت عليها على الأقل . فهذا الدستور لم يؤسس وضعاً ديمقراطياً صريحاً تكون الكفة الراجحة فيه للأمة . وليس هو كذلك دستوراً يميل إلى الدكتاتورية أكثر من الديموقراطية . ففي البلاد العريقة في الديموقراطية يبدي الرأي العام رغباته بشكل صريح ، يتمثل في الانتخابات النيابية ويصبح النائب متمتعاً بثقة الشعب ومكلفاً في الوقت نفسه بالقيام بواجباته الدستورية ، التي تتضمن المراقبة على الحكومة في جميع أعمالها ضمن الدستور والقوانين النافذة المفعول . حتى إذا وجد المجلس ما يستلزم الملامة وجهها إلى الحكومة بإسقاطها أو بإنزال العقاب في من يستحق من أعضائها .

الملك

والملك في هذا المجال ليس إلا منظماً دستورياً ينظر إلى ما يؤمن التوازن ما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ؛ لأنه يشترك معهما بعض الاشتراك عند قيامه بواجبات الملك . وإذا وجد تعنتاً من المجلس النيابي ووجد مصلحة البلد تقتضي مؤازرة الحكومة فيما تقوم به لأسباب يبيّنها أمر بالانتخابات الجديدة ، هذا إذا لم يكن مجلس شيوخ في بلاده . وإذا كان مجلس الشيوخ موجوداً ، ففي الغالب يراجعه ويبيّن الأسباب التي يراها داعية لحل المجلس فيطلب موافقته على ذلك ؛ لأن مجلس الشيوخ أكثر تبصّراً وأعمق تفكيراً ، مما يحمله على أن يبدي رأياً يحلّ به المشكلة القائمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .

الميكانيزما الدستورية

هذه هي «الميكانيزما» الدستورية في البلاد الديموقراطية البرلمانية الملكية ؛ إذ توزع السلطات ما بين القوات الثلاث ، ويستتب الأمر بنوع من التدافع والتجاذب على أن لا يتعدى كل طرف ما خطط له من حدود ضمن الدستور العراقي ، الذي قيل عنه عقب تشريعه في سنة ١٩٢٤ إنه من الدساتير التقدمية ، وإنه جعل الحكم في البلاد ديموقراطياً راقياً . فأول شرط أساسي لهذا التقدم والرقي هو أن تكون البلاد مستعدة للقيام بواجبها في الانتخابات أو أن تكون مستعدة وتتاح لها الحرية . غير أن المحقق هو أنه في سنة صدور الدستور العراقي المذكور ، لم يكن الشعب العراقي مقدراً لواجبه حتى التقدير في الانتخاب ، ولم يُحط علماً بما يترتب عليه من وظائف تجعله يعرف كيف يضع ثقته في من يمثّله . فأكثرية أهل البلاد الساحقة لا تقرأ ولا تكتب حتى إنني لاحظت هذا الأمر في الإحصاءات الصادرة في سنتي ١٩٢١ و١٩٢٢ وما تلاهما ، فوجدت التخمين الذي وصلت إليه وزارة المعارف في عدد من يحسن القراءة والكتابة بـ٥ في المئة من المجموع! فأصبح الشرط الأول لقيام الشعب بواجباته مفقوداً . فهو طالما يبقى جاهلاً تؤثر فيه الدعايات الخداعة والمراوغات الأفاكة فيبقى شأنه كشأن صبي يضحك عليه شخص أكبر منه سناً بشتى الوسائل .

الشعب

إن شعباً هذا نصيبه من مقومات الحضارة الحديثة ، وهي العلم والإحاطة بالأمور

– وهو محروم منهما – لا يمكنه أن يبدي رأياً يعول عليه في إدارة أمور البلد . ولهذا اقتضى بحكم الضرورة أن تتحكم فيه كتل وهيئات تتصل مباشرة بأرباب السلطات ؛ فإذا كان أبناء الشعب عشائريين فرؤساؤهم يتحكمون ، وإذا كانوا غير عشائريين فالمتقدمون فيهم من رؤساء الدين وأرباب الوجاهة . وهذا لا يكفي لتبلور الرأي العام الشعبي في مسألة حيوية كالانتخابات . ثم إن السلطة التنفيذية التي تنبثق من هذا الشعب تبقى بطبيعة الحال متأثرة بعين المؤثرات التي ابتلي بها هذا الشعب الجاهل ، فهي ترى نفسها مضطرة إلى مجاراته بالطريقة التي تتمكن بواسطتها من جذب ميوله إليها . وليس ضرورياً أن يكون هذا الميل معقولاً أو نافعاً تستند إليه الحكومة لتمدين البلاد وإنقاذها مما يطبق عليها من براثن الجهل والمرض والفقر ، ودفعها نحو التقدم لبلوغ الأهداف السامية التي تناضل في سبيلها الأمم حتى تحيا حياة مرفهة . وقد حدث أن وجد بين وزراء الحكومة العراقية أناس لا يقرأون ولا يكتبون ، وكانت لستر هذه الفضيحة قد جرت تسميتهم بوزراء احتياطيين ، فإذا كان الشعب في هذه الحالة ووزراؤه بحالة أشبه بها فلا يتصور أن يمنح هؤلاء حقاً واسعاً في تقرير مصيرهم وفي مراقبة أعمال الدولة مراقبة مفيدة . وفي العراق حيث نصّ الدستور على تأليف مجلس أعيان ، كان من المناسب أن يعين الملك في هذا المجلس أشخاصاً سبقت لهم تجارب عديدة في الحياة ، وعلى الخصوص في خدمات الدولة وحل معضلاتها . ولكن الواقع كان بعيداً عن تحقيق هذا الغرض ؛ إذ عيّن في مجلس الأعيان في أول عهده أناس لا يفقهون شيئاً من أمور الدولة ، وربما كان عددهم هو الغالب على من يحسن شيئاً منها .

فالرجوع عن حلّ مجلس النواب مع المحاولة لجعل مجلس الأعيان حكماً فيما ينشب من خلاف بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية أمر متعذر ، فلا يمكن للملك أن يستفيد شيئاً كثيراً من رأي مجلس الأعيان المؤلف على هذه الصورة . لذلك يقال وهو الواقع إن حقوقاً جليلة ضاعت على الأمة بسبب تأخرها وعجزها وعدم استطاعتها تمثيل نفسها في المجلس تمثيلاً صحيحاً لائقاً .

هذا هو الذي حدا بالحكومة إلى أن تصطنع للأمة نواباً ، وتضعهم على الكراسي مدّعية أنهم يمثلونها وهم في الحقيقة قد يمثلونها فيما هي فيه من تأخر ، إلا أنهم في الغالب لا يعرفون إلا القليل من واجباتهم .

والدستور العراقي بعد أن أضاع على الأمة حقوقاً جليلة شوّش أيضاً على الملك

استعمال حقوقه . فالدستور ينص على أن (سلطة الأمة وديعة الشعب للملك) وهنا لا يمكن أن يقال عنه إنه كان دستوراً ديموقراطياً حقاً . فسلطان الأمة حق لها ، وواجب عليها في عين الوقت فليس من شأنها أن تتنازل عنه لأحد . فإذا كانت هذه السلطة وديعة فيجب أن تودع إلى الشعب لا إلى الملك . وقد أريد بهذا النص أن يستعمل الملك هذه السلطة كسيف بداعي أن الشعب اعتمد الملك فسلمه هذا السيف . وبذلك قد انتفى عن الشعب أي حق في استعمال سلطاته للمراقبة والتوجيه اللذين تتطلبهما الحياة الديموقراطية حتى يقال إنها دولة نيابية ديموقراطية .

إن هذا النص هو الذي شوّش على الملك استعمال سلطاته حتى جعله يشعر بأنه هو الحاكم المطلق في تدبير أمور الدولة والأمن فيها ، وبقي مجلس الأمة متفرجاً على ما يجري حوله وما يتخذ من إجراءات في معالجة المعضلات الهامة ، ولو لم يكن المرحوم الملك فيصل رجلاً حكيماً يميل بطبيعته إلى التؤدة والحكمة لاستعمل ما نص عليه الدستور من الحقوق الواسعة بشيء من التعسف والاستهتار .

وقد كان جلالته حريصاً على أن يظهر نفسه دائماً كملك يحترم رغبات الأمة وسلطات مجلسها ، لا لأن الدستور نصّ على ذلك بل لأنه هو الذي كان يرغب في هذا الاحترام . فلو فرض أن في البلاد شعباً راقياً لاستعمل حقوقه تماماً في انتقاء من يمثلونه وأرسلهم إلى ندوة المجلس للقيام بواجبهم كما تقتضيه شرائع وسنن العالم في دولة ديموقراطية نيابية . وبقي الدستور متضمناً منح الملك حق حل المجلس متى أراد وبدون سبب مبرر فكيف يتسنى حينئذ تأمين الموازنة لخير البلد بين حقوق الشعب وأبهة التاج؟!

دستور ناقص

إن الدستور العراقي ناقص من أساسه في هذا الشأن فهو لا يجاري الشعب في حقوقه ولا يصرح للملك بسلطات غير محدودة ، بل أبقى الطرفين مشوّشين وهذا ما حدا بالبلاد إلى أن تتخذ في غالب أوقاتها سياسة مرجرجة ملؤها الاضطراب والتبلبل .

ثم إن هذا الدستور لم يكتف بتحديد الحدود اللازمة ما بين حقوق الشعب وسلطة الحكومة وعلى رأسها الملك ، بل إنه تورط باحتواء كثير من الأمور الثانوية التي قد يعتريها التحول والتغير مع الزمن ولكن يصعب تغيّرها حسب المقتضى ؛

لأنها أدرجت في دستور جعل تعديله منوطاً بشروط عديدة يصعب تحقيقها في آن واحد!

ولما كان الشعب العراقي شعباً بعيداً عن هذه الأمور كلها ، فقد حاول واضعو الدستور أن يسكبوا عليه لوناً من الطمأنينة فقاموا بالدعاية له بأنه من أحسن الدساتير التقدمية!

-٢٢-

مجلس تمثيلي لا تشريعي

وهكذا أكمل المجلس التأسيسي وظيفته بتشريع قانون الانتخابات الذي جاء عجيباً في طرائفه متقهقراً في قيمته ؛ لأنه يرَ ضرورة للنص على معرفة القراءة والكتابة لا للناخب الأول ولا الثاني ولا للنائب ، فجعل مجلس النواب مجلساً تمثيلياً لا تشريعياً ، والفرق ما بين المجلس التمثيلي والتشريعي واضح لدى من يفهمه .

فالتمثيلي ليس إلا مجمعاً يحتوي على عناصر مختلفة من البلد لا ينظر إلى كفاءتهم بل إلى وجودهم مشتركين ، بنوع من الاشتراك في أعمال الدولة حتى تبرر ادعاءها بكونها منبثقة من رغبة الجميع في البلاد . وعلى ذلك تتقدم الحكومة إلى المجلس فتعرض عليه الأمور بالشكل الذي يفهمه أعضاؤه ببساطة ، وتطلب منهم أن يهزوا رؤوسهم إذعاناً لما وقع أو سيقع من إجراءات تقوم بها الحكومة . ومجلس تمثيلي من هذا القبيل لا يحتاج بطبيعة الحال إلى التعلم والقراءة والكتابة . لكن المجلس التشريعي يختلف تماماً عن المجلس التمثيلي ، إذ إنه يشترك فعلاً بسنّ القوانين . ورجل لا يعرف القراءة والكتابة لا أدري كيف يتسنى له أن يقرأ قانوناً ويفهم ما يتضمنه من خير وشر ، فيقوم بتصحيح الاعوجاج ودفع الضرر عن الشعب . فضرورة القراءة والكتابة للنواب أمر واضح ، وبالرغم من ذلك فقد تجاهله قانون الانتخابات وما يرد على النواب يرد على الناخبين الثانويين الذين لا يعقل أن يكون اطلاعهم سماعياً أو إيحائياً لا يستند إلى علم أو استقراء .

**

انتهى المجلس التأسيسي واتجهت الأبصار إلى انتخابات جديدة لمجلس نيابي ، والناس متزاحمون على كسب المقاعد في المجلس العتيد ، وعنايتهم هذه بالمجلس لم

تكن للأسباب التي ذكرناها أو لشعورهم بالواجب الدستوري كما هو في الشعوب الراقية ، بل لدفع شرّ أو لجرّ مغنم أو لزيادة نفوذ ، أو غير ذلك من الأمور التي وإن تكن واردة في جميع البلاد الأخرى ، ولكنها هناك تبقى ثانوية لأن القصد الأول من هذا العمل الشعبي الراقي هو الاصطفاء من بين العناصر الصالحة لتمثيل الأمة والتمييز في الاشتراك في الحكم الصالح .

الانتخابات

استمرت عملية الانتخابات واستمر الضجيج والتشاحن خلالها حتى انتهت بانتخاب مرشحين كان يتفق على تعيينهم الملك ووزير الداخلية ، ومن ورائه المستشار البريطاني ورئيس الوزراء . وكانت قائمة الترشيح هذه تبقى مكتومة حتى يوم الانتخابات إذ تبلغ بالتلفون إلى المتصرفين ويطلب منهم أن يبذلوا جهدهم لإنجاحها . حتى إنه وقع أكثر من مرة أن طلب من المرشح أن يعطي تعهداً خطياً يحفظ لدى رئيس الوزراء بأنه إذا انتخب نائباً كمرشح من الحكومة أن يؤازر الحكومة ويبقى مؤازراً لها إلا إذا استقالت ، فحينئذ يؤازر أية حكومة يأتي بها جلالة الملك .

إن هذه الطريقة بالرغم من تعسفها واغتصابها لحقوق الشعب قد أدت في أكثر الأحيان إلى فوائد لا تنكر ؛ لأن الكتلة الحكومية التي تأتي بها الحكومة في المجلس هي التي تؤازر الحكومة فيه ، وهي التي تؤازر الحكومة في أعمالها التنفيذية وتدفع نوعاً ما شرور المناورات الشخصية والضغائن التي تحصل لدى النواب بشأن بعض الأعمال التي لا تلائم مصالحهم أو تحول دون ما يطمعون به أو دون تحقيق ما يصبون إليه . وطالما لا يوجد حزب منظم أو أحزاب تتحكم بالوضع البرلماني فإن من الأصوب أن تتخذ الحكومة آنئذ هذه الطريقة ، طريقة المؤازرة المجتمعة بأغلبية ساحقة . ولا تنسَ أن تأسيس الحكومة العراقية نفسها ليس في الحقيقة سوى تسوية موفقة أريد بها التوفيق ما بين المصالح المتضاربة بين بريطانيا والعراق . فلو ترك الأمر حراً للعراق لما وافق على عقد معاهدة ما مع بريطانيا حتى ، ولما وافق على وجود أي بريطاني باسم مستشار وغير ذلك . فاعتراف بريطانيا باستقلال العراق كان في الواقع مشروطاً بصيانة المصالح البريطانية في العراق ، كالخطوط الجوية التي توصل بريطانيا بمستعمراتها وممتلكاتها أو كنقطة هامة في الشرق الأوسط تؤمن لبريطانيا نوعاً من التسهيلات والمراقبة على دول أخرى ترى فيه نفعاً لها .

فليس في الوسع إيجاد حل أكثر سهولة مما حصل عليه الاتفاق خارجياً بمعاهدة ، أو داخلياً بدستور ، وبطريقة انتخاب مرنة تؤمن كل هذه النواحي .

والعقلاء من العراقيين والمفكرين لم يكونوا متضجرين في الحقيقة من هذه الحالة ، بالرغم مما فيها من فساد وتناقض ظاهرين ، لأنهم كانوا يخشون أن تتاح الحرية للشعب العراقي الذي لم يهيىء نفسه لاستعمالها بصورة كافية فتعم الفوضى ويُهدد كيان البلاد من الخارج ؛ لأن الدول المجاورة لم تكن تضمر دائماً شعوراً ودياً نحو العراق . هذا إذا لم يكن لديها من المطامع ما يحملها على انتهاز أول فرصة في الداخل لتستغلها لصالحها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لا ينكر ما حصل في البلاد من نهضة في المعارف وفي المرافق الاقتصادية وفي التنظيم الاجتماعي ، وما تسبب من جراء ذلك من ثروات كانت مجهولة لدى الشعب . فزاد إيراد الفرد وصار بسبب ذلك أكثر اتصالاً بالعالم وزادت مؤسسات التعليم . وشعر العراقي بأنه يحكم نفسه وبلاده ، فأخذت هيبة الحكم والشعور بالمسؤولية يظهران شيئاً فشيئاً ، فتقدمت البلاد في ظل هذا المجلس النيابي الذي كان يشكو كل واحد من عجزه وعدم إدراكه الإدراك الكافي لما يترتب عليه من واجبات ، ولاستنكاره ما كان ينصب عليه من تضييق من السلطات الحاكمة والمؤثرة لتوجيهه وجهة قد لا تكون منطبقة تماماً على مصالحه ، وبقي المخلصون يتأملون الحصول على حال أحسن مع الزمن وفي المستقبل .

وهذا في الحقيقة ما قد وقع . . .

النفــط

-٢٣-

النفط

ومن المسائل المهمة التي طرحت أثناء حياة المجلس النيابي الأول امتيازات النفط .

كان في تركيا رجل إنكليزي يهوديّ الأصل اسمه «سر أرنست كاسل» من أرباب الثراء والمال ، يشتغل بالمشاريع الاقتصادية العظيمة . وقد تنبه إلى فوائد النفط بعد ما وجد النجاح الباهر الذي حصل عليه المستر دارسي الارلندي ، الذي كان قد مُنح امتياز النفط في إيران وألف الشركة الإنكليزية الفارسية سنة ١٩٠٧ . وقد ألّف «كاسل» هذا شركة باسم شركة النفط التركية ، وصار يحاول بوسائل عديدة كمؤازرة الحكومة البريطانية في ذلك للحصول على رخص في التحري عن النفط في تركيا . وقد حصل فعلاً على عدة رخص من جملتها واحدة تتعلق بالتحري عن النفط في العراق ، خصوصاً في المناطق المجاورة لأراضي النفط الفارسية في خانقين . ويظهر أن نشوب الحرب العالمية الأولى قد حال دون تقدمه في أعماله . ثم توفيّ ولم يبقَ لدى شركة النفط التركية سوى هذه الرخص التي أرادت بريطانيا استغلالها لمصلحتها بعد انتهاء الحرب العالمية ، فتقدمت للعراق شركة النفط الإنكليزية التركية باعتبارها صاحبة الحق في هذه الإجازة ، وطلبت من العراق الاعتراف بها ، وأيدتها بمسعاها الحكومة البريطانية . وبدأت العمل في الأراضي المحولة . وهذه الأراضي يطلق عليها اسم «محولة» وهي كائنة قرب خانقين على الحدود الإيرانية ؛ لأنها كانت قبل تحديد الحدود التركية الروسية سنة ١٩٠٥-١٩١١ داخلة ضمن البلاد الإيرانية فأصبحت ضمن البلاد التركية . ولما ظهر فيها النفط صارت حقوق الشركة مقبولة تستند في أول الأمر إلى رخصة التحري وبالأخير إلى إيجاد النفط بوسائلها . وكان هذا قبل تشكيل الحكومة العراقية الرسمية . وبطبيعة الحال كانت حكومة العراق الاحتلالية

تؤازر مجهودها وتسهل أمرها ، مما جعل الحكومة العراقية تجاه أمر واقع لا يمكن أن تتجاهله . أما الشركة فقد تقدمت بمشروع امتياز يستند إلى هذا الحق وطلبت منحها إياه . وبعد مذاكرات طويلة استعملت الحكومة البريطانية أثناءها الوعد والوعيد ، تم الاتفاق على هذا الامتياز ، وكان المبرر لقبول الحكومة العراقية بذلك هو أن يكون لبريطانيا نوع من المصالح المادية التي تحملها على مؤازرة العراق في مطالبه الاستقلالية ، خصوصاً وأن الشركة الإنكليزية الفارسية للنفط وإن كانت فيها المصالح البريطانية عظيمة ، ولكن يوجد إلى جانبها مصالح أخرى لشركات أميركية وهولندية وفرنسية . أريد بهذا الامتياز ضمانها حتى تكون علاقة هذه الدول بالعراق أكثر ومؤازرتها لمطالبه في قضيته الكبرى وهي قضية كيانه أوسع وأفيد . وكان يصعب على من لم يُحِط بهذه الأسباب من رجال السياسة العراقيين أن يقبل بسهولة بمبدأ هذا الامتياز .

وقد حصلت مشادات عنيفة أريد بها كسب الرأي العالمي أكثر من دفع المضار في تلك القضية . وبعد امتياز نفط خانقين تقدمت شركة إنكليزية ذات صلة وثيقة بشركة النفط الإنكليزية الفارسية وطلبت امتيازاً لنفط كركوك . وكانت المساعي تبذل من قبل الحكومة البريطانية بالقوة نفسها التي بذلت قبلاً بخصوص الأراضي المحولة مع فارق واحد في الخطورة ؛ إذ إن هذا الامتياز الثاني كان يشمل مناطق واسعة وبالأحرى جميع العراق عدا الأراضي المحولة . فكان هذا الأمر يستحق العناية من قبل الحكومة والتخوف من نتائج هذا الامتياز ، لما له من تأثير مباشر على مرافق البلاد الحيوية . وقد نجحت الحكومة في إيجاد حل مرض للطرفين أمنت بموجبه لنفسها إيراداً مهماً خصصته للمشاريع الرئيسية التي تؤمن للبلاد تقدماً اقتصادياً . حتى إن امتيازات النفط التي منحت بعد ذلك في البلاد المجاورة صارت تعقد اتفاقياتها بالطريقة التي سارت عليها الحكومة العراقية في منح امتيازات نفط كركوك ، لما فيها من الدقة في العمل والمقاييس الثابتة التي تنطبق على الواقع أكثر من غيرها . فإيران كانت قد ألغت امتياز نفط دارسي الذي كان يستند إلى اتفاق خاص في الحصول على إيراد للحكومة الإيرانية يختلف عن اتفاق امتياز نفط العراق .

شركة النفط الإنكليزية

ولما أريد وضع امتياز جديد لشركة النفط الإنكليزية الإيرانية سنة **١٩٣٣** ، اتخذ الاتفاق العراقي نموذجاً وأساساً لذلك الامتياز الجديد . وكذلك الملك ابن السعود ، فإنه حذا حذو العراق في امتياز شركة نفط ستاندر أويل وغيرها .

الخلاف الهاشمي - السعودي

-٢٤-

ومن المسائل المهمة التي شغلت الرأي العام ردحاً من الزمن ، الخلاف الذي وقع بين الحكومتين العراقية والسعودية .

كان عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل السعود شاباً عندما كان لاجئاً هو وأبوه لدى مبارك الصباح شيخ الكويت ، وذلك بعد أن استولت الدولة العثمانية بواسطة ابن الرشيد على أملاك السعوديين ومراكزهم في الرياض ، وأجلتهم عنها . وكان مفهوماً وطبيعياً أن يهادن ابن السعود الحكومة البريطانية لنفوره من الحكومة العثمانية بسبب اضطهادها له . وأخذ يعمل لإعادة حقوقه كلما أصاب الدولة العثمانية وهن . وأول حركة فعلية قام بها ابن السعود ضد الدولة العثمانية استيلاؤه على الإحساء مما حمل تركيا على محاولة تأديبه ، وإخراجه منها بالقوة ، ولكنها فشلت لأن ضغطها لم يساعدها على الاستمرار في العمل ، حيث كانت الإمبراطورية في آخر رمق من حياتها ، كما كانت مشغولة في التنكيل بالعصابات البلقانية من جهة وبالمعارضين لها من الأحرار الأتراك من جهة أخرى .

فشل حملة الإحساء

ففشلت في حملة الإحساء (أو الحساء) واستلم ابن السعود الإدارة والحكم فيها . وكان هذا النصر له بمثابة أول مرحلة نحو إعادة مجده . ثم توالى له النجاح بنسبة ما أصاب تركيا من الضعف المستمر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى . وفي ذلك الوقت دخل في مفاوضة مع الحكومة البريطانية تمكن فيها من عقد اتفاقية معها تعترف له بالحكم . وهكذا توسع نفوذه وتقدمت أموره إلى أن تمكن بعد انكسار تركيا في الحرب العالمية الأولى من القضاء على إمارة ابن الرشيد . واستتب له الأمر في جميع الجزيرة عدا الحجاز . وقد أراد على ما فهم من المراسلات والأخبار المتناقلة من

المصادر الوثيقة ، أن يكتفي بما لديه ، وأن يساير المرحوم الملك حسين ليكون معه على صلات ودية . وقد أرسل إليه بعض الكتب تنبىء عن رغبته في الحصول على الصلات الحسنة ولكنه جوبه بأجوبة لا يرتاح إليها . ومضمونها أن الملك حسين هو ملك العرب ، وأنه خلف الدولة العثمانية في الجزيرة العربية والبلاد العربية الأخرى المنسلخة عنها . فإذا أراد ابن سعود أن يبقى أميراً في بلاده وتابعاً له فله ذلك ، كما يطلب إليه الملك حسين أن يبدي شعائر الطاعة له في كل حين . وهذه المعاملة قد ولدت لديه نوعاً من الألم الذي جعله ينتهز الفرص للقضاء على الملك حسين نفسه . وقد بدأ يهيىء القوى اللازمة لهذه الغاية ، في حين أن الملك حسين كان مشغولاً بملاحقة الحلفاء لينفذوا وعودهم له ، مما أضعفه كثيراً لأنه لم يبذل جهداً كافياً لتنظيم أموره في الحجاز ولتقوية نفسه تجاه الخطر السعودي . وقد استمر على مناوأة ابن السعود ولم يتساهل معه على ما فهمته من المطلعين على بواطن الأمور وخوافيها .

موقعة تربة

وكان من المتوقع أن يبدأ ابن السعود بعمل ضد الملك حسين في أول فرصة ممكنة ، فانتهزها ، وكانت وقعة «تربة» أولى الوقائع الدامية التي حصلت بينهما ، حيث أجهز ابن السعود على جيش الملك حسين الموجود في ذلك المكان وقضى عليه . وقد سلم منه القليل وارتد ، وكان هذا الجيش بقيادة الشريف عبداللّه بن الحسين . ومن هنا بدأ النضال العنيف بين آل الشريف ، وآل السعود .

الملك علي

ثم بدأ ابن السعود يزحف حتى حاصر الحجاز واستولى على الطائف ، ثم اقترب من جدة واستولى على مكة ، وكان الملك حسين قبل هذا بمدة قد نفي من الحجاز إلى قبرص وترك الملك لولده الأكبر الملك علي ، ولكن الملك علي لم يبقَ إلا مدة قصيرة في مكة ، حيث هدّده ابن السعود فاضطر إلى المجيء إلى جدة .

العراق وابن السعود

وبطبيعة الحال كان الشعور العام في العراق ، بسبب وجود الملك فيصل كملك فيه من جهة ، ومن جهة أخرى الدعاية التي نشرت هنا وهناك ضد الوهابيين ، يظهر

بصورة مناهضة شديدة لابن السعود ، فأصبحت العشائر العراقية مهدّدة بغزوات العشائر السعودية . وقد تفاقمت الحالة إلى درجة بات معها الاصطدام ووقوع الحرب بين البلدين ممكناً . وقد مرّت أزمة شديدة في الداخل متأثرة بهذه الحالة الطارئة . فإن الملك فيصل كان متأثراً بما أصاب والده وأخاه من الخلاف مع ابن السعود وضياع ملكهما . وكان متحفزاً لإنجادهما بكل وسيلة بواسطة العراق ، لكن الحكومة العراقية ، وهي في بدء تأسيسها وبالنظر لوجود الجيش البريطاني فيها ، لم تكن قادرة على أن تحصل على قوة مسلحة منظمة تحقق الغرض ، كما أن الحكومة البريطانية لم تكن لتسمح بوقوع هذا الاصطدام بين العراق وابن السعود .

بريطانيا وابن السعود

ومن يدري!؟ ربما كانت – وهذا الأرجح – مرتاحة إلى أن يتسلم قيادة الجزيرة ابن السعود الذي أثبت أنه كفء أكثر من غيره لتأمين الأمن في الصحراء ، وفي بلاد تتحكم فيها البداوة أكثر من الحضارة ، وقد أبدت بريطانيا رأيها في الموقف بأنها لا تسمح بوقوع أمر كهذا ، واتصلت بدورها بابن السعود موصية إياه بطول البال وعدم الاستفزاز للعراق . لكن الأمر مع الملك فيصل كان متفاقماً إلى حد أنه كاد أن يعلن الحرب على ابن السعود ، بينما الوزارة التي كانت قائمة يومئذ لم تكن تشاركه في هذه السياسة ؛ لاعتقادها أن أمراً كهذا قد يؤدي إلى ضعضعة العراق وهو في بدء قيامه كدولة يحتاج إلى التنظيم أكثر من القتال . وبتضييق الإنكليز وتوسطاتهم المتكررة لدى ابن السعود ، حصل الاتفاق على أن تعرض المشاكل ما بينه وبين العراق في مؤتمر يجتمع فيه ممثلوه وممثلو العراق وممثل إنكلترا .

مؤتمر العجير

وقد اجتمع هذا المؤتمر فعلاً في «العجير» إكمالاً لمؤتمر حصل بين الإنكليز والسعوديين في المحمرة ، وتمكنوا من أن يربطوا الأمور بتفاهم خفيف ويمنعوا التصادم الفعلي لوقت معين .

بريطانيا والمؤتمر

لقد وجدت الحكومة البريطانية التي تشترك في المسؤولية عن صيانة الأمن

الخارجي في العراق من المناسب أن تنتهي هذه الخصومات وتوضع لها حدود معقولة ، ومن أهمها منع الغزوات وتنظيم انتقال العشائر العراقية والنجدية ، وما يحصل من جراء ذلك من خصومات بينها بسبب المراعي وغير ذلك . فشجعت العراق على بناء مخافر شرطة على طول الحدود العراقية – السعودية ، فقامت قيامة ابن السعود واعتبر هذا العمل تهديداً له ، فهجمت بعض قواته على العمال المشتغلين في إنشاء تلك المخافر ، وضربت كذلك بعض الأبنية مما زاد في اشتعال الخلاف وتفاقمه . ولتبرير الأمر رأت بريطانيا والعراق إرسال من يستطيع إفهام ابن سعود أن هذه المخافر ليست موجهة ضده بل هي ضوابط لأمن الصحراء . فانتدبت الجنرال «سر كلبرت كلايتون» ليحاول إقناع ابن سعود بضرورة الموافقة على هذه المخافر وليزيل مخاوفه عن إنشائها . فسافر الجنرال كلايتون من لندن ، وطلب من الحكومة العراقية أن تنتدب ممثلاً عنها ليكون متصلاً بالجنرال كلايتون ، على أن تكون مسؤولية العمل على الجنرال وحده . أما من يرافقه فيكون خبيراً ومتصلاً به لتقديم المعلومات اللازمة له عند الاقتضاء .

انتدابي مع الجنرال كلايتون

وقد وقع الاختيار عليّ وانتدبتني الحكومة لأكون خبيراً ملحقاً ببعثة الجنرال كلايتون إلى ابن السعود . وسافرت في أيلول ١٩٢٥ بالطائرة ، وهي الطائرة نفسها التي أقلتني قبل ثلاثة سنوات من بغداد إلى القاهرة ، وكانت هي هي في إتعابها لي وبطئها في الطيران وكأن الزمن لم يتبدل . .!! ومدة السفر فيها كانت المدة نفسها التي قضيناها في ١٩٢٢ .

جورج انطونيوس صاحب «يقظة العرب»

وقد كان مقرراً أن ألتقي بالجنرال كلايتون في القاهرة . وهكذا صار . . . ووجدت معه شاباً اسمه جورج أنطونيوس كان قد استصحبه سكرتيراً له ، وجورج أنطونيوس شاب أصله من اللاذقية وسكن أهله في فلسطين حيث ترعرع فيها ودرس . وكانت دراسته عالية وممتازة ، وأكمل تحصيله العالي في أكسفورد ثم رجع إلى فلسطين وتوظف في حكومة فلسطين بمديرية المعارف حيث كان مفتشاً فيها . وبالنظر لما امتاز به من معرفة وثقافة عالية ولغة انكليزية قوية ، فقد قدّره الجنرال كلايتون وكان يومئذ

سكرتيراً عاماً لحكومة فلسطين أي بمثابة رئيس الحكومة لها . ولما انسحب الجنرال متقاعداً وطُلب إليه أن يذهب بمهمة إلى ابن السعود ، رأى أن يصطحب جورج لمعلوماته الواسعة وخبرته بالشؤون العربية ونباهته .

في السودان

وقد استقللنا جميعاً القطار من القاهرة في الساعة الثامنة مساء من أوائل تشرين الأول ١٩٢٥ وسار القطار ليلاً حتى أصبحنا في ظهر اليوم التالي في الأقصر . وبدأ الطقس حينئذ يتغير علينا وتشتد حرارته ، حتى إذا وصلنا أسوان أصبحنا كأننا في بغداد خلال شهر حزيران . ولما غابت الشمس وصلنا إلى محل يسمى «الشلال» وهو قائم على النيل تنتهي فيه سكة الحديد ، حيث كان يترتب علينا هناك أن نركب منه الباخرة النيلية التي تقلنا إلى مكان في السودان يعرف بـ«الحلفاء» بعد سفر يستغرق ثلاثة أيام .

كان السفر بالباخرة النيلية كالسفر بالباخرة من البصرة إلى بغداد في أشهر الصيف الحارة . وكان في أكثر الأحيان مرهقاً لحرارته الشديدة ، وكنا نحاول أن نخفف عن أنفسنا بالحمامات الباردة .

سموكنغ..

ومن المرهقات التي واجهناها في هذه السفرة أننا كنا مضطرين على أن نلبس السمو كنغ الأسود لأنه لم يكن معنا الأبيض منه ، ونحضر العشاء في الباخرة . وكان هذا اللباس مع تفرعاته مرهقاً في الحر الشديد ، وللتخلص منه ومن هذه العادة البريطانية المتزمتة وجب أن أعتذر شخصياً بانحراف الصحة كي لا أحضر العشاء .

وهكذا تمت لنا سفرة قيمة جداً بحد ذاتها لأننا مررنا ببلاد وأراضٍ شاسعة تشبه بمناظرها بلاد العراق . هذا إذا استثنينا العمران فيها ، فإنه على ما ظهرَ لي كان أكثر منه في العراق . ولكن الحياة فيه كانت بدائية بسيطة جداً . وفي ظهيرة حارة وصلنا «الحلفاء» وهي في السودان . وكان العرق يتصبّب منا في كل لحظة كأننا وصلنا من البصرة إلى بغداد ونحن نتهيأ للخروج من الباخرة إلى دائرة كمرك بغداد في شهر تموز أو أغسطس . هكذا كان الحر شديداً .

عطبرة

ثم كان علينا أن نمضي بعد الظهر كله في الحلفاء حتى إذا غابت الشمس ركبنا القطار الذي كان فخماً وفيه كل وسائل الراحة ، وسرنا طول الليل حيث قطعنا صحراء قاحلة رملية تسمى صحراء «أبو حمد» لا نبت فيها ولا عمران ، وقرب الظهر وصلنا إلى ملتقى السكك الحديدية في السودان وهو محل يعرف «بعطبرة» قائم على نهر يحمل الاسم نفسه . فبقينا مدة فيه ولم يتسنّ لنا الوصول إلى الخرطوم عاصمة السودان . وقد أسفنا كثيراً على ذلك مع أن المسافة لم تكن أكثر من ساعتين بينهما . والسبب هو أننا كنا مضطرين إلى تبديل القطار ثانية للنزول إلى الجنوب . وهذا ما فعلناه .

بورت سودان

فقد ركبنا القطار ليلاً حتى إذا حلّ المغرب من اليوم التالي كنا قد وصلنا لبورت سودان . وكان طقسه مرهقاً جداً لحرارته المشبعة بالرطوبة ، ولكنه مرفأ مهم باعتباره ميناء السودان الوحيد ومخرجه إلى البحر الأحمر والبحار الأخرى . والذي يشاهد المكان يدرك من أول نظرة أنه بعيد عن العمران وفيه جماعات من المرتزقة من جميع الشعوب ، وأكثرهم طليان ويونانيون ومن بعض الشعوب الأخرى . فحالة العمران في البلاد ما زالت ابتدائية باستثناء بعض المباني الضخمة التي شيّدتها الحكومة لأغراضها الخاصة .

نزلنا في أوتيل السكك وهو محل يؤمن الراحة نوعاً ما ؛ لأن إدارته أوروبية وتشرف عليه سكة الحديد السودانية ، وقضينا ليلة واحدة كانت ثقيلة علينا لأننا لم نستطع أن نتنفس فيها الهواء النقي إلا لماماً لكثرة التبخر وما ينجم عنه من ضيق التنفس .

إلى جدة

وفي اليوم التالي - حيث الحرارة تبدأ مثل العراق في أيامه الحارة من الصباح وتصل إلى ١٢٠ درجة فارنهايت في الظل ، وتهب ريح عاصفة حارة - وفي هذا الطقس الثقيل فارقنا بورت سودان وركبنا مدرعة حربية إنكليزية خصص لنقل الجنرال وجماعته من هناك إلى جدة ، وهذه الدارعة كانت أشد فتكاً بنا من بورت

سودان لأنها لم تهيأ للراحة بل للعمل . فكل أطرافها حارة نهاراً وليلاً ولم يتسنَ لنا أن نحتفظ بألبستنا علينا ، بل كان يجب أن نخففها كثيراً حتى إن النوتية من الجنود والبحارة وضباطهم كانوا يكتفون بسروال قصير ويستغنون عن القميص . وهكذا قضينا نهاراً وليلة مرهقين . وقرب الظهر كنا أمام ميناء جدة .

-٢٥-

جدة

وجدة هذه ميناء بقيت على مرّ الزمن بحالتها الطبيعية التي لم يدخلها إصلاح ولا تنظيم . فلا تجد في هذا الميناء شيئاً يدل على أن هذه البلاد تعيش في القرن العشرين! فلا طوافات تربط بها السفن وهي بعيدة عن الرصيف ، ولامنائر يستدل بها على الشواطىء والميناء ، ولم تجرِ فيها الحفريات اللازمة لكي تتقدم السفن للرسو على الرصيف . بل إنها تضطر على أن تبقى بعيدة بعض الأميال عن الشاطىء فتأتي الزوارق التجارية وغير التجارية للشحن والتفريغ للبضائع والركاب . وقد تحسنت حالة الميناء والمدينة اعتباراً من سنة ١٩٥٠ ودخلهما الإصلاح . ولما سألنا عن السبب في عدم رسو البواخر بقرب الرصيف قيل لنا إنه يوجد بعض الصخور الكبيرة في داخل الميناء تجب إزالتها بوسائط عصرية ، ثم تعميق أرض الميناء حتى تدخل السفن قريباً من الساحل ، وهذا أمر لم يتيسر لحد الآن خصوصاً والسلطة في الحجاز متزعزعة خائرة ولا يعرف أحد إلى من ترسو مقدرات البلاد ألابن السعود أم للملك حسين . وهذا الأمر بطبيعة الحال يؤخر العمران والتنظيم .

حاكم جدة

أتانا إلى الباخرة حاكم جدة محمد علي رضا ، وهو شيخ كبير أصله من سنغافورة ، وينتسب إلى عائلة العريقة رضا الإيرانية الأصل الساكنة في الحجاز وهو لا يتكلم الإنكليزية .

وعند وصولنا الشاطىء ركبنا السيارة وذهبنا تواً إلى القنصلية البريطانية للإقامة فيها ، حيث وجدنا فيها من وسائل الراحة ما يساعد على الإقامة مدة قصيرة . وفي الحقيقة أن بناية القنصلية البريطانية هذه كانت بالنسبة إلى البيوت الأخرى أفخم

بناية وفيها مولّد كهرباء للتنوير يموّن في الوقت نفسه بعض المراوح السقفية والصغيرة الأخرى بالكهرباء لتشغيلها ، وهذا أمر لم يكن موجوداً في جدة ، لأنها كانت باقية على حالتها القديمة في استعمال مصابيح النفط وليس فيها بطبيعة الحال مراوح كهربائية .

في ضيافة القنصل البريطاني

كان المستر جوردون القنصل البريطاني رجلاً طيب الأخلاق حسن السلوك . مجاملاً مضيافاً وقد أمّن راحتنا جميعاً بكل الوسائل الممكنة لديه . وكان المقرر أن نذهب من جدة إلى المحل الذي نجتمع فيه بابن السعود ؛ لأن مهمة الجنرال كلايتون كانت المفاوضة مع ابن السعود ، في مسألة مخافر الشرطة في الصحراء ، وكان ابن السعود بعدما استولى على مكة قد تقدم إلى جدة ووقف على أبوابها لأن مقاومة الملك علي قد أوقفته موقتاً هناك . .

مع الملك علي

فكان يجب حينئذ أن نتخابر مع ابن السعود بواسطة القنصلية البريطانية حتى نحدد موعداً للسفر والوصول إلى المحل الذي يرتأيه ، ولما طالت المخابرات واستغرقت أكثر من ثلاثة أيام ، اضطررت بناء على إلحاح الملك علي أن أنزل ضيفاً عليه في دار خاصة ، وبقي كلايتون في القنصلية البريطانية .

ملك الحجاز

كانت حالة الملك علي حرجة للغاية فهو قد أضاع مدن الحجاز ولم يحتفظ إلا بجدة . وكان يحتاج إلى الإنفاق وليس لديه ما يسد ذلك من المال ، فكان يضطر إلى مراجعة والده الذي نفي إلى قبر ليمده بما يحتاج إليه من ذلك . وهذا أمر كان لا يتيسر دائماً له أو لوالده حتى إنه اضطر أن يراجع الملك فيصل ليستعين بما يرسله إليه من أموال . ولكن الاعتقاد السائد كان أنه لابد للملك علي من أن يرحل عن جدة ويترك البلاد لابن السعود الذي كانت له قوة لا تقاس بها قوة الملك علي . والظاهر أن ما أوقف الملك ابن السعود على أبواب جدة هم الإنكليز ليمكنوا الملك علي من أن يجد مخرجاً لنفسه يحل به مشكلته .

وبعد أن بقينا في جدة خمسة عشر يوماً تمّ في خلالها الترتيب كي نسافر من هناك إلى محل «الخنادق» التي يستحكم فيها الجنود المدافعون عن جدة ، ثم إلى الجبهة المقابلة حيث تستقبلنا سلطات ابن السعود العسكرية ، وهكذا فعلنا .

أم القرون

وصلنا إلى مكان اسمه «أم القرون» وهو كائن على طريق جدة - مكة ولكنه ينحرف عن الطريق مسافة بحيث لا يراه من في الطريق بالنظر المجرد . وهناك وجدنا خياماً عديدة فيها كل ما يؤمن الراحة . وكانوا قد أعدوا خياماً للمنام وللاستراحة وللجلوس وللطعام سوداء من الشعر ، لكن خيامنا كانت من القماش الأبيض المتقن الصنع .

كلايتون يقابل ابن السعود

وبعد أن استرحنا قليلاً أخبروا الجنرال باستعداد ابن السعود لاستقباله ، فذهب مع جورج أنطونيوس ولم اطلع بالتفصيل على ما دار بينهما . وبعد ساعات أخبروني أن الإمام يرغب في مقابلتي وهو مستعد لاستقبالي فذهبت إليه ، وكانت أول مقابلة بيننا .

كان احتفاء ابن السعود بي حاراً وكبيراً ، وقد ذكر لي أنه قد قضى شبابه في البصرة والكويت ، وهو يعرف العراق جيداً ويعرف عوائله المشهورة . وأول من ذكره عائلة الألوسي ثم عائلة السويدي ، وقال بأنه لا يعرف والدي شخصياً بل إنه يكتفي من حين لآخر بالمكاتبة معه في بعض مناسبات ، وأعرب عن ارتياحه لرؤيتي باعتباري من عائلة السويدي .

مع ابن السعود

وكان من عادة ابن السعود أن يسترسل في الحديث استرسالاً لا يدع للمخاطب أن يستوفي البحث معه ، ومع ذلك تمكنت من أن أبدي له نظرية العراق بخصوص المشاكل التي تحدث دائماً بيننا والمنازعات بين عشائرنا ، والأضرار التي تحصل وأننا نريد اتفاقاً معه يزيل جميع أسباب الجفاء ، وأضفت قائلاً :

وجهة النظر العراقية

إن هذه المهمة وإن تكن قد عهد بها إلى الجنرال كلايتون بصفته ممثل الحكومة البريطانية ، ولكن الحكومة العراقية تنتدبني لأكون برفقته حتى أتمكن من إبداء رأيها بصورة تطمئن جلالتكم في الخصومات القائمة . ولما شعرت بعدم اطمئنانه لأن واحداً من العائلة الهاشمية يرأس الدولة في العراق ، وأن النزاع القائم بينه وبين الملك حسين قد يؤدي إلى التشاحن بينه وبين العراق نفسه لوجود الملك فيصل ملكاً فيه ، طمأنته بأن العراق لا يشبه بإدارته الحجاز ولا نجد ، حيث الأمر الفصل في هذه البلاد يعود للملك ، لأن العراق فيه حكومة نيابية يقوم أشخاص كثيرون بمهامها كالوزراء والزعماء . ومهمة الملك في العراق تنحصر في أن يترأس الدولة ويشرف على أعمالها ، ولكنه ليس هو الكل في الحكومة - فيجب أن يطمئن جلالته من هذه الجهة . ثم أخبرته بأن العراق لا يشعر بضغينة وعداوة لشخصة أو لبلاده بل يعتبر ما حدث أمراً يخص العائلتين : الهاشمية والسعودية . وليس للعراق علاقة به سوى الشعور بضرورة انتهائه بما يصون كرامة الفريقين .

ابن السعود يعرب عن محبته للعراق

وبعد أن تداولنا ببعض المواضيع الطفيفة التي لا تحضرني تماماً تفاصيلها الآن ، ولكن جلها كان يتضمن إعرابه عن محبته للعراق واحترامه لمن فيه وسياسته الموجهة نحو التفاهم مع العراق وغير ذلك من الأمور . وفي اليوم التالي اجتمعنا في خيمة الشيخ فؤاد حمزة ، وكان فيها الشيخ يوسف ياسين ووظيفته الرسمية كاتب الملك الخاص والمحرر بجريدة «أم القرى» ، أما فؤاد حمزة فكان وكيلاً للخارجية ينوب عن وزير الخارجية السيد عبداللّه الدملوجي الذي كان غائباً في مصر ، وثالثهما كان الشيخ حافظ وهبه .

اتفاقية بحرة

وبعد المداولة الطويلة والملامة والعتاب والمشادة بينهم وبين جورج أنطونيوس ، الذي كان قديراً جداً في أصول المناقشة والمحاورة ، توصلنا إلى وضع اتفاقية سميت باتفاقية «بحرة» مع أننا نسكن في محل يسمى «أم القرون» . وعندما سألنا لماذا لم يختاروا الاسم الآخر قالوا إنهم يتشاءمون من هذا الاسم ، وبما أن «بحرة» وهي قرية

صغيرة بجواره ، فقد أرادوا أن يطلق اسمها على هذه الاتفاقية . وبعد مراجعة النصوص جرى توقيعها ، وسافرنا من هذا المكان راجعين إلى جدة على أن نركب الباخرة الإيطالية التي تسافر من جدة بعد يومين إلى السويس .

-٢٦-

الاستعداد للسفر

رجعنا إلى جدة ، وكنا متشوقين كثيراً إلى اليوم الذي نغادرها فيه لشدة حرّها وضيق صدورنا بطقسها وهوائها ، ولكن الباخرة الإيطالية تأخرت عن المجيء ، فاضطررنا على أن نرتبط بالباخرة الخديوية وهي باخرة صغيرة وبسيطة اسمها المنصورة تأتي إلى جدة مرة واحدة كل خمسة عشر يوماً . ولما كان للجنرال كلايتون مهمة ثانية وهي الذهاب إلى اليمن ، افترقنا عنه في جدة ووجهتنا السويس .

ثم جاءني قبل السفر بساعات القنصل البريطاني المستر جوردون وقال إنه يضع تحت أمري الزورق البخاري العائد للقنصلية لنقلي ، ونقل أمتعتي ، في الساعة الحادية عشرة صباحاً فاستبطأته عندما صارت الحادية عشرة والنصف ، فركبت زورقاً آخر أوصلني إلى الباخرة التي عندما وطئت قدماي أرضها تنفست الصعداء . أما القنصل البريطاني فلم يصل الباخرة إلا بعد وصولي بساعة .

نحو السويس

أقلعت الباخرة متوجهة نحو السويس في جو حار مرهق ، وقد استغرق السفر خمسة أيام فوصلنا السويس حيث بقينا فيها يوماً . وزرنا الإسماعيلية وهي ليست إلا بلداً أوروبياً أنشىء خصيصاً في سنة ١٨٦٩ عندما كمل القنال وجرى افتتاحه . وسكانه جلهم إن لم يكن كلهم من الأوروبيين ، فهم إما أن يكونوا موظفين في الشركة أو مستخدمين فيها أو عمالاً .

القاهرة

ومن هناك سافرنا إلى القاهرة حيث بقيت فيها عشرة أيام .

لقد كان لاتفاقية بحرة المذكورة أثر بيّن في تحسن الصلات بين العراق وابن

السعود فيما يتعلق بالعشائر والغزو ، وتثبيت اتفاقيات العجير والمحمرة وغير ذلك من الأمور التي أصبحت واضحة لا تستلزم المشاكل ، ولكن التوتر بالرغم من هذا العلاج قد بقي ظاهراً بين البلدين ؛ لأن حالة الملك علي ساءت فاضطر إلى ترك جدة واللجوء إلى العراق . وكانت الضربة على آل الشريف قوية وتأثيرها على الملك فيصل شديداً .

ابن مشهور

وفي أواخر تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ وصل الملك علي إلى بغداد ومعه بعض الحاشية ملتجئين ، وكان بقاؤه محتكاً على الدوام بالملك فيصل ومحرضاً إياه على الأخذ بالثأر من حين لآخر ، يسبّب أنواع الأزمات بين العراق وابن السعود . فحادث ابن مشهور وغيره من الرؤساء من عشائر ابن السعود والتجاؤهم إلى العراق كان سبباً لإثارة الخواطر ، ولم يمرّ بعض الوقت وإذا بحادث أشد خطورة يقع عندما بدأت الحكومة العراقية بإقامة مخافر للشرطة في ثلاثة أمكنة في نقرة السلمان والشبكة والبصية .

العشائر تهاجم البصية

فلقد هاجم فريق من العشائر السعودية البصية التي كانت تعسكر فيها شراذم من الشرطة ، وكان العمال يشتغلون في إنشاء الأبنية لتكون مخافر لسكناهم وتأمين راحتهم فقتلوا العمال وقسماً من الشرطة ، وفرّ القسم الآخر . وكانت حجتهم أنهم لا يسمحون بإقامة مخافر في هذه الأمكنة لأنها تهدد مملكة ابن السعود ، فتوترت الحالة أكثر من ذي قبل واضطر الإنكليز إلى التوسط ووجدوا أنه من المناسب أن يطلبوا إلى الجنرال كلايتون ثانية ، لما له من خبرة واتصال سابقين مع ابن السعود ، أن يعمل لحل هذه المشكلة معه ، وإقناعه بعدم القيام بأعمال اعتداء واستفزاز للعراق .

وفدان

وفي ذلك الوقت كانت في دست الحكم وزارة المرحوم السعدون التي كنت وزيراً للمعارف فيها فتألف وفدان - وفد إنكليزي برئاسة كلايتون وهو يمثّل الحكومة البريطانية ، ووفد عراقي برئاستي يمثل الحكومة العراقية وهما منفصلان . وقد

استصحبت معي كخبير عسكري المقدم بهاء الدين نوري وكسكرتير السيد أحمد حامد الصراف . وكانت المهمة تنحصر في إقناع ابن السعود بعدم وجود أي خطر يلحق به من جراء إنشاء مخافر في الصحراء على الأراضي العراقية ، وكنا نعلم جيداً أن ما نبديه لابن السعود كحكومة عراقية لا يكفيه للاقتناع إذا لم تؤازرنا الحكومة البريطانية .

فيلبي يلعب دوره

فالوفد البريطاني برئاسة كلايتون يذهب لضمان هذا الغرض ، ولكن لسوء الصدف أن دعاية قوية أحاطت بابن السعود يترأسها المستر جون فيلبي وراحت تسعى لإفهامه بأن الأمر بخصوص المخافر مدبر من قِبل الإنكليز ، وهو ينفذ من قِبل الحكومة العراقية لتأمين أمن الصحراء وحماية أنابيب النفط والمصالح البريطانية ، وهذا الأمر – أي المخافر – قد يكون مهدّداً لسلامة ابن السعود باعتباره نقاطاً استراتيجية ومراكز استخبارات مضرة . وقد صادف سفري من العراق في تموز ١٩٢٨ إذ ركبنا الطائرة إلى القاهرة ، وكان مقرراً أن يترك الجنرال كلايتون إنكلترا لنجتمع به في بورت سعيد ، وهذا ما وقع حيث التقيت به في القنصلية البريطانية ، وكان القنصل المستر بالمر ، وتربطني به معرفة قديمة عندما كان ضابط ارتباط بريطانيا في الشام سنة ١٩١٩–١٩٢٠ .

وفي اليوم التالي ركبنا الباخرة الإنكليزية وورسترشير Warsistershire لتقلنا إلى السودان .

-٢٧-

مرة ثانية في السودان

وصلنا بورت سودان بعد سفر استغرق أربعة أيام . والسفر في البحر الأحمر شاق في كل المواسم ، خصوصاً إذا صادف في زمن يغلب فيه الصيف إذ تكون الوطأة أشد منها في المواسم الأخرى . وبالرغم من وسائل الراحة المعدة في الباخرة ، كان الإرهاق من الحر شديداً .

لم نتوقف طويلاً في «بورت سودان» . وحالما وصلنا الميناء أخبرنا بأن سفينة

حربية بريطانية تقف في الميناء لتقلنا إلى جدة . فانتقلنا تواً من الرصيف إليها حيث أقلعت وقت الغروب . وقد قضينا الليل كله في عبور الشقة ما بين بورت سودان وجدة . وحوالي الظهر كنا أمام جدة . وكان في استقبالنا محافظ الميناء وأشخاص آخرون كانوا يرافقونه . وبعد أن استراحوا عندنا قليلاً نزلنا مع المحافظ واستقللنا الزورق بعد أن جرت مراسم إطلاق المدافع المتقابلة من قبل الساحل والسفينة الحربية حسب الأصول المتبعة .

زيارة لابن السعود

وعندما وصلنا الرصيف أقلتنا من هناك السيارات المعدة لنا ، إلى «الكندرة» وهي محل أعدّ لكبار الضيوف الذين ينزلون ضيوفاً على الحكومة . وقد زار الجنرال الملك ابن السعود في جدة ، حيث أتى إلى هناك خصيصاً لهذه الغاية ، كما أني زرت الملك ولقيت منه حفاوة زائدة ولم أتكلم إلا في حدود المجاملات وتبادل الأحاديث الودية .

أولاد الملك

وفي اليوم الثاني ردّ لنا جلالته الزيارة ومعه أخوه وابنه سعود في «الكندرة» . ومن الطريف أن الجنرال سأل الملك عن عدد أولاده الذكور فأجابه : بأنهم ثمانية عشر . . .

فاعترض أخوه محمد على هذا العدد قائلاً : يا محفوظ! هو أكثر والبركة فيهم . . . فأخذ الملك بيده مسبحة وصار يذكر أسماءهم ويفرز حباتها ، فتبين أنهم ٢١ لا ١٨ . . فضحكنا وضحك!

المفاوضات

ثم بدأت مفاوضاتنا مع أعوانه وكانوا فيما أذكر الشيخ حافظ وهبه ، والشيخ يوسف ياسين ، والشيخ فؤاد حمزه . أما وفدنا فكان يتألف مني ومن الجنرال كلايتون ، والمرحوم جورج أنطونيوس . وكان قد سبق لنا أن تحدثنا مع المستر جون فلبي ، المعروف باسم الحاج عبداللّه فلبي ، كما حصلت له – أي لفلبي – أكثر من مقابلة مع الجنرال ، وفي مقابلة لي مع فلبي فهمت منه أنه يؤيد دعوى ابن السعود في الممانعة بإنشاء مخافر على الحدود العراقية النجدية بكل قواه ، ويدّعي أن هذه

خطة بريطانية أريد بها مراقبة الصحراء من قبل بريطانيا على يد العراق ، خصوصاً وأن مشروع وضع ومدّ أنابيب النفط بين كركوك وحيفا أصبح قريب التحقيق . فالأرجح على قوله أن بريطانيا قد أرادت إنشاء هذه المخافر لتأمين أمن الصحراء وصيانة هذه الأنابيب العتيدة على يد الشرطة العراقية ، وأنه سيوصي ابن السعود برفض مطالبنا رفضاً باتاً ويمتنع عن الموافقة على هذا الإنشاء .

فلبي يستغرق في ألاعيبه

وقد حاولت أن أفهم المستر فلبي أن هذا المشروع ليس فيه أي غرض بريطاني ، بل إنه يتضمن تنظيم أعمال الشرطة في الصحراء وتأمين الأمن من الوجهة العراقية لا الوجهة البريطانية ، وأضفت أنه بصفته خبيراً كان يجب ألا يتسرع في الحكم على الصورة التي يرغب في إظهارها للملك ابن السعود ؛ لأن في ذلك ما يؤدي إلى المشادة والتنافر بين العراق والبلاد السعودية .

وفي اليوم التالي عندما اجتمعت بالجنرال كلايتون وذكرت له ما جرى بيني وبين المستر فلبي من حديث ، وجدته غاضباً عليه جداً لأنه على ما يظهر قد كرر ما قاله لي للجنرال كلايتون ، الذي كان غاضباً إلى درجة جعلته يصرح لي بأنه سوف يسعى لدى الحكومة البريطانية لقطع راتب التقاعد الذي يتقاضاه جون فلبي لما يظهره من عداء ظاهر نحو بريطانيا ، وما يحاول أن يلصق بها من تهم غير حقيقية .

الخلاف بيننا وبين السعوديين

بدأت محادثاتنا مع أعوان الملك ابن السعود ، وكان الخلاف منصباً على مفهوم ما ورد في اتفاقية «العجير» ، التي فيها يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن يمتنعا عن حفر آبار وإيجاد نقاط عسكرية وغير ذلك في (أطراف الحدود) ، التي كان فهم العراق لها يختلف عن فهم السعوديين . فالعراق كان يدّعي أن المقصود بها هو المحلات القريبة جداً من الحدود ، بحيث تكون ضمن مسافة ميل أو ميلين . وهذا ما قصدته الاتفاقية الآنفة الذكر . أما السعوديون فكانوا يفسرون عبارة (أطراف الحدود) بصورة أوسع حتى ولو كانت المسافة ما بين الحدود والنقاط التي يراد اتخاذها لأغراض عسكرية عدة كيلومترات قد تصل إلى ١٠٠ كيلو متر . وكلما حاولت أن أفهمهم عدم إمكان تفسير هذه العبارة بالشكل الذي يريدونه لم أوفق . فاضطررت إلى أن أكلفهم بالموافقة على

تأليف هيئة تحكيم ، إما من الأوروبيين أو من كبار الشرقيين سواء أكانوا مصريين أم أتراكاً ، فرفضوا تحكيم الأوروبيين رفضاً باتاً ، أما عن المصريين فقالوا إن مصر ليست على وفاق معهم فيخشون أن تشوب المحكمين منها شائبة الميل والغرض فرفضوا ذلك أيضاً .

العودة

ولما وجدنا أنهم يتشددون في عدم الموافقة على إنشاء مخافر الشرطة ، اضطررنا إلى الرجوع ونحن في يأس شديد . وقد سافر الجنرال قبلي بيومين عن طريق بورت سودان ، أما أنا فقد رجحت الرجوع عن طريق السويس ، فركبنا باخرة الشركة الخديوية الجديدة (توله دور) وكانت في سفرتها الأولى وهي بلا شك أحسن من جميع البواخر الخديوية التي كانت تشتغل بين السويس وجدة ، وإن كانت صغيرة نوعاً ما . ولسرعتها أصبحت مدة الرحلة بين جدة والسويس ثلاثة أيام بعد أن كانت خمسة . ومن السويس ذهبنا إلى القاهرة ، ثم سافرنا بالطائرة إلى بغداد .

وبعدما وصلنا بغداد بشهر واحد ، أخبرنا ابن السعود بأنه يوافق على عرض قضية المخافر على محكمين ، وأبدى استعداده لقبول ما يشيرون به . والواقع أنه لم يمضِ وقت طويل على تغيّر رأي ابن السعود في الموضوع حتى سلم بدعوى العراق وصرف النظر عن اعتراضه على تأسيس المخافر .

المخافر

وعلى هذا بدأت الحكومة العراقية بإنشائها وإكمالها ، وقد عاد تأسيسها بفوائد جمة لم يقتصر أثرها على العراق فحسب ، بل شمل الأمن الصحراوي النجدي أيضاً لأن ما جهزت به من وسائل حديثة من لاسلكي وسيارات مسلحة وتدابير أخرى قد سهلت على الحكومتين مراقبة الصحراء بشكل أعم فائدة وأوسع سيطرة من ذي قبل . وهذا ما حدا بابن السعود إلى أن ينشيء ضمن حدوده نقاطاً ومخافر أخرى لما تحققه من فوائدها .

وقد أتت هذه المخافر بفوائد أخرى أيضاً تنفيذاً لاتفاقية (بحرة) التي منعت الغزو واعتبرته جرماً يعاقب عليه الغزاة ، ولولا هذه الوسائل لما تسنى للعراقيين إيقاف الغزاة قبل وصولهم الهدف أو تعقبهم بشدة وقسوة بعد وقوع الغزو واسترداد المنهوبات منهم وتوقيفهم في مدة وجيزة .

في السياسة العراقية

-٢٨-

السعدون المناضل

نحن الآن في بغداد . ووزارة السعدون تناضل نضالاً مستمراً في ثلاث جبهات : الجبهة الأولى ، الأهالي ، والثانية البلاط ، والثالثة الإنكليز . ولم يتسنّ لوزارة عراقية تقدمتها أو عقبتها أن تقوم بمناضلة مثلثة – كما وقع لها . لأن الوزارات التي تقدمتها كانت إما نقيبية تطمع في المساعدة البريطانية وتناضل الشعب والبلاط . وإما وزارة عسكرية بلاطية كما يسمونها ، إذا تولى المرحوم جعفر العسكري شؤونها . وهي تستند إلى البلاط وتناضل الشعب . ثم بريطانية بشكل محدود . والواقع أن مناضلة هذه الجهات الثلاث في وقت واحد لم تقع إلا على عاتق وزارة السعدون!

جهاد عنيف

لقد كان هناك الحاسدون ، والموتورون من العراقيين الذين لا يروقهم أن يتم النجاح لعبد المحسن السعدون في سياسته الوطنية الجديدة التي اختطها حينما استلم مهام وزارته الثانية . كان هؤلاء يثيرون المشاكل عليه مدّعين بأنه رجل «بريطاني» يسنده «المندوب السامي» ولا يرتاح إليه جلالة الملك ، ولكن الحقيقة هي أن وزارة السعدون الثانية التي كنت وزيراً للمعارف فيها كانت قد بدأت النضال ضد البريطانيين أنفسهم ، كما بدأت بالنضال ضد سياسة البلاط . فالشعب حانق على الوزارة لأنه يعتقد أنها تمالىء الإنكليز وهي عاجزة عن أن تحقق مطالبه في الاستقلال والسيادة . والبلاط حانق عليها لا لأنها تمالىء البريطانيين بل لأنها تقف حائلاً في أكثر الأوقات دون تصرفات البلاط وتوجيهاته في السياسة الداخلية والخارجية .

سياستان

كانت توجد في ذلك الوقت سياستان : سياسة الملك ، وسياسة الحكومة العراقية ، وهاتان السياستان كانتا تتفقان حيناً وتختلفان أحياناً ، ووضع العراق الدولي وارتباطاته مع بريطانيا وفق المعاهدة المعقودة في سنة ١٩٢٢ (والمعدلة في ١٩٢٦) كانت هي المنبع الأساسي لهذه المشاكل . فكان على الملك أن يظهر نفسه متفاهماً مع الجهة البريطانية وفي عين الوقت متفاهماً مع الشعب . ولكن الشعب كان غير متفاهم مع بريطانيا فيضطر الملك على أن يلعب لعبتين متخالفتين ، مع بريطانيا والشعب ، وكان مركز التصادم أو نقطة المشادة في هذا الاضطراب في السياسة . كانت الوزارة القائمة وكل شخص يتولى المسؤولية في الحكومة العراقية مصيره أن يكون ممقوتاً أيضاً من الجهة البريطانية نفسها . وهذا هو الوضع الذي كانت عليه وزارة المرحوم السعدون الثانية سنة ١٩٢٨-١٩٢٩ . ولأجل أن تزال أسباب المشاكل والمصادمات في هذه الجهات الثلاث ، كان يجب إعادة النظر في وضع العراق وعلاقته مع بريطانيا .

كان جلالة الملك قد تقدم قبل هذا طالباً إلى الجهة البريطانية تعديل المعاهدة العراقية البريطانية (٢٢-١٩٢٦) ، ولكنه اصطدم بعدم استعداد بريطانيا لإجراء أي تعديل جوهري في المعاهدة ، ولأجل أن يكون وبال هذا الاصطدام والفشل الحاصل منه على عاتق جلالة الملك ، فقد اختير ضحية له المرحوم العسكري ، وقد قيل إن عدم مقدرة العسكري كانت السبب في فشل مفاوضات ١٩٢٧ ، وهذا بعيد عن الإنصاف .

المعاهدة الجديدة

ومع هذا كانت قد عقدت معاهدة جديدة وقعها العسكري في لندن عندما كان مع فيصل ووافق عليها مجلس الوزراء في تشرين الثاني ١٩٢٧ ، وهي لا تختلف كثيراً عن معاهدة ١٩٢٢-١٩٢٦ . غير أن الدعاية التي أريدت إحاطتها بها جعلتهم يلوحون بأنها خطوة جديدة إلى الأمام . ولكنهم فشلوا في هذه الدعاية واضطروا إلى أن يتنصلوا حتى من عملية التصديق عليها . ولكنها عرضت على مجلس الوزراء ورفضها في وزارة السعدون .

لجنة وزارية لتعديل المعاهدة

وهكذا أسدل الستار على كل محاولة التعديل ، غير أنه كان من الضروري

الدخول في مفاوضات جديدة بين الحكومة العراقية وبريطانيا العظمى بالنظر إلى انتهاء مدة بعض الاتفاقيات الملحقة بمعاهدة ١٩٢٢ ، ومنها الاتفاقية المالية والعسكرية ، فكان لزاماً على الحكومة العراقية أن تفاوض الجهة البريطانية في تعديل جديد ، وقد انتخبت لهذا الغرض لجنة وزارية مؤلفة من وزير المعارف ، ووزير الدفاع ، ووزير المالية . وكنت وزيراً للمعارف ، ويوسف غنيمة وزيراً للمالية ، ونوري السعيد وزيراً للدفاع ، وطلب إلى هذه اللجنة أن تعد التعديل المناسب لهاتين الاتفاقيتين على أمل أن يصيبهما تعديل شامل وتحسين ملموس في حالة العراق من ناحية صلاته ببريطانيا . وبعد إعداد الأسس اللازمة وعرضها على مجلس الوزراء وإقراره إياها ، بدأت المفاوضات في دار المندوب السامي الذي كان يومئذ السر هنري دوبس ومعه مارشال الجو إدورد النكتون والسكرتير المالي في دار المندوب السامي .

صعوبة الاتفاق في الرأي

وفي أول جلسة ما بين المتفاوضين العراقيين وهم الوزراء المؤلفة منهم اللجنة المذكورة ، والمندوب السامي وجماعته وجد أن التقارب ما بين الطرفين أمر ليس بالهين ؛ لأن المندوب السامي السر هنري دوبس كان من البريطانيين أصحاب الخبرة في السياسة الاستعمارية ، والاعتقاد بأن العراق لم ينضج بعد ليحسن حالته السياسية في وقت لم يمضِ على المعاهدة إلا زمن قصير جداً بالنظر إلى كفاءته .

فالذي كان يرتئيه دوبس هو الاحتفاظ بالحالة الراهنة وتجديد المعاهدة تجديداً بسيطاً ، والاستمرار في ذلك إلى مدة مناسبة يكون العراق فيها قد تقدم تقدماً محسوساً في جميع المضامير ، وحينئذ يسوغ له أن يطالب الحكومة البريطانية بتحسين حالته . وهذا بخلاف ما كان يدعيه العراق من أنه كان مرغماً على موافقته على معاهدة ٢٢-١٩٢٦ ، وأنه لايرغب في استمرار هذه العلاقة التي هي ليست في الحقيقة إلا نوعاً من الانتداب ، فيجب تطهير الجو من هذا الغموض وجعل استقلال العراق أمراً طبيعياً ينطبق على رغبات أهله .

ورأي العراق

وتفاصيل هذه المفاوضات قد احتوتها التقارير الرسمية التي كان يقدمها المفاوضون العراقيون إلى الحكومة وهي محفوظة بين سجلاتها في مجلس الوزراء ،

لكن المهم في هذا الشأن هو أن وزارة السعدون الثانية كانت قد بدأت بالنضال ضد الجهة البريطانية ، وكان نضالاً مفيداً وإن لم يتوّج المفاوضات التي قامت بها بتوفيق ظاهر ؛ لأن هذه المفاوضات بعدما تبين فيها البون الشاسع في التفكير ما بين العراقيين والبريطانيين انقطعت ، وأخبرت الجهة البريطانية بأن بقاء جيوشها في العراق قد أصبح أمراً غير شرعي فيجب إجلاؤها عن البلاد ما لم يحصل اتفاق آخر مع الحكومة العراقية على طريقة تبرر ذلك . كما أن الحكومة العراقية ترى الشروط التي ترغب فيها الحكومة البريطانية ليست مقبولة وهي غير مستعدة لقبولها .

وعود السعدون

كان السعدون قد وعد مجلس النواب بأن المفاوضات الجارية إذا لم تنتهِ بنجاح الحكومة العراقية فيما تطلبه فإنه يستقيل ، وقد وفى بوعده هذا عندما قطعت المفاوضات ، فاستقال ، وارتبكت الحالة أكثر من ذي قبل وزاد الغموض في صلات الدولتين وتوترت الأعصاب ، ولم تجد بريطانيا لنفسها مخرجاً من هذه المشكلة إلا إذا فكرت بإيجاد حلّ جديد يختلف عن الطريقة الأولى التي سارت عليها في معاهدة ١٩٢٢-١٩٢٦ وخصوصاً في إنهاء تلك المعاهدة ، ودخول العراق في عصبة الأمم كي تكون له شخصية دولية تبرر استحقاقه للاستقلال . وقد استمرت الأزمة الوزارية - وهي على ما أعتقد فريدة في العالم - ٩١ يوماً ، كانت وزارة السعدون فيها مستقيلة ولكن وزارة أخرى لم تؤلف ، وهي باقية بالوكالة لتمشية الأمور . وكان السبب في ذلك هو أن الملك فيصل كان قد أبدى رأياً في أنه ليس في إمكانه تكليف أحد بتأليف وزارة تستمر في العمل على الطريقة السابقه نفسها التي كابدتها البلاد . فيجب والحالة هذه تبديل هذه السياسة حتى يتسنى له أن يؤلف الوزارة .

تقارير دوبس

وكانت تقارير السر هنري دوبس المقدمة إلى الحكومة البريطانية قد أوجدت لديها قناعة يصعب عليها تبديلها ، وهي أن العراق لم ينضج بعد ليستحق المطالبة بتوسيع حقوقه الاستقلالية ، وهذه القناعة هي التي كانت راسخة في أذهان المسؤولين في لندن مما أطال الأزمة الوزارية وسبّب التأخير في إيجاد حل معقول تتمكن الوزارة الجديدة في ضوئه من أن تقبل المسؤولية . ولو لم تتبدل الوزارة

البريطانية وتنتقل المسؤولية من المحافظين إلى العمال ، ولو لم يتبدل المندوب السامي السر هنري دوبس لما أمكن حصول تفاهم ما بين الدولتين على أي حل جديد .

من دوبس إلى كلايتون

ومن الصدف أن كان السر هنري دوبس يشكو مرضاً خطيراً فرفض تجديد عقده برغم إلحاح حكومة لندن عليه ، فسافر إلى بلاده وخلفه الجنرال كلايتون الذي وصل واستلم وظيفته الجديدة في نيسان ١٩٢٩ . ولما تمت استقالة المرحوم عبدالمحسن السعدون ، رغب في أن يزور المندوب السامي ويشكوه حسب العادة على مساعدته لوزارته أثناء قيامها بمهمتها . فكلفني بأن أرافقه وكان ذلك في ٢١ نيسان سنة ١٩٢٩ .

حديث السعدون مع المندوب

وأثناء الحديث سأل الجنرال كلايتون المرحوم السعدون : لماذا يصرّ على الاستقالة ولم يستردّها مع أن جلالة الملك فيصل يرغب في بقائه في الحكم ، وهو كمندوب سام يقدّر جهوده ويرجو منه الاستمرار وتلبية رغبة جلالة الملك ، فأجابه المرحوم السعدون (وكنت أقوم بالترجمة بينهما) : بأنه سبق له أن وعد المجلس النيابي بأن يستقيل إذا لم ينجح فمن الضروري أن يفي بوعده ويستقيل . وهكذا فعل . إلا أنه إذا أرادت الحكومة البريطانية أن تسعى لإيجاد حل آخر للأزمة ، ففي وسعها أن تتساهل مع العراق في مسألة التعديل كما يتطلبها ، وحينئذ يمكن له أن يستمر في العمل .

حديث مفصل

وقد دخل المرحوم السعدون مع الجنرال كلايتون في حديث مفصل كنت قد وضعت أسسه قبل المحادثة . فقلت : إن طراز معاهدة ١٩٢٢ هو انتدابي مهما أراد الطرفان إكساءه بأشكال مزخرفة تبعده عن هذا المفهوم . والطراز الانتدابي والمعاهدة الانتدابية قد فشلا في التطبيق ؛ لأن المسؤولية ضاعت ما بين الملك والمندوب السامي من جهة والحكومة العراقية ومجلس النواب من جهة أخرى . فالمجلس يضيق على الحكومة ويعتبرها عاجزة عن تأمين رغبة البلاد في الاستقلال وتحقيق الإصلاحات التي تحتاجها . والحكومة لا تجرؤ على مفاتحة المجلس ومن ورائه البلاد

لتقول الحقيقة سافرة ، وتبين أنه ليس لديها السلطة الكافية لأن تقوم بهذا العمل . وجلالة الملك في وضع حرج لا يستطيع أن يوفق بين ضرورة السياسة البريطانية وطبيعة الانتداب من جهة ، ومطالب البلاد ورغبتها في التحرر من القيود من جهة أخرى . فتنصل البريطانيين والملك من المسؤولية في القول وإلقاؤها على الوزراء ، وهم غير أحرار فيما يفعلون ، وغير ذلك من الأمور قد أصبحت عبئاً ثقيلاً على هذه البلاد ، مما أضاع عليها وقتاً وجهداً كبيرين أخّراها حتى عن تحسين مواردها ونهوضها الاقتصادي وتحسين حالتها الاجتماعية .

الوضع الشاذ

فإذا لم توجد وسيلة جديدة تقضي على هذا النظام المشوّش ، وكما سمّاه المرحوم ناجي السويدي بـ«الوضع الشاذ» ، وإذا لم يتبدل هذا الوضع فسوف لا يكون من السهل على أحد الاستمرار وتعهد المسؤولية ، ولذلك وجب أولاً وقبل كل شيء إنهاء هذا النظام . وهذا الإنهاء يحتم دخول العراق في عصبة الأمم في وقت يحدّد لا كما أرادته الحكومة البريطانية وقيّدته بشروط وظروف يكون تقديرها عائداً لها وحدها . فإذا تقدمت الحكومة البريطانية مثلاً بوعد صريح بأنها مستعدة أن تخبر عصبة الأمم بأنها ستقوم بترشيح العراق للانخراط في عضويتها في سنة ١٩٣٢ . وعند حلول الوقت يدخل العراق في العصبة ، وحينئذ تنتهي المعاهدة وتقوم مقامها معاهدة أخرى على أسس أوسع وأكمل من ناحية استقلال البلاد . . إذا أمكن تحقيق هذا فسيكون ممكناً أيضاً تأليف وزارة جديدة . وعلى كل حال يعتذر عبدالمحسن السعدون عن تأليف هذه الوزارة قبل أن تأتي الوعود أو توضع هذه الصيغ من قبل الحكومة البريطانية بصورة رسمية .

وقد حاولت الجهة البريطانية أن تُبدي نوعاً من التأثير على جلالة الملك وتفهمه بضرورة تأليف وزارة جديدة ؛ لأن بقاء الوزارة المستقيلة مدة تربو على ثلاثة أشهر ليس من شأنه أن يخدم مصلحة البلد .

المندوب يعد

ولما دخلت الفكرة الجديدة التي بيّنها المرحوم السعدون وأوضحتها أنا إلى المندوب السامي ، الي قَبلها ووعد بأن يكتب عنها إلى حكومته ويأتي بالجواب ، تقدم

جلالة الملك محاولاً تأليف وزارة جديدة ، فسأل الرئيس المستقيل عما يبديه من مشورة في الرئيس الجديد ، فقدّم له رأياً يقضي بلزوم تكليفي بتأليف الوزارة ، موضحاً بأن وزارتي سيؤيدها حزب التقدم الذي هو حزب الأغلبية في المجلس . وأضاف بأنه هو شخصياً يؤيدها بصفته رئيس حزب التقدم . ولكن جلالة الملك كان متردداً في قبول هذا الرأي لأن ميله الشخصي كان دائماً متجهاً نحو نوري السعيد . وقد حاول أن يقنع السعدون بهذا الرأي ولكنه لم يفلح ؛ إذ أعلن السعدون أنه لا يقبل مسؤولية مؤازرة وزارة يؤلفها نوري السعيد لأسباب ذكرها له ، ولم يرد أن يوضحها لأي كان . وقد أشكل الأمر على جلالة الملك إذ لاح أنه كان قد وعد نوري السعيد بتكليفه بتأليف الوزارة الجديدة . ولما اصطدم بمعارضة المرحوم السعدون صار في موقف صعب ، وحلاً للخلاف رتّب مع السعدون أن أحضر أنا ونوري السعيد لديه ويكلفنا سوية بتشكيل الوزارة ، ويكون بذلك قد وفى بوعده لنوري السعيد وأخذ بنصيحة المرحوم السعدون .

وهذا ما فعله .

مع الملك

حضرت ، ودخلت على جلالته فوجدت عنده السيد نوري السعيد ، فوضعنا في صف واحد وصار يوجّه الكلام إلى كلينا ، قائلاً إنه يعتمد علينا ويقدّر خدمتنا ويريد منا أن نتكاتف ونشتغل سوية في الوزارة الجديدة ، ويكلفنا نحن الاثنين بتأليف الوزارة .

كلام مع جلالته

وقد كان التكليف غريباً في بابه جداً إلا أنني كنت على علم سابق به من قبل المرحوم السعدون ، وكنت أعرف ما يريده جلالة الملك فأسرعت في الجواب قائلاً :

– إني أشكر جلالة الملك على عنايته بي ، وتقديره لخدمتي الضئيلة ولطفه السامي بتكليفه إياي بتأليف الوزارة مع الأخ نوري ، ولكنني أسارع فأقدّم لجلالته رغبة شخصية هي أن يكتفي بتكليف نوري بالوزارة وأنا أقبل أن أتعاون معه . ولا حاجة لتكليف الاثنين في أمر لا يمكن أن ينقسم إلى قسمين .

وسكتّ .

نوري السعيد

ولما بدأ نوري السعيد يتكلم قال ، بعد الشكر لجلالته على لطفه ، إنه يوصي من جهته ، أيضاً بأن يكلفني بالوزارة ولكنه بالنظر لشعوره بالتعب رجا بأن يعفى من أن يشترك هذه المرة في وزارتي . وبعد حديث طويل أمام جلالة الملك قبل أن يشترك بوزارتي إذا كلفت . وانصرفنا بدون نتيجة .

أهداف الاجتماع

وهذا ما كان مقصوداً من الاجتماع الذي كان المفروض فيه أن لا ينتج شيئاً بل من أجل أن يتحرر جلالة الملك من وعده للسعيد بتأليف الوزارة .

وزارتي الأولى

-٢٩-

الملك يدعوني إلى القصر

وفي اليوم التالي دُعيت إلى البلاط لتناول العشاء مع جلالة الملك وحدي . ولما حضرت فاتحني بالمشاكل المحيطة بالبلد ، وبما يشعر به جلالته من متاعب وما يلاحظه من صعاب تكتنف الوضع . وكلفني بأن أؤلف الوزارة ، فقلت له :

الاعتذار عن تأليف الوزارة

– إني أستميحه عذراً إذا رفضت تكليفه ، والسبب بسيط هو أني أشعر بقلة تجربة في أمور السياسة ؛ لأني وإن أصابني بعض الحظ في التثقيف السياسي النظري والخدمة الضئيلة ، ولكني أحس بأن أمامي كثيراً من الخبرة يجب أن أحصل عليها بتجربة جديدة وممارسة طويلة . كما أن سني – وقد كنت في السابعة والثلاثين من عمري – لا تساعدني على تحمل هذه المسؤولية ، وإذا أقدمت فربما يعرضني ذلك إلى حسد كثيرين من أرباب السياسة الذين يفوقونني في العمر وطول الخبرة . وهذه الأمور كلها لا تخدمني في تحقيق أهداف الدولة وفي خدمتها . فإذا كان جلالة الملك يرغب في أن أكون عنصراً مفيداً في الدولة فليكتفِ بي كوزير لمدة أطول مما سبق أن قضيتها في الوزارة المستقيلة .

وسكتُّ!

استياء الملك

وقد رأيت أن جلالته قد استاء من رفضي ، وقال إنني عندما أكون متحرراً من القيود أسلق رجال السياسة بألسنة حداد متهماً إياهم بالعجز ، والتقصير ، وعدم المعرفة ، وعندما تتاح لي الفرصة لتولي المسؤولية أحاول التنصل منها والتهرّب ، فهو يريد أن يجد فيّ شجاعة كبرى لمجابهة المشاكل!

الملك علي

وإذ نحن في هذا الحديث ، دخل أخوه الملك علي بن الحسين وهو (أخوه الأكبر) وبعد السلام رجع جلالته إلى حديثه موجهاً كلامه إلى أخيه وكان يلقبه «بسيدي» قائلاً :

– انظروا سيدي إلى هذا الشاب الطموح ، فهو يريد أن يصلح البلد ولكن ليس بسعيه وجهده ، بل يريد أن يبقى حراً ويطلب من الآخرين تحقيق ذلك . وهذا ليس ميسوراً لهم .

«فهؤلاء الشبان يريدون أن يتملصوا من المسؤولية وأن يستبقوا لأنفسهم القوة ، لانتقاد غيرهم» .

العزة بالاثم!..

ورجع «الملك علي» بدوره مشجعاً ، ولما شعرت بأن جلالة الملك فيصل يظهر الجد في حديثه لا كما كنت أخافه قبلاً من أنه يبطن شيئاً آخر ، أخذتني (العزة بالإثم!) وقلت :

– يتراءى لي من حديث جلالة الملك أنه جادّ في تكليفه ، ويريد في الحقيقة أن تقوم عناصر جديدة على العمل لخدمة البلاد التي تحتاج إلى نشاط وأعمال جديدة . وإذا كانت هذه رغبة جلالة الملك فإني لا أقبل لنفسي أن أتلكأ في القبول ، وأن أتهرب من المسؤولية بشرط واحد هو أن يؤيدني جلالته في العمل ، وأن يأخذ بيدي . فإذا كان هذا متوفراً فإني أقبل تكليف جلالته بتأليف الوزارة .

وقد سرّ جلالته بهذا ، ولاطفني مشجعاً ومؤيداً لتمسكي بالتأييد . وذهبنا لتناول العشاء ثم استأذنت بالانصراف ؛ لأن جلالته كان متعوداً على أن ينام مبكراً ولا يتأخر في السهر ، وكان عليه أن يأوي إلى فراشه في الساعة الحادية عشرة لا أكثر .

مع السعدون

وفي اليوم التالي بعد أن تداولت في هذا الأمر مع المرحوم عبدالمحسن السعدون الذي كان يعتبرني موضع ثقته ، وكنت أعتبره ملجأي ومصدر قوتي ، أفادني أن جلالة الملك لم يكن جاداً في تكليفي ، وأنه كان يرجح تكليف السيد نوري السعيد .

ولما اصطدم بمخالفته ، وبالأمور التي بيّنها لجلالته في حينه فيما إذا ألّف السيد

السعيد الوزارة ، اضطر إلى تكليفي بالتأليف وأن كل ما قاله لي من باب الترغيب ومن باب الحمل على القبول لم يكن حقيقياً . ثم أفاد بأن ليس لديه ولا لدى الحزب أمر آخر سوى تأليفي الوزارة الجديدة .

تأييد السعدون

وكان المرحوم السعدون يشجعني ويؤيدني إلى أقصى الحدود ، ويأمل أن يجد بعد التأليف ما يشجع الملك على تأييدي . وعلى هذا فقد أخذ على نفسه تدبير الأمر . واتصل بنوري السعيد وناجي شوكت اللذين كانا في وزارته الأخيرة ، فقبلا الدخول معي . ولم يتبدل في الوزارة المستقيلة إلا وزير المعارف حيث خلفني في وزارة المعارف المرحوم خالد سليمان .

شروط نوري السعيد

لقد كان كل شيء على ما يرام قبل الاستيزار ، غير أن بواعث عدم الاطمئنان التي كان يخشى منها السعدون قد ظهرت رويداً رويداً ؛ لأن نوري السعيد وإن قبل بدخوله الوزارة معي غير أنه اشترط بعض الشروط التي كان يظن أنني سوف لا أستطيع تحقيقها قبل تأليفي الوزارة فيحرجني . لقد اشترط أولاً أن ينسحب المفتشون الإداريون من الألوية ويجتمعوا في المركز ، ويذهبوا من حين إلى آخر بناء على أمر وزير الداخلية للتفتيش . وبذلك يتقلص النفوذ البريطاني بواسطة هؤلاء المفتشين ، الذين كان يقيم كل واحد منهم في مركز كل لواء . ثم اشترط ثانياً أن يوافق المندوب السامي على إقرار قانون بالتجنيد الإجباري في المجلس . وقد بيّن أن المجلس كان مستعداً لقبول هذا القانون ، إلا أن المندوب السامي السابق دوبس كان يظهر بين حين وآخر بعض الصعوبات في هذا الشأن ، مما يثبط عزم بعض رؤساء القبائل في المجلس على تأييد هذا القانون وإقراره . فقلت لنوري إنني سأحاول أن أحصل على موافقة المندوب السامي في هذين الشرطين قبل تأليف الوزارة ، ثم قلت وإذا وافق المندوب على هذين الشرطين فهل يبقى لديه مانع؟ فأجاب بالنفي .

مفاوضة مع المندوب السامي

وعلى هذا فاوضت المندوب السامي ، وبعد محادثة قصيرة معه وافق بلا قيد ولا

شرط على هذين الشرطين ، فأخبرت نوري السعيد بذلك فاستغرب وكاد لا يصدق ذلك . فأبرزت له حينئذ الورقة التي فيها الموافقة . فتأكد من ذلك وصار في موقف حرج ؛ لأنه كان على ما يظهر يريد وسيلة للتخلص فأسقط في يده هذه المرة . فبدأ يراوغ ولم يكتف بهذا بل قد أثّر بدوره على ناجي شوكت وهوّل عليه الأمر وأقنعه بالعدول عن دخول الوزارة .

وعندما فاتحت المرحوم عبدالمحسن السعدون بهذا الأمر وأخبرته بما يحاك من شباك ، وجدته أشد عزماً من قبل موصياً بصرف النظر عنهما والمحاولة لأخذ غيرهما . فكلفت عندئذ السيد عبدالعزيز القصاب بوزارة الداخلية ، فقبل والسيد أمين زكي (سليمانية) بوزارة الدفاع فقبل أيضاً . وقد واصلنا العمل وألفّنا الوزارة وجرى الاحتفال .

وكان تأليف وزارتي (الأولى) على الشكل التالي :

توفيق السويدي : للرئاسة والخارجية والأوقاف .

عبدالعزيز القصاب : للداخلية .

يوسف غنيمة : للمالية .

داود الحيدري : للعدلية .

عبدالمحسن شلاش : للأشغال والمواصلات .

سلمان البراك : للري والزراعة .

خالد سليمان : للمعارف .

محمد أمين زكي : للدفاع .

منهاج الوزارة

وفيما يلي منهاج وزارتي الذي ألقيته في المجلس النيابي ، وهو يوضح الأسباب والعوامل التي أدت إلى انقطاع المفاوضات ما بين الدولتين لتعديل المعاهدة ويتطرق إلى مسائل إصلاحية هامة .

المفاوضات

سادتي الكرام ،

إني وزملائي ، مغتبطون لتقدمنا إلى مجلسكم الموقر بخطة وزارتنا وبما تنوي

القيام به من الأعمال طيلة اضطلاعها بمسؤولية الحكم ، مستندة إلى ما أولاها إياه حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم من ثقة وما تأمل أن تتمتع به من اعتماد من لدن مجلسكم العالي . ومما يزيد في اغتباطنا هذا أننا نتمكن اليوم من مكاشفة حضراتكم في موضوع المفاوضات التي جرت بين العراق وحليفته في الخريف الماضي .

المعاهدات

تعلمون أيها السادة أن العراق لم يقبل بمعاهدة ١٩٢٢ بما فيها من قيود ثقيلة إلا حرصاً على سلامة كيانه واعتماداً على حسن نية الحليفة العظمى التي أعربت في فرص مختلفة عن استعدادها لمعاضدته على السير في مضمار الرقيّ والتكامل ، حتى يصبح في وقت قريب قادراً على النهوض بنفسه وتحمل الأعباء التي تترتب عليه كدولة مستقلة .

لقد مرت الأيام والعراق يتقدم بخطوات واسعة نحو الرقيّ الاجتماعي والاستقلال السياسي ، وقد كانت الآمال متجهة إلى أن حلول سنة ١٩٢٨ التي كان يجب أن تنتهي فيها معاهدة ١٩٢٢ ، بموجب البروتوكول المؤرخ في ٣٠ نيسان ١٩٢٣ ، سيكون بدءاً لدور خطير في حياة هذه البلاد السياسية يقضي على كثير من الشواذ التي تخللت الوضع المستثنى المستند إلى أحكام المعاهدة المذكورة . غير أن ظهور قضية الموصل وحاجة العراق إلى الاحتفاظ بجميع أراضيه قد جعلا من الضروري عقد معاهدة ١٩٢٦ ، التي مددت أجل المعاهدة الأولى إلى خمس وعشرين سنة ، مما أدى ويا للأسف إلى التأخر في بلوغ الغاية التي يصبو إليها كل عراقي صميم ، وهي إنهاء العلاقات المستثناة بين الحليفتين والتخلص منها في أقرب وقت مستطاع . ومع ذلك فإن معاهدة ١٩٢٦ احتوت على نصوص تمكن العراق من مطالبة حليفته في كل أربع سنوات مرة بالنظر في مسألة إدخال العراق في عصبة الأمم أو في مسألة تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية .

معاهدة جديدة

وعندما قرب موعد النظر في المسألتين السالفتي الذكر ، وُجد أن من المرغوب فيه وضع معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٢٢ وذيولها ، وتنص على ترشيح العراق

للدخول في عصبة الأمم في تاريخ معين . وبناء على ذلك جرت المفاوضات بين الطرفين ، وفي النتيجة عقدت معاهدة ١٩٢٧ . وقد كان المتفق عليه ألا تنفذ هذه المعاهدة إلا بعد تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية حتى تبرم هذه الوثائق كلها وتصبح نافذة الحكم في آن واحد . . .

«لا ترى وزارتنا حاجة لأن تعلق شيئاً على ما أتت به معاهدة سنة ١٩٢٧ من تبدّل في وضع العراق السياسي لأن هذه المعاهدة لم تنفذ حتى يومنا هذا . وقد أصبحت بطبيعة الحال مهملة بعد أن منيت المفاوضات لتعديل الاتفاقيتين بالفشل .

مفاوضات تشرين الأول

«لقد كان متحتماً على الحكومة العراقية أن تسرع في الشروع بتعديل الاتفاقيتين . فبدأت المفاوضات فعلاً في تشرين الأول ١٩٢٨ بين فخامة المعتمد السامي وقائد القوات الجوية السابقين بالنيابة عن الحكومة العراقية . ولقد كانت غاية الحكومة العراقية أن تحصل على تعديلات تلائم التقدم الذي أحرزه العراق خلال السنوات الأربع المنصرمة . وبعد المداولات المستفيضة ظهر أن وجهتي نظر كل من الطرفين المتفاوضين تصطدمان في كثير من المواضيع ، وأن التوفيق بينهما من الأمور الصعبة التي لا يمكن التغلب عليها . على أن الحكومة العراقية قد بذلت كل ما في وسعها لإزالة ما يعرقل التوصل إلى تفاهم ولكنها لم تفلح .

النقاط المختلف عليها

إن النقاط التي لم يحصل الاتفاق عليها تتلخص فيما يلي :

١- تولي العراق المسؤولية التامة عن الدفاع .
٢- قيادة القوات المشتركة .
٣- إدارة الأحكام العرفية .
٤- سلطة قائد القوات الجوية .
٥- عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي .
٦- الدفاع البحري عن العراق .
٧- مدة الاتفاقيتين العسكرية والمالية .
٨- مسؤولية العراق المالية عن قواته الخاصة البرية والجوية .

٩- مصروفات المعتمد السامي وحاشيته .
١٠- الإعفاء من الرسوم الكمركية .
١١- السكك الحديدية .

إنهاء أحكام المعاهدات

«لقد كان من الضروري للوزارة السابقة بعد أن ظهرت النتيجة السلبية للمفاوضات أن توجه نظرها إلى طريقة أخرى تستطيع أن تحقق بها أماني البلاد ورغباتها ، وذلك بواسطة إنهاء أحكام المعاهدات الحالية عن طريق دخول العراق في عصبة الأمم . وبناء عليه بذلت الجهود المتواصلة في سبيل الحصول على تصريح قطعي بمعاضدة ترشيح العراق للدخول في العصبة في وقت قريب جداً خالٍ من كل قيد وشرط .

أمل رغم كل شيء

إلا أن هذه الجهود وإن كانت لم تثمر بعد إلا أنه لا يوجد ما يدعو إلى قطع الرجاء من الحصول على التصريح المطلوب إذا عولجت الأمور بالصبر وطول الأناة ، وربما تمنت وزارتنا من أن تعلن ذلك في القريب العاجل .

لقد تبين بالاختبار أن المفاوضات قد شغلت الحكومات العراقية المتتابعة أزماناً طويلة من دون جدوى ؛ فأعاقتها عن الانصراف إلى تحسين أحوال البلاد الداخلية ، كما أن اتخاذ سياسة سلبية في هذا الصدد وبقاء البلاد مدة طويلة بدون حكومة مسؤولة تتولى أعباء الحكم قد أورثها ذلك كله أضراراً جمة لا يمكن الاستمرار عليها . لذلك اعتزمت وزارتنا انتهاج خطة عملية مثمرة من شأنها رفع المستوى الاقتصادي والعلمي ، مع بذل الجهود الكبيرة لتحسين الموقف السياسي وانتهاز كل فرصة سانحة لتحقيق الرغبات القومية . ولا تود وزارتنا أن تتقدم بمواعيد خلابة وصعبة التنفيذ ، وهي ترغب في أن تعالج أعمالاً مستطاعة ومتناسبة مع قدرة البلاد المالية . فهي ستسير بمقتضى أحكام معاهدة ١٩٢٢ وذيولها ، ومعاهدة ١٩٢٦ بما في ذلك الأحكام الموجودة في الاتفاقيتين المالية والعسكرية فيما يختص بتولي العراق المسؤولية التامة ، وستستمر على التمسك بحقوقها المنصوص عليها في تلك الوثائق ، كما أنها ستواظب على استعمال سلطاتها الدستورية بحرية وتسعى لتوطيد الشعور

بالمسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومة بمقتضى هذه السلطات ، وتنفيذ ذلك كله من قبل الوزراء المسؤولين أمام مجلس الأمة .

إحصاء رسمي

ترى وزارتنا أن البلاد نحتاج إلى إحصاء رسمي لبيان عدد نفوس سكانها بالضبط ، وأن عملية تسجيل النفوس أمر ضروري يجب الاعتناء به وإكماله في أقرب وقت على قدر المستطاع . وهي ترى أيضاً أن هناك ضرورة قصوى لتنقيح نفقات خدمة الدولة وإجراء وفور كبيرة لصرفها على مشاريع مثمرة ونافعة .

الجيش

إن بقاء الجيش في حالته الحاضرة وتحميل البلاد مصاريفه الكبيرة بدون أن تحصل على نتائج ملموسة منه أمر لا يمكن دوامه أكثر مما مرّ . فوزارتنا عازمة على حسم هذه المشكلة ، وذلك بتقديم اقتراحات قطعية بشأن النظام العسكري في البلاد إلى مجلس الأمة في دورته الاعتيادية الآتية .

المشاريع الكبرى

«أما سائر المشاريع المفيدة كمشروع الحبانية وعقرقوف وإصلاح التلفونات وتخفيض أجورها ، وحل مشكلة المنازل والأشغال العامة والعملة والبنك الأهلي وتحسين المنتوجات الوطنية كالتبغ والقطن والتمر وتشجيع إصدارها وتأمين رواجها في الأسواق الأجنبية ، وغير ذلك من الأمور المهمة ، فهي بلا شك من جملة وظائف وزارتنا الأصلية .

«إن وزارتنا لا ترى حاجة إلى تنظيم قوائم طويلة مشحونة بهذه الأعمال وأمثالها ، كما أنها لا تريد أن تضيع على مجلسكم الموقر أوقاته الثمينة بسماع وعود قد لا يتسنى تحقيقها في القريب العاجل .

«فنحن بموقفنا هذا نكتفي بأن نطلب مؤازرة مجلسكم الموقر ، مؤملين أن يوفقنا المولى لتحقيق رغبات البلاد . . .» .

بوادر الانفعال في البلاط

استلمنا المسؤولية . وفي أول أسبوع من حياة وزارتي ظهرت علامات الانفعال في البلاط والتكتل بين رجال السياسة من قريب وبعيد ، فصاروا كأنهم متواعدون على الاتفاق لمعارضة وزارتي بينما لا يتفق واحد منهم مع الآخر في أمر آخر ، فبدأوا يتهمونني أولاً بأنني سهّلت عمل بريطانيا وسياستها بتأليف وزارة ، مع أن البلد – على ما يقولون – يجب أن يقاطع تأليف الوزارة حتى تضطر إنكلترا إلى قبول مطالبنا .

اتهامات

ثم اتهموني بأنني آخذ بنصائح المندوب السامي ومستسلم لمشيئته ، وهذا أمر يعرّض مصالح البلاد إلى خطر .

وكان جوابي عن هذه الاتهامات أن تأليف الوزارة لم يجرِ إلا بناء على رغبة جلالة الملك ، وإلحاحه عليّ بالشكل الذي بيّنته آنفاً ، وأن الأسس التي حصل الاتفاق عليها بتبديل المعاهدة تبديلاً جوهرياً قد وافق عليها المندوب السامي ، وكتب عنها إلى لندن بكتاب سرّي مؤرخ في حزيران ١٩٢٩ ، ثم أيده عندما توليت المسؤولية تأييداً قوياً وأعرب لي عن أمله بأن يتلقى الجواب في مدة لا تزيد على الأربعين يوماً . فليس في تأليفي الوزارة والحالة هذه شيء يضيع على البلاد غايتها ومطالبها ، بل بالعكس فيه ما يسهل عليها تحقيق غاياتها . أما أنني تحت مشيئة المندوب السامي فالأمر على النقيض من ذلك ؛ إذ كانت لي معه صداقة شخصية حيث سافرت معه مرتين لمقابلة ابن السعود فزادت ثقتنا وصداقتنا . وكل ذلك يسهل العمل السريع ويزيد في نفوذي لدى المندوب . وأول بادرة تؤيد ذلك هي ما اشترطه السيد نوري السعيد بخصوص المفتشين الإداريين وقانون التجنيد الإجباري ؛ لاشتراكه في الوزارة موقتاً بأن المندوب السامي لن يقبلهما ، فقبّل ذلك بدون تكلف ، ثم استمرار الوزارة على العمل وقيامها بإجراءات قوية جعلت من ينظر إلى الأمور بنظرة ثاقبة يعتقد صحة ما أبديته للمعارضين من الأدلة بأن وزارتي إذا توفر لها نوع من المؤازرة من قِبلهم – فإنها ستحقق ما لا يحققه غيرها من الأعمال .

الوزارة السويدية تستمر على العمل

وبالرغم من الصعوبات الكثيرة التي كان يضعها المعارضون أمام وزارتي ؛ فإنها استمرت على العمل وهي تستند إلى مؤازرة حزب التقدم الذي يرأسه المرحوم السعدون من جهة ، وإلى صحة العمل الذي تقوم به والإجراءات التي تتخذها وفي اعتقادها أنها مفيدة للبلد من جهة ثانية .

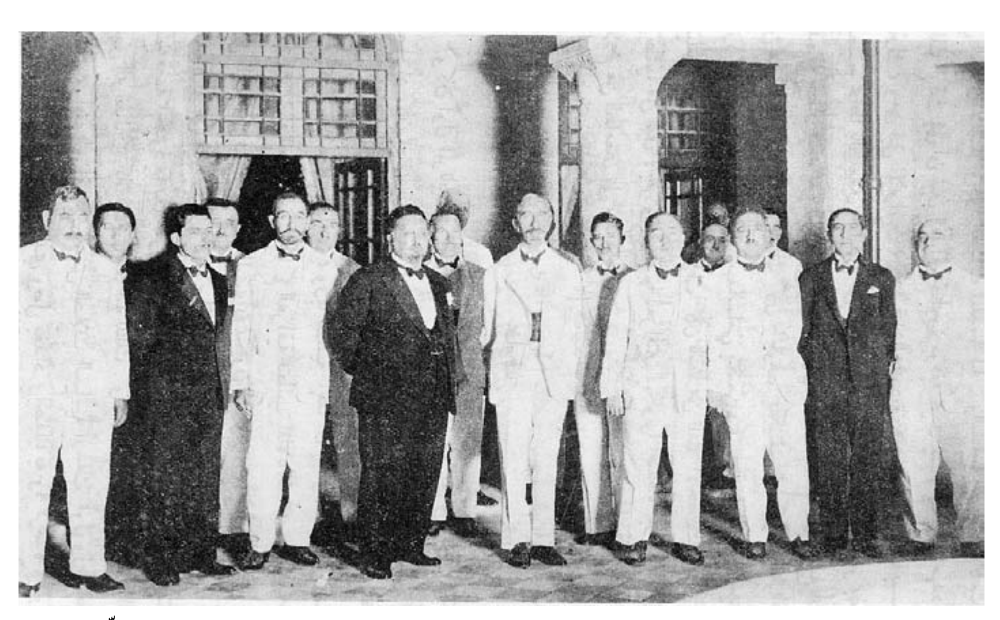
المعاهدة التجارية بين العراق وفرنسا

ومما يذكر أثناء وزارتي من الحوادث المهمة محاولة فرنسا (المنتدبة على سورية ولبنان) عقد معاهدة صداقة وتجارة مع العراق ، وكان قد أرسل ممثل عن المندوب السامي الفرنسي من سورية ولبنان إلى بغداد ليقوم بالمفاوضة . وقد أجيب المفاوض صراحة بأن العراق يرغب في أن يؤسس أحسن الصلات ما بينه وبين شقيقته سورية ، ولكنه غير مستعد لتحقيق هذا الأمر على يد فرنسا . بل يطلب من فرنسا نفسها أن تترك المجال لسورية بأن تتمتع باستقلالها وحريتها فتتقدم حينئذ إلى العراق لعقد معاهدة للصداقة والتجارة . ويمكن حينئذ للعراق وسورية أن يمنح الواحد منهما الآخر تسهيلات وامتيازات مختلفة باعتبارهما من شعب واحد ويستهدفان غاية واحدة ، ولا يرى العراق من مصلحته ولا من المصلحة العربية أن يمنح فرنسا باسم سورية أية تسهيلات ، كما ليس في وسعه أن يتصل بفرنسا بهذه الصفة . فرجع المندوب من حيث أتى .

والأمر الثاني : تأسيس أول علاقة سياسية مع إيران .

الصلات السياسية مع إيران

كانت إيران بعدما تم لها من الاستقرار الداخلي بهمة الشاه رضا بهلوي قد حسّنت مركزها الخارجي وصارت تصبو إلى مدّ نفوذها إلى خارج حدودها . وأول شيء يشغل بال الإيراني هو أن يكون لدولته الكثير من المميزات البارزة في العراق لاعتبار وجود العتبات المقدسة فيه . والسياسة البريطانية كانت تسعى في ذلك الوقت إلى أن تبين للعراق خطورة موقفه ، بحيث يشعر بكونه مهدداً من قِبل الترك ، ومن قبل الإيرانيين ، ومن قبل السعوديين ، ومن قبل فرنسا بسبب سورية فيصبح محاطاً بالطامعين ، فيقلل من غلوائه في مطالباته القومية ، ويشعر بضعفه تجاه هذه



في وزارتي الأولى عام ١٩٢٩ مع المغفور له الملك فيصل الأول وضيفه الملك عناية اللّه خان ملك الأفغان ورؤوف الجادرجي ومحمود صبحي الدفتري وعبد العزيز القصاب وخالد سليمان وعبدالحسين جلبي

الأخطار فيمد يده للتفاهم مع بريطانيا ، وفي هذا مغنم لها إذ تستطيع أن تستوثق من مركزها الممتاز فيه . لذلك كان الخوف يكتنف الحكومة العراقية عندما ورد إليها أول إشعار من المندوب السامي يتضمن رغبة إيران في تأسيس صلات سياسية مع العراق . وهذا الخوف كان ناشئاً من تلك الأخطار التي تذكرها بريطانيا من حين لآخر وتصرح بها للعراقيين ليكونوا أصدقاء لبريطانيا حتى ينقذوا بلادهم من الطامعين على حد قولها .

مخاوف

وكان أول المرتابين في إمكان حصول التفاهم بين العراق وإيران المرحوم الملك فيصل ؛ إذ كان يعتقد بأن خطراً مهماً لا يزال يكتنف البلاد ، وكان يخشى أن تتقدم إيران ببعض المطالب ، ومن جملتها مثلاً اشتراكها في المحاكم المختلطة – وهي المحاكم التي يكون فيها حكام أجانب ، وربما تطلب أيضاً أن يكون حكام من رعاياها أو أن تبدي خوفها من ضعف المحاكم العراقية ، فتطلب لقاء ذلك ضمانات من العراق تزيل تلك المخاوف ، أو أن تطلب أن يكون لها نوع من الإشراف على الأماكن المقدسة أو على تنقلات الزوار الإيرانيين الذين يقصدون العراق للزيارة . أو أن تفتح قضية الحدود ما بين العراق وبينها في شط العرب ، وغير ذلك مما يتحدث به بعض البريطانيين كلما سنحت الفرصة لذلك . وكانت الحكومة الإيرانية بعدما أخذت موافقة العراق على تأسيس الصلات السياسية أرسلت أول وزير مفوض لها وهو السيد عناية اللّه سميعي الذي وصل بغداد واحتفلنا به وأكرمناه ، ووجدنا فيه رجلاً ذكياً بارعاً – وبخلاف غيره من الإيرانيين – بعيداً عن الغطرسة والادعاء والتفاخر .

تحضير أسس المعاهدة

كان أول اجتماع رسمي معه لإعداد أسس المعاهدة دقيقاً جداً للأسباب التي ذكرتها ، وهو وإن بدأ حديثة بما لإيران من مصالح كبيرة ، ورعايا كثيرين ، لم يتطرق إلى أي موضوع كنا نخشى سماعه منه قبل الاجتماع ، بل اكتفى بالبحث عن استفادة الأجانب من بعض الامتيازات بخصوص المحاكم إذا كان أحد الأجانب طرفاً في دعوى وطلب أن يشمل هذا الامتياز الرعايا الإيرانيين ، فأوضحت له الوضع الذي اضطر العراق إلى أن يقبل بالشكل المرعي فيه لكونه أخف من الامتيازات الأجنبية

التي كانت قائمة على عهد الدولة العثمانية ، إلا أن العراق يعتقد مع ذلك أن أمة إسلامية كإيران لها أحسن صلات الجوار والدين مع العراق لا تتمسك بمطالب تقوّي بها دعوى الأوروبيين ، فتثبت بذلك عدم صلاحية الشعوب الإسلامية لحكم نفسها بنفسها أو لتأمين العدل ما بين الرعايا الساكنين في بلادها . فإذا بقي العراق موقتاً تحت وطأة الامتيازات البسيطة فإنه لن يألو جهداً في رفعها في أول فرصة . وقد انتهت المفاوضة بعد اجتماع لم يطل أكثر من ساعة وعرضت المسودات وصودق عليها من قِبلنا على أن يجري إمضاؤها فيما بعد .

الملك يستغرب

وعندما ذهبت إلى البلاط الملكي وأخبرت جلالة الملك بإنهائنا نص المعاهدة الذي أصبح كسائر نصوص المعاهدات التي تعقد ما بين الدول بدون أي استثناء أو امتياز أو غير ذلك بهت ولم يصدّق . وكان من الصعب عليّ أن أجعل جلالته يعتقد بصحة ما أقول إلا بعد مدة استغرقت نصف ساعة .

الدعايات المغرضة

وقد ظهر لي من هذه الحالة التي أظهرها المرحوم الملك فيصل أن أناساً قائمين بالدعاية ضدي وضد الوزارة قد تمكنوا من أن يهولوا عليه الموقف ، بحيث أصبح لا يعتقد بأن شيئاً مما كان يتخوف منه قد اندفع وزال . وفي اليوم التالي أقيمت مأدبة عشاء في داري على شرف الوزير الإيراني المفوض فتبادلنا الخطب التي كانت تدل على الصداقة المتبادلة ما بين البلدين وحسن الاستعداد على إنمائها ، وتوسيعها وتوثيق روابط الجوار ما بين المملكتين الإسلاميتين ، وغير ذلك . وشربنا الأنخاب وانتهى كل شيء على ما يرام . وكان هذا العمل في حينه من الأحداث التي يشار إليها باهتمام لأن غائلة من الغوائل التي كان الإنكليز يهددون بها العراق قد انحسرت من الأفق . . .

توقيع المعاهدة

وفي الحادي عشر من آب ١٩٢٩ ، وباحتفال خاص وقّعنا على معاهدة حسن الجوار والصداقة ما بين العراق وإيران ، وما زال معمولاً بها حتى الآن .

وبهذه المناسبة ألقيت خطاباً سياسياً توخيت فيه أن أستعرض سياسة البلد والأعمال التي قامت بها وزارتي وما ستقوم به .

خطاب هام

أيها السادة :

أغتنم فرصة هذه الخطوة السياسية الجديدة التي خطاها العراق في مضمار السياسة الخارجية بتوصله إلى عقد اتفاق ثنائي مع إيران فأتحدث إليكم عن الحالة السياسية العراقية العامة ، والظروف التي تألفت فيها وزارتنا ، والأعمال التي مارستها ، ووفقت فيها إلى أداء واجبها الوطني رغم الأعاصير المعلومة ورغم الموقف الدقيق الذي أحدق بالقضية العراقية في الأيام الأخيرة ، وخاصة بعد انقطاع المفاوضات بين الوزارة السابقة ودار الاعتماد من جراء الخلاف على مسائل مهمة لها شديد الصلة بمستقبل البلاد ، ووثيق الارتباط بحياة هذا الشعب النزّاع إلى الحرية الكاملة ، التوّاق إلى الاستقلال الطليق .

بين السياسة السلبية والإيجابية

كلكم تعلمون أيها السادة أن وزارتنا قد تألفت في ظروف قاسية ، وفي حالات استثنائية حتى كان من رأي فريق من أبناء الشعب اتباع السياسية السلبية ، والتنكب عن تقلد زمام الحكم ، ومهما كان الموقف دقيقاً والجو متلبداً بالغيوم ، فإن السياسة السلبية كانت في نظر الأكثرية الساحقة في البرلمان وخارج البرلمان بمثابة هزيمة سياسية وفرار غير محمود المغبة في الميدان . ولقد جربت بلادنا هذه السياسة العقيمة وجربتها من قبلنا البلاد المجاورة ، فما عادت عليها إلا بنتائج وخيمة كلفتها ثمناً غالياً .

حزب التقدم

ولعل هذا هو منشأ الخلاف بين حزب التقدم وبقية المعارضين ، الذين يرون في اضطلاعه مرة أخرى بأعباء الحكم نكوصاً عن مقرراته التي أصدرها يوم وقفت الوزارة السعدونية تناضل عن حقوق البلاد ، وأصرّت إصراراً شديداً على التمسك بمطالبها الوطنية ، غير أن الحقيقة أيها السادة هي أن الاستقلال المنشود والحرية الكاملة –

وهما ضالة العراق ومبتغاه – يتنافيان مع الأسف وتأليف الوزارات على قواعد رضوخ الدول الأجنبية لمطالب البلاد التي تفاوضها ، فتأليف الوزارات وقيام الحكومات شيء ومباشرة المفاوضات وإجابة المطالب شيء آخر . ولقد توقفت المفاوضات مع نجد وإيران وتركيا غير مرة . فهل كان على العراق أن يكف عن تأليف وزارته السابقة بحجة أن هذه الدول لم تجب العراق إلى مطالبه .

تسليم بالعجز لأنقرة

لعلّي غير مغال إذا قلت إن تعليق تأليف الوزارات على رضوخ بريطانيا للمطالب العراقية ، يكاد يكونُ تسليماً بعجز أهل البلاد عن تحمل مسؤولية إدارتها واعترافاً بموقف إنكلترا وكل هذا لا يتلاءم البتة مع ما نريده لبلادنا من الاستقلال الداخلي فضلاً عن الاستقلال الخارجي .

ولقد قامت في وادي النيل وزارات عديدة رأسها عدلي وثروت وزغلول والنحاس من دون أن يشترط هؤلاء لتأليف وزاراتهم قبول إنكلترا بمطالب مصر ، وإنما وضعوا في مناهجهم القواعد الرئيسية التي يتمشون عليها والعهود الواضحة التي يتمسكون بها للوصول إلى هدف البلاد القومي ، والفوز بأمانيها الباسمة وآمالها المزدهرة ، وإنا على آثارهم لسائرون .

لا تراجع

وقد قال فريق إن تأليف وزارتنا على قاعدة التمسك بمعاهدة **١٩٢٢-١٩٢٦** تراجع كبير في ميدان الجهاد السياسي . ولي أن أحترم من يقول هذا القول إذا لم يكن عالماً أن هذه المعاهدة هي الصك الوحيد الذي يمكن شهرهُ بوجه الحليفة في المطالبة بحقوق البلاد التي أزفت ساعة تحقيقها والبرّ بها ، ولكن ليس خليقاً بالاحترام من يعلم هذه الحقيقة البلجاء ويتعامى عنها ويتخذ من الرجوع إلى معاهدة **١٩٢٢-١٩٢٦** وسيلة للتهويش والتهويل ، فهل كان يريد هؤلاء الخصوم السياسيون أن يتناسى العراق هذا العهد المتين وأن يتخلى عما فيه من حقوق ووعود كانت القاعدة الأولى للمفاوضات السابقة ، وستكون كذلك في المفاوضات المقبلة على يد أية وزارة أخرى مهما كانت صبغتها السياسية .

حجج

وليس معنى التمسك بمعاهدة ١٩٢٢-١٩٢٦ إلا أن العراق يعضّ بالنواجذ على أخذ المسؤولية العسكرية على عاتقه ، والتمتع بحق التمثيل الخارجي وبإطلاق يده في السياسة المالية والداخلية إطلاقاً يتفق مع الخطوات التي خطاها والكفاءة اللامعة التي برهن عليها في حياته القصيرة .

حزب التقدم يثبت في الميدان

لعلّي استطعت بهذه الكلمات الموجزة أن أبيّن العوامل التي دفعت حزب التقدم إلى الاضطلاع بأعباء الحكم ، فهو كحزب أكثرية ساحقة لا يتفق وكرامته أن يولي الأدبار وينهزم من ميدان السياسة . وتقلده زمام الحل والعقد مرة أخرى ناجم عن شعوره بالمسؤولية الملقاة على عاتقه لا عن شهوات سياسية يحاول الخصوم أن يلصقوها به إفكاً وبهتاناً .

منهاج الوزارة

لقد تقدمت وزارتنا إلى البرلمان الموقر بمنهاج كان واضحاً مجرداً من الغموض والإبهام ، وكان ميثاقاً بيد الأمة في مناقشة وزارتنا الحساب عند الانحراف عن خططها ووعودها ، وإني لأحمد اللّه على تمكينه إياي من الجهر بأن وزارتنا قد وفقت في ظروفها القاسية إلى تطبيق الشطر الأكبر من منهاجها ، وما فتر لها عزم ولا وهَن منها عضد ، ومن فخرها أنها استطاعت أن تجري تعديلاً كبيراً في ميزانية ١٩٢٨-١٩٢٩ ، بعد أن كان العجز يهددها من دون أن يؤثر ذلك في مصالح الدولة ، بل على العكس إنها خفضت من الميزانية المذكورة ٢٧ لُكاً[١] من الروبيات ، فأنفقت ما أنفقته على أمور لم يكن لها أثر في الميزانية السابقة كابتياع عتاد للجيش ، وعلى المصارف والدفاع عن الحدود الجنوبية ، وعلى مديرية النفوس التي أرصدت لها لكاً ونصف لُكْ بعد أن تقرر إلغاء هذه الدائرة التي كانت تنوي وزارتنا أن تجعل منها مديرية إحصاءات عامة ، تكون المقياس المتقن لسير الأمة في شؤونها الصحية والعمرانية والمالية والاقتصادية .

---

(١) «لك» لفظة كانت تعني ألف ألف (أي مليون) .

اعتمادات

وبرغم الضائقات الشديدة التي تجتازها البلاد ، استطاعت وزارتنا أن تسعف الزراع المنكوبين بمائتي ألف روبية كسلفات ، وأن تجمع بطريقة الاكتتاب مبالغ لا يستهان بها لتخفيف النكبة ، كما أنها وضعت خطط أكبر مشروع للري ، وهو مشروع الحبانية الذي ستنشر الحكومة قريباً معلومات وافية عنه ، وعزمت على إرصاد ١٢٥ لكاً من الروبيات لتحقيقه والنهوض بزراعة البلاد وريّها على المستوى اللائق ، وإنقاذها من مخاطر الفيضان التي تتكرر مآسيها بين سنة وأخرى .

الدفاع الوطني

وبرّاً بالعهد الذي قطعته وزارتنا على نفسها في منهاجها فيما يتعلق بمستقبل الدفاع الوطني ، ألفت لجنة لبحث مستقبل الجيش العراقي ، وتقرير الطريقة المفيدة التي تنطبق على مصلحة البلاد في تأليفه ، سواء أكان تجنيداً إجبارياً أم تطوعاً أم مزيجاً من الاثنين . ومع أن الخصوم يتهموننا من دون أن يعتقدوا بصحة التهم بأننا رجعنا بالبلاد القهقرى بالتمسك بمعاهدة ١٩٢٢-١٩٢٦ ، فإننا لم نستخدم مع كل ذلك من الضباط البريطانيين سوى ٣٢ ضابطاً بعد أن كانوا ٤٦ ضابطاً في الأيام التي تألقت فيها أنوار الوطنية الوهاجة . وقد تكللت جهود وزير الدفاع بالنجاح فاقتصد ما يقارب (١٠) الكاك روبية في الميزانية الحالية عدا الـ١٠ الكاك ، التي اقتصدت في الميزانية العامة . وقد استطاع أن يكون على استعداد لتأليف فوجين يضافان إلى قوى الجيش الحالية . ولا جرم أن الأمة تقدر هذه الجهود ، الجهود التي أسفرت عن توفير ما ينوف على ٢٨ لُكاً ونصفاً من ميزانية الجيش ، بينما يضاف إليه فوجان تعتز بهما البلاد .

إيصاد الأبواب في وجوه المرتزقة

ولقد كان أهم ما عنيت به وزارتنا إيصاد الأبواب في وجوه المرتزقة من الدخلاء الأجانب ، الذين يتقاطرون إلى البلاد من كل حدب وصوب للاستخدام فيها بوسائل شتى ، وذلك رغبة منها في إفساح المجال لأبناء البلاد الذين قضت المآسي العديدة بحرمانهم من خدمة أوطانهم ، وكذلك سعت إلى الاستغناء عن خدمات كثير من أولئك فنجحت نجاحاً غير قليل ؛ وقل قلّ الموظفون الهنود قلة ظاهرة في

دواوين الحكومة ، ومع أن عدد الهنود في السكك الحديدية ناجم عن وضعها المستثنى وهو عدم التوصل إلى تقرير مصيرها فإ ، العمل جارٍ للاستغناء عنهم وإحلال العراقيين الأكفاء محلهم .

لجنة

وقد تألفت لجنة من وزيري الدفاع والمالية لمفاوضة مندوبي دار الاعتماد للنظر في المراحل الأخيرة التي وصلت إليها مسألة السكك الحديدية . وهذه اللجنة مستمرة الآن في عملها لإنهاء المفاوضات وحلّ مسألة السكك ، من دون أن يكون لها أية صلة بالمسائل الأخرى وبالمفاوضات المقبلة مع بريطانيا العظمى . وقد وفقت الحكومة إلى إعداد لائحة قانون الميناء التي يدرسها الآن مجلس الوزراء .

الأوقاف الإسلامية

وقد وجهت الوزارة أنظارها إلى الأوقاف الإسلامية فحررتها من القيود السياسية التي كانت مرتبطة بها بصفتها وزارة قائمة بنفسها ، فألغت وزارة الأوقاف وقلبتها إلى مديرية عامة بعد اقتصاد كبير في ملاكها ونفقاتها ، وألغت منصب المفتش البريطاني . ولا أدل على الخدمة التي أدتها للبلاد من أن ميزانية وزارة الأوقاف كانت تخمن بـ٢٦ لكا فخفضتها إلى ١٧ لكا ، غير أن حقيقة هذه الميزانية ربما لا تزيد على ١٥ لكاً . إذ ليس من الجائز أن تحمل أوقاف الأمة الإسلامية تشكيلات ضخمة ونفقات على مظاهر لا تُسمن ولا تغني من جوع . والمنتظر أن تزدهر الأوقاف الإسلامية بعد أن قصرت نفقاتها على الضروري من التشكيلات وعلى إحياء أملاكها وأطيانها الواسعة .

منهاج المعارف

وقد وقفت وزارتنا جهودها على إصلاح منهاج المعارف إصلاحاً يتفق وتقاليد هذه الأمة ونزعاتها القومية إلى الحضارة والتمدين ، وقررت إنشاء كلية كبرى تسمى كلية العلوم العالية لتخريج إخصائيين في الإدارة والسياسة والمالية والقضاء . وهذه الكلية ستؤلف من خمسة صفوف اثنان منها لدرس الموضوعات العامة والنظريات ، والثلاثة الأخرى للاختصاص في علم المال أو الحقوق أو الإدارة . وقد نشطت وزارة

المعارف فأرصدت ٦٤ ألف روبية زيادة عن ميزانيتها السابقة . وقررت إكمال المدارس الثانوية وإنشاء مدارس ثانوية في الألوية التي بقيت محرومة منها حتى الآن ، وإقامة مدرسة ابتدائية في كل قضاء ، وأولية في كل ناحية . وهذه خطوة تبعث على الامتنان . وقد حاول البعض أن يسمموا الأذهان بإذاعات ودعايات عن عزم الوزارة على جعل اللغة الإنكليزية لغة التدريس ، وهذا إفك وبهتان أيضاً ، فإن هذه الوزارة بلغ من حرصها على لغة الضاد أن فاوضت نخبة من خيرة أقطاب الأدب العربي ؛ لاستخدامهم في إعلاء الثقافة العربي وتقويةة اللغة الفصحى في الناشئة الجديدة . ومن الجهل الفاضح أن يتخذ بعض الخصوم تدريس الكيمياء باللغة الإنكليزية سلاحاً ساماً في محاربة الوزارة ، وهم يعلمون أن الغاية من ذلك هو تمكين خريجي دار المعلمين والثانوية من إتقان اللغة الإنكليزية ليسهل عليهم فهم الدروس التي يتلقونها في الجامعات الأوروبية والأميركية . وهذه اليابان نفسها وهي قدوة الشرق وأمثولته قد آثرت تدريس العلوم باللغة الإنكليزية ، ولم يتهم أحد وزرائها وأخصائييها بالعقوق وامتهان لغة الآباء والأجداد ، ولكن هناك فئة مضللة تريد أن تتخذ من سذاجة الشعب وصفاء سريرته وسيلة للتعمية والإغراء ، ونشر الأخاديع والدعايات الضارة غير عابئة بالواجب أو مستجيبة لنداء الحق والضمير .

المضاربات التجارية

وقبل الخوض في المسائل السياسية والمهام الخارجية التي تمّ حلها على يد وزارتنا ، لا بد لي من الإشارة إلى التمويهات العديدة التي بثها بعض السياسيين وحملة الأقلام حول قضية المضاربات التجارية ، فاستغلوا إشاعات لا أصل لها البتة ولا تنطبق على الواقع . وقد دحضت الوزارة في مجلس النواب التهم التي حاول البعض إلصاقها بها ، وما كانت الوزارة التي أثبت التحقيق بطلان ما يعزونه إليها لتعير هذه الأقاويل آذاناً صاغية ، وإنما تركت للسلطات المختصة التحقيق الحر النزيه الذي برهن على أن المضاربات لم تكن ناشئة عن إفشاء أسرار أو عن أخبار باح بها أرباب العلاقة ، وإنما كان مبعثها الحدس والتخمين اللذين ساورا بعض التجار على إثر ما ألقي من خطب في مجلس النواب حول ضرورة فرض بعض الرسوم الكمركية على بضائع مختلفة . وإن هذه الوزارة لا ترى إصدار البيان كافياً لتنوير الرأي العام ، بل هي على أتمّ استعداد لمواجهة المجلس الذي يمثل الأمة بأسرها وتقديم الحساب عن

أعمالها ، وعلى أتمّ أهبة لقبول إجراء تحقيق نيابي حول هذه المسألة ، وهذا الاستعداد تستمده من نزاهتها وإخلاصها وعقيدتها الراسخة ببطلان الأقاويل .

المعاهدة الأميركية العراقية

أما ما قامت به وزارتنا من الوجهة السياسية والصلات الخارجية فهو عقد المعاهدة الأميركية العراقية التي يُنتظر التوقيع عليها . وقد جاءت هذه المعاهدة من خير ما عقدته حكومة عراقية مع دولة عظمى ، وضمنت للعراق حقوقاً ومصالح ستعود على تجارته وصادراته بالربح الجزيل والنفع العميم . وقد انتهت على يد وزارتنا المفاوضات مع جارتنا إيران . ومن مميزات الاتفاق الإيراني العراقي أنه كان ثنائياً أي لا دخل لدولة ثالثة فيه ، وهذه خطوة جديدة خطاها العراق جديرة بالاغتباط والسرور .

ولا جرم أن العراق سيقتطف ثمرات يانعة من هذا الاتفاق الودي الذي قضى على اختلافات قديمة واجتثها من أصولها ، وأعاد مياه الصفاء والسلام إلى مجاريها بين بلدين تربطهما روابط عديدة من دين وجوار ومصالح مشتركة في مختلف المرافق ، وإن وزارتنا لسعيدة إذ يقتطف العراق على يدها هذه الثمرة الشهية ، وأن تتوثق في أيامها عرى المودة والولاء بين الأمتين الشرقيتين العظيمتين .

اتفاقية النفط

ومن أهم ما تمّ على يد وزارتنا التفسير المعقول لبعض مواد اتفاقية النفط ، إذ وفقت إلى إيجاد حل ضمنَ للعراق السيطرة التامة والسلطة المطلقة على استثمار كنوزه الفياضة ، بعد أن استنارت برأي بعض رجال الدولة الذين تمّ الامتياز على أيديهم ، أو اشتركوا في المفاوضات التي تقدمته أو التي دارت فيما بعد ، والمأمول أن يفتح الحل الجديد ميداناً واسعاً للمصالح العراقية وأن تجني منه البلاد فوائد جلى .

حول استقالة الوزارة

وهنا أيها السادة أود أن أشير إلى نظرية حقوقية دار البحث بشأنها كثيراً في غيبة البرلمان ، ونعني بها قضية استقالة الوزارة أو إقالتها . فوزارتنا كما تعلمون قد خرجت من البرلمان مؤيدة بأكثرية ساحقة ، ووزارة كهذه ترى نفسها بمقتضى القانون الأساسي

مسؤولة أمام البرلمان عن كل أعمالها ، وترى أن الدستور يؤيد بقاءها في مقاعد الحكم إلى الاجتماع القادم . فإما أن يقرها المجلس على سياستها فنستمر في العمل وإما أن يرفع ثقته عنها فتحل محلها وزارة أخرى تحظى بتأييده . فبقاء وزارة مضطلعة بأعباء سياسة البلاد كان مستنداً إلى هذه النظرية الحقوقية ، وإلى نصوص القانون الأساسي . (انتهى الخطاب) .

لقد كان همّ المعارضة منصرفاً نحو تهديم الوزارة . فكل قضية تتعلق بالسياسة العليا والمسائل الدستورية والمعاهدة ، وغير ذلك من الأمور الهامة لا تلفت النظر بقدر ما تلفته الإشاعات والتخرصات ، مما يوجد الامتعاض لدى الملك ويزيد في توجسه من وجود الوزارة واستمرارها في الحكم .

ومن التخرصات التي كانت تنشرها المعارضة أن الملك مهدد بعدم الرجوع إلى العاصمة إذا سافر وتباعد عن العراق . وأن رئيس الوزراء لا يساعد الملك ببعض المبالغ التي يحتاجها جلالته في سبيل معالجته الطبية . وقد حصل في الحقيقة ما يساعد المعارضة على قولها بأن رئيس الوزراء يشح على الملك بالنفقات الطبية المذكورة ؛ لأن الملك كان قبلاً يطلب من الحكومة مبلغاً من المال كلما سافر إلى أوروبا بقصد المعالجة ، وقد طلب فعلاً مبلغاً مماثلاً في أوائل الصيف ، لكن الحكومة رفضت ذلك قائلة إن الملك يتقاضى مخصصات ملكية كافية لجميع أموره الشخصية ، مما يبرر صرف المبالغ اللازمة للمعالجة الطبية من جيبه الخاص . خصوصاً وسفر الملك إلى أوروبا لم يكن القصد منه قيام الملك بمهمة سياسية تستلزم الصرف من الخزينة العامة .

وفي هذا الصدد أتذكر يوماً زرت فيه الملك فوجدته ممتعضاً تظهر عليه إمارات الاستياء . وكان من عادتي الصراحة وفقء الدمل كلما وجدت وسيلة لذلك . فاستفسرت منه سبب انكماشه في الحديث وعن تلك الظواهر التي تدل على امتعاض فقال : تدور الشائعات بأن قاضي البصرة الحاج علي الشواف رجل بعيد عن النزاهة ؛ لأنه اشترى خمسة عشر جريباً من النخل في البصرة بمبلغ لا يتناسب مع موارده الاعتيادية كموظف ، وأنه يتمتع بحماية آل السويدي ، ثم قال : إن القاضي محمد سعيد الحديثي وهو قاضي بغداد الشرعي ليس من أرباب النزاهة ، وإن وجوده في المنصب مدين لحمايتكم له .

وبعد أن بيّنت له أن ما تفضل به من الملاحظات بخصوص هذين الشخصين

ناشىء بطبيعة الحال عن التخرصات التي ما زالت تتوالى من المعارضة والموتورين ، وقد ذكرت له عرضاً نوري السعيد ولفيفه . ثم قلت : إن قاضي البصرة الشرعي رجل نزيه ومتدين ومشهور بالعفة والاستقامة ، أما شراؤه الجربة من النخيل فليس له بل للوقف الذي يتولى أموره أخوه عبدالملك الشواف . وإني أعلم أن الأملاك الوقفية الموجودة في البصرة وهي تحت تولية أخيه قد تراكم في صندوقها إيرادات لم تصرف ، فرأى المتولي أن يشتري بها نخيلاً يضاف إلى الوقف المذكور . وآل الشواف ليسوا من جماعة السويدي ومن طلاب حمايتهم . أما القاضي محمد سعيد الحديثي فليس أيضاً من الجماعات التي تتمتع بحمايتنا . وإذا كان لهذا القاضي قصور أو ما يخل بالنزاهة فإن رئيس الوزراء مستعد لإجراء التحقيق فوراً . وإذا كان لهذا القاضي من حماية يتمتع بها فهي أنه من المنتسبين إلى عبدالمحسن السعدون . ثم قلت : إني مسرور بأن أجد جلالة الملك منتبهاً إلى ما يؤول إلى تصحيح الأخطاء والضرب على أيدي العابثين بالقوانين . غير أنني أرى من واجبي أن أذكر جلالتكم ببعض الوقائع التي كانت تستلزم اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد أن اطلعتم عليها أو أنها وقعت أولاً ثم عرضت عليكم بعد ذلك بصفتها أعمالاً استغلالية لا يجوز السكوت عنها ، ثم قلت :

جعفر العسكري قد وضع يده على شواطىء واسعة في المجيدية وهي تعود للدولة فأخذها بلا بدل ، وبعد أن وزع منها ما وزع على أصدقائه احتفظ بقسم كبير منها . وقد أدى ذلك إلى القيل والقال لدى الرأي العام بشكل لا بد من أن أخباره وصلت إلى جلالتكم . حتى إن وزير المالية ساسون حسقيل قد عرض على جلالتكم تلك القضية ولم تهتموا بذلك مما أدى إلى إهمالها لصالح المغتصبين لأملاك الدولة .

-٣١-

الوزارة تواجه العواصف والدعايات

ومن القضايا الداخلية التي صادفت وزارتي أثناء قيامها بمهامها أذكر مايلي :

لقد كان الرأي العام مدفوعاً بالدعايات المنظمة التي كان يتخللها من الصدق والوطنية ، ومن الدجل والموتورية الشيء الكثير ، فالمخلصون كانوا مدفوعين بالعمل لتحقيق مطالب البلاد المشروعة ، والموتورون كانوا يخشون أن يصيبني شيء من

التوفيق في العمل فأقضي على آمالهم وأبعدهم عن الحكم مدة طويلة . ولكنهم كانوا يحاولون أن يستميلوا المخلصين إلى صفوفهم بداعي أنني ألفت الوزارة لتأخير تحقيق المطالب الوطنية التي كانوا يمنون البلاد بأن يحققوها على أيديهم . فأصبحت بذلك جبهتهم واحدة لمكافحتي ، وإن كانت دوافعها تختلف باختلاف الأشخاص الذين هم فيهـا .

موقف حذر

وكنا ننتظر أن يأتي جواب الحكومة البريطانية بالموافقة على اقتراحاتي التي أبديتها للمندوب السامي ، فكتب بها ووعد بحصوله على الجواب في مدة لا تتجاوز الأربعين يوماً . فانتظارنا هذا كان يمنعني من أن أصرّح بشيء يطمئن الرأي العام خشية ألا تتحقق جميع مطالبنا كاملة . فأكون قد وعدت بما لم يتحقق . وهذا ما شجّع المعارضة على أن تشدد النكير في دعايتها وطلب الإسراع بإقالة الوزارة حتى تأتي وزارة أقوى منها مؤلفة من شخصيات سياسية بارزة تستطيع أن تحقق رغبات البلاد . هكذا كانوا يقولون .

وكنت أبذل بعض الجهد لإقناع هؤلاء بصورة خاصة ، ولكن الأغراض كانت تحول بينهم وبين الإنصات إلى القول الحق . وإذ نحن في هذا الأخذ والرد فيما يتعلق بمطالب البلاد وأهدافها السياسية ، حدثت حادثة غريبة في بابها في الداخل .

التعرفة الكمركية

كان وزير المالية قد استمزج رئيس الوزراء رأيه في ضرورة تعديل التعرفة الكمركية وتبديل النسب في ضريبة الكمرك على أشكال مختلفة . وكان يدخل في هذا التعديل الضريبة على السكر والشاي ، والمشروبات الكحولية . والعادة الجارية أن تحتفظ وزارة المالية بسرّية أمور من هذا القبيل احتفاظاً تاماً ، ولكني لم أعرف كيف تسرّبت المعلومات إلى بعض التجار وصاروا يشترون السكر على أمل أن تتعدل التعرفة وتزيد الضريبة ، فيستفيدون بذلك من هذه الزيادة . وقد استغلت المعارضة هذه الحادثة استغلالاً فظيعاً وادّعت أنني أنا الذي أشرت إلى بعض التجار بأن يقوموا بهذا العمل تحقيقاً لمصلحة مادية .

التحقيق

وكان الملك فيصل مستعداً لسماع أمور من هذا القبيل لأنه كان لا يرتاح إلى استمرار وزارتي في العمل ، فاضطررت إلى إجراء تحقيق دقيق بواسطة دائرة التحقيقات الجنائية لمعرفة طريقة تسرّب المعلومات وسببها . وقد قدّم لي تقرير مفصل يثبت أن هذا التسرّب قد حصل عن طريق وزارة المالية ، وأن الذين قاموا بشراء كميات كبيرة من السكر ، كانوا متصلين بأشخاص من المعارضة .

الملك يطلع على الحادث

وقدمت هذا التقرير إلى جلالة الملك ليطلع على الحقيقة ويبدل رأيه في أن يكون لدى الحكومة ، ولدى رئيس الوزراء بالذات ما يوجب تلك التهجمات القاسية التي قامت بها المعارضة ، فاقتنع جلالته ولكنه بقي على قناعته بلزوم تنحّي وزارتي عن العمل حالاً .

مع جلالة الملك

وقد أوضحت لجلالته بأنني على استعداد للانسحاب من الحكم وفقاً لرغبته ، ولكني رأيت أن الوقت بالنظر لما اكتنف الوضع من تخرصات أحدثتها المعارضة واشترك فيها عدد غير قليل من جماعة البلاط ، كان غير مناسب للاستقالة إذ خشيت أن تفسر بأنها إقالة كما فعل الملك فؤاد بالنحاس باشا . فبعدما أثبت التحقيق أن ليس لي دخل شخصي في موضوع التعرفة الكمركية ، بل إن الأمر كان بسيطاً يتعلق بدوائر وزارة المالية الصغيرة ، وإن قسماً كبيراً من المعارضة قد استخدم هذا الأمر للإيقاع بالحكومة ولتعريضها للهجوم والتنفير ، فمن المعقول أن يترك لي جلالته الأمر مدة مناسبة ، حتى إذا وجدت الجو قد اكتسب صفاءه الاعتيادي رفعت استقالتي .

رأي آخر

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى رأيت أن وعد الجنرال كلايتون المندوب السامي بلزوم الانتظار أربعين يوماً بعد إرساله البرقية الأخيرة ، التي يؤيد بها مطالب الحكومة العراقية بخصوص المعاهدة ، قد بقي منها أحد عشر يوماً فرجحت أن أعلن نتيجة

المفاوضات التي قد وُفقت إليها بنتيجة مساعيّ وتفاهمي مع المندوب السامي . وحينئذ تفتح صفحة جديدة في حياة البلاد وتستلم أمورها وزارة جديدة تأتي من بعدي .

الملك يقتنع

وبالرغم من المناورات المعاكسة الكثيرة التي كانت تبذل لدى جلالة الملك بقصد تضييق الخناق على الوزارة لتضطرها على الاستقالة ، فقد نجحت في إقناعه للأخذ بنصيحتي فيترك الأمر لي حتى أختار اليوم الذي أستقيل فيه . وقد مضى على هذا الحادث حوالي الأسبوع توفّي فيه الجنرال كلايتون .

جواب الحكرمة البريطانية

وبعد يومين من وفاته ورد جواب الحكومة البريطانية بالموافقة على اقتراح الحكومة العراقية بالصيّغ التي أبلغها إياها المندوب السامي الراحل . وقد أبلغها إياها وكيل المندوب قائد الطيران إلى جلالة الملك والحكومة العراقية فأصدرت بياناً هذا نصه :

بعد أن انقطعت المفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية في الشتاء الماضي ، رأت الحكومة العراقية أن توجه الأنظار إلى طريقة أخرى قد يستطاع أن نحقق بها أماني البلاد ورغباتها ، وذلك بإنهاء حكم المعاهدات الحالية عن طريق دخول العراق في عصبة الأمم في زمن معين .

البيان الرسمي

فاوضت الحكومة العراقية المرحوم السر جلبرت كلايتون في هذا الأمر ، فأعرب عن استعداده لتأييد وجهة نظر الحكومة العراقية ومراجعة الحكومة البريطانية بشأنها بالسرعة الممكنة . وبعد أن جلست وزارة العمال على دست الحكم أخذ فخامة السر كلايتون يؤكد عليها بلزوم اتخاذ قرار عاجل فيما يتعلق بالاقتراحات العراقية .

العراق وعصبة الأمم

وقد ورد الآن جواب الحكومة البريطانية بالشكل الآتي :

أ) إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لمعاضدة ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في ١٩٣٢ .

ب) إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الأمم في اجتماعه المقبل أنها قررت عدم الشروع في معاهدة ١٩٢٧ .

ج) إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الأمم في اجتماعه المقبل أنها تقترح وفقاً للفقرة (أ) من المادة الثالثة من المعاهدة الإنكليزية - العراقية لسنة ١٩٢٦ أن توصي بإدخال العراق في عصبة الأمم في ١٩٣٢ .

يلاحظ مما تقدم أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد رفعت الآن كل قيد أو شرط فيما يتعلق بدخول العراق في عصبة الأمم .

ولما كان من الضروري عقد معاهدة قبل ١٩٣٢ لتنظيم العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق بعد دخوله في العصبة ، فستتخذ الآن التدابير لإحضار مسودة معاهدة لهذا الغرض مبنية بصورة عامة على الاقتراحات الجديدة للاتفاق الإنكليزي المصري .

هذا هو نص جواب الحكومة البريطانية ، ومما يؤسف له أن الجواب المذكور كان في الطريق عندما كان المرحوم السر جيلبرت كلايتون يلفظ أنفاسه الأخيرة ، ولا شك في أنه كان يسرّ سروراً عظيماً لو قدّر له أن يبلغ هذا الجواب إلى الحكومة العراقية بنفسه .

استقالتي

وبعد أيام قلائل ، حيث وجدت الجو كما كنت أتوقعه هادئاً ، وأن الوعد البريطاني قد ورد محققاً لاقتراحاتي ، قدّمت استقالتي إلى جلالة الملك ، وعندما استلمها قبّلني مرتين وأثنى على جهودي وقال :

- إنه كان من قبل أن أستلم الحكم يودّ ألا أقبل تأليف الوزارة ، وأن أضطر الإنكليز بمقاطعة تأليف الوزارة إلى إجابة مطالب العراق . فاستغربت هذا القول من جلالته وقلت :

- إن القصد من المقاطعة لتأليف الوزارة إذا كان في الحقيقة إرغام الإنكليز على إجابة مطالب العراق ، فقد اطلع جلالته على ما كنت رتبّته مع المندوب السامي من صيّغ إذا قبلت كانت هي الجواب الذي تصبو إليه البلاد ، فلم يبق حينئذ ما يوجب المقاطعة والبلاد في حالتها تتطلب أن تدير أمورها وزارة مسؤولة . وإذا كان الرأي بالمقاطعة موجوداً قبل تأليف الوزارة فإنه قد انتفى بعد أن ألفت الوزارة واتفقت مع المندوب السامي على ما أتي الجواب بخصوصه فيما بعد .

دفاع

ثم ذكّرت جلالته بأني لم أفهم حينئذ أن جلالته كان لا يميل إلى أن أؤلف الوزارة ، بل بالعكس إن ما ذكره لي أثناء تشرّفي بمقابلته الشخصية كان يشير بصراحة إلى اقتناعه بضرورة تأليفي الوزارة ، حتى إن استنجاده بجلالة الملك علي بن الحسين ليؤثر عليّ بالقبول ، لا يزال يرنّ في أذني وهو : «إن شباناً مثلي يسلقون الوزارة بألسنة حداد وهم خارج الحكم ، ولكنهم يتهربون من الحكم إذا وجّهت إليهم المسؤولية» .

كل ذلك كنت قد فهمت منه أن رغبة جلالته مخلصة في أن أتولى المسؤولية ولم أستشم أية رائحة تنبئني بعدم الرغبة في مجيئي إلى الحكم لدى جلالته . غير أن الأمر اختلف بعد تأليف الوزارة إذ اكتشفت أنه كان بدهائه يظهر لي خلاف ما كان يبطنه ، فقلت له – بعد أن رجوته – ألا يحمل ذلك على شيء من التحدي .

موقف مع الملك

قد يصدر من قِبلي نحو جلالته – أنني أجد نفسي أمام تمثيل رواية أعتبر جلالته قد لعب دوراً فيها قلما يلعبه ممثل حاذق في العالم! وعندئذ بدا على جلالته نوع من الخجل والامتعاض ، وتركته شاكراً له مؤازرته لي أثناء قيامي بالعمل على الرغم من المصاعب التي اكتنفتني واقتحمتها بنجاح .

نوري السعيد مرة أخرى

وكان المتوقع أن يأتي إلى الوزارة ويؤلفها السيد نوري السعيد ، ولكن هذه المرة أيضاً لم يتسنّ ذلك لجلالته لأن الاتجاه الذي أعرب عنه السياسيون والمندوب السامي على ما يظهر كان نحو ضرورة دعوة المرحوم السعدون لتأليف وزارة تجمع بعض الشخصيات البارزة .

عبدالمحسن السعدون

-٣٢-

دعوة السعدون إلى بغداد وتأليفه الوزارة

كان المرحوم عبدالمحسن السعدون يصطاف في لبنان عندما قدّمت استقالتي ، وقد طُلب إليه أن يحضر حالاً . فحضر وبدأ بتأليف وزارته ، وقد جمع معه عدداً لا بأس به من الشخصيات المعروفة مثل ناجي السويدي لوزارة العدلية ، وياسين الهاشمي لوزارة المالية ، ونوري السعيد لوزارة الدفاع ، وناجي شوكت لوزارة الداخلية ، وعبدالعزيز القصاب لوزارة الري والزراعة ، وعبدالمحسن الجلبي لوزارة المعارف ، وأمين زكي لوزارة الأشغال والمواصلات .

بيد أن السعدون كان غير مرتاح إلى الرجوع إلى العمل وتأليف وزارة . فقد أصبح يضيق بتحمل أعباء السياسة في زمن دقيق كهذا . وقد شكا لي عدة مرات ذلك ، وأعرب لي عن استعداده للانسحاب من العمل بتاتاً لأن صحته قد زاد انحرافها بسبب ما كان يشكو منه من مرض السكر . إلا أن إصرارنا وإصرار أكثر أصدقائه عليه بالبقاء قد حمله على الاستمرار في العمل . فقبل تأليف الوزارة على مضض وملل . وكانت حيرته تظهر خاصة فيما يجب عمله لتثبيت سياسته ، فلا يعرف كيف يرضي الملك ، ويرضي بريطانيا ، ويرضي بعد ذلك الشعب العراقي الغريب الأطوار والاتجاهات!

السعدون مرة أخرى بين القوى الثلاث

وكان يعتقد أن سياسة جلالة الملك ليست من الصلابة حتى يستطيع أن يستند إليها لمعارضة السياسة البريطانية . أما الشعب فإنه مغلوب على أمره وما زال يطالب بأشياء لا يمكن تحقيقها في وقت قريب ، فبقي وحده يتحمل هذه المسؤوليات المشوّشة ، فتارة يتهم بممالأة الإنكليز ممالأة تضر بمصلحة البلاد ، مع أنه منذ أن ألّف

وزارته الثانية قبل هذه الوزارة قد اختط لنفسه خطة يسير بموجبها بصلابة وبشدة غير مألوفة لديه من قبل .

البطل الخالد يلعب دوره

حتى إنني أتذكر جيداً ما حصل له من مواقف أذكرها له مجداً وطنيته خدمة للتاريخ وتقديراً لأعماله التي قوبلت بالنكران مدة طويلة في بلاده . وبما أنني كنت متصلاً به اتصالاً وثيقاً فيمكنني القول بأني كنت في الواقع موضع أسراره ، وكنت أطلع عادة على جميع وجوهها وصفحاتها ، وعلى الأخص ما يتعلق منها بالسياسة الداخلية .

قبل إجراء الانتخابات العامة في سنة ١٩٢٤ ، كانت السياسة الرائجة عند الشعب هي السياسة السلبية والمقاطعة والهجوم على بريطانيا بأي شكل كان ، وتحريض الناس ضد هذه السياسة وما سواها ، واسترضاء الجمهور بكل شكل وصورة وغير ذلك من الأمور التي كان القيام بها يعتبر أمراً تحتمه «الوطنية» والإخلاص للبلد على حد قولهم .

الانتخابات

وقد ترتب على ذلك أن قامت دعاية منظمة من كل الأطراف تؤيد مقاطعة الانتخابات . وقد أريد تدعيم هذه السياسة السلبية بقوة دينية . فبوشر في استصدار بعض الفتاوى من قبل علماء الشيعة للمقاطعة . وقد فكر المرحوم السعدون بأن استمرار السياسة السلبية لا يجدي البلاد نفعاً ، لأن هذا الاستمرار سوف يترك فراغاً في حياة البلد ويؤخر تنظيمها ويضعف كيانها . فما لم يكن لها كيان مشروع يستند إلى طبقة من الناس منتخبين انتخاباً قانونياً يحق لهم أن يتكلموا باسم البلاد ويرفعوا صوتهم عالياً ، فلا خير يرجى للإصلاح وللحصول على الاستقلال . لهذا اضطر السعدون إلى أن يستمر بعزم على سياسة إجراء الانتخابات مهما كلف الأمر .

علماء الدين

ولتسهيل هذه المهمة اضطر في الوقت عينه أن يجمع علماء الدين الذين كانوا يحرّضون الناس على المقاطعة ويضعهم خارج البلاد . وكان هناك ما يبرر عمله لأن



المغفور له عبد المحسن السعدون

أكثر هؤلاء كانوا يحملون الجنسية الإيرانية . وعلى أثر ذلك صفا الجو وجرت انتخابات المجلس التأسيسي ثم المجلس النيابي . وتحسنت الحالة ووصلت إلى درجة مكنت البلاد من أن تطالب بحقوق أوسع حتى وصلت إلى معاهدة ١٩٣٠ . ثم إن ما قام به السعدون من أعمال حازمة مبعثها الإخلاص والحكمة قد عززت الأمن الداخلي وضربت على أيدي العابثين به . وإني أتذكر حادثة وقعت في لواء المنتفك أبرز السعدون فيها حزماً يقدّر عليه .

المسؤولية في الحكم

كانت المسؤولية في الداخل موزعة بين الإنكليز والعراقيين ، وكانت العشائر العراقية تستفيد من هذا الازدواج في المسؤولية ، وتعتقد أنه ليس في وسع أحد أن يضربها حين تعبث بالأمن أو تظهر شيئاً من عدم الطاعة للحكومة ؛ لأن مسؤولية

الأمن في الداخل كانت مشتركة ما بين القوتين المسلحتين : الإنجليزية والعراقية من شرطة وجيش . فكان لا يمكن للحكومة العراقية أن تتخذ أي عمل أو تقوم بأية إجراءات ما لم توافق عليها الجهة البريطانية ، التي كانت تتلكأ دائماً في أعمال كهذه لدفع الغائلة عن نفسها ، ولتتجنب صرف الجهد والنفقات وإن كلف ذلك البلاد بعض الشر والامتهان .

حادث بارز يواجهه السعدون بقوة وشجاعة

وقد حدث أن عشيرة (بني أسد) في (الجبايش) ثارت في وجه الحكومة وقتلت أفراداً من الشرطة بفظاعة متحدية بذلك الحكومة علناً . فكان لا بد للحكومة العراقية من أن تقضي عليها ، وتؤدبها .

كان المرحوم السعدون في ذلك الحين وزيراً للداخلية ورئيساً للوزارة ، ولما فاتح الجهة البريطانية في الأمر وجدها تتجنب المشاكل وتسعى لدفعها بكل قوتها . لقد كان لا بد من استعمال بعض الطائرات لإلقاء القنابل على المتمردين ، والطائرات موجودة عند البريطانيين ، والقائد الجوي البريطاني كان يتحاشى تحمل المسؤولية ، ولما طلب السعدون إليه أن يؤازره جوياً تردد فاضطر المرحوم السعدون إلى أن يتعهد بنفسه المسؤولية من دون الإنكليز ومساعدتهم الجوية . وقد نظمت الحملة ، وقضي على المتمردين ، واستتب الأمن وكان درساً بليغاً للعشائر العراقية الأخرى أثبت لها أن الحكومة عازمة على القيام بالإجراءات نفسها إذا سولت لأحد نفسه القيام بعمل ضدها .

السعدون في خلقه العالي

ثم إن صفاء سريرة السعدون وطبعه الذي تغلب عليه المجاملة ورقة أخلاقه واستقامته المطلقة ونزاهته في العمل ، كل هذا قد أوجد قناعة مطلقة لدى الجميع بأنه إذا وُجد هو على رأس الحكم فإن ذلك ينشر على البلاد نوعاً من الطمأنينة لم تكن تتيسر لغيره من الحاكمين . وهذه خدمة جلى نفعت البلاد وأوجدت فيها من الاستقرار ما ساعدها على النمو والتطور في ظل من الرخاء وارف .

تخوفه من تركيا

أما مواقفه التي بقيت في ذهني فيما يتعلق بوضع البلاد الخارجي فكانت أهمها

سياسته الشديدة نحو تركيا . ومع أنه قد صرف جل عمره في الاستانة وكان متصلاً اتصالاً وثيقاً بالبيئات التركية ومحيطاتها ، وكان يتكلم التركية كلغة ثانية له – بالرغم من هذا كله كان يعتقد أن أول خطر يحدق بالعراق إنما ينبعث من تركيا ، لأن الذهنية التركية لا تستسيغ بسهولة أن تضيع من يدها بلاد شاسعة ، كانت جزءاً من امبراطوريتها . ثم إن قسماً من العراق المتاخم لتركيا فيه من العناصر المختلطة كالكرد والترك والعرب وغيرهم تسهل الدعاية فيه ضد العراق فيكون آلة لتحقيق بعض المآرب . فإذا سدّ الباب في وجه تركيا توفر على العراق جهد كبير ورفع عن عاتقه حمل ثقيل .

مقاومته للنفوذ البريطاني

ثم تأتي بعد ذلك جهوده لمقاومة النفوذ البريطاني . فهي تقسم حياة السعدون السياسية إلى قسمين : قسم يبدأ من سنة ١٩٢٢–١٩٢٨ وقسم يبدأ من هذا التاريخ إلى يوم انتحاره . فسياسته في القسم الأول كانت سياسة تفاهم وتساهل مع بريطانيا . وقد أحببت أن أسأله عن السبب الذي حدا به إلى أن يبدل سياسته ويصبح وطنياً صعب المراس بعد سنة ١٩٢٨ ، وهو الذي نعرفه بالرجل المتساهل في السياسة البريطانية .

السعدون يتكلم

فأفادني بأنه عندما أتى إلى هذه البلاد بعد تأسيس حكومتها الوطنية وجد أن العناصر الضرورية التي يجب أن يقوم عليها الحكم الوطني ليست متأهلة للحكم ومختمرة إلى درجة تساعدها على تحمل مسؤولية البلاد مباشرة . فخطر الأتراك كان محدقاً ، وتطلّع الإيرانيين نحو مركز العراق وعتباته المقدسة يظهر من حين إلى آخر بشكل مريع ، ومطامع فرنسا في سورية بعد دخولها ظافرة إلى دمشق سنة ١٩٢٠ يهدد كيان العراق . أضف إلى ذلك ما هو موجود من اختلافات بين العائلة الهاشمية والعائلة السعودية . فإذا استلم العراق مسؤولية مقدراته مباشرة وبدون أن يحصل على أية مساعدة من بريطانيا لصدّ الخطر الأجنبي أو لتأمين الأمن الداخلي ، انتشرت الفوضى في الداخل ، وضعفت الدولة في الخارج ، وأصبحت طعمة للدول المحيطة بها ، مما يضطر انكلترا إلى أن تتدخل في الأمر وتحتفظ بالبصرة كمركز هام لمصالحها

الإمبراطورية . فكان يجب حسبما يعتقد أن تتبع في هذا البلد سياسة صبغتها التفاهم مع بريطانيا والاستفادة من مساعدتها في الداخل والخارج ، حتى إذا وافى الوقت الذي تتوفر فيه عناصر كافية لأخذ المسؤولية وتركزت الروح الوطنية العراقية بصورة كافية وانصهرت العناصر في بوتقة العراق ، بدىء حينئذ بتقليص النفوذ البريطاني تدريجياً حتى يزول من هذه البلاد .

الوطنية في رأيه

ثم قال : وإذا وجدتني قد بدّلت تلك السياسة القديمة الآن ، وأصبحت كما تدّعيه - أنت - راضياً في عام ١٩٢٨ فلأني أعتقد أن تلك العناصر قد تهيأت بشكل لا بأس به . فالوطنية قد تبلورت بشكل يوجب الاطمئنان إليها ، ولذلك يجب زوال الظل البريطاني عن هذه البلاد أو تقليل شدته بكل الوسائل . وعلى هذا الأساس كان موقفه في المفاوضات بقصد تعديل معاهدة ١٩٢٢ التي فشلت بين العراق وبريطانيا يشحذ هذه الروح ، ويطالب بانقلاب في سياسته العامة .

مع دوبس

وأذكر هنا أيضاً ما حصل له مع المندوب السامي السر هنري دوبس الذي حاول أن يستدرجه إلى الموافقة على تمديد الاتفاقية العسكرية الملحقة بمعاهدة ١٩٢٢ قائلاً :

- إذا اعتبرتم مدة الاتفاق قد انتهت فماذا سيكون موقفكم تجاه خطر الأتراك إذا أرادوا أن يستولوا على بلادكم وليس لديكم ما تقاومون به من الوسائل ، فهل تجدون أن مطالبتكم هذه بإنهاء مسؤوليتنا العسكرية عن العراق ليس فيها خطر على كيانكم؟

فأجابه المرحوم السعدون أنه لا يعتقد أن بريطانيا تصرف هذه النفقات الطائلة وترسل أبناءها ألوفاً مؤلفة إلى صحاري هذه البلاد الحارة النائية ، وتقوم بهذه كلها لسواد عيون العراقيين والمحافظة عليهم من خطر الأتراك ، بل هو يعتقد أنها تتكبد هذه المشاق وتتحمل هذه النفقات لحفظ مصلحتها فقط . ثم قال : ولأجل أن أثبت لكم أننا لسنا خائفين من خطر الأتراك أدعوكم إلى أن تسحبوا قواتكم جميعها ، وعندئذ ستجدون أن الأتراك لن يتحرشوا بنا ولن يعرضونا لخطرهم .

وقد أكّد هذه المحادثة بكتاب أرسله إلى المندوب السامي وهو لا يزال محفوظاً بين أوراق وسجلات الحكومة في رياسة مجلس الوزراء .

موقف شريف للسعدون

ثم إن موقفاً طريفاً قد وقع له وقد اشتركت معه فيه ، وكان موضوعه تحمل العراق نفقات إضافية تدفع إلى الجنود البريطانيين فوق مخصصاتهم التي يتقاضونها من الجيش ، باعتبارهم بعيدين عن بلادهم ويخدمون في بلاد أحوالها الصحية صعبة عليهم . وقد أرادت الحكومة البريطانية أن تحمل العراق على الموافقة على دفع هذه النفقات الإضافية . وقدرت يومئذ بـ٤٠ ألف دينار إنكليزي في السنة بنسبة عدد الجنود الموجودين في ذلك الوقت . هذا إذا بقيت القوى البريطانية على حالتها وبعددها حينذاك . أما إذا اقتضت الظروف الدولية زيادتها فستتضاعف النفقات وتصل إلى مقادير كبرى في السنة . وكان عدم الاستقرار والضعف اللذين ينتابان الحكومة العراقية في أحيان كثيرة قد أدّيا ببعض الوزارات التي تقدمت وزارة السعدون إلى أن تشعر الجهة البريطانية ، بميلها إلى قبول هذا التكليف باعتباره صحيحاً ووارداً مما قوّى مركز المندوب السامي وأضعف موقف وزارة السعدون أثناء المفاوضات . وبعد أخذ وردّ قررنا ، باعتبار أن البلاد فقيرة لا تستطيع دفع أي مبلغ لهذا الغرض ، رفض هذا الاقتراح ، وأيدنا الرفض بمضمون المحادثة التي حصلت للمرحوم السعدون مع المندوب السامي بإمكان إخلاء العراق من الجيوش البريطانية ، وعدم وجود أي خطر على العراق من جراء ذلك . وطلبنا من المندوب إفهام حكومته أن رفضنا هذا لا يقبل تعديلاً . وقد مضى زمن ليس بالقصير وإذا بالجواب يرد إلينا من المندوب السامي يقول فيه إن الدلائل التي بينتها الحكومة العراقية في موضوع رفض مقترحات الحكومة البريطانية بتحمّل النفقات الإضافية الضرورية المذكورة ، عندما عرضت على خزينة صاحب الجلالة البريطانية لم توافق هذه عليها . فهو يأسف لأنه مضطر إلى أن يعيد الكرة على الحكومة العراقية للنظر في هذه الاقتراحات وإيجاد حلّ مناسب لها . وأضاف قائلاً : إن الحكومة البريطانية تكتفي بأن يوافق العراق على مبدأ تحمّل هذه النفقات وتسجيلها ديناً عليه . أما دفع ذلك فيترك للزمن . وكنا نعرف أن في الطريق دخلاً سيتحقق للعراق من النفط . والحكومة البريطانية تعرف ذلك أكثر منا ، فعندما نوافق على المبدأ ونسجل ذلك علينا تضع الحكومة البريطانية يدها على إيرادات النفط وتتقاضاها .

رد طريف

ولم نطل البحث والمجادلة في هذا الموضوع بل اكتفينا بإعطاء جواب طريف يتناسب مع المماحكة التي تضمنها كتاب المندوب السامي الأخير الذي قال فيه : «خزينة حكومة صاحب الجلالة لا توافق . . .» فاكتفينا بإعطاء الجواب المتناسب مع الطلب فقلنا : «إن البراهين العراقية التي رفضتها خزينة صاحب الجلالة البريطانية قد بقيت خزينة صاحب الجلالة العراقية متمسكة بها كالسابق وهي ترفض وجهة نظر خزينة صاحب الجلالة البريطانية . لذلك ليس لدينا ما نضيفه إلى ما تقدم في هذا الموضوع» .

وانتهى الأمر ، ولم يتكرر شيء بخصوص هذه النفقات التي لو قبلت لبقيت البلاد رازحة تحت أعبائها الباهظة زمناً طويلاً .

البطل في أعماله

وللمرحوم السعدون مواقف أخرى لا تحصى في الداخل والخارج أثناء تقلده زمام المسوولية في هذه البلاد . وإذا اكتفيت بما بيّنته آنفاً فلأني ذكرت البارز منها وأوردت الباقي ضمن ما ذكرته عن نفسي في هذه الصفحات .

-٣٣-

تذمر السعدون

نحن في تشرين الثاني ١٩٢٩ . . . ووزارة السعدون التي كانت تضم أشخاصاً بارزين في السياسة مستمرة على العمل ، ولكن بواطن الأمور كانت لا تدعو إلى التفاؤل في نجاحها في المهمة التي أخذتها على عاتقها ، وهي مهمة إكمال المعاهدة العراقية الجديدة التي صرحت الحكومة البريطانية في وعدها بشأنها أنها ستكون معاهدة مماثلة للمعاهدة المصرية في أسسها ومراميها .

انتحاره

وكان المرحوم السعدون متذمراً من سياسة رفقائه وزملائه ، إذ كان يلوح أنهم غير متفقين على السياسة العامة . فمنهم من كان يميل إلى التطرّف كالمرحوم الهاشمي

والمرحوم ناجي السويدي والسيد ناجي شوكت ، ومنهم من كان يؤازره في سياسته المعتدلة والمتدرجة حتى وقعت الواقعة وانتحر في ليلة ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ في بيته ، بعد أن ترك رسالة كتبها بيده أوضح فيها سبب إقدامه على الانتحار .

أمثولة خالدة

وهو يلخص «في أنه بقي محتاراً في أمره لا يلوي على شيء . فالشعب يطالب بأمور لا يمكن حمل بريطانيا على قبولها ، فيعتتبر رجال السياسة والمسؤولين من العراقيين ، مقصرين في واجبهم ، ولا يعلم أن البلاد عاجزة مادياً ومعنوياً عن أن تحمل بريطانيا على قبول مطالبها ، وسياسة التسويف ما زالت في الداخل والخارج متمشية على طرقها السابقة ، فأراد أن يتخلص من هذا المأزق فيفتدي بلاده بنفسه ويكون قدوة للآخرين في التضحية ونكران الذات . . .» .

ناجي السويدي

وقد خلف المرحوم السعدون في الوزارة ، المرحوم ناجي السويدي باعتباره الشخص الذي يليه في زعامة حزب التقدم . فألّف الوزارة واحتفظ بجميع زملاء السعدون ، مضيفاً إليهم المرحوم خالد سليمان لإكمال النقص ، وكنت في هذه الآونة رئيساً لمجلس النواب ، وقد زادت المشاكل في عهد الوزارة الجديدة وتعقدت لأن المطامع لم تجرؤ أن تذر قرنها في زمن السعدون فوجدت الآن مجالاً أوسع للعمل . وكانت السياسة المستحكمة في مجلس النواب هي إحراج موقف بريطانيا ، وبالأحرى إحراج موقف ناجي السويدي ، لهدم الوزارة .

زيادة المشاكل

وقد كان الوزراء يتذرعون بأتفه الأسباب لإيجاد الخلاف بينهم وبين المندوب السامي ، باعتبار أن البلاد يجب أن تتمشى نحو الاستقلال التام فتبادر فوراً بتحقيق هذه الغاية وإن لم يتسنّ عقد المعاهدة الجديدة . حتى إنهم بدأوا يرفعون من الميزانيات نفقات المستشارين البريطانيين والمفتشين الإداريين وغير ذلك ، فأوجدوا بذلك أزمة مستحكمة الحلقات بين الوزارة ودار المندوب السامي . كانت نظريتهم أنهم يتمشون مع السياسة الجديدة . أما نظرية المندوب السامي فكانت تتضمن عدم تحوير شيء مما

هو جار حتى يتم عقد معاهدة جديدة . وحينئذ تمضي البلاد وفق منطوقها . لذلك يجب إبقاء كل شيء على حاله .

استفزازات مقصودة

والذي أعرفه أن هذه الاستفزازات للإنكليز كانت مقصودة من زملاء المرحوم ناجي السويدي ، وذلك لإيقاع الوزارة في ورطة وحملها على الاستقالة . وقد ساعد على هذا كثيراً ؛ إذ كان المفهوم أن أسس المعاهدة الجديدة قد وصلت للعراق بصحبة المندوب السامي الجديد السر فرنسيس همفريس ، واطلع عليها البلاط وبعض المتصلين به . وقد أرادوا أن يستولوا على المسؤولية ويقوموا بالمفاوضة هم أنفسهم ، ويؤمنوا بذلك مزية جديدة يدعمون بها مراكزهم في المستقبل .

وهذا ما وقع ؛ إذ اضطر المرحوم السويدي إلى الاستقالة من دون أي سبب أو داع . وبعد الاستقالة كان من العادة الجارية أن يزور الرئيس المستقيل المندوب السامي ليشكره على تعاونه ومؤازرته إياه أثناء اضطلاعه بمهمته المنسحب منها ، وعندما طلب ناجي السويدي موعداً من المندوب السامي لهذا الغرض رجاه المندوب أن أكون أنا معه . وكنت كلما حاولت أن أفهم السبب المؤدي إلى هذه الأزمة والاستقالة لم أتبينه جيداً ، فجاءت زيارة رئيس الوزارة المستقيلة ، للمندوب السامي حسب العادة المذكورة فرصة مواتية فرافقته .

المندوب يرجو أخي بسحب الاستقالة

وعندما حضرنا لدى المندوب فهمنا منه أنه مستغرب كذلك من السبب الذي حدا برئيس الوزراء إلى الاستقالة ، وقد بيّن المرحوم أخي للمندوب السامي بعض الأمور التي وجدتها لا تكفي للتبرير . فتوسطت في الأمر . وأفهمت المندوب السامي ضرورة الاتفاق على تسوية مرضية للنقاط التي حصل حولها الخلاف ، فوجدت المندوب السامي يميل إلى الاتفاق فاتفقنا . ورجا من أخي أن يستعيد استقالته . فتركناه ولكننا حرنا كيف نخبر جلالة الملك بزوال الأزمة التي كان يسعى هو نفسه إلى خلقها . وبعد التفكير مع أخي وجدنا أنه من المناسب أن نعرض الأمر على جلالته ونطلب منه أن يتوسط لإزالة سوء التفاهم ، متجاهلين وقوع هذا التفاهم بالفعل بين رئيس الوزراء والمندوب السامي .

الملك يمتعض

وكنا يومئذ مدعوين للعشاء لدى جلالته . وعندما حضرنا وأخبرناه تصنّع التأثر من وجود الأزمة ، فأخبرناه بأننا كنا لدى المندوب السامي ووجدنا إمكاناً لحل الأزمة إذا كان جلالته مستعداً لاستعمال نفوذه لدى المندوب لإنهائها . لأننا شعرنا من المندوب السامي أن الأمر قد انتهى بإيجاد حلول ذكرناها له كما ذكرنا موافقة المندوب عليها . فاحمرّت وجنتاه واستولى عليه الغضب وقال بصوت متهدج :

– ألم يخجل المندوب من هذا العمل؟ فكيف يقول إن الأزمة لا يمكن أن تحلّ ثم يقبل ، ويوافق على ما اتفق عليه معكم .

وكنا في الواقع نتوقع ذلك من جلالته ؛ لأننا نعتقد أن الأزمة هي من صنع يديه . فحاولنا أن نطمئنه وأن نعلق الحل على مساعيه ، ولكن مشكلتنا كونه لم يسعَ إلى حل المشكل بل إلى تعقيده فتركناه وأمرنا للّه ، معتقدين أنه لا بد وأن يقوم بعمل يخرب به كل ما وقع من تفاهم بيننا وبين المندوب السامي .

كورنواليس

وصحت نبوءتنا إذ فهمنا في اليوم التالي أنه أوفد مستشار الداخلية المستر كورنواليس إلى المندوب يعتب عليه موافقته على حلّ الأزمة ، وكيف أنه يوافق معنا ، ولا يوافق معه ، وعند الصباح اضطر المندوب السامي إلى أن يذهب إلى جلالة الملك ويحاول أن يتنصل من مسؤولية الاتفاق .

تراجع

والظاهر أنه قد تمّ ترتيب كل شيء بين الاثنين ، وطلب المرحوم أخي للحضور لديهما ، حيث بادره المندوب السامي بأنه يأسف على أنه قد وقع سوء فهم بينه وبين رئيس الوزراء ورئيس المجلس النيابي ، وأنه لم يوافق تماماً على مقترحاتهما ، بما يجعل الأزمة منتهية ، بل تقدم بطلب في تلك الجلسة وهو متأكد من أنه لا يقبل من قبل الوزارة ، وقال إنه لا يزال يتمسك بهذا الطلب ولا يستطيع أن يحيد عنه وهو إعادة مخصصات الموظفين الأجانب من مفتشين إداريين وغيرهم في الميزانية ، وعدم التعرض إلى هذه المخصصات بشيء . والذي أتذكره أنه كان قد وافق عندما كنا في دار الاعتماد على وضع مخصصات بغير هذا الاسم وتحت عنوان : «مخصصات

تسفير الموظفين الأجانب» وقد قبلنا ذلك منه واتفقنا على اعتبار أن عملية تنقيص عدد المفتشين البريطانيين وتصفيتهم قد بدأت ، وأنه سيكون من الممكن أداء رواتبهم من هذه المخصصات حتى تكمل عملية المعاهدة الجديدة وينقص عددهم قبل ذلك أو بعده .

رد مفحم

فأجاب المرحوم أخي على هذا القول بأنه لو كان وحده قد سمع من المندوب ما قاله لكان من المحتمل الادّعاء بوجود سوء تفاهم ، ولكن كان أخوه حاضراً الجلسة وكان يكلمه ويتوسط في الأمر . ولا يعقل أن يحصل سوء تفاهم بين اثنين وبين المندوب .

وعلى كل حال فقد طلب السويدي من المندوب ألا يكلف نفسه عبئاً ثقيلاً للتنصل مما قاله ووعد به . فهو في الحقيقة لا ينوي البقاء في المسؤولية إلا بناء على رغبة جلالة الملك . فإذا كان بقاؤه في الحكم ليس من مصلحة البلاد فإنه يصرّ على الاستقالة ويطلب إلى جلالته قبولها . وكان هذا الإعلان مطمئناً للملك مما حدا به إلى قبول الاستقالة .

نوري السعيد على المسرح

-٢٤-

نوري السعيد

استقالت وزارة ناجي السويدي بعد أن مكثت في الحكم أربعة أشهر ، وخلفه السيد نوري السعيد الذي طالما سعى المرحوم الملك فيصل إلى تقليده الوزارة قبل ذلك بمدة طويلة . ولكنه لم يوفق . وقد أعلنت وزارة السعيد أنها سوف تدخل في المفاوضة مع الجهة البريطانية لعقد معاهدة جديدة حسب الوعد الصادر من الحكومة البريطانية .

المفاوضات

وقد استمرت المفاوضة ثلاثة أشهر وانتهت المعاهدة ووقع عليها في ٣٠ تموز ١٩٣٠ ، وحلّ مجلس النواب وبدأت الانتخابات الجديدة على أسس المعاهدة .

واعتقد الملك فيصل أنه سوف يتسنى له أن يتسلم جميع مسؤوليات البلد من الإنكليز ويمارسها بالاشتراك مع نوري السعيد .

ابتعادي عن السياسة

وقد وجدت من الحكمة فيما يتعلق بشخصي أن أبتعد عن السياسة المحلية مدة من الزمن ؛ لأن ما رسخ في ذهن الملك فيصل بشأن استلام مقاليد الأمور جميعها سوف يحمله على أن يقوم بسياسة لا تقبل نقداً أو معارضة ، وسأضطر إلى المخاصمة والاصطدام معه . وهذا أمر لم أكن راغباً فيه .

وسام الرافدين

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان في النية مقابلة الحكومة الإيرانية في

تأسيسها أول مفوضية لها في العراق بتأسيس مفوضية عراقية في طهران . وقد كلفني جلالته وأصرّ على أن أكون أول وزير مفوض فقبلت . وقد منحني وسام الرافدين من الدرجة الثانية فكنت ثاني شخص يتقلد هذا الوسام من هذه الدرجة ، إذ لم يُمنح قبل ذلك إلا للمرحوم السعدون .

وكان المتفق عليه بل المقرر أن لا يُمنح وسام الرافدين من الدرجة الأولى إلا للملوك ورؤساء الجمهوريات وأمراء البيت المالك . ولم يتسنّ لأحد من العراقيين أن يحصل على الدرجة الثانية سوى عبدالمحسن السعدون ومن بعده أنا كما قدمت .

وزير مفوّض في طهران

-٣٥-

المفوضية العراقية في طهران

تأسست مفوضية العراق في طهران ، وعيّنت وزيراً من الدرجة الأولى ، وتهيأت للسفر فتركت بغداد في الساعة الثامنة والربع من يوم ١٢ آذار ١٩٣١ . وفي الساعة الثامنة والنصف من يوم الجمعة وصلنا الحدود الإيرانية ، وفي الساعة السادسة من يوم الأحد وصلنا طهران ، وبدأنا هناك باستكمال الوسائل اللازمة لتأسيس المفوضية ، ووجدنا أن أحسن محل يمكن اتخاذه هو دار كبيرة تعود إلى بيت «صوفير» فاتفقنا معهم على استئجارها لثلاث سنوات ، وذهبت حسب العادة المتبعة لمقابلة وزير الخارجية الإيرانية فاستقبلني صغار الموظفين الموكل إليهم الأمر فيها . ثم أتاني رجل ضخم الجثة ، عريض الوجه ، يتكلم الفرنسية بطلاقة وفصاحة . فقدم لي نفسه بأنه رئيس التشريفات ، ثم أدخلني فوراً إلى غرفة كبيرة وجدت فيها رجلاً وقوراً واقفاً في منتصفها ، ما لبث أن تقدم نحوي هاشاً باشاً ، وسلّم عليّ حسب الأصول مستفسراً عما إذا كانت سياحتي قد مرت طيبة!! . . .

كان هذا الرجل الوقور آغاي (فروغي) وزير الخارجية . فقلت إن سفرتي كانت طيبة ومريحة وزدت على ذلك :

إنني أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكري وامتناني لما لاقيته من لطف وحفاوة منذ أن دخلت الحدود الإيرانية ووطئت قدماي أرض البلاد التي لم أشعر بأنها أجنبيية عني ؛ لما فيها من مناظر ومظاهر مماثلة لما هو في بلادي . وبعد تبادل أحاديث لا تخرج عن المجاملة استوعبت إكمالنا تدخين السيكارة وشرب كأس من الشاي ، ودعته قائلاً :

– إنني أعد نفسي سعيداً بأن أكون أول ممثل عراقي لدى الحكومة الإمبراطورية ، وسأبذل جهدي لأكون خير واسطة لتوثيق عرى الصدافة والمحبة بين البلدين ،

وسأثبت أننا كنا ولم نزل وسنبقى أصدقاء أوفياء وإخواناً في كل وقت .

فأجاب بأنه يشكرني على هذه الإحساسات ، ويؤيدني فيما أعتقده من لزوم تأييد الروابط الصحيحة بين البلدين اللذين لا يرى هو ما يعكر صفو مودتهما واخائهما .

وبعد أن صافحته وتوجهت إلى الباب للخروج راح يتبعني بخطوات متئدة يريد أن لا يكون بها قد وصل معي حتى الباب! وقد أخبرني ونحن وقوف بأن صاحب الجلالة الإمبراطورية يود أن يستقبلني بأسرع وقت ممكن . ولذلك يرجوني أن أودع نسخة من كتاب اعتمادي إلى رئيس التشريفات حتى تتم مراسم تقديم أوراق الاعتماد في مدة قصيرة . وقد قلت له بعد شكري له على اهتمامه بتقديم كتاب الاعتماد بأنني أخشى ألا أكون في حالة تمكنني من أن أقوم تماماً بواجباتي بعد تقديم كتاب الاعتماد ، بالنظر لعدم وجود محل مناسب يليق باستقبال الزائرين . لذلك طلبت إليه أن يسمح لي بالمذاكرة مع رئيس التشريفات بهذا الخصوص حتى أرتب شيئاً معه . وعندما فاتحت رئيس التشريفات بذلك قال لي إن الاستعجال بتقديم كتاب الاعتماد يكون أحسن من تأخيره ، لأن عيد النوروز قريب منا ويجب أن يكون التقديم قبله حتى يمكن الاشتراك في الحفلات الرسمية التي تقام عادة بمناسبة العيد للهيئة الدبلوماسية . أما مسألة المحل فلا أهمية لها إذ يمكن قبول الزيارات في أي محل كان طالما كنتم مشغولين بإعداد سفارة جديدة .

فوافقت على ذلك ووعدته بأن أرسل نسخة من كتاب الاعتماد بالفرنسية ونسخة أخرى من الخطبة التي سألقيها بحضور جلالة الشاه ، على أن يكون تقديم أوراق الاعتماد قبل عيد النوروز بيوم واحد .

المستر يار

وقد اتصلت بالمستر يار القائم بأعمال السفارة البريطانية في طهران لزيارته في الساعة الرابعة مساء من يوم ١٧ آذار . وفي اليوم المعين ذهبت إلى السفارة البريطانية فاستقبلني المستر يار المذكور بكل بشاشة ، وبيّن لي أن السر روبرت كلايف الوزير المفوض غائب في الإجازة . وقد رحب بي وذكر لي بأنه يعرفني شخصياً لأني كنت قد تعشيت معه عند المرحوم جلبرت كلايتون في دار الاعتماد البريطاني ببغداد قبل هذا . وقد حضر المقابلة المستر هاوارد السكرتير الشرقي في المفوضية وهو طويل القامة

يتكلم الفرنسية بطلاقة ، وقد سبق له أن بقي في وظيفته هذه مدة تناهز العشرين سنة .

الاقتصاد الإيراني

وقد دار البحث بيننا حول أمور كثيرة أهمها الأوضاع السياسية المحيطة بإيران ، والتي وصفها المستر هاوارد بأنها في غاية الاضطراب بسبب النظام الاقتصادي الذي وضعته الحكومة الإيرانية ، وهي لا تطيق تحمّل نتائجه ، ثم ذكر المستر يار أن قانون انحصار التجارة الإيراني ليس في وسع أحد أن يتدخل في أمره طالما لم يحصل من تطبيقه ضرر للرعايا الأجانب ، وإن أورث لحد الآن كل الضرر لرعايا إيران . ورجح أن يكون الأنسب الانتظار حتى تنكشف نتائج هذا القانون المرهق . ثم قال المستر هاوارد إن هذا القانون لاخير فيه لا لإيران ولا للأجانب ، ثم قال إنه لا يعلم كيف يمكن الاشتراط على المستوردين بأن يصدروا بقدر ما يستوردون . ونحن نعلم أن الفرق ما بين الوارد والصادر عظيم جداً . وهل يمكن إرغام التجار على إصدار كميات غير موجودة في إيران أم غير مطلوبة في الخارج؟

التجارة الروسية

ثم انتقل الحديث إلى نشاط التجارة الروسية في إيران ، فظهر لي من ذلك أن السياسة البريطانية في إيران غير متضايقة من السياسة الإيرانية ، بل كان يار وهاوارد يمتدحان الإدارة الحاضرة الإيرانية ويقدران نشاطها ويظهران شكوكاً كثيرة حول مغازي وأهداف السياسة الروسية في الاقتصاديات وغيرها؟

المراسم الرسمية

وعندما ظهرت صعوبات لا يمكن اقتحامها بالنظر لعدم تهيئة المحل المناسب لقبول الزيارات ، ولعدم ورود النشيد العراقي القومي الذي يجب أن تعزفه الفرقة الموسيقية في القصر الإمبراطوري أثناء مراسيم تقديم الاعتماد ، ولأمور أخرى ، فقد اتفقت مع الخارجية على تأجيل هذه المراسم إلى ما بعد النوروز . وقد عيّن لي يوم الخميس ٩ نيسان لتقديم كتاب الاعتماد .

وفي الساعة التاسعة صباحاً من ذلك اليوم وصلت إلى دار المفوضية العراقية

سيارتان من البلاط الإمبراطوري مع معاون رئيس التشريفات ، مرتدياً بدلته الرسمية وقد استصبحني : فأنا وهو في السيارة الأولى ، والسكرتير الأول السيد عباس مهدي ، والملحق الأول أحمد وصفي في السيارة الثانية .

قصر (كل ستان)

وصلنا إلى قصر (كل ستان) فوجدنا هناك ثلة عسكرية وفي مقدمتها الموسيقى ، وعندما ظهرنا على عتبة الباب صدحت بالنشيد العراقي الوطني ثم مشينا حوالي مائة ياردة أو أكثر حتى وصلنا باب القصر الرئيسي ، وهناك استقبلنا مدير التشريفات بوزارة الخارجية وهو في بذلته الرسمية المقصبة ، وأوصلنا إلى الردهة حيث وجدنا رئيس المراسم والتشريفات مع رئيس الترجمة بالخارجية ، وأخذنا نتحدث معهم زهاء ربع ساعة ، وسئلنا عما سنعمله بالسدارة فهل سنخلعها أو نحتفظ بها ، فقلنا إننا سنخلعها ونعاملها معاملة القبعة . . . وهكذا فعلنا عندما أخبرنا بلزوم التقدم إلى الطابق الأول الذي تليه فسحة وسلّم يصعد به إلى بهو صغير . وهناك أشار رئيس المراسيم والتشريفات بأن ندخل فدخلت وحدي إلى بهو كبير فخم محلىّ الجدران والسقوف بالذهب والثريات وزخارف بديعة أخرى .

الشاه

ورأيت جلالة الشاه واقفاً في منتصف البهو ، وإلى يمينه وزير البلاط تيمور طاش ، وإلى يساره وزير الخارجية السيد فروغي ، فتقدمت خطوتين وانحنيت تعظيماً .

تبادل الخطب

ثم أخذت بيدي الخطبة مكتوبة بالعربية فقرأتها ، وعند إتمامي إياها انحنيت مرة ثانية ثم تلا رئيش شعبة الترجمة بوزارة الخارجية ترجمتها بالفارسية ، حتى إذا أكملها أخذ الشاه من وزير البلاد ورقة مكتوبة بالفارسية فقرأها بصعوبة قليلة ، ثم ألقى المترجم خطبة جلالة الشاه بالفرنسية ، وعندما أكملها تقدم نحوي موظف التشريفات حاملاً كتاب الاعتماد موضوعاً في صينية من الذهب ، فأخذت الكتاب وقدمته باحترام إلى الشاه الذي استلمه ، وسلمه إلى وزير البلاط وصافحني . وبدأ يتكلم معي بالفارسية ويقوم وزير البلاط بالترجمة لي إلى الفرنسية .

حديث مع الشاه

قال جلالته : هل أتيت إلى إيران قبل الآن؟

قلت : لم آت إلا هذه المرة فقط ، ولكنني عندما وضعت قدميّ على الأرض الإيرانية شعرت بأنني دخلت مملكة صديقة ، ومشابهة في جميع مظاهرها لما عندنا .

ثم أضفت : إنني أتشرف بعرض تحيات جلالة ملك العراق إلى جلالة الشاه!

بين إيران والعراق

قال جلالته : أتذكر في الحقيقة ما قلته لرستم بك حيدر من أنني سأظهر ودي الخالص للعراق الجارة العزيزة . وإنني أطمئن حضرتك بأنك ستراني كذلك في المستقبل عند تحقيق هذا الوعد بل أكثر . وإن أعظم دليل على رغبتي الأكيدة في أن أكون على صلات ودية دائمة مع العراق هو أني سبقتكم بإرسال ممثل لي إلى بغداد مع أن ممثلكم قد تأخر عن المجيء إلى هنا .

التبادل السياسي

ولما أدركت هذا اللوم الخفيف قلت :

– إني أسترحم من صاحب الجلالة أن يعتمد على قولي بأنه لم يحصل تأخر في إرسال ممثل العراق إلى جلالة الشاه . بل إن الممثل الذي تعيّن إلى طهران عقب دخول البلادين في صلات دائمة قد حصل له مانع شخصي ليس لحكومة العراق دخل فيه ، لأنه كان مريضاً مرضاً شديداً عاقه عن المجيء في حينه .

فضحك جلالته ثم قال : أنا أقبل هذه الإيضاحات وأكتفي بها!

وواصل كلامه يقول : أرجوك أن تعرض تحياتي واحتراماتي إلى جلالة الملك فيصل الأول .

فوعدت بذلك ثم قلت :

موظفو المفوضية

– هل يسمح لي جلالة الشاه بأن أقدم إليه أعضاء المفوضية؟ فوافق . ودخل على الأثر السكرتير الأول والملحق الأول وقدمتهما . فصافحهما جلالته ثم قال :

– ما شاء الله! إنهما على أتم صحة وفي أحسن شكل ، فهل هما عربيان؟

فابتسمت وقلت :
– نعم ، إنهما عربيان . . .؟

مع وزيري البلاط والخارجية

ولما وجدت أن الحديث أوشك على الانتهاء استأذنت في الانصراف فصافحني جلالته وخرج من باب خلفي . أما أنا فبقيت في البهو مع وزير الخارجية الذي تقدم إليّ مهنئاً . ثم عاد مع وزير البلاط بعد تشييع الشاه إلى الباب الخلفي ، وصافحني وأعرب عن ارتياحه وامتنانه لتعرّفه بي فقلت :

– لقد كنت أتحرى الفرص للتشرف بمقابلة دولتكم فلم أوفق إلا الآن! وإني أشعر بارتياح وسرور عظيمين لأني نلت حظوة التشرّف بالشاه وبكم .

وأضفت ، ونحن خارجون من البهو إلى بهو آخر للاستراحة ، قائلاً لتيمور طاش ووزير الخارجية :

– إن كلام جلالة الشاه قد أثّر فيّ أحسن تأثير لما تلمسته فيه من لهجة صميمة وصراحة تليق بمنزلة جندي عظيم كجلالته .

فقال تيمور طاش : نعم . إن ما امتاز به جلالته هو أنه صريح وصميمي في أقواله وأعماله . وربما كان ذلك في بعض الأحيان نقصاً فيه ولكنه لا يعبأ بهذا النقص مهما كلفه .

فقلت : هذا خير ما يتصف به الشاه ، ولم أجد في ذلك نقصاً بل مكرمة .

رئيس الوزراء

قمت بعد ذلك بزيارتي الرسمية لرئيس الوزراء وهو يومئذ «آغاي مهدي هدايت» . . شيخ وقور جاوز السبعين من عمره ، ولكنه يحسن الفرنسية والألمانية والروسية ، على ما فهمت ، ولم يجرِ بيننا سوى ما تستوجبه المجاملة وتناول بعض المواضيع البسيطة .

وزير البلاط

والمهم . . . هنا هو زيارتي لوزير البلاط عبدالحسين تيمور طاش .
ذهبت إلى قصر الشاه وهو يقع في خيابان بهلوي – وهو على نمط عصري محاط

بجنائن غناء ، يشبه الطراز الأوروبي المعتاد ، والذي يدخل إليه يخال نفسه في محل أوروبي تماماً .

وحين دخلت المحل المعدّ للانتظار ، لم أتأخر فيه بل دُعيت إلى غرفة صغيرة كان فيها تيمور طاش واقفاً في الانتظار في وسطها . وقد تقدم نحو الباب هاشاً باشاً ، وصافحني بكل لطف .

تيمور طاش

وتيمور طاش يرجع أصله إلى شمال إيران ، وقد تلقى علومه في مدرسة الأركان العسكرية الروسية في بطرسبرج وهو يتكلم الروسية بإجادة تامة ، والفرنسية بطلاقة ممتازة ، وهو كريم المحتد ، ذكي ، نشيط للغاية . أما مظهره فلا يختلف عن مظهر أي أوروبي ممتاز . وقد خيل إليّ أنني لم أصادف في الشرق رجلاً أذكى وأليق وألبق منه بالرغم من أنني قضيت وقتاً طويلاً في تركيا ، وسورية والعراق وعرفت الكثير من رجالها . لقد وجدت فيه رجلاً يعالج المشاكل بإحاطة تامة وهو يقول إنه يكره الأوروبيين ويعدّهم بلاءً على الشرق لحرصهم وطمعهم الذي ليس له حد .

قضية الأكراد

جلسنا في زاوية من الغرفة وبدأنا الحديث عن الطقس ، وانتقلنا إلى مسألة الأكراد وقد ظهر لي أن هذه القضية كانت تشغل بال الإيرانيين إلى حد كبير ؛ لأن السياسة الإيرانية في ذلك الوقت كانت مناهضة لها وعازمة عزماً أكيداً على القضاء عليها ، فقال :

محمود البرزنجي

– هل تعلمون شيئاً عما وصلت إليه الحالة في كردستان العراقية وما تمّ من إجراءات ضد الشيخ محمود البرزنجي؟

قلت :

– إن الحركات ضد الشيخ محمود المذكور ستبدأ عما قريب لتأديبه حالما يحل الموسم المساعد للقيام بالحركات العسكرية .

فقال :

– أخشى كثيراً أن لا تنتج هذه الحركات نتيجة مساعدة لكم ؛ لأنني أنظر إلى التشجيعات والتحريكات التي يقوم بها الأجانب الذين لا يريدون استتباب الأمن في بلادكم حتى تبقى مرتعاً خصباً لدسائسهم ونفوذهم! «وكان يعني بالأجانب الإنكليز» .

فقلت له :

إسماعيل سيمكو

– إني لا أعلم كيف ستنتهي هذه الحركات أبالفشل أم بالنجاح!؟ لأن المستقبل غير معلوم ، وربما هرب الشيخ محمود إلى إيران أو تركيا كما فعل إسماعيل سيمكو[1] وغيره . أما تخوفكم من الأصابع الأجنبية المشجعة لهؤلاء ، فإني أعلم بأن تلك الأصابع لم تستمر في هذه الأيام على التشجيع ، وربما كان المشجعون في الماضي لهؤلاء الأكراد قد أصابهم الندم لما فرط منهم ، وأدى إلى رد فعل مخيف أصبح يهدد مصالحهم تهديداً كبيراً . لذلك لا أعتقد بوجود تشجيع من هذا القبيل في الوقت الحاضر . ولو فرضنا وجوده فليس من المعقول أن يشمل هذا التشجيع الشيخ محمود الذي كان ولم يزل معارضاً للإنكليز .

الحكومة العراقية والأكراد

ثم إن سياسة الحكومتين العراقية والبريطانية صريحة بشأن الأكراد ، ولا بد من أن يكون قد بلغ مسامعكم ما قررته عصبة الأمم من أن ما هو بيد الأكراد من حقوق هو كل ما يمكن أن يحصلوا عليه وليس لهم أن يطالبوا بأكثر منه . وعلى هذا قال تيمور طاش إنه لا يزال يعتقد شخصياً بأن تحريك الأكراد هو من صنع الإنكليز .

نهضة الشرق

وأراد أن يدلل على ذلك بأنه ليس في وسع أحد أن ينكر أن في الشرق نهضة . وفي البلاد العربية كذلك . فنهوض البلاد معناه سدّ أبواب الاستعمار والاستثمار

---

(١) إسماعيل سيمكو – ثائر كردي – ثار بوجه إيران وانتقل إلى العراق ثم هرب إلى تركيا حيث ألقي القبض عليه وقتل .

التي كانت مفتوحة لتصريف بضائع الأوروبيين وتحقيق مطامعهم ، وتغلغل نفوذهم فيها . ولإنكلترا منافع ومطامع كثيرة ، ومنها النفط المصدر إلى البحر في حيفا والسكك الحديدية ، ونفوذها في الخليج الفارسي ، فكيف يطمئن الإنسان إلى عدم وجود دسائس للتفريق بين العرب والكرد في العراق ، مما يجعل الإنسان متحفزاً إلى التغلب على هذه الغايات؟!

استنتاجات

أجبته : إن استنتاجاته منطقية ومعقولة ولكن الواقع ليس كذلك على ما يظهر ؛ لأن الإنكليز ليسوا على خلاف مع العراق بل إن تفاهمهم معه مستمر ، في كل الأمور ، فعلام يكلف الإنكليز أنفسهم مؤونة الدس ، وهم حاصلون على ما يؤمن مصالحهم بسهولة . وإذا قلت لا يوجد تشجيع فأقصد بذلك عدم الحاجة إلى هذا التشجيع طالما كانت الأمور تسير بالتفاهم بين الإنكليز والعراق ، وما يخشاه هو (أي تيمور) ممكن الوقوع عندما تشتد وطأة الخلاف بين العراق والإنكليز على مسألة أو مسائل ، وهذا يمكن وقوعه في المستقبل . ولكننا نتربص له ونراقبه بدقة . كما أن الإيرانيين من ناحيتهم لا بد وأن يراقبوه عن كثب منعاً لما عساه أن يقع من تحريكات مهمة .

موقف العراق

ثم قال تيمور طاش إنه قدّر موقف العراق في مفاوضات النفط الأخيرة ؛ لأنه سمع السرجون كادمن[1] يتأفف ويتذمر منها ، وفهم أننا أصبحنا في حالة تمكننا من اتخاذ المواقف الرزينة فيما يحفظ لنا مواردنا وكنوزنا .

ثقة

ثم قال إنه يسرّه أن يصرّح لي بأنه في كل ما يحادثني به في المستقبل سيتوخى الصراحة حتى يثبت لي أنه كان لا يحادث ممثلاً بريطانياً ، بل ممثلاً عراقياً يقدّر

---

(١) رئيس شركة النفط العراقية يومئذ .

ضرورة المصارحة والتفاهم فيما يعود على العراق وإيران بأحسن الصلات الودية .

ثم قال :

– كذلك ستراني في محادثتي معك مخلصاً وصريحاً لأني لا أرى قط أن يتخذ الواحد منا مع الآخر وضعاً ديبلوماسياً مطاطاً ليس من شأنه الوصول إلى ما نتوخاه ، وهو الصداقة والصلات الحسنة ما بيننا نحن الذين جعلتنا الظروف أكثر اتصالاً من غيرنا .

روسيا

ولما انتقل بالحديث إلى روسيا قال :

– إن الخطر المداهم هو خطر روسيا على العالم ، فالعالم الآن مضطرب من أزمة قاتلة ، متأتية من كثرة الإنتاج ، وروسيا تؤجج نار هذه الكثرة لتحرق بها أوروبا ، وقد قيل كثيراً إن الأزمة الحاضرة سوف تقضي على روسيا ؛ لأن نشاط هذه ليس إلا أمراً مصطنعاً ولأن الحاجات الضرورية فيها لم تزل أقل مما يتطلبه الشعب الروسي لحاجته إلى ذلك ، فلا بد من يوم قريب تظهر فيه حقيقة روسيا بطبيعتها ويتخلص منها العالم كعضو مزاحم قتّال .

ثم قال :

– ولكنني لا أصدّق هذه الأقوال ولا أعتمد على هذه الاحتمالات ؛ لأن روسيا سوف لا تظهر عجزها طالما كانت الشعوب القاطنة فيها شعوباً مستسلمة خانعة للقوة .

الشعب الروسي

إن هذا الشعب الروسي قد رزح تحت سلطان المغول مئات من السنين ، وتحت نير استبداد القياصرة أكثر من ذلك ، ولا يعلم أحد ماذا يكون من شأنه في المستقبل . ولكن المعلوم هو أن السوفيات لا يزالون متحكمين بهذا الشعب المسكين ، فهم يستطيعون إذن حصر همهم في الإنتاج والتصدير ليستولوا على الأسواق ولو كلفهم الأمر إماته (١٥) مليوناً أو أكثر من الأهالي جوعاً .

وماذا يهم الروس المتحكمين في رقاب الشعب لو مات منه ١٥ مليوناً وهو أكثر من ١٥٠ مليون نسمة!

مع وزير الخارجية

وفي يوم الأحد ١٢ نيسان ١٩٣١ صباحاً ذهبت لزيارة وزير الخارجية السيد محمد علي فروغي .

وفروغي هذا من كبار رجالات إيران بلا شك ، فهو متضلع في الفلسفة ومن الكتاب القديرين ؛ وقد أخبرني سفير فرنسا مسيو «موغرا» في طهران بأن ما يكتبه السيد فروغي بالفرنسية قد يعلو به على كثير من الكتاب الفرنسيين ، وهو رجل محترم ومعروف في الأوساط الإيرانية والأجنبية برجاحة العقل وحسن الصفات ودماثة الخلق ، وبعد أن سقنا الحديث عن الطقس إلى ما يتعلق بأمورنا وبعد أن رتبنا كيفية العمل ، والاتصال بالوزارة عندما تكون لنا حاجة ، قال الوزير :

صلات البلدين

– إني كلما فكرت في صلاتنا معكم وجدت من المستحيل أن يعتريها خلل أو يدخلها فساد ، وكيف يعتريها فساد ونحن جميعنا من دين واحد؟ كما أننا نتكلم لغتكم مع تحوير بسيط في الأسلوب والأداء! هل تعلمون أن ٨٠ في المائة من الفارسية عربية الأصل وما يتبقى منها ليس إلا روابط وأدوات . وهل تعلمون أن ثقافتنا لا تختلف عن ثقافتكم بشيء؟ لماذا إذن لا نكون على أتم وفاق؟ ولماذا لا نستمر على صداقتنا وإخوتنا؟

قلت :

– إن ما تفضلتم به هو الصحيح .

قال : إذن فلا تحادثني بما يفهم منه أني أضيق بسماع شيء يعود نفعه عليكم أو علينا كلينا ، ومن واجبي وأنا موظف من قبل حكومتي لأقوم بهذا العمل أن أكون تحت أمركم .

المعاهدة

ثم فاتحت الوزير بما اعتزمت عليه حكومتي من إعداد أسس لمعاهدة دائمة تتناول أموراً كثيرة متنوعة ؛ لأن التي عقدناها مثلاً في ١١ آب ١٩٢٩ كانت معاهدة سميت «اتفاقية موقتة» ، فوعد بالاهتمام بالموضوع عندما نبحث فيه بصورة خاصة .

وزير بريطانيا المفوض

تبعاً للتقاليد المتبعة في الهيئة السياسية ، يترتب على الوزير الجديد بعد أن يقدّم أوراق اعتماده لرئيس الدولة أن يبعث بمنشور إلى رؤساء البعثات السياسية الأجنبية في العاصمة يخبرهم بذلك ، ثم يبدأ بزياراته الرسمية ، لكل واحد منهم . وقياماً بهذا ، وبعد أن أخذنا الجواب من السفارة البريطانية على منشورنا ، طلبت زيارة «السر روبرت كلايف» الوزير المفوض في طهران . وفي يوم الاثنين ١٣ نيسان ١٩٣١ ذهبت لمقابلته . كان كلايف في أواخر العقد الخامس من عمره ، نحيف البنية ، لطيف المعشر ، يتكلم بهدوء ودقة . بدأنا الحديث عن طقس طهران الذي وجدته غير مرتاح إليه لعلو المحل عن البحر علواً كبيراً يجعل قلبه في اضطراب دائم .

ولما سألته عن الوضع السياسي في إيران فكر طويلاً ثم قال :

– لا شك أن وضع إيران السياسي أحسن بكثير من ذي قبل ، فلو كنتم في طهران قبلاً لأدركتم التقدم الذي حصل في الأيام الأخيرة . لقد بذل الشاه الحالي جهوداً كبيرة منذ أن تولى العرش ، فقوّى سلطة الحكومة المركزية وقضى على ملوك الطوائف ، وأدخل تحسينات عظيمة على البلاد من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية ، لكن الذي لم نستطع فهمه لحد الآن هو سياسة الشاه العسكرية!

الجيش في سياسة الشاه

كان مقدار الجيش في السنة الأولى من التنظيمات الجديدة لا يتجاوز الـ٣٠ ألفاً فأصبح اليوم ٥٠ ألفاً ، ولكن الشاه لم يزل دائباً على زيادة عدده وعِدده ليجعله ٦٠ ألفاً في أواخر هذه السنة . ولا يكتفي بهذا المقدار بل سيسعى إلى جعل هذا العدد ١٠٠ ألف جندي . . . فتصوّروا هذه الحالة وما تقتضيها من نفقات عظيمة ليس في مقدرة إيران الفقيرة تحمّلها . .! فماذا سيكون بعد ذلك؟ وماذا يقصد الشاه بهذه الزيادة المتواصلة؟ أيريد بذلك أن يوطّد الأمن في بلاده ويضرب بجيشه آمال الطامعين من رؤساء العشائر والمتغلبة ، أم يريد أن يقابل به العدوان الخارجي؟ وإذا أراد بهذا الجيش أن يحارب إحدى الدول المحيطة به فيجب أن يعلم من تكون هذه الدولة ، لأن الدول المحيطة بإيران كثيرة وهي روسيا والأفغان وبلوجستان الإنكليزية وتركيا والعراق . أما روسيا فليس في نيتها في الوقت الحاضر مقاتلة إيران ، وإذا أرادت أن تقاتل فلها كل الوسائل وربما تحقق ذلك عن غير طريق الجيش بالنظر إلى تحكمها الاقتصادي في

القسم الشمالي من إيران . ولو فرضنا أنها ستقاتل إيران بجيشها فإن مائة ألف جندي إيراني لا يقدّمون ولا يؤخرون في حرب تقع بين روسيا وإيران!

أما الأفغان فليست في حالة تجعلها تخاصم إيران قط ؛ لأن وضعها الحالي – وربما يكون في المستقبل أردأ من الآن – لا يساعد على ذلك .

أما بلوجستان الإنكليزية فإني لست بحاجة إلى التأكيد بأنه لا يخطر قط ببال أحد من الإنكليز أن يقوم يوماً ما نضال ما بينهم وما بين الإيرانيين ؛ لأن ما يريده هؤلاء الإنكليز هو الراحة والسكون في ممتلكاتهم .

تركيا

أما تركيا فلم يقع بينها وبين إيران ما يعكّر صفو التفاهم لحد الآن سوى مسألة تصحيح الحدود في أطراف قره داغ . وهذه المسألة وغيرها ليست من المسائل التي تستلزم نشوب الحرب بين البلدين .

تساؤل

ولو فرضنا جدلاً أن حرباً بينهما أصبحت وشيكة الوقوع فماذا عساه أن يفعل جيش صغير مؤلف من ١٠٠ ألف جندي مقابل قوة تركيا وجيشها وشعبها اللذين ألفا الحرب . فإذن بالنظر لكل هذا ماذا يجب أن يكون قصد الشاه من استعداداته التي تكلفه مصاريف لا تتناسب ومقدرة البلاد؟

إن جيش إيران لا يكفي للدفاع عنها ضد العدوان الخارجي . وهو أعظم من حاجتها لتأمين الأمن الداخلي . لذلك فإني أقول دائماً لكل واحد إني لم أفهم لحد الآن هذا اللغز؟! .

سياسة إيران

ثم انتقلنا إلى بحث السياسة الإيرانية في مسألة الأكراد فقلت : منذ وصولي طهران إلى هذا اليوم ، فوتحت أكثر من مرة في المسألة الكردية من قِبل الإيرانيين المسؤولين ، ففهمت أن إيران تهتم كثيراً بالقضية الكردية ، وأنها تنظر إلى كل ما يقوم به العراق من تسهيلات لأماني الأكراد كضربة على السياسة الإيرانية وخطر عليها من الخارج .

والذي فهمته أيضاً أن السياسة الإيرانية تعتمد على ما قدّم إليها من تأمينات بخصوص عدم مساعدة الأكراد أكثر مما حصل . فهل لديكم معلومات تكميلية عن هذه المعضلة التي أصبحت شاغلة أذهان الساسة الإيرانيين بصورة جدية؟

قال : لقد حدثت لي محادثات عديدة مع تيمور طاش بخصوص الأكراد ، ويمكنن أن أقول لك إننا قد تشاددنا في بعض الأحيان بهذا الخصوص . فالذي أعلمه أن سياسة تركيا مع الأكراد القاطنين فيها هي سياسة الشدة والإفناء بكل الوسائل ثم التتريك . أما سياسة إيران بشأن أكرادها فهي سياسة الإهمال ؛ أي إهمال العنصر الكردي وعدم الأخذ بناصره من حيث التثقيف والصحة والإصلاحات وغير ذلك ، حتى يصبح يوماً ما هزيلاً ليس له من مقاومة يتوسل بها ، فيضطر إلى الاندماج بالعنصرية الإيرانية وينتفي .

السياسة العراقية نحو الأكراد

أما سياسة العراق نحو الأكراد فتختلف حسب ما أعلم اختلافاً بيّناً عن سياسة الحكومتين المجاورتين .

ثم قال :

لقد أوجدت الظروف السياسية عنصرين هامين في بلاد أخذت شكلاً نهائياً كدولة مستقلة وهي العراق . ولكن هذين العنصرين لا يتقاربان في كثير من المميزات والأخلاق والعادات . فشأنهم على ما أعلم شأن الإنكليز والإسبان ؛ إذ لا تشابه ولا تقارب بينهما في جميع النقاط . ولما أريد من هذين العنصرين – العربي والكردي – أن يؤلفا مملكة العراق فقد وجب أن يحافظ على كيانهما القومي ، وأن يؤخذ بيد كل منهما حتى يصبح عنصراً مفيداً تعتمد عليه الدولة . فالأكراد في العراق لا يمكن النظر إليهم كأقلية بل هم عنصر مهم في البلاد ، فإذا جرت للأكراد في العراق بعض التسهيلات فليس معنى ذلك أن العراق أراد أن يحدث عراقيل لإيران وتركيا ، ويهدد كيانهما بهؤلاء . ثم قال :

هذا ما قلته لتيمور طاش أثناء ما كان يدور بيننا هذا الحديث . ثم أردف : وأتذكر أن تيمور طاش قال لي في أحد الأحاديث إنه لو كان كردياً إيرانياً لفضل أن يكون عراقياً! . . .

أما أنا فقد قلت للسر روبرت كلايف إنني أوضحت في المحادثة التي وقعت مع

تيمور طاش قبل يومين بشأن سياسة العراق الكردية إن ما سمح به العراق للأكراد من مساعدات ورعايات ليس معناه تشجيعهم على (المختارية) الكردية (أوتونومي) أو الاستقلال الكردي أو جعلهم عنصراً من شأنه وضع العراقيل في سبيل إيران وتركيا ، بل أراد بذلك أن يأخذ بيدهم كعنصر مهم من رعاياه في بلاده ، وليعدهم كعنصر عراقي مثل سائر العناصر العراقية حتى يقوموا مثلها بواجباتهم ، وما تمّ لحد الآن من أمور هو جل ما يمكن عمله من قِبل دولة نحو رعاياها . وليس في المقدور أن يعمل أكثر مما عمل . لذلك فالعراق عازم على أن يتخذ السياسة الصارمة ضد كلّ حركة يقصد منها إساءة الاستعمال لتلك الحقوق ؛ بتقوية روح الانفصال والانشقاق أو لتنفير العنصر الكردي من الحظيرة العراقية ، أو تسهيل اتصاله بالأكراد الآخرين القاطنين في تركيا وإيران . ولا أعتقد أن في كل ما حصل يوجد شيء مضر بمصالح إيران .

ثم قلت : والذي لاحظته من تيمور طاش أنه قد توفرت لديه ثقة أكثر من ذي قبل عندما قلت له إنه ليس من أحد يقوم بتشجيع الأكراد في العراق على إظهار العداء لإيران أو إثارة العناصر الكردية فيه ؛ لأنه قال لي بأنه مسرور من أن يجد في أقوالي وإيضاحاتي ما يؤكد التطمينات المعطاة له قبلاً من الجهة البريطانية .

-٣٦-

السفير الروسي

وفي يوم الثلاثاء ١٤ الجاري زرت السفير الروسي المسيو بتروفسكي في دار السفارة الروسية في الساعة الرابعة بعد الظهر ، ولم يكن للعراق صلات دبلوماسية مع روسيا في ذاك الوقت ، ولكن اتصال أعضاء الهيئة السياسية على سبيل المجاملة كان معمولاً به وإن لم تكن هناك صلات حقيقية بين الدولتين . وتنفيذاً لهذا المبدأ وجب أن أزور السفير المذكور .

علاقة العراق بروسيا

وقد كانت السياسة البريطانية تنحو نحو إيجاد التباعد بين روسيا والعراق ، وبطبيعة الحال كان العراق يسترشد ويتتبع خطوات بريطانيا ، مما يجعل الأمل ضعيفاً

في أن تتأسس صلات ما بين روسيا والعراق فيما مضى .

كان السيد بتروفسكي رجلاً أقرب إلى السمرة يناهز الثالثة والأربعين . وقد استقبلني بكل لطف وعناية وهو يتكلم الفرنسية بسهولة ، لكن بأغلاط واضحة . والذي فهمته منه أثناء الحديث أنه كان قبل النظام السوفيتي يشتغل في المحاماة في فارصوفيا ، ثم نكلت به الحكومة القيصرية وأرسلته إلى سيبيريا ، فكان من المضطهدين سنين طويلة ، فقضى شبابه في صحارى سيبيريا ، ولما استتب الأمر للسوفيات قدموه ، ودخل السلك الخارجي ، وبعد تطرّقنا إلى أمور عامة حسب العادة ، انتقلنا إلى سياسة روسيا نحو البلاد الشرقية بصورة عامة ، والبلاد العربية بصورة خاصة ، فقال السفير :

سياسة روسيا نحو الشرق

لروسيا السوفييتية سياسة ورثتها عن زعيمها لينين وبقيت متمسكة بها حتى الآن ، وهي أن البلاد الشرقية وخاصة العربية يجب أن تؤمن غاياتها القومية والاستقلالية ، وأن تُمنح حق الحياة الحرة السعيدة . ومن واجب روسيا أن تنادي بهذه المبادىء في كل فرصة تسنح لها ، وقد أثبتت روسيا أنها تأخذ بهذا المبدأ في مواضيع دولية عديدة ، ولكنها مع ذلك ترى أن الإسراع بتحقيق المطالب العربية الاستقلالية بأجمعها لا يخلو من خطر على العرب أنفسهم ؛ لأننا نعلم أن البلاد العربية ليست في حالة تمكنها من أن تصبح حرة مستقلة بين يوم وليلة . فيجب والحالة هذه التدرّج في سبيل الاستقلال . والحجاز مع نجد لما استقلت دخلنا معها بصلات ودية منذ ما يقارب الأربع سنوات . ثم إننا نعامل البلاد الشرقية والعربية معاملات تجارية خاصة إذا دخلنا معها بصلات تجارية ؛ إذ نتساهل معها في الأثمان ونعاملها برعاية وتسهيلات كثيرة .

العراق

وعندما سألته عما إذا كانوا قد اتخذوا ترتيبات بشأن اتصالهم بالعراق تجارياً ، أجابني :

– إن البضائع الروسية قد وصلت العراق ، وإنه في النية إحداث مؤسسات تجارية لهم هناك مع تأسيس ممثلية تجارية في العراق لتسهيل الإدخالات الروسية وشراء ما

يحتاجونه من بضائع من العراق ، ولكن هذا الأمر قد يستغرق زمناً لأن ذلك يحتاج إلى المداولة مع العراق .

السفير الفرنسي

وفي يوم الثلاثاء ٥ نيسان سنة ١٩٣١ زرت سفير فرنسا واسمه المسير غاستون موكرا ، وبعد مكوثي في الصالون دقيقة واحدة أقبل عليّ رجل طويل القامة حليق الشاربين ذو وجه ضيق وسيماء كئيبة ، سلّم عليّ وصافحني وأخذني بكل عناية إلى مكتبه الذي رأيته فقيراً غير متناسب مع السفارة الفرنسية . وأثناء الحديث سألته عن رحلته الأخيرة إلى بغداد ومواجهته المسيو ليبسيه وزير فرنسا المفوض في العراق ، وعن التسوية التي يراد العمل بها بشأن ملكية جلالة الملك علي بن الحسين وتبوئه عرش سورية!

فقال :

عرش سورية

إنني ذهبت إلى بغداد كسائح للترويح عن النفس ، ومعلوماتي عن هذه المسألة قد تكون قديمة تتعلق بوجودي كسكرتير عام للمفوضية العليا في بيروت . . . وذكر لي بعض الأنباء عما كان يدور بشأن عرش سورية قبل سنة أو أكثر ، وعن مقابلته لنوري السعيد في المفوضية العليا بخصوص رغبة فرنسا في تولية الملك علي أو أحد أولاد الملك حسين عرش سورية .

ثم قال :

وقد ثبت لنوري باشا حينئذ أن فرنسا لا تعارض تولية أحد أبناء الحسين عرش سورية إذا أراد السوريون ذلك . . . ولكن السوريين كانوا منقسمين ، فمنهم من كان يرجح الجمهورية – وهم الأكثرية – ومنهم من كان يميل إلى الملكية ، ولكنه لا يستطيع الترجيح بين أبناء سعود أو أبناء الحسين فبقيت المسألة معلقة إلى الآن .

ثم قال :

والظاهر أنه كان قبل هذا يوجد ميل لفرنسا نحو التفاهم مع جلالة الملك فيصل الأول ، ولكنني لا أعلم ماذا حدث بعد ذلك .

ولما كنت لا أشك في أن مو كرا يعرف جيداً حتى آخر صفحة من المفاوضات

التي تدور حول سورية بين من يخصهم الأمر ، فقد أردت أن أستدرجه إلى التصريح لعلي أظفر منه بشيء جديد! فقلت :

– هل طالعتم قبل يومين في الجرائد الإيرانية برقية من القدس تقول إن فرنسا أعلنت قرارها بأن يتولى عرش سورية الملك علي بن الحسين .

والذي فهمته من مراجع وثيقة أن الأمر على وشك الانتهاء ، فهل لم يصلكم شيء من هذا القبيل؟

قال :

– كلا . . . لم يصلني شيء من هذا القبيل .

قلت :

إذن ، إني أعلم أكثر منكم في هذه المسألة! وضحكت!

استفزاز

لم يفد هذا الاستفزاز شيئاً لأنه اختار السكوت وقال : يمكن أن يكون الأمر كذلك .

السفير التركي

وأذكر أنني تقابلت مع سفير تركيا خسرو بك في ١٦ نيسان ١٩٣١ الساعة الثانية عشرة . ووضعت أسس ميثاق سعداباد في تلك المقابلة . وبعد أحاديث بسيطة قال لي السفير إنه لا يريد أن يكتفي بالمجاملة والحفاوة بي في بيان امتنانه من مقابلتي والتعرف عليّ . بل إنه يقصد ما يقول بهذا الامتنان من أنه حقيقي .

فتقارب الدول الإسلامية في نظره وتفاهمها شيء يوجب الاهتمام من الجميع . والرابطة الإسلامية بين هذه الدول لا تخلو من تأثير في صلات تركيا والعراق وإيران والأفغان ، وربما أدى هذا التقارب إلى اتفاق سياسي يعقد آجلاً أو عاجلاً بين هذه البلاد . وليس بمستبعد أن تتحقق هذه الأمنية في وقت قريب .

تركيا والعراق

ثم قال : والذي فهمته من محادثات قد جرت لي مع مصطفى كمال أتاتورك في كل فرصة انتهزتها لأكون في أنقرة هو أن الغازي وحكومته لا يزالان يحملان أحسن

الشعور نحو العراق ويريدان خيره وسعادته ، وكذلك نظرهما في هذه السياسة مع إيران . ثم قال : إن التعليمات التي أتلقاها من حين لآخر من حكومتي بخصوص سياسة تركيا في إيران صريحة وقطعية . فحكومتي تريد أن تتوطد في إيران حكومة مستقلة قوية تميل إلى التجدد وتكفي نفسها بنفسها ، وتحفظ كيانها بقوتها وليس لتركيا في إيران أكثر من هذه الأمنيات .

ميثاق سعد أباد

وبعد شهر من محادثاتنا مع السفير التركي جاءني هو ذات يوم وأخبرني بأن ما ذكره عن نيات تركيا في إيجاد اتفاق بين الدول الأربع المسلمة ، وهي تركيا وإيران وأفغانستان والعراق ، قد قرُب تحقيقه ، وأن حكومته مهتمة به أشد الاهتمام حتى إنه ذكر لي بعض التفاصيل عن محتويات هذه الاتفاقية الرباعية ، وأبدى أمله في حصول الاتصالات الرسمية ما بين هذه الدول عما قريب .

-٣٧-

المفوضية العراقية

بعد القيام بمراسم الزيارة وتقديم كتب الاعتماد والاتصال بالدوائر الرسمية الإيرانية ، واتخاذ الوسائل اللازمة للاتصال بالشخصيات المعروفة في إيران ، وتأمين التعارف ما بين العراقيين الموجودين في طهران وغير ذلك من الأمور ، حصرنا الجهد في اختيار المحل اللازم ليكون داراً للمفوضية العراقية . ثم تأسيس المكاتب وتأثيثها .

تأثيث المفوضية

وهذا ما فعلته في أوائل أيار من السنة نفسها ؛ إذ تمّ اتفاقنا مع أولاد «صوفير» وهم عراقيون من اليهود البهائيين ولهم ملك فسيح كائن في شارع «البنايات السبع»[(١)] يضم عدة أبنية موزعة في حديقة غناء مساحتها عشرة آلاف متر مربع ، فاستأجرناها منهم لمدة ثلاث سنوات بمعدل ٢٠٠ دينار لكل سنة ، ثم بدأنا بالتأثيث ،

---

(١) هفت دعستكاه .

وكانت المخصصات الموضوعة في ميزانية ١٩٣١ لا تزيد على ٢٠٠ دينار أي ٣٠٠٠ روبية . وهذا المبلغ لا يكفي لربع ما تحتاجه المفوضية من أثاث ، فتقدمت إلى الحكومة معرباً عن استعدادي لصرف ما يعادل هذا المبلغ من جيبي الخاص حتى نستطيع إكمال ما تحتاجه دار المفوضية من أمور ضرورية جداً ، على أن أسترجع هذا المبلغ المدفوع من قِبلي من مخصصات ١٩٣٢ المالية . فوافقت وزارة الخارجية على ذلك وصرفت المبلغ المذكور مع المبلغ المخصص لشراء ما تحتاجه المفوضية من فرش وسجاد ومكاتب وغير ذلك من الحاجيات . وقد جرى الصرف بأجمعه على يد السكرتير الأول السيد عباس مهدي ، يعاونه في ذلك الملحق الأول السيد أحمد وصفي ، فكنت أقوم باختيار الأثاث ، وأشرف على الترتيب ، وكانا هما يصرفان المبالغ ويتسلمان الوصول لقاء مدفوعاتهما من البائعين . وعندما استتب الأمر ، وحصلنا على ما يسدّ الحاجة نوعاً ما من الوسائل ، بدأنا بما تقتضيه الظروف ومركز مهمتنا من الاتصالات والدعوات والمقابلات ، وقد استغرق هذا الأمر مدة تناهز الأربعة أشهر .

الصلات العراقية الإيرانية

كانت صلات المفوضية العراقية مع الحكومة الإيرانية على أسوأ ما يكون ، وإن ظهرت هذه الصلات بمظهر رقيق ومجامل لا ينطبق على الحقيقة . والسبب لهذه الحالة كان ناشئاً عن أمور كثيرة ، منها تمركز السلطات من كبيرة وصغيرة في شخص الشاه . فإذا حصل لمفوضيتنا ما يستلزم المراجعة مع وزارة الخارجية في أمر يتعلق بحوادث الحدود أو بمشاكل أخرى أهم منها ، فإنه لم يكن في استطاعة وزارة الخارجية أن تبتّ في أمر من هذا القبيل ، بل كان يجب عليها إما أن ترجع إلى وزارة الدفاع – وهذه الوزارة كان يسيطر عليها الشاه مباشرة أو يقوم وزير الخارجية كما تتطلب بعض الأمور بمراجعة الشاه نفسه .

تسويف

وكان الوزير بالرغم من حصافته ومركزه الممتاز كوزير خارجية ، وأحد المثقفين الإيرانيين المشهود لهم بالعلم والاطلاع ، بالرغم من هذا كله كان لا يتجرأ على مفاتحة الشاه في الأمور التي كنا نطالب بحلها . فكانت مراجعاتنا تقبر كلها في وزارة الخارجية أو في وزارة الدفاع ، أو تكون عرضة للتسويف والمماطلة شهوراً طوالاً . ولستر

هذه المماطلة كانت وزارة الخارجية تبذل الجهد لإيجاد المشاكل والاعتراضات على تلك المراجعات حتى تطول المخابرات بشأنها وتكسب هي بدورها الوقت في التسويف .

قصة احتجاج

ومن أطرف ما أتذكره في هذه الأمور أننا تلقينا من بغداد في أحد الأيام احتجاجاً كلفنا بأن نعرضه على وزارة الخارجية الإيرانية ، يتعلق بحادثة وقعت على الحدود الإيرانية العراقية ، وخلاصتها أن الشرطة الإيرانية قد تجاوزت الحدود العراقية ودخلتها واحتلت مكاناً يقع ضمن الأراضي العراقية وعسكرت فيه . وعندما طلبت السلطات العراقية منها أن ترجع إلى الحدود الإيرانية وتخلي هذا الموقع ، رفضت ذلك وعاندت وأصرّت على البقاء في الأراضي العراقية . وللبرهنة على ذلك ذكر في معرض البيان الاحتجاجي أن هذا الموقع الذي تشغله ثلة الشرطة الإيرانية يقع بجوار مقبرة فيها قبة لأحد الأولياء . وقد ذكرت هذه القبة أثناء تحديد الحدود على أنها ضمن الحدود العراقية .

وعندما راجعنا وزارة الخارجية الإيرانية وبيّنا لها كل الإيضاحات التي تلقيناها من بغداد مع الأدلة والبراهين ، استمهلتنا لتراجع وزارة الدفاع الإيرانية وتستجلي الأمر بواسطتها . وبعد تأكيدات عديدة ومضي أشهر أجابت وزارة الخارجية الإيرانية بأن القبة المذكورة وإن كانت في الحقيقة كائنة ضمن الأراضي العراقية ، ولكن قوة الشرطة لم تعسكر فيها ، ولا في جوارها . وقد نفت وجود هذه القوة في الأراضي العراقية نفياً باتاً ، طالبة إجراء التحقيقات مع الشرطة العراقية المفترية في اتهاماتها للشرطة الإيرانية بأمور لم تقع قط .

منطق

وعندما أرسلنا الجواب إلى بغداد ، ردّت علينا بجواب بليغ ومعه صورة فوتوغرافية للمحل مأخوذة من الجو ، تبيّن القبة والخيام التي أقامتها الشرطة الإيرانية بجوارها . فقدّمنا هذه الوثيقة الدامغة لوزارة الخارجية فلم تحر بطبيعة الحال جواباً ؛ لأن كل شيء كان واضحاً في الصورة لا يقبل الإنكار أو الدحض . وبالرغم من هذا ، استمهلتنا مرة أخرى لتراجع وزارة الدفاع في هذا الشأن ، ومضت أسابيع وأسابيع

واستلزم الأمر تأكيدات أخرى من قِبلنا تطلب الجواب ، ولم ينفع شيء في ذلك .

الشرطة العراقية تعمل

ولما وجدت مديرية الشرطة العامة في بغداد أن حلّ هذه المسألة لا يمكن التوصل إليه بالطرق الديبلوماسية ، وبالشكل الذي تريده الحكومة الإيرانية ، استقدمت بعض السيارات المسلحة وصفتّها مقابل تلك الخيام وهدّدت الإيرانيين بالضرب إذا لم يتحرّكوا حالاً ويدخلوا الحدود الإيرانية . ونجحت هذه التهديدات ، فلمّوا شعثهم وتواروا داخل حدودهم . أما نحن فبقينا منشغلين مع وزارتي الخارجية والحربية الإيرانيتين محاولين إفهامهما أن الصورة الفوتوغرافية من الطائرة هي صورة حقيقية وواقعية وليس فيها تزييف وافتراء!! . .

هذه واحدة من كثيرات حصلت لنا أثناء القيام بمهمتنا في طهران . . .

مياه زرباطيه

أما مياه زرباطيه وشمّار ومندلي وغير ذلك من الأمور الحيوية ، التي كانت تتعلق بقطع المياه التي يحتاجها الزرّاع العراقيون أثناء الصيف ، فلم يحلّ منها شيء كما أعتقد لحدّ الآن!! .

لقد كان من المقرر تقريباً بيننا وبين الإيرانيين أن كل ما نقوله تعترض عليه وزارة الخارجية وتنكر وجوده أو تماطل في إيضاحه أو إعطاء الجواب اللازم بشأنه ، وهكذا نفعل نحن بدورنا ونقابله بالمثل . ولم تتقدّم الأمور بيننا خطوة واحدة إلى الأمام ، وكانت الوسيلة الوحيدة عندما تحصل احتكاكات شديدة فيما بيننا أن نراجع تيمور طاش صاحب الحول والطول والنفوذ الواسع فنبدي له الأمر ، فيوعز لوزارة الخارجية بأن تهرع بالموافقة عليه ، ولكن ليست كل الأمور في حالة نستطيع معها أن نراجع بشأنها تيمور طاش .

القضية الكردية

ومن القضايا المعقدة التي كانت تتعب الطرفين – العراق وإيران – القضايا الكردية ، وتعقيد الأمور على الحدود أو استرداد المجرمين وغير ذلك من المشاكل . فحينما يشقّ عصا الطاعة أحد الأكراد على إيران وتطارده الحكومة يهرب إلى

الأراضي العراقية وتبدأ المخابرات ، بل تبدأ المشاحنات بشأنه ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالعراق إذا تمرّد أحد الأكراد وطاردته الحكومة وهرب إلى إيران . . . فتتكرر عين العملية والمأساة!

المتمردون

ولكنني أعتقد أن سياسة إيران نحو الأكراد كانت قاسية ليس فيها من ممالأة وعطف ، وكانت الشدة الإيرانية واضحة نحو الأكراد بعكس العراق الذي كان يماطل كثيراً في إعادة المتمرّدين إلى إيران .

سياسات

إن قضية جعفر سلطان ، وحمه رشيد ، ومحمود دزي ، والشيخ محمود وغيرهم كانت من أعقد القضايا التي استلزمت صرف المداد من دون نتيجة تذكر!

ففي السياسة الكردية كانت إيران وتركيا متفقتين على الشدة والبطش والقمع ، ضد الأكراد . أما سياسة العراق فكانت سياسة اللين والاعتدال . وبطبيعة الحال كانت هذه السياسة العراقية تغري المتمردين من الأكراد في إيران بأن ينعموا بالأمن والملجأ في العراق . وكم حاولت إيران وتركيا أن تعقدا اتفاقيات خاصة تقضي على هذه المشاكل وتضع حداً نهائياً لما قد يفيد هؤلاء المتمرّدين من الأكراد من السياسة العراقية الرخوة . . . فلم تفلحا!

العرب في خوزستان

هذه هي القضايا التي كانت توجب الاحتكاك الشديد بين إيران والعراق ، ولكن هناك قضايا أخرى كانت لا تقل شأناً عن هذه وهي حالة العرب في خوزستان وما تسبّبه من شكاوى واتصالات بين الحكومتين .

كانت الحكومة الإيرانية تعتقد أن عرب خوزستان يجدون نوعاً من التشجيع من الحكومة العراقية فيؤدي ذلك إلى تمرّدهم ، وتعتقد الحكومة العراقية بدورها أن إرهاقاً شديداً تلحقه سياسة إيران الداخلية بالعرب في خوزستان . وهذه السياسة هي التي كانت تؤدي إلى انتفاضات كثيرة من هؤلاء المظلومين فتضطرهم إلى الهروب من إيران إلى العراق تخلصاً من الظلم .

عرض

وقد فكرت الحكومة العراقية في وقت ما بين ١٩٣٢-١٩٣٤ أن تتفق مع إيران على السماح لهؤلاء بالنزول إلى العراق إذا أرادوا ، حيث يمنحون أراضي في العراق يستغلونها ، ويتمتعون بتقاليدهم ولغتهم وغير ذلك . ولكن تبيّن أن هذا الأمر كان عسيراً جداً على الحكومة الإيرانية أن تفاتح بشأنه الشاه! حتى إنها ادّعت أنه ليس في إمكان أحد في إيران أن يكلم الشاه بهذا الخصوص .

شط العرب

والأمر الثالث الذي كان يستلزم الأخذ والرد ما بين الحكومتين هو وضع العراق في شط العرب وحقه في تملك هذا الشط بأجمعه ، بشاطئيه العراقي والإيراني ، وعندما جرى الحديث لأول مرة في إمكان زيارة المرحوم الملك فيصل الأول إلى طهران وضرورة تصفية الجو مما يعكره من المسائل المعلقة بين البلدين ، بادرني تيمور طاش وفاتحني بقضية شط العرب .

نظرية تيمور طاش

كانت نظريته في مسألة شط العرب أن تحديد الحدود في جميع الأمم له قواعد وأسس ثابتة تتمشى عليها ، فيتخذ حداً فاصلاً نهر أو واد أو جبل أو غير ذلك من التعاريج الأرضية ، فتتعين النقاط البارزة في تلك التعاريج لجعلها فواصل ما بين البلدين ، ولكن لم يجر في العرف الدولي أن جعل نهر مهم كشط العرب حداً ما بين البلدين ، وأعطي بأجمعه إلى مملكة واحدة .

لجنة تحديد الحدود

وكانت حجة الإيرانيين هي أنهم قبلوا بهذا التحديد غير الطبيعي الذي وقع سنة ١٩٠٥ لأن أعضاء لجنة التحديد المختلطة لم يكن بينهم تركي ولا إيراني ، بل كانوا من الروس والإنكليز . وقد اقتضت مصلحة دولهم أن يجعلوا الحدود بشكل يلائم تلك المصلحة لا مصلحة الإيرانيين أو الأتراك . وكانت الاتفاقية المعقودة ما بين إنكلترا وروسيا ، والمتضمنة تعيين مناطق النفوذ للدولتين في إيران من جنوبيه وشماليه ، قد أطلقت يد إنكلترا في جنوب إيران إطلاقاً تاماً على أن لا تتدخل فيه

روسيا . وكذلك الحال في المنطقة الشمالية المخصصة للروس ، حيث تكون يدهم مطلقة أيضاً على أن لا تتدخل فيها إنكلترا .

ولما كانت هذه الاتفاقية على تلك الصورة ، فإنها قد جانبت المنطق في تحديد الحدود وحققت مصلحة إنكلترا فقط ، لأن مطامع الإنكليز في شط العرب والخليج الفارسي معلومة ، وتستلزم أن تكون ملاحتهم هناك حرة لا تجد عائقاً ما أمامها .

مطامع إنكلترا

إن مطامع انكلترا في تركيا الضعيفة أوجبت إعطاء شط العرب بكامله إلى تركيا ، حيث تستطيع بريطانيا تحقيق مطامعها بحرية . وهكذا صار ، وتخططت الحدود ، وانتهت . وفي ذلك الوقت لم يكن لعبادان شأن يذكر ، حيث لم يكن بعد قد استثمرت الآبار النفطية . ولم يكن هذا النشاط البحري لنقليات الزيت والعدد العديد من السفن الآتية لحمله يجعله محتاجاً احتياجاً كبيراً إلى مرفأ على شط العرب . فبقاء الحالة ، وفق تخطيط ١٩٠٥ أمر غير معقول ، ومضر بإيران .

مطالب إيران

والذي تتطلبه إيران أن تكون لعبادان منطقة ساحلية من شط العرب تؤمن له احتياجه كمرفأ يتفق عليه الطرفان بالمساحة والتحديد . ولم تذكر الجهة الإيرانية أكثر من هذا في أول معالجتنا للموضوع ، غير أنه حصل بعد ذلك على ما يظهر بعض التوسع في المطالب الإيرانية ، حيث أرادوا مراقبة الملاحة واشتراك إيران فيها مع العراق ؛ لأنهم كانوا يتوخون من وراء هذه المراقبة أن يشتركوا في الحصول على قسم من إيرادات ميناء البصرة .

مذكرة

وقد أرسلت إلى بغداد مذكرة مفصلة ضمنتها كل ما دار بيني وبين السيد تيمور طاش من محادثات بشأن مشكلة شط العرب ، مكتفياً بعرض وجهة نظر إيران بصورة عامة وتفصيلية لتستطيع الحكومة العراقية درس الموضوع وصبّه في قالب معقول ، حتى إذا حصلت مفاتحة ثانية بمناسبة وجود الملك فيصل الأول في طهران يتمكن المفاوض العراقي من أن يبدي رأياً عملياً ويقدم جواباً معقولاً وهكذا صار ، إذ درس

هذا الموضوع درساً وافياً وترك إلى مفاتحة جديدة تقوم بها الجهة الإيرانية في الوقت المناسب الذي تراه هي .

-٣٨-

الملك فيصل الأول واتصالاته

عندما توفر للعراق نوع من الكيان السياسي المصطبغ بصبغة استقلالية ، تبادر إلى ذهن المرحوم الملك فيصل أن يبدأ بسياسة التعارف والاتصال الشخصي مع الدول المجاورة له . وأول شيء يتبادر إلى الذهن – في هذا الخصوص – اتصاله بجلالة الملك ابن السعود وسعيه لإزالة أسباب الضغينة أو تخفيفها بقدر الإمكان ، وتعديل الأثر السيىء الذي حصل من استيلاء ابن السعود على الحجاز موطن الشرفاء ومركز نفوذهم الديني والسياسي . وكان من الصعب على الملك فيصل (وعلى غيره ممن ينتمون إلى الأسرة الهاشمية) أن يوفق ما بين إحساسه كعضو في عائلة حرمت من حكمها في الحجاز وبين إحساسه كملك يدير سياسة تختلف اختلافاً بيّناً عن سياسة والده أو أخيه الملك علي الذي أنزل عن العرش عنوة .

حكمة الملك

والظاهر أن حكمة جلالة الملك فيصل الأول وقوة أعصابه تغلبت على ما كان يسمعه بصورة مستمرة من شكوى أخيه الملك علي أو من كان يلوذ به من البطانة والمنسوبين مما أصابهم من نكبات بسبب هذا الحرمان ، فاقتحم الملك المشاكل ووطد العزم على أن يواجه ابن السعود كملك للعراق تقتضي مصلحة بلاده أن يؤسس معه صلات حسنة وتعارفاً ضرورياً ، وقد توسطت الحكومة البريطانية في الأمر ومهّدت له السبيل . وقد كان وجود المرحوم أخي ناجي السويدي رئيساً للوزراء في ذلك الوقت يسهل هذه المهمة لما له من حظوة لدى الملك فيصل ووجاهة لدى الملك ابن السعود . فتمّ الأمر . وأتى الملك ابن السعود إلى الحسا ومن هناك إلى الخليج العربي ، حيث التقيا على سفينة حربية بريطانية فتعانقا وتبادلا أحسن الحديث وأظهرا أنهما تصافيا وتركا الماضي ، وبدآ ينسجان على منوال جديد في صلاتهما المتقابلة كزعيمين لبلدين عربيين شقيقين .

وقـد كـان لهـذه المقـابلة الأثر الحسن في تصـفيـة الجـو ، وتنقيـتـه من الأدران والشوائب . .

تركيا

وكان من الطبيعي أن يلتفت الملك فيصل إلى جهة ثانية وهي تركيا ، فجرت المفاوضات بشأن زيارته إلى تركيا وتمّ ذلك في سنة ١٩٣١ . وقد كانت هذه الزيارة من أحسن الوسائل المؤدية إلى تحسين الصلات بين العراق وتركيا وتوطيد العلاقات ما بين البلدين .

زيارة الملك فيصل لطهران

إن زيارة الملك فيصل الأول لطهران ، باعتباره ملكاً جديداً لدولة فتية ، يعتبر أمراً ضرورياً . فقد فكر في ذلك هو نفسه وأراد أن يمهّد الطريق فانتدب من قِبله المرحوم محمد رستم حيدر ، وانتحل له حجة بسيطة تمكنّه من الذهاب إلى طهران والاتصال بالمسؤولين هناك حتى يتمّ الترتيب بخصوص هذه الزيارة . فذهب ورجع . وكان كل شيء مقرراً والزيارة تنتظر وقتها المناسب .

وعندما تأسست العلاقات الديبلوماسية الاعتيادية بين البلدين ، وتأسست المفوضية العراقية في طهران ، كان من الضروري أن تتم هذه الزيارة ، حيث كان كل شيء بشأنها معداً ومهيئاً . وقد تحدد يوم السفر لجلالة الملك من بغداد في ٢٥ نيسان ١٩٣١ وهكذا كان . وطُلبت للعاصمة لأرافق الموكب الملكي منها فأتيت .

رحلة الملك

سافر جلالة الملك فيصل الأول من بغداد في اليوم المحدّد حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر ، وكان في معيته السيد نوري السعيد رئيس الوزراء ، كما استصحب أخي المرحوم ناجي السويدي ، ورئيس المرافقين جودت العزاوي ، وأحد المرافقين شاكر الوادي ، ورئيس التشريفات تحسين قدري ، ومعاونه السيد باقر الحسيني ، وطبيبه الخاص الدكتور سندرسن . ووصل الركب إلى خانقين حيث توجد فيها مزرعة لجلالته فقضينا الليلة هناك .

في إيران

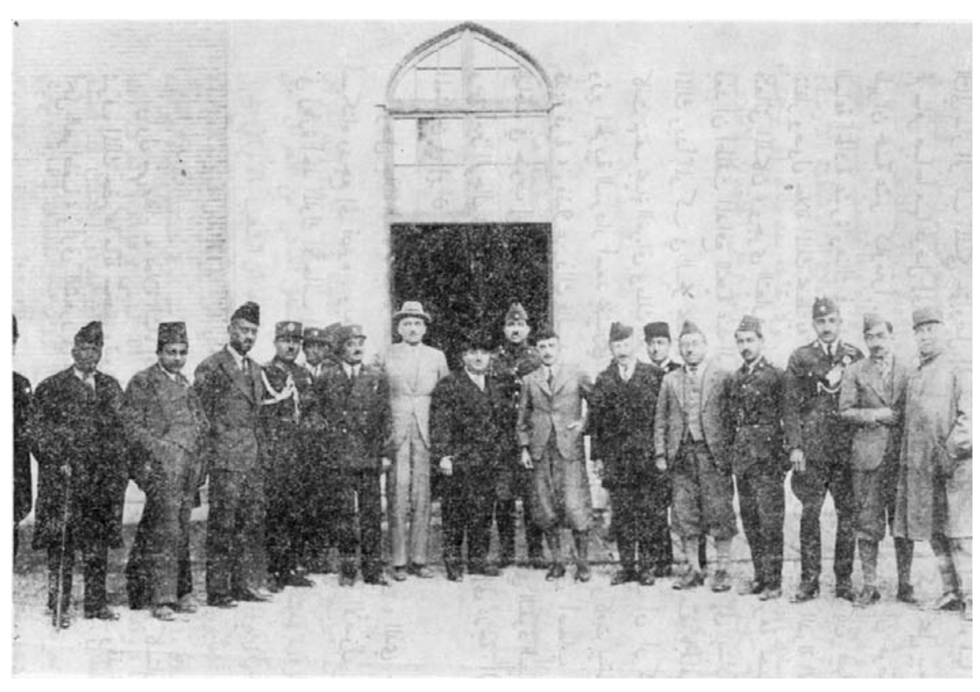
وفي الصباح الباكر استأنفنا السفر ودخلنا الحدود الإيرانية ، حيث قابلنا وفد خاص جاء لاستقبال الملك كان يضم رئيس التشريفات في البلاط الإمبراطوري ، ومندوباً عن وزارة الخارجية ، ومندوباً آخر عن وزارة الحربية ، ووزير إيران المفوض في بغداد . وبعد أن جرت مراسم بسيطة لتقديم الوفد الإيراني إلى جلالة الملك ، استمر الموكب في السير حتى وصلنا إلى شاه آباد حوالي الظهر .

شاه آباد

وشاه آباد ، قرية صغيرة ، تعود أراضيها جميعها للشاه ، فهي ملك خاص له في الإدارة والتصرف . وقد تناول جلالة الملك طعام الغداء فيها ، وتلقى برقية مسهبة كلها ترحيب وعطف ومجاملة من الشاه الإيراني ، يعرب فيها عن ارتياحه وتشوّقه لمقابلة جلالته في أقرب فرصة ممكنة . ويعلن انتظاره لجلالته في طهران .

كرمانشاه

ثم واصلنا السير حتى وصلنا كرمانشاه قبيل الغروب فتعشينا وبتنا فيها ، وفي كل محل كان يمرّ فيه الموكب كانت الحفاوة عظيمة والاستقبال رائعاً . وفي اليوم التالي سار الركب الملكي حتى وصل إلى قزوين ظهراً حيث تناول الغداء فيها وبات ، ثم سافر صباحاً منها فوصل إلى «كرج» وقضى ليلته فيها . وكرج محل يبعد عن طهران خمسة عشر كيلو متراً . وفي الصباح توجّه الركب إلى طهران فوصلها في الساعة الحادية عشرة ، وهناك في مدخل المدينة نصبت السرادقات وكان فيها الشاه ينتظر وصول جلالة الملك ، يحيط به الوزراء وحاشية كبيرة من رجال الدولة الآخرين فتعانق الملكان ، وجرى التعارف بين حاشيتي العاهلين واستراحا برهة ، حيث كانا بعد أن أطلقت المدافع للتحية عند الوصول . وركب جلالة الشاه إلى يسار جلالة الملك وبدأ الموكب في السير بحفاوة عظيمة . وكانت الطرقات غاصّة بالجماهير التي كانت تهتف بحياة العراق وملك العراق ، وكان ترتيبي في الموكب أن أركب مع وزير الحربية السردار أسعد بختياري ، وهو صديق شخصي لي ، وكانت بيننا مودة قديمة قوية ، وفضلاً عن ذلك فالسيد أسعد من البختياريين أصحاب الكلمة النافذة في جنوب إيران ، ويعتبره الإيرانيون من أعلى المراجع في النفوذ السياسي ، ومن أميز الرجال في خلقه وفضله ،



مع حسام الدين جمعة ، وشاكر الوادي ، وناجي السويدي ، ونوري السعيد ، والدكتور سندرسن ، وباقر سركمشك ، وكريم ثابت ، وإبراهيم حلمي العمر ، في طهران ١٩٣١ أيام زيارة الملك فيصل الأول لإيران عندما كنت وزيراً مفوضاً هنالك .

وإن كان في ثقافته لا يبلغ إلى درجة الرجال الممتازين في إيران .

أوصل جلالة الشاه ، جلالة العاهل العراقي إلى قصر «كاستان» الذي خصّص لسكناه ورجع إلى قصره . وبعد ذلك بدأت المراسم تجري وفق الأصول المعتادة في زيارة أحد الملوك الأجانب إلى عاصمة من العواصم .

المأدبة الرسمية

وأول شيء قام به جلالة الشاه إقامة المأدبة الرسمية في قصر «كلستان» على شرف الملك ، حضرها مائة شخص وتبودلت فيها الخطب ما بين العاهلين . وقد تضمنت أجمل العواطف ، وأرقّ الشعور في توثيق المحبة والصداقة بين البلدين .

خطابا الملكين

وأتذكر بهذه المناسبة أنه قد طُلب إليّ أن أجتمع بتيمور طاش للنظر في الخطابين المزمع إلقاؤهما من قِبل الملكين في هذه المأدبة ، ولإعداد نص فرنسي لهما حتى يوزع على أعضاء الهيئة السياسية الأجنبية قبل الإلقاء ، فاجتمعت بتيمور طاش ظهراً ، وقرّرنا ما قرّرناه من نصوص ، ورتبنا أن يلقي جلالة الشاه خطبته بالفارسية ، ويلقي جلالة الملك فيصل الأول خطابه بالعربية . ولا حاجة بعد ذلك إلى ترجمتهما شفهياً بل يكتفي بالترجمة إلى الفرنسية فتطبع وتوزع على الحاضرين لاطلاعهم وهكذا جرى .

آثار زيارة الملك

لقد أوجدت زيارة الملك فيصل الأول إلى طهران نتائج عظيمة من حيث علاقات البلدين ، من الوجهة المادية والمعنوية .

مفهوم العراق لدى الإيرانيين

ومن الغريب أن الإيراني في إيران ، بالرغم من حاجته إلى المجيء إلى العراق لأداء الزيارة للعتبات المقدسة ، لم يكن يعرف شيئاً يستحق الذكر عن العراق ، حتى إنني أتذكر وقائع كثيرة حدثت لي تبيّن لي من خلالها أن الشعب الإيراني يجهل العراق تماماً ، وربما كان السبب في ذلك ، التبدّل الذي طرأ على الإمبراطورية

العثمانية ، فجعل بلاد ما بين النهرين التي يعرفها الإيراني بهذا الاسم دولة مستقلة اسمها «العراق» خصوصاً ، وقد وجدت ضمن البلاد الإيرانية ايالة تسمى «عراغ» ، وتعرف أيضاً باسم سلطان آباد . ومهما كانت الأسباب فالمحقق هو أن العراق الحديث قد أصبح شيئاً لا يعرفه الإيراني بسهولة . ثم إن انقطاع الزوار منذ أن تولى رضا شاه بهلوي الملك قد زاد في هذا الجهل . وإيران لا تعرف كذلك شيئاً واضحاً عما وراء حدودها ، كما أنها صارت تعتقد بأن ما أصابها من نجاح سياسي وتنظيم اقتصادي واجتماعي في زمن الشاه بهلوي ، قد جعلها في مستوى أعلى من مستوى البلاد المجاورة لها . ثم إن في طبع الإيراني نفسه غلواً لا يمكن أن يتخلص منه في حياته . فإذا ذكرت الشعوب اعتبر نفسه أرقى منها ، وإذا ذكرت البلاد صار يبرهن على أن بلاده أحسن بلاد اللّه ، وهكذا من حيث اللغات والجمال والذكاء وغير ذلك من أمور!

شخصية فيصل

وإذا كانت هذه الحالة هي السائدة في إيران ، فإن زيارة جلالة الملك فيصل الأول قد أصبحت بمثابة شرارة انبثقت في ظلام ، فتوجهت إليها الأنظار لتستجلي حقيقتها . فالإيراني البسيط والإيراني المهذب ، والإيراني الحاكم كلهم وجدوا أمامهم في شخصية الملك العراقي وحاشيته ما جعلهم يعتقدون أن وراء حدودهم الغربية شعباً يستحق التعارف معه ، ثم إن العلاقة الشخصية التي تأسست بين الملك فيصل والشاه ، كانت قوية جداً . فالبهلوي الذي داخل نفسه نوع من الغرور لما أتيح له من حظوة في القدر جعلته أمبراطوراً لإيران يصول ويجول في كل ناحية من السياسة الدولية حتى الدول الكبيرة أصبحت تخشى بأسه ، أو تسعى لاسترضائه . هذا الشاه بالرغم من كل ذلك ، صار وديعاً لطيفاً مجاملاً يتدفق منه اللطف في كل آن ، نحو العراق والعراقيين وما يتعلق بهم!

آثار أخرى

هذا من الوجهة المعنوية . . .

أما من الوجهة المادية ، فلم تكن النتيجة بارزة ، بروزها في الحقل المعنوي ، والسبب في ذلك هو أن طريقة الحكم في إيران طريقة مسوّفة بطيئة ، والسلطة فيها متمركزة في أيدٍ محدودة ، مما يجعل ذلك يؤثر تأثيراً سيئاً في سير الأمور في دوائر

الدولة ، ويثقل على المسؤولين المناقشة والإحاطة بما يجب أن يعلموه لمزاولة سلطاتهم في الداخل أو مع الخارج . ومع ذلك فالتحسن كان لا بأس به في هذا الحقل المادي ، ثم إن هذه الزيارة قد فتحت باباً جديداً للولوج بسهولة في سبيل تحقيق ميثاق سعد أباد الذي بدأ يتبلور بعد هذه الزيارة في مدة لا تزيد على الأربع سنوات .

زيارة موفقة

إن زيارة الملك فيصل الأول كانت موفقة من كل الوجود ؛ لأن جلالته بشخصيته القوية كان لطيف المعشر جذاباً . فاتصاله بطبقات مختلفة من الإيرانيين قد أدى إلى تأسيس علاقات جديدة ما بين الشعبين ، ممّا سهّل على البلدين القيام بمساع واسعة للتفاهم ، وللتآلف .

في المفوضية العراقية

لم يبقَ جلالة الملك فيصل في طهران إلا ثلاثة أيام ، تخللتها ضيافات واستقبالات ونزهات وغير ذلك مما لا يمكن حصره ، وقد خصّ جلالته المفوضية العراقية بلطف كبير جعله يقبل أن يتناول طعام الغداء فيها .

اجتماع خطير

وقد استفاد المسؤولون من هذه الزيارة الملكية ، فحدّد موعد للاجتماع في البلاط الشاهي في اليوم الثالث من وصول جلالة الملك . . كان ذلك في ٢٨ نيسان ١٩٣١ ، وقد حضر الجلسة السيد فروغي ، والسيد تيمور طاش عن إيران ، والسيد نوري السعيد والمرحوم رستم حيدر عن العراق .

شط العرب

وقد دارت المذاكرات في هذا الاجتماع حول ثلاث نقاط ، الأولى : قضية شط العرب ، فأسهب تيمور طاش بتوضيح النظرية الإيرانية ، وتبرير المطالب التي تتشبث بها الحكومة الإيرانية لتخصيص محل في شط العرب يكون مرفأ لعبادان ، ولم يكن في استطاعة الجهة العراقية أن تبت في هذه القضية فوراً أو تتورط بشيء ملموس إيجاباً أو سلباً ، فوعدت بأنها ستدرس هذا الموضوع وتبدي رأيها فيه فيما بعد .

التعاون العراقي - الإيراني

ثم جرى البحث بعد ذلك فيما إذا كان يمكن تأسيس نوع من التعاون ما بين شركات الزيت الإيرانية والعراقية المجاورة بشكل أكثر راحة ، وسهولة . . . ولم يتسنّ كذلك البتّ في هذه المسألة العويصة ، فاتخذ فيها قرار يتضمن ضرورة درسها من قِبل الخبراء ثم عرضها على الدولتين .

الأكراد

ولما جرى البحث في المسألة الثالثة وهي تقرير سياسة مشتركة بين إيران والعراق تجاه الأكراد الساكنين في كلا البلدين ، ظهر من الإيضاحات التي تقدم بها تيمور طاش أن إيران وتركيا متفقتان على سياسة صارمة تتخذ نحو الأكراد القاطنين في إيران وتركيا ، مما يسدّ الأبواب في وجه كل مطالبة ذات صبغة قومية كردية .

السياسة العراقية نحو الأكراد

وقد حاول تيمور طاش أن يستدرجنا إلى الموافقة على السياسة المتفق عليها نفسها بين إيران وتركيا فلم يحظّ بتجاوب ، بل أفهم بأن سياسة العراق مع الأكراد هي سياسة المرونة والتسامح ، لا سياسة أغلبية وأقلية ، وأفهم كذلك ضرورة سير العراق على هذه السياسة في المستقبل ، مع العلم بأن العراق سوف لا يسمح لأي شخص بأن يطالب أو يتشبث بمطالب قومية تخل بالوحدة العراقية ؛ أو تجعل للشعب الكردي كياناً سياسياً يتباعد عن هذه الوحدة . أما فيما يتعلق باتخاذ التدابير الحازمة ضد المشاغبين والمفسدين والطامعين في تعكير الجو والأمن ما بين إيران والعراق أو على حدودهما ، فقد حصل التفاهم بشكل معقول . وفي اليوم الرابع من الزيارة ترك الملك فيصل الأول قصر «كلستان» في ساعة مبكرة ، وبرفقته الشاه والحاشية .

كه ريزك

وفي محل يدعى «كه ريزك» كانت السرادقات منصوبة ، فاستراح جلالته هناك ، ثم جرت حفلة الوداع ، وسار الموكب نحو «قم» فوصلناها ظهراً وتناولنا الغداء في محل خاص أعدّ لذلك . وكان في معية جلالة الملك وزير الداخلية «اغاي علي منصور» ، الذي كلف بتشييع الموكب إلى الحدود الإيرانية مع رئيس التشريفات في

البلاط ، ومندوب عن وزارة الخارجية .

سلطان آباد

وبعد الغداء توجّه الركب الملكي نحو «سلطان آباد» ، حيث وصلناها قرب الغروب وقضينا الليلة فيها . وفي الصباح تركناها متوجهين إلى بروجرد التي وصلناها بعد العصر فبتنا فيها الليلة ، ثم والينا السفر إلى محل يدعى «خرم آباد» وتناولنا الغداء فيه ، وواصلنا المسير بعدئذ إلى «صالح آباد» فقضينا ليلة هناك وخرجنا في الصباح فوصلنا الأهواز ظهراً وتناولنا طعام الغداء فيها . وبعد الاستراحة سافرنا إلى خرم شهر «المحمرة» فوصلناها عصراً وتناولنا الشاي في مركز شركة النفط الإيرانية الإنكليزية .

البصرة

وفي المساء ركبنا الباخرة الخاصة «نيار كوس» العائدة لميناء البصرة وتعشينا فيها ، ولم نصل البصرة إلا صباحاً حيث بقينا فيها يوماً واحداً ، وفي المساء ركبنا القطار الذي راح يطوي بنا السهول العراقية متجهاً نحو بغداد . . . وكان ذلك في ١ أيار ١٩٣٢ .

المفوضية العراقية في طهران

إن تأسيس مفوضية عراقية في طهران سنة ١٩٣١ كان عملاً بارزاً في حياة العراق الدولية ؛ لأن هذه المفوضية كانت أكثر المفوضيات العراقية عملاً وأوفرها إنتاجاً ؛ إذ لم تكن لدى العراق حين تأسيسها سوى المفوضية العراقية في لندن ، وهي منذ قيامها مشلولة لا تقوم إلا بأعمال صغيرة ، لأن السفارة البريطانية في بغداد قد أخذت على عاتقها جميع الاتصالات والمراسلات وحل المشاكل بين الدولتين . وكل شيء كان يجري تقريباً بواسطة هذه السفارة البريطانية ، مما أدى إلى جعل مفوضيتنا في لندن كمؤسسة بلا حراك ، مكتفية بقضايا الطلاب أو بالتوسط لشراء ما يلزم للجيش وجوازات السفر وغير ذلك من الأمور البسيطة .

مفوضيتنا في تركيا

أما مفوضيتنا في أنقرة وهي الثانية بعدها فلم يتسنّ لها أن تقوم بعمل بارز ، لقلة

الاتصال ولضآلة المصالح التجارية أو السياسية بين البلدين ؛ لأن سياسة تركيا الجديدة كانت منصرفة نحو الغرب ، فلم تكترث بالشرق قطعياً ، فلما أسست المفوضية العراقية في طهران صار اتصال العراق بالدول الأخرى أكثر انتشاراً من قبل . فالتمثيل السوفييتي لم يكن موجوداً في العراق ، مع كون المفوضية العراقية في طهران كانت تتصل بالسفارة السوفييتية اتصالاً أرادت به تعريف المنتوجات العراقية التي تحتاجها روسيا من تمر وشعير وصوف ومواد خام أخرى . كذلك اتصلت هذه المفوضية باليابان فمهّدت الطريق إلى تأسيس الصلات الديبلوماسية بمعاهدة . ثم اتصلت بالأفغان وعقدت معها معاهدة صداقة وتجارة ، وكذلك مع بولنده وهولنده وتشيكوسلوفاكيا .

كل هذه الاتصالات للعراق جرت في طهران بواسطة مفوضيته ، فكانت وزارة الخارجية العراقية تخصّص نصف جهودها لمفوضية طهران والباقي لجميع المفوضيات الأخرى ، ثم إن هذه المفوضية أصبحت مرجعاً للسفارات الأوروبية في تقصّي الأخبار أو التعليقات على الحوادث في الشرق الأدنى ، وعندما يقع حادث من الحوادث كانت سفارات ألمانيا وفرنسا وانكلترا وروسيا ، والسفارات الأخرى تراجعها لاستيضاح بعض الأمور عن تلك الحوادث أو لأخذ معلومات جديدة ذات علاقة بدولها .

النفط

ومن نتائج السياسة الإيرانية ، التي اعتراها في الأيام الأخيرة بعض الغرور والاصطدام ، الذي وقع بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط الفارسية الإنكليزية ما يلي ، وهو يتصل بمهمتي كممثل للعراق في طهران :

شركة دارسي

كان دارسي وهو إرلندي ينتسب – على ما قيل – إلى إدارة الاستخبارات البريطانية ، قد جاء إلى إيران ، وسعى بطرق مختلفة للحصول على امتياز نفط جنوبي إيران . وقد ساعده الحظ بأن أتاح له رجلاً أرمنياً اسمه «كلبنكيان» فتوسط لدى الحكومة الإيرانية ، واستعمل طرقاً مختلفة على سبيل الإغراء والتشويق والرشوة حتى استطاع أن يحصل على امتياز لاستثمار النفط في جنوبي إيران ، فتأسست

الشركة وبدأت العمل ، فأفادت واستفادت . ولكن الحكومة الإيرانية بقيت تعتقد أنها مغبونة في هذا الامتياز ، مدّعية أنه مُنح عندما كانت الحكومة الإيرانية ضعيفة فكانت حصتها من النفط ضئيلة ، وهي تقدّر بنسبة ١١ بالمائة من الإنتاج ، وبقيت تنتهز الفرص لكي تستغلها في صالحها حتى إذا استتب الأمر لشاه إيران ضرب ضربته وأعلن فسخ الامتياز ، زاعماً أن الشركة قد قصّرت في القيام بواجباتها حسب الامتياز .

صفعة لبريطانيا

إن هذا العمل كان بمثابة صفعة قاسية على وجه السياسة البريطانية ، لا لأنه أريد به زيادة حصة الحكومة الإيرانية من النفط فحسب ، بل لأن الطريقة التي حصل بها فسخ الامتياز كانت طريقة قاسية . إلا أن التنافس الشديد بين روسيا وانكلترا قد أضعف الجهتين وقوّى إيران بشكل جعلها تتحكم في كل من جارتيها القويتين .

موقف بريطانيا

ولم تستطع بريطانيا أن تقوم بعمل يضعف مركز إيران الدولي ، فتتيح بذلك فرصة سانحة لروسيا لاستغلال هذا الضعف ، فتبدأ سياستها القديمة ، سياسة الاستيلاء والتغلغل في إيران . ولذلك كانت الحكومة البريطانية محافظة على وقارها ، بالرغم مما أصابها من مسّ بكرامتها ، فأشارت على الشركة بأن تحاول التفاهم مع الحكومة الإيرانية على أسس جديدة تؤمن بها فوائد جديدة لإيران مع صيانة مصالحها هي .

امتياز جديد

ومن المعلوم أن الشركة الإيرانية البريطانية هي مملوكة بنسبة ٥١ في المائة للحكومة البريطانية نفسها . وبعد أخذ وردّ بين الشركة والحكومة نظّم امتياز جديد احتوى على مقاييس جديدة زادت بموجبها حصة إيران من الأرباح بنسبة ١٠٠ في المائة . فبعد أن كانت إيران تتقاضى من حصتها في النفط ما يقارب ٤ ملايين دينار ، صارت تتقاضى ٨ ملايين دينار تقريباً .

وهكذا انتهت مشكلة النفط الإيرانية الفارسية .

هذه هي حادثة واحدة من الحوادث البارزة التي وقعت حين كنت وزيراً مفوضاً في طهران .

تيمورطاش

أما الحادثة الثانية البارزة فقد كانت نكبة تيمور طاش وزير الدربار الشاهي - (هكذا يسمونه في إيران) ومعنى هذا بالعربية رئيس الديوان الملكي - فأبو الحسن تيمور طاش إيراني قح من أهالي مازندران - سبق لي أن ذكرت عنه بعض الخصائص والمميزات ، وقد كان فوق ذلك رجلاً أوروبياً علمانياً في نزعته التجديدية ، يعتقد أن بلاء الشرق أتى من ابتعاده عن الحضارة الأوروبية وثقافتها وعدم اتصاله بها اتصالاً قوياً . فكان أسلوبه في العمل التجديد والقضاء على القديم وتأسيس مدنية عصرية في إيران تجاري الحاجات الجديدة . فكان يهدم كل قديم وينشىء كل جديد .

مميزات

لم يكن تيمور طاش ممالئاً للأوروبيين ، بل كان يحمل لهم بعض الحقد والضغينة بسبب حرصهم وطمعهم الموجّه إلى الشرق عامة وإلى بلاده بصورة خاصة . لكنه يعترف لهم بالكفاءة والمقدرة التي حققت لهم هذا التفوّق ما بين الشعوب الأخرى . فهو قد حمل الشاه على أن يمشي وفق آرائه ويحطّم التقاليد البالية ، ويعيد الشباب إلى بلاده على النمط الحديث . وهكذا كان فوضع إيران على الطريق الصحيح ، ولم يبقَ إلا أن تقطع المسافة الشاسعة التي كانت تفصلها عن العالم الحديث .

كان لتيمور طاش عطف خاص عليّ شخصياً ، وكلما كنت أراجعه في أمر يسعى جهده لتحقيق رغبتي حتى إنه صادف مرة أن فاتحته في أمر لم أتم تفاصيله بعد ، فوجدته يوافق على مطلبي! فضحكت وقلت له :

- لم أكمل البحث بعد وأنت وافقت على ما أطلبه!

فقال : إني أعتمد عليك وأعتقد أن ما تطلبه معقول دائماً وبعيد عن الشطط . فإني أوافق عليه سلفاً فضحكنا . وراجعته مرة لغرض عام كنت أطالب به وهو أن تسمح الحكومة الإيرانية لرعاياها بزيارة العتبات المقدسة إذا أرادوا ؛ لأن قسماً كبيراً من العراقيين عندما يذهبون إلى زيارة مرقد موسى الرضا ينفقون مبالغ كبيرة في إيران ، وهذا دخل لإيران يجب أن تعوّضنا إيران عنه بزوارها للعتبات المقدسة في العراق!

فأجابني :

– إن ما تدّعيه قد يكون حقاً إذا استمر العراقيون على المجيء إلى إيران لزيارة موسى الرضا ، ولكنني لا أعلم لماذا تسمح الحكومة العراقية لهؤلاء بالزيارة؟ فعوضاً عن أن يطالب العراق إيران بمقدار ما يصرفه العراقيون الزوار في إيران ، عليه ألا يسمح لهؤلاء بالمجيء وتبقى خيرات كل فريق محفوظة لديه! ولا تبقى مطالبة ولا تعويض! لأن إيران عازمة على أن لا تسمح لزوارها بالذهاب إلى العراق . ذلك أن الإيراني الفقير يكدّ طوال السنة ليجمع من أجور زهيدة جداً مبلغاً من المال يصرفه في العراق بدون جدوى ، ويطعمه إلى أناس مرتزقة ليس لهم عمل سوى الاحتيال عليه وسلبه دراهمه . فإذا كانت إيران مصممة أن لا تسمح لهؤلاء بالذهاب إلى العراق فخير للعراق بدوره ألا يسمح لرعاياه بزيارة الأماكن المقدسة في إيران . وتنتهي المشكلة . . والمبالغ التي تصرف من قِبل هؤلاء إذا صُرفت في بلادهم فقد تكون دعامة لنظامهم الاقتصادي وسبباً لرفاههم في معيشتهم جميعاً . . . هكذا كان يفكر هذا الرجل في أعماله!

انقلاب

وتيمور طاش هذا بعد أن كانت له الحظوة الكبرى لدى الشاه والكلمة النافذة في أمور إيران وسياستها العليا ، قد وُجد له من يحسده على هذه الوجاهة ويدسّ ضده عند الشاه . وكان ما يبرّر هذا الدسّ أو ما يؤيد هذه الاتهامات الموجّهة ضده بعض الأفعال التي كانت يأتيها ، منساقاً بتأثيرات البيئة أو التقاليد الإيرانية السارية منذ القديم . فالهدية عند الإيرانيين أمر كثير الانتشار ، والمستغلون للظروف كثيرون شأن جميع البلاد الأخرى ، ولكنهم أكثر في إيران . إن مظهر تيمور طاش وطراز معيشته كانا أعلى من غيره ، وما يكلفه ذلك من نفقات واسعة كان يدفع إلى القول بأنه يستفيد من مركزه استفادة كبيرة ، ولكن هذه الاستفادة هل كانت تحصل بشكل رشوة أو هدية أو بطريقة أخرى . فهذا ما لا يمكن تعليله وضبطه بالدقة! ولكن إذا نظرنا إلى أن تيمور طاش يموّن ثلاثة قصور مؤثثة بأفخم الرياش ، وتحتوي على جميع وسائل الراحة والبذخ . وكانت لديه ثلاث سيارات خاصة وخدم وحشم كثيرون . فكل هذه المظاهر كانت تكفي للتدليل على أن ما يتقاضاه من الدولة كراتب لا يكفي لنصف ما يصرفه على نفسه وعلى هذه القصور . كما أنه كان يتعاطى القمار وكان ،

على ما تروي عنه الشائعات ، يخسر مبالغ كبيرة حتى قيل ، وسمع ممن يعرفون دخائل الأمور ، أن الشاه نفسه عندما كان يسمع بخسارة تيمور طاش في إحدى مقامراته كان يمدّه ببعض الإكراميات .

صورة كاريكاتورية

وعلى كل حال إن ما حصل لتيمور طاش من نفوذ قوي في أمور الدولة وصيت واسع أدى إلى أن تنشر إحدى الجرائد الفرنسية الكبيرة صورة كاريكاتورية لإيران ، مثلتها بعربة قوية يجلس فيها تيمور طاش ويجرّها حصانان ضعيفان ، يمثّل الأول الشاه الإيراني والثاني هدايت رئيس الوزراء ، وربما كان لمدلول هذه الصورة وما رافقها من أقاصيص وحكايات عن نفوذ تيمور طاش دخل كبير في إيجاد الشك وتسلله إلى قلب البهلوي ، وشعوره بالتخوّف من خطورة مركز تيمور طاش . فلو فرضنا أن نكبة تيمور طاش جاءت من ارتكاباته ، وارتشاءاته وغير ذلك كما زعم الناس أثناء النكبة ، فكيف اكتشف هذا الأمر في ذلك الوقت ، وتيمور طاش قد قضى في مركزه هذا سنين طوالاً يزاول تلك التصرفات ، ويبدو بذلك المظهر من دون تغيير أو تبديل؟

ومع هذا كانت الوسيلة الظاهرة لعزل تيمور طاش بأمر الشاه ، وحبسه وإجراء محاكمته هي أنه قد أتى أعمالاً مضرة بالدولة وأخذ الرشوة ، وأضر البلاد وغير ذلك من الاتهامات .

وفاته

لم يطل حبس تيمور طاش أكثر من شهرين حتى سمعنا بأنه قد توفي في السجن ، ولدى التحقيق تبيّن أنه قد التهم كمية كبيرة من الأفيون ، فانتحر بعدما وجد أنه ليس في استطاعته العيش بعد أن حكم عليه بالسجن ، وصودرت أمواله لتعويض ما سبّبه من أضرار .

هكذا خُتمت حياة رجل كان بلا شك أقوى عنصر اشترك في نهضة إيران الحديثة وتوجيه أمورها توجيهاً عصرياً .

في عصبة الأمم

-٣٩-

حل تشرين الأول ١٩٣٣..

وردتني برقـيـة من وزارة الخـارجـيـة تسـتطلعني رأيي في الذهاب إلى جنيف كمندوب دائم لدى عصبة الأمم . فأجبت الوزارة بأنني موافق على الذهاب إلى عصبة الأمم كمندوب دائم للعراق فيها ، على أن يكون سفري إليها في أوائل نيسان ١٩٣٤ . وطلبت منحي إجازة مناسبة أقضيها في بغداد .

وفي الحقيـقـة أني مُنحت الإجـازة ولكن لم يرد إليّ مـا يؤيد شـرطي الأول وهو السفر في السنة المالية الجديدة إلى جنيف .

وعند مجيئي إلى بغداد ، فهمت أن وجودي في عصبة الأمم ضروري خلال شهر كـانون الثـاني ١٩٣٤ ، لأن قضيـة الآثوريين سـتـعـرض على لجنة الآثوريين الخـاصـة المؤلفة في عصبة الأمم ، وقد أصرّت الوزارة عليّ بأن أسافر في أقرب فرصة ممكنة قبل شهر كانون الثاني . وعلى هذا أصبحت مهمتي منتهية في طهران وليس ما يستوجب رجوعي إليـهـا لتـقـديم كـتـاب الوداع حسب الأصول ؛ إذ يجوز أن يقـدمه خلفي إلى الشاه ، حين تقديم أوراق اعتماده الجديدة ، فاكتفيت بأن أطلب من القائم بالأعمال الذي حلّ محلي في طهران أن يسهّل سفر عائلتي من هناك ، وطلبت إليه أن يهيىء القوائم الرسمية المسجل فيها أثاث السفارة ويطبقها على الموجودات ، ويبعث كل ما هو غير مسجل في السجلات المذكورة . ومع ذلك فقد أفهمته بأني أترك للمفوضية الكثيـر من الأثاث العـائد لي ، والـذي قد لا أحتـاجه في بغداد بالنظر لسـفري إلى أوروبا ، وفي ضمنه مجموعة من الكراسي والصحون والآلات والأدوات التي لا بأس بها . رجوته أن يدخلها في سجل أثاث المفوضية كتبرع مني للسفارة .

إلى جنيف

وفي ١٨ كانون الأول ١٩٣٣ غادرت بغداد متوجهاً إلى جنيف بقطار طورس السريع وتركت عائلتي في بغداد . وفي ٢٤ كانون الأول وصلت استانبول حيث قضيت فيها عيد الميلاد ، وواصلت السفر إلى سويسرا وجنيف فوصلتها في ٣٠ كانون الأول وقضيت فيها عيد رأس السنة الذي صادف وصولي .

الوفد العراقي الدائم

لقد أسندت إليّ مهمة شاقة وهي تأسيس مقر وفد العراق الدائم في جنيف ، وتجهيزه بكل ما يلزم من رياش وأثاث ، وأقول إنها مهمة شاقة لأن ما أصابني من تعب في طهران كان يكفيني مؤونة الاشتغال بتأسيسات جديدة أخرى . ومع ذلك قمت بهذه المهمة وأكملنا كل ما يلزم لمقر الوفد . وبدأنا في عملنا الدائم في عصبة الأمم . وكانت مهمة العراق في لجنة الآثوريين الدولية من أصعب المهام وأشقها ؛ لأن الأعضاء الذين كانوا يمثلون الدول فيها وهم معينون من قِبل مجلس العصبة للنظر في مشكلة الآثوريين – كان هؤلاء الأعضاء يفكرون في واد بينما كنا نفكر والآثوريين معاً في واد آخر . فالآثوريون في العراق كانوا قد أتوا إلى البلاد على أمل أن يؤسسوا لأنفسهم وطناً قومياً فيه ، فيعيدوا مجد أجدادهم الآثوريين في شمال العراق ، وتساعدهم في مهمتهم هذه الدولة البريطانية المنتدبة فيكونوا نقطة ارتكاز خطيرة في السياسة الاستعمارية ، تجعل منهم نوافذ مفتوحة لمراقبة جميع الأعمال في إيران وتركيا والعراق وسورية ، وهكذا يصبحون أحسن ملجأ لسياسة التوجيه والإفساد في الشرق الأوسط ، وأخبث وكر للدسائس الأجنبية ، ومن سوء حظهم أنهم كانوا مستعجلين في تحقيق مطالبهم ، لأن خبرتهم في الحياة كانت على ما يظهر قليلة جداً ، فإن معظمهم كانوا بسطاء ونفعيين لا يفقهون شيئاً كثيراً من مقتضيات الزمن أو من دقائق السياسة .

طيش الآثوريين

وعندما وجدوا أنفسهم مستندين إلى قوة بريطانية ، اعتقدوا بأن مطالبهم أصبحت قاب قوسين من التحقيق . فطاشوا ، وغلبت عليهم النعرة والغطرسة ، وصاروا يستفزون الناس بأعمالهم الإرهابية وسلوكهم القاسي ، وإهاناتهم العلنية التي كانوا يوجّهونها إلى أهل البلاد .

ضربة قاصمة

وبينما كانوا يأملون استعجال تحقيق مطالبهم ، أصبحوا معرّضين إلى خطر ضياع مراكزهم ومساكنهم وملاجئهم في البلاد فأصابتهم ضربة قاصمة قاضية ، وأزيلوا عن البلاد ، وهربوا مشتتين إلى سورية بعدما قضي على الباقين منهم قضاء مبرماً .

مار شمعون ورئيس أساقفة كنتربري

وكانت أبواقهم في الخارج قوية يسمع صوتها هنا وهناك - وخصوصاً لدى الشعب البريطاني - لأن مار شمعون رئيسهم كان ممن حصلوا على الحظوة لدى رئيس أساقفة كنتربري الدكتور «لانغ» ؛ إذ إن هذا الحبر الشيخ كان يمدّ المار شمعون ذلك الشاب الغر ، بشتى المساعدات والحمايات والمحاباة ، وغير ذلك ، مستعيناً بما له من مكانة عظيمة في بلاده - إنكلترا - فأثر في الحكومة البريطانية تأثيراً كبيراً ، فطلبت أن تؤلف لجنة خاصة أسموها لجنة الآثوريين للنظر في شؤونهم . وفي تأمين ملاجىء أو مساكن لهم في بلاد أخرى غير العراق ، ولكن مسؤولية الصرف والإنفاق أريد أن يتحملها العراق الذي كان وضعه الاقتصادي قاسياً جداً ، وكذلك وضعه السياسي .

وقد تحمّل العراق ما استطاع تحمّله ورفض ما استطاع رفضه منها . ففي هذه اللجنة كان وضعنا حرجاً ، وكنا نجابه بأسئلة واستيضاحات نضحك منها في قرارة أنفسنا لما فيها من سخافات وبلاهات ، ولكننا كنا نجيب عنها بكل لباقة لنتخلص من كثير من المآزق .

أسئلة سخيفة

كان هؤلاء الأعضاء يسألون عن راحة المهاجرين الذين أسكن قسم كبير منهم في الخيام في العراق ، بانتظار تهجيرهم إلى محل سكناهم الدائم إذا وجد خارج العراق .

كان يسأل هؤلاء عما إذا كان يتاح لهؤلاء المهاجرين أن يستحموا كل يوم بماء ساخن ، وهل توجد أحواض للحمامات لدى كل عائلة ، وما مقدار الكلورين الذي كان يؤمن لكل فرد منهم لتعقيم مياه الغسل ، وغير ذلك من الأسئلة المحرجة ، فكنا نجيب عليها بأننا نعامل هؤلاء الآثوريين كما نعامل أهل البلاد الأصليين ، فإذا كان

لهؤلاء ما يؤمن لهم العيش الرغيد أو وسائل الراحة أو الاستحمام اليومي أو غير ذلك فنحن لا نقصر في ذلك عنهم .

امرأة قاسية

وكانت أشد الأعضاء قسوة في التدقيق والإحراج امرأة تمثل النرويج ، فكانت تهاجمنا بشراسة وتطلب منا أن نعمل المستحيل لهؤلاء المنكوبين . وكنا نداريها ونسعى لإقناعها بشتى الوسائل ، حتى قيّض اللّه لنا ما أنقذنا من شرور هؤلاء الآثوريين ؛ إذ طلبوا أن يهاجروا فوراً إلى أي محل يريدون أو ينطلقوا من خيامهم ويتفرقوا في البلاد . فوافقنا على ذلك ، وكلفنا هذا الأمر مقداراً كبيراً من المال ، حتى إن الكثيرين منهم أرادوا الالتحاق بإخوانهم وأقاربهم الساكنين في سورية فسمحنا لهم ، وهكذا قمنا بتسوية هذه المعضلة تسوية موافقة للمصلحة العراقية ، وكانت جميع النفقات التي تكبدها العراق من جراء هذه المشكلة ما يقارب المليون دينار .

العراق في العصبة

كانت مهمة العراق في عصبة الأمم بعد أن جرت تصفية مسألة الآثوريين ضئيلة ، لأن العراق ليس من الدول ذات المصلحة الدولية العامة التي تستلزم الاتصالات الكثيرة مع الدول الأخرى خصوصاً ، ووضعه السياسي لم يبلغ درجة تؤمن له حرية العمل الكاملة .

نجم يأفل

لذلك كان رأيي أن نوفر في الوقت المناسب نفقات كثيرة تصرف على الوفد في جنيف ، خصوصاً وقد بدأ نجم عصبة الأمم يأفل يوماً بعد يوم ، فتضعف قوتها وتنحط مما أصابها من مشاحنات قوية بين الدول الكبيرة . لقد كانت ألمانيا متحفزة للخروج منها ، واليابان كذلك ، وحتى إيطاليا كانت تهدد من حين إلى آخر بالانسحاب منها ، وهي في الواقع قد ولدت في مبدأ تأسيسها ضعيفة ؛ لأن أمريكا لم تدخلها وبقيت بعيدة عنها كثيراً ، مما سبب وهنها وهي في شبابها . فجمعية هذا شأنها أصبحت عاجزة عن حل مشاكل العالم كما كان متوقعاً في ميثاقها .

ما الفائدة إذن من بقاء العراق ممثلاً دائماً فيها ، وهو من الدول الصغيرة التي لا

شأن لها في السياسة الدولية؟ فهو عنصر ضعيف في مجمع دولي ضعيف لم يكن من الحكمة الاستمرار في وجوده بهذا الشكل .

ضعف العصبة

ومما يدل على ضعف العصبة أنها كانت تتباعد عن البت في كل أمر دولي ، فكانت تتوسل بالتسويف والمماطلة حتى لا تغضب أحداً من الدول فتتفاقم الحال أكثر فأكثر .

هذا من الوجهة السياسية . أما من الوجهة الفنية ، فكانت جهود هذه الجمعية على أتمّ وأحسن ما يكون ؛ لأنها ضمّت أحسن العناصر الاختصاصية في العالم من اجتماعية واقتصادية واحصائية وغير ذلك من العناصر المفيدة جداً لدرس المسائل العامة غير السياسية . فكانت منشوراتها ومؤلفاتها ومجموعاتها ثمينة لا تحصى فوائدها . ففي كل شعبة من النشاط البشري الدولي تمكنت أن تضع نتائج مفصلة عن دراساتها وتنقيباتها . وفي المعضلات الاجتماعية امتازت كثيراً خصوصاً في شؤون البطالة وأسبابها ، والمخدرات وأسباب انتشارها ، والدعارة وما يلازمها من ظروف وأحوال وغير ذلك كله . فقد كانت أعمالها باهرة جداً .

إلغاء الوفد العراقي

وللأسباب التي ذكرتها آنفاً ، كنت مصمماً على إلغاء الوفد العراقي في الوقت المناسب . وبعد أن بقيت في جنيف ثمانية أشهر ، عدت إلى العراق بإجازة . وقد أحببت أن أعرج على روما لزيارتها لأني لم أشاهدها من قبل ، وكان وجود صديقي السيد إحسان الجابري ، الذي كان يزمع السفر إلى سورية ، مشجعاً لي على هذه الزيارة لأنه كان متصلاً بروما اتصالاً وثيقاً ، وكانتت له صداقة مع السنيور موسوليني دكتاتور إيطاليا .

إلى إيطاليا

سافرت في ٨ أيار ١٩٣٤ إلى روما بصبحة السيد إحسان الجابري . فوصلناها في المساء . وبواسطة الصديق الجابري اتصلنا بوزارة الخارجية وأوضحنا لها رغبتي في مواجهة الدوتشي (el Duce) كما يسمى لديهم وهو ا لسنيور موسوليني ، فحدّد لي موعد في اليوم العاشر من أيار في الساعة الثالثة بعد الظهر .

إلى موسوليني

وفي الوقت المحدد أتتنا سيارة خاصة من وزارة الخارجية الإيطالية ، وبقيت تحت تصرفنا إلى أن سافرنا من روما فأخذتني إلى قصر (فينيسيا) وهو القصر الذي اتخذ مكتباً لموسوليني ؛ قديم البناء ، قديم الطراز ، ولكنه واسع ومريش بأفخم الأثاث القديم ؛ وقد أعطيت لي في الفندق أنواع كثيرة من الأوراق الملونة ، وأفهمت كيف أستعملها عند وصولي إلى القصر ، وكانت هذه الأوراق على ثلاثة أنواع : بيضاء ، وصفراء ، وحمراء . وقد وجب عليّ أن أبرز البيضاء منها عند الباب لمن استقبلنا ، فرافقني إلى المصعد .

في قصر فينيسيا

وعندما وصلنا إلى الطابق الأول استقبلني اثنان ، فأبرزت لهما الأوراق الصفر ، فمشيت معهما إلى أن أوصلاني إلى بهو ، وهناك استقبلنا اثنان أيضاً أبرزت لهما الأوراق الحمر فاستقر بنا المقام في البهو على ما يظهر ، ورحت أنتظر الإشارة للدخول على ديكتاتور إيطاليا . وقد انتظرت مدة لا تقل عن العشرين دقيقة ثم جاءني رجل وأشار إليّ بكل احترام بأن أتفضل ، فذهبت بصحبته إلى بهو فتح بابه هو نفسه فدخلنا بهواً واسعاً يقارب طوله الثلاثين متراً وعرضه الخمسة عشر متراً ، وليس فيه من الأثاث سوى كرسي يجلس عليه موسوليني وأمامه مكتب كبير ضخم وكنبه (من المارو كين الجلد) . وإلى جانبها كرسي ضخم . وعندما دخلت الصالون قام من بعيد وترك مكانه حتى وصلت إليه فصافحته باحترام واستقبلني ببشاشة ؛ وقد وجدت أن الدوتشي يتكلم الفرنسية بطلاقة ولكن بلكنة إيطالية واضحة .

حديث الدوتشي

بعد أن سألني الدوتشي عن وصولي وما إذا كانت روما قد أعجبتني ، وغير ذلك من الأسئلة التي توجه قبل الدخول في الحديث عادة قلت :

العرب يناضلون

– إنني قصدت روما لا لرؤية أطلالها وخرائبها التي ملأ ذكرها بطون التاريخ ، وأفهمت العالم منذ ألوف السنين ما لروما وإمبراطوريتها من مجد تالد ؛ لأن ذلك

أصبح معروفاً لدى الجميع . ولكنني أردت أن أرى روما الفاشية لأدرس الطرق التي تمكنت إيطاليا بها من التخلص من ربقة الأجنبي والاستعمار ، فاستردت حريتها وسارت نحو استعادة مجدها القديم ؛ لأننا معشر العرب ابتلينا بالاستعمار الأوروبي وقد مضى علينا زمن طويل ، ولا نزال نكافحه لاكتساب حريتنا ، ولكننا لا زلنا تنقصنا معرفة الطرق والوسائل التي استعملتها إيطاليا لتحقيق أهدافها الوطنية . وإني آتٍ إلى روما لأدرس هذه الوسائل وأطبقها وأستفيد منها في بلادي .

نهضة إيطاليا

ثم قلت : إن ما حصلت عليه إيطاليا من تطور سريع في جميع مرافقها من سياسية واقتصادية واجتماعية ، وجب على كل شخص يشتغل في الأمور الدولية أن يتصل بها ويدرسها عن كثب . وأنا لم أزل أمثل بلادي في عصبة الأمم كمندوب دائم لها ، مما يجعلني أشعر دائماً بالحاجة إلى درس شؤون بلاد أوروبا على اختلاف ألوان أنظمتها وحكمها . وقد ابتهج الدوتشي بهذه المقدمات من الحديث فتشجع على الإسهاب في الكلام قائلاً :

الدوتشي والعراق

– إنه لا يعلم شيئاً كثيراً عن بلاد العراق ، ولكنه يعلم أكثر عن حالة العرب وعن مجدهم السالف في التاريخ . وقد فرح عندما بدأ العراق يتمتع باستقلاله وحريته ، لأنه صار يأمل أن يستعيد عصر هارون الرشيد الذهبي ثم قال :

العراق وبريطانيا

– إنه وإن قيل بأن ما ارتبط العراق به من معاهدة مع الإنكليز ، قد أضعف من حريته السياسية ، ولكنه يعتقد أنه الإنكليز مخلصون في تعهداتهم لا يبغون من ورائها إلا فائدة العراق . فتفاهم العراق مع إنكلترا من مصلحته .

الملك غازي

ثم سألني عن زواج جلالة الملك غازي الأول بابنة عمه فعلّق على ذلك قائلاً :
إنه كان يرجح أن يتزوج الملك غازي بإحدى بنات ملوك الدول العربية المجاورة

للعراق أو البلاد الإسلامية حتى تتأثر الصلات وتتأيد الوشائج فيما بينهم ، وذكر خاصة أنه لو كانت الفرصة قد أتيحت لجلالة الملك غازي للزواج بإحدى بنات جلالة الملك فؤاد لكان ذلك أحسن للطرفين . إذ ما فائدة البقاء في دائرة ضيقة من القرابة مع العلم أن التوسع فيها يؤدي إلى نتائج مفيدة للبلاد .

بين مصر وإيطاليا

ثم تطرق إلى بحث الصداقة الشخصية الموجودة بين ملك مصر وملك إيطاليا فكتور عمانوئيل ، وكيف كانا صديقين منذ الصغر ، وكيف أن الملك فؤاد يتقن اللغة الإيطالية إتقاناً يفوق فيها أي إيطالي!

ثم قال :

إن صلات إيطاليا مع مصر ما زالت صلات صميمية وقوية ، وقد ساءه أن لا تتحقق أمنية مصر في إلغاء الامتيازات الأجنبية التي تطالب بها الآن ، واضطرار إيطاليا إلى مماشاة الدول الأجنبية ذات الامتيازات ، وعدم مساعدتها مصر على تحقيق تلك الأمنية . ومع ذلك فإنه مستعد أن يوافق على إلغاء تلك الامتيازات في مصر ، بالرغم من الدسائس والمؤامرات القوية التي تحوكها فرنسا في سبيل عرقلة هذا الإلغاء . ثم قال :

– إنه يود أن تتأيد صلات العرب بالإيطاليين أكثر فأكثر ؛ فقد أزمع أن يؤسس كرسياً خاصاً للآداب العربية وتاريخ العرب في جامعة روما حتى يتمكن الإيطاليون من معرفة الشيء الكثير عن المجد العربي وتاريخ العراق الذهبي .

نجاح باهر

وقد استغرق هذا الحديث زهاء ٤٥ دقيقة . وعندما انصرفت بعد أن شكرته على حفاوته بي شيعني إلى الباب بكل لطف . وقد فهمت بعد ذلك أن ما حصل لي من حفاوة ، ومن طول الحديث مع الدوتشي ، كان أمراً لا يقع إلا نادراً ؛ لأن المفهوم أن حديثه مع من يقابله لا يستغرق أكثر من ربع ساعة .

خدمة لمصر

ثم فهمت أن الدوتشي كان منشرحاً من مقابلتي كثيراً ، وقد وددت أن أفيد مصر

بشيء يتعلق بها فذهبت تواً إلى المفوضية المصرية لأقابل السيد عبدالكريم صفوت السكرتير الأول ، الذي كنت أعرفه في طهران عندما كان سكرتيراً صغيراً في المفوضية المصرية . وقد أبديت له رغبتي في التحدث إلى الوزير المصري المفوض وهو يومئذ «صادق وهبه بك» فأخبره بذلك . ودخلت عليه ، وقد كان لطيفاً جداً معي فقلت له :

– إنني أشعر بواجب نحو الشقيقة مصر ، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق باستقلال مصر وحريتها القضائية .

وذكرت له أنني في حديثي مع الدوتشي أفادني بأنه مستعد للموافقة على إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر إذا استمرت الحكومة المصرية في المطالبة بها ، وملاحقة قضيتها بكل قوة ، كما بينت له ما شجب به فرنسا وما اتهمها به من إحداث العراقيل والقيام بالمناورات – وكلها ترمي إلى عدم تمكين مصر من إلغاء هذه الامتيازات . وقد أبرق الوزير إلى القاهرة بما أخبرته به ؛ وقد فهمت فيما بعد أن ملك مصر والحكومة المصرية كانا ممنونين ومقدرين خدمتي لمصر . وقد أعرب لي الملك عن تقديره في أول مقابلة جرت لي معه .

-٤٠-

دراسة

بقيت في روما خمسة عشر يوماً . وكان ذلك في أيار **١٩٣٤** فتمتعت فيها بزيارة مفيدة ؛ إذ لم يكن قد تيسر لي قبلاً معرفة إيطاليا بصورة تفصيلية وعن كثب . وقد استفدت في دراستي هذه من التسهيلات التالية :

أولاً : أتيحت لي واسطة نقل سريعة وضعتها وزارة الخارجية تحت إمرتي مجاملة ، وهي سيارة فاخرة كانت تقلنا إلى أي محل نريده .

ثانياً : كانت مصاحبتي للصديق إحسان بك الجابري المتصل منذ وقت بعيد برجالات إيطاليا وخاصة موسوليني والمطلع على كثير من أمورها العامة – عاملاً مؤثراً في تمكني من اطلاع واسع .

ثالثاً : كان وقتي يساعدني على تخصيص قسم منه لمعرفة ما يقع تحت نظري من حوادث ومناظر وأشخاص . وكان عليّ ككل من يأتي إلى روما ، أن أستمتع

بزيارة آثارها القديمة ، التي هي من الكثرة بحيث تصعب الإحاطة بها ورؤيتها جميعها في وقت قصير .

الفوروم

فالفوروم الروماني وقصور الأباطرة الرومانيين الأقدمين المنبثة في كثير من الأمكنة ، وخرائب بومبي وغير ذلك من المحلات الشهيرة كانت تستحق الاهتمام والتدقيق من كل سائح . أما زيارة الفاتيكان وما يحتويه من تراث مسيحي قديم فشيء يعجز الوصف عنه ، وكان يخيل إليّ أن أحداً من الناس إذا أراد أن يقوم بدراسة وافية لما يحتويه قصر الفاتيكان من آثار تاريخية ؛ فإنه يحتاج إلى سنين قد لا تكفي لاستيفاء هذه الدراسة . ثم إن كنائس روما وعددها لا يقل عن الأربعمائة كنيسة أولها كنيسة القديس بطرس وآخرها السلّم المقدس . كل هذه الآثار كانت كافية لاستيعاب وقت الزائر كله .

الحالة العامة في إيطاليا

أما الحالة العامة في إيطاليا في ذلك الوقت فكانت خانعة مستسلمة إلى حد بعيد ؛ فتراها خاضعة لمشيئة الدوتشي خضوعاً تاماً .

الحكم الفاشستي

ففي أول الحكم الفاشستي على ما تراءى لي وفهمته من محادثات عديدة جرت لي مع بعض المطلعين في إيطاليا – كانت الجهود المبذولة من قِبل الدوتشي عظيمة ومفيدة لإيطاليا إذ جعلت من هذه البلاد – المقهقرة الفقيرة ، والتي كانت منذ سنوات طويلة تحت رحمة إنكلترا في سياستها وتحت رحمة أوروبا في سدّ حاجاتها ، بلاداً يقام لها ويُقعد حينما تذكر بين البلاد أو حينما تريد أن تلعب دوراً من الأدوار في السياسة الأوربية .

فقبل مجيء الفاشست كانت حالة إيطاليا قريبة من الشيوعية والفوضوية ؛ إذ حصل بالفعل أن استولى قسم من العمال على المعامل واحتلوها وصاروا يديرونها حسب مشيئتهم ، ولم تكن إدارتهم هذه إلا نوعاً من التحكم الجاحد الجاهل فأمات قدرة الإنتاج في المعامل وعرّض إيطاليا إلى السقوط في الهاوية . والحق أنه كان في

عـمل من كـانوا يسـمـون أنفسـهم بالفـاشيـست إنقـاذ ونجدة لإيطاليا . لقـد أراد هؤلاء بكلمة «فاشيستا» التذكير بأمجاد روما القديمة والرمز إلى اتحاد عناصر عاملة وطنية مخلصة شأنهم كحزمة تلم أشتاتاً ، وتجعل منها قوة .

الفاشيست

فالفاسيا (فاسسو) عند الرومانيين كانت عبارة عن (قدّوم) محاط بعصي مربوطة حوله ومنسقة يحملها حراس واقفون إلى جانبي القاضي ، يريدون بها إفهام السامعين والمترافعين بأنهم يمثلون القوة والعدل . فإذا تعدى أحدهم على الغير أو انتهك حرمة الدول أدبوه بكسر رأسه بالقدّوم وضربوه بالعصي .

الرمز

والفاشستيون أرادوا أن يتذرعوا بهذا الرمز ليعربوا به عن عزمهم على تنسيق جهودهم وتكوينهم قوة تدفع العوادي عن البلاد ، وتكسر رؤوس الطغمة الفوضوية وتوقفها عند حدها . ومن هناك صار ذلك الشعار مذهباً اجتماعياً سياسياً لإيطاليا نظّم أمورها أحسن تنظيم في بادىء الأمر . ولكنهم أي هؤلاء الفاشستيين أساءوا العمل ووسعوا الشقة بينهم وبين الشعب ، فاستبدوا بالأمر وصاروا يقاتلون بعنف كل من سوّلت له نفسه معارضتهم أو انتقاد أعمالهم ، وهناك بدأت سمعة الفاشستية تنحط ، وعملها يفسد ، فدخلت في مهاترات مع الدول الأوروبية الأخرى واستقلت عن السياسة الأوروبية ، وصارت تتخيل مجد روما وضرورة إرجاعه إلى إيطاليا ، وتأسيس إمبراطورية رومانية واسعة الأرجاء يكون لها البحر المتوسط بحيرة مقفلة الجوانب ، ومنحصرة بهذه الإمبراطورية «ميراتوستروم» أي بحرنا .

ولأجل أن تتمكن إيطاليا الفاشيستية من أن تناهض أوروبا كان يجب أن تضغط على نفسها وتكتفي بمواردها . وهذا أمر ليس بالسهل مطلقاً ، مما أفقر الشعب وجعله متذمراً بصورة مستمرة . والذي لاحظته في تلك الزيارة أن الناس يتذمرون مما يصيبهم من ظلم فادح ، وضرائب تقصم الظهر ، ولكن ليس في استطاعتهم أن يبدوا حراكاً لما للنظام الفاشيستي من قوة قاسية تقضي على كل فرد يقوم بوجهها .

وقد ذكر لي أحد الأغنياء الذين تعرّفت عليهم أثناء إقامتي واسمه الكونت «ريكاردو» ، وهو متمول وصاحب أملاك ، وأطيان واسعة . قال إنه في كل انتخاب

نيابي يجري في إيطاليا ، يسعى هو لأن يكون نائباً ، ولكن سعيه وحده لا يؤمن له هذه الغاية إذا لم يساعده الحزب الفاشيستي ، بالرغم مما له من أملاك واسعة يستطيع فلاحوه والمنتسبون إليه أن ينتخبوه من دون تدخل أحد ، ولكنهم لا يستطيعون ذلك ، فيدخل في المفاوضة مع الحزب الفاشيستي ويتعهد له بالإخلاص أولاً ثم يقدّم هبة كبيرة للحزب ثانياً . وبعد ذلك يتعهد بأن يقدّم مخصصاته النيابية إلى الحزب طول مدة نيابته في المجلس . وبهذه الوسيلة يتمكن من أن يكون نائباً حتى يحتفظ بنفوذه ويدفع شر العدوان على أملاكه .

الإدارة الفاسدة

أما سوء الإدارة في إيطاليا والفساد فيها والرشوات وغير ذلك فقد حدّثني هذا الرجل بأنها على أوسع نطاق بفضل النظام الفاشيستي . ثم انتقلنا من روما إلى نابولي الميناء العظيم لإيطاليا ، حيث ركبنا الباخرة إلى بورت سعيد ومن هناك إلى بيروت فالشام ثم إلى بغداد فوصلناها في ٦ حزيران ١٩٣٤ .

الوزارة المدفعية

كانت الحالة السياسية في هذا الوقت غير مستقرة عندما تألفت وزارة جميل المدفعي الأولى . فقد كان في الوزارة قطبان يتنافسان على النفوذ فيها هما نوري السعيد وزير الخارجية ومحمد رستم حيدر وزير المواصلات والأشغال . وقد ظهر بعد شهرين من تأليفها أن التفاهم بين عناصرها أصبح غير ممكن ، فاستقالت . وكانت المشكلة للذي يؤلفها ثانية وهو جميل المدفعي نفسه أن يرجح بين المتنافسين فيأخذ أحدهما ويترك الآخر . وقد استشار في هذه المشكلة أخي ناجي السويدي فيما يعمله . فأشار عليه بأن يترك الاثنين . وفي هذه الحالة تصبح وزارته خالية من العناصر النافذة التي كان الرأي العام يبحث دائماً عن وجودها فيها ، وهذا ما يسميه العامة بالشخصيات البارزة ، وللاستعاضة عن هذين العضوين النافذين كان يجب إيجاد عضو أو عضوين آخرين يقومان مقامهما ، فأراد الرئيس ومن ورائه رئيس الديوان الملكي السيد علي جودت الأيوبي إقناع المرحوم ناجي السويدي بالاشتراك في الوزارة فلم يفلحا إلا بشق الأنفس ، وذلك بعد أن تدخل المرحوم جلالة الملك غازي في الأمر وأصرّ عليه بالقبول .

وزارة المدفعي الثانية

تألفت وزارة المدفعي الثانية وليس فيها نوري السعيد ، ومحمد رستم حيدر ونصرت الفارسي ، الذي كان وزيراً للمالية ، والذي كان موضع الخلاف بينهما من حيث تحدي وزير المواصلات والأشغال سلطات وزير المالية وعدم استشارته في مشروع الغراف والأعمال الرئيسية وغيرها من الأمور ، فاستعيض عن نوري السعيد في الخارجية بالسيد عبداللّه الدملوجي ، وعن نصرت الفارسي وزير المالية بالمرحوم ناجي السويدي ، وعن محمد رستم حيدر وزير الأشغال والمواصلات بالسيد عباس مهدي ، وهكذا سارت وزارة المدفعي الثانية مدة أربعة أشهر ، وكان ضعفها يتجلى على الغالب في سياستها الخارجية ، أكثر من أي مجال آخر . وقد أريد تقويتها بتعيين وزير خارجية أقوى من الوزير الموجود يومئذ ، ففاوضني رئيس الوزراء وأنا في الإجازة ، فترددت في القبول لأسباب أولها أن الوزارة بعد أن تعيش أربعة أشهر تصبح ضعيفة ويصعب إنهاضها بإدخال عنصر أو عنصرين فيها ، ثم إنني شخصياً كنت أرجح أن أبقى في السلك الخارجي مدة طويلة ، فلا يوافقني أن أشتغل في السياسة المركزية ، والسبب الثاني أن القوة التي تستند إليها الوزارة للبقاء والاستمرار مفقودة فلا يوجد حزب يؤيدها في المجلس أو خارجه .

غازي

أما المرحوم الملك غازي فلم يكن يظهر اهتماماً كبيراً في الاشتغال بأمور الدولة ، بل كان منصرفاً عنها مع أنه رئيس الدولة الأعلى وناظم أمورها . فالفراغ الذي كان يحصل من تجنبه هذا التنظيم كان يضعف الحكومة .

علي جودة والوزارة

ثم إن وجود أخوين في وزارة واحدة ، وإن يكن جائزاً وله أمثال عديدة في التاريخ ، إلا أن حوصلة السياسيين في العراق وضيق صدورهم لا يتحملان ذلك . ولا بد من أن يؤدي إلى مشاغبة وحسد . كل هذه الحجج قد أبديتها لرئيس الوزراء وأشرت عليه بأن يستقيل ويترك الأمر إلى السيد علي جودت الأيوبي ، الذي كان تواقاً جداً إلى تأليف الوزارة كا فهمت ولكنه كان يخفي ذلك ، ولم يستطع حسن الإخفاء . وفي اجتماع حصل في البلاط حضره رئيس الوزراء والمرحوم أخي ، والسيد

علي جـودت الأيوبي رئيس الديوان الملكي وأنا ، جـرت مـذاكـرات طويلة أدت في النتيجة إلى ضرورة بقاء السيد جميل المدفعي في الرئاسة والأيوبي في البلاط الملكي . وهناك أشتد الإصرار عليّ كي أقبل وزارة الخارجية .

مشاكل

وهكذا كان . .!! إذ حصل كل ما كنت أتوقعه من مشاكل! ولم يطل عمر الوزارة بعد دخولي فيها إلا أربعين يوماً . وحصلت مراجعات للسر كنهان كورنواليس – مستشار الداخلية – كي يقنع الملك غازي بأن يطلب إلى رئيس الوزراء تقديم استقالته . وبعد التي واللتيا استطاع جلالة الملك أن يبين لرئيس الوزراء عدم رضائه عن سير الأعمال وبذلك اضطره إلى التخلي عن مركزه . وهكذا حدث . إذ فوجئنا بطلب من سكرتير مجلس الوزراء للاجتماع ، وهناك أفاد رئيس الوزراء بأن جلالة الملك أعلمه بأن أمور الدولة لم تكن تسير بصورة مرضية وعلى هذا قدّم استقالته لجلالة الملك . . . وقُبِلَت . .

وزارة الأيوبي

وبهذه الطريقة مهد السبيل أمام وزارة السيد علي جودت الأيوبي ، الذي كان يرفضها حينما تناقشنا في هذا الموضوع قبل أربعين يوماً ، وبيّنا آراءنا التي كانت مجمعة على ضرورة تنحي السيد جميل المدفعي عن الرياسة وتأليف وزارة جديدة ، إما أن تكون برياسة المرحوم ناجي السويدي أو السيد علي جودت الأيوبي .

تألفت وزارة السيد علي جودت على أسس أوهى من أسس الوزارة السابقة ، خصوصاً وقد وجدت أمامها مشكلة عويصة وهي وضع عبدالواحد الحاج سكر وجماعة آخرين في الفرات كانوا يناهضون وزارة المدفعي ، باعتبارها وزارة يؤازرها علي جوتة فكيف يكون الحال والوزارة القائمة هي وزارة علي جودة نفسه . . .

وزارة ضعيفة

وهنا بدأ ضعف الوزارة يظهر منذ يوم تسلمها زمام الأمر .

ثم إن هذه الوزارة جابهت مقاومة عنيفة في مجلس الأعيان تزعمها رشيد عالي الكيلاني . وقد أدى الحال من الخلاف إلى درجة قرر بها مجلس الأعيان الاحتفاظ

بالميزانية التي أقرها مجلس النواب . ولما أتت للأعيان ، نامت هناك ، وكلما حاولت الوزارة حمل مجلس الأعيان على المناقشة فيها . . . لم تفلح . .!

مظاهرات

جرت مظاهرات شديدة ضد الوزارة يتزعمها المحامون وطبقة واسعة من رجال السياسة ؛ إذ قرروا الاجتماع في مكان معلوم في الصالحية وإلقاء الخطابات ضدها . وعندما بدأوا يجتمعون منعتهم الشرطة بداعي أن اجتماعهم هذا كان غير مسموح به من قبل الحكومة ، مع أن الاجتماع المذكور سيكون في محل مسقوف فلا يتطلب إجازة من الحكومة .

وبالنظر إلى هذه الظروف غير المواتية لوزارة علي جودة ، اضطرت إلى تقديم استقالتها فقبلت ، وكلف المدفعي بتأليف وزارته الثالثة في جو زادت حراجته أكثر من زمن الوزارة السابقة . ولم تكد تتم الترتيبات المتعلقة بالمراسم وغيرها حتى وردت الأنباء بأن حركة قوية في الفرات في دور التكوين والظهور ، مما أدى إلى أن تتوقع الحكومة ضرورة لتجهيز حملة تأديب ضدها إذا استمرت على هذه الحال المتمردة . ثم وردت الأخبار بأن العصيان قد بدأ في منطقة أبي صخير والشامية ؛ إذ أحرق الثوار الجسر الخشبي الموجود على إحدى الأقنية ، وذلك منعاً لمجيء قوات الحكومة المسلحة بقصد التأديب . وقد ظهر بنتيجة التحقيق أن هذه الحركة العصيانية كان يؤيدها قسم كبير من الساسة ، منهم رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي ، أما نوري السعيد وإن كان لم يشترك فيها لكنه على ما ظهر لنا كان يؤيدها أيضاً .

تقرير القائد عبداللطيف نوري

كان في وزارة الدفاع السيد رشيد الخوجة ، وفي وزارة الداخلية السيد عبدالعزيز القصاب ، وكان يترتب عليهما أن يتخذا العدة اللازمة لإعداد الحملة التأديبية التي يجب على الحكومة أن تسوقها ضد الثوار ، ولكن المناورات السياسية كانت دائماً تعرقل التفكير والعمل لدى الحكومة ، ومن ذلك ما ظهر في القيادة العليا للجيش من تلكؤ وتخوّف لا مبرر لهما في إعداد الحملة . فقد طلب مجلس الوزراء من وزير الدفاع أن يستعد فقدم له الوزير تقريراً رفعه إليه القائد العام عبداللطيف نوري بواسطة الفريق طه الهاشمي رئيس أركان الجيش . ومضمون هذا التقرير أنه لا فائدة من إعداد هذه

الحملة ولا خير فيها لأن الطقس غير مساعد . وحالة الأفراد والجنود غير مطمئنة ، ووسائط النقل قليلة حتى إنه يخشى من أن يلتحق قسم من الجنود بالثوار ؛ لأن قسماً منهم ينتسب إلى العشائر الثائرة ، وغير ذلك من المثبطات التي أدت إلى التساؤل في مجلس الوزراء عما إذا كان هذا التقرير قد كتبه قائد القوات العراقية أو قائد الثوار نفسه! إذ لا يمكن أن تكون الأسباب حقيقية وواقعية . حتى إن بعض الوزراء قد طلب من رئيس الوزراء ووزير الدفاع اتخاذ الإجراءات لتنحية القائد العام واستبداله بقائد آخر أكثر حكمة وأبعد غوراً فيما يقوله ويعمله .

إيعازات مدسوسة

وقد ظهر فيما بعد أن إيعازات من رجال السياسة ، قد وصلته لتحمله على تثبيط عزم الحكومة فيما يذكره في تقريره فتتحرج الحال ، وتستقيل الوزارة ، وتستبدل بها وزارة غيرها مؤلفة من الساسة المؤيدين للثورة .

مؤتمر الصليخ

حتى إن المجالس والأندية كانت تتناقل أحاديث عما كانوا يسمونه (بمؤتمر الصليخ) وهو على ما فهم منه كان عبارة عن اجتماع حدث بين زعماء الثورة في الفرات ورجال السياسة في بغداد – كان القصد منه إحراج مركز الملك وإرغامه على تأليف وزارة يسيطر عليها رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي وغيرهما .

نقاش حول سياسة التأديب

وحينما بدأت المناقشة في مجلس الوزراء فيما يجب على الحكومة اتخاذه من إجراءات ، وفيما إذا كان يجب أن تقرر الحكومة التأديب أم الاستقالة كانت الروح السائدة في المجلس مضعضعة جداً ، وليس فيها أي ميل إلى سياسة التأديب بل كانت سياسة قائمة على التخاذل والتراجع ثم الاستقالة . ولم يدافع عن سياسة التأديب إلا رئيس الوزراء وأنا . وقد رؤي أنه من المستحسن إحضار مستشار الداخلية السر كنهن كورنواليس لخبرته الطويلة ولآرائه المفيدة ، وكذلك إحضار رئيس أركان الجيش العميد طه الهاشمي لمناقشته فيما ورد في تقرير قائد القوات . فحضرا في ساعة متأخرة من الليل . ومما قاله مستشار الداخلية إنه يترتب على الحكومة أن تقرّر

حالاً التأديب ؛ لأن تخاذلها أمام الثوار سوف تكون له نتائج وخيمة على مستقبل الدولة وليس لديه رأي آخر يبديه غير ذلك . أما قوى الحكومة وما يقال فيها من تضعضع أو ضعف فإنه لا يعتقد بذلك ، كما أنه يعتقد بأن قوى الشرطة وحدها تستطيع أن تخمد الثورة . أما رئيس أركان الجيش فلم يقل شيئاً صريحاً في هذا الموضوع سوى أنه يتلقى أمر الحكومة وينفذه على علاته . فإذا قررت الحكومة التأديب فإنه سيتخذ الإجراءات ويعدّ الحملة .

تسويف

أما ما ورد في تقرير القائد العام فيعتقد أنه لا يخلو من المبالغة والتشويه . وقد انفضّ مجلس الوزراء في الساعة الثانية بعد منتصف الليل بدون أن يقرّر شيئاً معيناً ، بل إنه أراد فعلاً التسويف والمماطلة ، وفتح باب المفاوضة مع الثوار بواسطة وزير الداخلية ، الذي طُلب إليه أن يسافر تواً إلى هناك ليستقصي الأمر ويبدي رأيه النهائي إلى مجلس الوزراء بعد ذلك . وكل هذه المحاولات لا تدل إلا على تفكك الوزارة وخورها حتى إنني أتذكر جيداً ما قاله جميع الوزراء بلزوم الانسحاب ، وتجنب ضرب الثوار وما أظهروه من عزائم فاترة وضعيفة جداً . وإنني قلت لهؤلاء إنهم سوف يخدمون أنفسهم والبلد إذا تجنبوا في المستقبل كراسي الوزارة وتباعدوا عنها ؛ لأن الوزارة ليست مرتزقاً لهم يؤمنون معيشتهم بها ، بل إنها مسؤوليات ومخاطر لا يقتحمها إلا من كان بعيداً عن دوافعه الشخصية .

تفاقم الأمور

انفضّ مجلس الوزراء والأمور تتفاقم ، والأنباء تترى عن تردي الحالة في الفرات بين حين وآخر .

رستم حيدر

وفي اليوم التالي أتاني المرحوم محمد رستم حيدر رئيس الديوان الملكي إلى نادي العراق وقال لي : إنه يود أن يكلمني في أمر هام . فبدأ حديثه بأنه يعتقد أن وزارتنا لا تقوى على ضرب الثوار ؛ لأن وزير الداخلية لم يقتنع بهذه الضرورة ، وهو يحاول عبثاً أن يغتنم البطء ويؤخر التأديب ، وفي هذا التأخير ضرر على البلاد ومن

العبث حمله على اتخاذ إجراءات لا يريدها هو نفسه .

فقلت له :

– إني عندما تألفت الوزارة طلبت من رئيس الوزراء أن يعطيني وزارة الداخلية فلم يوافق على ذلك باعتباري شديد البأس ، وقد أسبّب بعض المشاكل في هذه الوزارة ، واكتفى بأن أعطاني وزارة العدلية لأن نوري السعيد كان في وزارة الخارجية .

ثم قلت :

– وإذا وجهت إليّ المسؤولية فإني أتعهد بأن أتخذ إجراءات تخمد هذه الثورة في مدة قصيرة وترجع الأمن إلى نصابه ، على شرط أن يفسح المجال لي بحرية العمل ، وأن لا يعتري البلاط الوهن والتردد والمخاوف الكثيرة التي عرف بها منذ القديم .

مع وزير الداخلية

وبعد هذا طلب إليّ السيد رستم حيدر أن أرافقه إلى وزارة الداخلية حتى نستطيع شد عزائم وزير الداخلية فلا نتركه وحده . وقد انتابته حالة نفسية مضعضعة . فذهبنا إلى هناك وعقارب الساعة تشير إلى الحادية عشرة ليلاً ، فوجدنا الوزير غارقاً في التفكير والتأمل والاحتمالات العديدة التي لا يصدق أكثرها ، وكلها تنصب على عدم الميل إلى اتخاذ الإجراءات الحازمة . وفي اليوم التالي طلب إلينا أن نحضر إلى مجلس الوزراء حيث بيّن رئيس الوزراء أنه قدّم استقالته إلى جلالة الملك غازي وقد قُبِلَت .

وزارة الهاشمي

لقد امتد عمر هذه الوزارة ١٢ يوماً فقط . وعلى الأثر كلّف المرحوم ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة ، وقد اشترك معه السيد رشيد عالي الكيلاني للداخلية ، ونوري السعيد للخارجية ، وجعفر العسكري للدفاع . وقد وقفت الثورة بحكم الطبيعة لأن مطالبها قد حققت وجاء أصدقاؤها إلى الحكم .

تظاهرة العشائر

وقد نظّم رجال الثورة تظاهرة مسلحة بالسيارات ودخلوا العاصمة كفاتحين ، وأتوا إلى رئيس الوزراء يقدمون تهانيهم للوزارة ، فاضطربت المدينة اضطراباً كبيراً من أن يتولى رؤساء العشائر الحكم في البلاد باعتبار أن هؤلاء الشيوخ هم الذين أتوا بهذه

الوزارة . وقد شعر كل واحد بهذا المصير ، ولم يمر على ذلك بضعة أشهر حتى صار يطالب هؤلاء الشيوخ بحقوق وسلطات وتصفية حسابات نافعة لهم ، ضارة بغيرهم في الأراضي والملكيات والنفوذ وغير ذلك ، مما أفزع الوزارة وحملها على التفكير في مصير البلد إذا استمرت الحال على ما هي عليه ، خصوصاً وقد دبّ الحسد في قلوب المناهضين لهؤلاء الثوار على ما أتيح لهم من حظوة لدى الحكومة ، ومن منافع كثيرة .

ضرب العشائر

كما أن الخوف لدى أولئك المناهضين قد ازداد ؛ إذ أصبحوا تحت رحمة الحكومة ورؤساء الثوار في وقت واحد . وقد صار هؤلاء الثوار يناهضون الحكومة ويتوسلون بكل الوسائل لمقاومتها ، مما اضطرها أخيراً ، ولم يمرّ على تأليفها إلا بضعة أشهر ، إلى ضربهم . فجهزت حملة أولى ضربت بها أطراف الفرات بأجمعه ، فنجحت نجاحاً باهراً وقضت على كل أمل في إخضاع الحكومة لآراء أشخاص عديدين . ثم إنها اضطرت إلى إعداد حملة ثانية في جنوب العراق فنجحت فيها أيضاً . وفي أي جهة اضطرت الحكومة إلى إرسال حملة توجت جهودها بنتائج باهرة وعمّ نفوذ الحكومة وهيبتها البلاد ، مما أيد النظرية التي أبديتها في وزارة المدفعي الثالثة بأنه يجب على الحكومة أن تتخذ إجراءات شديدة حفظاً لكيانها وهيبتها .

استتباب الأمن

وقد أيد تلك النظرية يومئذ كورنواليس بصفته خبيراً في أمور العراق الداخلية . وفي الحقيقة أن الأمن قد استتب في أطراف العراق جميعه . ولكن الحكومة بقيت في أيدي طغمة من السياسيين والمنتسبين إليهم يديرون شؤونها كيفما يريدون ، وبنوع من الغطرسة والاعتداد بالنفس الذي جاوز حدود الاعتداد بالنفس وبلغ درجة الغرور . والبلاط في هذه المعامع كلها لا يحرك ساكناً ولا ينظم أمراً بل كان على عكس ذلك خاضعاً لمشيئة الحكومة .

انشقاق الوزراء

وبطبيعة الحال كانت المطامع تتخلل أمور الدولة في كل زاوية منها ، وكان الوزراء أنفسهم قد دبّ بينهم الخلاف إذ انقسموا إلى شطرين :

سياستان

فرشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي في طرف ، ونوري السعيد وجعفر العسكري في طرف آخر ، وكل من هذين الفريقين يستحوذ على قسم من الوزراء الباقين للتأييد ، فكانت سياستان تتجاذبان الوزارة في داخلها ، حتى إنني أتذكر يوماً كنت فيه مدعواً إلى عشاء رسمي أقامه رئيس الوزراء لأمير الكويت أحمد الجابر الصباح ، وكان الوزراء حاضرين فيه ، وكنت يومئذ أشغل منصب مراقب الحسابات العام ، وقد اخترت هذا المنصب ليتسنى لي الابتعاد عن معمعة السياسة التي أعتقد أن لا خير فيها لنفسي ، ولا للبلد ، وخصوصاً بعدما دخلت الحياة السياسية في ورطات كلها مؤامرات وثورات ، وأنا لا أؤيد هذا كله .

العسكري يتكلم

قال لي المرحوم جعفر العسكري ، وهو يتذمر من أعمال رئيس الوزراء ياسين ووزير الداخلية رشيد ، بأنهما يستبدان بالوزارة ويعملان كل ما من شأنه تأييد نفوذهما ولا يعنيان بمصلحة البلد . وعندما قلت له إنه في استطاعته إما أن يمنعهما من عمل ما يعتقده مضراً أو يتنحى عن العمل ويتركهما وشأنهما . فلم يوافقه هذا الكلام وحاول أن يتهرب من الجواب مكتفياً بالتألم والتذمر .

رئيس الوزراء ووزير الداخلية

وقد زاد بطبيعة الحال السخط في البلد ، على تصرفات رئيس الوزراء ووزير الداخلية . ولم يكن لي شخصياً اتصال بالحكومة إلا فيما يتعلق بمنصبي كمراقب عام للحسابات . أو عندما أسأل عن شيء فأبدي رأيي فيه لرئيس الوزراء الذي كانت صلته بي طيبة وغير منقطعة . وقد حاول رئيس الوزراء في أواخر وزارته أن يعينني وزيراً للعدلية ، فأبيت ذلك وأكدت له عزمي على أن أكون بعيداً عن السياسة بقدر المستطاع .

ذكريات

ومما أتذكره من الأمور والحوادث في الفترة التي كنت أتولى فيها منصب مراقب الحسابات العام ، هو أن هذا المنصب كان يشغله إنكليزي بارع اسمه «بارلبي» ؛ وقد

شغله مدة تزيد على خمس عشرة سنة ، ثم انتهى عقده وذهب فخلفته ، ووجدت أن هذا الرجل كان دقيقاً في عمله ولكنه قليل السلطة على الدوائر الحكومية ، وأن اعتراضاته التي كان يبديها ضمن اختصاصه لم تجد أذناً صاغية من العناية والتنفيذ ، وكان عليّ أن أؤسس نفوذاً جديداً للدائرة وأنظم أعمالها ، فأجعلها بحالة تقوم فيها بمراقبة دقيقة شديدة لأعمال الحكومة من وجهة الإنفاق ، ثم أضفت إلى أعمالها عملاً جديداً وهو مراقبة التعيينات والترفيعات والإجازات وإملاء الملاكات ، وغير ذلك من الأمور التي هي أكثر حساسية من النفقات في أعمال الدولة ، وقد نجحت في هذه المراقبة بحيث صارت الدوائر تخشى مني الاعتراض عليها وتهابني إذا ما ارتكبت خطأ تحاسب عليه .

نقص بارز

وكان رئيس الوزراء ياسين الهاشمي يؤيد مراقبة وإشراف المراقب العام للحسابات كل التأييد ، وهذا ما ساعد على القيام بالمهمة بصورة أكثر قوة وإنتاجاً . فوقفت الترفيعات إلى درجتين ، والتعيين بشروط غير قانونية ، والترفيعات قبل الاستحقاق والإجازات غير المنظمة ، وغير ذلك من التصرفات التي كانت جارية قبل ذلك . ولكن النقص البارز الذي كان يوهن نفوذ مراقب الحسابات العام كان عدم وجود المرجع الذي يطلب إليه فسخ الأعمال غير القانونية ، وإرجاع الأمور إلى نصابها القانوني في مدة قصيرة ، بل كان يكتفى بتقديم تقرير مفصل عن الإجراءات والأخطاء إلى مجلس النواب ، والمجلس لا يتاح له أن يدقق هذه التقارير فيتكدس الواحد فوق الآخر من دون نتيجة ، ولم تحصل فائدة ملموسة إلا بالتفاهم بين مراقب الحسابات العام والدوائر المختصة إذا كان التفاهم ممكناً ، وإذا لم يمكن فتستمر الأغلاط على حالتها إذ ليس لها من مرجع يصححها .

فاتحة الانقلابات المشؤومة

-٤١-

الانقلاب

كان المرحوم الملك فيصل الأول يتصف بصفات ممتازة تجعله دائماً في طليعة رجال الشرق العظماء . كان شعلة من ذكاء حاد كما كان مجموعة من أعصاب هادئة ، وصدر رحب مع شيء من العزم لا يستمر دائما لديه بل يكون كفورة تظهر ثم تخبو . فبمجموع هذه الصفات كان يسدّ فراغاً كبيراً في حياة العراق . ولما انتابه مرض تصلب الشرايين الشديد ، صارت قواه تهبط يوماً فيوماً حتى انتهى يوم الجمعة ٨ أيلول ١٩٣٣ وهو في سويسرا .

أثر فقد فيصل

لقد كان فقد فيصل العظيم حدثاً هائلاً ، لأنه لم يكمل مهمته التي اضطلع بها حينما ترأس الدولة العراقية . فمن وجهة السياسة الخارجية كان قد وضع بعض النقاط التي تجعل البلاد مفهومة الاتجاه لمدة طويلة ، ولكن في السياسة الداخلية لم يحسم مشكلاً ما ، ولم يجرِ توجيهاً مفيداً فيها ، ولم يكن ولده الشاب في حالة يستطيع معها أن يملأ الفراغ الذي حصل بوفاته . أولاً لكونه كان حديث السن ، قليل التجربة ، وفوق هذا وذاك لم يكن على قدر كافٍ من الذكاء والحنكة .

الملك غازي

لقد تسنم الملك غازي العرش والبلاد لا تعرف شيئاً كثيراً عن مصيرها ، ولم يكن من الزعماء من كان يدين له الجمهور والبلاد بالطاعة والاحترام ؛ لأن شخصية الملك الراحل كانت تطغى على جميع الشخصيات الأخرى إذا لم نقل إنها كانت تسعى إلى هدم تلك الشخصيات . فبقيت البلاد بيد ملك تتقاذفه الأهواء وليست

فيها زعامة موفورة الكرامة تكمل ما ينقص الملك الشاب من المواهب ، والبلاد في هذه الحالة .

تدخل الجيش في السياسة

وقد دبّت الفوضى في صفوف الجيش وصار الضباط يتدخلون في أمور السياسة ، ففتح بذلك باب واسع لاستثمار قوة الجيش في سبيل غايات سياسية .

الملك وياسين الهاشمي

وقد صادف جلوس الملك غازي على العرش أن كان يتولى المسؤولية المرحوم ياسين الهاشمي . وياسين يحب الضبط ويسعى إلى تحقيق سياسة لا يستسيغها الملك في أمور الدولة ، أي إنه كان يحاول دائماً أن يجعل من الملك رمزاً لا عنصراً مشتركاً فعالاً . وقد أوغرت سياسة الهاشمي هذه صدر الملك غازي إما لأنه شعر في الحقيقة بما يحدد حرية أعماله أو لأنه قد أوغر صدره بدسائس سياسية قامت بها عناصر مختلفة .

وعلى كل حال كان الملك يتوق إلى أن يتخلص من وصاية الباشوات وعلى رأسهم المرحوم ياسين الهاشمي . ويلوح أنه كان يجتمع من حين إلى آخر ببعض الضباط الطموحين في الجيش ، وكان أثناء مجالسته إياهم يعرب عن عدم امتنانه من الوضع الذي كان فيه ، حتى إنه حسبما قيل ، كان يحرّضهم على العمل ضد الحكومة ، وكان – كما لا يخفى – في الوزارة وزراء مختلفون عن بعضهم ، فإن نوري السعيد وزير الخارجية وجعفر العسكري وزير الدفاع لم يرتاحا لاتساع نفوذ السيد ياسين الهاشمي رئيس الوزراء وزميله رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية ، ولم يطيقا الاستمرار في العمل معهما ، ولكنهما في عين الوقت لا يريدان أن يبتعدا عن الحكم . فعدم ارتياح الملك غازي وذينك الوزيرين النافذي الكلمة في الجيش قد مهّد لنوع من التفاهم بينهم جميعاً وبين الجيش على الانتفاض واستعمال القوة لطرد الوزارة من الحكم ، ثم استخلافها بمن يستأنسون به وبسياسته .

الخصومات الشخصية

ثم إن الخصومات الشخصية والأحقاد الكامنة في قلوب الوزراء في وزارة

الهاشمي الثانية كانت قد أدت إلى الإكبار من شأن ضابط كبير في الجيش اسمه بكر صدقي العسكري .

بكر صدقي

إذ كان كل واحد من الوزراء النافذين يحاول أن يستجلبه إلى صفّه ليدعم به قوته الموجّهة نحو خصمه . وهذا التدليس السياسي الذي استعمله بكر صدقي المذكور أدى إلى حصول مطامع جديدة لديه جعلته ينظر إلى أفق أوسع لتحقيق مآربه . وكلما فكر في الانتقاض انتابه خوف من الإقدام وضعف إرادة كان يخشى من نتائجها إذا ما قام بأعمال مكشوفة واسعة للانتفاض على الحكومة . إلا أنه قد قوّت عزيمته على ما يظهر تشجيعات متنوعة من الملك غازي ومن بعض الوزراء الموتورين في وزارة الهاشمي ، كما شجّعته الاتصالات ببعض أصدقائه ومنهم العقيد شاكر الوادي ، إذ سّول له سهولة العمل وعظمة المجد الذي سيفوز به إذا نجح في عمله ، وخلف في قيادة الجيش طه الهاشمي الذي كان يكرهه .

عوامل مختلفة للانقلاب

اجتمعت كل هذه العوامل فصار بكر صدقي يفكر في وضع الخطة وحبكها ، وكان يحاول منذ مدة أن يبتعد عن العاصمة بقوة من الجيش كثيفة حتى يستطيع أن يستعملها بحرية ضد العاصمة ، ولم تتح له هذه الفرصة إلا بمناسبة القيام بمناورات عسكرية اعتيادية تجري سنوياً في أطراف جلولاء . فانتهزها وهدّد فعلاً بأن يتقدّم إلى العاصمة ويستولي عليها عنوة إذا بقيت وزارة الهاشمي في الحكم .

٢٩ تشرين الأول

وفي صباح ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ألقت طائرتان عسكريتان على بغداد منشورات تتضمن هذا التهديد . ثم ألقتا بالقرب من دور الحكومة قنبلتين حقيقيتين تدعمان بهما صحة التهديد إذا لم تستقل وزارة الهاشمي .

وزارة الانقلاب

وقد استقالت الوزارة فعلاً في ذلك اليوم ، وكلّف الملك حكمت سليمان الذي

ورد اسمه في المنشور التهديدي الذي ألقته الطائرات كمرشح وحيد لرئاسة الحكومة ، وفي أثناء معالجة الأزمة الوزارية في البلاط الملكي ، حيث اجتمع رئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب ووزير الدفاع ووزير الخارجية ، ثم التحق بهم رئيس الوزراء تمّ الاتفاق على تأليف الوزارة الجديدة بتكليف السيد حكمت سليمان .

مصرع العسكري

وقد أراد المرحوم العسكري أن يسمح له الملك بأن يذهب بنفسه لمواجهة الجيش الزاحف على العاصمة ويحاول إيقافه أو معرفة نواياه إذا أمكن . وقد حاول المجتمعون أن يمنعوا المرحوم العسكري من تنفيذ فكرته هذه لخطورة الموقف ولاحتمال تعرّضه لخطر محدق ، فأصرّ وأخذ معه كتاباً موجهاً إلى الجيش من قبل الملك غازي يأمره فيه بأن لا يتقدم نحو العاصمة ؛ لأن الوزارة قد استقالت وكلف حكمت سليمان بتأليف وزارة جديدة ، فذهب العسكري حاملاً الكتاب . . . ولكنه لم يعد . . .! وانقطعت أخبار العسكري حتى آخر ساعة في ذلك اليوم .

أما الوزراة الجديدة فلم تؤلف حتى تلك الساعة ، بل كانت الأخبار بشأنها متضاربة فيما يخص الأشخاص الذين ستتألف منهم ، وكان آخر خبر يتعلق بتأليفها يتضمن دخول المرحوم العسكري ونوري السعيد وزيرين فيها ، إلا أن ورود الأخبار المتواترة عن اغتيال العسكري من قبل الجيش أثناء تقدمه نحو العاصمة قد بدل الحالة تبديلاً كبيراً ، فتألفت بعد ذلك الوزارة الجديدة بشكل غير مسبوق وأدخلت فيها عناصر جديدة دخلت الوزارة لأول مرة!

وقد أوّل بعض المطلعين على الحقائق اندفاع العسكري إلى أخذ الكتاب من الملك والذهاب إلى الثائرين ، بالرغم من معارضة الجميع لهذه المخاطرة غير المبررة ، بأنه كان ينوي الالتحاق بهؤلاء في وسط الطريق ويأتي معهم إلى العاصمة ليترأس العمل الثوري ويزيل خصومه من الوزارة ويستتب له الأمر . ولكن اكتشاف الثوار برقية أرسلها هو كوزير دفاع وعمم نشرها على جميع الوحدات العسكرية ، موصياً فيها بالقضاء على الحركة قد أفسد جميع ما كان يتصوره ، فأمر بكر صدقي بقتله قبل أن يصل إلى المقر ، وهكذا صار .

لقد أراد الانقلاب العسكري بعمله هذا أن يدلّل على أنه أتى لإنقاذ الوضع من براثن الفوضى والتحكم المستوليين على البلاد من قبل الباشاوات . فوعد البلاد بأن

تكون سياساتها بعيدة عن الروح السابقة ، كما تكون متّسمة بالتجديد والتحسين في كل مرافق الدولة . ومما يذكر أن حركة العمال قد ظهرت لأول مرة في البلاد بعد هذه الثورة ، فحاول بعض المتطرفين الطامعين في الشهرة والاستغلال أن يؤلفوا نقابات وبدأوا بذلك ، وكانت الحكومة تمدهم بمساعداتها المادية والمعنوية . أما الجيش الذي اعتبر نفسه منقذاً فقد تفشت فيه روح الغطرسة والتفرد ، وأصبح يملي رغباته على الدولة في جميع مرافقها ، حتى إن بعض المتهوسين من الضباط كانوا يهينون الناس في وسط الشارع ، والأدهى أن حاول بعضهم أن يقوم بأعمال قطّاع الطرق وبسلب المارة في طريق معسكر الرشيد . ومن سوء حظهم أن كان ضحيتهم رجل غير عراقي ، وكان منتسباً إلى السفارة البريطانية . والظاهر أنهم أرادوا سلب نقوده فافتضح أمرهم وألقي القبض عليهم . غير أن هذه الحالة قد استمرت في جميع أنحاء البلاد فوصل الإرهاب إلى أشده والتهديد بالقتل كان ينتشر على أوسع مدى ، وقد قتل بالفعل سكرتير مجلس الوزراء ضياء يونس وبقيت أسرار قتله غير مكشوفة بالضبط . وقد ادّعى البعض فيما بعد بأن ضياء يونس كان يستحوذ على وثائق حصل عليها ياسين الهاشمي ووضعها في خزانة مجلس الوزراء ، وائتمن عليها ضياء يونس الذي طلب منه أصحاب العلاقة بها أن يرجعها إليهم ، وهي تتعلق بالتجسس اليهودي ، فلما أبى التسليم قتل . وهكذا سارت البلاد من سيء إلى أسوأ ، ولأجل أن يتحكم بكر صدقي بالجيش ويؤمن لنفسه إخلاصاً وطاعة ، كان يسعى لحمل الحكومة على أن توفر للضباط والأفراد أنواع الامتيازات والإكراميات والهبات السخية ، التي لا تتمشى مع مصلحة البلد . أما النظام الذي كان متبعاً لدى الحكومة في الإنفاق والصرف ومراقبتهما فقد ضرب به عرض الحائط ، وقد سحبت صكوك بمئات الألوف من الدنانير لأمر أشخاص من الضباط للقيام بشراء طائرات وتجهيزات حربية من تلقاء أنفسهم ، فأرسلوا إلى الخارج على نفقة الحكومة يبذلون المال جزافاً وليس عليهم من رقيب . هكذا استمرت الدكتاتورية العسكرية في البلاد شهوراً ، وقد أوقعت هذه الحال في قلوب المخلصين قلقاً متزايداً ، فخافوا على مصيرهم ومصير البلاد إذا استمرت الحال على هذا المنوال ، وبدأوا يتكتلون خفية ليحدقوا بهذا النظام الغريب الممقوت فيزيلوا أوصابه بأي شكل مستطاع ، وقد حاولوا أكثر من مرة أن يقتلوا بكر صدقي في مناسبات عديدة ولم ينجحوا إلا أخيراً عندما أراد أن يذهب إلى تركيا في مهمة رسمية ، فتربصوا له في مطار الموصل حتى إذا وصل إلى هناك لقضاء ليلة

واحدة فتكوا به وقتلوه . وكان سبب تحامل هؤلاء المخلصين وسعيهم للقضاء على بكر صدقي ناشئاً عن أسباب منها : أن سياسته كانت متجهة اتجاهاً بعيداً عن السياسة العربية ، ثم إنه كان يتحكم بقسوة في أمور الدولة فأفسد نظامها وأوجد حالة إرهابية أصبح بمقتضاها لا يطمئن أحد على نفسه ولا على ماله ومستقبله . لقد انتهى هذا النظام المستهتر بعد أن عاش في البلاد تسعة أشهر إذ قتل بكر صدقي في ٩ آب ١٩٣٧ . ومن دلائل الاشمئزاز الذي كان متفشياً في البلاد أثناء هذا الحكم ، عدم وجود خطة معينة ومدروسة للعمل . فلما تألفت وزارة حكمت سليمان في بدء الانقلاب لم توضح هذه الوزارة الخطط التي تستهدفها في الإصلاح والتحسين اللذين تتطلبهما البلاد ، فكنت تراها في سيرها تارة قومية وطوراً شعوبية ، وعلى الأكثر مذبذبة خائرة العزيمة . ومن المضحك أن يتطلب رئيس الوزراء توطيد نفوذ الحكومة وإعلان سطوتها بالضرب على أيدي المتمردين من العشائر وغيرهم من جهة ، ومن جهة أخرى ترى الوزراء المكلفين بتحقيق رغبات الرئيس المذكورة يحتجون احتجاجاً شديداً كلما أرادت الحكومة القيام بأعمال تأديبية تقتضيها مصلحة الدولة . ولما وهن هذا النظام الجديد وتفككت أوصاله ، خشي قسم من الوزراء الطامعين بحسن السمعة ومسايرة الرأي العام أن يفقدوا نفوذهم عندما ينهار هذا النظام ، فيصبحوا أنقاضاً لنظام ذهب مع الريح . فأرادوا أن ينقذوا ما فقدوه فصاروا يعترضون على الإجراءات العسكرية التي اتخذتها الحكومة ضد العشائر ، مدّعين أنهم لا يتحملون وزر الحكم الدكتاتوري الذي يمثله بكر صدقي ، فاستقالوا مع علمهم بأن الوضع لم يتبدل منذ أن جاءوا إلى الحكم حتى خرجوا منه . فإثارة الرعب والتحكم بالناس وقلة العناية بشؤون الحكم ومصالح الشعب ، كل هذا كان جارياً بوضوح بأمر الديكتاتور ، ولم يحرك هؤلاء ساكناً طالما كانوا أصحاب حظوة لديه وأصحاب فائدة من استمرار ذلك النظام الممقوت . ولما شعروا بضعفه وقرب انهياره وأرادوا ستر فشلهم في تعاونهم معه ، وجدوا الغنيمة في الهزيمة فتباعدوا محتجين بأسباب واهية .

-٤٢-

في آب سنة ١٩٣٧ كنت في جنيف وكنت ذاهباً إلى مكان خارج البلد لشرب الشاي ، وإذ كنت في السيارة فتحت الراديو وسمعت أخبار العالم من محطة لوزان . وإذا بها تقول إن بكر صدقي قتل في الموصل . وفي اليوم التالي رجعت إلى باريس

وهناك اتصلت بالمفوضية العراقية ، فسلمتني برقية من جميل المدفعي يقول فيها إنه ألّف الوزارة واختارني لوزارة الخارجية ، راجياً مني أن أوافق على ذلك . فقبلت ، ثم طلب إليّ أن أحضر اجتماع عصبة الأمم فسافرت مرة ثانية إلى جنيف في أيلول .

تجتمع عصبة الأمم سنوياً مرة واحدة في أيلول حسب العادة ، وفي أثناء هذا الاجتماع تُعرض على الهيئة العامة المواضيع التي تتعلق بالسياسة العالمية عدا ما يعرض فيها من مسائل أهم على مجلس الإدارة الذي يجتمع عادة من حين لآخر . والاجتماع الذي حضرته كان اجتماعاً اعتيادياً ليس فيه شيء غير عادي ، إلا أنني وجدت فرصة سانحة لإثارة قضية فلسطين في العصبة ، فاتصلت أولاً بالدول الموقّعة على ميثاق سعد آباد وطلبت من ممثليها أن يؤازروا العراق فيما سيقوم به من جهود في قضية فلسطين ، لإلفات الرأي العام العالمي وتوجيهه إليها . وبعرض هذه القضية على العصبة كنت أردت ألا يكون الموضوع خاصاً يطلب منه العصبة النظر فيه وحلّه ، بل أردت أن تتبلور قضية فلسطين منذ ذلك الوقت ليكون ذلك أساساً لبسط القضية بأجمعها في وقت مناسب ، وقد حصل الاجتماع في دار الوفد الإيراني في جنيف ، وحضره توفيق رشدي اراس عن تركيا وكان وزير خارجيتها ومحمد خان ، وكان ممثل الأفغان في العصبة ثم أصبح وزيراً للخارجية ، وعناية اللّه سميعي وكان وزيراً للخارجية الإيرانية أيضاً . وبعد المداولة في الموضوع أرادت تركيا التهرّب من التورط ما استطاعت ، ولكنها لم تتمكن من ذلك ، فاكتفت في سبيل مؤازرة العراق في القضية الفلسطينية بالقول بأنها ستؤازر العراق كما طلب ، ولكنها لا تلقي خطاباً خاصاً أو تقوم بعمل بارز ؛ وقد شاركتها في هذا الرأي الأفغان لأنها كانت تابعة لسياسة تركيا في كل خطواتها . أما إيران فقد أبدت استعدادها للمساعدة بشكل أقوى ، ووعدت بأن تؤازرنا في اللجنة السياسية أي اللجنة السادسة . وهذه اللجنة تقوم عادةً بمناقشة الموضوع المعروض عليها عند إثارته فيها . هذا ما يخص ميثاق سعد آباد ، أما مصر فقد كانت مؤازرتها أقوى من الجميع وإن تكن غير داخلة في ميثاق سعد آباد ، والحكومة المصرية وممثلوها كانوا مندفعين في معالجة القضية الفلسطينية تطميناً للرأي العام المصري ؛ لأن قضية فلسطين قد أصبحت في مصر مفهومة في الأوساط المصرية أكثر من قبل ، وذلك عن طريق الصحافة وبعض الرجال المصريين ، الذين كانوا يثيرون موضوعها على الدوام ، حتى إن رئيس الوزراء النحاس باشا كان قد أبرق إلى وفد مصر لدى العصبة ، طالباً منه الاتصال بنا لتحديد خطة واحدة في هذا الشأن . وفي ٢٧

أيار سنة ١٩٣٧ ألقى عبدالفتاح يحيى باشا وزير خارجية مصر خطاباً مهماً ندّد فيه بالسياسة البريطانية في قضية فلسطين ، مطالباً بإنصاف أهل فلسطين العرب ، ومنع الهجرة وتقييد بيع الأراضي ، وتشكيل حكومة وطنية فلسطينية .

ومن التقاليد الجارية في عصبة الأمم أن يلقي مندوب كل دولة من الدول الأعضاء خطبة يبحث فيها ما له علاقة بالسياسة العالمية أو بمواضيع خاصة تتعلق ببلاده . وقد ألقيت خطبة في اليوم التالي لخطبة وزير خارجية مصر في اللجنة السياسية المذكورة ، ضمنتها مآل خطبة عبدالفتاح يحيى ولكن بلهجة حازمة أكثر ومطالب أشد . وفي أثناء المناقشة التي دارت في الجمعية العمومية للعصبة ألقيت خطبة أخرى ضمنتها تفاصيل أوسع مما تضمنتها خطبتي في اللجنة ، كما ضمنتها أسباباً تاريخية تدحض مزاعم الصهيونيين في أن يكون لهم حق تاريخي في فلسطين أسبق من العرب . ولم يكن بوسعي وقد توليت المسؤولية منذ أسبوع أن أعمل أكثر مما عملت فاكتفيت بما حدث ورجعت إلى بغداد .

كانت سياسة الوزارة الجديدة ؛ أي وزارة المدفعي ، غامضة ومعرّضة كثيراً للانتقادات ، كما أن مهمتها كانت دقيقة وصعبة . لقد قيل إن سياسة الوزارة غامضة بمعنى أنها لم تبيّن خطتها التي ستنتهجها وهي - كما هو معلوم - قد أتت إلى الحكم بعد وزارة ثورية متمرّدة قضت على الحريات ، وجعلت كل واحد لا يأمن على نفسه وماله وكرامته ، ولم يكن في استطاعتها أن تعالج ارتجالاً الخلل الذي حصل من جهاز الدولة وأمور البلد من إجراءات الوزارة السابقة ، فاكتفت بالقول بأنها ستتمشى على سياسة «إسدال الستار» على ما حصل من أعمال وأغلاط وتعديات . وقد استثمر اتجاه الوزارة بالمعنى الآنف الذكر المعارضون الموتورون من النظام السابق ، والذين كانوا يأملون أن يؤتى بهم إلى الحكم بعد الوزارة السابقة ليتخذوا من الإجراءات ما يحقق أغراضهم ، وما يشفي غليلهم من رجال النظام السابق ، ووزارة المدفعي وإن اعتقدت بضرورة الضرب على الأيدي العابثة في النظام السابق ، إذا كانت الأعمال الواقعة والجرائم المرتكبة قبلاً تنطبق عليها أحكام القانون ، إلا أن مظاهر هذه السياسة ومغازيها لم يتح لها الوقت لتوضيحها والإعلان عنها بين الناس في وقت قصير جداً ، مما ساعد المعارضين على اتهامها بأنها إذا لم تكن متواطئة مع رجال العهد السابق فإنها على الأقل عاجزة عن ضمان الحريات بإعادتها إلى حالتها الأولى ، خصوصاً وقد دخل الوزارة شخص كان وزيراً للداخلية في العهد الماضي وهو

مصطفى العمري ، الذي بقي وثيق الاتصال برئيس الوزراء السابق . والغموض الذي استولى على سياسة الوزارة قد أضعفها كثيراً . أما أن مهمتها كانت صعبة ودقيقة فكان يتجلى ذلك في شدة المعارضة التي كانت تجابهها في تململ رجال الجيش من سياسة «إسدال الستار» على الأفعال السابقة . ثم إن الوزارة كانت في وضع حرج تجاه مشكلة «العفو العام» الذي كانت قد استصدرته الوزارة السابقة مثلاً ، وبمقتضاه كانت قد رفعت عن كاهل جميع الأشخاص الذين قاموا بالثورة كل المسؤوليات والعقوبات . فالرأي العام كان يميل إلى معاقبة المسؤولين عن الثورة ونتائجها والإجراءات التي أعقبتها ، ولكن الحكومة كانت تعلم أن إجراءات من هذا القبيل ليست ممكنة بالنظر للتشريع الذي صدر من مجلس الأمة بتبرئة ساحة هؤلاء القائمين بالثورة من أية مسؤولية . إن موقفاً كهذا كان يؤثر طبعاً في مركز الوزارة إضافة إلى موقف المعارضة الموغل في العنف ، وبالرغم من ذلك اعتبرت وزارة المدفعي كوزارة منقذة للموقف ؛ وقد تمكنت من السير على سياسة معتدلة فيها الكثير من الإصلاحات والتعمير ، مما زاد في طول بقائها في الحكم مدة أكثر من معظم الوزارات الأخرى . وقد ساعدها على البقاء كذلك ما كانت تشعر به البلاد من متاعب الثورات المتلاحقة والقلاقل المستمرة ، فوجد فيها الناس نوعاً من المعالجة المسكنة أو المطمئنة لقلقهم ، وضجرهم فسارت في أعمالها الاعتيادية في الداخل والخارج .

نفط البصرة

ومن المسائل المهمة التي عُرضت على الوزارة أثناء اضطلاعها بالمسؤولية قضية امتياز نفط البصرة . لقد بدأت الحكومة في هذه القضية بمفاوضة شركة أميركية اسمها «شركة استثمار بترول شمال إيران» وكان مديرها مستر «هارت» معروفاً لديّ منذ أن كان وزيراً مفوضاً لأميركا في طهران ١٩٣١-١٩٣٢ . وعندما جاء إلى بغداد بقصد مفاوضة الحكومة لأخذ امتياز نفط البصرة شجعته على ذلك ، تخلصاً من نفوذ شركات النفط الإنكليزية . إن منطقة البصرة هذه كانت مندمجة في امتياز شركة النفط العراقية ، وكان من مقتضيات هذا الامتياز أن تقوم الشركة بالتحري عن النفط وحفر الآبار ، بعد أن تختار قطعاً معلومة الحدود في المنطقة الواسعة التي كان يشتمل عليها امتيازها ، غير أن الشركة المذكورة - على ما يظهر - قد عجزت عن اختيار القطع بالاستناد إلى تخمينات جيولوجية فنية من غير سبر حقيقي وحفر فعلي ،

فتضايقت من هذا البند في الامتياز وبدأت تطالب بإعادة النظر في هذه القضية حتى يتسنى لها حصر الجهود في قطع معلومة من منطقة الامتياز ، تكون أكثر قابلية للإنتاج من غيرها . وقد أدى هذا الموقف إلى إتاحة الفرصة للحكومة العراقية لكي تعيد النظر في الامتياز جميعه ، وتتفق مع الشركة على شروط أكثر ملاءمة لها من قبل . ومن جملة المنافع التي حصلت عليها الحكومة إخراج منطقة البصرة بأجمعها من حدود امتياز شركة النفط العراقية ، فأصبح للحكومة الحق في أن تستغل هذه المنطقة بنفسها أو أن تمنح لشركة أخرى حق استثمارها بالطريقة الملائمة لها . وكان في نية الحكومة أن تتفق مع أي شركة تقدّم شروطاً أصلح لها . فاحتضنت المستر هارت الأميركي وأظهرت له الاستعداد للمفاوضة معه بشأن امتياز جديد ، غير أن المستر هارت بعد أن اطلع على امتياز شركة النفط العراقية ، أبدى رغبته في الانسحاب من المفاوضة ، قائلاً إنه ليس في وسع أية شركة أن تقدم شروطاً أكثر ملاءمة مما ورد في شروط امتياز شركة النفط العراقية . وقد اقترح لإنجاح المفاوضات بخصوص امتياز نفط البصرة ، أن تكون شروطه مماثلة للامتياز الذي تقدم بلا زيادة ولا نقصان . ولما لم توافق الحكومة على ذلك انسحب المستر هارت ولم يبقَ للمفاوضة سوى شركة النفط العراقية .

لقد جرت مفاوضات ما بين الحكومة وشركة النفط العراقية استغرقت شهراً في جو مرهق من الحر ، فانتهت بشروط أعلى وأحسن مما تضمنته أحكام الامتياز السابق لشركة النفط العراقية . وكان المفاوض عن الشركة المستر جون سكليروس وعن الحكومة كنت أنا بصفتي وزيراً للخارجية ، وإبراهيم كمال بصفته وزيراً للمالية .

خدمة لسورية

ومن الطريف أن أذكر في هذه المناسبة قصة ابتدعتها وشاركني فيها إبراهيم كمال ونحن نفاوض الشركة ، وقد قصدنا بها حمل الشركة ومن ورائها الحكومة البريطانية على التأثير في سياسة فرنسا في سورية . كنا نعلم أن لفرنسا في شركة النفط الإنكليزية الإيرانية المعروفة بشركة دارسي قبلاً ، مقداراً معلوماً من الحصص ، وهذا المقدار احتفظت به فرنسا في شركات النفط المتفرعة من تلك الشركة . وبطبيعة الحال كانت الشركة المفاوضة تضم مقداراً معلوماً من الحصص لفرنسا نتيجة لاشتراكها في الشركة الإنكليزية الإيرانية . لذلك وجّهنا سؤالاً إلى المفاوض سكليروس عما إذا كان



المغفور له الملك غازي الأول

لفرنسا حصص في الشركة المزمع تشكيلها لاستثمار نفط البصرة ، وبعدما حاول التملص من الإجابة الصحيحة في أول الأمر اضطر إلى الإجابة بوجود علاقة لفرنسا في امتياز البصرة الجديد . وحينئذ أجبناه بأننا لسنا مستعدين لإشراك فرنسا بهذا الامتياز ، وبيّنا له السبب وهو سياسة فرنسا الاستعمارية في سورية ولبنان خاصة وفي الشرق العربي بصورة عامة ، وقلنا له أيضاً إن استمرار فرنسا في سياستها هذه لا يشجع على التعاقد معها ، وطلبنا منه أن يؤكد لنا كتابةً بأن فرنسا لا تكون لها علاقة في امتياز البصرة هذا ، وإلا فليس في استطاعة الحكومة العراقية أن توافق على منح الامتياز . وقد زدنا في التهويل عليه بقولنا إن النواب أو الأعيان عندما سمعوا بالمفاوضة الجارية وفهموا أنها على وشك الانتهاء كما فهموا علاقة فرنسا بهذا الامتياز عن طريق شركة النفط العراقية ، هدّدوا الحكومة بإثارة معارضة شعواء إذا قبلت بهذا المبدأ ؛ وقد يؤول هذا إلى رفض الامتياز عند عرضه على مجلس الأمة ؛ وقد ظهر على المفاوض قلق شديد من جراء تفجير هذه القنبلة أمامه فقال إنه هو وشركته لا يشتغلون في السياسة ، وإنه لا يستطيع أن يعطي وعداً مؤيداً قبول هذه الشروط . غير أنه وعد بعرض الأمر على شركته ، وهذا ما كنا نتوقعه إذ ليس في نيّتنا أن نتفاوض معه في موضوع سياسي كهذا ، بل أردناه أن يوصل طلبنا هذا إلى شركته التي ستوصله بدورها إلى الحكومة البريطانية ومن هناك ينتقل إلى فرنسا . كنا نعلم أن المصالح الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في السياسة وهكذا صح ما توقعناه ، إذ وجدت هذا التأثير أمامي في لندن عندما ذهبت إليها في الصيف سنة ١٩٣٨ ثم في باريس في السنة نفسها . وقد جرت معي فعلاً مباحثات في هذا الشأن في وزارة الخارجية البريطانية في بادىء الأمر ، وأعطيت لي بعض الوعود للتأثير على فرنسا في حسم قضية معاهدة ١٩٣٦ المنعقدة ما بين فرنسا وسوريا . وعندما انتقلت إلى باريس بعد ذلك وجدت «كه دورسه» مستعدةً للأخذ والرد معي في شأن المعاهدة السورية الإفرنسية المذكورة ، بعد أن توسط في الأمر بيني وبين خارجية فرنسا المسيو «دومرسيه» مدير شركات النفط الإفرنسية وهو من كبار الشخصيات .

وقد كانت هذه المناورة موفقة ومفيدة ؛ إذ مكنّتني من فتح باب السياسة الإفرنسية المغلق في وجه من يتدخل في أمور سورية ، فطالبت بكل قوة بتحقيق رغبات إخواننا السوريين القومية ، ومن جملتها إبرام معاهدة التحالف الإفرنسية السورية ، التي كانت فرنسا والحزب العسكري فيها غير راغبين في التصديق عليها .

احتجاجي على ألمانيا لمساعدتها للصهيونيين

لقد سمحت حكومة هتلر لليهود الفارين من ألمانيا حينذاك بسحب قسم من أموالهم على شكل بضائع عينية ، فاختار اليهود بموجب خطة وضعتها الوكالة اليهودية شراء الآليات المنتجة ، التي تتحوّل بسرعة إلى إنتاج الأسلحة ، واستخدموها أولاً في بناء المزيد من المستعمرات في فلسطين . وكانت أهم مساهمة ألمانية في تمويل الصهيونية هي السماح بتصدير معدات للمعمل الكيميائي الكبير الذي أقيم في راحابوت قرب تل أبيب ، تحت إشراف حاييم وايزمن نفسه . وتمّ شراء المعدات من أكبر شركة كيميائية ألمانية في فرانكفورت . ولعب معمل راحابوت دوراً هاماً في إنتاج المواد الاستراتيجية اللازمة للتسلح السري اليهودي ، ولا يزال يلعب ذلك الدور على صورة أوسع وأخطر طبعاً .

لقعد شعرت بذلك كله . . وعلمت أن ألمانيا الهتلرية التي كانت تضطهد اليهود في بلادها فتصدّرهم ، مثقلين بكل لؤمهم وشرورهم ، إلى بلادنا – فنصفّق لها فرحين! . . كانت في الوقت نفسه تعطي المستعمرات اليهودية في فلسطين دعماً غير مباشر ، ومساعدات مالية واقتصادية . . علمت بذلك كله فساءني وآلمني ، لا سيما وأن كثيرين من العرب كانوا يعتبرون ألمانيا – بسبب اضطهادها لليهود في بلادها – حليفة للعرب!! . . ويعلّقون عليها آمالاً كبيرة . . لذلك ، وبصفتي وزيراً للخارجية ، وجّهت احتجاجاً لحكومة ألمانيا على تلك السياسة ، إلا أن احتجاجي تجمّد عند صدور تطمين مبهم من الخارجية الألمانية حمله إليّ السفير الألماني ببغداد . لم أقتنع بذلك إلا أنني توقفت عند هذا الحد مضطراً ؛ إذ لم أرَ من المصلحة أن أندفع في إثارة أزمة مع ألمانيا ما دامت بعض العناصر الوطنية العربية تنظر إليها كدولة حليفة مرجّاة للأخذ بيد العرب في نضالهم من أجل التحرر .

ومن الطريف أن بعض الصحف والمجلات أشارت إلى أن وزارة الخارجية الأميركية نشرت أخيراً كتاباً تضمن وثائق ومذكرات سرية عن السياسة الألمانية قبل الحرب العالمية الثانية ، وهي وثائق ومذكرات كانت القوات الأميركية قد صادرتها بعد هزيمة ألمانيا ، وفي بعض تلك الوثائق إشارة إلى تلك الأزمة الأولى في العلاقات العربية الألمانية التي أثرتها في ذلك الحين كما ذكرت .

مصفى النفط

ومن المسائل المهمة التي اشتغلت فيها وزارة المدفعي ، التي كنت فيها وزيراً للخارجية ، درس قضية مصفى النفط وتأسيسه في بيجي (أصله بعيجي فحرّف) على نفقة الحكومة ، لما لهذا المشروع من فوائد اقتصادية وسياسية وعسكرية هامة . لقد كان هذا المشروع جاهزاً إلى درجة لو بقيت وزارة المدفعي في دست الحكم ستة أشهر أخرى أطول مما بقيت فيه لكان هذا المصفى قد تمّ تأسيسه فعلاً وحقق فوائد جليلة للبلاد . وإني في هذه العجالة لا أريد أن أدخل في تفاصيل أكثر بهذا الخصوص بل أكتفي بالقول بأن مواصفات هذا المشروع كانت جاهزة من قبل أخصائيين ، وهي لا تزال محفوظة في دوائر الحكومة المختصة . ولعن اللّه المصالح الشخصية التي أدت إلى حركة الجيش المسلحة في ليلة ٢١ كانون الأول سنة ١٩٣٨ فأدت إلى تنحية الوزارة .

جنيف، باريس، لندن، أنقرة

-٤٣-

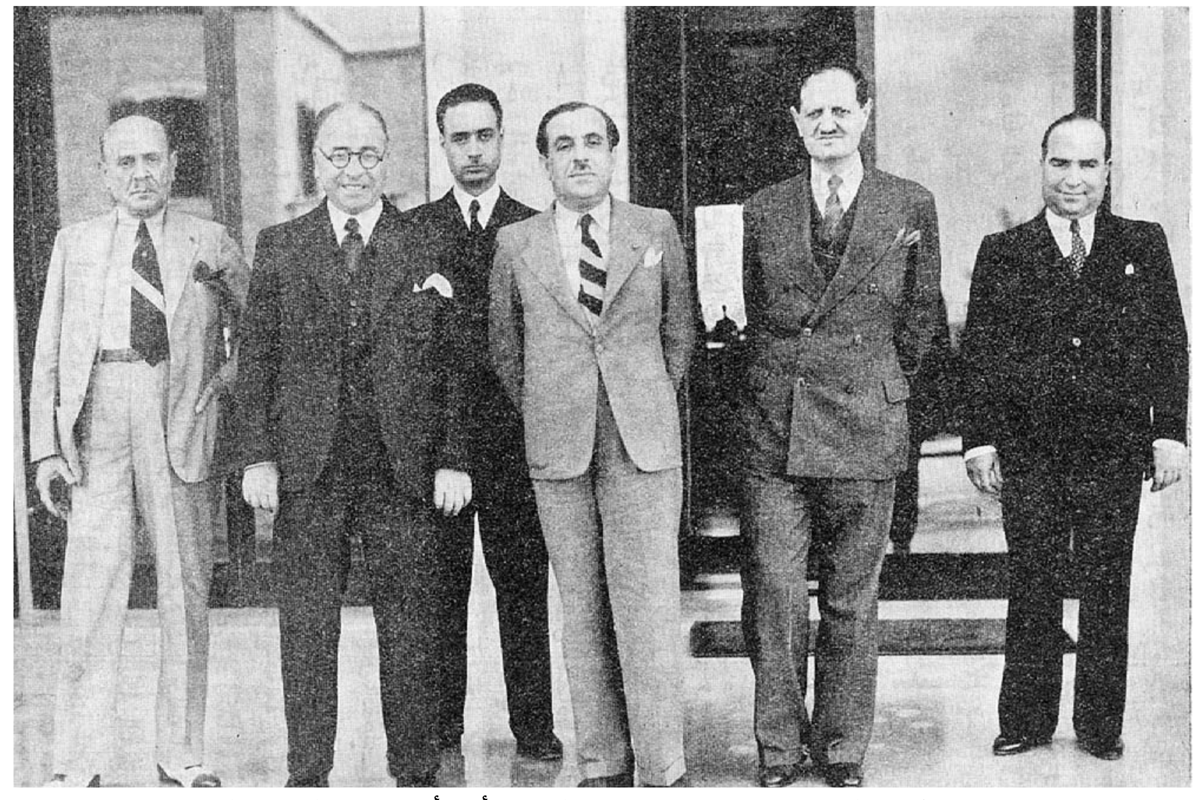
في عصبة الأمم

وفي آب سنة ١٩٣٨ قررت السفر كوزير خارجية إلى جنيف لحضور اجتماع عصبة الأمم السنوي المعتاد ، فسافرت في ١٨ منه إلى دمشق حيث مكثت فيها ثلاثة أيام اتصلت أثناءها بأعضاء الحكومة وبعض الإفرنسيين فيها ؛ وقد وجدت السوريين في حاجة ملحّة إلى المساعدة والأخذ باليد وتقوية معنوياتهم إزاء فرنسا . لقد كان السوريون تواقين إلى معاونة العراق الذي كان ولم يزل مهتماً بالقضايا العربية منذ تأسيسه . وقد ظهر للمتتبع أن السياسة الإفرنسية في ذلك الحين قد أصابها بعض التبدل ، بحيث ظهرت فيها اتجاهات تنبئ بتوسيع نطاق الحرية والتفاهم مع السوريين وإن لم تبرم المعاهدة المعقودة بينها وبين سورية . غير أن هذا الاتجاه الجديد يجب أن يفهم على أنه محدود لا يتجاوز المظاهر والقشور . لذلك كانت كل الجهود السورية منصرفة نحو إبرام المعاهدة الإفرنسية السورية باعتبار أنها (أي المعاهدة) قد تضع حداً فاصلاً ما بين السلطة الإفرنسية والسلطة السورية ، وهذا لا يوافق فرنسا لما فيه من وضوح وإمكان تصفية الوضع المشوّش الذي يخدم مصلحتها . فتراها بطيئة الحركة وجامدة النشاط ، في سبيل في إبراز سورية كدولة مستقلة ؛ لأن ذلك يحرمها فوائد كثيرة وسيطرة قوية في منطقة الشرق الأوسط . فتراها تتناقل الخطى ما بين تأييد حرية سورية واستقلالها وبين ضياع نفوذها العظيم في لبنان وسورية والشرق الأوسط . فتسمع من كبار الإفرنسيين المسؤولين أقوالاً متناقضة في التحرير والكبت ، فهم يدّعون مثلاً أنهم يحبون سورية ويريدون خدمتها وكذلك لبنان ، لكنهم يحاولون تقديم الحجج والدلائل على نقصان الكفاءة السياسية أو انعدامها لدى الشعبين السوري واللبناني إذا تولى هذان الشعبان مصيرهما عن طريق الاستقلال . وكنت أجادلهم فيما يبدونه من تبريرات لسياستهم بقولي إن تخوفهم من قلة الكفاءة أو

عدمها ليس له مبرر ؛ لأنني أعلم أن سورية ولبنان فيهما عناصر قديرة من كل الوجوه أكثر من البلاد العربية الأخرى التي ظفرت بالاستقلال . وقد صادفت مواقف متعددة في هذا الشأن حصلت ما بين السوريين والإفرنسيين المسؤولين ، وكنت أتوسط فيما بينهم لإنهاء وحسم ما يورده الإفرنسيون من آراء وتعليقات على مستقبل سورية المستقلة . وكنت أوصي إخواننا السوريين ببذل النشاط المعقول والمنظم فيما يقومون به من أعمال ، حتى يسدّوا باب التعريض الإفرنسي والتنديد بكفاءة السوريين ، مع علمي بأن هذه الأقوال الإفرنسية كانت تستهدف أموراً أبعد مدى في التحريف لإطالة عمر الإدارة الإفرنسية في سورية . لقد كان السوريون متضايقين بحق مما هم فيه من نظام انتدابي ومما يعانونه من سوء السياسة والإدارة ، وكانوا يبدون استعداداً قوياً للانضمام إلى العراق بأي شكل كان تخلصاً من حالة يعتبرونها لا تطاق . حتى إنهم أرادوا الالتحاق كولايات تابعة للعراق (كما بيّن لي ذلك المرحوم سعد الله الجابري) . لكن تحكّم فرنسا بمقدراتهم السياسية كان يحول دون تحقيق رغبتهم .

لقد كانت السياسة المثلى لدى العراق إبعاد سورية عن النفوذ الإفرنسي حتى تستقل وتمتلك حق تقرير مصيرها ، سواء بالاستقلال أو بالاتحاد مع العراق أو الالتحاق به بشكل من الأشكال . لذلك ولتحقيق إبعاد فرنسا عن سورية استمررت في حملتي التي بدأتها في بغداد مع رجال شركة نفط العراق . لقد نقلت إلى وزير فرنسا المفوض في بغداد المسيو «له بسيه» ما دار بيننا وبين المفاوضين عن الشركة عن معارضة العراق لدخول فرنسا في امتياز البصرة العتيد ، مؤملاً أن ينقل الوزير المذكور تفاصيل هذه المعارضة إلى حكومته ففعل ، مع بيان جميع المعلومات المتعلقة بالحملات الشديدة الموجّهة إلى الحكومة الإفرنسية من البرلمان العراقي ورجال السياسة الآخرين ، مطالبين استبعاد فرنسا من امتياز نفط البصرة ، وكانت هذه الحملات الشديدة قد تبناها المسيو «له بسيه» الذي كان يعتبر صديقاً للعراق ، وكان يعتمد على ما كنت أبديه له من توجيهات مقصودة ومرتبة ، تمهيداً لمحادثاتي في باريس وفي لندن فيما بعد بخصوص سورية ومعاهدتها مع فرنسا ، والإسراع بإبرام تلك المعاهدة التي كان السوريون يولونها اهتماماً كبيراً . وعندما سافرت من دمشق بعد إقامتي ثلاثة أيام فيها أقيمت خلالها عدة مآدب على شرفي ، كما اتصلت وتحدثت مع كثيرين من الزعماء والشخصيات هناك ، ووصلت لبنان ، كنت أتابع

في حفل تكريمي في دمشق (في طريقي إلى جنيف) عام ١٩٣٨، مع نخبة من الأحرار والزعماء الوطنيين، منهم سعد اللّه الجابري ورياض الصلح ولطفي الحفار وعطا الأيوبي ونصوح الأيوبي وفخري البارودي ورشيد الحسامي والدكتور منير السادات وكريم ثابت وأمين المميز وإبراهيم الحقبري وعبداللّه بكر ومحسن الرفيعي وتوفيق الحياني وغيرهم .



في بيروت في طريقي إلى جنيف عام ١٩٣٨ مع رئيس الجمهورية أميل أده ، ورئيس الوزراء خالد شهاب

إكمال مناورة نفط البصرة لدى المفوضية العليا الإفرنسية هناك . لقد كان تشييعي من دمشق واستقبالي في بيروت في منتهى الحفاوة العظيمة من قِبل السلطات من كلا البلدين .

وعلى الحدود اللبنانية استقبلني رئيس التشريفات بالخارجية ، مستقلاً سيارة رئيس الوزراء التي رجاني أن أستعملها من الحدود .

لبنان يكرمني

ومن الطريف أن وجدت رئيس التشريفات المذكور وهو رجل متقدم في السن ينتسب إلى عائلة إده ومن أقرباء رئيس الجمهورية السيد إميل إده لا يعرف شيئاً عن العراق ؛ إذ بادرني بالسؤال مستفسراً عن رئيس جمهورية العراق كأنه يعيش في بلد تبعد بعداً شاسعاً عن العراق . لذلك فقد أفهمته أنه لا توجد جمهورية في العراق وأن نظام العراق ملكي دستوري ، وقدّمت له بعض المعلومات عن حالة البلاد ونفوسها ومساحتها وحالتها السياسية والاجتماعية وغير ذلك ؛ لاعتقادي أنه يجهل كل هذا . ومن طرف خفي أفدته بأنه يجب على كل واحد أن يعرف الشيء المعقول عن بلاد تجاوره كسورية أو قريبة منه كالعراق . وعندما وصلت صوفر استرحت في فندقها الكبير مدة ، حيث وافاني مستقبلاً وكيل المندوب السامي ومعه رئيس الشعبة السياسية في المفوضية العليا . ثم واصلت السفر فوصلت بيروت ونزلت في القنصلية العراقية .

إميل إده

وهناك زارني رئيس الوزراء الأمير خالد شهاب فأعدت له الزيارة . لقد فهمت أن رئيس الوزراء لم يكن يتمتع بسلطة ؛ لأن رئيس الجمهورية السيد إميل إده كان مستولياً على جميع السلطات مستمداً القوة من المندوب السامي ، ومع كل ذلك كان لزاماً عليّ أن أزور الرئيس إده في دار الحكومة لا في دار رئاسة الجمهورية ، باعتبار أن رئيس الجمهورية يقوم بمسؤوليات رئيس الوزراء فعلاً في دار الحكومة . وفي حديثي مع رئيس الجمهورية أشرت إلى ضرورة اتصال البلدين اقتصادياً وثقافياً ، وذلك لوجود الروابط الكثيرة التي تربطهما . ولكنني كنت كمن ينفخ في رماد لا أتلقى صدى لأقوالي . لقد كان الرئيس دائباً على الكلام بالإفرنسية وهو يحسنها كأبنائها ، ويرجح

أن يضمنها أقوالاً بسيطة بعيدةً كل البعد عن الأمور الجوهرية المتعلقة بالبلاد المجاورة أو المتاخمة للبنان . وكان منصرفاً إلى ذكر أعمال داخلية صرفة وأمور ليس لها مساس بالسياسة العليا . ورئيس الوزراء خالد شهاب يستمع إلى حديثه واجماً لا يعلم ما يجب أن يقوله . وقد أردت أن أحمل فخامة الرئيس على أن يتكلم مسترسلاً بالعربية ولكن جهدي كان بدون جدوى ؛ إذ كلما بادر الرئيس بالكلام تكلم بالإفرنسية فأجبته بالعربية ، وهكذا استمررت في ذلك حتى وفقت إلى حمله على الكلام بالعربية دون الرجوع إلى الإفرنسية كما يعمل أكثر الناس في لبنان . ولئلا يخطر بباله أنني أفضل الكلام بالعربية لأنني لا أعرف غيرها ؛ فقد انتهزت فرصة وجود شخصية كبيرة من المفوضية الإفرنسية أتى لمقابلة الرئيس ، فتعرفت عليه وكلمته بإفرنسية راقية لأفهم الرئيس أنني أرجح الكلام بالعربية مع كل عربي ، وإن كنت أتقن لغات أخرى غيرها . وهكذا رست بنا الحال مع فخامته فلم نتكلم إلا بالعربية حتى آخر المقابلة التي انتهت بكل ود وانشراح لدى الطرفين ، من دون أن نتطرّق إلى موضوع سياسي . وفي هذه المناسبة أود أن أبيّن أنني وجدت في إميل إده رجلاً مثقفاً محيطاً بأمور السياسة جزيل التواضع حصيفاً ، وقد تركت مقابلتي له في نفسي أحسن الأثر عنه من حيث خلقه ودماثته ، ثم قابلت المندوب السامي الكونت «دو مارتيل» الذي كان على وشك انتهاك مهمته كمندوب سام في سورية ولبنان ، لكنه كان في عين الوقت يدّعي بأنه لا ينفكّ عن تقديم المساعدة للجهود السورية في سبيل إبرام معاهدة التحالف مع فرنسا ، باعتبار أنه كان بطلها والساعي إلى عقدها ، حتى إنني وجدته متذمراً من السياسة الإفرنسية ومن الضغط المضر الذي يقوم به الحزب العسكري على الحكومة كي لا تقدم على إبرام المعاهدة . وقد بيّن الكونت مع ذلك استعداده للمثابرة على إقناع حكومته بحسم هذه المشكلة . وعندما أخبرته بأني سأمرّ بباريس وسأقابل وزير الخارجية لأكلمه في هذا الموضوع ، طلبت منه أن يكون عوناً لنا في تسهيل هذه المهمة .

وفي يوم سفري من بيروت كانت السلطات الإفرنسية كثيرة الحفاوة بي في التشييع ، ولكنها فضلت ألا يكون التشييع من قِبل الأهلين فيؤدي ذلك إلى نوع من المظاهرة التي كانت تخشى نتائجها ؛ لذلك فقد ابتدعت وسيلة عجيبة لتحملني على السفر قبل حركة الباخرة بثلاث ساعات ، فتضيع على الجمهور الوقت الذي كان يأمل أن يقوم به نحوي بمظاهرة تحت ستار التشييع ، فادّعت بأن الجنود الذين

سيكونون حاضرين في مراسم التشييع الرسمي لي ينصرفون إلى الطعام في الساعة السادسة ، ورجتني أن أكون في الميناء لتقبّل التحية العسكرية قبل الساعة السادسة بقليل ، مع أنها تعلم أن الباخرة تقلع في الساعة الثامنة ، والجمهور يعلم ذلك أيضاً ، فرتب أمره وفق هذا الوقت ليعرب لي عن تقديره لشخصي وعن تأييده لمهمتي التي أقوم بها ، دفاعاً عن مصلحة سورية ولبنان في قضية المعاهدة . وهكذا نجحت السلطة في إبعاد الجمهور البيروتي عني فتحرّكت الباخرة الإيطالية اسبيريا في الثامنة مساء . واسبيريا هذه كانت باخرة فاخرة برياشها وخدمتها وسرعتها ، حتى إنهم كانوا يسمونها عروس البحر المتوسط المتجولة لتفوّقها على سائر البواخر الفخمة المسافرة بين الشرق الأدنى والغرب .

في مصر

وفي اليوم التالي وصلنا الاسكندرية بعد الظهر ، وحين وصولنا أتاني مندوب محافظ الاسكندرية للتهنئة بالسلامة باسم الحكومة المصرية ، كما حضر معه القائم بأعمال المفوضية العراقية في القاهرة السيد عبدالقادر الكيلاني ، الذي أخبرني بأن وزير الخارجية ا لمصرية عبدالفتاح يحيى باشا يدعوني لتناول العشاء في داره بالرمل . كان وزير الخارجية من أصدقائي القدماء الذين تعرّفت عليهم منذ سنوات ، فوجدت فيه الرجل الكامل والمحدّث البارع صاحب التجارب الطويلة ومن الأغنياء الكبار . وفي المساء ذهبت إلى قصر راس التين حيث يقيم ملك مصر ، وسجّلت اسمي حسب المعتاد في دفتر التشريفات ، ثم عرّجت مع القائم بالأعمال على دار وزير الخارجية للعشاء . وكان مدعواً هناك المستر «بيمن» الوزير المفوض المشاور في السفارة البريطانية وهو يقوم مقام السفير المتغيب ، ثم شيخ الأزهر مصطفى المراغي وعلي ماهر باشا وجماعة آخرون لا يتعدى عددهم الاثني عشر شخصاً . وكان يستقبل المدعوين عبدالخالق حسونة باشا بصفته معاون وكيل الوزارة .

كان الموسم شديد الحرارة رطباً مرهقاً ، لكنه لا يقاس بحرّ بغداد الشديد في شهر آب . وعندما كان المرء يجلس في الشرفة ثم يذهب إلى المائدة في غرفة الطعام لا يشعر بكلفة أو إرهاق كما لو كان في بغداد في هذا الشهر . لقد كانت الأحاديث شائقة في جميع المواضيع التي طرقت . وكانت في مقدمتها قضية فلسطين . إلا أن مصر في ذلك الوقت لم تكن محيطة بالقضية الفلسطينية أو عالمة بدخائلها بصورة

كافية ؛ لأن مصر كانت في أغلب الأحيان منصرفةً إلى قضاياها الداخلية من سياسية وعمرانية وإدارية . والرجل المصري المثقف إذا حدّثته عن أمور عامة يكفيك مؤونة المعرفة فيما يتعلق بأوروبا وأميركا ، ولكنه يجهل ما يوجد في شرق قنال السويس من أمور وأحداث . فالمصري منذ مدة طويلة توجّه بكليته إلى الغرب وأهمل الشرق وحتى أهمل أفريقيا . وإذا كلمته في هذه المواضيع اكتفى بالإنصات إليك كأنك تقصّ عليه قصة عن مجاهل الدنيا أو بلاد الترولو!

هكذا كانت الأمور تجري في مصر ، لكنها مع ذلك قد طرأ عليها فيما بعد بعض التبدّل ، مما حمل مصر على أن تدرس شرقها وما فيه والبلاد المتاخمة لها ، وما بعدها بحكم الضرورة والحاجة إلى الاطلاع . وفي اليوم التالي أبحرت الباخرة ووجهتها جنوى حيث وصلتها بعد ثلاثة أيام من إقلاعها من الاسكندرية ، لقد كانت السفرة مريحة وشائقة بالرغم مما تخللها من الطقس الحار الرطب الذي كان في أوقات يضيق النفس .

وصلنا هذا الميناء العظيم الذي تعتبره إيطاليا أول موانئها ، وهو بحق يستحق أن يكون كذلك لمركزه الجغرافي الممتاز وطقسه الخلاب . فجنوى بلد صناعي صرف تتمركز فيه نشاطات إيطاليا الصناعية والاقتصادية وتقوم فيه مصانعها البحرية المعروفة بـ «انسالدو» . فالبلد شائق والطقس رائق لا يختلف إلا قليلاً أثناء السنة . فالربيع فيه مستمر وشمسه صافية دافئة طوال السنة تقريباً . وكم كان بودي أن أطيل الإقامة في هذه الجنة الوارفة الظلال لأتمتع بهوائها العليل . وقد نزلت في أوتيل «ميرامار» وهو فندق فخم نظيف يواجه البحر ؛ وقد أسموه بهذا الاسم ليعربوا عن موقعه وميرامار معناه جهة البحر . وفي اليوم التالي استقللت القطار متوجهاً إلى سويسرا حيث وصلت «جنيف» بعد يومين ونزلت في دار الوفد العراقي الدائم لدى عصبة الأمم ضيفاً على المندوب الدائم صبيح نجيب العزّي ، الذي كان لا يفارقني وكان يضع كل جهوده تحت تصرفي مما وفّر عليّ خدمات وجهوداً أذكرها له دائماً بكل تقدير وإعجاب .

مفاوضات في باريس

لقد كان وصولي إلى جنيف قبل افتتاح الدورة العامة بأيام أحببت أن أقضيها في باريس منتظراً يوم الافتتاح ، فذهبت إلى هناك واتصلت بالحكومة الإفرنسية بشأن مسائل سورية وخصوصاً مشكلة إبرام المعاهدة الإفرنسية السورية العتيدة . وقد كانت

الحالة الدولية متوترة جداً ونذر الحرب متواترة ، كما كان الحزب الإفرنسي العسكري في قمة سيطرته على السياسة الإفرنسية ومقدراتها ، وكانت مخاوف فرنسا من شبح الحرب آخذة في الازدياد بشكل لا يسمح للحكومة بأن تتورط في أي تساهل مع سورية أو مع البلاد الخاضعة لنفوذها . أما والحالة الدولية على هذا النحو من التأزم فقد كان من الصعب التفاهم مع فرنسا على شيء أساسي . ومع ذلك أردت أن أتصل بالمسؤولين هناك وأستقصي المشاكل المحيطة بالمعاهدة والأسباب المؤدية إلى تأخير إبرامها . فالمعاهدة السورية الإفرنسية في الواقع وإن كانت في نظر المنصف ليست كل ما تتطلبه سورية للوصول إلى أهدافها القومية لما فيها من قيود ومداخلات ، شأنها شأن المعاهدة العراقية – البريطانية المعقودة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ، لكن السعي إلى إبرامها قد يجعل سورية متقدمةً في المضمار الدولي خطوات توصلها حتماً إلى تحررها الكامل بعد حين . لذلك كانت الحكومة العراقية وأنا ، المسؤول الأول عن سياستها في ذلك الحين ، متفائلين ومهتمين بتحقيق هذه الغاية .

لقد دبرت مقابلة مع المسيو «غارو» رئيس دائرة الأمور الشرقية في وزارة الخارجية ، وحضرت لديه فوجدته رجلاً ذكياً ومطلعاً على مشاكل سورية والشرق الأوسط اطلاعاً كافياً ، وعلى السياسة العربية أيضاً . وقد وجدته كذلك منصرفاً بكليته إلى ضرورة إبرام المعاهدة الإفرنسية السورية ، ولكنه متذمر من قوة الحزب العسكري وسيطرته في ذلك الوقت على الخارجية الإفرنسية .

ولقد بيّنت له بصراحة الوضع الدولي في الشرق الأوسط وما يقتضيه من إجراءات تضمن للحلفاء مناطق حرة واسعة عندما تنشب الحرب بين فرنسا وألمانيا . وأفهمته أن بقاء حالة رجراجة في سورية لا يؤدي إلى استتباب الأمن والاستقرار عندما تكون جيوش الحلفاء في البلاد العربية . فالأولى أن يطمئن العرب إلى مطالبهم القومية حتى يميلوا إلى خدمة الأغراض الحربية للحلفاء . حتى إنني ذكرت له أن وضع تركيا لا يحقق أهداف فرنسا وحلفائها في المستقبل ، ومن المحتمل أن تتفق تركيا مع ألمانيا كما اتفقت في الحرب الأولى فتهدّد سورية وفرنسا من ورائها . ومما تجب الإشارة إليه هو أنه لم يكن قد حصل تفاهم بين تركيا وانكلترا ولم يعقد بعد ميثاق الأمن في شرق البحر المتوسط بين الدولتين . فأمن المسيو غارو على بياناتي . وبعد أن استجمع الإيضاحات التي أعطيتها له وعد بعرضها على الوزير المسؤول . ثم بيّنت له كذلك أنني إذا جئت لمقابلته قبل مقابلتي للوزير فلأنني

قصدت تسهيل المهمة لجميعنا ، حيث يتسنى للوزير الإحاطة بالقضية سلفاً وحينئذ يصبح الأمر سهلاً عندما أقابله غداً . وفي اليوم التالي في الساعة الخامسة مساء ذهبت إلى وزارة الخارجية ، وبعد انتظار دقائق في بهو الانتظار ، دخلت على الوزير المسيو جورج بونه فوجدته رجلاً لطيفاً مجاملاً ، ولكنه كان متضايقاً من زيارتي له لأنه على ما يظهر لم يحصل على ما قدّمت من معلومات مفيدة بواسطة غارو تساعده على محادثتي كمطلع على الموضوع الذي أتيت بشأنه ؛ وقد فهمت فيما بعد أن «غارو» لم يستطع مواجهة الوزير لكثرة أشغاله ، كما أنه قدّم له بعض الملفات ولكن لم يكن لديه متسع من الوقت للاطلاع عليها ، فكان وضعه معي غريباً جداً . ولما لم أجده مبادراً في الموضوع اضطررت أن أبدأ بالكلام وأسهب في إيضاح الوضع ، كما بيّنت ذلك «لغارو» قبلاً فبقي الوزير يستمع لما أقوله ولا يدري كيف يجيب ، فرجّح السكوت وحملت سكوته هذا على غروره أو على عدم تنازله لطرق الموضوع معي ، فتهيّجت وقلت : أرى معالي الوزير صامتاً لا يحير جواباً! ولا أدري لماذا! ألأنه قد وجد نفسه وزيراً لخارجية فرنسا العظيمة يكلم وزيراً لخارجية العراق الصغير ، فلم يرد أن يصرف من وقته الثمين شيئاً للجواب والمناقشة؟ أم لأنه قد استعصى عليه الموضوع فاختار أسهل الطرق للخلاص من المشاكل وهو السكوت؟ فتأثر الوزير بكلمتي هذه واعتذر على الفور نافياً بطبيعة الحال ما ورد في كلامي من الاحتمال الأول ، وقال إنه لم يجهّز نفسه بمعلومات كافية تمكنه من أن يجول في هذا الموضوع ويطمئنني بشيء . والسبب على حد قوله أنه لم يتمكن من مقابلة «غارو» فكانت أقوالي عما جرى بيني وبين غارو من أحاديث وإشارات غريبة عنه ، واكتفى مع ذلك بالقول بأن بعض الصعوبات تكتنف موضوع المعاهدة السورية الفرنسية ، وأن الحكومة في طريق إزالة تلك الصعوبات ، وإذا تحقق ذلك فسيكون هو مسروراً بأن يتم عمل مفيد كهذا على يده وتركته وانصرفت .

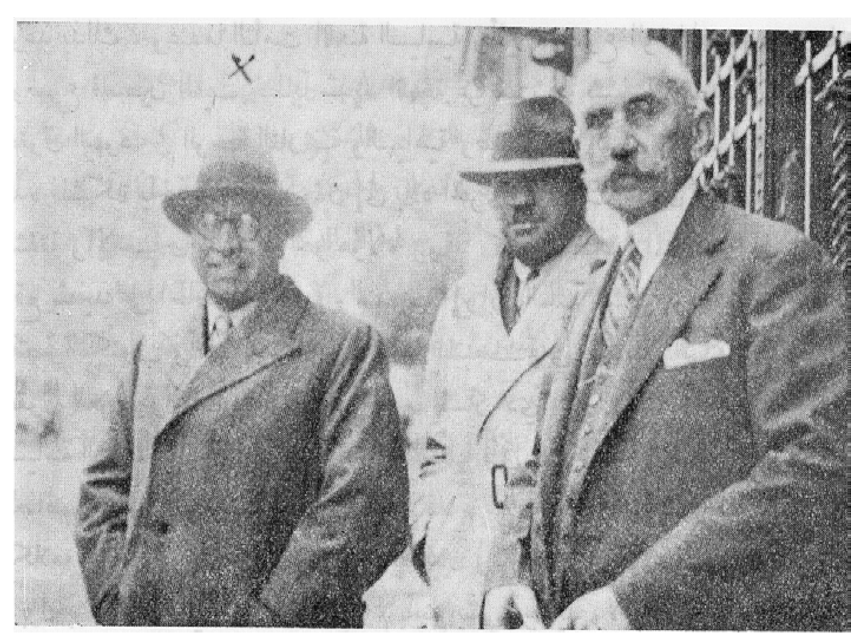
-٤٤-

في جنيف

وبعد أيام رجعت إلى جنيف حيث بدأت الدورة الاعتيادية لهيئة عصبة الأمم العامة ، فكان ضمن مهمتي أن ألقي خطاباً في الهيئة العامة عن قضية فلسطين .

وكان الوفد المصري الذي حضر لأول مرة في الهيئة ممثلاً لبلاده بعد دخولها في العصبة ، قد تلقى تعليمات من حكومته بأن يثير قضية فلسطين ويساعد العراق فيها ، فاتفقت مع وزير مصر على أن يلقي هو خطاباً ثم أعقبه أنا بخطاب آخر ، كما اتفقنا على مضمون خطاب له يتقارب مع مضمون خطابي ، ولكن فيه بعض الإسهاب بالنظر لموقع مصر على البحر الأبيض المتوسط واتصالاتها الكثيرة بالعالم وهكذا فعلنا . ثم بدأت بالاتصال مع موقّعي ميثاق سعد آباد للحصول على تأييد إضافي منهم في قضية فلسطين . وقد فهمت من اتصالاتي أن شاه إيران منذ أن قابل مفتي فلسطين السيد أمين الحسيني سنة ١٩٣٢ في طهران ، عندما كان هذا راجعاً من رحلته إلى الهند ، كان قد حصل لديه ما يحمله على الاعتقاد بزيادة علاقة إيران بقضية فلسطين حتى صار الشاه يشجع الصحافة الإيرانية على البحث فيها ، كما يطلب من الحكومة أن تظهر شعورها الطيب نحو القضية . وقد أفادني مظفر أعلم وزير خارجية إيران ، الذي كان حاضراً في الاجتماع ، بأن ما تلقّاه من الشاه من تعليمات تجعله مؤازراً لنا في قضية فلسطين ، إلا أن نوع المؤازرة لم يحدد بشكل خاص بينه وبين الشاه ؛ لذلك فقد خشي أن يعمل شيئاً بارزاً يلام عليه ، وعلى هذا فهو لم يخطب كما فعلت وفعل المصريون بل أراد أن يعاوننا في اللجنة السياسية المعروفة باللجنة السادسة بالعصبة عندما توضع هذه المسألة موضع البحث .

أما تركيا فقد ظهر من أقوال وزير خارجيتها الدكتور توفيق أراس أنها تحاول الزوغان والابتعاد عن الدخول في هذا الموضوع ، وأما أفغانستان فقد كانت منساقة مع تركيا في هذا الشأن . ومن اللجنة السياسية أثرت ضجة ناجحة على السياسة البريطانية لا من قِبل الدول العربية فحسب بل من قِبل دول أخرى . فاتصلت قبلاً بالمسيو «دي فاليرا» رئيس حكومة إيرلنده وديكتاتورها المعروف ، وأوضحت له الحالة المروعة القائمة في فلسطين والحيف الذي لحق بأهلها العرب من جراء سياسة بريطانيا الصهيونية ، وقد وجدته قليل الاطلاع على أمور فلسطين ، ولكنه بدأ يظهر تأثره الشديد بعدما سمع مني جميع المعلومات فعرض عليّ المساعدة التي أطلبها منه ، فرجوته أن يلقي كلمة في اللجنة السياسية يشجب فيها السياسة البريطانية في فلسطين فوعد بذلك ، وعندما التأمت اللجنة السياسية وأثير موضوع الوصايات ومن جملتها موضوع فلسطين ، ألقيت خطاباً شديد اللهجة عرّضت فيه بسياسة بريطانيا وأنكرت حقوق اليهود من الوجهة التاريخية والسياسية ، وطلبت من الدول أن تساعد



مع مدير المحاسبات الدولية - جنيف عام ١٩٣٨

في حل هذه المشكلة بأخذ اليهود اللاجئين إلى بلاد أخرى إذا كانت الدول تشعر بعاطفة الشفقة والإحساس الإنساني نحو هؤلاء . وقد كان للخطاب المذكور على إسهابه وقع شديد على الحاضرين . ثم قام مندوب إيران السيد سيهبودي فأيدني بخطاب مختصر مكتوب ، وأظهر استنكاره للسياسة المتبعة في فلسطين ، التي من شأنها غمط حقوق العرب وطالب بإنصافهم . ثم قام المستر دي فاليرا و حمل حملة شعواء على السياسة البريطانية ، وقال إن مصائب العالم كلها تأتي من سياسة انكلترا ومن تلك المصائب سياستها في فلسطين . وطلب الإقلاع عن هذه السياسة الخاطئة ؛ وقد كان لكلامه هذا الوقع الشديد على البريطانيين وغيرهم . ثم تكلم المندوب الفرنسي «بول بونكور» في هذا الموضوع ولم يأتِ بشيء جديد ولا باقتراح ملموس ، فكان يريد أن يشترك الجميع في هذه المعضلة الدقيقة ، ولكنه لا يريد أن يتهجم على السياسة البريطانية بصورة عنيفة ، وهكذا كان موقف رئيس الوفد الفرنسي موقفاً مضحكاً وهزيلاً . ثم تبعه مندوب السويد ، وكان مشغوفاً بالنظريات التاريخية وحكايات الماضي اليهودي السحيق ، فكان من أفظع الخطباء المؤيدين لليهود

في فلسطين ، مما حملني على أن أردّ عليه بجلسة تالية بخطاب آخر يطفح حنقاً وانتقاداً له . ثم أتى دور مندوب بريطانيا مستر بتلر فكان موقفه موقف المتملص ، ولم يستوفِ شيئاً بخطابه ولم يرد على خطاباتنا ، تلك الخطابات التي عرّضت بدولته وسياستها بل أغلق البحث بتعهدات بريطانيا الدولية وقيامها بواجبها كدولة منتدبة لإعمار البلد وتأمين الأمن فيه ، وغير ذلك من المراوغة والمماطلة .

نذر الحرب

لقد كانت الحالة الدولية في تلك الآونة أشد اختناقاً من قبل بسبب مؤتمر مونيخ ، وكان كل واحد يتوقع جزماً الحرب في القريب ، ولم أمنّ النفس بحصول أي شيء من الحلول في قضية فلسطين بالنظر للوضع المتكهرب هذا . كنت مزمعاً السفر إلى انكلترا بعد انتهاء دورة جنيف لأتصل بالحكومة البريطانية لمباحثتها في بعض مسائل تتعلق بسياسة بلدينا ، ولكن تحرّج الحالة الدولية لم يشجعني على عمل كهذا في ذلك الوقت ، فبقيت منتظراً نتائج مونيخ ، ولما انفرجت الأزمة بإبعاد خطر الحرب ولو موقتاً قرّرت السفر إلى لندن ، ورغبت في أن أطلع الحكومة البريطانية على منهاج مهمتي حتى تستطيع الحكومة درس المواضيع التي سأفاتحها بها قبل وصولي إليها . فاتصلت بالمستر نيلر الذي كان نائباً لرئيس الوفد البريطاني في جنيف ، وقدّمت له قائمة بالمسائل التي سيجري البحث فيها هناك ، فوعد بإرسال المنهج فوراً ثم سافرت من جنيف إلى باريس وبعد أيام ذهبت إلى لندن .

مفاوضات في لندن

إن قيامي بالمهمة في لندن قد استمر مدة لا تقل عن عشرين يوماً ، طرقت خلالها مواضيع مختلفة منها قضية توحيد الكمارك ما بين العراق والكويت ، مبيّناً الأضرار التي يتحملها العراق من جراء الفرق الكبير الموجود بين تعرفة العراق الكمركية وتعرفة الكويت ؛ إذ ذكرت للمفاوضين الذين كان يرأسهم اللورد «هليفاكس» وزير الخارجية بأن التعرفة الكمركية في العراق تتدرج من ١٠٪ إلى ٣٥٪ ، مع أن تعرفة الكويت الكمركية جمدت على ٤٪ فصارت البضائع الواردة إلى الكويت ، بعد أن تدفع هذا الرسم الكمركي الضئيل ، تشحن بطريق الصحراء مهربةً وتدخل العراق وتسبّب خسارة حقيقية لا تقل عن ٣٠٪ ، وقد ذكرت أيضاً أن المبالغ

التي تتحصل من جراء هذه الفوارق في الرسوم تكبّد العراق سنوياً ما لا يقل عن مليوني دينار . لذلك فإنني طلبت أن تتعهد بريطانيا ، وهي الدولة الحامية للكويت ، بأن تتمشى كمارك الكويت على نسبة متقاربة مع العراق أو توحد التعرفة الكمركية وتطبق في عين الوقت في العراق والكويت ، وبذلك تزول الفروق الباهظة بين كلا التعرفتين ، وتزول الأضرار اللاحقة بحقوق العراق .

وقد حصلت على وعد من بريطانيا في هذا الاجتماع بدراسة هذا الموضوع والاتفاق على حل معقول يزيل تلك الأضرار عن العراق . ثم تطرقت إلى موضوع آخر لا يقل أهمية عن الأول ، وهو رغبة العراق في إنشاء ميناء بحري يحتاج إلى أخذ قسم كبير من جزيرة وربة وبوبيان ؛ وقد أسهبت في منافع هذا الميناء للعراق وللكويت لقربه له ولإمكان استفادة أهالي الكويت منه بالعمال وبالاستيراد ، حتى إنني أتذكر أنهم قالوا في هذا الصدد إن الموافقة على هذا الطلب تعود إلى شيخ الكويت ليقرّر إعطاء أراض من الكويت للعراق لقاء تعويض ، فقلت لهم هنا : إنهم إذا لم يتدخلوا بين أولاد العم فحل المشاكل يكون سهلاً دائماً! ثم أضفت : ومن قال إن وربة وبوبيان أراض كويتية ، وإذا كانت كذلك فما المانع من التعويض بنخيل وأراض أخرى من البصرة؟

إن تفاصيل هذه المفاوضات مع الحكومة البريطانية في المشاكل الآنفة الذكر وغيرها من الأمور قد ضمنتها تقريراً رسمياً عن مهمتي إلى الخارج سنة ١٩٣٨ ، وأعتقد ، إذا لم تلعب به الأيادي ، أنه لا يزال محفوظاً في وزارة الخارجية وفي ديوان مجلس الوزراء ورئاسة الديوان الملكي ببغداد .

-٤٥-

وساطة بين سورية وتركيا

عندما كنت في جنيف ، فاتحني الدكتور توفيق آراس وزير خارجية تركيا الذي كان هناك في مسألتين :

١- و ضع الاسكندرونة والمشاكل الناتجة عنه مع سورية .

٢- التأثير الحسن الذي يحصل من زيارتي زيارة خاصة لأنقرة . وما يحققه ذلك من تحسين الصلات وتوثيقها بين البلدين .

أما مسألة سورية فقال الدكتور آراس إن تركيا لا تعارض استقلال سورية بوجه ما ، وإن نقمة السوريين على تركيا ليست مبررة ، وإن بقاء فرنسا متحكمة في سورية أمر لا ترتضيه تركيا . ولأجل أن يؤكد لي صدق دعواه طلب مني أن أتعهد باسم العراق نيابة عن تركيا باستعدادها لمساعدة السوريين وللتفاهم معهم وتأييدهم في مطالبهم القومية ؛ حتى وتموينهم بالأسلحة والذخائر وغيرها مما يحتاجون إليه لتحقيق مطالبهم القومية والحصول على استقلالهم ، على شرط أن لا يثيروا مسألة الاسكندرونة وأن يقبلوا بالأمر الواقع .

كان قد سبق لي أن اشتغلت في قضية الاسكندرونة قبل اتفاق تركيا وفرنسا على إلحاقها بتركيا اشتغالاً كاد يؤدي إلى نتيجة معقولة في صالح سورية ؛ وذلك قبل سفري إلى لندن سنة ١٩٣٨ ، وكنت عرضت وساطة العراق لحل الخلاف على الاسكندرونة ما بين تركيا وسورية ، واقترحت تقسيم المنطقة على قسمين ، فالقسم المسكون بالأتراك يعود إلى تركيا والقسم المسكون بالعرب يعود إلى سورية ، وقد وافقت تركيا على هذا الحل لأنها كانت متضايقة من أن يستمر هذا الخلاف والدنيا على أبواب حرب قريبة ، وانكلترا في الوقت نفسه تحتاج إلى وضع صريح تستند إليه في الحرب الآتية ؛ بجعل الاسكندرونة ميناء مهماً يخدم أغراض الحلفاء في المستقبل . ولم يبق في المشكلة إلا نقطة واحدة وهي مدينة الاسكندرونة نفسها وكيفية معرفة أغلبية سكانها ، وهل هم أتراك بأغلبيتهم أم عرب؟ فالأتراك يدّعون أن الأغلبية الساحقة تركية ، وسورية تقول إن المدينة بأكثريتها عربية ، ولكن ملحقاتها تركية ، وإذ كنا نعمل لحل هذه المشكلة عرفت فرنسا بتوسط العراق وبقرب حلّ المشكلة بما يرضي الطرفين ، فأرادت الكيد لإخفاق التفاهم ، هذا من جهة ومن جهة أخرى وجدت انكلترا نفسها مستعجلة لتوضيح الحالة الدولية في شرق البحر المتوسط وإنهائها ، سواء بقيت الاسكندرونة لسورية أو لتركيا . وفرنسا بدورها عجّلت وعقدت اتفاقية مع تركيا بموجبها أخذت تركيا الاسكندرونة بأجمعها . فرجعت تركيا عن موافقتها على الوساطة وتقسيم المنطقة ، قائلة إنها وجدت حل المشكلة حسب اقتراحي آنف الذكر غير عملي . وهكذا ضاعت الفرصة من العرب وسورية خاصة بضياع جميع المنطقة ودخولها في حوزة تركيا . لكن العراق بقي يُفهم تركيا من وقت إلى آخر بأنه لا يوافق على ذلك الحل ، وأن الاتفاق الذي حصل ما بين تركيا وفرنسا ليس قانونياً ولا ينطبق على تعهد فرنسا بصفتها دولة منتدبة لا يجوز أن تسلمّ بأي

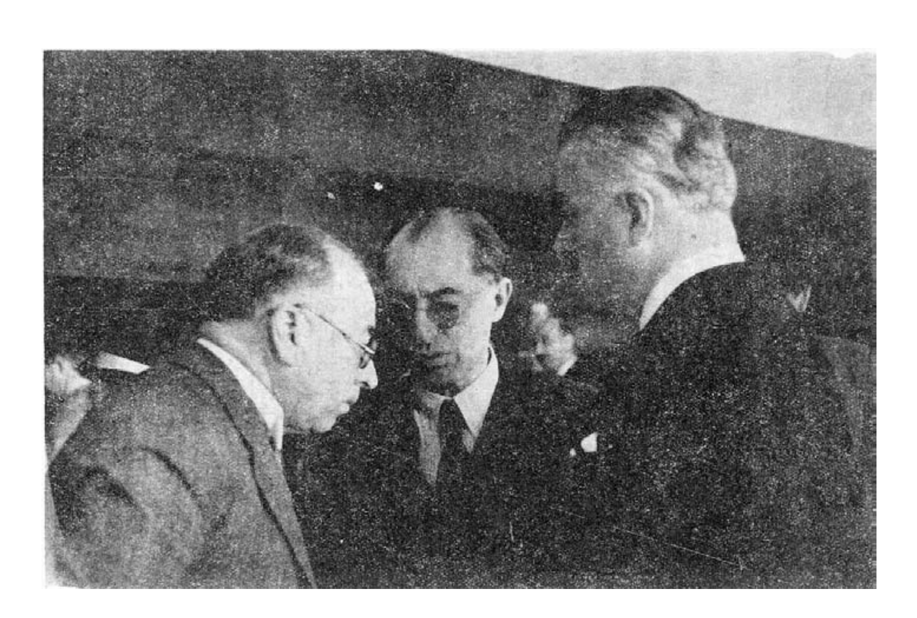
شكل أرضاً سورية إلى تركيا . فتنازل فرنسا هذا بقي مشوباً بالبطلان . حتى إننا نوّهنا لتركيا باستعدادنا لإثارة هذه المسألة في عصبة الأمم . وهذا على ما يظهر هو الذي حدا بآراس كي يفاتحني في الموضوع ، ويطلب مني أن أفهم السوريين استعداد تركيا لمساعدتهم بكل الطرق والوسائل لقاء ترك المشاحنة في قضية الاسكندرونة ونسيانها .

وقد اتصلت بجميل مردم بك الذي كان رئيساً للوزارة السورية ، حيث كان موجوداً في جنيف وأفهمته ، بحضور الأمير عادل أرسلان ، كل ما أفادني به الدكتور آراس بخصوص استعداد تركيا لمساعدتهم على تحقيق رغباتهم القومية بكل الوسائل ، ولكنه أجابني بأن اتفاقهم مع فرنسا قديم بخصوص عقد المعاهدة السورية – الإفرنسية ، وأنه يأمل إبرامها وقد لا يحتاجون إلى شيء آخر مما تبديه تركيا إذا تمّ تفاهمهم مع فرنسا . ثم أضاف قائلاً : إنهم لا يثقون بأقوال تركيا عن مساعدة سورية . وإنهم يشكون كثيراً في إخلاصها فيما وعدت به من مساعدات . ثم استصحبت الأمير عادل وذهبت معه إلى الدكتور آراس حتى يسمع عادل ما يقول آراس في هذا الشأن ، وأفهمت آراس بصراحة أن السوريين لا يعتمدون على أقوال الأتراك ومواعيدهم ، معتبرين إياها نوعاً من المناورات لكسب الوقت ، فكرر الدكتور آراس لعادل جميع ما قاله لي قبلاً ، وأكد تأكيداً جديداً الإخلاص الذي تنطوي عليه أقواله المذكورة . ولكن فهمت بعد ذلك أن شيئاً من التفاهم لم يقع بين الترك والسوريين على أي أمر . كما أن جهود جميل مردم بك في سبيل إبرام المعاهدة الإفرنسية السورية ذهبت سدى .

في تركيا

أما عن سفري إلى تركيا وزيارتي لأنقرة أثناء عودتي إلى العراق ، فقد بيّنت للدكتور آراس موافقتي على ذلك ، فخابر حكومته واتفقا على أن تكون الزيارة في أول تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ . وهكذا غادرت لندن في القطار السريع ووجهتي استانبول التي وصلتها في أوائل تشرين الثاني ، وبقيت فيها ثلاثة أيام ضيفاً على الحكومة ثم غادرتها إلى أنقرة لقضاء ثلاثة أيام أخرى فيها .

لقد كانت مقابلتي الأولى مع رئيس الوزراء جلال بايار ، الذي كنت قد عرفته عندما زار العراق سنة ١٩٣٦ كوزير اقتصاد مع الدكتور توفيق آراس وزير الخارجية



مع الأمير عادل أرسلان ، وتوفيق آراس ، في وساطتي بين سورية وتركيا في جنيف عام ١٩٣٨

آنئذ . وقد وجدت فيه رجلاً ذكياً عالماً مختصاً بالمسائل الاقتصادية حلو الحديث لطيف المعشر . ثم جرت لي مقابلة رسمية مع مصطفى كمال أتاتورك رئيس الجمهورية في دار الرئاسة «بجان قيا» ، وذلك في الساعة الخامسة من اليوم التالي لوصولي إلى أنقرة ، واستغرقت المقابلة حوالي الساعة كان خلالها أتاتورك لطيفاً مجاملاً ومتواضعاً . وكان يحادثني عن بعض ذكرياته في أوائل حركته الكمالية ، ثم انتقل إلى ما كان قد شعر به من ضرورة الإصلاح الاقتصادي في تركيا ، وأوائل محاولاته لتأسيس «البنك الملي التركي» المؤسس بأموال ومبالغ دفعت للأتراك من البنك العثماني كتعويض عما يستحقونه منه ، وكيف كانت هذه الأوراق النقدية محشوة في أكياس وسخة ومحفوظة بشكل قليل العناية ، فاستعملها كرأس مال البنك الملي التركي فنجحت التجربة ثم توسع في أعماله حتى أسس بنوكاً أخرى ساهمت في شتى الأعمال الاقتصادية لتوجيهها وتنميتها . وقد أبديت إعجابي بما رأيته من تقدم في تركيا وفرق ظاهر ما بين الزمن الذي كنت خلاله فيها وهذا الزمن الذي أزورها فيه بعد مضي خمس عشرة سنة ، وغير ذلك من التعليقات والتقديرات والمجاملات المعتادة . لم تكن انطباعاتي عن زعيم تركيا متناسبة مع ما يتصوره

الإنسان من عظمة وصل إليها هذا الرجل بأعماله الباهرة وقوة إرادته الحديدية ، وما حققه من آثار في نهضة بلاده التي أوصلها في مدة وجيزة إلى مركز ممتاز بين الأمم . ومع ذلك فقد تأثرت كثيراً بالتحبب الذي أظهره واللطف الذي غمرني به في المقابلة . وفي المساء أقامت لنا وزارة الخارجية التركية في دار الوزير حفلة عشاء فخمة حضرها الكثير من أعيان الدولة ووزرائها ، وطال السمر بعد العشاء حتى بعد منتصف الليل ، وتخللته أحاديث متنوعة تتعلق بأحوال بلدينا ومشاكلهما ، وكنا كأنما نتحادث مع أناس متقاربين معنا في الفهم والثقافة يشعرون بشعور واحد ، ويصادفون في أعمالهم مشاكل وصعوبات متشابهة في بلادهم . لقد كانت حفاوة الحكومة التركية بي أثناء إقامتي في استانبول وأنقرة عظيمة يتجلى فيها نوع من الصداقة الحقيقية . وكنت غير آسف على ما صادفته من عناء في رحلتي من أجل هذه الزيارة .

ثم غادرت أنقرة إلى بغداد بعد أن وضعت الحكومة التركية تحت تصرفي مقطورةً خاصة ذات منامات ، ومقطورة خاصة للطعام في قطار أوصلني إلى تل كوجك حيث ينتهي الخط الحديدي ، ومن هناك استقللت سيارة إلى الموصل ثم إلى بغداد .

-٤٦-

ارتباك في العراق

وفي بغداد وجدت الحالة السياسية مرتبكة والمشاغبات ضد الوزارة قائمة على قدم وساق . فالعناصر التي أبعدتها عن الحكم حركة بكر صدقي لم ترجع ظافرة إليه ؛ بل بقيت بعيدة عنه مما سبب حنقها ؛ لأنها كانت ترى نفسها أولى من غيرها بالرجوع إلى الحكم بعدما قاسته من تشرد وإبعاد وما أصاب رجالها من أضرار . غير أن تحقيق مطالبها لم يكن أمراً سهلاً ؛ لأنها كانت مبعثرة في خارج العراق فلم تقدر على معارضة ثورة بكر صدقي . والقوة التي كانت في العراق هي التي أحكمت القضاء على بكر صدقي وأتباعه ، فكان من الطبيعي أن تخلف هذه القوة سلطة بكر صدقي الزائلة ؛ لأنها كانت على مقربة منها ، كما أن الرأي العام لم يكن يؤازر (وزارة الباشاوات) كما كانوا يطلقون عليها عند ثورة بكر صدقي ، بل بالعكس كان مستاءً وشاكياً مرّ الشكوى من أعمال وإجراءات حكومة الباشوات ، وقد أصبح نتيجة لهذا الرأي من غير المستساغ رجوع الرجال القدماء إلى الحكم ، لا سيما وأنهم لم يقوموا

بعمل يساعد على إبعاد حكومة بكر صدقي كما أسلفنا . وإذا فرض أنهم قاموا بعمل ما فقد كان ضئيلاً جداً وغير محسوس لدى الناس ، كتحريك الشبيبة تحت ستار الوطنية ، وكذلك تحريك الجيش بوسائل شتى ، الأمر الذي أصبح منصباً على تحريض هؤلاء وانتفاضهم على الوزارة القائمة ، وهذا التحريك كان يجري على مرأى من الحكومة والملك ولم يحركا ساكناً لاستدراك الخطر أو منع استفحاله .

الجيش والسياسة

حتى إن رئيس الوزراء كان مطمئناً إلى درجة جعلته يعتقد بأن الجيش يؤازره مؤازرة قوية ، فكان لا يعتني بمراقبة الحركات التي كانت تصدر عن أفراد وضباط الجيش ؛ وقد استمرت هذه الحالة المذبذبة والأمور تتفاقم شيئاً فشيئاً حتى وصلنا إلى الخامس والعشرين من كانون الأول ١٩٣٨ ، وإذا بأعظم قسم من الجيش يتحشد في معسكر الرشيد وينتدب من قِبله كبار الضباط ليتصلوا برئيس الوزراء بالتلفون ، قائلين له إنهم لا يريدون بقاء الوزارة ؛ وقد حاول رئيس الوزراء أن يفهم هؤلاء خطورة عملهم هذا وصعوبة تنفيذ مآربهم ، ولكنهم عادوا مجيبين بأن الجيش ينتفض إذا لم تستقل الوزارة . وكان يقود هذه الحركة الفريق حسين فوزي . أما الأسباب التي كانوا يتذرعون بها للانتفاض فكانت كثيرة ، ومن جملتها عدم رضائهم عن وزير الدفاع صبيح نجيب العزي ، الذي لم يمض على استيزاره أربعون يوماً . وكان من المتوقع عندما عين وزيراً للدفاع أن يكون الجيش ورجاله مغتبطين بوجود رجل قدير اشتغل في الجيش مدة طويلة ، وكان في أعماله ممتازاً ومن ضباط الأركان ولكن الواقع كثيراً ما يكون خلافاً لما يفكر فيه الإنسان .

وفي الساعة الثامنة من مساء يوم ١٩٣٨/١٢/٢٥ طلب رئيس الوزراء من الوزراء الحضور إلى داره ، وأخبرهم بما حدث وبيّن استعداده للاستقالة ، وأنه أخبر الملك بذلك ، ثم أخبرهم في الوقت ذاته أنه قدّم استقالته وهو ينتظر الوزارة الجديدة التي تتسلم زمام الأمور حفظاً للأمن . وكان جميع الوزراء حاضرين في دار رئيس الوزراء عدا مصطفى العمري وزير العدلية ؛ فقد ادّعى بوجود مانع صحي لديه يمنعه من الحضور ، وبعد الإصرار عليه وبعد تأخره عدة ساعات حضر ، وكان مفهوماً أن وزير العدلية قد تلكأ في الحضور لأنه كان حانقاً على الوزارة لتوجيهها اللوم إليه قبلاً عندما كان وزيراً للداخلية ، لقيامه بأعمال أوجبت القيل والقال لدى الرأي العام

والتذمر لدى الوزارة ، فطلب منه الانتقال من الداخلية إلى العدلية صيانة لكرامته ، وإذا امتنع عن ذلك أصبح مضطراً على الاستقالة ، وإذا امتنع كذلك عن الاستقالة فلا يبقى حينئذ سوى إقالته مما حمله على قبول أهون الشرين وقبل وزارة العدلية . لكنه بدأ ينسجم مع المعارضين والمحرّكين في الجيش ؛ وقد ساعده على حركاته ودسائسه وجود ابن عمه اللواء أمين العمري في منصب محترم في الجيش . أما هذه الحركة بأجمعها ، وحركة الجيش من ضمنها فقد كانت تحت إشراف رشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد وطه الهاشمي ، ومن التف حولهم من رجال ثانويين ، فكان متوقعاً بطبيعة الحال أن يقترح الجيش إسناد رئاسة الوزارة إلى نوري السعيد ، وأن يذكر أسماء آخرين يتعاونون معه بمهمته الجديدة ، وكانت الحالة في البلاط مضطربة أشد الاضطراب ؛ لأن الملك لا يعرف ماذا يعمل حتى إنه وصلت به الحال إلى أن يستنكر عمل الجيش ويطلب من الحكومة أن ترافقه في السفر إلى كركوك ليلاً ، ومن هناك يستخدم القوة العسكرية الباقية خارج بغداد فيقاتل بها المتمرّدين ، ولكن نصيحة حكيمة قدّمها له رئيس الوزراء بألا يفعل ذلك بداعي أن البلد لا يتحمل إراقة الدماء ، وأنه قد أبدى استعداده للانسحاب فلم يبق سبب يوجب وقوع مصادمات تسيء إلى المملكة ، وعلى ذلك بدأ الملك يفاوض لتشكيل وزارة جديدة ، ولكن الأمر لم يتم ليلاً بالرغم من المناورات التي استعملت للتعجيل في الأمر .

وفي اليوم التالي حصلت للملك مع رؤساء المتمردين بعض المقابلات ، فتنصل هؤلاء من كل مسؤولية أدت إلى انتفاضة الجيش ، مدّعين بأنه قام من تلقاء نفسه وبدافع إخلاصه للوطن لأنه غير راضٍ عن سياسة إسدال الستار التي سارت عليها الوزارة المدفعية ، وما ترتب على تلك السياسة من نتائج مضرة . وقد تمّ لهم الأمر واستلم هؤلاء المعارضون المسؤولية في نهاية الشوط . وقد تألفت الوزارة برئاسة نوري السعيد ودخلها طه الهاشمي للدفاع ورستم حيدر للمالية ، وبقي رشيد عالي الكيلاني بعيداً عنها ، فعرضت عليه رئاسة الديوان الملكي فقبلها ، وتمت التشكيلة على ما يرام وبدأوا سياسة رفع الستار على حد ما كانوا يقولون ، فاصطدموا في أول الأمر بعدم إمكان اتخاذ إجراءات قانونية ضد القائمين بحركة بكر صدقي ؛ لأن العفو الذي استصدرته وزارة حكمت سليمان قد سدّ الباب دون تلك الإجراءات المنوي اتخاذها ضدهم . فلم يبق بعد ذلك في يد الوزارة الجديدة سوى إجراءات كيفية وحزبية بدأت بالقيام بها وتنفيذها حسبما تشتهي . فاختل النظام في الجيش

كما كان قبلاً في زمن بكر صدقي ، فبدأ بدوره بأعمال تعسفية داخل البلد ، وكان ضباطه يعتدون على الناس في رابعة النهار ، حتى وصلت الفوضى إلى حد أن البعض منهم كان يقف في الطرق البعيدة عن العمران ويتصدى للسلب والنهب من المارة ، وقيل كذلك إن بعض هؤلاء الضباط كان يعتدي على النساء .

أحداث على شفير الحرب

-٤٧-

وكان قد أصبح ديدن الوزارة السعيدية هذه استرضاء تلك الطغمة من الضباط واستمالتهم بوسائل متنوعة . فكانوا يجمعون قسماً من هؤلاء في دار أحد الوزراء أو غيره ليكرموهم بزيادة الطعام والشراب والويسكي ، ويطربوهم بالأنغام والأجسام وغير ذلك من الأمور التي أودت بالانضباط من الجيش ، وأدت إلى خروج ضباطه عن دائرة الطاعة والنظام . ولما كان باب اشتغال الجيش بالسياسة قد فتح على مصراعيه ؛ فقد قام المتنافسون من رجال السياسة بإغراء واستجلاب قسم من هؤلاء الضباط إلى جانبهم ، حتى يتسنى لكل منهم تقوية جهته ومركزه فيدّعي الاستحقاق لتأليف الوزارة باعتباره حائزاً على ثقة الجيش . وكانت مزاحمة شديدة قد استفحلت في الخفاء ما بين رشيد عالي الكيلاني وجماعته من الضباط ، ونوري السعيد وجماعته من الضباط الآخرين . وكان طه الهاشمي في هذا الصراع يراوح ما بين هذا وذاك من حين لآخر ، وبذلك يؤمن نوعاً من التوازن ما بين القوتين بشكل عجيب . أما الرأي العام الساذج فقد كان ضحية رخيصة لوسائل مغرية ودعاية رنانة يقوم بها كل فريق من المتصارعين . فبدأ الطرف الأول يتهم الطرف الثاني بالممالأة للأجنبي المستعمر ، أما هو فيظهر بالمظهر الوطني القومي ويشجب السياسة الأجنبية التي يدّعي بوجود تحكمها في البلاد ومناصرة خصمه لها .

دعايات المحور

وقد استفاد المحور من هذا التذبذب والانحطاط السياسي المتخاذل بين رجال السياسة ، فبدأ بإدخال مبالغ كبيرة للدعاية وتوجيه الرأي العام إلى جانبه بواسطة عناصر قوية في الجيش . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان الملك غازي منصرفاً

عن أمور الدولة وليس في مقدوره السيطرة على أي شيء . وقد كان بعض الأفاقين والمتصيدين للفرص قد أدخلوا في روعه أن كل مظهر وطني يقوم به ضد الانكليز يُكسبه محبة الشعب ، فصار من حين لآخر يعلن بعض الآراء السياسية بواسطة الإذاعة الخاصة التي كان قد أقامها في قصره وأطلق عليها اسم محطة قصر الزهور . وصارت هذه الإذاعة تتحامل على السياسة البريطانية وتطالب بالكويت وإلحاقه بالعراق ، بداعي أن ذلك هدف من أهداف الأمة العربية . مع أن القصد لم يكن كذلك بل كان الهدف تسميم الوضع وإيجاد فوضى ، وإيقاع الملك غازي في مشكلة مع الإنكليز فتتضعضع السيطرة وتنتشر روح التفرقة بين الناس ، حتى إذا تمّ ذلك كله اعتبر العراق بلداً متحيزاً للمحور . وعند نشوب الحرب يستعمله المحور مركزاً للنشاط المحوري (ورتله الخامس) يوجهه كيفما أراد .

الهر غروبا

ومن الأمور الدالة على وجود هذا (الرتل الخامس) للمحور ما قام به وزير ألمانيا المفوض الهر (غروبا) من اتصاله بي في أحد الأيام ، مستفسراً بصورة شفهية عما سيعمله العراق إذا نشبت حرب بين إنكلترا وألمانيا . وقد تبين في هذا الصدد أن ألمانيا تعتبر نفسها صديقة للعراق ، وأن هتلر خطب مرتين يشجب السياسة البريطانية في فلسطين للدفاع عن حقوق العرب وغير ذلك من الأمور . فهذا الاستفسار بشكله وجوهره كان بمثابة تجاهل عارف ، وحتى يمكن أن يقال إنه كان سخيفاً ؛ لأن المفروض في الوضع الراهن ، الذي كان فيه العراق قبيل الحرب العامة الثانية بمقتضى المعاهدة مع بريطانيا ، أنه كان واضحاً وجلياً . فالعراق مرتبط بحلف مع بريطانيا بشكل معين ومحدود ، فماذا إذاً تقصد ألمانيا بهذا الاستفسار وهي تعرف الوضع على حقيقته ، وما يطلب من العراق أن يقوم به عند نشوب حرب؟ لقد أظهر لي من التحقيق والاستطلاع أن هذا الاستفسار كان القصد منه الحصول على جواب من وزير الخارجية يثبت به أن بقاء وزارة المدفعي في الحكم سوف يؤدي إلى تنفيذ المعاهدة العراقية البريطانية عند نشوب الحرب ، وهذا شيء لا ترتضيه ألمانيا . لأن الهر غروبا ألمح بما يقرب من الصراحة إلى أنه يودّ ألا يرتبط العراق بهذه المعاهدة وأن يتخلص منها بالفسخ حالما تُعلن الحرب . ولما كان جوابي غير محقق لرغبته أراد أن يتخذه حجة على وزارة المدفعي ويبيّن للجيش ، الذي أصبح في يوم وليلة نازياً متطرفاً في

كره إنكلترا ، ضرورة الاستعجال بقلب هذه الوزارة والتخلص منها .

ومما قلته لوزير ألمانيا المفوض أثناء المحادثة معه في هذا الشأن ، أن العراق سيقوم بواجباته حسب المعاهدة عند نشوب الحرب . فقال مستغرباً : كيف يكون ذلك وألمانيا صديقتكم؟ فقلت إذا كانت ألمانيا صديقتنا فإن إنكلترا حليفتنا! ونحن مضطرون للتفاهم مع أية دولة تضع يدها على الهند وعلى الخليج العربي . فإذا صادف وأتيحت فرصة لألمانيا لتخلف إنكلترا في مركزها فنحن نكون حينئذ مستعدين للتفاهم معها كما عملنا مع إنكلترا ثم قلت له : لا تنس! نحن قوم ضعفاء ودولتنا صغيرة . فليس من شأنها أن تقاتل الدول الكبرى . فالأولى لنا أن نبقى بعيدين عن صراع الجبابرة بالقدر المستطاع الذي نتمكن منه وتسمح به ظروفنا .

وهكذا تمت الحبكة ما بين الجيش (النازي) وسفارة ألمانيا ببغداد . ورتبت حركة انتفاضة جديدة للجيش بجهود رشيد عالي الكيلاني وطه الهاشمي ، وكل منهما يغني على ليلاه . فرشيد يريد الانتفاضة للتخلص من الأمير عبدالإله (الذي أصبح وصياً على العرش بعد مصرع الملك غازي) ، ونوري السعيد وجماعته ليخلو لهما الجو للحكم ، وطه يريد حركة ، أية حركة ليثبت للأمير ولنوري أنه هو المسيطر على الجيش وهو الموجه له ؛ وقد خاب ظن الاثنين وتبخرت الأحلام خلال مدة لا تتجاوز الشهرين كما سيجيء البحث عنها في حينه .

اغتيال رستم حيدر

في خلال مدة وزارة نوري السعيد ، التي خلفت وزارة المدفعي في أوائل سنة ١٩٣٩ ، جرت بعض الحوادث الهامة ، منها مقتل وزير المالية محمد رستم حيدر باغتياله من قبل رجل لم تتبين تماماً نواياه ودوافعه لارتكاب هذا الفعل اللئيم .

لقد قيل وما أكثر ما قيل عن هذه الدوافع حتى اتسعت شقتها ، فتناولت رجال سياسة منهم إبراهيم كمال وزير المالية السابق ، وصبيح نجيب وزير الدفاع السابق ، وبعض أشخاص آخرين ، وقد سيق هؤلاء إلى التحقيق والمحاكمة موقوفين ومتهمين بتدبير مؤامرة لاغتيال رستم حيدر ؛ وقد لعبت في هذه التحقيقات والمحاكمات مؤثرات سياسية وشخصية بقصد التشفي والانتقام ، فأضاعت الكثير من إمكانية معرفة الدوافع ، فحكم على القاتل بالإعدام وعلى الآخرين بأحكام فرعية كان قصد التشفي فيها ظاهراً للعيان .

وفي خلال مدة وزارة نوري السعيد هذه جرت أمور أخرى لا تقل غرابة عن غيرها .

طه الهاشمي ينتقم

لقد أصبح طه الهاشمي (شيف دو ار كستر) الجوق المؤتلف والملتف حول وزارة نوري السعيد ، فكان رجل الساعة وحلاّل المشاكل وله حق (الفيتو) باسم الجيش . وكان يحمل بين ضلوعه شعور العداء المستحكم نحو حكمت سليمان الذي اشترك في انقلاب بكر صدقي الموجه قبل كل شيء ضد طه الهاشمي . وقد بدا طه يضع مخططه موضع التنفيذ للقضاء على حكمت والاقتصاص منه على ما جنت يداه ضده .

لقد وجهت تهمة المؤامرة لاغتيال الملك إلى حكمت سليمان ، وسيق إلى الديوان العرفي العسكري وجرت محاكمته ، وقدمت شهادات كانت آية في الاستهتار بالصدق بدرجة جعلتها مضرب المثل في التزوير والتزييف . وبرغم ذلك صدر الحكم بالإعدام على حكمت سليمان ، وبعد مدة أبدل الحكم إلى السجن المؤبد وأرسل المحكوم إلى السليمانية لقضاء المدة ، غير أن الحكم المذكور أبدل أيضاً بالإقامة الجبرية هناك . ودامت هذه الحال حتى قيام انقلاب ١٩٤١ فأطلق سراح حكمت وصدر العفو عنه .

لقد كانت هذه الإجراءات ضد حكمت سليمان بمثابة تعويض لخصومه عن العفو العام الذي استصدره أثناء وزارته من مجلس النواب ، وأمن به نفسه من كل مسؤولية قانونية وإجراءات سياسية ضده .

إفساد الجيش

لقد بقي الانضباط في الجيش مزعزع الأركان ومستمر الترجرج ، ولم يخلُ الجو من الحركات والاستثارات على مدى الأشهر . وكلما تحركت قطعة بقيادة رجل طامع بذلت الجهود للتهدئة والاسترضاء ، وأدخل الملك في المشكلة بإشارة من المستفيد من هذه الحركة ومستغلها ، حتى بات ضباط الجيش الكبار يعتقدون بأنهم محور السياسة الحكومية والموجهون لأعمال الدولة ، مما ساعد كثيراً على إعداد انتفاضة ١٩٤١ كما يجيء البحث عنها فيما بعد .

ومن ظواهر هذه السياسة الخانعة للحكومة العراقية استشارة الجيش في مواضيع كثيرة تصعب ملاءمتها مع الدواعي الاقتصادية والصناعية . لقد كان في نية الحكومة مثلاً استعمال حقها القانوني حسب امتيازات النفط المعمول بها في أن تبلغ الشركة أنها قررت إنشاء مصفى نفط في العراق ، وتولي مسؤولية توزيع النفط في البلاد . وكان الموضوع هو انتقاء المحل الذي يصلح لإقامة هذا المصفى فيه عندما تبدأ الحكومة بتنفيذ قرارها . وقد أشار الجيش عند استشارة الحكومة له بأن الأصلح أن يقام هذا المصفى قرب بغداد لاعتبارات استراتيجية ، مع أن المقرر كان أن يقام في «البعيجي – بيجي» شمالي سامراء وذلك لاعتبارات فنية معقولة . فقررت الحكومة خانعةً بأن يكون المصفى قريباً من بغداد ، وهكذا تمّ الإنشاء وظهر في النتيجة أن قرب المصفى من بغداد يعرّض العاصمة لقصف مبرر بوجود المصفى ، كما أن المصفى نفسه قد أفسد هواء العاصمة إذ عندما كانت تهبّ ريح جنوبية شرقية كانت تدفع الرائحة الكريهة إلى العاصمة بسهولة .

ثم إن الجيش كان يعارض معارضة شديدة في اتصال الخطوط الإيرانية من جهة كرمان شاه بالخطوط العراقية ، حيث يتم هناك تأمين اتصال إيران بسكك حديد أوروبا . وكذلك المشورة نفسها كانت تعطى من قِبل الجيش لعدم إيجاد أي اتصال بالسكك الحديدية التركية من الشمال بداعي أن ذلك يهدد أمن البلاد .

وهكذا بقيت الحكومة الخانعة تُسرع الخطى وراء زعامة الجيش وتتحمّل نتائج نزواته وتحكماته . ومن هذه النزوات العداء المتزايد يوماً بعد يوم لبريطانيا ؛ لأنها لم تسرع بتقديم الأسلحة والمهمات للجيش ، ولم تتساهل في قبض أثمان هذه المعدات بالتقسيط . وهذا ما فتح منافذ عديدة لتسرب الدعاية النازية الفاشيستية ، وما سهّل كثيراً الاستعدادات لانقلاب عسكري جديد واجهته البلاد بعد ذلك .

ومن تحكمات الجيش في تصرفات الحكومة إعطاء مركز ممتاز لرئيس أركان الجيش من حيث الراتب والمخصصات والتشريفات ، ومن حيث السكنى ، إذ خصّص له بيت عامر يستأجر ويؤثث ويدار ويتم تبريده وتدفئته على حساب الحكومة . وكذلك ما يتعلق بالطيارين المتقاعدين ، فيعطى لهم راتب تقاعد ممتاز ، كما تعطى لهم إكرامية تتجاوز الألف دينار أو بيت تشتريه الحكومة لسكناهم ، وغير ذلك من التصرفات الكيفية دفعاً للشر أو استجلاباً لرضاء هؤلاء الذين قامت أموال الشعب بتربيتهم وإكسائهم وإيوائهم ، وجعلت منهم رجالاً ينعمون بالرزق والبحبوحة ،

والاحترام في غدواتهم وروحاتهم . ومن التصرفات الشاذة التي كانت منذ زمن تكلف الخزينة مبالغ طائلة ، إرسالُ الضباط المرضى إلى أوروبا للاستشفاء على حساب الحكومة ، إذا كانت هذه الأمراض ناشئة من جراء الخدمة ، وقد أسيء استعمال هذا الامتياز إساءة لا تغتفر ، بحيث تسنى لكل ضابط أن يحصل على تقرير طبي منمق يبيّن أنه يحتاج إلى مداواة لا تتسنى له في العراق ، وأن مرضه ناشئ من جراء الخدمة . حتى إنني عندما كنت مراقباً عاماً لحسابات الدولة ، اعترضت أشد الاعتراض على هذه الطريقة السيئة ، وطالبت الحكومة بتصحيح النواحي الضعيفة فيها بحيث يثبت بصورة قاطعة أولاً أن المرض ناشئ من الخدمة ، وثانياً أن معالجة هذا المرض لا تتسنى للمريض في العراق . ولم يصغ لهذه الشكاوى أحد خوفاً من إزعاج السادة الضباط ورئيس أركانهم .

في مؤتمر لندن لقضية فلسطين

-٤٨-

مؤتمر لندن

ومن الحوادث السياسية المهمة التي حصلت في تلك الأيام، وكانت لي بها علاقة بحكم مهمتي التي كلفتني بها الحكومة العراقية : مؤتمر المائدة المستديرة في لندن للنظر في قضية فلسطين .

كانت الحكومة البريطانية في أوائل سنة ١٩٣٨ قد اقترحت على الدول العربية ، وهي مصر والعراق والأردن والسعودية واليمن ، أن توافق على اجتماع في لندن مع مندوبين عن الحكومة البريطانية ، وكان القصد من هذا الاجتماع تقريب وجهات النظر ما بين المطامع الصهيونية والحقوق والأماني العربية فيما يخص فلسطين . غير أن الحكومة البريطانية لم تستطع جمع الأطراف المختلفة على صعيد واحد . لذلك جمعت اليهود في لندن واجتمعت معهم على انفراد ، كما جمعت العرب واجتمعت معهم على انفراد كذلك . وقد أطلق على الاجتماع الذي افتتح في ٧ شباط ١٩٣٩ بين مندوبي الدول العربية المذكورة والمندوبين البريطانيين في قصر سان جيمس اسم «مؤتمر المائدة المستديرة لقضية فلسطين» . ولما وافقت تلك الدول على الاجتماع بعد مداولات طويلة انتدبت كلّ منها من يمثلها .

وكانت مصر قد انتدبت الأمير محمد عبدالمنعم وعلي ماهر باشا وعبدالرحمن عزام باشا وسفيرها في لندن حسن نشأت باشا . أما العراق فقد اكتفى بانتداب رئيس وزارته نوري السعيد ، والسعودية انتدبت «الأمير» فيصل بن عبدالعزيز ومعه بعض كبار الموظفين ، والأردن انتدب توفيق أبا الهدى رئيس وزرائه ، واليمن انتدب من يمثله . وبقيت فلسطين بتمثيلها موضوع نقاش طويل ما بين بريطانيا والدول العربية المدعوّة . وفي النهاية وافقت بريطانيا على وفد يمثل فلسطين برئاسة جمال الحسيني ويضم بعض الزعماء الفلسطينيين ؛ كموسى العلمي وجورج أنطونيوس

وحسين فخري الخالدي ويعقوب الغصين ، وقد استبعد المفتي الأكبر الحاج أمين الحسيني لأنه كان مفهوماً أن أكثرية الوفد تمثّل المفتي وإنكلترا تعلم ذلك .

لقد سافر نوري السعيد رئيس الوزراء إلى لندن لحضور مؤتمر فلسطين ، وبعد أيام قلائل جاءني محمد رستم حيدر رئيس الديوان الملكي زائراً ؛ وقد أخذ الحديث شؤونه العامة المتعلقة بالسياسة – وأنا لست في الوزارة . وكان من عادته رحمه الله أن يبدأ بتمهيد نظري ففعل حتى أتى إلى موضوع فلسطين . قال حيدر : «إن قضية فلسطين تعتبر من القضايا العربية التي تخص جميع الوزارات في العراق ، وأنت وإن لم تكن في الوزارة فإنك مطالب ببذل الهمة لخدمة القضية المذكورة ، ورئيس الوزراء كان قد سافر إلى لندن لحضور مؤتمر فلسطين ولكنه لا يستطيع البقاء هناك مدة طويلة حيث تقتضي المداولات ذلك ؛ لأن مسؤولياته في الدولة تستلزم بقاءه في العاصمة . لذلك فهو على أهبة الرجوع ، والموقف في المؤتمر يستلزم استبداله بمن يحسن العمل ويتقنه وأنت الأولى بهذه المهمة» . ولأجل أن يسدّ عليّ طريق الاعتذار استدرك فقال : «إذا كنت غير مشترك في المسؤولية في العراق فإنك كرجل دولة عربي مسؤول دائماً في محنة فلسطين ومعالجتها» . وانتهى الحديث مع رستم حيدر بموافقتي على السفر إلى لندن في أقرب وقت حتى أتولى رئاسة الوفد العراقي في مؤتمر فلسطين . ولم يمضِ يومان أو ثلاثة ، وكان الوقت شتاء وبالتحديد في ١٢ شباط ١٩٣٩ ، حتى تركت بغداد بالقطار إلى كركوك ، وكان في وداعي الكثير من الوزراء ورستم والسفير البريطاني السير موريس بترسن . ومن كركوك ركبنا سيارات رولز رويس التابعة للسكك الحديدية ووصلنا الموصل ، حيث بتنا ليلتنا وتركناها صباحاً بالسيارات نفسها ، وكان الجو بارداً والمطر مدراراً ، والطرق الموصلة إلى تل زيوان مفتوحة حديثاً وغير معبدة ، مما عرّضنا إلى صعوبات جسيمة في قطع المسافات بسرعة ، وإلى خطر الانزلاق بسيارات فخمة وطويلة ، ولكنها تدور على نفسها إذا حصل لها انزلاق على الطريق الموحلة ، وفي وقت الغروب وصلنا تل زيوان ونحن منهوكون من التعب . وعندما دخلنا القطار شعرنا بالراحة والأمان . كأننا دخلنا قصراً فخماً!

وبعد سفر طال ستة أيام وصلت إلى لندن مساء ، فاستقبلني في محطة فيكتوريا الكابتن لوئيد سكرتير نوري السعيد الخاص ، مصحوباً بالكولونيل كرانك رئيس التشريفات لمؤتمر فلسطين . وأنزلت في أوتيل هايد بارك ضيفاً على الحكومة البريطانية . وبعد ساعة من وصولي زارني نوري السعيد وكان فرحاً بمجيئي وممتناً

لموافقتي على خلافتي له في رئاسة الوفد العراقي . ثم أحاطني بمعلومات عن سير أعمال المؤتمر وهو لا يخفي تشاؤمه من النتائج الضئيلة التي قد تحصل لفلسطين بسبب ضغط الأميركان على إنكلترا ، واليهود من ورائهم . وأخبرني بأن البريطانيين قد جمعوا مؤتمرين في لندن بقضية فلسطين . فالأول عربي والثاني يهودي ، وممثلو بريطانيا يتصلون صبحاً وبعد الظهر بالطرفين أثناء المفاوضات . وفي اليوم التالي ذهبت معه إلى المؤتمر وقدّمني إلى المندوبين الحاضرين في الجلسة ، وقام رئيس المؤتمر «مالكولم ماكدونالد» وزير المستعمرات البريطانية ، وهو ابن رمزي مكدونالد رئيس الوزراء السابق ، ورحّب بي كبديل لرئيس الوفد العراقي ، ثم قمت وشكرت الرئيس على ترحيبه وتمنيت للمؤتمر النجاح في مهمته بقيادته .

لم يسافر نوري تواً إلى بغداد بعد وصولي بل بقي أكثر من ثلاثة أيام ، وفي تلك الأيام كان الإنكليز يعدّون بعض الوسائل لاتصال المندوبين العرب بزعماء اليهود . غير أن تلك الاتصالات لم تفلح ، وإذا حصلت لم تجدِ سوى الاحتكاك الشديد بين الطرفين ، مما يكاد يؤدي إلى المهاترة في بعض الأحيان . وقد غامر البريطانيون مرة فجمعوا العرب واليهود على مائدة واحدة ، فكانت النتائج وبالاً عليهم لأن اليهود عندما كانوا يتكلمون عن فلسطين كانوا يكرّرون بوقاحة أقوالاً تتضمن كونهم راجعين إلى أوطانهم ، فكان العرب والإنكليز يعارضون في ذلك . والعرب عندما كانوا يتكلمون في الموضوع نفسه ، يعدّدون المظالم التي ارتكبتها إنكلترا بتأسيس انتدابها وتنفيذ هذا الانتداب خلال عشرين سنة ، فأتت بالمتشردين والأفاقين من هؤلاء اليهود (مشيرين إلى المندوبين الموجودين في الجلسة ، و هم حاييم وايزمن ودافيد بن غوريون وموشي شاريت واستيفن وايزحاخام باشي نيويورك وغيرهم) . ولما وجد البريطانيون أن جمع الطرفين في جلسة واحدة لا يجدي نفعاً رجعوا إلى منوالهم السابق حيث أصبحوا وسطاء ما بين الفريقين .

وايزمن

ومن الأساليب الإنكليزية التي كانت مصممة لديهم لتسهيل الاتصالات ما بين الوفود العربية واليهود ، زيارات شخصية يقوم بها وايزمن لرؤساء الوفود . وفي صباح يوم من الأيام ونحن في أوتيل هايد بارك أخبرنا بمجيء حاييم وايزمن زائراً لنوري السعيد – فاستقبلناه ، وكان يتصرف كرجل مهذب من العلماء . وقد بدأ

الكلام محاولاً أن يفهمنا بخبث أن الحركة الصهيونية لا تستهدف سوى إيجاد وطن قومي لليهود وليس لديها أي مطلب بتأسيس دولة يهودية في فلسطين . غير أن نوري السعيد كان في تلك الجلسة لا ينقطع عن الغمز واللمز لتلك الإيضاحات المضللة ، التي يسعى وايزمن إلى إقناعنا بها فيسبب (نرفزة) وايزمن . فأتداخل أنا بدوري مطالباً نوري بالاستماع إلى أقوال وايزمن حتى يكمل حديثه .

ثم يستأنف الرجل الماكر حديثه ويرجع نوري إلى تهكمه وتعريضاته ، سائلاً وايزمن كيف يدّعي أنهم يكتفون بالوطن القومي وهم آخذون بإعداد قوات وعصابات لمحاربة عرب فلسطين وطردهم ، وغير ذلك من التعريضات بحيث أصبح من المستحيل استمرار المباحثات على النمط المذكور ، مع العلم بأن الحديث كان قد استغرق من الوقت نحو ساعتين . ثم انصرف وايزمن وهو مكلوم وغاضب .

مطامع الصهيونية

ومن الاتصالات بين اليهود والمندوبين العرب ما كان يحدث عفواً في استقبالات رسمية أو دعوات طارئة أثناء انعقاد المؤتمر ، كما حدث لموشى شاريت ، إذ التقى ببعض المندوبين العرب (وهو يتكلم التركية والعربية مع ما يعرفه من الإنكليزية والإفرنسية والروسية) فقال : نحن لم نأت إلى هنا لنضع زبدة فوق خبز العرب بل جئنا لنقطف تلك الزبدة من فوق خبزهم! كما قال دافيد بن غوريون (وهو يتكلم الإنكليزية بطلاقة) : نحن نريد اتحاداً عربياً فيدرالياً لنكون جزءاً فيه ؛ لأن مصلحتنا تقتضي ذلك (ومعنى هذا أنه يريد دولة يهودية)!! . . . وقد حاول وايزمن إلقاء خطاب بحضور اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية وجميع مندوبي المؤتمر ، يوضح فيه الأسباب التي حدت باليهود إلى الإصرار على تأسيس وطن قومي لهم في فلسطين ، وإلى التمسك بمدينة القدس كمركز روحي ليهود العالم . غير أن المندوبين العرب عندما فهموا هذه المحاولة أفهموا الإنكليز بأنهم سوف لا يحضرون أية جلسة يلقي فيها وايزمن أي خطاب في أي موضوع كان . ثم قالوا كذلك : إذا كان القصد من ذلك الخطاب إفهام اللورد الوزير مقاصد الصهيونية ، فما على الوزير إلا أن يستمع إلى وايزمن نفسه أو أي شخص آخر يريد أن يسمعه أكاذيب الصهيونية وادعاءاتها وسفسطاتها من جديد . أما الحاخام ستيفن وايز رئيس حاخامي نيويورك فقد كان فظاً في كلامه وقحاً في خطاباته إذ كان يقول : إنه لا يعرف لماذا يمنع العرب اليهود من

الرجوع إلى ديارهم التي حرموها منذ زمن بقوة الفاتحين ، ولماذا يساعد الإنكليز هؤلاء العرب في تمردهم وجهلهم لحقائق التاريخ . وقد قابله في كل فرصة المندوبون العرب بما يستحقه من استنكار وإهانات تتناسب مع فظاظته .

ومن الوسائل الأخرى التي كان يحاول استغلالها اليهود في تحقيق الاتصال ما بين المندوبين العرب وزعمائهم ولو بالواسطة ، إقامة حفلات ليلية أو مآدب على شرف بعض الأقطاب من العرب من قبل يهود بريطانيين عرفوا بالاعتدال ، ولكنهم تحت الزعامة الصهيونية من حيث الأساس . فكان شأنهم في هذا المجال شأن السماسرة أو المتوسطين لصالح اليهود .

جدال مع كوهين

ومن أولئك لورد بريطاني يهودي كان في الستين من عمره ورئيس مجلس إدارة شركة شل ، المعروفة بعظمة قدرتها وسلطتها في الأوساط النفطية . وشركة (شل) هذه تمثل الرأسماليين الهولنديين والإنكليز المساهمين في شركات بريطانية عديدة ، ومنها شركة نفط العراق ، وشركة نفط الموصل ، وشركة نفط البصرة . وقد أقام مأدبة عشاء دعا إليها علي ماهر وفؤاد حمزة وعبدالرحمن عزام وأنا من العرب ، ومن اليهود اللورد ردينغ ابن حاكم الهند السابق ، والأستاذ كوهين من أكبر المحامين وبعض مدراء البنوك . وبعد العشاء ، وقد انسحبت السيدات حسب المعتاد ، دار البحث عن مشاكل المؤتمر الفلسطيني والقضايا الشائكة التي تُعرض عليه ، وكان المتكلم المبادر الأستاذ كوهين ، فقدم نفسه بأنه ليس صهيونياً ولا يؤيد سياسة دولة يهودية في فلسطين ، وذكر اسم اللورد ردينغ واللورد المضيف والجماعة الحاضرين على أطراف المائدة بأنهم جميعاً يؤيدونه في سياسته . لكنه بدأ أولاً بشرح حالة اليهود في العالم وكيفية تشردهم ، وحاجتهم إلى مأوى يجدون فيه ما يطمئن نفوسهم فيكون لهم وطناً رمزياً يلجأون إليه عند الملمات . ثم دخل في موضوع اتخاذ وطن قومي لهم في فلسطين لا يقصدون من ورائه سوى الاطمئنان الروحي ، من حيث اللغة والتقاليد الدينية والأدبية . ولما وجدت الأستاذ المذكور يتبسط ضمن هذه الدائرة طلبت إليه أن يحدد أهداف هذا الوطن القومي بشكل لا غموض فيه ولا إبهام ، وإذا لم يجد مانعاً : أن يسجل ذلك على ورقة . فذعر علي ماهر باشا من قولي هذا خشية أن يستدرجنا اليهود إلى نوع من الاتفاق ولو على موضوع الوطن القومي . فطمأنته إلى أننا سوف لا

نتقيد بشيء بل سنطلع على آراء (المعتدلين . . .) من اليهود في بريطانيا لنقارنها بما يقوله وايزمن (المعتدل . . .) من جهة ، وما يدّعيه المتطرفون أمثال بن غوريون وموشى شاريت ووايزمن من جهة أخرى . وقد استغربت وضحكت في نفسي من الاضطراب الذي استولى على علي ماهر بهذا الشأن ، عندما قال لي بالعربية إن هؤلاء يعرفون كيف يستدرجون الناس لتوقيع كمبيالات غالية الثمن والمضمون! ولم أحفل بما أبداه الباشا من تحفظ ، لكنني ، رجحت ألاّ أثير فيه الخوف ولو كان غير مبرّر . فبقيت على المثابرة في البحث مع كوهين إلى آخر السهرة بدون أن نحصل على شيء مدوّن يمثل اتجاه المعتدلين من اليهود ، وأقصى أمانيهم في مشكلة فلسطين ، الأمر الذي يدل بكل وضوح على سوء النوايا وخبث المقاصد .

لقد سافر نوري راجعاً إلى بغداد وترك لي مسؤولية الرئاسة ، وكانت الاتصالات ما بين المندوبين العرب والبريطانيين على أشدها . وكان الفلسطينيون بشخص رئيسهم جمال الحسيني يُسمعون البريطانيين وغيرهم ، في الجلسات المستمر انعقادها ، أقسى القول وأشد التهجمات ، فيفضحون السياسة البريطانية الانتدابية فيما قامت به من تعديات ومظالم وتدابير زجرية ، تحقيقاً للأهداف الصهيونية ، وكانت خطابات الحسيني بإنكليزيته الصحيحة وبلاغته الفصيحة تجعل البريطانيين ينكسون رؤوسهم خجلاً مما يسمعون عن نتائج أعمال حكومتهم المطواعة لسياسة تهويد فلسطين ، وتمكين اليهود فيها خلال مدة الانتداب .

مؤيدون.. .

ونحن مندوبي الدول العربية كنا نستمع ونؤيد ولكننا نترك تدبير المفاوضات للفلسطينيين أنفسهم ، على أمل أن تحصل نتائج مفيدة لهم من وراء ذلك . وكم شهدنا واطلعنا على اقتراحات تبدى في الجلسة أو في الأروقة ولم يصل بها العمل إلى نتائج مبلورة ، ولما لم يصل الطرفان ، الفلسطينيون ونحن من ورائهم ، والبريطانيون إلى حل موفق يرضي الطرفين ، أعلنت الحكومة البريطانية عزمها على بيان سياستها حلاً للمشكلة سواء أرضي بذلك العرب واليهود – أم لم يرضوا! . . .

آمال تتبخر

غير أننا بعد يومين ونحن نتأهب للرجوع إلى بلادنا ، فوجئنا بدعوة من وزارة

المستعمرات تطلب اجتماعنا للنظر في مقترحات أعدّتها هي ، مؤملة أن تحظى بقبول العرب . وفي الوقت المحدد حضرت أكثر الوفود العربية ، وقام وكيل وزارة المستعمرات وقال ، إن الوزارة بعدما حصل من انقطاع في المفاوضات ، وضعت مخططاً خاصاً أحبت أن تعرضه على الوفود العربية ومضمونه :

- أن يُعلن استقلال فلسطين كوحدة بما فيها العرب واليهود ويصبح هؤلاء جميعاً رعايا دولة فلسطين .
- أن يجري تمثيل طائفي في المجالس والإدارات والوظائف بنسبة ثلاثة عرب وواحد يهودي .
- أن تمنع الهجرة اليهودية بتاتاً حتى إعلان استقلال فلسطين ، ويعود بعد ذلك النظر في الهجرة إلى الدولة المستقلة .

وقد أكد المتكلم على شيء واحد وهو أن هذه المقترحات إذا وافقت عليها الدول العربية ستعرض على وزير المستعمرات حتى إذا أيدها عرضها على المؤتمر باسم الحكومة البريطانية .

لم أتذكر تماماً ما إذا وجدت أشياء أخرى مع ما ذكرت ، ولا أتذكر كذلك الأشخاص من المندوبين العرب الذين سمعوا تلك المقترحات من وكيل وزارة المستعمرات ، ولكنني متأكد أن تلك الاقتراحات اطلعت عليها الوفود العربية واستساغتها مبدئياً ، على أمل أن تُعرض على الوزير ليوافق عليها ويقدّمها للمؤتمر ، وعلى أمل أن يُدخل عليها التعديل الملائم للمصلحة العربية أثناء المناقشة فيها . وأتذكر جيداً أني كنت منحرف المزاج ، وقد زارني في أوتيل هايد بارك اللورد جورج لويد ، المندوب السامي البريطاني السابق في مصر ، والمستر كنهان كورنواليس مستشار وزارة الداخلية العراقية سابقاً ، فأخبرتهما بأنني أصبحت أعتقد أن مشكلة فلسطين في طريق الحل الموفق ، بالنظر إلى ما سمعناه من وكيل وزارة المستعمرات بشكل مقترحات عرضت علينا فاستسغناها ، وبقيت الأمور تنتظر موافقة وزير المستعمرات حتى يقدمها إلى المؤتمر .

وقد أبدى كلّ منهما ارتياحه مما سمعه عن المقترحات . غير أن اللورد لويد أعرب عن شكوكه في أن يوافق وزير المستعمرات على ذلك ، لأن أمريكا قد لا توافق .

وفي اليومين التاليين ونحن ننتظر نتيجة عمل وزير المستعمرات ، فوجئنا بخبر مؤسف مآله أن الوزير لم يوافق على تلك المقترحات .

أمريكا وراء الصهيونية

وفهمنا بعد ذلك أن الصهيونيين ومن ورائهم الأمريكان قد شدّدوا الخناق على الحكومة البريطانية ، فحملوها على تبديل الرأي وإماتة المشروع في مهده .

وبقيت الحكومة البريطانية تمني نفسها والعالم بمضمون الكتاب الأبيض الذي هدّدت بفرضه على العرب واليهود ، والذي رفضه الطرفان فيما بعد .

-٤٩-

مصرع الملك غازي

تشتتت الوفود وباتت متأهبة للسفر كلّ إلى بلاده ، وأنا بدوري تركت لندن إلى باريس ، وقبل شروعي بالسفر إلى مرسيليا لأركب الباخرة (ماريت باشا) كنت أسكن أوتيل أستوريا الكائن قرب (طاق النصر) في الأتوال ، فطُلبت إلى التلفون وكلمني شكري القوتلي الذي كان رئيس مجلس النواب السوري قائلاً : أسمعت أخبار بغداد؟ قلت : لا! قال : توفي الملك غازي الليلة الماضية إثر اصطدام سيارته بعمود كهربائي في قصر الزهور .

وأتذكر في هذا الصدد أنني عندما كنت في لندن التقيت بالمستر في بتلر وكيل وزارة الخارجية الدائم حينئذ ، وتكرر لقائي معه أكثر من مرة ، لأنه كان يجلس في غرفة خُصصت له في قصر سان جيمس ، حيث يجتمع مؤتمر المائدة المستديرة لفلسطين لملاحقة المذاكرات وللاتصال بالوفد البريطاني . وفي كل مرة كنت آتي إلى القصر كنت أمرّ به وأجلس لديه برهة ونتبادل الأحاديث المختلفة عن السياسة في الشرق الأوسط . وفي إحدى زياراتي أبدى لي شكوى عنيفة من تصرفات الملك غازي فيما يتعلق بالدعاية الموجهة إلى الكويت من إذاعة قصر الزهور . حتى إنه قال بصراحة بأن الملك غازي لا يملك القدرة على تقدير موقفه لبساطة تفكيره ولاندفاعه وراء توجيهات تأتيه من أشخاص مدسوسين عليه كمخلصين له ، لكنهم جواسيس وعملاء للمحور! ثم قال : إني آسف لأن الملك بعمله هذا لا يعلم أنه يلعب بالنار وأخشى أن يحرق أصابعه يوماً ما!! . .

وصلنا إلى مرسيليا ودخلنا الباخرة (ماريت باشا) حيث وجدنا القوتلي بين ركابها ، ففرح كلّ منا بالآخر في هذه السفرة التي أتاحت لنا الوقت الكافي للمداولة

في الشؤون العربية والشرق أوسطية على وجه العموم . وبعد أن تحركت الباخرة وتوسطت البحر في اليوم الثاني من إقلاعها من مرسيليا ، جاءت الأخبار اللاسلكية تقول بأن مجلس الأمة العراقي سيجتمع كمؤتمر من النواب والأعيان لينتخب الوصي على العرش بعد المناداة بالملك فيصل الثاني ملكاً على العراق .

رأيي في الوصاية

وعلى هذا ، ولعلمي بأن الوصاية موضوع البحث يرشح لها بادئ ذي بدء الأمير زيد بن الحسين ، وإذا لم يمكن ذلك فالأمير عبدالإله ابن الملك علي ملك الحجاز السابق ، ولما كانت الاتجاهات نحو الاثنين متضاربة يعتريها الكثير من الانتقاد والأخذ والرد ، أبرقت إلى رئيس الوزراء في بغداد وأنا على ظهر الباخرة (ماريت باشا) ما يلي : (المفهوم أن مجلس الأمة سينظر في الوصاية على العرش . أرجح بقوة أن يكون مجلس وصاية لا وصياً واحداً) .

وبعد وصولي إلى الاسكندرية عرّجت على القاهرة ، حيث وجدت هناك علي ماهر باشا رئيس الديوان الملكي الذي وصل قبلي بأيام ، فأخبرني بأن الجانب المصري وعلى رأسه محمد محمود سليمان باشا رئيس الوزراء يميل إلى رفض الكتاب الأبيض الذي لم ينشر بعد ، إلا أنه من الضروري انتظار مجيء الجانب الفلسطيني الذي سيأتي إلى القاهرة للمداولة في الموضوع قبل إعلان الرفض الرسمي ، وهذا الجانب الفلسطيني هو غير الذي كان موجوداً في لندن باسم الوفد الفلسطيني ، فكان اسم مفتي فلسطين يدور على الألسن في كل مكان . فمصر والبلاد العربية الممثلة في مؤتمر فلسطين كانت ترجح أن يأتي سماحة المفتي وجماعته لحضور المداولة المطلوبة ، لكن السلطات البريطانية في مصر لا تريد أن يأتي المفتي بالذات مما أدى إلى انتخاب آخرين ، ومنهم أميل الغوري ، ليمثلوه في الاجتماع المزمع عقده في القاهرة للبت في موضوع الكتاب الأبيض .

الكتاب الأبيض

لقد وصل ممثلو المفتي أو قل ممثلو اللجنة العربية العليا لفلسطين وحصل الاجتماع معهم من قبل المصريين والعراقيين والأردنيين والسعوديين في بهو أوتيل «كونتيننتال» ، وبعد مداولات طويلة كان المصريون يشددون على عدم قبول الكتاب الأبيض مؤيدين

ما يقوله الفلسطينيون بالرفض . والآخرون يستمعون حتى أتى دوري في الكلام ، فقلت ما يلي : إن مهمة الدول العربية في قضية فلسطين تتضمن مؤازرتهم جميعاً لأهل فلسطين في دعواهم الحقة . وبصفتي ممثلاً للعراق يجب عليّ أن أبدي استعداد حكومتي لتأييد رفضهم للكتاب الأبيض . غير أنني بصفتي ذلك الرجل الذي خدم قضية فلسطين وناضل في سبيلها منذ سنين بصفة رسمية وشخصية في ظروف وأمكنة عديدة ، أرجو من إخواني الفلسطينيين ألا يتسرعوا بالرفض قبل أن يسبروا مضمون الكتاب الأبيض ليتثبتوا مما لهم فيه وما عليهم ؛ لأن السياسة في حقيقتها حساب أكثر منها عاطفة . فلننظر إلى ما في الكتاب من عناصر مفيدة تكون نتائجها في مصلحة العرب ، وإذا لم تحقق الآمال الكبرى التي يحاول تحقيقها الفلسطينيون في الوقت الحاضر ، فقبول الكتاب الأبيض ليس فيه ضرر ولا يؤدي إلى إسقاط حقوقهم في وطنهم ؛ لأن سياسة «خذ وطالب» هي السياسة المأمونة التي يتمسك بها الضعيف أمام القوي . ثم قلت :

فهذا الكتاب الذي رفضه اليهود سيجعل من العرب والإنكليز جبهة واحدة تجاه أولئك اليهود ، فتنقلب الآية إلى عكس ما كانت عليه قبلاً وحتى الآن . فبعدما كان الإنكليز واليهود مستحوذين على الأمور في البلاد يهاجم العرب ، يصبح بالكتاب الأبيض الاستحواذ للعرب والإنكليز والمهاجمة لليهود . ثم إن الكتاب الأبيض سيفتح الطريق أمام العرب لإيجاد حلول أكثر فائدة لهم من قبل ، ما داموا باقين في الحكم كعنصر أساسي قريب التفاهم مع البريطانيين . أما النظر في حلول أخرى كنظام «الكانتون» كما هو موجود في سويسرا ، أو غيره فسوف تكون أسبابه متوفرة بما يساعد العرب على اكتساب حقوق أكثر وأوسع .

والخلاصة ، وبالرغم عما قدّم من تبرير للكتاب الأبيض ، كان الفلسطينيون مجمعين على رفضه والمصريون يشجعونهم على ذلك ، والآخرون لا يحرّكون ساكناً بل يعربون عن استعدادهم لتأييد ما يقوله الفلسطينيون فيه وانتهى الأمر .

مصالح شخصية

وقد فهمت بعد ذلك أن بعض المتصيدين المغرضين من المصريين ، الذين لا يهمهم الكتاب الأبيض أو فلسطين ، بل تهمهم الوقيعة ما بين رجال السياسة ، قد ألقوا في ذهن محمد محمود باشا أن الكتاب الأبيض إذا قبل سيكون ذلك نصراً

لعلي ماهر باشا فيزيد نفوذه ، وربما قاده إلى الرئاسة فتركزت فكرة رفض الكتاب لدى محمد محمود أكثر من كل مصري آخر ؛ وقد لمست ذلك عندما قابلته في دار الرئاسة إذ وجدته متحمساً للرفض حماسة غريبة .

وبعد يومين من هذا الحادث لم أرَ ما يوجب بقائي في مصر ، فامتطيت الطيارة البحرية «ساندرلند» إلى مطار الحبانية المائي . وفي ١٢ أيار ١٩٣٩ أصدرت الحكومة البريطانية كتابها الأبيض في بلاغ رسمي .

اضطراب الوضع في العراق

-٥٠-

العراق مضطرب

عند وصولي إلى بغداد ، وجدت الناس في وادٍ غير وادي فلسطين وكتابها الأبيض ، منهمكين بالحادث الجلل الذي أصاب الملكَ غازي وأدى إلى وفاته . وقد كان ظاهراً للعيان أن الجمهور لا يصدق حكاية القضاء والقدر ؛ بل يميل إلى الاعتقاد بأن هناك مؤامرة دبرت بليل . حتى إن الاتهامات كانت موجّهة بصراحة إلى أشخاص يسمونهم واحداً بعد آخر ، باعتبارهم ذوي علاقة بالقتل المدبّر لا بالاصطدام الناتج عن قضاء وقدر .

وكان الرأي العام يطالب المسؤولين بإجراء تحقيق دقيق حتى تنكشف الأسرار التي ضاعت باختفاء العبد الذي كان راكباً في سيارة الملك عند وقوع الحادث .

لم أشاهد في بغداد ما يدل على الراحة والطمأنينة لدى الجمهور . كما أن الاستقرار السياسي كان بحكم المفقود بسبب الدعايات المحورية والاندفاعات الطائشة التي يقوم بها العملاء والبسطاء تحت علم الجيش وتشجيعه .

وقد استمرت الحالة بتحكم الجيش وتدخله في أمور الدولة من وراء الستار حتى ظهرت بادرة جديدة ذات خطورة بالغة .

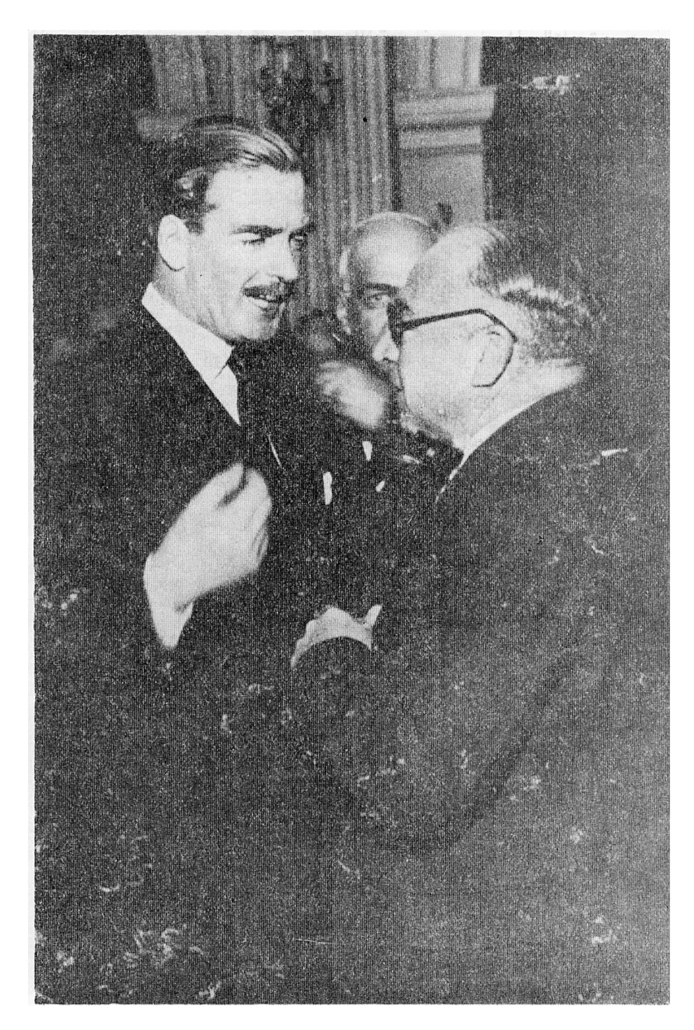
لقد قامت بعض القوى المسلحة بتقديم مطالب للحكومة وتهديدات للوصي الأمير عبدالإله مضمونها تبديل الوزارة –وزارة نوري السعيد– بوزارة جديدة يرأسها طه الهاشمي ، وهي تعلم جيداً أن طه الهاشمي من المناوئين بقسوة للوصي والمساندين لما يقوم في الجيش من حركات وتمردات تستهدف الاستحواذ على الحكم ومخاصمة بريطانيا ، وإزالة نفوذها من العراق بكل ثمن . وقد اضطر الوصي تجاه تلك التهديدات إلى اتخاذ سياسة المسايرة والمداورة ، فلبّى تلك المطالب مع علمه بأن قطعات كثيرة من الجيش تؤيده إذا رفض .

في وزارة الخارجية

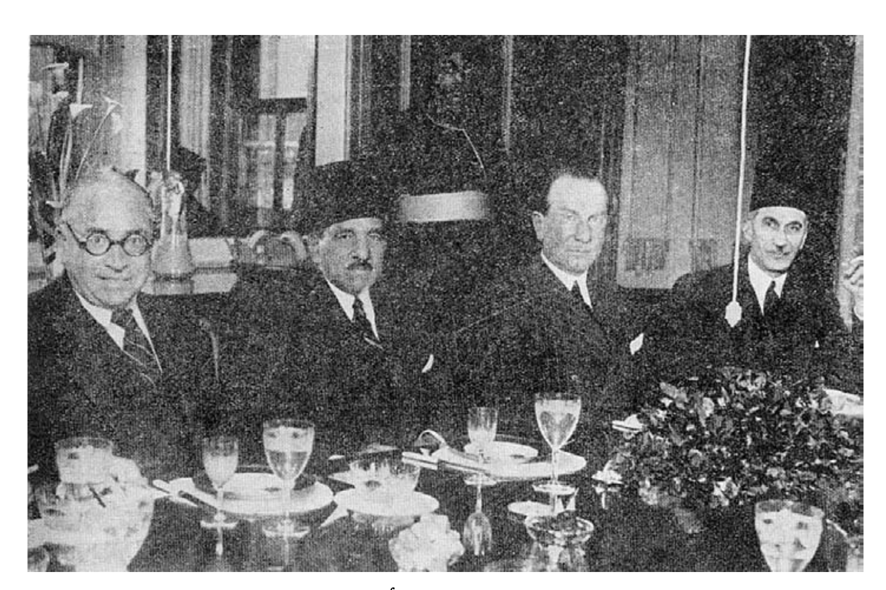
كلّف طه الهاشمي بتأليف الوزارة ، لكن جهود الوصي كانت غير منقطعة في سبيل العمل على فشل الرئيس المكلّف في التأليف . وبالرغم من ذلك تمّ التأليف في أول شباط ١٩٤١ ولم يبق في الوزارة سوى منصب واحد شاغر ، هو منصب وزير الخارجية ، وقد راجعني طه عدة مرات في خلال ثلاثة أيام ليقنعني بقبول المنصب المذكور ، فلم يفلح لأسباب كثيرة منها أنني معتقد بأن وزارة يريد تأليفها الجيش -كما وقع- سوف لا تنعم باستقرار ولا بحرية عمل وتوجيه . فهي من الآن مقدّر عليها أن تواجه العراقيل والدسائس وصخب المهرّجين . خصوصاً وأن وزارة طه الهاشمي سيكون لها من الفضوليين والنفعيين المنافقين عدد كبير ؛ لأن هؤلاء يدّعون بالانتساب إلى الزعيم السياسي الجديد ويأوون تحت ظله . وكان أخي ناجي السويدي من الذين عملوا على إقناعي للدخول في هذه الوزارة ، ولم أقتنع بصحة ما كان يورده المرحوم أخي من براهين تبرّر قبولي ، ومنها ما كان يرويه من أن وجودي في الوزارة قد يكون مفيداً يدفع الكثير من الغوائل الخارجية ، خصوصاً فيما يتعلق ببريطانيا والدول الأخرى . وبذلك أكون قدّمت خدمة ثمينة لبلادي في هذه الظروف الصعبة والخطرة . فقبلت بالدخول وأمري لله!

وبعد أسبوع جاءني إلى الوزارة السفير البريطاني السر بازل نيوتن ، وأخبرني بأن المستر أنطوني إيدن وزير الخارجية البريطانية سوف يصل إلى القاهرة بعد يومين للنظر في أمور هامة تتعلق بالشرق الأوسط وبالمجهود الحربي . وأنه كان يودّ أن يأتي إلى بغداد بعد القاهرة لولا المعلومات المستقاة من مصادر موثوقة ، ومفادها أن استقباله هنا قد يكون رديئاً إلى درجة قد يؤدي إلى الإساءة البالغة في الصلات البريطانية العراقية ، وأن انتشار الدعايات المحورية في البلاد على يد الجيش والمتهوسين المأجورين سيزيد الطين بلة .

لذلك فهو يقترح عليّ أن أتصل فوراً برئيس الوزراء لأقدمّ له رجاء وزير الخارجية البريطانية بلقائه في القاهرة . ثم أضاف السفير قوله بأنه يأمل أن تبحث في الاجتماع المذكور في القاهرة المشاكل المعلقة ما بين الدولتين لتحظى بدورها بحلول موفقة تؤدي إلى التفاهم ورأب الصدع . وقد نقلت طلب السفير إلى رئيس الوزراء ، الذي أجابني برفض مرفق بشتائم وإهانات لهؤلاء الذين لا يريدون تموين الجيش بالأسلحة والمهمات التي يحتاج إليها . ولما قلت له إن اجتماعه بالمستر ايدن وكبار قواد الجيش البريطاني في الشرق الأوسط الموجودين في القاهرة قد يؤدي إلى تصحيح



مع السيد انطوني إيدن في القاهرة عام ١٩٤١



مع علي ماهر باشا (في بيته) والسفير التركي وأحمد حسنين باشا – القاهرة ١٩٤١

الأخطاء التي يشكو هو منها ، أجابني بأنه غير مستعد لمقابلة إيدن مهما كان السبب ومهما كانت الوسيلة والنتيجة .

وقد أبلغت السفير جواب رئيس الوزراء فأظهر تأثره البالغ من موقف يقفه رئيس وزراء يطالب الحكومة البريطانية بأمور كثيرة ، ولكنه يرفض الاتصال بأحد مسؤوليها ومديري سياستها كالمستر إيدن . غير أنه حاول أن يجد حلاً وسطاً لهذه المشكلة فاقترح عليّ أن أقوم مقام رئيس الوزراء بمقابلة إيدن في القاهرة . وبقصد أن يشجعني على قبول اقتراحه هذا ، ذكر لي أنه مطمئن إلى أن مقابلتي مع المستر إيدن سوف تفوق مقابلة الهاشمي – إيدن بفوائدها ونتائجها ؛ لأن الهاشمي بسبب طبيعته قد يسبّب نوعاً من الإزعاج للمفاوض البريطاني ، بالنظر لجفافه وبعده عن اللطف المطلوب من مفاوض مثله وفي مقامه .

وبعد المداولة مع رئيس الوزراء وإصراره على الامتناع عن السفر إلى القاهرة ، قرّرت السفر بطائرة عسكرية بريطانية قاذفة من طراز «ولينغتون» .

مفاوضات مع إيدن

وفي اليوم التالي كانت الطائرة قد أعدت ومستشار السفارة المستر «هولمن» قد أصبح لي رفيق السفر فيها . تركنا مطار بغداد بعد أن ودّعنا السفير البريطاني الذي حضر للتوديع ووصلنا القاهرة قرب الظهر بقليل . وهناك بدأ المستشار فوراً بالاتصال اللازم مع السلطات البريطانية . وحدّدت المقابلة مع المستر إيدن في الساعة الواحدة بعد الظهر من اليوم نفسه .

لقد كان المستر أنطوني إيدن أثناء المقابلة لطيفاً ومصغياً كل الإصغاء لما كنت أبديه من أسباب قد أدت إلى تفاقم الحالة في العراق ضد بريطانيا ، وذكرت من بينها الدعاية الواسعة التي انتشرت لصالح المحور . كما بيّنت له أن سلطة الجيش قد تغلبت على سلطة الحكومة في بغداد وقلت : إذا لم نتدارك الأمر منذ الآن لتهدئة الخواطر الجائشة في الجيش وفي البلاد يصبح الأمر خطراً جداً قد يؤدي إلى انقلاب عسكري وتبدّل أساسي في الوضع السياسي على صورة لا تعرقل المجهود الحربي البريطاني وحسب ، بل قد تنقلب ضده بشكل رهيب .

ولما سألني المستر إيدن عن الحلول العملية لعلاج تلك الصعوبات ، ذكرت له ما يأتي :

١- تجهيز الجيش العراقي بأسلحة جديدة وعصرية لإكمال تشكيلاته المستمرة .

٢- إجراء تسهيلات في دفع أثمان هذه الأسلحة والعتاد ، وجعل هذا الدفع على أقساط عديدة ومعقولة .

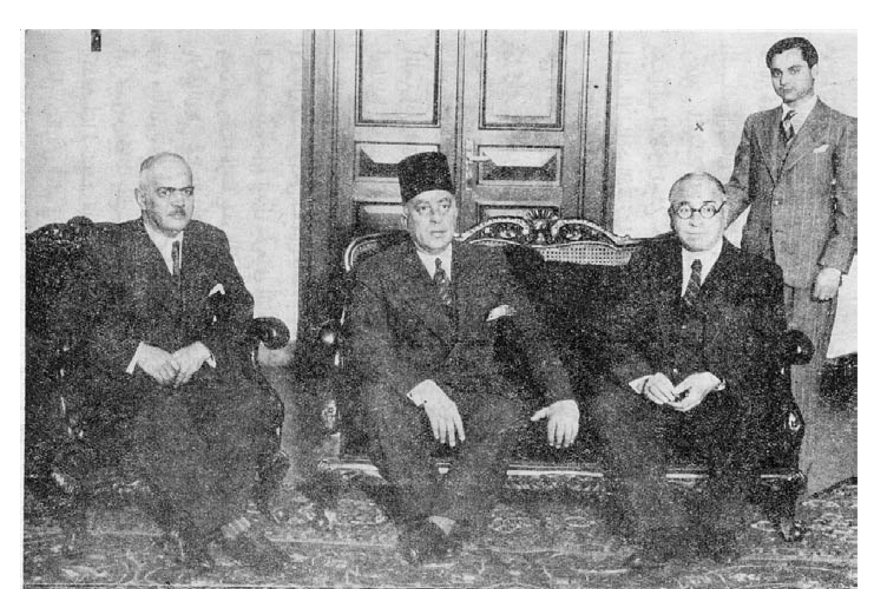
٣- قبول ضباط عراقيين في كليات ومؤسسات إنكلترا العسكرية في لندن والتساهل في أجور التدريب .

٤- مدّ الحكومة العراقية ببعض القروض اللازمة لتخفيف الأزمة الاقتصادية الناشئة عن حالة الحرب وقيودها .

٥- اتباع سياسة ملائمة مع العراق تهدئ من روع الرأي العام ، وتقنعه بأن إنكلترا ما زالت صديقة وحليفة للعراق ومساعدة له في قضاياه .

وجواباً على ما أبديته من آراء واقتراحات وأسباب قال المستر إيدن :

إني أعلم بأن الجيش العراقي قد أصبح ويا للأسف متشرباً بروح النازية والفاشيستية . وإن المبالغ التي دخلت العراق من مصادر ألمانية وإيطالية بواسطة اليابان قد وزّعت على الكثير من الناس ومن ضمنهم بعض الضباط . وإن الحجة التي



مع حسين سري باشا (رئيس الوزارة المصرية) وتحسين العسكري وزير العراق المفوض في مصر ، وخليل إبراهيم ، القاهرة ١٩٤١

يتمسك بها رجال الجيش الحانقون هي امتناع بريطانيا عن تسليح الجيش العراقي وتجهيزه بالمعدات اللازمة . وهذا القول وإن كان وارداً في الواقع غير أنكم تعلمون جيداً أن إنكلترا تعيش حياة الحرب بكل قسوتها . وهذه الحالة لا تمكنها من إعطاء الأسلحة والذخائر لأحد سوى لمن يتعاون معها في المجهود الحربي . والجيش العراقي بعيد عن هذا التعاون . ثم قال : هذا الجيش لماذا يصر ويلحّ على الحصول على الأسلحة وهو غير مهدّد من قِبل أحد ، هل إنه يريد أن يتسلح ويتجهّز ليحاربنا كما يجاهر بذلك بعض المتهوّسين من الضباط ، أو المدنيين الذين قرّروا إعلان العداء ضد إنكلترا مهما كلّفهم الأمر؟ ومع ذلك قد يكون في استطاعتنا تقديم مقدار كبير من الأسلحة التي غنمناها من الطليان في بنغازي لسدّ حاجة الجيش العراقي الملحّة إذا وافقتم على ذلك . وفي هذه الحالة سنتساهل جداً في ثمن هذه الأسلحة وربما أعطيناها لكم بدون ثمن .

أما قبول الضباط العراقيين في الكليات ومؤسسات التدريب البريطانية فإننا لا

نزال مستمرين على تنفيذ المعاهدة بشأنه ، مع أن النظام المتبع في السلم في هذه الكليات قد أصابه تبدل جوهري أثناء الحرب . وسنحاول أن نوفق بين حاجتكم وبين ظروف الحرب بقدر المستطاع . ثم إننا لا نتردد في مدّ الحكومة العراقية بالأموال التي تحتاجها إذا طلبت ذلك وبيّنت حاجتها المعقولة لصرف تلك الأموال . وفي هذا الموضوع أؤكد لكم أننا مستعدون كثيراً لتلبية طلباتكم بكل سرور . أما بخصوص قيامنا بسياسة ملائمة للعراق تهدئة للرأي العام هناك فإني أؤكد لكم كذلك أننا لم نتجنب هذه الطريقة في كل ما عملناه سياسياً تجاه بلادكم . ولكن قل لي هل إن الرأي العام في العراق متشبع بروح الصداقة والتقدير لبريطانيا أم هو مسيّر الآن بقوة الدعاية والأموال المحورية ، والتزمت الناشئ عن القضايا العربية الأخرى التي يعتبر الرأي العام المذكور بريطانيا مسؤولة عنها؟ فإذا أرادت الحكومة العراقية الوقوف في وجه الدعاية المحورية واحتاجت في هذا العمل إلى معاونتنا مادياً ومعنوياً فإننا مستعدون لنجدتها بأي شكل أرادت . ثم قال : لا تنسوا أننا نواجه حرباً شعواء قد لا تبقي علينا ولا تذر إذ خذلنا فيها بالنهاية .

وقد اتصلت بعد ذلك بالسفير البريطاني وبقائد الجيش في الشرق الأوسط ، وتداولت مع كليهما في مشاكلنا الخاصة ومشاكل البلاد العربية كسورية ولبنان ووضع فرنسا فيهما . وقد فهمت من السفير اللورد (كيليرن) أن إنكلترا غير مستعدة لعمل أي شيء ضد فرنسا في سورية وفي لبنان ؛ لأنها محتاجة لفرنسا في صراعها مع الألمان لكسب الحرب . فأي عمل تقبل به إنكلترا ضد فرنسا كما أشرتم إليه – يكون بمثابة خيانة وعدم وفاء .

أما الجنرال (ويفل) قائد الجيوش البريطانية في الشرق الأوسط فقد قال لي : إنني أعتقد أن الجيش العراقي يعلق أهمية كبيرة على تسليمه أسلحة من قبل بريطانيا ، ولكن هل تضمن لي أن الجيش المذكور بعدما يحصل على تلك الأسلحة سوف لا يستعملها ضدنا؟ فلو كنت متيقناً حقاً من أن الأمر ليس كذلك لكنت من أول المستعدين لتقديم السلاح المطلوب لجيش كنا قبلاً نعتبره حليفاً وصديقاً لنا ، لكن دعاية المحور وأمواله قد قلبته إلى مناوئ بل إلى خصم لدود!

وقد اضطررت أن أجيب القائد على أقواله المذكورة بنفي ما أسنده إلى الجيش من غاية استكمال السلاح لاستعماله ضد بريطانيا ، وأضفت : إن الحروب بصورة عامة عندما تنتهي بأية نتيجة فإنها تحدث بعض الاضطراب في البلاد المتاخمة لها .

والعراق يعتقد أن نهاية الحرب لا بد أن تسبب بعض الأخطار في البلاد المتاخمة له كإيران وتركيا وسورية والسعودية ، مما قد يحمله على تقوية جيشه ووسائل دفاعه ليكون في مركز منيع يستطيع معه الدفاع عن نفسه ، وبهذا الاعتبار لا يبقى أي مبرر للقول بأن تسليحه يستهدف مجافاته لبريطانيا أو استعمال سلاحه ضدها .

وفي النهاية كانت مهمتي في القاهرة ناجحة جداً لو صادفت استعداداً لدى الجيش لإزالة الجفاء ما بين العراق وبريطانيا . غير أن الحالة كانت بالعكس مشحونة بالمثيرات ، ولم يوجد شيء يبشر بإمكان حصول تفاهم مع بريطانيا . بل كانت الحالة أدعى إلى الاستعداد لإعلان الخصام وحتى الحرب ضدها . حتى إن يونس السبعاوي ، وهو أكثر الناس اتصالاً بصلاح الدين الصباغ عميد الحركة الانقلابية ، كان يجهر برأيه في كل مكان بأن العراق يجب أن يقوم بحرب قاسية ضد بريطانيا مهما كلف الأمر .

وإذا أريد الاطلاع على تفاصيل مهمتي في القاهرة ، فإني أوصي بمراجعة محفوظات وزارة الخارجية ورياسة مجلس الوزراء والبلاط الملكي ، حيث أرسلت صورة من تقريري الذي قدمته للحكومة إلى كل من هذه الجهات فور وصولي بغداد عائداً من القاهرة .

نشاط الفلسطينيين

وخلال غيابي عن بغداد لمدة أسبوع تبين لي أن الفلسطينيين بدأوا يؤججون نار الفتنة ويشعلون الفتيل في كل مادة مشتعلة أو قابلة للاشتعال في العراق . ولا زلت أتذكر ما حصل لي من مقابلات ومناقشات مع المفتي السيد أمين الحسيني وجماعته في دار المفتي ؛ إذ كانوا يبدون الآراء بصورة قناعة حقيقية تتركز على إقناعي وإقناع الناس بأن الحرب لا مناص من انتهائها بخذلان الحلفاء ، ومن ضمنهم بريطانيا ، وأن من الحكمة والمهارة السعي لإيجاد تفاهم كامل مع الألمان ومحورهم لتثبيت دعائم القضية العربية وفي مقدمتها بالطبع قضية فلسطين . لذلك يجب –في نظرهم– بذل الجهود القصوى لمخاصمة الإنكليز والإسراع في تحقيق هزيمتهم في هذه الحرب حتى ننقذ فلسطين من محنتها .

وقد ساعدت هذه التحريضات الفلسطينية على تقريب أجل الانقلاب العسكري الذي وقع في أيار ١٩٤١ بزعامة رشيد عالي الكيلاني ، من حيث

السياسة ، وقوة صلاح الدين الصباغ من حيث القوة المسلحة .

وقد زارني في أحد الأيام في داري وأنا وزير خارجية في وزارة طه الهاشمي بعض رجال سماحة مفتي فلسطين السيد أمين الحسيني ، راجين مني الاتصال بالسفير البريطاني السر «بازل نيوتن» لأخبره بأنهم يوافقون على الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة البريطانية سنة ١٩٣٩ بشأن حل قضية فلسطين ، ويطلبون تنفيذه حسبما ورد فيه . وهذا الطلب حملني على أن أعيد عليهم ما كنت بيّنته لمندوبي فلسطين الذين اجتمعنا بهم في أوتيل «كونتننتال» في القاهرة بعد رجوعنا من لندن ، وبعد نشر الحكومة البريطانية للكتاب الأبيض ، إذ قلت حينذاك بضرورة قبول الكتاب المذكور حسب مبدأ «خذ وطالب» . ثم ذكرت لهم إني بالرغم من قناعتي وعلمي بأن الفرصة قد ضاعت عليهم في الوقت الحاضر ، وإن مراجعتهم بالقبول الآن قد جاءت متأخرة ، فإني مع ذلك مستعد للذهاب الآن إلى السفير البريطاني (وهو يسكن قريباً من داري) وأحادثه في هذا الشأن .

وعلى ذلك ذهبت وتركتهم في مكتبي ينتظرون رجوعي مع الجواب . فقابلت السفير وكلمته في الموضوع ، وكان يستطيع أن يعطيني الجواب فوراً لأنه مطلع على سياسة حكومته بشأن فلسطين . وكان جوابه أنه يرى أن المراجعة في هذه الظروف جاءت متأخرة جداً وليس في إمكان أي مسؤول بريطاني أن يشغل نفسه بأمور من هذا القبيل ، وبريطانيا إذ ذاك تحت رحمة الألمان وتهديداتهم وقنابلهم .

والذي يراه في هذا الشأن أن ينتظروا نتيجة الحرب وتصفيات الصلح . هذا كل ما يمكن قوله لي .

وقد رجعت إلى الجماعة وأخبرتهم بما جرى لي مع السفير ، ولسان حال كل منهم كان يقول بالأسف على ما فرط منهم قبل الحرب ، عندما كان العرض البريطاني الذي احتواه الكتاب الأبيض معروضاً عليهم فرفضوه .

الحركة الكيلانية وذيولها

-٥١-

انفجار الأزمة

لقد استمرت حالة الهياج المنظم الذي كان يقوم به الشيوعيون المتسترون بستار الوطنية ، والديمقراطيون المتفاهمون معهم ، والمندّسون في صفوف الوطنيين وهم مأجورون للمحور ، والموتورون من أعمال الحكومة حقاً أو باطلاً ، والجهلاء الذين يرقصون لكل مزمار وكل طبل ، معتقدين أن الخير في تبديل الأيدي والوجوه والأشكال مهما كانت النتائج سيئة ومغرضة . كل هذه الجموع التفت حول الجيش ودعاة النازية والفاشيستية . ولم يمضِ وقت طويل على رجوعي من القاهرة وعلى تقديم تقريري عن مهمتي وما احتواه هذا التقرير من حلول وجيهة كانت مرفوضة قبل الاطلاع عليها ، حتى تراكمت الغيوم وتأزمت الأمور وفق ترتيبات مدروسة من قبل ، فانفجرت الأزمة بتمرد الضباط الأربعة (وهم عقداء قادة فرق) ورفضهم الانصياع للأوامر الصادرة إليهم بالنقل إلى قطعات أخرى بعيدة عن العاصمة . وقد ساعدهم على التمرد وضع الجنرال طه الهاشمي رئيس أركان الجيش (قبل تأليفه الوزارة) إذ كان يجاهر منذ زمن برأي مآله أن التوازن السياسي المفقود في جهاز الحكومة لا يمكن تأمينه إلا بقوة الجيش ، وأنه في أزمة النقل هذه كان يعلن أنه وإن أمر في الحقيقة به لكنه لا يعتقد بصحة ذلك ، حتى وصلت الحالة إلى أن يتوسط هو نفسه لدى الوصي أن يصرف النظر عنه ، وهذا التوسط كان يظهر بتهديد يوجه إلى الوصي ، أو إعراب عن تقدير الموقف المتأزم الذي ينذر بأسوأ النتائج إذا عاند الوصي وأصرّ على تنفيذ أوامر النقل .

وقد أدت هذه المشادة ما بين طه الهاشمي والوصي إلى أن يقوم جماعة الوصي ومحسوبوه من المدنيين والعشائر ورؤسائها بنوع من المظاهرة بشكل زيارات جماعية للبلاط ؛ لتقديم التأييد لموقف الوصي ولشجب كل حركة تصدر عن هؤلاء الضباط أو

غيرهم بما لا ينسجم مع واجب الطاعة والاحترام للقائد الأعلى ، وكل هذه المظاهر والنشاطات المبذولة ، في سبيل كبت الحركات المتجهة نحو الانقلاب العسكري المصمّم لدى الضباط الكبار الأربعة منذ أمد بعيد ، لم تدرأ الشر ولم تؤخر وقوعه .

أما الضباط الأربعة المشار إليهم في هذه المعمعة فهم العقداء صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، وكامل شبيب ، ومحمود سلمان الجنابي . والثلاثة الأولون عقداء قواد فرق والرابع عقيد قائد القوة الجوية .

وفي ليلة أول نيسان ١٩٤١ ، الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، أتى إلى داري وأنا في الفراش وطلب مقابلتي مدير الشرطة العام حسام الدين جمعة ، قائلاً إن لديه أمراً هاماً ومستعجلاً! وعندما أيقظوني قابلته فقال إن وزير الداخلية عمر نظمي طلب إليه أن يخبرني بأن اجتماعاً لمجلس الوزراء سينعقد حالاً في دار رئيس الوزراء ويطلب حضوري من أجله .

لقد كان كل واحد منا نحن الوزراء يتوقع أن يقوم الجيش عاجلاً أو آجلاً بحركة انقلابية . لذلك لم أباغت حينما أخبرني مدير الشرطة العام بصدور شيء من قبل الجيش . ولما سألته ما الخبر وماذا حدث قال : جاء قبل ساعتين الضباط الأربعة الكبار إلى رئيس الوزراء وقالوا له إنهم يطلبون منه أن يتعاون مع رشيد عالي الكيلاني ، وذلك بأن يستقيل هو ويؤلف رشيد الوزارة . ويكون فيها طه الهاشمي وزيراً للدفاع . فرفض الرئيس هذا الأسلوب من التعاون وبين استعداده للاستقالة وكتبها فعلاً وأعطاها لهم ، ولم نعرف ماذا سيجري بعد ذلك .

وعند وصولي إلى دار رئيس الوزراء وجدت الوزراء بأجمعهم حاضرين ينتظرون وصولي . ولما عقد المجلس بدأ الرئيس يوضح ما جرى بينه وبين الضباط الأربعة المذكورين وما طلبوه منه وما أجابهم به ، ثم أخبر المجلس بأنه قد استقال وأعطاهم كتاب الاستقالة .

وعندما اعترضت على الأسلوب الذي اتخذه الرئيس في تقديم الاستقالة وإعطائها لهؤلاء الضباط ، وعلى عدم تريثه في الأمر بانتظار اجتماع مجلس الوزراء ليتناقش ويتداول في شأنها ، أجاب بأنه ملّ المناورات والتهديدات من قبل الجيش وضباطه الأربعة ، وأنه أصبح لا طاقة له على تحمل أعباء الحكومة في ظروف مرهقة كهذه ، فتخلى عن المسؤولية بهذه السهولة وبدافع القرف منها . وكان بإيضاحاته تلك يعترف بصحة ما كنت بيّنته له قبل دخولي وزارته ، من أنه سوف لا يستطيع إدارة

دفة الدولة والجيش يتحكم في مصائرها ، وأن قوله بأنه هو المتحكم بأمورها ومالك زمام الجيش كان قولاً غير صحيح وبعيداً عن الحقيقة . مع هذا كله بدأ المجلس ينظر في أمر الأمن وحفظه حتى يتسنى تأليف وزارة جديدة تأخذ على عاتقها مسؤولية حكم البلاد . ومن حين لآخر ، والليل يتقدم بخطاه الثقيلة نحو الصباح ، كان متصرف بغداد - جلال خالد ، ومدير الشرطة العام حسام الدين جمعة ، يمدّان المجلس ببعض الأخبار عن تطورات الموقف ، وعن تنقلات رشيد عالي الكيلاني وعلي محمود الشيخ علي ويونس السبعاوي ، وعن اتصال هؤلاء بالضباط وغيرهم وفهم بعد ذلك والمجلس مجتمع أن استقالة طه الهاشمي التي سلمها للضباط لم تقدم للوصي ؛ لأن ناقليها إليه عندما جاءوا قصر الرحاب لمقابلته أفهموا أن الوصي غير موجود في قصره ، ولا يعلم أحد أين ذهب وكان الوقت بعد منتصف الليل .

وقد أصاب الموقف جمود ثقيل إثر هذه المفاجأة التي وقعت بسبب غياب الوصي ، واستولى الرعب على هؤلاء الضباط من جراء عدم انبلاج حلّ سهل يتخذونه ذريعة لحسم المشكلة ، بطريقة دستورية في الظاهر . وقد أخذ الحنق مأخذه من هؤلاء فصاروا يتهمون الوصي بعدم القيام بواجبه الدستوري ، وبتهربه من مسؤولية منصبه والبلاد -على قولهم- تحتاج إلى تأليف وزارة حالاً . وهذا أصبح غير ممكن لعدم وجود الوصي ولعدم قبوله استقالة رئيس الوزراء . وبهذه التهريجات وما يشبهها من المنطق المفلوج كانت الضجة قائمة طول الليل .

حتى إن الإذاعة بدأت تعلن أن الوصي خان الأمانة وتغيب متهرباً من القيام بمسؤولياته الدستورية!

مناقشة العقداء

وفي الساعة الخامسة صباحاً ، وكان مجلس الوزراء مجتمعاً في دار الرئيس ، أخبرنا بأن الضباط الأربعة يودون الحضور لدينا للمقابلة ولإيضاح موقفهم . وقد فهم من هذه المناورة أن غياب الوصي وعدم معرفة مكان وجوده قد أوجد لدى المتآمرين خشية شديدة من أن ينقلب الأمر ضدهم لعدم تأليف وزارة شرعية بمظهرها على الأقل .

وقد حضر الضباط الأربعة المذكورون ، وكان مظهرهم كأنهم لم يضعوا البلاد على حافة الهاوية ، ولم يعرّضوا الدولة بأسرها لمشكلة صعبة معقدة ، بل كأنهم قاموا بلعبة جنباز مسلية ، فأراد كل منهم أن يظهر نفسه وكأنه غير مقدر نتائجها أو أنه قد اضطر

إلى القيام بها دفاعاً عن نفسه وعن الوطن المفدى!! ولما تمّ حديث زعيمهم الصباغ وكان الطير على رؤوس الوزراء لا يحركون إلا عيونهم يميناً ويساراً ، فقد توليت الحديث والمناقشة غير تارك الفرصة للرئيس المفروض فيه أن يتقدم للكلام قبل سواه بصفته المسؤول الأول . وقد شجّعني على هذا ما لاحظته على الرئيس من وجوم عميق لا ينبئ باستعداد للنطق بأية كلمة أو القيام بأية حركة . قلت لهم من غير توجيه أي توبيخ لأحد : إن رئيس الوزراء رجل تقدرون وطنيته وإخلاصه وحنوّه على الجيش وعليكم . ولما قام بتأليف الوزارة كان يعتمد اعتماداً كلياً على مؤازرة الجيش وطاعته للحكومة ليتمكن من القيام بالإصلاحات اللازمة في البلاد ، ومن ضمنها إصلاحات في الجيش بتسليحه وتجهيزه ورفع مستواه . أما ما تتصوّرونه من أن لدى الحكومة من الغيظ ما قد يؤدي إلى الانتقام منكم فهو ليس سوى تصوّر خيالي ووهم . فأنتم بقدر ما تتمسكون بالدستور والقانون في أعمالكم تدفعون الشبهة عنكم بأنكم لستم متمردّين . ويؤسفني أن أقول لكم بصراحة إن حركتكم هذه مخالفة كل المخالفة للدستور ؛ لأن حفظ كيان المملكة بالدفاع عنها وإن عهد به إليكم ، لكنكم تابعون لما تقرره حكومة البلاد الدستورية المشرف عليها الشعب العراقي الممثل بمجلسه النيابي القائم بمهمة ذلك الإشراف . هل إنكم قدّرتم الأضرار المادية والمعنوية التي ستصيب البلاد من جراء حركتكم الطائشة هذه؟ كيف توفقون ما بين خضوعكم للقوانين وانتفاضتكم هذه؟ . . ثم قلت : وإذا سألتموني كيف العمل للرجوع إلى الطريق الصواب فإني أنصحكم بأن تذهبوا فوراً إلى ثكناتكم وتنتظروا أوامر الحكومة ، التي سوف لا تبخل بكل ما يؤمن لكم حقوقكم ويصون كراماتكم ، معتبرة أن حركتكم هذه من قبيل الانزلاق إلى ما ليس في مصلحتكم ومصلحة البلاد .

وقد أجاب صلاح الدين الصباغ عن نفسه وعن الآخرين الذين معه بأنهم يوافقون على نصيحتي ويرجعون إلى مراكزهم آسفين على ما فرط منهم ، ويطلبون العفو من الحكومة عن زلّتهم هذه .

وقد تنفّس الصعداء الوزراء والرئيس وبيّنوا تقديرهم لما أظهره الضباط من انصياع للعقل والحكمة ، كما هنأني الجميع على موقفي وعلى ما قلته للضباط من كلام مؤثر أرجعهم إلى صوابهم .

لقد ترك الضباط الأربعة مجلس الوزراء وذهبوا فعلاً لا إلى ثكناتهم كما تصورّنا بل راحوا يستشيرون المحرّضين ويسترشدونهم فيما يجب أن يعملوه . وأكرر هنا بأن

رئيس الوزراء لم ينبس ببنت شفة ولم يشترك في المناقشة التي قمت بها مع صلاح الدين ، وربما كان ذلك بسبب ما أصابه من ذهول من جراء الموقف العسير .

وكأن لسان حاله كان يقول : أنا المسؤول عن كل ما حدث لأنني آمنت بنظرية جعل الجيش حكماً في اللعبة السياسية وعنصراً لتأمين التوازن ما بين رجال السياسة والبلاط . وتلك النظرية في الواقع كانت مغلوطة أدت إلى تدخل الجيش في السياسة كناظم ومهيمن ومصحح للأغلاط . أما استشارة الضباط ورجوعهم إلى المحرضين فقد حملهم على النكوث بوعدهم بعد أن تركوا مجلس الوزراء بخمس ساعات تقريباً . مما آل إلى تمسك رئيس الوزراء بالاستقالة تمسكاً شديداً . إلا أنه اضطر إلى البقاء في المسؤولية لانحلال السلطة العليا في الدولة بغياب الوصي وعدم معرفة الحكومة المحل الذي اختفى فيه أو هرب إليه . لذلك فقد بات من الضروري عدم ترك المسؤولية حفظاً للبلاد من الفوضى وملاحقة الضباط في الوقت نفسه للوفاء بما قطعوه من وعد بالابتعاد عن التدخل في شؤون الدولة .

لقد بزغت الشمس في صباح اليوم الأول من شهر نيسان ١٩٤١ ونحن ساهرون مكدودون ، وتمّ القرار فيما بيننا على أن يذهب كل منا إلى داره للاستراحة وبعد ذلك يذهب إلى مكتبه في الوزارة كالمعتاد ، حتى يتسنى للحكومة معالجة المشكلة الطارئة وإنهاؤها بالتي هي أحسن . وبعد أن تناول الوزراء شيئاً خفيفاً مع الشاي في دار رئيس الوزراء تفرّقوا على أمل اللقاء بعد ساعات قلائل .

أنباء مثيرة

وقد رجعت إلى البيت وأنا في إعياء شديد ، وكنت أحتاج إلى الراحة فنمت حتى الساعة العاشرة . وعندما استيقظت تلقّيت نبأ مفاده أن الجيش بعد أن انسحب من كثير من الأماكن التي كان يشغلها وبدأ ينفذ ما وعد به من الانسحاب من الحركة ، قامت حملات تحريضية شنّها بعض الأشخاص وبالأخص رشيد عالي الكيلاني وعلي محمود الشيخ علي ويونس السبعاوي ، مهدّدين الضباط بأن الجيش إذا رجع عن العمل وأبدى نكوصاً عما قام به فإن الحكومة ستقتصّ منه بقساوة وتحيل الضباط على التقاعد ، وتنزل العقاب بكثيرين ممن قاموا بتلك الحركة . وغير ذلك من التهويلات التي ألقت الذعر في قلوب أولئك الضباط ، فرجعوا إلى إشغال مراكزهم كالسابق ، ورجعت الحالة إلى ما كانت عليه في الليل .

ولما تحققنا من ذلك وجدنا أنه من الضروري الاستمرار في الانسحاب من الحكم وترك المسؤولية إلى القضاء والقدر، وإلى من يتولاها من رجال الجيش تحت أسماء مختلفة كحكومة الدفاع الوطني أو غير ذلك من الأسماء .

السفير البريطاني

وفي تمام الساعة الحادية عشرة من مساء ذلك اليوم، أخبرت بأن السفير البريطاني يرغب في مواجهتي فأجبت بأني غير مستعد الآن لمواجهته، ولكنني سأمرّ به بعد ظهر الغد في السفارة لأراه بصورة شخصية ؛ إذ طلبت إليهم أن يبلغوه بأن الحكومة استقالت، وأنها انقطعت عن مزاولة العمل .

وفي الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم التالي ذهبت إلى السفارة البريطانية، حيث وجدت في مكتب السفير السر بازل نيوتن السفير السابق الذي كان يزمع السفر في ذلك اليوم إلى طهران، ومن هناك إلى الهند عائداً إلى وطنه، والسفير الجديد السر كنهان كورنواليس الذي استلم العمل منه منذ يومين .

حديث

وبعد تبادل أحاديث بسيطة سألني السفير الجديد ما إذا كنت لا أزال قانوناً وزيراً للخارجية أم لا . . .؟ فقلت له :

- أعتقد أنني لا أزال بنظر الدستور العراقي وزيراً مسؤولاً للخارجية في البلاد، ولكني وزير أبعد عن الحكم بثورة عسكرية ثم قال :
- وماذا تتصوّرون أنه يمكن عمله في هذا الشأن . فهل الشعب العراقي وحكومته مستعدان للدفاع عن دستورهما أم لا؟ . .

فأجبته :

- إن الدفاع عن الدستور واجب على كل واحد في هذه البلاد، وخصوصاً ما يترتب عل عاتق الحكومة العراقية إذا وجدت الوسيلة التي تمكّنها من ذلك .

ثم قلت :

- وماذا يكون وضع الحكومة البريطانية إذا أرادت الحكومة العراقية أو أراد واحد من الشعب ان ينهض للدفاع عن دستوره . . .؟

فأجاب السفير :

تأييد

– إن الدفاع عن دستور العراق يجب أن يكون من قِبل العراقيين! وليس من خصائص الحكومة البريطانية أن تدافع عنه . ولكن الحكومة البريطانية بصفتها حليفة للعراق ، ولما كان العراق ملتزماً بالقيام ببعض الواجبات المترتبة عليه بحكم المعاهدة أثناء حرب طاحنة كهذه ، فإنها تشعر بأنها مكلفة بأن تعاون كل من ينهض للدفاع عن دستور البلاد وعن كرامتها . وإني أبيّن لك أنني بصفتي سفير بريطانيا في العراق أؤيد قلبياً ومادياً كل عمل تقوم به السلطات المشروعة أو الشعب . فلذلك إذا وُجد أن الأمير الوصي قد تمكن من الابتعاد عن العاصمة وأنه في سلامة وأمان في الوقت الحاضر ، وفي مكان ما من العراق ، فهل تعتقدون أنه سيكون من الممكن تأليف حكومة برئاسة سموه ، وتحت إشرافه ليتخذ ما يجب من الإجراءات للضرب على أيدي العابثين بالدستور . . .؟

فقلت : إن الجواب على سؤالكم لا يعود لي مباشرة لأنه يتعلق بالحكومة العراقية التي يرأسها طه الهاشمي ، فيجب أن تسمحوا لي بأن أتصل به وأسأله هذا السؤال ، وأتبيّن استعداده لتلبية طلب سمو الوصي للالتحاق به حيثما كان والقيام بواجب الحكومة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن الدستور .

مع رئيس الوزراء

وعلى هذه ودّعت السفير السابق الذي ذكر لي أنه سيترك العراق بعد ساعة ، واستأذنت من السفير اللاحق لأوافيه بالنتيجة بعد ساعات . وذهب تواً إلى السيد طه الهاشمي المستقيل وأخبرته بما حدث بيني وبين السفير ، ذاكراً له تفاصيل المحادثة فأجاب : بأنه قد استقال بلا رجعة ، وأنه غير مستعد للالتحاق بالأمير . لذلك فهو لا يعتقد بأن في إمكانه أن يقوم بإجراءات كافية كما يتطلبها السفير .

تصميمه على الاستقالة

وعندما ذكرت له أني شخصياً ومعي أكثرية الوزراء مستعدون للالتحاق بالأمير قال :

– إنه في هذه الحالة سيعطيني استقالته موجهّة إلى الأمير فأقدّمها له عندما ألتحق به ، وحينئذ سيكون في إمكان الأمير تأليف وزارة جديدة حيث هو . وبعد

ذلك تستطيع هذه الوزارة أن تقوم بالواجب وتتخذ الإجراءات اللازمة . ولما وجدت منه إصراراً وافقت على الترتيب الذي ارتآه وأخذت منه استقالته وتركته . ولا تزال هذه الاستقالة موجودة لديّ .

الاتصال بالسفير

وفي الساعة السادسة مساء اتصلت بالسفير وأخبرته بأن الترتيب الذي اتفقنا عليه هو أن يستقيل رئيس الوزارة ، وأن يطلب من الوزراء الباقين الالتحاق بالأمير معي . وحينئذ نؤلف وزارة جديدة هناك .

وفي تلك الأثناء فهمت من السفير أن الأمير موجود في البصرة على سفينة بريطانية ، وأن الالتحاق به يكون بالذهاب إلى البصرة بأية واسطة ممكنة .

ثلاثة وزراء يوافقون على الالتحاق بالوصي

وقد اتصلت فوراً بالوزراء فوجدت أن وزير المالية السيد علي ممتاز ووزير الاقتصاد السيد صادق البصام ، ووزير المعارف السيد عبدالمهدي قد كانوا مستعدين للالتحاق بالأمير . وبدأنا نعدّ العدة للهروب من بغداد والوصول إلى البصرة .

إن من جملة التدابير التي اتخذناها قبل أي شيء هي أن نذهب بالقطار إلى البصرة ، ولكن فهمنا في ذلك الوقت أن جميع الوسائل قد اتخذت من قِبل الثوار لمنع خروج كل مسافر من بغداد ، وقطعت المواصلات بأجمعها ، ولم يكن من السهل أن يستطيع الوزراء الذهاب إلى البصرة ، فلا يتعرّض لهم الثوار ويرجعونهم إلى حيث كانوا . وكنا رتّبنا مع مدير النقليات في السكة الحديدية أن يعدّ لنا قطاراً للشحن توضع فيه بعض الأشياء التي تحجب عن النظر ، فيجلس الراكبون بين هذه الأشياء دون أن يراهم أحد في الطريق . ولكن مدير النقليات مع موافقته على هذا الترتيب أبدى شكاً كبيراً في نجاح العملية . ففكرنا حينئذ في أن نركب زورقاً بخارياً يوصلنا بطريق دجلة إلى البصرة وأعددناه بواسطة السيد كامل حسن الخضيري . ومع ذلك فقد اتصل بنا كامل قائلاً بأن الاحتياطات قد اتخذت بدورها على طول ضفاف النهر لعدم السماح لجسم طاف بالسير ، وإطلاق النار عليه إذا لم يقترب من الشاطئ حين يطلبون منه ذلك .

طريقة ثالثة

ثم قيل لنا إنه من الممكن أن نذهب إلى مطار سن الذبان ومن هناك نستقل طائرة إلى البصرة ، وعندما بدأنا في تنفيذ خطتنا هذه وجدنا أنه قد حصلت مشاكل كبيرة للسيد علي جودت الأيوبي حين أراد الخروج من منطقة الحصار في بغداد والذهاب إلى الرمادي ، وأرجعوه مع أنه لم يكن مسؤولاً في الحكومة وليس حوله ما يثير شكوكهم وشبهاتهم ، فكيف يكون العمل سهلاً بالنسبة إلينا كوزراء ، خاصة وأن الطرق الموصلة إلى سن الذبان قد ملئت بدوريات خاصة لمنع السير فيها .

كل هذه الترتيبات والاحتمالات قد جرى تقليبها من قِبلنا ونحن مجتمعون في داري حتى الصباح من تلك الليلة . ولم نصل إلى تدبير حاسم يؤمن لنا سلامة الوصول أو الالتحاق بالبصرة .

السفارة الأميركية

وفي الصباح اتصلنا بالسفارة الأمريكية -إذا أصبحت السفارة البريطانية تحت الحصار- وأردنا الاتصال بالسفارة البريطانية بواسطتها لإعلامها بعدم نجاحنا في تدبير خطة تمكّننا من السفر إلى البصرة ، ولنسأل ما إذا كان في الإمكان تدبير وسيلة أخرى تحقق الغرض .

وهنا تلقّينا إشارة بأن نلجأ إلى أحد السبيلين : إما أن نذهب إلى القيارة وهناك قد يكون لنا ما يمكننا من ركوب الطائرة الخاصة الخاصة بشركة النفط وتنقلنا إلى البصرة أو أن نذهب على طريق عقرقوف ، ومن هناك نعبر الفرات مقابل الحبانية بقارب فنصل إليها ونأخذ الطائرة إلى البصرة . وعندما بدأنا بتنفيذ الخطوة الأولى وجدنا أن السيد حمدي الباجه جي كان قد أراد أن يذهب إلى أراضيه في المشاهدة فمنعوه . فتعذر الوصول إلى القيارة من أي طريق آخر . أما للوصول إلى الحبانية فقد اتصلنا بعبدالرزاق علي السليمان ليهيء لنا الزورق المطلوب ويخبرنا بذلك ، وحينئذ نحاول أن نسير على طريق غير مراقب من قِبل السلطات ونصل إلى ساحل النهر ، ولكن السيد عبدالرزاق عجز عن تدبير ذلك ولم يأتنا بخبر .

وبعد أن أخفقت جميع هذه المحاولات اضطررنا إلى البقاء في بغداد .

الوصي

وبعد أيام قليلة فهمنا أن الأمير الوصي الذي كان في البصرة قد التحق به جميل المدفعي ، وعلي جودة الأيوبي ، ولكنهم لم يستطيعوا البقاء هناك بالنظر إلى انتفاض القوات العسكرية عليهم ، فاضطروا إلى السفر إلى شرق الأردن ، وحينئذ أصبح من غير المتيسر الاتصال بالأمير بأية صورة كانت ، أما في بغداد فقد كانت حكومة الدفاع الوطني قد بدأت بتأسيس سلطتها وتشكيلاتها ، ووضعت اليد على جميع مرافق الدولة - وقامت بإجراءات ثورية تنقصها الخبرة والمرونة في جميع نواحيها ؛ وقد ضق عليها من قبل الإنكليز خارج العراق من الوجهة المالية والاقتصادية ، ولم يتيسر لها أن تحصل على ما يؤمن نفقاتها اليومية لإدارة الأمور .

خيبة

وبالرغم من الحماسة الشديدة التي كانت مستولية على المتطرفين فيها ، بدأ يدبّ لدى العقداء شعور الخيبة والفشل ، مما سهل على المتوسطين للتفاهم بين الحكومة الوطنية والسفير البريطاني الجديد - عقد اجتماعات بين رشيد عالي والسفير مراراً عديدة في دار المستر أدموندس مستشار الداخلية .

أسس الإنقاذ

والذي فهمته أن تقارباً كبيراً قد حصل بين الاثنين على الأسس التالية وهي : أن بريطانيا لا تطالب العراق بشيء سوى أن يقوم بواجبه إزاء المعاهدة . وأن الظروف المحيطة ببريطانيا في هذه الحرب تضطرها إلى أن تؤمن ذلك بكل الوسائل الممكنة ؛ فإذا كانت حكومة الدفاع الوطني مستعدة لإعطاء الضمانات الكافية لها على ذلك فلن يبقى ما يوجب الاختلاف بين الحكومتين . وعليه فالحكومة البريطانية ستتبع مرحلتين ، هما أن تضع الحكومة الجديدة تحت التجربة ، وأول شيء تقوم به الحكومة البريطانية هو أن تعترف بالحكومة الجديدة اعترافاً فعلياً ، وتتصل بها عن هذه الطريقة ، حتى إذا وجدت أن هذا الاعتراف يساعد الحكومة الجديدة على مزاولة عملها بقوة وسيطرة كاملتين ، تقوم حينئذ بالاعتراف بها بصورة قانونية . وتسير الأمور

بعد ذلك على وتيرة اعتيادية تؤمن مطالب الطرفين وتجنب البلاد غائلة التفاقم والتصادم في العلاقات بين الحكومتين .

اعتراف

وهكذا فعلت الحكومة البريطانية مع الحكومة الجديدة إذ اعترفت بها ، واتصل السفير برئيس الحكومة ، والتقطت الصور لهذا الاتصال بينهما ونشرت في الصحف . غير أن المتطرفين في الجيش وعملاء المحور الذين كان لا يروقهم أن يحصل هذا الاتفاق بين الحكومتين ، أثاروا الحفيظة على رئيس الحكومة متهمين إياه بأنه خان القضية الوطنية وأراد أن يتفاهم مع بريطانيا . وفي ذلك ما فيه من الأضرار والمهالك!

المتطرفون

وبعد يومين أو ثلاثة أيام ذهب إلى رشيد عالي الكيلاني كل من صلاح الدين الصباغ ، ويونس السبعاوي ، وأفهماه أن سياسة التفاهم مع بريطانيا ، سياسة لا يؤيدها الجيش ، وهذا التفاهم لا تقصد بريطانيا منه إلا كسب الوقت حتى تحمل الحكومة العراقية على اتخاذ إجراءات صارمة ضد كبار الضباط والقائمين بالأمر والقضاء عليهم . لذلك فهما يحذرانه من الإقدام على عمل كهذا ، وإذا استمر عليه فالجيش يتخذ ما من شأنه أن ينكل به بكل قسوة .

تراجع

وعلى هذا حسبما فهمت رجع رشيد عالي عن تشبثاته بالتفاهم ، وأفهم الجهة البريطانية أن ليس في وسعه أن يقوم بالتفاهم معها بعد ذلك .

وتحقق لدى البريطانيين حينئذ أن ما أرادوه من وضع الحكومة الجديدة تحت التجربة كان صواباً ؛ لأن الحكومة الجديدة في أول خطوة من التجربة قد فشلت ، وسوف لا يكون في إمكانها أن تؤمن التزامات العراق حسب المعاهدة ، ولا أن تؤمن الاستقرار في البلد .

استقدام قوات هندية

وعلى هذا بدأت الجهود تُبذل لاستقدام قوى من الهند لإنزالها في البصرة ،

بحجة أن خدمات التموين في الجيش تتطلب ذلك ، بالنظر إلى إزماع الحكومة البريطانية تموين تركيا بالوسائل المطلوبة وحمايتها ضد التجاوز المحتمل الذي قد تقوم به ألمانيا في وقت قريب جداً . وفي هذه المرحلة تهيأت جميع الوسائل للتصادم بين القوات العراقية والبريطانية . وعندما بانت أولى السفن البريطانية متجهة إلى البصرة ، اعترضت الحكومة العراقية على إنزال الجنود مدّعية أن ذلك مخالف للمعاهدة ، ومطالبة بأن تستأذن الحكومة البريطانية الحكومة العراقية وتحصل على موافقتها في جلب قوات بريطانية إلى العراق لأي قصد تريده ، وهذا يجب أن يقع قبل مدة طويلة من وصول هذه القوات إلى العراق . ولم توافق الحكومة البريطانية على هذه النظرية ، زاعمة أن ذلك لا ينطبق على المعاهدة والواجبات المترتبة على العراق حسب المادة الثالثة من المعاهدة .

ومن الطريف أنه قد أتيحت لي بعض الفرص لأناقش نظرية العراق وما يتمسك به مع بريطانيين وأجانب غير بريطانيين ، وقد قيل لي آنئذ إنه لو فرضت صحة ما يدّعيه العراق ، وما يتمسك به من آراء في أنه يجب على الحكومة البريطانية أن تستأذن من العراق بشأن كل ما تجلبه من قوى وما تتطلبه حالة الحرب من إمدادات ، وما تقوم به من إجراءات في العراق ، فليس من الممكن تحقيق هذه الغاية وحكومة العراق في ذلك الوقت قد أعلنت عن نفسها أنها حكومة تناهض الحلفاء ، وتلتزم جانب المحور .

هذا إذا لم نقل إنها كانت حكومة رتل خامس بمعنى الكلمة ، وإن أحسن استخبارات يحصل عليها المحور فيما يتعلق بالحرب كانت تنقل من العراق إلى برلين في مدة لا تتجاوز الأربع والعشرين ساعة .

هكذا قال المعترضون على هذه النظرية ، وأضافوا على ذلك أنه لو فرضت صحة دعوى العراق لكان يجب على الأقل تأليف حكومة فيه موالية للحلفاء يستطيعون أن يطمئنوا إليها حتى إذا وقع الاستئذان تستطيع هذه الحكومة أن تحتفظ بالسر الحربي ولا تنقل أخبار الحلفاء إلى المحور .

نظرية العراق

فتطبيقاً لنظرية العراق يجب أن تكون الحكومة العراقية مطلعة على سير الأمور لدى هيئة أركان الحرب العامة البريطانية في الهند والشرق الأوسط على الأقل . وهذا

أمر لا يمكن قبوله في ظروف الحرب ، وفي ظروف ظهر فيها أن حكومة العراق ليست مخلصة لقضية الحلفاء ، بل هي على النقيض من ذلك موالية للمحور .

هذا من الوجهة العملية ، ولكن من الوجهة القانونية النظرية ، فإني لم أجد أحداً يؤيد نظرية العراق بالشكل الذي يريد تطبيقها عليه .

محاربة الإنكليز

ولكن الأمر الواقع كان في هذا المضمار لا يقبل الشك في أن حكومة الدفاع الوطني التي يرأسها السيد الكيلاني والزمرة العسكرية ، كانت تتحرى جميع الوسائل لكي تحتك بالحكومة البريطانية لإيجاد أزمة معها . وكان قد أبدى هذا العزم كثير من جماعة الفئة الحاكمة ، ومنهم السيد يونس السبعاوي إذ كان يقول جهراً وعلى ملأ من الناس إنه يجب أن نحارب الإنكليز ، وإذا لم نتمكن من ذلك الآن فبعد أيام أو أسابيع .

فذهنية تتحكم بهذه الفئة وتظهر بهذا الشكل ليس من الممكن إيجاد تسوية بمقتضاها تحقق التفاهم ما بين العراق وبريطانيا ، طالما كان الأمر والنهي بيد هؤلاء الثوار .

نحو الاصطدام

وكنتيجة طبيعية لهذا الاتجاه المبيت من حكومة الدفاع الوطني ومن التف حولها ؛ فقد حصل ما كان متوقعاً من التقدم بخطوات عديدة وسريعة نحو الاصطدام مع البريطانيين . وكان الجيش يضايق الحكومة بكل الوسائل ليحملها على تحقيق أمله بوقوع هذا التصادم ، حتى إنهم طلبوا مرة أن يجتمع ما يسمونه «مجلس الدفاع الأعلى» ، الذي يتألف من وزراء وقواد تحت رئاسة رئيس الوزراء ويستعرضون فيه عادة الحالة السياسية والعسكرية ، ويقررون ما يرتأونه في هذه الشؤون .

وكان القصد من هذا الاجتماع المطلوب اتخاذ قرار يبرر التصادم باسم الدفاع عن النفس ، محاولين أن يثبتوا للملأ أن البريطانيين ما زالوا يستعملون جميع الوسائل للعدوان على العراق والمس بكرامته ، والتدخل في أموره حتى يكون دفاع العراق عن نفسه أمراً مشروعاً . وهكذا قرروا شيئاً من هذا القبيل في هذا المجلس الأعلى .

الناحية السياسية

أما العمل السياسي الذي كانت تقوم به حكومة الدفاع الوطني فكان منصباً أول الأمر على التخلص من الوصي – وهذا التخلص لا يتحقق إلا إذا تمكنوا من جمع المجلس واستصدار قرار بعزله ، باعتباره غير قائم بواجباته وأنه ترك العراق هارباً من تلك الواجبات .

الوصي ورشيد الكيلاني

وقد زارني ذات يوم السيد رشيد عالي الكيلاني ، مبيّناً لي أن في نية الحكومة أن تجمع المجلس وتعرض عليه قضية الوصي وتستصدر قراراً بعزله . وقد أفدته في ذلك الوقت بأن الاشتغال بالوصي ما زلت أعتقد أنه يجب أن يكون بعيداً عن نطاق عمل الحكومة في الوقت الحاضر . ولتمكين الحكومة القائمة من أن تستمر على شكل دستوري ، في إمكانها أن تنصب نائب وصي أو هيئة وصاية حتى تتمكن مع الوقت من أن تنظر في قضية الوصاية ، وربما يوافق الوصي –وهو بعيد عن العاصمة– على هذا الترتيب المؤقت حتى تتمكن البلاد من إيجاد حل معقول لقضيته .

وأتذكر أن رشيد عالي الكيلاني أيدني في هذا الحل ، ولكنه لم يستطع تحقيقه بالنظر إلى الضغط الذي لا ريب في أنه كان يقع عليه من قبل الفئة المتحكمة من عسكريين وغيرهم من المتطرفين . وعندما فهمت أن الحكومة جادة في جمع المجلس بكل الوسائل للنظر في هذه القضية ، حاولت أن أحمل مَن أتمكن من إقناعه من النواب على أن لا يحضر الجلسة حتى لا يحصل النصاب ؛ وقد تمكنت أنا وبعض الأصدقاء من إقناع اثنين وثلاثين نائباً بالتغيب . . . حتى إن المرحوم أخي كان ممن وعدوني أن لا يحضروا هذه الجلسة .

النواب

وكان أملنا أن لا يتمّ النصاب بالنظر إلى تفرق النواب في أنحاء العراق من جهة ، وتغيب هذا العدد المهم منهم من الجهة الأخرى . وقد فهمنا أن الحكومة قد استعملت الضغط والإغراء والتهديد مع هؤلاء النواب لحملهم على الحضور حتى يحصل النصاب .

مجلس الأمة

وقد اجتمع مجلس الأمة بأعيانه ونوابه برياسة السيد علوان الياسري أحد أعضاء مجلس الأعيان ، وعرضت حكومة الدفاع قضية الوصي ، مبيّنة الأسباب التي دعتها إلى أن تطلب من المجلس إقالة الوصي من الوصاية وإقامة وصي جديد محله .

المرحوم ناجي السويدي

وقد دهشت كثيراً حين علمت أن المرحوم أخي ، بالرغم من الوعد الذي قطعه لي ، قد حضر الجلسة وخطب فيها كعادته ، محاولاً التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ، ومقترحاً أن يقام نائب وصي محلّ الوصي ، كما كنت قد اقترحت على رشيد عالي الكيلاني وأيدني أخي في ذلك .

الشريف شرف

إلا أن هذا الاقتراح لم يلق قبولاً من الحكومة القائمة ، التي حملت المجلس على اتخاذ قرار بإسقاط الوصي عبدالإله بن علي وإقامة الشريف شرف وصياً بدلاً منه ، وهكذا حسب نظرية الحكومة قد حلت مشكلة السلطة العليا ورياسة الدولة ، كما حلت مشكلة حكومة الدفاع الوطني ؛ إذ حالما تمّ تعيين الوصي الجديد كلف رشيد عالي الكيلاني بتأليف وزارة جديدة .

وقد بدأ الرئيس الجديد بالمفاوضة لانتقاء وزرائه ، وأصرّ على المرحوم أخي ناجي السويدي بالدخول معه فأبى ، وبالرغم من جميع الجهود التي بذلت كان كلما يصل إلى درجة من التقارب مع المرحوم ناجي وأسمع بذلك ، كنت أسعى لفشل تلك الجهود وإحباطها ، وأقنع أخي بضرورة عدم الدخول في وزارة لا أعتقد أنها كانت مشروعة ، لأنها استندت إلى القوة وإزالة حرية الملك ، أو من يقوم مقامه في مزاولة حقوقه الدستورية .

شخصيات تتدخل في الأمر

وبالرغم من هذه الجهود التي بذلتها للتأثير على أخي ، فقد فهمت في آخر الأمر أن عدداً كبيراً من المواطنين ومعهم شخصيات عربية ، غير عراقية قد ذهبوا إليه طالبين منه بإصرار أن لا يعتبر الأمر اعتيادياً فيتنكب عن الوزارة ، بل أن يعتبر البلاد

في محنة يجب إنفاذها منها بواسطة أبنائها الممتازين ، وهو منهم فأقنعوه بهذه الوسيلة بأن يقدم على عمل كان يعتقد أنه غير مجدٍ ؛ كما كنت أعتقد .

أخي يقبل الوزارة

ودخل الوزارة متورطاً ، وقد تألفت في برهة قصيرة ، وبدأت تزاول العمل والأمور تتفاقم في كل الجهات .

لقد كان أمام هذه الوزارة التي نُكبت بها البلاد أمور ومهمات جسام إلى حد لا يتصوره العقل ، لأن وضعها كان يتطلب بطبيعته أن تقلب الأمور رأساً على عقب وأن تبدل كل الأوضاع ، وأن تدخل في حالة حرب فعليه مع الحلفاء عامة والإنكليز خاصة ، وهي غير مستكملة أية واسطة توصلها إلى الهدف لا من حيث القوة العسكرية ولا من حيث التنظيمات في البلد أو خارجه .

انتحار

لقد كان عمل وزارة رشيد عالي الكيلاني لا يختلف عن أية عملية انتحار يقوم بها شخص ويقضي بها على حياته . ولكن عمل هذه الوزارة كان لا ينحصر في انتحار شخص أو أشخاص معدودين ، بل يشمل انتحار العراق بأجمعه . وقد حاولت بجميع الوسائل أن أقنع هذه الحكومة بضرورة الاتزان في العمل والحكمة ، مع أن صلتي بها كانت ضعيفة جداً ، لأنني بالرغم من الطلبات التي قدّمت إليّ من طرفي الوصي الجديد ورئيس الوزراء الجديد لكي أذهب وأقدم لهما التهاني ، لم أفعل ذلك ، معتذراً بأن ليس في استطاعتي أن أقوم بهذا العمل ، وأنا معتقد بأنهما غير شرعيين .

لذلك بقيت صلتي بهما على أسوأ ما يكون من التوتر والمشادة من وراء ستار .

ومع ذلك كنت من حين لآخر أبدي رأيي مباشرة أو بالواسطة بوجوب إصلاح الحال ، والرجوع عن الغيّ إنقاذاً للبلاد من كارثة محققة .

سبق السيف العذل

ولكن قُضي الأمر وسبق السيف العذل ، ولم يبقَ في إمكان أي شخص أن يفعل غير التفرّج على تطور الأمور وانتهائها إلى تلك الكارثة المتوقعة .



السيد رشيد عالي الكيلاني

وعندما تبين للبريطانيين أن حكومة رشيد عالي الكيلاني لا تقوى على تنفيذ تعهداتها حسب المعاهدة البريطانية العراقية ، لم تتقدم السفارة بخطوات جديدة نحو تأييدها ؛ لأنها وجدت أن هذا التأييد سوف يؤدي إلى تقوية العناصر المتطرفة أكثر فأكثر ، فصارت تتحرى الوسائل لجلب القوى العسكرية وإنزالها في البصرة ، زاعمة أن حالة الحرب تقتضي ذلك ، وهي في الحقيقة كانت تقصد التصادم مع الحكومة .

تهديد سن الذبان

وفي هذا الموقف وجدت الفئة الحاكمة العراقية أنه قد يكون من المناسب تهديد الحكومة البريطانية من جهة مطار «سن الذبان» في «الحبانية» لردعها عن عملية إنزال القوات في البصرة ، وبدأت هذه الفئة بتنفيذ قرار مجلس الدفاع الأعلى ، وذلك بإرسال قوة كبيرة مع ما يلزم من المعدات الحربية إلى التلال المقابلة لقاعدة «الحبانية» في لواء الدليم ، فوصلت القوة إلى هناك وعسكرت وأخذت تحصن نفسها ضد الهجوم الجوي ، وتستكمل وسائلها لقصف مطار الحبانية حتى تتمكن من منع انطلاق الطيارات من المطار وطيرانها .

رشيد الكيلاني

وأتذكر أنني كنت جالساً يوم الخميس المصادف ٣٠ نيسان في حديقتي ، فأخبرت بالتلفون أن رشيد عالي الكيلاني يودّ مقابلتي فأجبت بأني مستعد لمقابلته .

وبعد دقائق حضر لديّ وحالته تنبئ بتهيج عصبي وقلق مضن جعله مشتت الفكر مصفرّ الوجه ، قلقاً إلى آخر حدّ ، وبعد أن حيّاني بلطف وداعبني كعادته معاتباً بأنه لا يعلم لماذا لم أساعدهم في محنتهم ، ولماذا أبتعد عن التعاون معهم ، أجبته باللطف والمداعبة نفسيهما بأنهم قاموا بالعمل ، دون استشارتي فيجب أن يكملوه بدون استشارتي أيضاً وقد يكون فيما عملوه خير كثير!

ثم قلت :

حديث ذو شجون

– ألاحظ أنني في واد . . . وأنتم في وادٍ آخر! ولو كنتم حرصاء في الحقيقة على أن تتبعوا استشارتي لكان يجب عليكم أن تثبتوا ذلك بخصوص جمع المجلس واتخاذ قرار كنت معارضاً له كل المعارضة . فلم يكن من الضروري أن تجمعوا المجلس في هذا الظرف العصيب بالشكل الذي جمعتموه فيه ، إذ كان من الممكن التوسط في الأمر وإقناع الوصي بأن ينتدب عنه من يقوم مقامه بالوكالة أثناء تغيبه دون مراجعة المجلس . وكان الإنكليز على ما أعتقد سيساعدون في تحقيق هذا الغرض فلم تفعلوا ذلك . ويظهر لي مما وقع أنك توافقني على كثير مما أقوله ، ولكنك إما أن تكون غير راغب في أن تعمل بما تتفق عليه معي أو أنه ليس في استطاعتك أن تنفّذ الاتفاق ، لأن الفئة التي تسلطت على الحكم قد أصبحت أقوى منك ومن غيرك . . . فما الفائدة إذن من المناقشة والاستشارة ، إذا كان التنفيذ يختلف عنهما؟

موقف

وعلى هذا أراد رشيد عالي الكيلاني أن لا يأخذ على نفسه مسؤولية التراجع عما يتفق معي عليه أو أن يقبل لنفسه أن يكون عاجزاً عن التنفيذ . وقد أعرب عن عدم موافقته على ما قلت قائلاً :

– إنه على عكس ما أفكر فيه . إنه يستطيع تنفيذ ما نتفق عليه . وعلى هذا قلت له :

– إذا كانت الحال مثل ما تقول فإني أود أن أفهمك بأن وضعكم القانوني في فهم المعاهدة وتفسيرها وتطبيقها ليس صحيحاً ؛ لأن استقلال العراق الذي تضمنته المعاهدة كان استقلالاً بشرط السلامة للإنكليز . فالإنكليز لو لم يعلموا جيداً أن استقلال العراق سوف لا يعرّضهم إلى مشاكل في تسهيل أمورهم الحربية وفي مساعدتهم ضمن العراق لما وافقوا على هذا الاستقلال ، وأنت أعرف بهذه الدخائل من غيرك ، فكيف يمكن أن تضع إنكلترا شيئاً في المعاهدة وتصرح به في المادة الثالثة وغيرها ، وتطالب العراق بالمساعدات والتسهيلات ضمن حدوده أثناء قيام حرب بينها وبين دولة أخرى . ثم نقول إننا نمتنع عن هذه المساعدة أو نقيّدها بشروط تجعلها غير قابلة للتنفيذ والتحقيق؟ . . .

موقف العراق ضعيف

ثم قلت له : إني متأكد من أن وضع العراق القانوني في تطبيق المعاهدة وما يدّعيه بشأنها ضعيف ، إلى درجة تجعلني أراهنك على أن أضع ألف دينار وتضع مائة دينار ونذهب إلى التحكيم . فإذا حكم لك أخذت الألف ، وإذا حكم لي استحققت المائة فضحك وقال :

اعترافات

– إننا لسنا بصدد هذه المناقشات الآن ، ولكني أتيت لمهمة غير هذه وتلك . إني أشعر بأننا نقترب مع الصدام مع الإنكليز ، وأنا لا أريد ذلك ، وإننا كنا قد وصلنا إلى درجة من التفاهم معهم بحيث أنهم سيعترفون بحكومتي ويتركونها تعمل ضمن نصوص المعاهدة ومفاهيمها . ولكنهم أبوا ذلك أخيراً فزاد الخلاف بيننا وأصبحنا على شفير الهاوية . فمن جهتنا جرت التحشدات العسكرية أمام الحبانية ، ومن ناحيتهم أخذوا يضايقوننا مطالبين بأن نسمح لهم بإنزال الجنود ، وقد وافقنا على ذلك الإنزال في البصرة ، حتى إننا انتدبنا شخصاً من كبار الضباط يشرف على هذا الإنزال وينظّمه بالاتفاق مع سلطاتهم ، ولكنهم لا يزالون يتحرون الوسائل للمصادمة معنا ، فكيف السبيل لإزالة هذا الأمر المتفاقم .

فهل في إمكانك أن تواجه السفير وتبيّن له أني لا أضمر شراً لهم ، كما أني مستعد للتفاهم معهم؟ فإذا وافقوا على الاعتراف بشرعية حكومتي فإني مستعد لأن

أقوم بواجباتي حسب المعاهدة ، وأترك لهم حرية مرور الجيوش وإبقائها في العراق حسب ما تقتضيه الظروف الحربية ، ولو كان عددها مليون جندي . فأجبته :

أسف

– بأني آسف على فوات الفرصة أو على التأخير من قبلهم في تحقيق التفاهم مع البريطانيين . كما أني لا أستطيع الاتصال بالسفير لأنه أصبح محصوراً في سفارته تحت رقباء وعيون وضعتهم الحكومة العراقية في أطرافها . وإذا تسنى لي أن أتصل به فسيقال عني أقوال وأقوال ، أقلها إني جاسوس! . . . ولست أقبل لنفسي أن أتورط في عمل كهذا تكون مغبته عليّ كبيرة في ظروف ضاع فيها رشد العامة ، وتضاءلت حكمة الجمهور المنساق بشتى الوسائل والعوامل . ثم أكدت له أن علة العلل في عدم التفاهم هو شخصه إذ أصبح البريطانيون لا يأمنون جانبه ، ولا يثقون بوعوده ، فكم من مرة وعد ولم يفِ . وقال كثيراً ، وعمل قليلاً . فإذا بقي جاعلاً شخصه مدار التفاهم ، فلا أعتقد بحصول أي تفاهم ، ولو تمكنت من مواجهة السفير ومحادثته فلا أعتقد أنه يسعني أن أقوم بشيء يطمئنه . ولما ألحّ عليّ ورفضت مكرراً ، سألني واليأس آخذ منه مأخذه ماذا يجب أن يعمله؟

فقلت : لديك وسيلة سهلة تقدر أن تستخدمها لإنقاذ البلاد ونفسك من الهوة . . .

قال : وماذا تكون هذه الوسيلة؟!

قلت : أن تذهب تواً عند مغادرتك بيتي هذا إلى مكتبك وتستحضر جواز سفرك وتتصل بمن تعتمد عليهم من المعتدلين من وزرائك فتأخذهم معك إذا أمكن ذلك ، وإلا فلتذهب بنفسك وتسافر تواً في الليل إلى خانقين وتدخل الحدود الإيرانية ومن هناك تعلن ببيان خاص : إنك تركت الحكومة لأنك لم تدخل فيها أو تؤلفها إلا لأنك كنت معتقداً بإنقاذ البلاد من الأضرار ، وعندما زاولت العمل وجدت أن التفاهم مع العسكريين غير ممكن ؛ لأنهم أصبحوا متطرفين لا يقدرون الحكمة ولا يحكّمون العقل ، فلذلك اضطررت إلى التباعد ، وإنك تعلن تنصلك من مسؤولية العمل . وبذلك قد يكون من الممكن أن تنحلّ حكومتك وتجيء فئة أخرى معتدلة عاقلة تحاول رتق الفتق كما حصل في وزارتك قبل الأخيرة ؛ إذ تشددت وهاجمت وتهيّجت ، ولكنك تركت الحكومة فتسنى لغيرك أن يأخذ المسؤولية فأرجع الأمور إلى

نصابها المعقول في برهة قليلة ، ولا أجد لك وسيلة غير هذه إذ إنك لا تزال تصارحني بأن ما أرتبه معك وما أبديه لك من رأي عن قبلته ووجدته موافقاً لا تقدر على تنفيذه ، لأن الجيش والمتطرفين من حولك يمنعونك من ذلك . أما الآن فإن ما أقوله لك وأرجو أن تعتمد عليه يجعلك في مركز يساعد على حلّ هذه المعضلة المعقدة بهذه الطريقة البسيطة .

تردد

ففكر قليلاً ثم قال : إن هذا الرأي يعجبه ، ولكن إذا فهمه هؤلاء المتطرفون فسوف يقضون عليه قضاء مبرماً .

قلت : وما شأنك بهؤلاء الضباط إذا عزمت على الرحيل إلى إيران في ليلة سوداء لا تصادف أحداً ، ولا تتصل بأحد .

فقال :

– سأنظر في هذا الأمر ، ولكنني أكرر رجائي إليك بأن تفكر في مواجهة السفير البريطاني هذه الليلة إذا استطعت وربما يتيسر لنا مخرج معقول .

ثم تركني . . . وذهب وهو غير معتقد بأنني سأسعى للاتصال بالسفير .

منشور

وفي صباح يوم الجمعة الموافق ١ أيار ١٩٤١ عندما نزلت من السطح ، ناولني الخدم منشوراً ألقي من باب الحديثة فقرأته فوجدته بياناً موقّعاً من السفير البريطاني السركنهان كورنواليسن ، وهو يتضمن هجوماً شديداً على الضباط الأربعة وحكومة رشيد عالي ، وقد تبيّن لي منه أن صداماً قد وقع فعلاً بين القوتين العراقية والبريطانية في فجر ذلك اليوم . وقد فهمت أن هذا المنشور كان قد أعد في السفارة يوم الخميس بعد منتصف الليل وأعطي إلى المستر بيلي المهندس البريطاني في مديرية البرق والبريد ، فوزّعه هنا وهناك بواسطة سيارة . وقد وصلتني نسخة منه وضعت بباب الحديقة .

الحرب

في ذلك الوقت دخلنا بالفعل حالة الحرب المرهقة التي تشدّق بشأنها رشيد

عالي الكيلاني وجماعته بأنهم بعيدون عنها ولا يصدقون إمكان وقوعها ، مع أنهم كانوا يتقربون إليها بخطوات واسعة . . . حتى حلّت الكارثة .

-٥٣-

الكارثة

وفي اليوم التالي . . . في الصباح المبكر زارت الطائرة البريطانية بغداد . . .

وكانت الحكومة قد أقامت بعض التدابير الطفيفة من وسائل الدفاع ضد مخاطر الجو كصفارات الإنذار والملاجئ ، وكلها لا تغني شيئاً إذا وقعت الواقعة! فطفقت الصفارات تنذر بالخطر ، وبدأ فتيان الكشافة والفتوة يقومون بأمور الإسعاف ، والطيارات تحوم في جو العاصمة دون أن توقع ضرراً . وقد تكررت هذه الزيارات الجوية البريطانية في ذلك اليوم ثلاث أو أربع مرات أو أكثر تخللها قصف جوي على بعض النقاط الاستراتيجية كمعسكر الرشيد ، والميناء الجوي ، وساحة السكك الحديدية ، التي كانت مقراً لبعض قوات الجيش . وقد ظهر أن حجم المقذوفات كان صغيراً ، لا يتعدى كونها قنابل صغيرة ذات وزن ١٥ كيلو غراماً . ولكن هذا القصف قد بثّ الذعر في جميع العاصمة . وكان التهافت على الخروج من العاصمة والتباعد خلاصاً من الخطر ، شديداً .

قصف الحبانية

وقد قيل في اليوم نفسه إن بعض الطائرات العراقية قد غزت الحبانية وقصفتها . وكان القصف على ما قيل موفقاً سبب أضراراً كثيرة هناك .

الحالة في الداخل

أما الحالة في الداخل فكانت على أسوأ ما يكون من القلق والاضطراب والفوضى ، يصاحبها حركة لئيمة تستهدف النهب والسلب بصورة عامة والاعتداء على اليهود بصورة خاصة . ولم تنقطع جهودنا رغم وخامة ما وقع فيه العراق من مأزق لإيجاد حل ينهي حالة الحرب بين العراق وبريطانيا . ولما شاع أن تركيا من جهة ومصر من جهة ثانية وحتى إيران ، قد عرضت بصورة منفردة الوساطة للصلح ، ساد ارتياح كبير في جميع الأوساط ، واستبشر الناس بذلك حتى إننا ذهبنا نتسقط الأخبار هنا وهناك ، علّنا نجد ما يحقق الأمل بانقشاع هذه الكارثة ، فقيل لنا إن إيران

مستاءة مما وقع وتأسف لأن يتورط العراق في عمل مثل هذا . فهي لا تؤيد هذا العمل ، وتركيا قد أعربت كذلك عن رأيها بما يقارب ذلك ، أما مصر فكان استنكارها لعمل العراق أشد من غيرها ، مما سبّب تذمر رجال الحركة منها تذمراً شديداً .

دعايات

وقد قامت جماعة الثوار ومن يؤيدها بدعاية خدّاعة على يد صديق شنشل ، مدير دعاية ذلك العهد ، مآلها أن الدول المجاورة تؤيد حركة العراق وتؤازرها ، ولكن أحداً من المطلعين على دخائل الأمور لم يصدّق ذلك .

القوات البريطانية

وفي يوم الخميس ٧ أيار ١٩٤١ روت الأنباء أن القوة البريطانية المحتشدة في الحبانية ، بعد أن بدأت في التقدم براً وصلت إلى الفلوجة ، واضطرت القوات العراقية على عبور الفرات وترك الجسر حتى قيل إن الجيش العراقي نسف جسر الفلوجة أو فكّر في نسفه ؛ لكي يجعل من نهر الفرات حداً فاصلاً بينه وبين الإنكليز .

وعلى إثر هذه الحوادث اتصلت بالتلفون بالمرحوم أخي ناجي السويدي وأخبرته بما سمعت فأيد ذلك ، وقال إن الأمر ليس خطراً كما يظن لأن مناوشات طفيفة قد حصلت ، ووجد الجيش العراقي من الأنسب أن ينتقل إلى الضفة الشرقية من الفرات ويتحصن فيها .

فقلت : إنني لا أشاركه هذا الاطمئنان والتفاؤل ، وأعتقد أن الأمر أسوأ مما نظن ، وأن الكوارث سوف تترى على البلاد بسبب السياسة الهوجاء التي لجأ إليها رشيد عالي وأعوانه فورّط البلد بسببها بهذه الورطة .

مهمة سياسية

وقد أخبرني أخي أنه سيسافر في ذلك اليوم إلى ابن السعود بمهمة خاصة ليبيّن له الوضع وليطلع بعد ذلك على آرائه بشأنه . فقلت له : إن هذه فرصة لا مثيل لها تتاح له ليبتعد عن هذا الجو الخانق باسم مهمة سياسية ، فلينتهزها وعندما يسافر فلا يرجع إلى بغداد .

فقال :

– إني أفكر في هذا أيضاً .

وشاركني في أن هذه فرصة يجب أن ينتهزها لئلا يعود بعد ذلك إلى بغداد .

ثم كرّرت عليه وألحفت في الطلب بألا يعود وأن يبقى هناك ، وأن يتنصل من مسؤولية هذه الأعمال بوسائل شتى . فوعد وسافر . وأخبرني عند وصوله إلى النجف أنه سينفذ ما تكلمت به معه . وقد مضى على سفره ثمانية أيام وإذ به يرجع! ولما سمعت بذلك استشطت غيظاً من هذا الرجل الذي يعد ولا يفي ، فقد وعدني بأن لا يحضر جلسة مجلس النواب المشتركة التي تقرّر فيها إسقاط الوصي فحضر ، كما وعدني بألا يدخل وزارة رشيد عالي فدخلها . وإن كان لا يتوانى في عرض أنواع الأدلة ليثبت بموجبها أنه كان مضطراً على هذا العمل . ثم يعدني أخيراً بأن لا يرجع إلى العراق ويبقى خارجه فلا ينفّذ الوعد .

مقابلتي لأخي

وقد كانت مقابلتي له عند رجوعه من لدن الملك ابن السعود مقابلة جافّة تخللها كثير من الكلام القاسي الذي وجّهته إليه ، إذ كنت في حالة سيئة من اليأس وتوتر الأعصاب لما قاسيناه خلال الأسابيع الثلاثة الماضية من حالة حرب بدائية ليس فيها من وسائل الدفاع ولا التنظيم شيء يذكر . ثم ماذا يكون مصيرنا ومصير بلادنا إذا بقينا مستمرين في هذه المناوشات التي لا معنى لها؟

عتاب

وقد قلت له : مهما كان السبب الذي طوّح به وحمله على الرجوع إلى هنا بعد أن أكد لي عدم رجوعه ، فإني سأتركه يتمتع بخيرات هذه الحالة الوارفة الظل والنفع وسآخذ عائلتي وعائلته إلى إيران وأتركه ليفعل الدهر به ما يشاء .

وربما كنت في عملي هذا متعسفاً ، ولكن حلكة الجو كانت تبرر كل ما قلته له ووجّهته إليه من كلام قاس . حتى إنه بعد مقابلتنا اتصل بي وأخبرني بأنه مستعد للذهاب معي إلى إيران ، ولكنه سيتأخر يوماً واحداً عني ، فلم أعر قوله هذا أي اهتمام ، لأنني اعتقدت أنه قرر ألا يفي بوعد يعطيه!

إن الحالة الداخلية خلال الفترة التي انقضت ما بين ١–٧ أيار كانت حالة محزنة حقاً .

الجيش

فالجيش كان لا يعرف ماذا يعمل ، وكان يتلهى بتبديل قوّاده وإحداث جبهات خيالية تارة يسميها الجبهة الغربية ، وطوراً الجبهة الشرقية أو جبهة الفرات ، وغير ذلك من الأمور التي لا تنطبق على حقيقة ما . إنما المحقق أن هذا الجيش كان عديم التنظيم ، خائر القوى ، قد استحال عليه حتى أن يوصل الخبز الكافي إلى الجنود المحاربين في جبهة تبعد عن العاصمة ٥٠ كيلو متراً ، كما استحال عليه أن يضمد جراح الجرحى من رجاله أو أن يؤمن ما يحتاجون إليه من أسلحة ضرورية للدفاع .

والقصص والحوادث التي كان يرويها الجنود وضباطهم ، وما كانوا يقاسونه في الجبهة من حرمان وأخطار محدقة بهم من دون مبرّر . . . كل هذا كان نذيراً بتفكك الجيش يوماً فيوماً ، مع أن الجبهة المحاربة له لم تكن بدورها جبهة أوروبية مستوفاة جميع الوسائل اللازمة للحرب أو الراحة . بل كانت عبارة عن خليط من الآشوريين والجراكسة المتطوعين في جيش شرق الأردن ، يقودهم ضباط إنكليز تحت قيادة أبي حنيك (الجنرال كلوب باشا) .

إلى طهران

وفي اليوم الثامن عشر من أيار تركت بغداد مع عائلتي ووجهتنا خانقين ، وكان الحصول على فيزا الخروج أمراً ليس بالسهل ، ولكننا حصلنا عليها خلال أربعة أيام .

وعندما ركبنا السيارات ومررنا بهذه العاصمة الطويلة العريضة لم نجد أحداً في الشوارع وكأنها بلد ميّت ليس فيه ديار ولا نافخ نار ، وكان الوجوم عاماً والقلق مستحوذاً ، خصوصاً وقد بدر في الأيام الأخيرة من الأوباش والرعاع ما ينذر بالشر المستطير ، من التعدي على اليهود سواء أكانوا متجوّلين في الأزقة أو قابعين في بيوتهم . حتى صار أولئك الرعاع يسائلون من يلاقونه : أهو يهودي أم غير يهودي؟ مما زاد في الذعر كثيراً . وبما أنه لم يكن هناك شعور حقيقي بالعنصرية فقد التجأ خلال تلك الفورة (التي دبرها الألمان وعملاؤهم) كثيرون من اليهود إلى بيوت أصدقائهم من مواطنيهم المسلمين والمسيحيين ، حيث لاقوا فيها الحماية والضيافة طوال مدة الأزمة .

الابتعاد عن العاصمة

تركنا هذه العاصمة وتباعدنا عنها . . . ولم نصدّق ما إذا كان في إمكاننا الوصول

إلى خارج الحدود بالصحة والسلامة ؛ إذ كانت بعض الطائرات تحوم في الفضاء وتهدّد المارين والعابرين على الطرق ، خشية أن يكونوا منتسبين إلى قطعات عسكرية لتمنعهم من الوصول إلى أهدافهم ، ولم يكن من السهل التفريق ما بين وسائل النقل أهي عسكرية أم مدنية ، حتى إن الطائرات البريطانية كانت تنقضّ على أية سيارة تسير على الطرق خارج العاصمة فتضربها بوابل رشاشاتها وتمنعها من المسير ، ولحسن الحظ ، وبالرغم من وجود بعض الطائرات البريطانية هنا وهناك في خانقين نفسها ، لم يحصل لنا ما يكدّر سفرتنا فوصلنا الحدود العراقية الإيرانية في خسروى سالمين ، وتنفسنا الصعداء كأننا كنا في جب وتركناه . . .

-٥٤-

راحة

لقد ساغ لنا الطعام حينئذ وتذوّقنا النوم بعد أن حُرمنا منه زهاء ثلاثة أسابيع متوالية ؛ لأن الطائرات وإن تكن أضرارها قليلة ، لكن تهديداتها كانت أكثر من تلك الأضرار ؛ إذ كانت تملا الجو ليلاً ونهاراً وتقوم بحرب أعصاب قاسية أضاعت علينا راحة أعصابنا . وبعد نصف ساعة من استراحتنا في خسروى استأنفنا المسير إلى كرمانشاه التي وصلناها قبيل الغروب ، وبقينا فيها يومين ، ثم غادرناها إلى همدان ، وهناك اتصل بنا المرحوم أخي ناجي السويدي من كرمانشاه يخبرنا بأنه وصلها ، وأنه آتٍ إلى طهران ، فلم ننتظره بل استمررنا في السفر حتى وصلنا «كوج» ظهراً وهو محلٌ يبعد عن طهران ٣٠ كيلو متراً ، وهناك استرحنا وتناولنا طعام الغداء . وقد كان في استقبالنا السيد عبدالملك لخضيري أحد أقاربنا وبعض موظفي السفارة العراقية في طهران ، والأصدقاء الذين سمعوا بمجيئنا .

طهران

عندما وصلنا «طهران» صعدنا إلى شمران ثم إلى دربند ، حيث نزلنا في الفندق الجديد الذي أنشئ هناك ، وهو من أفخم الفنادق في الشرق الأوسط ، تعود ملكيته للشاه وتديره البلدية بواسطة شركة اسمها «إيران تور» كانت سيطرتها قليلة على الإدارة ، وكانت الكلمة العليا فيها للبلدية والشاه من ورائها ، وبقدر ما كان البناء فخماً ، فقد كان الطعام غير مستساغ والخدمة غير مريحة .

صالح جبر

وهناك التقينا بالسيد صالح جبر ؛ إذ كان ينزل في الفندق بعد أن ترك العراق منكوباً من قِبل حكومة الدفاع الوطني .

كان السيد جبر متصرفاً في البصرة حين وقع الانقلاب وتأسست حكومة الدفاع الوطني – كما أسموها- فطلبت منه التعاون فرفض ذلك ، وعندئذ اعتبروه ناقماً منتقضاً عليها ، فأوقفوه وجلبوه مخفوراً إلى العاصمة . وقد ذكر لي أخي أنه عندما سمع بهذا الحادث كلّم السيد رشيد عالي الكيلاني مؤنباً إياه على هذا العمل ، ومشيراً بإطلاق سراح صالح جبر قائلاً إنه لا يطلب من شخص الإخلاص بالقوة والإرغام ، فإذا لم يكن هو مستعداً للتعاون مع حكومته فليس معنى ذلك أن يحبس ويهان ، بل يجب أن يترك في سبيله وتعطى له الحرية في اختيار أي محل يريد الإقامة فيه ، سواء داخل العراق أم خارجه ، وعلى هذا أطلق سراحه وأفهم أن في وسعه أن يسافر إلى إيران إذا أراد ، فوافق وذهب وهناك التقينا به في الفندق . وقد كان السيد جبر يذكر هذه المنقبة لأخي عندما حادثته في هذا الشأن .

الحالة في إيران

أما الحالة في إيران وفي عاصمتها خصوصاً فكانت مذبذبة تماماً .

فإيران كانت تسعى إلى الاحتفاظ بحيادها ، ولكنها تعلم بأن هذا أمر ليس بالسهل ، كما كانت تعلم أنها أصبحت مركز دعايات مختلفة لشتى الدول الداخلة في الحرب ، وهذه الدعايات كانت تسبّب نوعاً من الامتعاض لدى المتحاربين خصوصاً الحلفاء ، لأن تحيّز الحكومة الإيرانية إلى جانب المحور كان واضحاً ، ولكن صفة الحياد كانت مطاطة لدى الحكومة لتخفي ذلك التحيّز قائلة : إن بلادها محايدة وهي لا تعارض الدعايات التي يقوم بها المتحاربون في بلادها ، على شرط أن لا يخل ذلك بأمنها وسلامها . كما أنها كانت تبيع منتوجاتها إلى المحور أكثر مما تبيعها إلى الحلفاء ، وحجتها في ذلك كانت أنها ترغب لا في ثمن تلك المنتوجات بل في ما يقابلها من مصنوعات ألمانية تحتاج إليها لإنعاش صناعتها . والحلفاء لم يكن في مقدورهم مدّها بهذه المصنوعات والآلات وغير ذلك من المنتوجات المنوعة . وهذا ما اضطر إنكلترا إلى أن تؤسس شركة خاصة اسمها شركة المملكة المتحدة التجارية (U.K.C.C.) لتشتري هذه الشركة جميع ما يتوفر لدى إيران وتركيا والشرق الأوسط

من المواد الأولية التي تصلح للتصدير إلى بلاد العدو ، فتمنعه بذلك من الاستفادة منها ، ولو كلفها هذا الأمر إبقاء البضائع في محل إنتاجها لقلة وسائل النقل والشحن والتصدير ، فكان عملها هذا عملاً سلبياً ، يمنع المحور من الاستحواذ على تلك المواد الأولية ، ثم الاستفادة الإيجابية إذا تسنى نقلها إليها .

إيران معترك عظيم

وكانت دول الحلفاء تبذل الكثير من الجهود لمنع تغلغل النفوذ الألماني أثناء الحرب في إيران ، ولكن ذلك لم يجدِ نفعاً لأن الوضع الحربي للحلفاء كان أضعف من وضع المحور ، وربما خيّل لإيران كما خيّل لغيرها أن النصر سيكون حليف المحور ، فلم تكترث إيران برغبة الحلفاء مما زاد في الصعوبات بينها وبينهم زيادة مطردة .

-٥٥-

إخفاق ثورة العراق

لقد أخفقت حركة العراق ، وقضي عليها في ٣٠ أيار ١٩٤١ قضاء مبرماً أدى إلى أن يهرب زعماؤها جميعهم إلى إيران . ثم أعقب ذلك عدوان ألمانيا وهجومها على روسيا في ٢٢ حزيران ، وصار من الواجب أن يعالج الحلفاء الحالة السياسية الإيرانية – العراقية بحزم وقوة ، ويحسبوا لكل شيء حسابه .

ومن النوادر المضحكة أن وصل إلى سمعنا ذات يوم في مساء ٣٠ أيار أن الثورة العراقية قد أخمدت أنفاسها ، وأن السيد رشيد عالي الكيلاني قد وصل الحدود الإيرانية صباحاً ، حتى إن بعض الجرائد المسائية في إيران نشرت ذلك ، ونحن لما نعلمه من حالة التفكك في العراق بدأنا نصدّق هذه الحوادث ، ولم يخالجنا الشك في صحتها قط . إلا أن غبرييل جورج عبديني التاجر المعروف الذي يعتبر نفسه صديقاً حميماً لرشيد عالي قد اغتاظ من هذه الأنباء ، وصار يكذّبها بشدة من دون أن يكون لديه سبب يؤيد ما يقول سوى صداقته وميله الشخصي إلى الأستاذ الكيلاني ، وقد استفز ذلك التهويش السيد عبدالعزيز المظفر لمعارضته وتحديه قائلاً :



مع سماحة الحاج محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين الأكبر

رهان

– إن هذه الحوادث صحيحة ، وقد دخل رشيد عالي الحدود الإيرانية هارباً .

وتراهنا على ٢٠٠ تومان أي ما يعادل ١٥ ديناراً تقريباً . فالمظفر يؤيد الأخبار وعبديني يكذّبها . . . وجاء الصباح وظهرت الصحف الإيرانية تؤيد إخفاق الثورة ، وعندئذ خسر عبديني الرهان ودفع المبلغ للسيد المظفر!

زعماء الثورة في إيران

وفي اليوم التالي سمعت بوصول الكثير من زعماء الثورة ومنهم رشيد عالي ، والحاج أمين الحسيني ، والوزراء ، والقواد ، وأخذ الكثيرون منهم يسكنون «دربند» عدا رشيد عالي الكيلاني ، الذي كان يسكن فندق الفردوسي في قلب طهران ، حتى قيل إن الحكومة الإيرانية عرضت عليه وعلى السيد أمين الحسيني أن يكونا ضيفين عليها بناء على رغبة الشاه . ولكننا لم نتحقق من ذلك ، وبقي الأمر لا يخرج عن الشائعات . وقد مررت «بالفردوسي» فلم أجدهما وتركت بطاقتي لهما .

الكيلاني

وفي اليوم التالي جاء السيد رشيد عالي الكيلاني لزيارتي في الفندق ، وأعقبه سماحة المفتي . وكان العتاب بيننا شديداً .

تنكيت

فكنت بدوري أذكرّهما بما كنت أبديته من آراء أثبت الزمن صحتها وما أبدياه هما من آراء دللت الوقائع على خطأها ، ولكن هذا العتاب كان لا يخرج عن حدود الأدب والتنكيت . وكانا متأسفين على ما فرط منهما وسبّب الكارثة للبلاد ، ولكنهما كانا يحاولان أن يبرّرا موقفهما بأنه كان دفاعاً ضد الهجمات البريطانية والمحاولات التي كانت تبذلها بريطانيا لإدخال العراق في الحرب ، حتى إنني قلت في ذلك الصدد للمرحوم أمين بك التميمي ، الذي كان مع المفتي ، إن من حق سماحته –أي المفتي– كزعيم فلسطين خاض المعارك هذه السنين الطوال دفاعاً عن بلاده ودفعاً للشرور الصهيونية ، أن يتوسل بجميع الوسائل لتحقيق مآربه الوطنية ، وحتى له أن يتفق مع الشيطان لا مع ألمانيا أو اليابان أو إيطاليا للدفاع عن بلاده ، ولكن ليس له أن يورّط العراق في محنة كانت لا تؤمن خيراً لفلسطين ولا تدفع عن العراق الغائلة ؛ لأن ضعف العراق ليس إلا ضعفاً في جبهة الدفاع عن فلسطين . فطالما كان العراق قوياً كان الدفاع أقوى . فجعل العراق ضعيفاً ليس من مصلحة فلسطين نفسها .

رأيان

وكانت نظريتهما –رشيد والمفتي– أنهما يؤيدان ما قلته . ولم يكن في حسبانهما أن يتورّط العراق إلى هذا الحد فيضعف ، ولكن المناورات التي لعبتها بريطانيا وحاولت بها أن تدخل العراق في معمعة الحرب ، هي التي جعلتهما يبديان الرأي لجماعة من القائمين بالأمر في ذلك الوقت ؛ لكي يتجنبوا تحقق غايات الإنكليز ويبقوا بعيدين عن الحرب .

المفتي

ومهما كانت الأسباب والمؤثرات التي جعلت مفتي فلسطين يلعب دوراً نشيطاً بارزاً في مقدرات العراق سنة ١٩٤٠–١٩٤١ ، فمن الإنصاف أن نقول بأن أمين

الحسيني كان رجلاً كثير الخبرة ، طويل الباع قد أعدّ نفسه لمعالجة قضايا العرب الهامة معالجة تؤمن لهم النجاح والعز ، وهو لم يفتر في أي وقت عن أن يثبت حبه وإخلاصه للوطن العربي على اختلاف أقاليمه ، فلم يكن من السهل عليه إذن أن يورّط جزءاً منه في التهلكة ، ولكن اعتقاده بنجاح الألمان على كل حال ، وانفراط عقد الحلفاء بنتيجة حرب ١٩٣٩-١٩٤٥ هو الذي أدى إلى أن يتبع سياسة تعرّضت في أكثر الأحيان إلى النقد ، باعتبارها سياسة قصيرة المدى تحمّل هو وزرها أكثر من سواه .

دسائس

نحن في طهران . . .

وحبائل الدسائس الحربية وشبكاتها تنتشر في كل زاوية منها ، وحيثما تكن أنت تجد جماعة من الروس والألمان والإنكليز وغيرهم من حلفائهم يتهامسون في الحديث ويتداولون في شتى المواضيع بحذر تارة ، وبجهر طوراً ، والحكومة الإيرانية معتزّة بكونها لم تدخل الحرب ، وقد سلمت من فواجعها لكنها قويت من الناحية الأخرى وصارت تملي إرادتها على الحلفاء بشتى الوسائل .

اختفاء الكيلاني

وفي ذات يوم من شهر حزيران ١٩٤١ سمعنا أن السيد رشيد عالي الكيلاني الذي كان قد وصل إلى طهران قبل أسابيع قد سافر إلى جهة مجهولة . والأرجح أن تكون استانبول . وأن المفتي يحاول بدوره الابتعاد عن طهران لتكون وجهته ألمانيا أو بلاد المحور ، ولكنه يؤخر سفره من يوم إلى يوم . وكنا نسمع القصص العجيبة عن الثورة الكيلانية ، وتصرفات أبطالها في بغداد ، ذلك التصرف الذي لم يكن يرافقه شيء من الحكمة والتروي بل كان بمثابة عمل طابعه التعثر والخيبة .

١ حزيران

وآخر ما كنا نتلقّى أخباره هو ما وقع في بغداد بعد انسحاب الثوار منها يوم ١ حزيران ١٩٤١ من قلاقل وقتل وسلب كان أكثر ضحاياه من اليهود .

الحرب الألمانية الروسية

فقد كانت تسير الحوادث تباعاً من سيء إلى أسوأ في زمن كان يأمل فيه البعض من الناس أن تنفرج الأزمة ويخفّ الضيق ، وإذ بحرب جديدة عاتية تندلع في ٢٣ حزيران بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي ، كنتيجة محتمة للعدوان الألماني الذي شنّه هتلر ضد روسيا .

إن هذا الحادث العظيم قد طمأن بريطانيا والحلفاء على مستقبل الحرب ؛ إذ أصبح في حكم المحقق أن ألمانيا خاسرة لا محالة بعد أن تورطّت في الحرب مع روسيا ، حتى قيل إن الإنكليز في ذلك اليوم كانوا ثملين بنشوة الفرح يتراقصون طرباً في كل مكان . أما المحوريون أنفسهم فكانوا يتجادلون بالإعراب عن قناعتهم بأن الحرب لا محالة منتهية بنجاح المحور ، وإن أصابها عائق جديد بالحرب الروسية الألمانية . ولكن أذناب المحور الذين لم تكن لديهم الحماسة فقط بل كان همّهم الاعتناء بمصالحهم وإتقان الحساب الدقيق لما ينجم عن هذه الحرب الضروس من نتائج وخيمة عليهم وعلى المحور .

كان تفكيرهم أصح من المحوريين أنفسهم ، فكانوا وجلين إلى أبلغ حد حتى إن البعض منهم كان يرى أن الحرب قد تبلورت نتائجها ضد ألمانيا منذ ذلك الوقت ، برغم التقدم السريع الذي كان يقوم به الجيش الألماني في روسيا ، وبرغم الانهزامات العظيمة التي كان يمنى بها الجيش الروسي .

أنماط من التفكير

ومن الطريف أنه كان يوجد قسمان من أذناب المحور ومن أذناب الحلفاء ، بين العراقيين في طهران ، وكانت المشادة تظهر من حين إلى آخر بعنف بينهما ثم تنطفئ جذوتها وترجع الأمور ما بينهما كسابق عادتها من حيث الصداقة والمجاملة ، ولكنها لا تلبث حتى تتجدد هذه الجذوة كلما سنحت مناسبة للاحتكاك بين هاتين الزمرتين ، حتى إنك كنت تجد المبالغة في تعظيم المحور والتفاؤل بمستقبله يبلغ حداً عظيماً عند زمرته ، وكذلك الحال مع زمرة الحلفاء إذ كانوا يهوّلون بآرائهم ومطالعاتهم المتشائمة ضد الحرب أو المتفائلة . والحقيقة أنه لم يدرك أحد من هؤلاء خطورة الموقف الذي كانوا فيه إلا بعد أن سمعوا ثم تحققوا من أن دوراً جديداً سيلعبه الحلفاء في إيران .

إن أولئك المتحمسين للمحور أو للحلفاء كان أملهم أن تنتهي الحرب إن عاجلاً أو آجلاً ، وهم في طهران ، ثم تجري تصفية الحوادث بعد الصلح ، ولا يبقى ما يعاقبون من أجله من أي من الطرفين . ولكن الحلفاء الذين كانوا يضمرون شعور الانتقام من إيران بسبب سياستها المتساهلة مع المحور والغطرسة التي عاملتهم بها كانوا يبيّتون في السر ، ما هم عازمون على القيام به لتصفية حساباتهم معها . . . وكان الأمر مكتوماً لم يتسنّ لأحد أن يطلع عليه إلا قبل حدوثه بأيام قليلة جداً .

-٥٦-

مع السفير البريطاني

كنت مزمعاً الرجوع إلى بغداد بعد انكشاف الغيمة هناك ، وانقضاء القسم الكبير من الصيف ، وكانت لي صلة قديمة مع السفير البريطاني في طهران وهو يومئذ السر «ريدر بولارد» ، فطلب مني أن أتناول الغداء معه قبل السفر ليودّعني . فذهبت مصطحباً السيد عبدالملك الخضيري القائم بأعمال المفوضية العراقية في طهران ؛ وقد اكتفى السفير بأن يحضر على المائدة أركان السفارة البريطانية . وكان الحديث يتعلق تارة بالعراق ، وطوراً بإيران . وقد دهشت عندما جرى الحديث عن الشاه ؛ إذ وجدت السفير مندفعاً مهاجماً الشاه بكل صراحة ، وعلى خلاف التقاليد التي نعهدها في هؤلاء القوم من التكتم والتباعد عن الصراحة . قال لي :

– يعتقد هذا الرجل السخيف أنه قد وصل إلى درجة من القدرة جعلته يملي إرادته على إنكلترا وروسيا كما يريد ، ولم يكفه أن استبد في داخل بلاده استبداداً مريعاً حتى استحل أموال أهلها ونهبها منهم بلا عوض ، بل طمع في الدول الكبرى بقصد استثماره إياها بشتى الوسائل ، وقد غاب عنه أن إنكلترا إذا سكتت عن أخطائه وتصرفاته في الداخل فليس ذلك لأنها كانت عاجزة عن تبيّن الحقيقة وتمييز الفاسد مما كان يقوم به ، بل أرادت أن تقوّي مركز إيران وتؤيده حتى لا تتجدد السياسة القديمة التي كانت تقسم إيران إلى منطقتي نفوذ روسية وإنكليزية . إن حكمة بريطانيا وتروّيها ومساعداتها للشاه وإيران كل ذلك لم يفسره الشاه بشكل ينطبق على العقل والكرامة ، بل أراد أن يفهمه كدليل واضح على العجز والخور ، فجعل بلاده مأوى للمحور ودسائسه ، وكلما راجعناه مسترعين نظره إلى ما يقع من

الأضرار العظيمة بمصالح الحلفاء ، كان يردّ الطلب بغطرسة وأنانية ، مدّعياً أن بلاده محايدة وأن لكل الحلفاء أن يستخدموا قواهم غير المحاربة فيها ، وعندما يأتي الدور إلى تحقيق بعض المنافع غير العسكرية لصالح الحلفاء ، كان يضع في طريقها أنواع العراقيل ولم يسمع ما نشكو منه من انحياز مستمر من حكومته في صالح المحور . إن هذه الأعمال بلا شك مهزلة يجب أن تنتهي في وقت من الأوقات . وبعد الغداء كان القائم بأعمال المفوضية العراقية يتحادث مع سكرتير المفوضية البريطانية ، الذي كان حاضراً المأدبة فسأله السكرتير ما إذا كان يرغب في السفر إلى بغداد الآن؟

فأجاب بالإيجاب . . .!!

وحينئذ قال :

– الأحسن لك أن تعجّل بالسفر ولا تؤخره لأن في ذلك التأخير آفات . ولم يزد على ذلك شيئاً . . .

وعندما تركنا السفارة البريطانية كان موضوع حديثي مع القائم بالأعمال عما بيّنه له السكرتير الأول البريطاني من ضرورة الاستعجال في السفر ، وآفات التأخر فيه ، وكنا نقلب هذا الموضوع على أوجه كثيرة ربطناها بحديث السفير ، فتوصلنا إلى أن في الأمر شيئاً يجب أن ننتظر وقوعه في إيران . . . لكن أي شيء هذا . . .!!

تساؤل

ومن المشكوك فيه أن يعرفه أحد بالضبط . وقد كان من الطبيعي أن لا نكون على اتصال مع الدوائر الرسمية الأجنبية أو الإيرانية ؛ لأن وضعنا كلاجئين يجعلنا نتجنب هذا الاتصال ، مما أضاع علينا الحصول على أية أخبار مفيدة تدلنا على التطوّر السياسي المرتقب في ذلك الوقت . . .

تقديم السفر

ومع ذلك فقد قرّرنا تقديم السفر أربعة أيام ، واتخذنا الحيطة والتدابير لذلك وصمّمنا عليه . . .

وفي صباح يوم السفر المقرر ركبنا السيارات من دربند ونزلنا إلى طهران ، وكان في نيّتنا أن نودّع الوزير العراقي المفوض ونستمر في طريقنا .

اجتياح إيران

وعندما وصلنا إلى المفوضية أخبرنا الوزير المفوض ، الذي لم يكن قد مرّ على مجيئه إلا أيام قليلة ، بأنه ليس في وسعنا السفر لأن الجيش البريطاني قد عبر الحدود الإيرانية من الغرب صباح ذلك اليوم . والجيش الروسي في عين الوقت دخل من الشمال ، فاضطررنا إلى البقاء في المفوضية ونحن على أشد ما نكون من القلق بسبب ما حصل فجأة فأعاقنا عن السفر ، وخلاصة ما فهمناه عن هذه الحوادث هو أن البريطانيين والروس قد وجدوا أن إيران بدأت بمركزها الحاضر تلعب دوراً هاماً في حياة الحرب وسوق القوات ، بعد أن تغلغل الألمان في القوقاز أو كادوا . فبقاء إيران في حياد مصطنع أو حياد كما سموه لصالح المحور سوف يضر ضرراً بليغاً في وضعهم الحربي . فكان يجب عليهم أن يزيلوا الشاه عن إيران ، وأن يجعلوا من إيران دولة مساعدة لهم حتى يأمنوا جانباً كبيراً في خططهم العسكرية بعدما كان هذا مفقوداً تماماً .

وقد طلبوا من الحكومة الإيرانية أن تسمح لهم بإمرار القوات من الغرب إلى الشمال وبالعكس ، تسهيلاً لعملية الروس الحربية وتقوية للجبهة الروسية في كفاحها ، فرفضت إيران ذلك متمسكة بحيادها ، فكان لا بد لهم من أن يخلوا بحيادها بالقوة وهكذا فعلوا . . .

هروب الشاه

دخل الحلفاء الحدود الإيرانية ، وقد صادفتهم هناك مقاومة ضئيلة لم يطل وقتها أكثر من ساعات ، وتشتتت قوات الجيش وأصاب الحكومة انحلال عام فسلمت إيران في ٢٤ ساعة وهرب الشاه من طهران إلى أصفهان ، ثم رجع بعد يومين إلى العاصمة الإيرانية ، وأعرب عن رغبته في التنازل عن العرش لولي عهده ولده ، وهكذا تمت رواية إيران ، ومثلت في مدة قصيرة بنجاح الحلفاء ، إلا أن الأمن وإن استتب من وجهة نظر الحلفاء ، لكنه اختل اختلالاً عظيماً من حيث سلطة الحكومة الإيرانية وسيطرتها على البلاد فانحل الجيش ، وصار الجنود منبثين في أنحاء البلد يبيعون الأسلحة والذخائر بأبخس الأثمان ثم يرجعون إلى بلدانهم ، وانتقضت العشائر على الحكومة وضربت الفوضى أطنابها في كل مكان .

الحالة في العراق

هذا ما يتعلق بالحالة في إيران

أما عن الحالة في العراق فقد وردت الأنباء عن أن الحكومة العراقية قد قررت اتخاذ الإجراءات الصارمة ضد القائمين بحركة رشيد عالي الكيلاني من جميع الطبقات ، كل حسب عمله وجرمه . وأنها أصدرت مراسيم تعدل القوانين المرعية تسهيلاً لهذا الغرض ، ثم سمعنا دعوة في الإذاعة موجّهة إلى أشخاص ذُكرت أسماؤهم تطلب منهم الحضور للمحاكمة في الديوان العرفي العسكري ، وتحدّد لهم مهلة لهذا الحضور .

القبض على العرب في إيران

ثم بدأت الحكومة العراقية بواسطة وزيرها المفوض في طهران المطالبة بإلحاح من الحكومة الإيرانية والسلطات البريطانية فيها بالقبض على الأشخاص العراقيين وبعض العرب غير العراقيين ، الذين اشتركوا أو كان لهم اتصال بحركات رشيد عالي الكيلاني ، وأن تجمعهم في مكان منعاً لهربهم حتى يبتّ في مصيرهم . وقد نفّذت الحكومة الإيرانية بناء على تضييق الإنكليز رغبة الحكومة العراقية هذا الطلب ، وجمعتهم في أمكنة تحت الرقابة . وكانوا خليطاً من عراقيين وغيرهم أسموهم جميعاً (الرتل الخامس) الذي يجب النظر في مصيره بسرعة .

سوق العرب إلى خارج إيران

ولم تمض على ذلك إلا أيام قلائل حتى أمرت السلطات بجمعهم وإخراجهم من طهران وسوقهم إلى الأهواز . وقد ظهر أن النية كانت متجهة إلى إبعادهم إلى ما وراء البحار في بلاد تسيطر عليها بريطانيا ، حيث يبقون حتى انتهاء الحرب ، وبعد أن استتب الأمن في أطراف الحدود لإيرانية ، عزمنا على السفر حوالي منتصف شهر أيلول ١٩٤١ ، وبعد متاعب بسيطة في الطريق وصلنا إلى بغداد .

عندما انتهت الثورة العسكرية التي قامت في أوائل نيسان ١٩٤١ وقضي عليها في أواخر شهر أيار ، عادت الحكومة الشرعية العراقية إلى البلاد برئاسة الوصي .

عودة الوصي

واستلمت زمام الأمور . وقد تمّ هذا بمعاونة الجيش البريطاني الذي استطاع طرد المتمردين أو وضع اليد على البعض منهم . فسلمهم إلى الحكومة العراقية ، وقد تألفت وزارة جديدة برئاسة السيد جميل المدفعي في ١ حزيران ١٩٤١ ، وبقيت في الحكم حتى ١ أيلول من تلك السنة .

وزارة المدفعي

كانت خدمات وزارة المدفعي عظيمة كما كانت متاعبها كثيرة . فقد قامت بتأمين الأمن وتصفية كثير من المشاكل الناجمة عن الثورة ، ولكنها كانت في عين الوقت غير مختطة لنفسها خطة ثابتة صريحة تتلاءم مع حاجة البلاد ومطالب الإنكليز .

عهد التصفية

إن ثورة رشيد عالي الكيلاني كانت قد سبّبت قتل بعض البريطانيين في أماكن عديدة من العراق أو سلبهم أموالهم أو تعريضهم لبعض الإهانات وسوء المعاملة . وكان المعتدون أو القائمون بهذه الأعمال معروفين . فلما جاء زمن التصفية والحساب طلبت السفارة البريطانية تعويض المنكوبين من رعايا الإنكليز الموظفين في الحكومة العراقية تعويضاً مالياً عما أصابهم من أضرار ، كما طلبت إجراء التحقيق والملاحقة بحق من قاموا بتلك الأعمال تجاه هؤلاء البريطانيين .

هذا من جهة ، ومن الجهة الثانية كانت السفارة البريطانية ترى أنه من الضروري القضاء على «الرتل الخامس» الذي ، وإن كان قد قضي على منبع قوته وهو الجيش والحكومة المتمرّدة التي كانت تسنده ، ولكن عناصره الفعالة قد بقيت مثابرة على العمل ولو بصورة ضعيفة ، مع أن الحرب كانت لا تزال مستعرة الأوار ، ووضع الحلفاء على كف عفريت ولا يعلم مصيره إلا الله ، وكانت مظاهره تعتبر في غير مصلحة الحلفاء . فكان من اللازم –في رأي السفارة– جمع أفراد هذه العصابة المسماة بالرتل الخامس وإبعادهم عن ساحة العمل والتدمير السياسي ، وتهييج الرأي العام لأن الفوضى التي حصلت في ١ حزيران ١٩٤١ والتي أدت إلى قتل ١٠٠ يهودي وقليل من المسلمين –كانت مدبرة– على حد قول السفارة من قِبل هذه الفئة ، فيجب إنشاء

معتقل ومعتقلات وإرسال عدد معين من هذا الرتل إلى تلك المعتقلات حتى تتحسن الحالة الحربية أو تنتهي الحرب .

تلكؤ الوزارة المدفعية

والوزارة المدفعية كانت متلكئة جداً في إيجاد تدبير حازم لهاتين المعضلتين . كانت تخشى الرأي العام وتسعى إلى الاحتفاظ برضائه مهما كلف الأمر . فلم يكن في وسعها تحقيق رغبات السفارة في إجراء الملاحقات ضد المعتدين ، غير أنها بدأت بالملاحقة ولكن بصورة ضعيفة ومتراخية لا تفي بالحاجة . أما المعتقلات فلم تمل إلى تأييد فكرة إنشائها ، فكان هناك نوع من الجدال الخفي قائماً بين الحكومة العراقية والسفارة البريطانية ، التي كانت تعمل بكل حكمة ورزانة ، من دون أن تحرج موقف الوزارة .

الوزارة في طريق الاستقالة

لما وصلت إلى بغداد في أيلول ١٩٤١ وجدت الحالة على هذا الشكل ، ووجدت الوزارة على أهبة الاستقالة ، وعندما اتصلت بالمراجع المسؤولة لأعرف مدى الخطورة في تلك الخلافات ، فهمت أن رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي لم يرتح من بعض أعمال البلاط الملكي ، فكان يعتقد بأن البلاط يتدخل في شؤون الحكومة بدون أن يأخذ على عاتقه مسؤولية ما ، فيعرقل مساعي الدولة أو يشير بعمل لا يتحمّل فيه أية مسؤولية إذا حصلت من ذلك نتيجة سيئة . فهو بهذا الاعتبار يريد أن تنفّذ رغباته من حسنة أو سيئة دونما أية مسؤولية يتحمّلها في هذا المضمار .

هذا ما كان يشكو منه رئيس الوزراء ، ولكن البلاط كان ينفي هذه الشكوى ويدافع عن نفسه بأنه لم يتدخل بشيء لا يرضي الوزارة ، ولم يعرقل أعمالها بل كان يريد أن تجري أمور الدولة على شكل يؤمن شيئاً من التفاهم ما بين رئيس الحكومة ، ورئيس الدولة على أمور وإجراءات تتخذ من قِبل الحكومة .

وعلى كل حال ، لاحظت أنه ليس من ائتلاف روحي أو انسجام عملي بين البلاط الملكي ، ورئيس الوزراء ، فكان من الصعب استمرار الحكومة على العمل من الوجهة الداخلية .

تبلبل

أما من الوجهة الخارجية المتعلقة بالإنكليز فالسفارة ، وإن لم تبدِ أي امتعاض من عمل الوزارة ، إلا أنها كانت تعرب بشخص السفير عن ارتياحها لما قامت به وزارة السيد جميل المدفعي من أعمال ، منذ استلامها مسؤولية العمل إلى الوقت الذي نتحدث عنه . ولكنها كانت ترى أن بقاء الغموض مكتنفاً وضع الوزارة من ناحية الإجراءات الواجب اتخاذها في مسائل عديدة قد سبّب نوعاً من الجمود في العمل ، ومع ذلك لا ترى السفارة أي سبب يستلزم تنحّي الوزارة عن العمل إذا أرادت الاستمرار في ذلك . ولكن السبب هو الذي بيّنته آنفاً وهو خشية الوزارة من التورّط بشيء لا يؤمن لها حسن السمعة وإن كان فيه بعض النفع للبلاد .

الاستقالة

هذا الخوف الذي حدا برئيس الوزراء إلى أن يطلب من الوصي قبول استقالة وزارته ، خصوصاً وقد حصل اختلاف جوهري فيما يفكر فيه هو نفسه وما يفكر فيه أحد وزرائه البارزين السيد إبراهيم كمال ، الذي كان مستعداً لتحقيق تلك الرغبات المذكورة واتخاذ الإجراءات ، معتقداً بأنها ضرورية لتوطيد الأمن واستتباب السكينة في البلاد .

نوري السعيد يؤلف الوزارة

وكان من المنتظر أن يستقيل وزير المالية فأراد رئيس الوزراء أن يسبق كل ذلك فيستقيل هو ويرتاح من عناء العمل ، وهكذا صار فتألفت وزارة جديدة برئاسة السيد نوري السعيد ومن عناصر جديدة كذلك ، ولم يشترك أحد من الوزراء السابقين في الوزارة الجديدة .

استمرار الاعتقالات

إن أول شيء قامت به الوزارة الجديدة هو الشروع بتصفية هاتين المعضلتين ؛ فبدأت الملاحقات القانونية ضد المسؤولين عما اتهموا به من أعمال وجرائم ، كما هيأت المعتقلات في «الفاو» واختارت لها ضيوفاً ممن كانوا يعرفون بأنهم في مقدمة المشاغبين الذين يؤلفون الرتل الخامس ، ثم ألحقت بهم قوافل أخرى حتى وصل عدد

الضيوف في معتقل الفاو ما يقرب من ٣٠٠ شخص . وقد آلت هذه الإجراءات إلى نوعين مختلفين من النتائج .

فإنها قضت على المشاغبة السياسية وأوجدت رعباً عميقاً في جميع الأوساط ؛ لأن إرسال أي شخص إلى المعتقل كان لا يستلزم إجراءات طويلة وتحقيقات دقيقة ، فكان كل واحد يخشى أن يدخل اسمه في القائمة فيجد نفسه في المعتقل ، فساد نوع من الانكماش في جميع النشاطات السياسية الداخلية ، مما ولّد السكون التام في البلد .

نفور الرأي العام

هذا من جهة ، أما من الجهة الأخرى فقد كان الرأي العام مزوراً ازوراراً شديداً ، مما اتخذ من هذه الإجراءات ، غير أن هذا الغيظ لم يظهر واضحاً وبصورة عملية أو علنية إلا قليلاً جداً أو كلما وقع خطأ في هذه الإجراءات فأدى إلى اتهام بعض الأبرياء ووضعهم في المعتقلات من دون سبب ، ثم حرمان جمع كبير من المثقفين وأصحاب الحرف والوظائف من ثمرات أعمالهم وجهودهم ، وإجبارهم على الاستكانة في محلات لا تؤمن الراحة ، وتقييد حرياتهم بشكل من الأشكال . بالرغم من هذا كان الشعور بلزوم إجراءات الاعتقال وتطبيق سياسة المعتقلات ضرورياً لإنقاذ البلد من ورطة أكثر ضرراً مما تكبّده هؤلاء من حرمان في حرياتهم وأعمالهم .

ضرورات

ولا أريد أن أسدّ الطريق على المؤرخ غير المتحيز إلى جانب من الجوانب أو غير المدفوع بدافع العاطفة والحماسة ، ليرى الطريق الذي كان يجب على الحكومة العراقية سلوكه بغير هذه الإجراءات . فأهمية الظروف المحلية التي تحصل آناً فآناً يكون تقديرها على كل حال ملقى على عاتق الذين يتحمّلون مسؤولياتهم في ذلك الوقت ، لا الذين يحكمون على الأمور بعد حين .

ضعف الوزارة

ومهما كان الأمر فإن الوزارة الجديدة كانت أضعف في موقفها من الوزارة السابقة ؛ لأن تدخل الإنكليز صار على مقياس أوسع من ذي قبل ، سواء أكان ذلك ظاهراً في تدابير التموين أو الشرطة والأمن ، أم اتصال البلاد بالدول المجاورة لها .

تغلغل النفوذ الأجنبي

فقد مرّ زمن أصبحت فيه البلاد تحت ظل احتلال عسكري صرف ، وكل ذلك كان مبرراً بضرورات الحرب والضرورة الاستراتيجية ، التي كان الحلفاء يخصونها بأعظم الأهمية ، ولكن الدولة أضاعت جميع سلطاتها وتغلغل النفوذ الأجنبي في الدوائر من صغيرها إلى كبيرها . وكانت التعليمات تصدر من لندن ومقر الحلفاء في الشرق الأوسط والقيادة العامة في العراق وإيران ، والترتيبات تتخذ والحكومة تصدع بتنفيذ ما تؤمر به .

هكذا بقيت الحال أثناء الحرب على هذا المنوال مدة لا تقل عن أربع سنوات ، ورب قائل يقول : إن العراق لو لم يقدّر الظروف الحرجة ويسايرها لما تمكن من أن يحتفظ بطابعه الاستقلالي في الداخل ، بعدما دخله عدد عظيم من جنود الحلفاء وتغلغلوا في أجزائه ، وتولى موظفون سياسيون بريطانيون مراقبة أموره الإدارية في العاصمة وخارجها . فإن أية حركة تؤدي إلى اصطدام بين العراق وبين الحلفاء كان مصيرها القضاء على حريته ولو لزمن محدود .

التموين

ثم إن تنظيم التموين على يد الحلفاء وتأمين مقدار من الحصص مما يحتاجه العراق من مصنوعات وبضائع وأرزاق وغير ذلك وتأمين شحنها له ، والنظر فيما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي وتنظيمه بواسطة خبراء الحلفاء وغير ذلك من الأمور ، قد أدت جميعها إلى تأمين منافع للعراق أبعدته عن الحاجة الملحّة والجوع والعري ، كما كان الحال في بعض بلدان أوروبا التي مسّها شرّ الحرب وضرّه ، ولكل نعمة نقمة كما يقال ، فلو لم يتحمّل العراق نوعاً من النقمة لما تيسر له أن يتمتع بنوع من النعمة المحدودة في وقت عصيب .

إن هذه الأقوال والتبريرات والتوجيهات التي كان يقوم بها الحلفاء ، وقسم كبير من العراقيين ، كانت واردة ضمن حد محدود ، ولا يمكن أن يتسنى لبلد أن تكون تدابيره كلها سالمة من الشوائب . في الواقع إن تدخلات فظيعة قد حدثت وتبذيرات قد جرت وقيوداً قد وضعت وألواناً كثيرة من الشكوى والرشوة والاختلاس قد وجدت ، كل هذا أمر لا شك فيه ، ولكن إذا كانت الضرورات تبيح المحذورات -كما يقال- فإن ضرورة الحرب لا بد وأن تستر الكثير من سوء الأعمال والتصرفات!

وفي الحقيقة كان العراق بعيداً عن المجاعة والحرمان الشديد ، مع أن إيران قد كابدت ذلك بمرارة وقسوة ، وكذلك لبنان وسورية وقل عين الشيء عن تركيا . وظل العراق كثير التمتع بخيراته ، أكثر من غيره من البلدان المجاورة له على الأقل .

الوزارة السعيدية في العمل

لقد قامت الوزارة السعيدية بأعمال لم تكن الوزارة المدفعية مستعدة للقيام بها ، وذلك باتخاذها الإجراءات ضد عدد ممن ذكرناهم آنفاً وإرسالهم إلى المعتقلات ، والبدء بتطبيق قانون الطوارئ على شكل أوسع من ذي قبل .

وقد كان من المتوقع أن تقوم الوزارة السعيدية بأعمال ملائمة كثيراً للرغبات البريطانية ؛ إذ ظهر ذلك بانتقاء الوزراء ممن كانت تميزهم صبغة التودد إلى البريطانيين إن لم يكونوا من رجالهم . فوزير الداخلية صالح جبر ووزير العدلية داود الحيدري كانا أبرز تلك العناصر المصطبغة بهذه الصبغة .

زعماء ثورة ١٩٤١

وفوق هذا ، كانت مشغلة الوزارة بل مشغلة البلاد هي جلب زعماء ثورة ١٩٤١ من جنوبي أفريقيا إلى العراق ، وهل يجب جلبهم أم لا يجب . وكان المفهوم أن من ترغب في جلبهم ومحاكمتهم وقصاصهم هي الحكومة العراقية لا البريطانية ، ولهذا كانت الطلبات تتوالى على الإنكليز لإرجاع هؤلاء إلى العراق . وقد تبيّن أن الإنكليز بدأوا ببعض الاستشارات حول هذا الموضوع ، واتصلوا ببعض الشخصيات طالبين منهم أن يبدوا رأيهم فيما يجب عمله بشأن جلب رجالات الثورة أو إبقائهم حيث هم .

نداء من السكرتير الشرقي في السفارة

وفي ذات يوم اتصل بي السكرتير الشرقي بالسفارة البريطانية كي أحضر إلى السفارة لمقابلة السفير البريطاني ، فحضرت ، وبعد تبادل أحاديث في موضوعات مختلفة مع السفير السر كنهان كورنواليس سألني السؤال التالي ، وطلب إليّ أن أجيب عنه بكل صراحة . وهو :

حديث

– لو كنت مسؤولاً في الحكومة العراقية كرئيس وزراء مثلاً ، فهل كنت توافق على جلب الضباط الأربعة الذين لهم دخل في حركة ١٩٤١ لمحاكمتهم الآن أم كنت اتخذت تدبيراً آخر؟

فأجبته على الفور :

– لو كنت مسؤولاً ومتعهداً أمور الحكومة العراقية لكنت أبقيت هؤلاء حيث هم . ولما فتحت باب مشاغبة جديدة في زمن نحن أحوج ما نكون فيه إلى السكون ومضاعفة الجهود لتلافي ما حصل من أخطاء ، وتعمير ما وقع من أضرار .

ثم قلت :

سؤال

– ما القصد من جلب هؤلاء ومحاكمتهم؟ فإذا كان القصد الاقتصاص منهم فهم في أشنع مركز يتجرّعون غصصه ، وهم تحت رحمة السلطات البريطانية وفي بلاد نائية عن بلادهم ، بدرجة هي دون درجة أسرى الحرب . إن هذا يكفي لهم كقصاص ، وكاف لغيرهم كعبرة . ولا حاجة لاتخاذ إجراءات أخرى بهذا الشأن . ثم إنه يجب أن نلاحظ بأن ما يتخذه رئيس وزراء في هذه البلاد من إجراءات قاسية لا بد وأن يبقى أثرها سنين طولية ، في حين أن هذا الشخص لن يبقى متمتعاً بمزايا الحكم مدة طويلة ، كما أنه يحتاج بحكم مركزه كمواطن يقطن هذه البلاد مدى العمر ، إلى أن تكون له صلات مودة مع رفقائه أو مع من لهم علاقة بمن يتخذ ضدهم تلك الإجراءات القاسية ، فكيف يتسنى لهذا الشخص أن يتخذ إجراءات صارمة ضد هؤلاء وفي البلاد من يمجّدهم ، ويعتقد بأنهم كانوا أبطالاً حاربوا الأجنبي وأرادوا التخلص من ربقته . ثم إن لهؤلاء من الأقرباء والأنصار والأصدقاء من يعدّون بالآلاف ، فكيف يتسنى له التخلص من نقمة هؤلاء على مدى السنين الطويلة! ثم ما هي الفائدة التي تتحقق من جلب هؤلاء ومحاكمتهم والاقتصاص منهم في هذه الأيام ، أهي إشغال الرأي العام وصرفه عن الاشتغال بسياسة الحرب أو القيام بمناهضة الحلفاء في هذه الظروف العصيبة ، أم إثبات قوة شوكة الحلفاء ومقدرتهم على التنكيل بمن يقوم في وجههم؟ . . إن تمهيد سبل المحاكمة والمناقشة في هذه المواضيع هل يكون من صالح الحلفاء ، ومن صالح الدولة العراقية التي ساعدتها الظروف

وجعلتها تصفي هذه الحالة تصفية لا بأس بها حصلت فيها على كل ما يطمئن؟ . .
لذلك كان رأيي أن أوصي بترك هذا الموضوع وترك هؤلاء بعيدين ، وانتظار نهاية الحرب ، حتى إذا تمّ ذلك أمكن النظر في العفو أو التخفيف أو إيجاد حل أكثر ملاءمة لظروف السلم .

شهادة

وقد صارحني السفير بعد أن أكملت له حديثي وبيّنت له رأيي ، بأني كنت الوحيد الذي ارتأى ترك هذا الموضوع وعدم جلب المبعدين ؛ لأن من حادثهم وهم أكثر من عشرة أشخاص كانوا جميعهم يوصون بجلب هؤلاء ومحاكمتهم . ولم تمضِ إلا شهور قليلة حتى سمعنا بأن قسماً من هؤلاء المبعدين قد وصل العراقَ للمحاكمة .

حراجة الوضع الوزاري

كان وضع الوزارة السعيدية صعباً جداً ؛ لأنها كانت تجابه مطالب مستمرة من السلطات البريطانية كلها تتميز بالتعقيد والتقييد ، وكان عليها أن توجد المخرج الملائم للتوفيق ما بين ضرورات الحرب والوضع الشاذ وحاجة الأهلين ومطالبهم . ثم إن حالة الجيش كانت على أسوأ ما يمكن ؛ لأنه كان يتطلب المزيد من العناية والتنسيق ليكون متناسباً مع حاجة البلاد ، وبعيداً عن مؤثرات السياسة .

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية كانت العلاقات ما بين الوزارة والبلاط ليست على ما يرام بل كانت متأرجحة ، بين الجيدة والسيئة ، ولا يعلم الإنسان متى تتفاقم فتصبح سيئة جداً أو تتحسن وتصبح طيبة جداً . بقي البلاط على هذه الحالة تتجاذبه التيارات الشخصية والدعايات الخفية ، والكثير من الألاعيب التي يقوم بها أناس يستهدفون أغراضاً مادية من ورائها ، فلا يبقى على سياسة واضحة تساعد الحكومة على الاستمرار في العمل ولو لمدة من الزمن . فترى الوزارة عند مجيئها واستلامها مقاليد الأمور في الدولة معرّضة للتهديد والاستقالة والتأنيب من كل جانب ، وبالأخص من المتصلين بالبلاط بشتى الوسائل والاتصالات .

وزارة وعاصفة

إن وزارة السيد نوري السعيد هذه ، على الرغم مما بذله رئيسها من مرونة وطول أناة ، لم تستطع أن تعمل أكثر من أشهر . ثم بدأت تفكر إما بالذهاب أو بإعادة تشكيل وزارة أخرى تقوم مقامها من غير أن تتبدل الروح أو تتحسن الظروف المحيطة بها . وفي هذه الحالة يكون تبديل الوزارة نوعاً من كسب الوقت وإلهاء الجمهور عن التفكير الجدي حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً .

نوري السعيد يشكو

هكذا صار ؛ فقد عوّل السيد نوري السعيد على أن يبدل وزارته ويجعلها بشكل أكثر تجاوباً مع الرغبات العامة ، على ما يعتقد ، وقد كاشفني في أحد الأيام برأيه هذا قائلاً :

– إنه أصبح في حالة لا تمكنه فيها صحته من الاضطلاع بتحمّل أعباء المسؤولية مدة أطول مما تحمّل ، فهو بحاجة إلى الراحة ، ثم إنه يود أن يمهّد السبيل لمن يخلفه ، وقد فكر في أنه لو استطاع أن يؤلف وزارة جديدة أكون أنا فيها نائباً لرئيس الوزراء يأخذ الكثير من الأعمال على عاتقه لكان ذلك أضمن للمصلحة ، وبعد أخذ ورد طويلين استغرقا مدة من الزمن ، اتفقت معه على أن يؤلف وزارة أكون نائباً للرئيس فيها ، على أن لا أتولى وزارة أخرى فيها كيلا يشغلني ذلك عن العمل في الرئاسة ، حتى إنهم طلبوا مني أن أتولى وزارة الخارجية مع نيابة الرئاسة فأبيت ذلك ، بداعي أن وزارة الخارجية تتطلب مني وقتاً طويلاً وتمنعني من أن أخصّص جهودي لشؤون الرئاسة بصفة نائب للرئيس .

تأليف الوزارة السعيدية الجديدة

وهكذا تمّ الأمر وتألفت الوزارة السعيدية . . . وكان الجهد قد بُذل لكي تكون العناصر في هذه الوزارة متقاربة مؤتلفة تساعد على تحقيق العمل أكثر من غيرها . ولم يكد يتم تأليف الوزارة على هذا المنوال حتى ظهرت مصاعب جديدة تجابهها . لقد ظهر بادئ ذي بدء أن البلاط برغم موافقته على تأليفها لم يكن مرتاحاً من ذلك ، فصار من حين إلى آخر يعرب عن شعوره بالاستياء منها ، مما كان يشجّع المعارضة التي قامت في أول يوم جابهت فيه المجلس .

منصب نائب الرئيس

وفهمت أن ما رتّب قبل التأليف لم يكن فيه من الجد ما يكفي لمساعدتها على العمل . ثم ظهرت مشكلة دستورية هي إحداث منصب نائب الرئيس . وهل هذا الأمر ينطبق على الدستور أم لا؟! وقد نشطت المعارضة لاستثمار هذا الظرف . وبالرغم من جميع المحاولات التي قامت بها الوزارة لإثبات كون هذا الأمر ينطبق تماماً على الدستور ، وقد أثبتت ذلك بدراسات قانونية مسهبة عرضت نتائجها على المجلس وفي الصحف ، بالرغم من كل هذا اضطرت الوزارة إلى أن تلجأ إلى المحكمة العليا لبيان الوجهة الدستورية ؛ لأن القصد في ذلك الوقت لم يكن رعاية الدستور أو المحافظة على أحكامه بل إحراج الوزارة وحملها على التخلي . وهذه المسألة كانت من أعظم الأسباب المحرجة لها . وعندما تقرر اللجوء إلى المحكمة العليا بناء على اقتراح النواب ، فكرت في أنني عندما تقدمت للمشاركة في العمل مع رئيس الوزراء كنت معتقداً بأنه (أي الرئيس) تمكن حين تأليفه الوزارة من أن يقنع البلاط بصحة ما عمله وما رتّبه بشأنها ، حتى نتمكن بدورنا من القيام بعمل مفيد للبلاد .

استقالتي

كان قبولي لنيابة رئاسة الوزراء لا لشيء سوى أني أستطيع أن أقوم بعمل رئيسي بهذه الصفة ، عندما يكون الرئيس متغيباً في الخارج للمعالجة أو في مهمة . ولما وجدت أن ما كنا نفكر فيه كان سراباً لا يستند إلى حقيقة ، وجدت الأنسب أن يرجع الإنسان من نصف الطريق ولو كلّفه ذلك مشقة ما . فعوّلت على أن أنسحب وأترك الأمر إلى الرئيس ، ولكنني فهمت أن استمرار وزارته على العمل قد أصبح أمراً غير ممكن ، فالأحسن له أن يستقيل هو أيضاً ، ولكنني لا أملك الحق في حمله على ذلك ، فتركت له حرية الاختيار واكتفيت باستعمال حقوقي وحريتي . وهكذا فشلت آخر محاولة كنا نرغب في أن نجعلها مفيدة تؤمن نوعاً من الاستمرار للوزارة ، وتساعدها على تحقيق قسم مما تحتاجه البلاد من أعمال .

ولم يمضِ على استقالتي إلا أيام حتى اضطر رئيس الوزراء إلى الانسحاب .

مشكلة معقدة

وهنا حدثت مشكلة عويصة جابهت البلاط والبلاد معاً ، لأن هذا الدور الذي

عقب استقالة وزارة السيد نوري السعيد أصبح دور انتقال لا يمكن تأمين نتائجه بسهولة . إن الدعايات التي كانت تحيط بالبلاط منذ سنتين فأثرت فيه التأثير الكلي هي أن البلاد لم تحقق شيئاً مهماً على يد رجال السياسة الأقدمين ، فيجب إفساح المجال لعناصر جديدة تخلفها . ولكن هذه العناصر من أي نوع تكون لم يتسنّ تعيينها! فإذا كان القصد بالعناصر الجديدة العناصر الشابة ، فلم يكن من هذا النوع الجديد من يستحق الاعتماد عليه . فالعنصر إذا كان شاباً تنقصه التجربة ، وإذا كان شيخاً فإنه يقع في عين المأزق الذي غدّى الدعابة الموجّهة ضد الشيوخ من السياسيين .

حمدي الباجه جي

وقد طال الأخذ والرد في هذا الشأن أياماً ، ثم تمخض عن حل لا يطمئن ، لا العناصر القديمة ذات الكفاءة ولا العناصر الجديدة ذات العلم والحيوية ، إذ كان قد اقترب الصيف وكان نوري السعيد حسب عادته مزمعاً الاستجمام خارج العراق ، فاستقال وطلب من السيد حمدي الباجه جي أن يؤلف الوزارة للمرة الأولى ، وهو في العقد السادس من عمره ، وكان طوال عهده الأخير بعيداً عن مسؤولية الحكم ، ولم يتسنّ له أن تقلّد الوزارة إلا مرة واحدة حين تولى الأوقاف قبل ما يناهز العشرين سنة ، ووزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة السيد طه الهاشمي لمدة شهرين فقط . فكان اختياره للوزارة في الواقع لطمة للشيوخ والشبان في وقت واحد .

وزارة الباجه جي المخضرمة

وقد اختار الرئيس الجديد عناصر جديدة من الشبان غير المستوزرين ؛ وقد أريد بذلك دعم مركز الوزارة لإفهام الجمهور بأن ما كانوا يشكون منه من وزراء الطراز القديم سوف يزول بقدرة قادر وبجرّه قلم من الوزارة الجديدة ، وقد استمرت هذه الوزارة المخضرمة مدة من الزمن كانت خلاله تتراوح أعمالها بين السيء والأسوأ . ومن الغريب أن عمر هذه الوزارة ، وإن كان قد تراءى للناس قصيراً ، ولكنها عاشت أكثر من أية وزارة أخرى ؛ إذ كان في عرف نوري السعيد والكثير من الناس أن هذه الوزارة ليست سوى وزارة إملاء فراغ لمدة تساعد نوري على قضاء الصيف ، حتى إذا رجع بالعافية أعيد النظر في مصيرها . ولكن حساب البيدر لم يوافق حساب السوق .

لقد كان تكليف حمدي الباجه جي بتأليف الوزارة أشبه بمفاجأة تكليف مزاحم

الباجه جي ، مع فارق واحد هو أن حمدي يمتاز على مزاحم بحسن الخلق والماضي النظيف ، ولكنه مأخوذ عليه ضعف الشخصية وقلة التجربة للقيام بمسؤوليات ثقيلة ، وكذلك استغلال مركزه في أمور تعود عليه شخصياً أو على أفراد عائلته الكثيرة العدد .

ومع ذلك فقد ساعدت الظروف الرئيس الجديد ومكنّته من إدارة الأمور بدرجة وسطى ، كما ساعدته على تمديد أجل وزارته المؤقتة بشهور فعاشت ثمانية عشر شهراً . لقد كان حمدي الباجه جي مقبولاً ومقدّراً لدى المسؤولين العرب في سورية ومصر ، لما كان يظهره من حسن التصرف والتواضع والسخاء في الإكرام والضيافة ؛ وقد ساعدت اتصالاته بالجامعة العربية في أول نشأتها على التصافي والتفاهم ما بين رجال مصر وسورية والسعودية والأردن ، وسبب ذلك كونه من رجال السياسة العراقية الجدد ، الذين لم تكن لهم اختلافات قبلاً مع رجال السياسة العرب الآخرين ، خصوصاً وكانت دماثة الخلق رائده في كل اتصالاته . لذلك اعتبر موفقاً في سياسته نحو الجامعة العربية .

جامعة الدول العربية

-٥٨-

تأسيس الجامعة

وبمناسبة جامعة الدول العربية ، أتذّكر أنني قمت بنشاط واسع في سبيل استكمال تشكيلاتها وتنظيم إدارتها بقدر المستطاع . كانت هناك فكرة تأسيس وحدة عربية كما كان يتخيلها المصريون ولم يحققوها ، بل كانوا يكتفون بذكرها والإشادة بها فقط . وقد بدأت فكرة الوحدة العربية هذه تتبلور عندما التقى نوري السعيد بمصطفى النحاس لأول مرة في القاهرة ، فظهر من ذلك الاتصال أن المقصود من الوحدة المذكورة إيجاد نوع من الوسائل المادية لتأسيس تعاون عربي صحيح ما بين الدول العربية ، حتى إذا اجتمع شملها ترك الأمر للزمن يعمل عمله في توسيع نطاق هذا التعاون بإيجاد اتحاد أو حلف أو أية وسيلة أخرى تقرّب ما بين الدول العربية الشقيقة . ولما سافر نوري إلى القاهرة واجتمع بالنحاس ثم رجع إلى بغداد ، كان يحمل أوراقاً كثيرة تتضمن ضبط الجلسات التي عقدت ما بينهما ، وكان يعرضها على من يرى فيه القدرة على تفهم القصد وإبرازه في ميدان العمل والتطبيق ، وكنت من هؤلاء الذين أطلعهم نوري السعيد على مضابط الجلسات وطلب منهم التفكير في مخرج عملي لما تريده مصر والعراق من الوحدة العربية العتيدة .

ولما فكرت في الأمر لم أرَ ما يبرر إيجاد وحدة عربية ما بين بلاد تختلف في كثير من الأمور . لذلك أبديت رأياً بلزوم تصحيح فكرة الوحدة وإيجاد وسيلة جديدة تؤمّن الاتصال والتعارف والاشتراك في المجهود القومي والثقافي ما بين الدول العربية ، كل حسب ظروفها وقابلياتها الراهنة .

كنت تصوّرت اتحاداً على مواضيع معلومة ومقننة يتفق عليها مؤسسو الاتحاد . وأول شيء يتوارد إلى الفكر الاتحاد السياسي ، والاتحاد العسكري ، والاتحاد الثقافي ، والاتحاد المالي والنقدي ، والاتحاد في المواصلات مثلاً . فيكون الاتحاد متضمناً ست نقاط .

الموضوع لأول الخارجية ، والموضوع الثاني الجيش والقوى المسلحة ، والموضوع الثالث التعليم والتربية ، والموضوع الرابع المال والنقد ، والموضوع الخامس المواصلات والطرق ووسائل النقل ، والموضوع السادس التشريع وتنسيق القوانين وما إليها .

وعند تثبيت هذه المواضيع تُعرض على من يرغب في الاتحاد على جميعها أو على قسم منها ، ويلتزم بالاتحاد كل طرف قد اختار ما يراه من تلك المواضيع ويدخل على أساس ذلك الاختيار .

فالدول المتشابهة أو المتقاربة في تشكيلاتها ومؤسساتها قد تختار أغلب المواضيع الستة أو كلها مثل مصر وسورية والعراق وحتى الأردن إذا حصل على حريته واستقلاله . أما السعودية أو اليمن فيمكن لكل منهما أن تختار الأول أو الثاني أو كليهما أو الرابع والخامس ، وهكذا يكون الاختيار حسبما تقتضيه مصلحة الدولة المتحدة ، غير أن الجميع يصبحون داخلين في اتحاد عربي من حيث الشكل الخارجي . وتنشأ أداة خاصة تتولى إدارة وتنظيم وتدبير موضوعات الاتحاد المتنوعة حسب الاختيار . وكان من رأيي أن يبقى هذا التنظيم القائم باسم اتحاد الدول العربية مدة طويلة ، فتتمكن من خلاله دول الاتحاد من التعارف ومن توثيق صلاتها وتجربة هذا الشكل ومعرفة فوائده ، حتى إذا وجدت كل دولة متحدة من مصلحتها أن تزيد من مواضيع الاتحاد طلبت ذلك وزاد اشتراكها والعكس بالعكس .

إن هذا الاتحاد الفضفاض كان ينطبق تماماً على حالة الدول العربية ودرجة تقدمها المتفاوت بالنسبة إلى بعضها البعض . والزمن كفيل بأن يصهر الفوارق ويزيلها ويقرّب ما بين المتباعدين ، ويوثق أكثر فأكثر علاقات المتقاربين والمتشابهين من دول الاتحاد . وإذا ظهر عدم اقتناع لدى المتفاوضين بأن فكرة الاتحاد المطاطة يمكن تحقيقها في الوقت الحاضر ، فقد أوصيت بالرجوع إلى فكرة التعاون الوثيق ما بين الدول العربية في الحال ، على أن يترك للزمن التطور إلى فكرة أوسع . وقد أفادني نوري السعيد أثناء اتصالاته المستمرة مع النحاس ورجال حزبه ومعاونيه بأن فكرة «الجامعة» التي اقترحها الأستاذ «الهلالي» وُجدت أقرب إلى القبول من الوحدة والاتحاد ، وهي تتقارب مع فكرتي بإيجاد وسيلة خاصة للتعاون الوثيق ما بين الدول العربية عندما تصبح فكرة الوحدة والاتحاد غير قابلة للتطبيق في الوقت الحاضر .

وعلى هذا الأساس بدأت الجهود تُبذل في سبيل تحقيق هذه الفكرة ، أي فكرة التعاون الوثيق ما بين الدول العربية . غير أن الملك عبدالعزيز السعود فهم مغزى التعاون الوثيق على شيء من الخطأ ، فذهب به هذا الفهم المغلوط إلى أن «مركزاً» خاصاً سينشأ وتكون لهذا المركز الحقوق الواسعة والصلاحيات المؤثرة ، ويكون الأمين العام لهذا المركز المسيطر على مقدرات الدول العربية . وإلى أن بذلت الجهود لإقناعه بخطأ هذا الفهم ، وإزالة فكرة استسلام الدول العربية المتعاونة لمشيئة الأمين العام ، فقد ذهبت بعض الأوقات الثمينة سدى . ومع ذلك تمكّن الساعون من إقناع الملك ابن سعود وكسبوه إلى جانبهم . وعلى هذا اجتمع مندوبو الدول ، مصر وسورية والعراق والسعودية والأردن ولبنان ، وبعد مناقشات طويلة عقدوا ميثاق جامعة الدول العربية ووقّعوا عليه . وقد احتفلت مصر بميلاد الميثاق احتفالاً كبيراً وتبادلت التهاني ما بينها الدول الموقعة عليه . وعيّن بالميثاق عبدالرحمن عزام أميناً عاماً لأول مرة .

وقد تبيّن لي من مطالعة هذا الميثاق أن واضعيه قد تأثروا بفكرتي بشأن الاتحاد الموجه المطاط ذي الموضوعات الستة ، فتضمّن لجنة سياسية دائمة ، ولجنة مالية دائمة ، ولجنة عسكرية دائمة ، ولجنة مواصلات ونقل . وكذلك كان أول عمل قامت به الجامعة عقد ميثاق ثقافي يبحث في التعليم والتربية والإذاعة والنشر ، وغير ذلك من الأمور التي كنت سميتها في مشروعي الموضوع الثالث من مواضيع الاتحاد الفضفاض .

لقد كان تعاوني مع الأمين العام (بصفتي الأمين العام المساعد) ناشئاً عن عوامل كثيرة ، أولها أنني كنت متحمساً جداً لإيجاد مركز دائم لبحث وتنسيق وسائل التعاون بين الدول العربية ، وثانيها أنني صديق حميم للأمين العام الذي كان يضع فيّ كل آماله في النجاح وتدبير الأمور لما يعتقده فيّ من مقدرة واسعة لتحقيق القصد ودفعه إلى الأمام ، وثالثها أنني كنت أقوم بالعمل متطوعاً بلا أجر ولا مكافأة مادية ولا تعويض ، بل إنني أتلذذ بالشعور بأني أقوم بواجب قومي يريح ضميري ويحقق آمالي التي حملتها بين جنبيّ مدة خمسين سنة . وتأميناً لهذه الغاية ولعدم انقطاع جهودي المتواصلة في خدمة الجامعة ، اقترح الأمين العام أن أنتخب من قبل مجلس الجامعة رئيساً للجنة المالية والاقتصادية الدائمة حتى أتمكن من مواصلة العمل كلما اقتضى ذلك ، فوافقت وقرر المجلس ذلك وبقيت في هذه الرئاسة اثنتي عشرة سنة متواصلة ،

أي منذ أوائل تأسيس الجامعة العربية حتى كارثة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وقد قامت اللجنة المالية والاقتصادية الدائمة بوظائفها خير قيام كلما طُلب إليها الاجتماع وإبداء الرأي في بعض المشاريع والمسائل الاقتصادية والمالية . وكنت شخصياً أصبو وأسعى لتحقيق هذا الغرض العظيم الذي كان يشغلني كثيراً ، وهو توحيد النقد العربي وإيجاد بنك مركزي لإصدار النقد العربي ، وتنسيق النظم المالية في الدول العربية وتقريب أحكامها بشكل يفسح الطريق لتوحيدها في المستقبل ؛ وقد توليت القيام بمقدمات العمل ورجوت من الخبير المالي البلجيكي الشهير «فان زيلند» أن يأتي إلى القاهرة للمداولة في هذا الشأن العظيم ؛ فأتى وتداولنا معه في هذا الخصوص . غير أن المشجعات للتقدم والعمل كانت ضعيفة من قِبل الدول العربية وخصوصاً من قِبل الحكومة المصرية ، مما ثبط حماستي وجعلني أضع المشروع على الرف لوقت ما ولم تقم له قائمة حتى الآن . وقد شاركني في جهودي هذه الأستاذ عارف ظاهر شيخية ، ووضع كل جهوده تحت تصرّفي .

-٥٩-

عالم ما بعد الحرب

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية ، وطبّل الحلفاء بأنهم ينظمون العالم على أسس جديدة تؤمن له السلم والرفاه ، وإذا قبل العالم فلا بد أن يصيب العراق شيء من الإصلاح ، فصار الحلفاء والإنكليز يتحدثون في كل وقت وفي بعض الأمكنة عن ضرورة إيجاد توجيه جديد للأمم الديمقراطية لتمكينها من أن تقوم بواجبها أحسن قيام ، فيجب والحالة هذه أن يستعد العراق لسياسة جديدة مشبعة بالروح الديمقراطية والحرية . وهذا يستلزم بطبيعة الحال إيجاد منظمات أهلية سياسية واجتماعية تقوم بتنسيق الرأي العام وتنظيمه .

الدعاية البريطانية وخطاب الوصي

إن هذه الدعاية البريطانية التي كان يقوم بها الحلفاء قد أثرت على ما يظهر بعض التأثير في محيط البلاد وفي أوساط الحكومة العراقية . فظهر صداها في خطبة مسهبة ألقاها الأمير عبدالإله يوم ٢٧ كانون الأول ١٩٤٦ ، بيّن فيها ضرورة التجديد

في التنظيم والإصلاح بمسؤوليات أعم وأشمل من ذي قبل ، والاستعداد لمنح الحريات العامة وإنماء القوى الوطنية وجعلها في مستوى أرفع من قبل ، وغير ذلك من الأمور التي تضمنتها تلك الخطبة الملكية . وقد توقع الجميع أن البلاد على عتبة تطور خطير يرجى منه الخير لها خصوصاً والحريات العامة التي كبتت بشتى الوسائل منذ سنوات عديدة ، سوف ترجع إلى حالة اعتيادية وتساعد الشعب على النهوض والتقدم .

تفاؤل

وكان التفاؤل عظيماً لدى الجمهور في تحقيق ما تضمنه هذا الخطاب ، ولكن المهم إيجاد الوسائل الكافية لتنفيذ هذا المنهاج . . . فكيف يتسنى ذلك؟

هذا ما كانت تتناقله الأفواه ، ويتناقش فيه الناس في كل مكان . . .

لقد كان لزاماً أن تؤلف وزارة جديدة للاضطلاع بمهمة تحقيق هذه الآمال ، على الرغم من أن الوزارة الحاضرة كانت قد أعربت عن استعدادها للسير على هذا المنوال إذا بقيت في الحكم ، لكنها استقالت . وقد بدأت المفاوضات لتأليف وزارة جديدة . . .

التبلبل السياسي

ولكن هذه المفاوضات كان قد تخللها التلكؤ وعدم التوفيق . وسبب ذلك كان فقدان التناسق في الآراء ما بين رجال السياسة وعدم وجود كتل منظمة تفكر تفكيراً واحداً ، حتى إذا تسنى لها إبداء الرأي للمقام الأعلى كانت آراؤها مختمرة مدروسة تشير إلى نتيجة واضحة مما يقوّيها ويسند حجتها ، وربما يميل المقام الأعلى إلى الأخذ بها ولو مؤقتاً ، غير أن السياسيين في العراق لسوء الحظ قد بقوا مصرّين على أن يشتغل كل واحد منهم بمفرده ، ويستقطب الأعوان والأنصار بشتى الوسائل والإغراء حتى إذا ا نقضت حاجة أو كما يقال قضى وطره ، تملص بحذق ولباقة من جميع ما أغدقه من وعود وأظهره من حماسات ، وما بيّنه من خطط وغير ذلك ، عندما كان يصبو إلى أن يتقرب من هدفه وهو الحكم . والذي فهمته في ذلك الوقت أن ٢٥ سياسياً طُلبوا للاستشارة كانت آراؤهم لا يتفق بعضها مع بعض ، مما أضاع الطريق على المستشير أو شوّش عليه وجهته .

ففي جو كهذا لا يمكن أن يصل أحد إلى نتيجة حاسمة تضمن تحقيق الآمال أو

التقرب منها ، وليس في الإمكان إيجاد مجتمع نموذجي في العراق لتكون الطبقة السياسية فيه ملائمة في روحها وإنشائها لهذا المجتمع النموذجي ، فالخميرة من هذا العجين! . . .

وطلب الإصلاح أو التحسين في مرافق البلاد ، وفي طرق سياستها أمر قد أصبح مستحيلاً – فما لا يدرك كله لا يترك جله – لذلك كان يجب على المتأمل أن يشاهد عن كثب ما يأتي به الزمن من أعاجيب التطور في سياسة العراق . وهكذا كان يبدو أنه قد جاء أجل وزارة حمدي الباجه جي التي طالت أكثر مما كان متوقعاً لها .

هاتف من ارشد

وبينما كنت منصرفاً إلى مشاهدة ما يدور على مسرح السياسة في البلد ، إذ طلبت بالتلفون وكان مخاطبي السيد ارشد العمري ، الذي قال : إنه يرغب في مقابلتي وكان ذلك يوم الثلاثاء المصادف ٢٠ شباط ١٩٤٦ ، ولما حضر بدا في حديث طويل خلاصته أن الوصي كان يرغب في أن يكلفه بتأليف الوزارة . . . ولكنه أجاب على هذا التكليف بأنه «يرغب في أن يختار الوصي عقاباً بدل عصفور!!» فهو يرى أن يقع الاختيار عليّ وأن يُترك هو وشأنه من دون مسؤولية . . . ثم قال : إنه عندما قدم هذا الاقتراح لسمو الوصي وولي العهد فهم منه بعض التردد فيما قد يكون عليه أو قد ينطوي عليه موقفي واجتهادي ونظري إلى الأمور ، وما إذا كنت أقبل أن أؤلف الوزارة بروح جديدة تختلف عما في مواقفي السابقة من تصلّب وشدة! . . .

فأجبته :

– إنه كان مخطئاً عند رفضه تكليف الوصي إياه بتأليف الوزارة ، فما دام الأمير يعتمد عليه ، فليس له إلا أن يسير في الأمر . وقولي هذا ربما كان منعشاً له ، إذ رجع فجأة وقال :

– إذا ألّفت الوزارة . . . فهل تقبل أن تشترك معي؟

فأجبته معرباً عن أسفي :

– كلا . . . فأنا غير مستعد للاشتراك في أية وزارة كانت!

فقال :

– إذن . . . كيف أوفق في تأليف وزارة لا يدخلها أمثالك من العناصر الطيبة؟!

قلت : هذا مبدأي لا أحيد عنه .

فقال : ما عليك إذن إلا أن تقبل أنت وتؤلف الوزارة .

قلت : إن هذا لا يهمني كثيراً . . . ولكن الذي يهمني هو أن يفكر الأمير فيّ ويرى أن أؤلف الوزارة وكفى! وليس لديّ من رغبة في أن أؤلفها فعلاً . . . بل يكفيني أن أكلّف بها وأرفض . لأنني لا أريد أن أضع نفسي أمام مشاكل جديدة تكلفني كثيراً ولا تفيد البلاد .

أما القول بأن يكون مسراي ووجهتي بشكل غير ما كان لي في السابق من مواقف مع العرش فإنني أعتقد أن كل ما قيل في السابق عني كان مبالغاً فيه ، ولم أعمل شيئاً في وزارتي الأولى خارجاً عن الضرورة أو الدفاع عن نفسي . وإني أعتبر نفسي مخلصاً لجلالة الملك ، وما أبديه من آراء أو ما أقوم به من أعمال فهو مدفوع بطبيعة الحال ، بهذا الإخلاص وليس بدافع سواه . . .!

فقال :

– إنه سيبلغ ما قلته إلى سمو الوصي وربما يطلب إليّ مقابلته .

وذهب .

هاتف آخر

وفي ساعة متأخرة من الليل من اليوم نفسه ، اتصل بي مرة ثانية بالتلفون وأخبرني أنه أبلغ ما قلته له . وأن الوصي سيتصل بي يوم الأربعاء في الساعة الواحدة لتعيين موعد لمقابلتي .

الوصي يتكلم

وفي الوقت المحدد . . . دُعيت إلى التلفون . . .

وكان المتكلم الوصي وولي العهد ، وقد قال إنه يرغب في مقابلتي عند الساعة الخامسة بعد الظهر .

وقد ذهبت في الموعد المعيّن وقابلت الوصي ، الذي استهل الكلام قائلاً ما معناه :

– إنه يريد أن يفتح لي مجالاً جديداً لاستثمار مواهبي وتجاربي الطويلة ، وإنه يودّ لو أمكن أن أوفق في تأليف وزارة ، ويسرّه كذلك أن أؤلفها بعد أن فشل في ذلك السيد نوري السعيد الذي ذهب ضحية لأفكاره المتناقضة ، إذ إنه أراد أن يجمع الأشتات على

صعيد واحد فلم يوفق . وأنه ، أي الوصي ، قد استمزج السيد نصرة الفارسي فيما إذا طلب إليه -أي الفارسي- أن يؤلف وزارة ، ماذا يكون موقفه؟ فأجاب : إنه لا يستطيع أن يجيب فوراً على هذا الطلب فيجب ترك المجال له ليدرس فذهب ولمّا يعد .

شكر واعتذار

فقلت : إنني أشكر سمو الأمير على عطفه إذ فكّر في أنني أصلح للقيام بواجب رئيسي في هذه الدولة بعدما مضى على رئاستي الأولى زهاء خمس عشرة سنة ، تخللتها واجبات كثيرة قمت بها أحسن قيام على ما أعتقد . والمهم في نظري أن يطلب إليّ سمو الأمير تأليف الوزارة . والأهم من ذلك أن أعتذر عن القيام بهذا الأمر ، شاكراً فضله ومقدّراً عطفه السامي ، وأردفت ذلك ببعض الأسباب البسيطة مبرّراً هذا الاعتذار قائلاً :

- إن المجلس الحاضر لا يمكن الاشتغال معه . . .

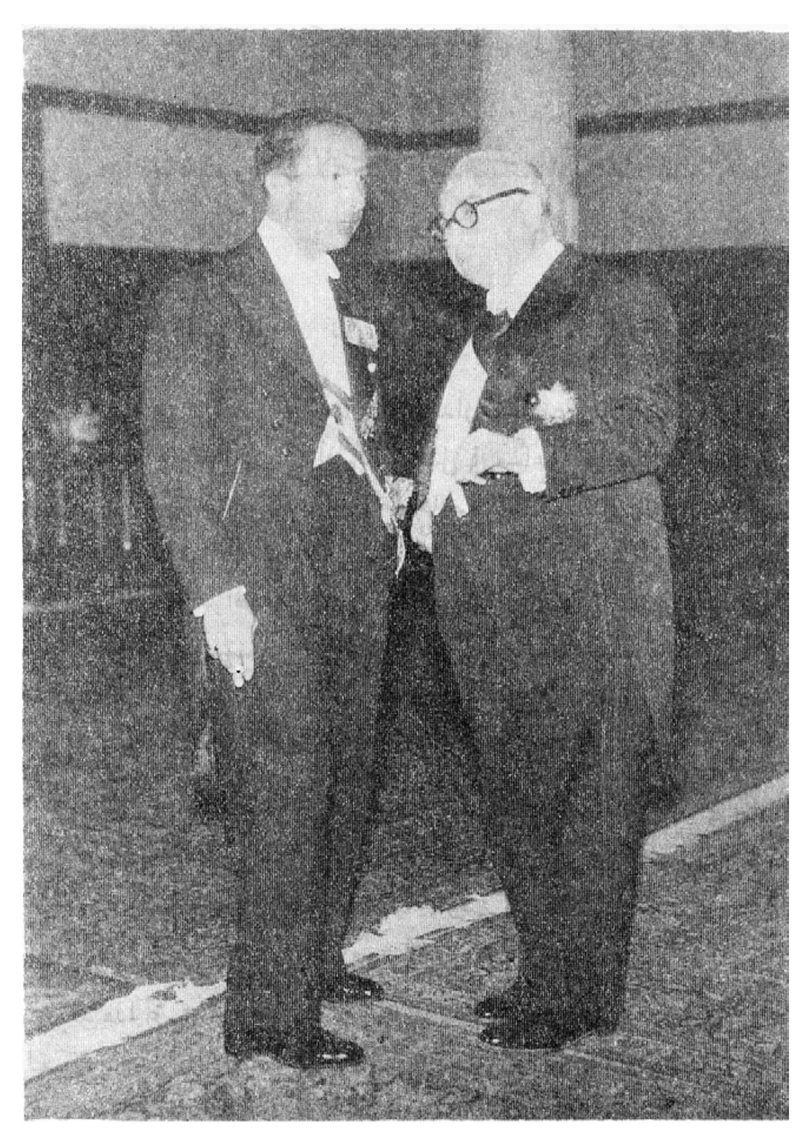
ولما سال الأمير عن المدة التي بقيت من مدة المجلس أجبته : بأنه الآن في سنته الثالثة ، ولم تبقَ له إلا سنة واحدة ، وليس من ضير في أن تحذف هذه السنة من حياته! وأن أمور الدولة قد أصابها وهن عظيم بات يتطلب معالجة واسعة . وإذا لم يتسنّ للوزارة الجديدة البقاء في الحكم مدة مناسبة فسيكون خارج طاقتها أن تعمل شيئاً مفيداً للبلاد . . .

التبلبل

وإن التبلبل في المجلسين والتزعزع في السياسة ، والتصدع في الوضع الحاضر الناشئ عن حالة الحرب ، كل هذا يجعل الإنسان متردداً جداً في الإقدام على عمل يحمله أوزاراً كثيرة ، ويجعله خجلاً آخر الأمر إذا لم يقم بواجباته على أتم وجه .

فأجاب الوصي :

- إنه يصرّ عليّ بأن أقبل تأليف الوزارة ، وإنه سيترك لي حرية اختيار الزملاء وهو لا يتدخل في ذلك . أما مسألة المجلس فهو يشاركني الرأي في أنه يجب إفساح المجال لانتخابات جديدة ، وأنه مستعد لتلبية طلبي إذا أردت ذلك . ثم إنه مستعد كذلك لتأجيل المجلس مدة مناسبة إذا طلبت هذا تمهيداً لمساعدة الوزارة الجديدة على أن تعمل في سكون ، فهو حاضر للحل والتأجيل .



مع الأمير عبد الإله

قلت :

– إني لا أعتقد بضرورة أخذ موافقة سموكم على الحل منذ الآن ، ولا على التأجيل ؛ إذ ربما سيكون في إمكان الوزارة أن تشتغل مع هذا المجلس مدة مناسبة ، وإذا وجدت التعاون معه غير ممكن فسنتقدم بالطلب إلى سموكم للحل أو التأجيل في الوقت المناسب .

وعلى هذا استأذنت وذهبت لأتمكن من المداولة مع من يناسب المقام والظرف من أشخاص .

نوري السعيد

وعند رجوعي من قصر الرحاب مررت بدار السيد نوري السعيد ، وقبل أن أخبره بالوضع الجديد أردت أن أفهم لماذا فشل في مساعيه لتأليف الوزارة ، فذكر لي أموراً شتى لا يشبه بعضها بعضاً . ومن خلاصة ذلك فهمت أن الرجل بعد أن تردد كثيراً في قبول التأليف قبل وبدأ العمل ، ولكنه أراد أن يجمع أشخاصاً متنافرين في وزارته سواء أكان تنافرهم هذا ناشئاً عن عداء شخصي أو فقدان للانسجام السياسي فيما بينهم . وقد حسّن له هذا الرأي أحد أصدقائه الذي كان دخوله في الوزارة الجديدة مأمولاً ، فورطّه في هذا الاختيار المتناقض حتى انتهى به الأمر إلى عدم تمكنه من التأليف . فذهب إلى الأمير ونقل إليه اعتذاره .

ثم ذكرت له ما أراده الوصي من مفاتحة السيد نصرة الفارسي في تأليف الوزارة ، فتبيّن أنه لم يكن هناك في الحقيقة طلب رسمي بل كان استمزاجاً للرأي أراد الأمير بواسطته معرفة مدى استعداد الفارسي إذا طلب منه ذلك في الوقت المناسب .

وبعد هذا أفهمته أنني آتٍ من قصر الرحاب ، وأن الأمير الوصي كلّفني بتأليف الوزارة ، وأنني أودّ أن أفهم منه ما يجب أن أعمله في انتقاء الأشخاص ، ثم ذكرت له أسماء من أنوي تكليفهم بالوزارات ، فوجدته مؤيداً لرأيي وقد طلب مني أن أعجّل في التأليف لأنه يعتبر وزارتي وزارته ، وتضم العناصر نفسها التي لو أتيح له تأليف الوزارة لما تغيّروا فيها بأغلبيتهم . فبدأت الاتصال ببعض الأشخاص ، ولم تمضِ أربع ساعات حتى استطعت أن أكمل القائمة المطلوبة ، وذلك بعد أن تخللتها صعوبات طفيفة تغلبّت عليها بسهولة ، ولم ينتهِ النهار إلا وكان كل شيء مهيئاً يتطلب لإكماله تعيين موعد حفلة الاستيزاز .

وزارتي الثانية

-٦٠-

لقد توخيت في تأليف وزارتي الثانية هذه ، أن أختار للتعاون معي فيها ، كوزراء ، بعض الوجوه الجديدة ، والعناصر القوية النظيفة ، المشهود لها بالكفاءة والوطنية والنزاهة ، والسمعة الحسنة ، التي تجعلها في نظر الشعب شخصيات مقبولة ومحبوبة . . . كما تجعلها في الوقت ذاته ، قادرة على التعاون معي في الوزارة بانسجام وإخلاص وروح وطنية طيبة تؤمن نجاح وزارتي في معالجة ما تواجهه من مهام جسام ومسؤوليات خطيرة ، مادامت قد جاءت إلى الحكم في أعقاب حرب عالمية كبرى ، واضطرابات محلية مؤسفة ، والبلاد على عتبة تطورات هامة شاملة ، تتطلب تصفية ذيول تلك الظروف الشاذة ، كما تتطلب إطلاق الحريات ، ووضع أسس جديدة لعهد جديد من الاستقرار والازدهار . وهكذا فقد ألّفت وزارتي على الشكل التالي :

توفيق السويدي : للرئاسة والخارجية ، سعد صالح : للداخلية ، عبدالوهاب محمود : للمالية ، عمر نظمي : للعدلية ، إسماعيل نامق : للدفاع ، علي ممتاز : للمواصلات والأشغال ، نجيب الراوي : للمعارف ، أحمد مختار بابان : للشؤون الاجتماعية ، عبدالهادي الظاهر : للاقتصاد ، عبدالجبار الجلبي : للتموين .

حفلة الاستيزار

وفي يوم ٢٣ شباط ١٩٤٦ جرت حفلة الاستيزار للوزارة السويدية الثانية حسب التقاليد ، وكالعادة بحضور الشريف حسين بن ناصر وكيل رئيس الديوان الملكي ، وقد ألقيت كلمة مناسبة جاء فيها :

سيدي الشريف ،

أرجو أن ترفعوا آيات شكري وإخلاصي إلى المقام الأسمى على ما أولاني إياه

من ثقة للاضطلاع بالمسؤولية الخ . . .

ثم التفت إلى الحاضرين وقلت : وأنتم أيها الإخوان الذين وضعتكم الدولة على رأس دوائرها ومصالحها ، لا شك أنكم تشعرون بعظمة الثقة التي تتحملونها ، غير أني مضطر أن أوجّه أنظاركم إلى ما أحدثته الظروف الاستثنائية والحرب من نتائج قد أدت في السنين الأخيرة إلى ما لا يرتاح إليه المخلصون الغيارى من طول مماطلة في تسيير مصالح المواطنين ، وتضعضع في ثقتهم من حيث الكفاءة والإخلاص في العمل ، فإذا استدعت الظروف الطارئة ذلك فيما مضى فلا يجوز ذلك الآن ونحن منتقلون من مرحلة الشدة إلى مرحلة السلم والرفاه .

لقد سمعتم الآن الأمر الملكي المطاع ، الذي يأمرني بالاضطلاع بالمسؤولية ، فاسمحوا إذن أن أنتهز هذه الفرصة وأبيّن لكم أني عازم على أن أجعل أجهزة الدولة في حالة من النظام تجعلها تسير سيراً لا يشوبه عدم الكفاءة والإخلاص ، وكل من يريد أن يعرقل سيرها هذا فإنها تلفظه لفظ النواة .

لقد قوبل تشكيل الوزارة السويدية الثانية بارتياح غير قليل في الأوساط الوطنية ؛ لأن الناس كانوا قد سئموا الاضطهاد والاعتقال وطرق التموين وجهاز الحكم . هكذا قالت الصحف بعد تأليف وزارتي الثانية ، وقد أتاني ممثل جريدة الزمان البغدادية ووجّه إليّ بعض الأسئلة حول واجبات الوزارة الجديدة ، ونشرت على الأثر بعض ما قلته لمراسلها من أنه تجب إزالة جميع القيود والقوانين الاستثنائية الموضوعة أثناء الحرب ، وقانون تنظيم الحالة الاقتصادية ، وإرجاع الأمور إلى نصابها الاعتيادي . وفي ٥ آذار ١٩٤٦ ألقيت في مجلس النواب منهاج وزارتي ؛ وقد نشرت الجرائد نصه وعلّقت عليه بأنها (كانت تترقب صدوره ترقبها لهلال العيد) .

في البلاط

بعد حفلة الاستيزار الرسمية ، ذهبت الوزارة إلى البلاط الملكي وكان الأمير مرحاً . قام باستقبالها وملاطفتها بشكل يلفت النظر ، إذ إنه كلّم كل واحد من أعضائها ببشاشة ، وعند الانصراف التقطت بعض الصور الفوتوغرافية للوزارة مع الأمير . وتفرّق الوزراء على إثر ذلك على دواوين وزاراتهم . . .

الرأي العام متفائل

كان استقبال الرأي العام للوزارة حسناً متميزاً بالتفاؤل والترحيب ؛ لأنها أتت لتحقيق مطالب ما زال الرأي العام يسعى وراءها منذ سنين طويلة ، خصوصاً وقد بيّنت مختصراً وجهة نظرها في تقبل الأسس التي تضمنتها خطبة الأمير في الوزارة السابقة يوم ١٧ كانون الأول ، وأعربت عن استعدادها لتنفيذها .

تحرير الحريات

ولأجل أن تثبت هذا الاستعداد ، بدأت فور استلامها المسؤولية برفع القيود التي كانت مفروضة على الصحافة والحريات ، وبإلغاء المعتقلات وإغلاقها ، وذلك قبل أن تقدم منهاجها للمجلس ، حتى إنها عندما ألقت منهاجها كان أكثر ما وعدت به قد تم تنفيذه ؛ وقد أشرت إلى ذلك كلما ذكرت مادة في المنهاج وقرأتها على المجلس .

تيارات

كانت في البلاد خلال هذه الآونة تيارات مختلفة عنيفة ، منها ما هو يميني صرف متعصب للقومية ومتمسك بالأمجاد الغابرة ، ويتطلب تحقيق مثل قومية عربية لا تقبل الجدل ، ومنها الوسط المعتدل الذي يسعى للتوفيق ما بين الأمجاد الغابرة والضرورات الاجتماعية الحاضرة ، والحاجات العصرية المقبلة ، وغير ذلك من الأمور التي لا يصعب تحقيقها بوجه من الوجوه بأعمال ومساع اعتيادية . ثم تلي ذلك حركة تجنح إلى اليسار أكثر من اليمين ، وإن لم تقطع صلتها به ، غير أن تحبيذها للإصلاحات الاجتماعية أو كما تسميه للأعمال التقدمية كان أكثر من عنايتها بالأمجاد والتقاليد أو ما يتعلق بالعواطف القومية والأهداف العربية . فهي تتمسك بالقومية العربية ولكنها لا تخصص لها كبير عناية كما تخصص للجهود التقدمية . ثم تليها حركة يسارية صرفة تختلف ميولها حسب أصنافها وفئاتها ، ولكنها تتفق جميعها في نقطة واحدة وهي ما تسميه بالتقدم والإنشاء لمواجهة المستقبل . وهي وإن ظهرت أحياناً بأنها تساير القومية العربية أو تشعر بها ، ولكنها تعمل ذلك إرضاء للرأي العام الذي تجد في إغضابه وبالاً يهدّد كيانها ويوجّه الجهود لمحاربتها ، ولكنها إذا رجعت إلى نفسها مخلصة لمبادئها رجحت الشعوبية وتوغلت فيها ، ثم ما لبثت حتى وصلت إلى الشيوعية بحذافيرها . ففي وسط مترجرج تكتنفه تيارات مختلفة مما

فصّلناه آنفاً ، يشعر كل مسؤول بعظم ما يترتب عليه من واجب وما يكتنفه من متاعب .

السياسة الخارجية

هذا من الوجهة الداخلية . أما الوجهة الخارجية ، فيجب النظر إليها من زاويتين :

١- صلات العراق ببريطانيا .

٢- صلات العراق بالجامعة العربية .

إن صلات العراق ببريطانيا كانت على ما يرام منذ أن دخل العراق في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ إلى ١٩٣٩ ، وكانت تصرفات الحكومة العراقية (على عجرها وبجرها) ، وعلى ما انتابها من أغلاط فظيعة لا تشكل موضوعاً يمسّ البريطانيين في الصميم . لقد اختلّ الأمن مرات وجرت انتفاضات في الجيش وفي العشائر مرات كذلك ، ولكن صلات الدولتين كانت طبيعية تشعر الحكومة العراقية بموجبها بمسؤوليات كافية ، وتشعر الحكومة البريطانية بواجباتها كحليفة لها من الطرف الآخر .

إلا أن ما وقع في ١٩٤١ وما عقب ذلك من حركات سميت بثورة رشيد عالي وأعوانه . وهي في الحقيقة ليست ثورة رشيد عالي بل ثورة الجيش للمرة الرابعة ، ولكن الظاهر فيها كان رشيد عالي ، كما كان الظاهر قبلاً حكمت سليمان وبكر صدقي وأمين العمري وغيرهم .

العراق وبريطانية

وهذه الحركة قد زعزعت ثقة البريطانيين وجعلتهم لا يركنون إلى العراق بل يعتقدون على النقيض من ذلك ، إن الحالة في العراق كالنار تسترها من حين إلى آخر طبقة من رماد تغطيها بعض الوقت ، وتكشفها الظروف في البعض الآخر ولكنها هي هي نار مستعرة . . . ولم تنطفئ . . . والسبب لهذا كله شعور العراق بأن صلاته مع بريطانيا ، وإن استعمل بعض الوقت الحذق في وصفها بأنها صلات تحالف ومخادنة ودد ، لكنها في الحقيقة صلات قوي وضعيف . . .

صلات تستثمر فيها بريطانيا من العراق من النافع أكبر قسط تتطلبه الإمبراطورية البريطانية ، أما إذا كان للعراق فيها من نفع فهو ضئيل جداً .

ثم إن سياسة بريطانيا في القضية العربية كانت سياسة غاشمة مستهترة تتحرى جميع الوسائل للتنكيل باستقلال العرب ، وتؤازر أعداء القضية العربية كإيطاليا وفرنسا ، وحتى ألمانيا إذا اقتضى الحال ، بالإضافة إلى جريمتها الكبرى في العمل على تحقيق أحلام الصهيونية في فلسطين .

هذا هو الاعتقاد السائد لدى العراقيين . وهذا هو الذي سبّب التذمّر الناجم عن هذه الصلات بين العراق وبريطانيا .

رأي البريطانيين

ومهما يكن الأمر فإن البريطانيين في أثناء الحرب العالمية الثانية كان مركزهم حرجاً ودقيقاً . وكانوا حين دخول روسيا وأميركا الحرب في موضع المغلوب على أمره أو المدافع عن نفسه بكل يأس . لذلك فإنهم قد استعظموا أن يُطعنوا من الوراء من قبل حلفائهم العراقيين ، وهم في أشد الحاجة إلى تضميد الجراح والمؤازرة الفعلية بأية وسيلة كانت .

وكان في نيتهم ، انتقاماً لما قاسوه من العراقيين من مهاجمتهم لهم أثناء محنتهم ، أن يبشطوا بهم عندما استولت قواتهم على العراق بعد ثورة رشيد عالي . ولكن الحكمة البريطانية والاعتدال المتزن اللذين يتصف بهما أحياناً هؤلاء البريطانيون من جهة ، ووجود «السر كنهان كورنواليس» في تلك الفترة كسفير لبريطانيا في العراق ، وهو يعتبر من أصدقاء العرب والعراقيين ، وممن بذلوا الجهد لتأسيس دولة العراق ، قد حال كله دون تلك النزعة الانتقامية ، وساعد على الاحتفاظ بالبقية الباقية في تلك الظروف من مظاهر الاستقلال في هذا العراق!

-٦١-

بيان إيدن

وبالرغم مما بذلته بريطانيا بوسائل كثيرة لإصلاح الحالة بالتملق والتقرّب ، ثم بيانات المستر إيدن المشهور التي أعقبت انتهاء الثورة في العراق ، والتي كان من شأنها شحذ همم العرب للتفاهم فيما بينهم والاتفاق على أي شكل من التعاون يريدونه خدمة لمصالحهم مع تأييد بريطانيا وتعضيدها لهم . . . أقول بالرغم من كل هذا فقد بقيت الصلات بين العراق وبريطانيا واهنة وضعيفة ، ولاستدراك هذا الوهن كان

يجب على الوزارة الجديدة أن تجد مخرجاً جديداً تحقق به الرغبات وتزيل به الضغائن . وبعد التفكير وجدت أنها ملزمة بأن تطمئن الرأي العام إلى أنها ستفاتح الحكومة البريطانية برغباتها في ضرورة تعديل المعاهدة العراقية البريطانية ، وجعلها متناسبة مع التطورات الأخيرة المستندة إلى ميثاق سان فرنسيسكو . وعندما فكّرت في هذا وجدت أنه من المناسب أن تضع النص الذي يتضمنه المنهاج في هذه القضية ، وتطلع عليه السفارة ؛ لأن أمراً كهذا لا يخص العراق وحده بل يخص العراق وبريطانيا ، وفي هذا مجاملة للحليفة تقدرّها هي وتفرح بها . ولما وضعت النص الذي ورد في المنهاج بالعربية وترجمته إلى الإنكليزية وبعثته إلى السفارة ، جاء في الجواب الشفهي منها : أن ليس لها على هذه الصيغة أي اعتراض .

العراق والسياسة العربية

أما الوجهة الثانية في السياسة العراقية ، وهي صلات العراق بجامعة الدول العربية ، فإنها كانت على أسوا ما يكون من التوتر والمشاحنة .

الوحدة الحقيقية

عندما فكّر بعض قادة الرأي العربي فيما يجب عمله لتوحيد جهود البلاد العربية والتقريب ما بينها ، وما هي الوسيلة المثلى لتحقيق ذلك ، كان هؤلاء ينتهزون الفرص من حين إلى آخر للاتصال فيما بينهم ، وكانت المشكلة الظاهرة للجميع هي : هل يمكن يا ترى إيجاد اتحاد حقيقي ما بين البلاد العربية وهي في حالتها الراهنة مشتتة الزعامات بعيدة الاتجاهات بعضها عن بعض ، مختلفة الأنظمة في داخلها وغير منسقة العلاقات في الخارج؟ . . .

لقد كان القلق يساور البعض منا ، فيما إذا أردنا الاتحاد أو الوحدة : هل يمكننا العمل على تحقيق ذلك أم لا؟

وفي النهاية وصل أولئك الزعماء إلى نتيجة جعلتهم يؤمنون بعدم إمكان تحقيق الوحدة أو الاتحاد فوراً بأي شكل كان .

وحينئذ كنت أول القائلين أو المقتنعين (كما سبق أن شرحت رأيي) بأن يكون الاتحاد على أمور معينة نتفق عليها . . . وقلت هذه المرة : فلتكن سبعة ، وهي :

الأمور الخارجية ، الأمور العسكرية ، الأمور الثقافية ، شؤون البرق والبريد ، شؤون

المواصلات ، وحدة العملة ، وأخيراً الجمارك . . . وإذا ثبت هذا العدد من المواد أمكن لكل من الدول العربية أن تتحد في قسم منها ، فإذا وضعنا على هذه الأمور أرقاماً مبتدئة من الرقم ١ إلى الرقم ٧ فيمكن لدولة عربية أن تتحد مع غيرها على واحد منها أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر أو جميعها . وهذا الاتحاد يكون متناسباً مع قابلية الدولة وتشكيلاتها الداخلية وطراز تفكيرها ودرجة حضارتها وغير ذلك من الأمور .

الاجتماع الأول

فبين البلاد العربية المتقدمة في الحضارة والتشكيلات ، يزيد عدد هذه المواد في الاتحاد وينقص بنسبة التأخر الموجود في البلاد الأخرى ، وأول اجتماع تمّ في هذا الشأن ، كان عندما زار المرحوم جميل مردم بك رئيس الوزارة السورية ، العراق زيارة خاصة في نيسان ١٩٤٣ ، إذ اجتمع بالسيد نوري السعيد رئيس الوزراء يومئذ وبي بصفتي نائباً لرئيس الوزراء ، وتناقشنا في الموضوع ملياً ، وعندما أتينا إلى الأرقام السبعة يبن استعداد سورية لأن تتحد اتحاداً محكماً مع العراق بمقتضى هذه المواد السبع التي أيدها بكل قوة قائلاً :

– إن سورية تتحد بجميع هذه المواد مع العراق ، ثم نترك الاختيار للدول العربية الأخرى كي تختار ما تشاء من هذه المواد السبع حسب قابلياتها .

اجتماع صوفر الخطير

وفي السنة التالية ، كنت أصطاف في صوفر –وهي تكون عادة مجمعاً لكثير من الشخصيات العربية ، خصوصاً وقد كان السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية يصطاف فيها– وكان الكثيرون من أصدقائه العرب يؤمونها للسلام عليه والاتصال به . وقد عقد اجتماع في «الأوتيل الكبير» بصوفر حضره السيد شكري القوتلي ، والسيد سعدالله الجابري ، والسيد جميل مردم ، والسيد رياض الصلح ، والسيد نوري السعيد ، والسيد جميل المدفعي ، وأنا . وجرى البحث في الاتحاد ، وفي المواد السبع التي اقترحتها حتى إنني أتذكر أن القوتلي قال – وعقبه السيد سعدالله الجابري بأن هذه الصيغة من أعظم الصيغ التي رأوها لتحقيق الرغبة والوصول إلى الهدف ، حتى إنهم طلبوا مني أن أعدّ مسودة لائحة لعصبة الأمم العربية التي كانوا يزمعون إنشاءها لهذا الغرض .

لائحة الجامعة

وقد أعددت مسودة اللائحة بالفعل ، وكان الكل ينتظرون الدعوة من مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة المصرية للاجتماع في القاهرة .

في دار جميل مردم بك

وذات يوم عقد اجتماع آخر بعدما سافر القوتلي إلى الشام . وكان الاجتماع في دار السيد جميل مردم بك ، وكان الذوات المذكورون سابقاً جميعهم حاضرين ، بالإضافة إليهم كان السيد حمدي الباجه جي رئيس الوزارة العراقية حينذاك .

ابن السعود

ودار الحديث نفسه ، بيد أنه ظهرت مخاوف لدى المجتمعين من وضع الملك عبدالعزيز آل سعود ، وما إذا كان يوافق على أن يدخل في هذه المنظمة الجديدة ، إذ قيل ، كسبب لامتناعه ، إنه يخشى أن تتمّ هذه المنظمة ويتولى قيادتها مصطفى النحاس باشا ، فيكون ابن السعود والدول العربية الأخرى تحت رحمته أو خاضعة لنفوذه! وهذا أمر لا يوافق عليه ابن السعود ، خصوصاً وأنه لا يريد أن يقيّد حريته المطلقة التي يتمتع بها في بلاده كسيد مطاع بأي شكل من الأشكال . فهو -أي ابن السعود- يخشى (إذا انضم إلى هذا المجمع الجديد) أن يخسر قسماً من حرياته وسلطاته .

وباتفاق الجميع ، أصبحت الفكرة متمركزة في ضرورة استمالة ابن السعود ، وإدخاله في هذه المنظمة لأسباب كثيرة بيّنت في الاجتماع .

استمالة ابن السعود

وعلى هذا صار المجتمعون يتحرون الوسائل لإقناع ابن السعود . ومما قرّروه أن أذهب أنا ونوري السعيد إلى نجد للاتصال به سعياً للإقناع ، ثم ظهر أن السيد نوري السعيد لا يصلح لهذه المهمة بالنظر إلى ظروفه الخاصة ، وترتب على ذلك أن اختير السيد جميل المدفعي معي ، وكان أملنا أن نذهب أولاً إلى القاهرة ونتصل به من هناك ، حتى إذا شعرنا بإمكان التفاهم معه ذهبنا إليه وسعينا لتحقيق المآرب .

وانفضّ الاجتماع .

ولكن . . . من حسن الصدف أن حدث حادث لم نتوقعه ، بعد ثلاثة أيام مرّت على هذا الاجتماع ، وهو أن مندوب جلالة الملك السعودي ، الشيخ يوسف ياسين أعلن أنه آتٍ إلى سورية ولبنان . فأملنا خيراً في الاتصال به حتى نحقق قسماً من مهمتنا بواسطته .

بيانات الممثل السعودي

ووصل يوسف فعلاً ، وعندما تداولنا معه في هذا الشأن بيّن ما بيّن من مخاوف الملك السعودي وما له مساس بنفوذه وحرياته الواسعة في بلاده . فأوضحنا له ما دار في اجتماعاتنا السابقة ، وصار كل منا يطمئنه ويبيّن الغرض الذي من أجله سوف تقوم هذه المنظمة العربية ، وأن ليس فيها ما يقيّد حرية الدول المنتسبة إليها . وغير ذلك من الحجج والآراء التي أريد بها إزالة جميع الشكوك والأوهام . . . فوعد الشيخ يوسف ياسين بأن يعرض هذه الآراء على الملك ابن السعود . . .

إيفاد عزام

وتفرّق الشمل بعد ذلك ، وفهمنا بعد مدة أن اتصالاً جديداً قد حصل بين مصر وابن السعود تحقيقاً للغاية نفسها . وأن عبدالرحمن عزام الذي يتمتع بعطف كبير لدى الملك ابن السعود قد أوعز إليه بأن يذهب إلى جلالته ويقنعه . وجرى ذلك الاتصال وذهب عزام باشا إلى هناك وتوّجت مساعيه بالتوفيق . ثم تأيدت بعد ذلك بزيارة الملك فاروق الأول إلى السعودية ؛ وقد زالت جميع المخاوف ولم يبق سوى الاجتماع في مصر لوضع مبادئ المؤسسة الجديدة .

ميثاق جامعة الدول العربية

وقد تمّ الاجتماع ، وبعد مذاكرات طويلة عقد ميثاق جامعة الدول العربية واستبشرت البلاد العربية به خيراً وأظهرت فرحها العظيم . حتى إن مصر أمرت بإطلاق مائة طلقة مدفع احتفالاً بميلاد الميثاق المذكور . وتمّ كل شيء على ما يرام ، ولكن ليس بالشكل الذي كنت أريده أنا ، وهو أن تكون المواد سبعاً ، وتنتقي كل دولة ما يناسبها منها فتتحد عليه . بل أريد إيجاد منظمة دولية على غرار عصبة الأمم المتحدة ، وقيل تبريراً لميثاق الجامعة العربية «ليس في الإمكان أبدع مما كان» .

المادة الثالثة من الميثاق

ومن يلاحظ المادة الثالثة من الميثاق يجد تأثير المواد السبع بارزاً ؛ إذ وضعت فيها لجان عددها ست تتضمن الكثير مما فكرنا فيه من المواد السبع . وبدأت الجامعة العربية مهمتها حسب الرغبة العامة . وكانت الحماسة آخذة مأخذها بين الدول العربية في اجتماعها الأول ، ثم وهنت تلك الحماسة بسبب التباين في الرأي فيما بينها بشأن قضية فلسطين .

فلسطين

فمن قائل إنه يجب أن تعالج قضية فلسطين بكل الوسائل الممكنة ، وفي جملتها المال الغزير الذي يجب على الدول العربية أن تضعه في خدمتها .

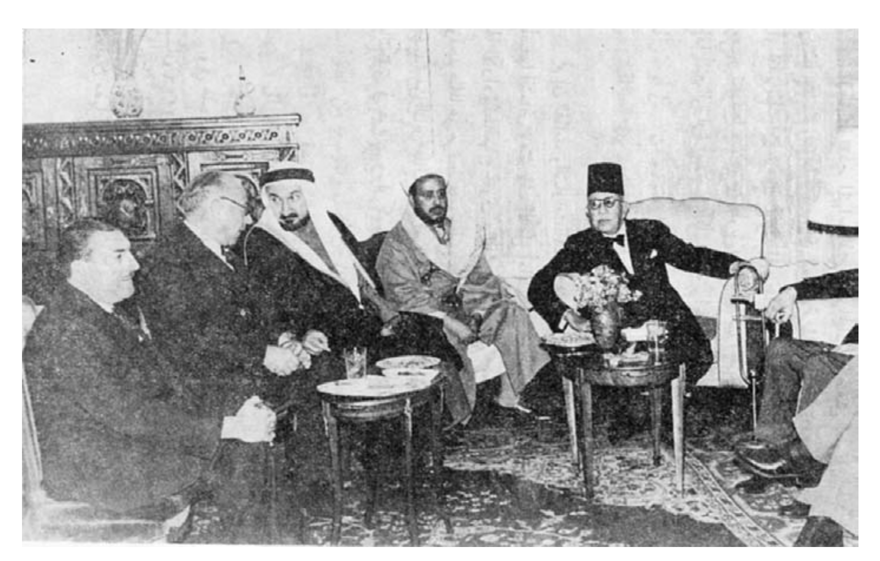
ومن قائل إنه يجب مساعدة فلسطين ولكن بالطرق المعقولة وبالوسائل الممكنة ، أما المال الغزير ، إذا لم تتحدد بوضوح كيفية استعماله وتحقيق الأهداف المطلوبة منه فيكون صرفه إسرافاً بلا مبرر . لذلك يجب على الدول العربية أن تعلم ماذا يمكن أن تعمله أولاً ثم تخصص لذلك ما يقتضى من مال .

وقد استمرت هذه المماحكات ما بين الدول الأعضاء مدة طويلة ولما تنته بعد . وهذا ما أدى إلى تضعضع علاقات العراق بالجامعة العربية . فكانت تلك العلاقات على أسوأ ما يكون . لذلك كان يجب على الوزارة الجديدة أن تزيل تلك الأسباب المؤدية للضغينة والتشاحن . . . وقد شعرت حقيقة بارتياح عظيم في أروقة الجامعة العربية والدوائر المتصلة بها ، حين سمعوا بتأليف وزارتي ، فيجب إذن أن أستثمر هذا الارتياح لخير العموم ، وأن أسعى لإزالة أسباب الجفاء ما أمكن . ولا يكفي أن أضمن منهاج الوزارة شيئاً يتضمن العزم على المضي في سياسة المودّة والإخاء مع دول الجامعة فحسب ، بل إنه يجب فوق ذلك أن أقدّم الضمانات الملموسة لاستعداد الحكومة العراقية للسير على هذه السياسة .

وهذا ما فعلته . . .

المنهاج الوزاري

وقد جرى تقديم المنهاج الذي تقبله المجلس بالتصفيق الطويل الحاد ؛ إذ لمس فيه روحاً جديدة وعزماً أكيداً على العمل ، ثم شاهد أن ما تقدمه الوزارة إما أنه قد تمّ أو



على هامش اجتماعات جامعة الدول العربية بالقاهرة عام ١٩٤٦ ، مع إسماعيل صدقي باشا وسيف الإسلام عبدالله ويوسف ياسين ونجيب الراوي

أنه يوشك أن يتمّ . . . ثم إن المنهاج كان قصيراً لا يحتوي على مواعيد عرقوبية يعسر تنفيذها ، لا بزمن طويل ولا بأحقاب عديدة ، فكان منهاجاً عملياً معقولاً إذا أتمته الوزارة أصبحت كأنها قائمة بواجب وطني عظيم .

انتعاش

ثم إن الفئات والتيارات المنبثقة عنها التي ذكرتها آنفاً ، كانت تملأ البلاد وقد أصابها انتعاش وفتح باب الأمل أمامها ، وصار في إمكانها أن تتصل بالحكومة وتبدي لها الآراء وتطالبها بالحقوق ، تلك الحقوق التي سمح بها القانون وجعلها حقاً لكل واحد طالما هو مرتبط به ومطيع لأحكامه . وقد بدأت المراجعات من مجموعات عديدة من الناس ، طالبين السماح بتشكيل الأحزاب ، وأخذت وزارة الداخلية تهتم بالتحقيق في هوياتهم وسلوكهم لإكمال المعاملات اللازمة .

مجلس الجامعة

وفي هذه الآونة تحدد موعد لاجتماع مجلس الجامعة العربية في القاهرة في ١٥ نيسان ١٩٤٦ ، فاقتضى أن أحضره بنفسي تحقيقاً للغاية التي كنت أستهدفها للاتصال بالعناصر المسؤولة العربية هناك ، وتطمينها عن إخلاص العراق للجامعة واستعداده للتعاون معها بكل الوسائل .

مع الوصي

وقد تقرّر ذهابي مع وفد انتخب لهذه الغاية يتألف مني للرئاسة ، ومن السادة علي جودة الأيوبي سفير العراق في الولايات المتحدة ، ونجيب الراوي وزير الشؤون الاجتماعية ، وتحسين العسكري وزير العراق المفوض في القاهرة ومن يلزم من السكرتيرين ، وقبل سفري بيوم واحد حضرت لدى الوصي وبيّنت له عزمي على السفر في اليوم التالي ، ورجوته أن يسمح لي باستعراض الوضع العربي لمعرفة ما إذا كان يوجد فيه ما يستحق العلاج أو العمل على ملاقاة ما يعتوره من نقص أو شوائب ، حتى أكون على بيّنة من أمري وأقوم بتعزيز العلاقات المطلوبة بين العراق ودول الجامعة العربية على أكمل وجه .

علاقات العراق بالأردن

وبدأت بالاستعراض من العراق وشرق الأردن فقلت :

– إن علاقاتنا مع شرق الأردن لا شك في أنها على ما يرام ، ولكننا مع ذلك نجد أنفسنا نتحمّل مسؤولية لا نستحق وزرها ، والدول العربية تعتبرنا ظلماً وبهتاناً أننا نتحمل مسؤولية ما تأتيه دولة شرق الأردن من أعمال وتقوم به من تصرفات . وهذا أمر لا أعتقد أن العراق يستحق أن يعامل به . إن سياسة العراق يجب أن تكون صريحة تفهم الجميع بأن شرق الأردن له سياسته الخاصة ، والعراق لا يتحمّل أية مسؤولية عنه ، ولا يمكن أن يتحمّل مسؤولية عما يأتيه هو نفسه من عمل .

إن شرق الأردن ليس العراق ، وما يقال في شرق الأردن من حيث المسؤولية لا يمكن تفسيره بأنه صادر عن العراق أو له علاقة به ، فهل يسمح سمو الأمير بتأييد

وجهة النظر هذه حتى أقوم أنا بما يلزم من إفهامها إلى المسؤولين في شرق الأردن؟
فأجاب الأمير بالإيجاب والتأييد .
ثم قال : إن ما تقوله هو الصحيح . وإن السياسة العراقية لا يمكن أن تتحمّل مسؤولية أي عمل يصدر من شرق الأردن من دون أن يكون لها دخل فيه ، أو موافقة عليه .
وأردف قائلاً :
– ولكنني مع ذلك لا أستطيع أن أبيّن رأياً ما إلى عمي الأمير عبدالله باعتباره عمي ، وكبير العائلة ، ولدينا نحن الشرفاء تقاليد تجعلنا حذرين نتحاشى الإخلال بها عندما يكلم الصغير منا كبيراً من عائلته .
قلت : بالنظر لما تفضلتم به ، يكون من واجبي وأنا مسؤول عن سياسة العراق أن أوضح هذا الرأي لسمو الأمير عندما أتشرف بمقابلته . فقال :
– نعم . . . لا بأس في أن تفعل إذا وجدت سبيلاً إلى ذلك!

العلاقات السورية العراقية

ثم انتقلت إلى علاقاتنا مع سورية فقلت :
– هل فيها ما يجب التصحيح أو التحسين حتى إذا مررت بسورية استطعت أن أقوم بواجبي لتحقيق هذا الغرض؟
قال :
– لا أعتقد أن هناك شيئاً يستوجب الإصلاح والتحسين في علاقتنا مع سورية . . .
قلت : ولكن سمو الأمير لا بد أن يتذكر ما حصل لرئيس الجمهورية السورية عند زيارته العراق بصورة غير رسمية قبل سنتين من صعوبات في الاستقبال وفيما كان يجب عمله ، أثناء وجوده في العاصمة العراقية . وإني وإن كنت أعلم أن السيد القوتلي لا يعنى بالشكليات والمراسم ؛ إذ بيّن لي ذلك في حينه ، ولكنني فهمت في ذلك الوقت أن بعض الاستياء قد حصل لدى أركان الحكومة السورية ، والمتصلين بفخامة الرئيس السوري . ثم إن المناوشات لا تزال آخذة مأخذاً شديداً بين سورية وشرق الأردن بشأن سورية الكبرى ، ولم يستطع العراق التخلص من وعثائها وإن لم يكن له دخل فيها أو مؤازرة لها . فيجب أن يوضح هذا الوضع توضيحاً كافياً للحكومة

السورية ، وتطمينها بأن العراق لا يزال شاعراً بمسؤولياته وواجباته نحو البلاد الشقيقة ونحو الجامعة العربية بالذات ، وأن ما يقال بخلاف ذلك يجب أن تتلقاه تلك البلاد بالحذر وعدم الثقة .

وقد أيد الوصي رأيي ولم يُبدِ ملاحظة ما عليه .

لبنان

وعندما انتقلنا إلى علاقاتنا مع لبنان ، بيّنت له أن المفهوم من سياسة سابقة هو أن نؤيد الصلات العراقية اللبنانية ، لا بقصد توثيقها لمصلحة البلاد العربية بل لوضع سورية بين لبنان وشرق الأردن أو التمهيد لوضعها بين هذين الفكين حتى تكون كالشطيرة «ساندويتش» سائغة للأكل والهضم . . . ولا أعرف من كان من المتحذلقين السياسيين العراقيين قد ابتكر هذا الابتكار ، وراح يسعى وراء هذا الخيال وينظر إلى هذه الكلابة لتضييق الخناق على سورية واضطرارها إلى التسليم بسورية الكبرى .

إن سياسة من هذا القبيل يجب ألا يركن العراق إليها كما يجب أن يعتقد العراق بأن خير الصلات التي تؤتي أكلها هي تلك التي تؤسس ما بينه وبين سورية بروح التعاون المخلص . إن نبض الجسم العربي وحساسيته القلبية يجب أن يكون مركزها سورية ، ولا خير في سياسة ينشئها العراق مع البلاد العربية تجعل سورية بعيدة عنها . . . وهذا لا يتنافى مع ضرورة إقامة أحسن العلاقات الأخوية مع لبنان ، الشقيق العزيز .

محور العراق - سورية

إن محور العراق – سورية يجب أن يكون الأصل في السياسة العربية . ثم تكتنف هذا المحور سياسات ملحقة مع البلاد العربية الأخرى تؤيده وتقوّيه .

وهكذا يجب أن تكون السياسة العراقية – السورية ، لذلك فإن سياستنا مع لبنان وإن تكن – كما قلت – واجبة التوثيق والتأييد ، ولكن منزلتها تأتي بعد علاقتنا بسورية . ومع هذا فأبذل جهدي عندما أكون في لبنان كي أوضح ضرورة تطمين الرأي العام اللبناني إلى السياسة العراقية ، التي كانت ولا تزال ساعية إلى تأييد استقلال لبنان بحدوده الطبيعية والأخذ بيده ضمن حدود الجامعة العربية .

مصر

أما ما يتعلق بمصر فالذي ألاحظه الآن هو أن علاقاتنا بها على أتمّ ما يكون من الصفاء والتفاهم . وأن موقف الملك فاروق منذ سنوات إزاء القضية العربية ، واندفاعه في سبيلها قد دفع مصر بأجمعها إلى الجبهة العربية ، وهذا كسب للعرب لا يمكن إغفاله ، لما لمصر من مزايا عظيمة ، اقتصادية ، وثقافية ، وسياسية ، وجغرافية ، فيجب على العراق أن يشجع مصر على الاستمرار في هذه السياسة ، ويسعى إلى توثيق الصلات بينها وبين البلاد العربية الأخرى .

والملاحظ أن الملك فاروق بعد أن لمس نتائج مساعيه في استمالة الملك عبدالعزيز السعود إلى الجامعة العربية ، ووجد ما لذلك من فوائد جلّى أمنت للبلاد العربية منافع كثيرة ، ظل يفكر في توسيع تلك المساعي لدى البلاد العربية الأخرى ، ويوثق صلاته الشخصية مع الحاكمين فيها ، ومن المحتمل أن يبدي رغبته في زيارة العراق . فإذا وقع شيء من ذلك فهل أجيبه بالترحيب؟

فقال الوصي : إن بغداد وإن كانت لا تملك بعد من الأبنية والقصور ما يمكن إعداده لسكنى ملك مصر ، ولكني أعتقد أن ما هو موجود فيها من الوسائل يمكن جعله مطمئناً ومؤمناً للراحة لمدة قليلة ، ولذلك فلا بأس من أن تعربوا لجلالة ملك مصر عن الترحيب الحار إذا ما فكّر في زيارة بغداد .

تشجيع

وبعد أن أوضحت للوصي الحالة الراهنة للصلات العراقية المصرية ، وأنها على أتمّ ما يكون من الصداقة والود ، استأذنته مودّعاً وهو يبذل أحسن العواطف والتوجيهات المشجعة لي في أداء مهمتي .

المتصيدون

لم يرُق المتصيدين في المياه العكرة ، وقد أصبح ديدنهم إيجاد الوسائل وتنميقها للحيلولة دون التفاهم ما بين دول الجامعة ، أن أتولى بنفسي مهمة معالجة القضايا التي كانت باعثاً لتعكير جو هذا التفاهم . ولذلك كان سفري إلى القاهرة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية في دورته الاعتيادية قد أوجد لدى هؤلاء امتعاضاً شديداً ورغبة قوية للهدم ، فبدأوا بالشغب واعتبروا هذه السفرة إسفيناً دُقّ في وزارتي

لإغراقها منذ البدء .

سافرت إلى القاهرة جواً ، ومعي الوفد العراقي بكامله . ووصلنا مطار الماظة في الساعة الخامسة من اليوم نفسه . وكان في استقبالنا جمع غفير من المصريين وممثلي الدول العربية . وكان الكل مستبشرين ، ومرحبين بالوفد العراقي – بصفته الجديدة– التي كانوا يأملون في أنه جاء بها للتفاهم لا للنضال في وسط الجامعة ، كما كانت الحال من قبل . ولما لم يكن في منهاج أعمال المجلس من الأمور الهامة ما يأتي في الدرجة الأولى ، فإن ذهابي إلى القاهرة قد ظهرت أهميته في استعدادنا – نحن العراقيين – لإزالة الجفاء ، وسوء التفاهم . وقد كان هذا يكفي لإبراز خدمتنا ، عدا ما أتممناه من أعمال في المجلس . وكان الجميع شاخصين بأنظارهم إلى مندوب العراق يستطلعون رأيه فيما يكون يمليه القرار الذي سيتخذ في أي أمر يعرض عليه . وكان الوئام سائداً وكاملاً من جميع النواحي بين الوفد العراقي ووفود البلاد العربية في الجامعة .

ولا أذيع سراً إذا قلت إن ملك مصر قد أكد لي هذا الأمر عند مقابلتي له ، وغمرني بلطفه إلى درجة أخجلتني . وعقب إنهاء مهمتنا عدت إلى العراق جواً ، بعد أن أبقيت السيد علي جودت الأيوبي نائباً عني لحضور بعض الجلسات الأخرى التي تعقدها الجامعة العربية .

-٦٣-

السياسة العامة

كانت الحالة السياسية في البلاد عند رجوعي إليها على النحو التالي :

البلاط لم يقرّر بعد خطة مفهومة إزاء الوزارة . فهو لا يزال يتأثر من حين إلى آخر بمراجعات بعض الموتورين من النواب والأعيان أو رجال السياسة الآخرين ، الذين يلذّ لهم ألا تصفو الأمور في هذه البلاد . وبالرغم مما بذلته وزارتي وما قمت به شخصياً من جهود لإحلال الطمأنينة لدى البلاط ، وبيان استعداد الوزارة لتحقيق الإصلاحات ، ومجابهة المشاكل الطارئة عليها ، وتسيير أعمال الدولة الاعتيادية والتي هي فوق العادة ، وغير ذلك من الواجبات . . . بالرغم من كل ذلك فلا يزال شعور التلكؤ آخذاً مأخذه في البلاط ، وليس في استطاعتي أو استطاعة غيري على ما كنت أرى إزالة هذا الشعور أو تخفيفه . والذي ظهر لي أنه دائم متحكم فيه .

الانسجام الوزاري

أما في الوزارة نفسها ؛ فقد كان التضامن تاماً ، على أن وضع الوزارة تجاه نوري السعيد المفاوض الأول لعقد معاهدة اقتصادية بين العراق وتركيا كان وضعاً عدائياً ، ملؤه الاستهجان ، لأنني فهمت أن المفاوض الأول ، بالرغم من التأكيدات التي كرّرتها عليه بألا يتجاوز حدود وظيفته الاقتصادية ، فقد أبرق إلى الوزارة –أثناء وجودي في مصر– بأنه سوف يعقد معاهدة سياسية .

السعيد والمعاهدة التركية

وعلى أثر ذلك عقد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة الوصي ، وقرّر رفض أية معاهدة سياسية ، وقد أخبر المفاوض الأول بذلك . ولكن على الرغم من هذا فإن المفاوض العراقي الأول قد وقّع على المعاهدة السياسية ، وأخبر المسؤولين بأنه يأخذ المسؤولية على عاتقه . وهنا تضاعف الاستهجان ، وصار الأمر يوجب معالجة حكيمة لإيجاد مخرج لا يمسّ كرامة تركيا ، ولا يوجد إشكالاً جديداً في طريق السياسة البريطانية المؤدية إلى إيجاد التفاهم بين بلاد الشرق الأوسط ، على ما تدّعيه وزارة الخارجية البريطانية .

امتعاضات

وفي غضون هذه الفترة حصلت امتعاضات لدى الوزراء أعربوا عنها في مناسبات كثيرة ، وأدت إلى النفور بينهم وبين نوري السعيد .

وكان أحسن حل يتراءى للمدقق في هذه الأزمة هو السعي لقبول المعاهدة التركية ، إذا وجدت خالية من المواد التي يمكن اعتبارها مضرّة بصالح العراق .

ولحسن الحظ لم توجد في المعاهدة مواد مضرّة من هذا القبيل ، إلا أنه زيادة في الاحتياط رؤي توضيح بعض مضامينها ، وذلك بإلقاء بعض الأسئلة على ممثل تركيا ورجائنا إليه أن يأتي بالأجوبة عنها ، وهكذا فعلت الحكومة العراقية واستوضحت بعض النقاط .

التصديق

غير أن تركيا أبت أن تُبدي أي إيضاح أكثر مما تضمنته المواد الموجودة في

المعاهدة . وعلى هذا اضطر مجلس الوزراء بعد أن استمع إلى إيضاحات رئيس الوفد العراقي السيد نوري السعيد ، وبعض الخبراء الذين اشتركوا في الهيئة المفاوضة لوضع تحفظين مع التصديق .

تحفظان

الأول : يتضمن أن الحكومة العراقية تفهم من المادة الثانية للمعاهدة أنها لم تعارض ولن تعارض ميثاق الجامعة العربية .

الثاني : أنها تفهم من مجمل المعاهدة أن تركيا تشاطر الحكومة العراقية في نظرتها إلى المسألة الفلسطينية ، وقد حظي هذا القرار بالتصديق من الوصي .

الوزارة ومجلس الأمة

أما صلة الوزارة بمجلس الأمة فإنها كانت بشكل مرضٍ مع مجلس النواب على خلاف صلاتها مع مجلس الأعيان ، الذي وإن كانت الأغلبيةً فيه ، إلى جانبها ، غير أن تلك الأغلبية ضعيفة إزاء الموتورين من الأعيان وعددهم سبعة جلّهم أعضاء في الوزارة الباجه جية ، التي تعرّضت إلى حملات شديدة شنّها عليها في حينه سعد صالح الذي أصبح وزير الداخلية في وزارتي ، وبعض زملائه الآخرين كوزير المالية ، ووزير المعارف . ولذلك كان طبيعياً أن يتحسس هؤلاء الأعيان السبعة بشعور الانتقام والمقابلة بالمثل ، لما كابدوه أثناء حكمهم من اعتراضات وحملات شديدة . أما من بقي من الأعيان الذين لم يشتركوا في الوزارة السابقة ؛ فإن دوافعهم كانت تختلف باختلاف الظروف والأشخاص الذين لهم من العلاقات ما يؤمّن الصداقة والوفاق بينهم وبين بعض أعضاء وزارتي .

سفينة في بحر

في هذا الجو المضطرب ، كان العراق يتخبط وقد شبّهته دائماً بسفينة تتقاذفها الأمواج وهي محرومة ممن يوجّه دفتها لإيصالها إلى شاطئ السلامة . إن سفينة هذا شأنها لا يمكن أن تبلغ ميناءها ، وهي لا تتمتع بقيادة ربّان أصيل . لذلك كانت الوشايات والتخرصات والتلفيقات جميعها رائجة في سوق السياسة العليا ، حيث استغلت إجراءات الوزارة النافعة ، واعتبرت شيئاً من الفوضى وتسهيلاً للشغب ، مع

أنها في الحقيقة كانت إجراءات تستهدف خير البلاد ، وتأمين حرياتها التي طالبت بها منذ سنوات طوال ولم تحصل عليها . إلا أن ذهابي للاشتراك في اجتماعات مجلس الجامعة العربية قد استغل أيضاً استغلالاً فظيعاً ، مع أن القصد منه كان واضحاً وهو بثّ شعور الإخاء والمودة وتأكيد سياسة العراق العربية الأخوية نحو الجامعة .

استغلال

إن هذا الاستغلال الفظيع كان مؤثراً نوعاً ما لدى المقامات العليا التي كما ذكرت قبلاً لم تقرّر سياسة للبلد ، ولم تستهدف شيئاً معيناً ترنو إليه في جميع أعمالها ، بل كان ديدنها قضاء الوقت ، وإماتة الشعور الحي ، والحصول على عناصر هزيلة للحكم حتى إذا اختلت الأمور وكثر المشتكون من هذا الاختلال ، قيل لهم وماذا نصنع وليس في البلاد رجل يُركن إليه؟ لا من حيث الإخلاص ، ولا من حيث الكفاءة؟ . . .

ولا أعلم إذا كان هذا الأسلوب قد وضع بموجب خطة دبّرتها تلك المقامات بنفسها أو دبّرت لها من قِبل الأجنبي .

مظهران

وعلى كل حال ، لقد كان الجو السياسي يظهر بمظهرين مختلفين متباينين تبايناً عجيباً . فالبيئات الشعبية والأكثرية الساحقة من الناس كانوا يتوسمون خيراً في ما قد تقوم به وزارتي من أعمال بدأتها بحسن نية ، وسرعة إجراءات . ولكن البيئات السياسية العليا كانت تضيق بها صدراً ، وتبيّت أمراً ، ولا تعلم ما تفعله من ناحيتها إلا أنها حانقة ، كئيبة وكفى . . .!!

وأعظم دلالة على تلكؤ هذه المراجع وعدم استقرارها على شيء إيجادها أزمة وزارية لا تستند إلى سبب .

الميزانية

فلما تولت وزارتي مسؤولية الحكم في ٢٣ شباط ١٩٤٦ ، وجدت ميزانية الدولة غير جاهزة ، فاشتغلت بها الدوائر ، وقدّمتها إلى رئاسة الوزراء في غضون شهر نيسان ، غير أن مسألة تمديد قانون الانتخابات من مجلس الأمة ، وما يتبع ذلك من

إجراءات تتعلق بحل المجلس ، كانت العقبة الكؤود في سبيل الاستعجال بتصديق الميزانية . وفي مرات عديدة جرى البحث مع الوصي في حلّ المجلس ، وكنت قد بيّنت لسموه أن مسألة الحل عند مجيء وزارتي يجب ألا يكون موضوع البحث ؛ لأني آمل أن يكون تعاوني مع مجلس الأمة ممكناً ، خصوصاً وأن في النية تقديم تشريع جديد بشأن الانتخابات يجب أن يكمل وينفّذ حتى إذا حلّ المجلس جرت الانتخابات على طريقة جديدة . وقد توخي في هذا القانون تأمين نوع جديد من الحرية في الانتخابات ، وبدأت المناورات تفعل فعلها في أروقة المجلس ، مما أشعر الحكومة بوجود مصاعب وعقبات توضع في طريقها ، وجعلها تفكر في إيجاد مخرج مناسب يؤمّن لها إخراج القانون من مجلس الأمة قبل كل شيء ، ثم النظر في حلّ المجلس وإجراء انتخابات جديدة .

المجلس وقانون الانتخاب

لقد حاولت الوزارة في أول الأمر أن تحمل المجلس على النظر في القانون فواجهت صعوبة . وعندئذ راجعت الوصي مبيّناً له ضرورة إيجاد طريقة أخرى لحلّ هذه المشكلة . وحصلت على وعود قطعية تؤيد حلّ المجلس إذا تمّ تمرير قانون الانتخابات منه . وإذا لم تتمكن الحكومة من المرور بهذا القانون ، فتوقف في اللجنة أو في المجلس نفسه أو في إحدى لجان مجلس الأعيان أو في مجلس الأعيان ، فحينئذ يسمح للحكومة بأن تطلب حلّ المجلس لإجراء الانتخابات حسب القانون القديم . وعلى هذا حاولت الوزارة مرة ثانية أن تحمل المجلس على قبول القانون ، وقد ساعد الوصي على ذلك مساعدة قيّمة .

النواب يوافقون على قانون الانتخاب

فمرّ القانون من المجلس بأكثرية كبيرة وأحيل إلى الأعيان . وفي تلك الأثناء حاول الموتورون أن يحدثوا ضجة يضيّقون بها على الوزارة بزعمهم أنها تأخرت في تقديم الميزانية .

مشكلة الميزانية

والواقع أن الوزارة عندما وجدت القانون قد مرّ من مجلس النواب ، وأن حلّ

المجلس النيابي أصبح بموجب الوعود المعطاة من قِبل الوصي لها أمراً محققاً ، سواء أمرّ القانون من مجلس الأعيان أم لم يمرّ . . . فلم تبق ثمة حاجة لإشغال المجلس والحكومة بتدقيق الميزانية مدة تربو على الشهرين في جو خانق من الحرارة والكل يشعر بالتعب والكلال منها .

المادة ٩٩

ولذلك تريثت الحكومة حتى تنقضي مدة الاجتماع العادي للمجلس فيفضّ وتطبّق المادة (٩٩) من الدستور . وتدخل الميزانية القديمة حيز التنفيذ وتستمر حتى حلول موسم ملائم في أواخر شهر أيلول ، وحينئذ يكون في وسع الحكومة أن تدعو المجلس ثانية للنظر في الميزانية إذا وجدت ضرورة لذلك .

إن هذا الحل كان دستورياً لا تشوبه شائبة . وقد درست الحكومة هذه الوجهة بواسطة الخبراء القانونيين ؛ فاتفقوا جميعاً على أن هذا هو الحل الأكمل . وجرت في خلال تلك المدة مناقشات خاصة لتبرير وجهة النظر هذه ، فانتهت كلها بما يؤيد هذا الحل . غير أن الأمر لدى المراجع العليا كان يجري في غير ما تجري به الحقائق ، فإن رأياً واحداً يبدي بأن هذا الحل غير دستوري كان يكفي لزعزعة جميع هذه الدراسات والاستشارات وآراء الخبراء وغيرها .

موقف

لقد كانت الوزارة ترى نفسها كل يوم أمام مشكلة جديدة مع أنها عالجتها ، ووضعتها موضع البحث والتطبيق . وهكذا كانت الأمور تجري بين مدّ وجزر حتى انتهت إلى رأي حاسم ، وهو أن فضّ المجلس بإرادة ملكية ثم وضع الميزانية القديمة موضع التنفيذ وفق الدستور أمر غير مرغوب فيه . فيجب بناء على ذلك تمديد مدة المجلس حتى تكمل الميزانية .

-٦٤-

التنحي عن الحكم

إن قولاً نهائياً كهذا ، كان عبارة عن إحراج لموقف الوزارة وتعريضها إلى أنواع المشاكل في زمن هي ليست في حاجة إليها . ولذلك وجدت من الأنسب وقبل أن

يستفحل الأمر أو يحدث ما يوجب الاختلاف بيني وبين المقام الأعلى ، أن أتنحى عن رئاسة الوزارة وأترك الأمر لغيري وهذا ما حدث فعلاً .

ومن الطريف أن النظرية التي كان المقام الأعلى يتمسك بها بتمرير الميزانية أمام المجلس ، وتمديد مدته لهذا الغرض ، لم تعد موضع بحث بل صدرت إرادة ملكية موقّعة بإمضائي –وأنا خارج الحكم– تتضمن فضّ المجلس بالشكل الذي اقترحته .

لقد دخلت الميزانية السابقة موضع التنفيذ ، كما اقترحت ، واستمرت أمور الدولة على هذا المنوال! وخيل إليّ أن هذه التوافه التي كانت تظهر بمظهر كسب مهم ، لحرمان مجلس الأمة من حق مراقبة الميزانية ، كانت تحمل وراءها دوافع أخرى غير ما قيل فيها .

والأغرب أن هذا الموضوع –أي موضوع جواز فضّ المجلس ودخول الميزانية القديمة موضع التنفيذ بعد ذلك– هل يعد دستورياً . . . أم غير دستوري . . .؟

لقد عُرض بعد استقالتي على المحكمة العليا فأيدته وقطعت الرأي فيه . وأيدت أن كل ما قمت به من دراسات واستشارات كان صحيحاً سليماً ، غير أن دوافع خاصة كانت تحول دون تحقيق هذه الأمنية . . .

مصفى النفط

ومما يجدر ذكره هنا قبل أن نطوي موضوع هذه الوزارة ، هو أن من أهم الأعمال المفيدة التي قامت بها وزارتي هذه ، والتي لا يجوز إغفال ذكرها ، هو تثبيت خطة الحكومة العراقية بتأسيس مصفى النفط على حسابها ، وأخذ مهمة التوزيع من شركة نفط خانقين في الوقت المناسب .

وكنت طلبت حضور الدكتور الباجه جي الخبير بالنفط والمدير العام في وزارة الاقتصاد ، وأفهمته ما أستهدفه بشأن اختيار الحكومة واستعمال حقها المذكور في امتياز شركة النفط ، ثم طلبت منه أن يقوم بدراسة واسعة تبيّن لنا ما إذا كانت المصلحة تقتضي ترك الشركة تقوم بإنشاء المصفى أو أن تقوم الحكومة بالعمل ، وفوائد أي شكل يراه نافعاً ومناسباً لنفع الدولة أو مضراً بها . وبعد مرور ما يقرب من الشهر ، جاءني الدكتور الباجه جي وقدّم لي تقريره وأسهب في توضيح بعض النقاط الواردة فيه ، وكانت خلاصة التقرير أنه يجب ، قبل فوات المدة المعينة للاختيار وكانت قد أصبحت قريبة من الانتهاء ، إبلاغ الشركة بأن الحكومة قرّرت القيام بإنشاء المصفى ،

وتولي كل ما ينشأ عن هذه العملية من نتائج . وقد أمرت وزارة الاقتصاد بأن تقوم بإعداد البلاغ اللازم في هذا الشأن لتحيط الشركة به علماً في أقرب فرصة ممكنة ، وقبل فوات الوقت المحدّد للاختيار حسب أحكام الامتياز . وبذلك حفظت الحق للحكومة في المستقبل حتى إذا استطاعت القيام بالمهمة عملت ذلك ، وإلا فسيكون لها كل الحق في إيجاد أي حلّ تراه من مصلحتها . وقد كانت خيبة الأمل عظيمة لدى شركة نفط خانقين المحدودة عندما وصلها البلاغ . وقد زارني مديرها البريطاني ، وأثناء البحث معه بيّن استغرابه من قرار الحكومة للإقدام على عمل جسيم كمصفى النفط وهي لا تزال تحتاج إلى مبالغ من المال لتمشية أمورها ، كما أنها محتاجة إلى رجال فن ومعرفة مما لا يتسنى لها في الوقت الحاضر . ثم قال : إننا بالنظر لوضع الحكومة ونقص العناصر لديها ، كنا نأمل أن تكلف الشركة بالقيام بالعمل . وقد فهمت من اتصالاتي أن محمد أمين زكي وزير الاقتصاد المزمن في الحكومة العراقية كان يفهمهم – لا أعلم لأي سبب وبأي داع – أن الحكومة سوف لا تستعمل حق اختيارها فيعود الأمر حينئذ إلى الشركة ويتمّ كل شيء حسب رغبتها .

وقد بذلت أقصى الجهد لتدارك المبالغ المطلوبة لإنشاء مصفى النفط . وحينما انتدبتني الحكومة العراقية في سنة ١٩٤٨ لرئاسة وفدها في الأمم المتحدة وذهبت إلى نيويورك ، عرجت على واشنطن وفاوضت البنك الدولي بشأن إقراض العراق خمسة ملايين جنيه لغرض إنشاء مصفى النفط . وقد توليت المفاوضة مع البنك المذكور بمعاونة علي ممتاز الدفتري ، الذي كان عضواً في الوفد معي ؛ فظهر لي أن شركات النفط البريطانية ذات العلاقة ومن ورائها الحكومة البريطانية قد عملت على سدّ أبواب كل مساعدة ممكنة للعراق في سبيل إنشاء المصفى المذكور ، حتى إن اللجنة المفاوضة لنا من قبل البنك وصلت إلى درجة من التهرّب والزوغان ، فادّعت أن البنك يقرض الدول لمشاريع منتجة ، وإنشاء مصفى النفط ليس من المشاريع المنتجة بل من الأعمال المعاونة لمشاريع النفط الداخلية ، التي يجب أن تقوم بها الدولة بدون مراجعة البنك . ولما سألناها في موضوع المشاريع المنتجة وغير المنتجة عما تقوله في إعطاء البنك قرضاً لهولندا بقصد تحسين بواخر الشحن والملاحة لم تحر جواباً . لقد كان نضالنا مع هذه اللجنة المنحازة لجانب شركات النفط البريطانية شاقاً ومتعباً . وفي الأخير نجحنا في حملها على الموافقة على عقد القرض المطلوب ، وعلى إعلان استعدادها لدفع المبلغ حالما تحتاج إليه الحكومة العراقية . وعندما بدأنا بوضع أسس

الإعمار والإنشاء في البلاد وإيجاد الوسائل اللازمة للقيام بذلك ، حتى إذا توفرت موارد النفط أمكن صرفها في نواحيها اللازمة المعقولة . ومن جملة هذه الأعمال المفيدة ، العظيمة ، مصفى النفط .

وهكذا كان هذا الذي وضعت أسسه وبدأت تحقيقه وزارتي تلك ، من أهم المشاريع النافعة التي عادت على البلاد بالخير الكثير ، والتي كان في النية ، وفي الإمكان تحقيق مشروعات أخرى مثلها مفيدة ، لو لم تتكالب على الوزارة تلك العوامل الظاهرة منها والخفية بغية عرقلة أعمالها ، ثم إسقاطها ، إرضاء لرغبات ونزوات ، وتحقيقاً لأغراض لا تمت إلى المصلحة العامة بصلة .

ما وراء الاستقالة

كان قد ظهر لي بعد أن قدمت استقالتي –أن السيد نوري السعيد الذي كان يؤيد الوزارة في أول تأليفها انقلب فجأة عليها– لقيام بعض أعضائها بمعارضة فكرة عقد معاهدة سياسية مع تركيا . . . وتظاهر البعض الآخر ضد آرائه في مناسبات شتى! وضد ما كان يقوم به من دعايات حول المعاهدة التركية من جهة ، والوضع الداخلي من جهة أخرى .

أرشد العمري

ثم إن السيد أرشد العمري الذي كان يسعى –قبل أن أؤلف وزارتي– إلى تأليف وزارة برئاسته ، عندما اصطدم برفضي الاشتراك معه في وزارته ، وجد نفسه ضعيفاً إذا أقدم على تأليف وزارة ، اضطر إلى تسهيل مهمتي بتأليف الوزارة ، ظناً منه أن وزارة أؤلفها ستكون وزارة أصدقاء له . إلا أن بعض (الخشونة) التي صادفها من وزير الداخلية سعد صالح جعلت منه رجلاً غاضباً صاخباً ، فوحد مساعيه مع مساعي الآخرين الذين هاجمهم السيد سعد صالح بكل قسوة فأرادوا أن ينتقموا منه بهجومهم على الوزارة .

المقام الأعلى

ثم إن المقام الأعلى الذي اعتاد أن لا يعنى بشيء ولا يكترث لشيء في السياسة ، وأن لا يتخذ لنفسه موقفاً واضحاً أو هدفاً معيناً من تأليف وزارة ما ، كانت

تتقاذفه أمواج الأغراض وروح التشفي في كل دقيقة ، بل في كل لحظة فكان يصعب على الوزراء ورئيس الوزراء على رأسهم – أن يستوثقوا من أمر يبتّون فيه مع المقام الأعلى ، ويعدون أنفسهم فيه حاسمين في البت– إذ كان بعد البت يعتريه تيار الأغراض فيهدمه ويقيم مقامه ، أمراً بعيداً عنه كل البعد . لذلك كان من الحكمة أن تعجل الوزارة في الابتعاد عن الحكم حتى لا تساء سمعتها ، ولا يتكالب عليها المغرضون والموتورون فيزداد تشنيعهم عليها ، والمقام الأعلى يشاهد ذلك من وراء الستار فتضيع هيبة الحكومة ، وتنتقص كرامة الوزراء من دون أن يتحقق للبلاد نفع من وراء ذلك أو خدمة .

وكان يلوح لكل واحد –ولي بصورة خاصة– أن استمرار المقام الأعلى في سياسة غامضة وغير مستقرة يجعل الوزارة في مهب الرياح ، فيحرمها مما تحتاج إليه من مؤازرة قيّمة من قبله ، مما لن يؤدي على أي حال خدمة للبلد أو يساعد على القيام بما تحتاج إليه من عمل صالح أو إصلاح شامل .

جو مكهرب

ثم إن التألب على وزارتي من جانب الذين اعتادوا النقد والمعارضة لكل شيء ، قد جعل الجو مكهرباً وألقى في روع الناس أن وزارة الحرية والتساهل ، وفتح أبواب المراجعة ، وتنظيم الصلات الطيبة بين الشعب والحكومة إذا هي استقالت ، فإن هذا الذي حققته وتميزت به ، قد يصبح مهدداً عند استقالتها .

وجوم الرأي العام

وكان الرأي العام واجماً لا يعرف كيف يستقبل الوزارة الجديدة التي كان من المفهوم أن السيد أرشد العمري سيؤلفها .

أرشد والوزارة الوقتية

إن أرشد وما جُبل عليه من عصبية وتهور في أعماله كموظف أو كأمين عاصمة ، كان كافياً لأن يدخل في روع الناس أن وزارة غير محبوبة تدخل مسرح السياسة ، بالرغم مما قام به رئيس الوزراء الجديد من تطمينات صورية أراد بها تسكين القلق الذي استحوذ على الناس ، حتى إنه اضطر إلى أن يبين للجميع أن وزارته وزارة

وقتية ، تقوم بإجراء الانتخابات ثم تنسحب ، مع أن المحقق كان على النقيض من ذلك -لأن رئيس الوزراء كان يبدي آراء واضحة تؤيد اعتقاده بأن وزارته هي وزارة دائمة- وهو الذي يتمتع بثقة واعتماد الوصي ويتحلى بجميع الصفات اللازمة لرجل الدولة .

تهنئة الرئيس الجديد

وبعد أن ألّف السيد أرشد الوزارة - زرته في ديوان مجلس الوزراء لأقوم بالتهنئة التقليدية للمجاملة ، وعندما وجدت عنده السيد مصطفى العمري ، والسيد صالح جبر ، والسيد عبدالمهدي لم أتمالك نفسي من أن أقول وأنا أبتسم : إنني أجد نفسي في حضور المتآمرين! يتقبلون تهاني الناس باسم رئيس الوزراء على النجاح الذي أصابهم .

وحتى إنني ذكرت هذه الحادثة للوصي عندما قابلته بعد مدة قصيرة من الزمن لأبين له أن ما حصل لم يكن إلا نتيجة لمؤامرات انطلت عليه أو كان له فيها ضلع .

عاصفة

لم يمضِ أكثر من شهر واحد . . . حتى تكاثرت المشاكل على رأس الوزارة الجديدة وظهرت بوادر التمرد عليها - لأنها كانت تظهر نواياها بشكل عنيف لمنع الحريات التي حققتها الوزارة السابقة ، ولأنها لم ترتدع عن أن تعلن عزمها على استرداد ما قدمته قبلها وزارتي للشعب وما حققته له من خدمات .

الحزب الشيوعي

ولما كان الحزب الشيوعي ، الذي يعمل بصورة منظمة ، مترصداً لكل مشكلة تقع في البلاد ليستثمرها الاستثمار الكلي ، فقد سعى إلى تكتيل الناس ودفعهم إلى مظاهرة صاخبة ضد الحكومة تنادي بسقوط الوزارة - ورئيسها على وجه الخصوص .

وحينئذ اضطرت الحكومة إلى الزجر ثم إلى استعمال السلاح بعد ذلك ، ووقعت بعض الخسائر في النفوس ، ومنذ ذلك الحين أدرك رئيس الوزراء أنه لا خير فيما أدلى به من تصريحات مطمئنة أو إشارات ، يستعيد بها الحريات ليرجع بالأمور إلى ما كانت عليه في زمن الحرب والإدارة العرفية .

إن وزارة تبدأ حياتها بالمشاكل ، لا يمكن أن تتفرغ إلى عمل مفيد للبلد . وكأن هذه المشاكل لم تكفها! . . . فقد فتحت باباً للهجوم عليها بالعناصر الهزيلة التي استوزرتها ، مما جعل رئيس الوزراء يقول إن أمور الدولة يقوم بها وحده . وإن رفاقه لا يفهمون وظائفهم ، وهم عاجزون عن القيام بها .

ضعف مضاعف

وبذلك أضاف ضعفاً ثانياً إلى ضعفه ، فتفككت عرى التعاون والتفاهم بين الوزراء ، وبقيت الوزارة تتسكع في عجزها إلى درجة لم يعد في وسعها القيام بأي عمل مفيد ، وقد ثبت للجميع أن دماغ (المهندس الجبار) الذي أذاع وأشاع وملأ الأسماع بمقدرته قد أصبح عالة على البلد . وبالرغم من هذه الأوضاع ؛ فقد كان الأمل يلوح لرئيس الوزراء في أن المقامات العالية ما زالت تؤيده ، وأن ما حصل من تفكك بين الوزراء قد تمكن إزالته باستقالة الوزارة وتكليف رئيسها مرة ثانية بالتأليف ، حتى إن بعض المساعي قد بُذل بالفعل لدى بعض الأشخاص لإقناعهم بأن يدخلوا حظيرة الرئيس ويؤازروه عندما يؤلف وزارته الثانية .

ذهب مع الريح

لكن الأمر عندما لا يصيبه النجاح ينطبق عليه القول المأثور :

(تجري الرياح بما لا تشتهي السفن) .

لقد ظهر بالتدقيق أن الزعزعة الفطرية التي يتصف بها رئيس الوزراء وقصر الأناة في معالجته أمور الدولة ، قد جعلتا حتى السفارة البريطانية تتململ بما يقوم به من إجراءات ، لأن الخطة التي تتبعها الحكومة البريطانية على ما يظهر في معالجة الوضع الدولي العام ومكافحة الشيوعية : أن لا تتخذ إجراءات قاسية ضد العمال أو اليساريين بل أن تقوم الحكومة بالإصلاحات المفيدة ، والتحسينات المستمرة الاجتماعية حتى لا يبقى مجال لانتشار الشيوعية .

إغفال

إن رئيس الوزراء لم ينتبه إلى هذه الخطة! ولذلك اتخذ خطة تقوم على سياسة الشدة والتنكيل ، مما دفع الحكومة البريطانية إلى الارتياب في نجاح سياسة كهذه في

العراق ، وصارت الصحف البريطانية ، من جهة والمسؤولون البريطانيون من جهة أخرى في العـراق أو في لندن ، يضـربون على هذا الوتر ويلومـون الحكومـة العـراقـيـة على إجراءاتها هذه ، مصرحين بأن استمرار رئيس الوزراء على سياسته سوف لا يؤدي إلى تحسين في الوضع . وقد حـاولوا جهـدهم في حمـل المقامـات العليا العـراقيـة على أن تسايرهم في معتقداتهم هذه ، ولكنهم لم يفلحوا ، ولم يعرف أحد سبباً لهذه الخطة النادرة في مؤازرة حكومة ثبت عجزها في الداخل وقلة بصيرتها في الخارج ، حتى إن بعض الناس ادّعـوا بأن دوافع خـصـوصـيـة هي التي تكمن وراء هذه المؤازرات التي يتمتع بها رئيس الوزراء وبعطف المقامات العليا .

مفاجأة

. . . وعلى كل حال . . . فقد حدثت مفاجأة في أواخر عهد وزارة العمري ؛ إذ كان الناس يعتقدون بأن غداً سيكون اليوم الذي يعلن فيه تأليف الوزارة الثانية للسيد أرشـد العمـري ، وإذا بهم في سـاعة مبكرة منه يفاجـأون بأخـبار جـديدة . . . أخبـار مفادها أن السيد نوري السعيد أصبح مكلفاً بتأليف الوزارة الجديدة .

وقد تقصى (أولاد الحلال) الخبر . . . لمعرفة السبب الذي أدى إلى هذا التبدل الفجائي بين ليلة وضحاها ، فوجدوا أن الأمر قد تمّ في منتصف الليل ببرقية أرسلها المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية إلى الوصي ، يرجوه فيـها أن لا يفسح المجال لاستمرار وزارة العمري في أعمالها عن طريق تأليف وزارة ثانية ، يكون أرشد نفسه رئيساً لها . . . والعهدة على الراوي!

وزارة الأقدار

وهكذا أسدل الستار على وزارة ليس فيها ما يدعو الناس إلى أن يحمدوا لها أية مكرمة ، فبعدها كـانت وزارة الأجيال أصبحت وزارة الأقدار . وبعـدما كـانت وزارة الانتخابات أصبحت وزارة التسكع والتذبذب على ما يقولون!

هكذا قُضي عليها ودخلت في ذمة التاريخ . . . .

الوزارة السعيدية

أما الوزارة التي ألّفها السيد نوري السعيد فقد أراد رئيسها في بدء الأمر أن يجعل

لها صبغة قومية! أو مؤتلفة ، بأن يشترك معه فيها بعض ممثلي الأحزاب التي يعتقد أنها ليست ذات خطر باعتبارها متطرفة في اليمين أو اليسار . . . فتباعد عن حزب الاستقلال والحزبيين اليساريين والمتطرفين ، وسعى إلى التقرب نحو الحزب الوطني الديمقراطي! وحزب الأحرار ، وقد وفق في آخر الأمر بأن يقنعهما بالاشتراك معه في الوزارة فأخذ واحداً من كل من الحزبين . . . وبذلك اعتقد أن صعوبات جمة قد ذللها بعمله هذا ، وقد فاته تدابير هزيلة من هذا القبيل لا تسد الحاجة التي يشعر بها الناس ، وأن العناصر التي دخلت الوزارة هي التي لا يستسيغها الرأي العام ، ولا يأمن جانبها . فكان عمل رئيس الوزراء الجديد كمن يحاول أن يجمع كثيراً من المتناقضات في صعيد واحد . وكان من المتوقع أن لا ينجح في عمله لهذا السبب . وهذا ما وقع فعلاً إذ لم يمضِ على وزارته الائتلافية العتيدة أيام حتى ظهرت المصاعب أمامه وبادر الوزراء إلى التشاحن في ما بينهم ، وأصبح كل واحد منهم يتهم الآخر بالمداخلة وبالتفرد بنفوذ الدولة في الانتخابات التي شرع فيها ، بعد أن استصدر رئيس الوزراء إرادة ملكية بحل المجلس وإجراء انتخابات جديدة .

-٦٥-

الانتخابات

لقد لعب رئيس الوزراء أدواراً عجيبة في انتخاباته . . .

أراد أن يظهر نفسه متبعاً خطة الحرية وعدم التدخل في الانتخابات ، فصار يكثر من الكلام في هذا الشأن إلى درجة دفعت الناس إلى الشك فيما سمعوه من استنفار في سبيل الحرية . وعندما بدأت الانتخابات الأولية ، كان يظهر فيها ما كان يضمره رئيس الوزراء من غايات أقل ما يقال فيها ، إنها مدبرة للتحكم في الانتخابات النهائية من قبل الحكومة . . . وكلما حاولت الأحزاب أن تجتذب مؤازرين لها في الانتخاب ، اصطدمت بمقاومة الموظفين المحليين الذين تلقوا تعليمات خفية تتعلق بمقاومتهم لأشخاص معينين أو لحزب معين .

تهديد

ولما تمت الانتخابات الثانوية ، وعرف الأشخاص الذين أصبحوا ناخبين ، بدأت

المساعي والتهديدات تبذل بشكل من الأشكال ، إما لتبديل أفكارهم أو لاضطرارهم على الاستقالة حتى يصفو الجو لنشاط الحكومة ، وحارت الأحزاب فيما ينبغي عمله ، فإذا دخلت المعركة الانتخابية أصيبت بالخسران ، وإذا تجنبتها قيل لها إنها فقدت المؤازرين من الشعب ، ولكنها مع ذلك وجدت أن الأسلم لها أن تتجنب هذه المعركة وتتباعد عنها ؛ لأنه قد أصبح في حكم المحقق لديها أن رئيس الوزراء قد أحكم تدابيره لفشلها ، ولإنجاح من يريده من المرشحين ، وعلى الرغم من إصراره في كل مناسبة على أنه لا يوجد أي تدخل للحكومة في الانتخابات ، ولما كثرت المشاكل في الجولة الأخيرة للانتخابات ووجد رئيس الوزراء نفسه في وضع حرج إذا هو اتصل بأصحاب العلاقة ليسمع الشكاوى ، ويطلع على ما يجري من تلفيقات كثيرة ، فقد وجد السلامة في الاعتكاف في بيته بداعي المرض ، وترك الأمور تجري وفق خططه ولكن بصورة مشوّشة ومروّعة مما اضطر البلاط الملكي إلى أن يتدخل في الأمر ، ويجمع المتصرفين بصورة خاصة في العاصمة ، ويصدر إليهم التعليمات اللازمة بشأن المرشحين الذين يختارهم متجاهلاً . . . رئيس الوزراء .

تفاهم

وكان من الطبيعي أن يحصل عند ذلك نوع من التفاهم بين البلاط الملكي ، ورئيس الوزراء على أكثر المرشحين ، فظهرت النتيجة كما لو كان قد دبّرها الوزراء في البلاط . وظهرت (التعيينات) بشكل لم يدع مجالاً للشك في أنها حصلت نتيجة لتدبير مبيّت .

هكذا انتهت انتخابات نوري السعيد التي قال عنها إنها ستجري في جو حرّ لا دخل للحكومة فيه .

انتخابي

ومن الأحداث البارزة التي يستدل منها على أن الحكومة كانت تسعى إلى نجاح المرشحين ضد الآخرين ، وتمهّد الطرق لذلك بكل الوسائل . . . ما وقع لي في هذه الانتخابات . . .

قانون الانتخاب

إن قانون الانتخاب الجديد الذي وضعت أسسه لجنة خاصة كنت أرأسها ، كان قد أوجد تبدلاً أساسياً في الطرق المستعملة فجعلها قريبة للديمقراطية أكثر من الطرق السابقة لها . . .

كما أنه أوجد ضمانات هامة تصون الشعب من تلاعب الحكومة وتأثيرها فيها ، وكان المؤيد لهذا التجديد في الأسس الانتخابية نوري السعيد ، الذي كان رئيساً للوزارة عند وضع أسس هذا القانون ، حتى إن اللجنة الخاصة عندما قدمت هذا القانون له ، كان يبدي إعجابه بما احتواه من طرق ديمقراطية جديدة تتلاءم وحاجة البلد من دون أن تكون مغالية ، بما يسميه الناس ديمقراطية شعبية . وعندما تولى نوري السعيد الحكم في الوزارة الأخيرة التي قامت بإجراء الانتخابات ، كان قد أبدى لي رأيه في وجوب الحرية وتفهيم الناس أنهم قد أصبحوا في حل من أي قيد في من ينتخبون . . . حتى إنه تقدم برأي غريب إذ أراد أن يستقيل من مجلس الأعيان ، ويرشح نفسه في الانتخابات ليعطي بذلك درساً للشعب بأن هذه الانتخابات التي ستجري في جو من الحرية يجب أن يعتمد عليها الناس ، باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي تحقق رغبات الشعب في تمثيل نفسه .

وقد خالجني في الحقيقة نوع من الاطمئنان إلى أن الرجل كان جاداً فيما يقول ، وباعتباري كنت أحد العناصر المهمة التي وضعت أسس القانون ، ثم رئيساً للوزارة التي صدّقته من قبل المجلس وشرّعته ، كان عليّ أن أقوم بنفسي بالتجربة حتى تكون القدوة أشد أثراً في إقناع الناس بجدية العمل ، وضرورة الحرية ، فقررت أن أرشح نفسي عن جانب الكرخ (الشعبة السادسة) ؛ وقد ورد لي كثير من الطلبات ، من أصدقائي ، يؤيدونني فيما أعتزمه من ترشيح نفسي ، مما شجّعني أكثر فأكثر حتى إن بعض من كانوا يرغبون في ترشيح أنفسهم في تلك الشعبة ، عندما علم بأني مزمع على الترشيح انسحب من تلقاء نفسه . وفي يوم من الأيام سمعت أن جمعاً من المتآمرين الذين اشتغلوا ضد وزارتي كانوا يبحثون عن الأشخاص الذين يقبلون بترشيح أنفسهم ضدي .

شاكر الوادي

لم يجدوا أحداً سوى رجل وافقهم على بغيتهم وهو شاكر الوادي وزير الدفاع ،

وقد أغروه ، عندما وافق على العمل ، بمؤازرتهم ومساندتهم وحتى بالنفقات التي قد يتكبّدها أثناء الانتخابات . . . كل ذلك ليس لخدمته طبعاً بل لمعارضتي . وعندما أخبرت بأن شاكر الوادي بدأ يعمل ويعد العدة لترشيح نفسه عن المنطقة السادسة التي تنتخب نائباً واحداً ، استغربت ذلك كثيراً ، لأنني أعتبر الرجل ممن تمتعوا بعطفي ومساعداتي هو وإخوانه ، وكان هو يعتبر نفسه من أصدقائي ، فلم أجد لعمله هذا مبرراً سوى حمل الأمر على سوء التفاهم أو على عدم فهمه الوضع الحقيقي . فاتصلت به وبيّنت له الدواعي التي تحملني على ترشيح نفسي بناء على الأسباب التي فصّلتها آنفاً . وقلت إنه يحسن بنا نحن الاثنين ألا نتصادم ، خصوصاً وهو وزير يستطيع أن يلجأ إلى نفوذه في ترشيح نفسه عن أي منطقة أراد ، فلم يمكن الاتفاق معه على شيء بل اكتفى بأن يلوح لي بأن تعييني عضواً في مجلس الأعيان أمر مقرّر . . . فلماذا أتعب نفسي بمشاكل الانتخاب .

بين بين

فقلت له :

– إني أرجح أن أنتخب ولا أعيّن ، وإذا أراد الدليل فإني مستعد لأن أؤازره لدى رئيس الوزراء ، أو لدى الوصي لتحقيق تعيينه هو في مجلس الأعيان حتى تخلو المنطقة لي ، وإذا أصرّ على الترشيح ، فيجب أن يصدر تعييني في مجلس الأعيان قبل انتهاء الانتخابات ، فندفع بذلك كثيراً من المشاكل ولا تبقى ثمة حاجة لدخول المعركة . فلم يصغ إلى قولي . وبقي مستمراً على فعلته مما جعلني أتأكد مما سمعته من أن الرجل كانَ وسيلة للأغراض أكثر من أن يكون جاداً في عمل انتخابي ، ولما كان الأمر يتعلق بالكرامة الشخصية ، وكان الرجل المذكور لا يتمتع بأي عطف من الناس بالنظر إلى أعماله السابقة التي لا تدخل في مقياس ولا تلتئم مع أهداف البلد الوطنية ، والقومية ، سواء كان ذلك في عهد الترك الذين مالأهم هو وأبوه ممالأة سبّبت انزعاج الناس وملامتهم ، أو ما فعله هو من تدبير في مؤامرة بكر صدقي الذي أوجد الفساد والانحلال في البلد مدة تناهز السنة أو غير ذلك من الأمور التي لا يرتاح إليها كل من عرفه . لذلك فقد بات في حكم المحقق لديّ بأن رجلاً من هذا القبيل لن يصيبه في المعركة الانتخابية سوى الفشل .

كفاح

فاستمررت من ناحيتي في النضال ، أما هو فقد مضى في التغرض الفاضح ، مستعملاً كل ما كان في وسعه أن يستعمله من نفوذ واستغلال سلطة بصفته وزيراً للدفاع ، حتى إنه تقدّم بوعود خلابة لبعض الأوباش والسفاكين ، بأن يستصدر عفواً خاصاً عن أقاربهم فيخرجهم من السجون إذا أنجدوه ومنهم مظهر أحمد الشاوي .

حادث عجيب

وهكذا استمر النضال حتى بات خذلانه محققاً بالنظر لما حصل من كثرة الناخبين المؤازرين لي ، وكل ما حاولت أن ألفت الوصي على ما كان يستعمله وزير دفاعه من نفوذ واستغلالات لصالحه في الانتخابات ، وكل ما طلبت من رئيس الوزراء أن يتدخل في الأمر ويضع الأمور في حدودها المعقولة ، ويجعل النضال بين المرشحين نضالاً مدنياً ، وقانونياً ، لم أفلح . وكان كل واحد منهما يتجاهل ما يحدث ولو كان ذلك مداخلة صريحة من الجيش ، وأفراده ، وضباطه الذين ألبسوهم ثياباً مدنية ، وأقحموهم في الانتخابات للعراك مع المؤازرين لي ضدهم ، وكانت أحسن وسيلة لرئيس الوزراء أن لا يسمع شيئاً مما أقوله ، ولا يتخذ إجراءات ، بل يضرب كفاً بكف ويقول : إنه ليس في وسعه أن يعمل شيئاً أو يحافظ على أحكام القانون .

هكذا انتهت عملية الانتخابات بعد أن استعملت الحكومة بواسطة وزيرها كل ما يمكن استعماله من التهديد والضغط على الموظفين من الناخبين ، أو إبعاد أصحاب المصالح والعلاقة بالحكومة حتى تمكّن الوزير من أن يحصل على ثلاثة أصوات أكثر مني ، فكانت مهزلة رائعة . . . تثبت الدرجة التي تمتعت الانتخابات بها من حرية وما تخللها من جو هادئ مكين . . . كما زعم رئيس الوزراء في كل وقت .

صالح جبر

انتخب النواب . . . وانتهى كل شيء . . . واستقال رئيس الوزراء مؤدياً «رسالته» القيّمة التي أمّنت للبلاد انتخاباً حراً لا تشوبه شائبة . . . كما قال!

وكانت المساعي مبذولة من قبل لمصلحة صالح جبر كي يخلف نوري السعيد . . . وهذه المساعي كانت تصدر من جهات عديدة ، حتى إنه قيل بأن أكثرها كانت تموّنه دوائر الاستخبارات البريطانية .

إن صالح جبر أصبح بحكم الواقع المرشح الوحيد لتأليف الوزارة ؛ لأن نوري السعيد «بانتخاباته الحرة» ، أعدّ الجنود المؤازرين لصالحه من دون أن يكلف ذلك الرئيس العتيد شيئاً . . . فتألفت الوزارة برئاسة صالح جبر وافتتح المجلس ، وتقدمت هي له بمنهاج مطول أكثر من العادة ، فاحتوى هذا المنهاج على آمال وخيالات لا يتسنى للبلد تحقيقها إلا بنصف قرن .

تعددت الوزارات والداء واحد

ومع ذلك . . . مشت الوزارة في طريقها واستولى رئيس الوزراء على مرافق الوزارات كلها ، فصار مثل سلفه «أرشد العمري» يشكو عجز الوزراء وعدم قابليتهم للعمل مما يجعله وحيداً في تحمّل الأعباء ، وتسيير أمور الدولة بجهوده ورأيه ، ولأجل أن يبرر كونه رجلاً متجدداً يقدر التنظيم والإصلاح في الدولة ، فقد بذل جهده لاستقدام عدد كبير من الأجانب بصفة خبراء حتى يثبت للجهة البريطانية أنه مجدّ وحازم!! يقدّر حاجة البلد حق قدرها ، فيمكنه حينئذ أن يستفيد من خبرة هؤلاء الأجانب حتى أربى عددهم في عهده على الأربعمائة والخمسين أجنبياً ، جلّهم استقدم برواتب باهظة .

ثم إنه أراد أن يثبت للناس أنه رجل شعبي ويهتم برضاء الكثيرين من أبناء الشعب ، فضخّم نفقات الدولة ، وأوجد الوظائف الكثيرة من دون حاجة ، وأدخل الكثيرين من الناس في تلك الوظائف لا لمقدرة بل ، إما لصداقة تربطه بهم ، وإما لطائفية تقربّه منهم .

تردٍّ

وهكذا جرت الأمور في هذه الدولة من سيء إلى أسوأ ، وعلا الضجيج من كل جانب ولم يتح لأحد أن يثبت حقاً ، أو يزيل باطلاً .

أما ما كان يحدث من أعمال في الدوائر فقد كان موضع النقد الشديد من حيث الصحة وانطباق القانون ، واشتباه شامل من حيث النزاهة . . .

معاهدة بورتسموث

-٦٦-

معاهدة جديدة

وقد شاع في الأوساط . . . أن معاهدة جديدة قد وضعت أسسها بين الحكومة العراقية وبعض من تسلل خفية إلى العراق من ممثلي الحكومة البريطانية بأسماء شتى ، حتى وصل الطرفان إلى نوع من التفاهم على النصوص .

وفي أوائل شهر كانون الثاني ١٩٤٨ أخبرت من البلاط الملكي بأن اجتماعاً سيعقد مع الوصي في قصر الرحاب ، وذلك في الساعة الثامنة والنصف ، ودُعيت لحضوره .

لقد حاولت أن أعرف موضوع الاجتماع . . فلم أوفق إلى معرفة شيء أكثر من أن الموضوع المذكور قد يكون متعلقاً بالمعاهدة العراقية البريطانية الجديدة وأسسها .

في الرحاب

وفي الوقت المعيّن حضرت في قصر الرحاب ، وهناك بدأ المدعوون يتوافدون . وبعد مدة وجيزة حضر الوصي ومضينا جميعاً إلى غرفة الطعام ، وجلسنا حول المائدة . . . ونظرت إلى المجتمعين فوجدتهم ثمانية عشر ، وفي الوقت نفسه حضر الاجتماع رئيس الديوان الملكي وبعض المرافقين . . . وبعد قليل افتتح الوصي الاجتماع بكلمة قصيرة ، مبيّناً للحاضرين أنه عندما كان في الصيف الماضي في إنكلترا كانت قد جرت له بعض الاتصالات مع المسؤولين هناك ، وبحث معهم في ضرورة تعديل المعاهدة ثم رجع إلى العراق ، وعلى إثر ذلك وصل إلى بغداد عسكريان اتصلا به وبوزارة الدفاع للنظر فيما يجب عمله من حيث الاتصال العسكري بين الحكومتين حول المعاهدة الجديدة .

ثم ذكر الصعوبات التي واجهها ، والممانعات التي أظهرها المسؤولون البريطانيون في تعديل المعاهدة في الوقت الحاضر .

بحث ومداولة

ولكن بالرغم من ذلك فقد وضعت بعض الأسس الجديدة تخفيفاً لأحكام معاهدة ١٩٣٠ . ثم قال : «وقد أردت أن أقف على آرائكم في أسس هذه المعاهدة وأهدافها» ولكنه لم يشر إلى رئيس وزرائه بأن يوضح الموقف ، ويمدّ الحاضرين بالمعلومات اللازمة لتمكينهم من إبداء الرأي إبداءاً .

وعندما أكمل الوصي كلامه وجم الجميع ، واشرأبت الأعناق إلى رئيس الوزراء ، الذي كان يبدو عليه أنه ليس في المناقشة ، أو كان يفتعل ذلك حتى لا يوجّه إليه الكلام ، فاضطررت إلى أن أبدأ أولاً بشيء عام في الموضوع ، وأضفت قائلاً :

– إنني سأتكلم مرة ثانية في صميم الموضوع .

ومضيت في كلامي أقول :

– لقد كان بودي أن أسمع رئيس الوزراء يوضح الموضوع الذي أمر سمو الأمير بإطلاع الحاضرين عليه وإبداء الرأي فيه بصورة عامة . ووجّهت كلامي إلى رئيس الوزراء بعد ذلك بقولي :

– ألا تؤيدون هذا الرأي؟

فأجاب في الحال بأنه ليس لديه شيء يقوله في هذا الموضوع! . . .

نظام الدفاع

وعلى هذا بيّنت ما يجب عمله بالنظر إلى الوضع الجديد الذي حصل بعد الحرب العالمية من اختلافات في أساليب الدفاع ، وغير ذلك مما قد يكون له مساس مباشر في وضعنا مع الإنكليز .

وألحفت على ضرورة إيجاد ترتيب جديد «لنظام» الدفاع الذي احتوت عليه المعاهدة القديمة وتبديله بشيء أخف وأسهل ، حتى لو أوجب ذلك الاستغناء التام عن القواعد الجوية .

القواعد الجوية

ولما أجاب الوصي بأن السلطات العسكرية البريطانية لا تؤيد الاستغناء عن القواعد الجوية الحاضرة ، ولكن قد يكون في الإمكان تحسين موقف العراق بشأنها تحسيناً يزيد في سلطانه عليها ، ومراقبته لشؤونها أثناء السلم ، تبدل الحديث واتجه

إلى استشارة الحاضرين فيما إذا كانوا يرون ضرورة لعقد معاهدة مع الإنكليز أم لا . . .؟ وهل تكون معاهدة تحالف عسكري وسياسي أم لا . . .؟

وبدأ كل واحد منهم يبدي رأيه ، وكانوا متفقين على ضرورة عقد المعاهدة التحالفية السياسية العسكرية ، عدا نصرت الفارسي ، ومحمد رضا الشبيبي . . . فقد أصرّا على ضرورة عرض النصوص على الحاضرين وبيان وجهة نظر الحكومة العراقية ، ومناقشة ذلك علناً حتى يتمكنا من إبداء آرائهما بصراحة . وإذا لم يتيسر ذلك فإنهما لا يستطيعان إبداء أي رأي .

وكذلك جميل المدفعي وحكمت سليمان فإنهما لم يبديا رأياً ما وتمسكا بالسكوت . وعندما طُلب منهما الكلام بالإشارة أبديا سبباً لسكوتهما : إنهما ليسا من البرلمان لذلك فإنهما يرجحان السكوت ويتعقبان المناقشة .

وقد سجّلت أقوال الحاضرين بأكملها من قِبل رئيس الديوان . أما أسماء الحاضرين فلم أتمكن من ضبطها تماماً إلا أنني أذكر أنني كنت هناك مع : جميل المدفعي ونوري السعيد وصالح جبر وحكمت سليمان وحمدي الباجه جي ومحمد رضا الشبيبي ونصرت الفارسي وأحمد مختار بابان وشاكر الوادي . . وكان هناك غيرهم ممن لست أذكرهم .

ملاحظات غامضة

وبعد هذه الملاحظات . . . ظهر للعيان أن الأمير وحكومته كانا يكتفيان بما أبدي بصورة غامضة من الملاحظات ، معتقدين أن الحاضرين يوافقون على المعاهدة دون أن يطلعوا عليها وكان هذا خطأ . . .

وبعد أن انقضى الاجتماع وخرج الأمير من غرفة الطعام إلى غرفة الاستقبال لتشييع الحاضرين اقتربت منه وقلت له : «إن وزارة صالح جبر وزارة ضعيفة . . . ولا تقوى على احتمال مسؤولية المفاوضات ، وإن المفاوضات تستلزم جهوداً ، واستعدادات واسعة فيجب أن تنظروا في وزارة مفاوضات»!

ثم مضيت . . . إذ لم يكن لديّ من الوقت الكافي ما أطيل فيه الكلام معه بسبب إقبال الحاضرين على الاستئذان من سموه .

وفي الوقت نفسه عدت إلى غرفة الطعام ، وأمسكت بالسيد نوري السعيد من يده وقلت له :

– إني قلت للأمير كذا الآن! وأطلب إليك أن تؤيدني لديه لأن الأمر خطير يستلزم عناصر جديدة وجهوداً . .

فأجابني : بأنه لا يؤيد هذا الرأي ، وبأنه يرى أن وزارة صالح جبر التي فاوضت في المعاهدة تكمل مهمتها بعقد المعاهدة ، وحينئذ تستقيل وتذهب .

وبعد يومين . . . دُعيت إلى مقابلة الوصي وولي العهد في البلاط ، وعندما قابلته قال لي :

– إني فكّرت في ما قلته بخصوص وزارة المفاوضات فوجدت أن تبديل الوزارة في الوقت الحاضر قد لا يتأتى منه نفع ، ولكنني فكّرت بشيء آخر قد يكون أكثر فائدة ، وهو أن ندعم الوزارة الحاضرة بشخصيات قوية للمفاوضة مع رئيس الوزراء في لندن ؛ لأنني أعتقد أن رئيس الوزراء لا يكفي لأن يقوم بالمفاوضة وحده ، وأنني كلّفت نوري السعيد وفكّرت بأن أكلّفك بالذهاب مع رئيس الوراء . . . .

تعاون مرفوض

فأجبت : إني لا أوافق على هذا التكليف ، ولا أتعاون مع رئيس الوزراء . . .

فقال : لست متعاوناً مع رئيس الوزراء إذا ذهبت معه بل إنك رقيب من قِبلي على المفاوضات وموجّه له ، وإني أعلم جيداً ضعف قابليته في هذا الأمر .

وعلى هذا قلت لسموه :

– إني أؤجل البت في هذا الأمر حتى أطلع على المعاهدة وأدرسها .

فقال :

– هذا حسن وسنجتمع هذا اليوم في الرحاب للاطلاع على مسودات المعاهدة .

وعندئذ استأذنت في الانصراف .

اجتماع ثان

وفي الساعة الخامسة من اليوم نفسه مضيت إلى قصر الرحاب ، ووجدت هناك الأمير عبدالإله وصالح جبر ونوري السعيد وأحمد مختار بابان . . . ولما اكتمل عقدنا

وشربنا الشاي ، وزّعت على كل منا مسودة معاهدة باللغة الإنكليزية ، ولما طالبتهم بنسخة عربية قالوا إنهم لم يستعدّوا لإتمامها حتى إنني صرت أترجم الكثير منها وأفهمه لأحمد مختار الذي لا يعرف الإنكليزية .

وبعد أخذ وردّ بين الحاضرين لم أجد في المعاهدة ما يستوجب الاعتراض الشديد عليها من حيث السياسة ، وخصوصاً بعد ما أبديت رأيي في ضرورة رفع بعض البنود منها . تلك البنود التي كنت أعتقد أن فيها بعض القيود .

وكذلك المقدمة والخاتمة في المعاهدة .

ولما أتينا إلى الموضوع العسكري قلت : إني لم أجده واضحاً . . .

فأجابني صالح جبر :

– إن هذا الأمر مدروس من قبل ومتفق عليه بهذا الشكل ، وليس فيه ما يوجب الاعتراض .

التعديل

ولم يُبدِ الوصي ولا نوري السعيد أي اقتراح بشأن التعديل أو تحسين ما هو مكتوب . وكذلك أحمد مختار الذي أظهر نفسه قليل العلاقة بالأمر فبقي كمستمع يسعى إلى فهم الموضوع من دون أن يعلق عليه . وبعد انتهاء الاجتماع أفاد نوري السعيد بأنه يرجو من سمو الوصي أن يعفيه من الذهاب إلى لندن ، بدافع أن الأمر أصبح مبتوتاً فيه ، ولا يتطلب جهوداً جديدة تبذل في لندن من قبل المفاوضين .

فحملق فيه الوصي وأظهر نوعاً من الحدة قائلاً :

– إنه يرجوه ألا يبحث في هذا الأمر . . .

ولما أبديت الرأي عينه وطلبت الطلب نفسه الذي أعلنه نوري السعيد ، لقيت الحركة عينها من الأمير . . .

وفي اللحظة التالية خرج الوصي من الغرفة؟ وبقينا نحن الأربعة نتحادث . وحينئذ بيّنت لهم أنني شديد الأسف لعدم استطاعتي السفر ؛ لأن السفر بالطائرة يؤدي إلى الضرر بصحتي .

ولما استفسرت عن عدد المندوبين ، وقيل لي إن وزير الدفاع شاكر الوادي بينهم ، أضفت سبباً جديداً إلى السبب السابق وقلت بأنني لا أتعاون معه ولا أريد أن أسافر

معه بطيارة واحدة . . . والأحسن تركي وشأني والاكتفاء بالموجودين الذين فيهم البركة . . . وعلى أثر ذلك تفرّقنا . . .

دعوة أحمد مختار

وعندما كنت أهمّ بركوب السيارة رجاني أحمد مختار بابان أن أكون في ضيافته على العشاء غداً بمناسبة سفر الوفد . . . فقبلت . . .

وفي اليوم التالي فهمت أن أحمد مختار أخبر الوصي بما قلته عن عدم سفري وعن السبب الذي يحدوني إلى ذلك فيما يتعلق بشاكر الوادي وزير الدفاع ، ولذلك اتفقوا على أن تكون مأدبة العشاء هذه وسيلة لمصالحتي مع وزير الدفاع ، وإزالة الجفاء القائم بيني وبينه وذلك بواسطة الوصي وبحضوره . . .

وفي الوقت المعيّن حضرنا في دار أحمد بابان . . . وحضر الوصي أيضاً وطلب مني أن أتقبل اعتذار شاكر الوادي ، وقد تمت المصالحة ولكني كنت مصرّاً على الاعتذار عن السفر . . .

مجلس الأعيان

وبعد أخذ وردّ ونقاش طويل وإصرار الأمير خلاله عليّ بقبول هذه المهمة ، وافقت بشرط أن لا يجد الأطباء ضرراً على صحتي من مثل هذه الرحلة الجوية الطويلة ، وكنت أريد من ذلك الاحتفاظ بمخرج جديد إلى الغد . حتى إنني في اليوم التالي حيث اجتمع مجلس الأعيان للاطلاع على طلب الحكومة ، انتدابي ، وانتداب نوري السعيد للمفاوضة ، أبديت هذا الرأي أيضاً وإنني آمل أن لا يعارض أطبائي في ذلك ، مما حدا بنوري السعيد أن يترك كرسي الرئاسة ويأتي إليّ راجياً أن لا أتردد في الأمر وأن لا أحدث صعوبة جديدة .

لقد حدث في خلال هذه الأوقات القصيرة بعض المناقشات بخصوص تحديد يوم السفر ، وقال رئيس الوزراء إن المستر بيفن الذي يزمع قضاء عطلة مدتها خمسة عشر يوماً للاستجمام في خارج لندن سيتأخر في لندن لاستقبالنا ولذلك ، وبالنظر لما تمت الموافقة عليه مع السفارة البريطانية ، يجب أن يكون السفر فوراً . غير أنني عارضت ذلك وقلت :

– إنني أرى أن يؤجل السفر إلى أن يقضي بيفن عطلته حتى يتمكن رجال

المفاوضة من الاتصال بذوي الشأن للمداولة معهم في بعض النقاط الهامة ، بعدما فشلت الجهود في حمل الحكومة على مناقشة المعاهدة في اجتماع الرحاب . ثم إنني طلبت من رئيس الحكومة أن يستشير الناس من أرباب الحل والعقد بشكل منفرد أو بشكل جماعات صغيرة ، ويتداول معهم في بعض المواضيع الخطيرة من المعاهدة ويبحث معهم في النقاط الجوهرية . فأجاب بأنه لا يستطيع عمل ذلك ، لأنه يعتقد أن أمراً كهذا ، سوف يؤدي إلى العمل التدميري نفسه ، الذي صادف مشروع صدقي – بيفن ، ولو استعجل المفاوضون المصريون والإنكليز ووقّعوا المعاهدة لما حصلت تلك الترددات التي عرّضت القضية المصرية إلى التأخر .

السفر

وعلى هذا تقرر أن يكون السفر في يوم الثلاثاء جواً من الحبانية . . .

وفي المساء سافرنا من بغداد ووصلنا مقر القيادة الجوية في الحبانية في الساعة الثامنة مساء حيث تناولنا العشاء ، وفي الصباح الباكر ، حيث كان المطر يسقط بغزارة ، ركبنا طائرة عسكرية كبيرة ذات أربعة محركات .

وكنا وفد المفاوضة المؤلف من رئيس الوزراء صالح جبر ، ووزير الخارجية فاضل الجمالي ، ووزير الدفاع شاكر الوادي ، وكذلك نوري السعيد وأنا بصفة مستشارين ، كما رافقتنا قرينة رئيس الوزراء ورفيقتها ، ومستشار السفارة البريطانية .

كان الوقت آنذاك يشير إلى السابعة صباحاً حينما أقلعت بنا الطائرة من المطار ، فوصلنا في الساعة الواحدة بعد الظهر إلى مالطة بعد رحلة مريحة ، ونزلنا فيها للاستراحة والغداء في «مطعم الضباط» . وفي الساعة الثانية ركبنا الطائرة ، وكان الجو صاخباً وسرعة الريح شديدة ، مما حدا بنا إلى التفكير في البقاء بمالطة ، وقضاء اليوم فيها والسفر في اليوم التالي ، ولكنا بعد التفكير رجّحنا السفر . وتركنا مالطة .

-٦٧-

إلى لندن

في منتصف الساعة الثامنة بتوقيت لندن كنا في مطار «نورث بول» حيث بقينا أكثر من نصف ساعة نحوم في الجو ، ولم نستطع الهبوط ، كما لم نستطع معرفة

السبب كلما حاولنا ذلك ، بل اكتفوا بإفادتنا بأن الأرض غير صالحة للنزول ، وبعد ترجرج سبّب لنا أذى يعادل إزعاج السفر بأجمعه ، استطعنا الهبوط حيث وجدنا طائرة قد نزلت قبلنا واصطدمت بالأرض وتحطمت . وكانت عملية نقل الركاب إلى المستشفى هي التي أعاقت نزولنا .

ووجدنا في استقبالنا جمعاً من البريطانيين والعراقيين يتقدّمهم سفير العراق سمو الأمير زيد ، وقد خالج كلاً منا شعور غريب عندما فكّرنا حين السفر من العراق بأننا نتناول الترويقة في بغداد وسنتناول العشاء في لندن . . . في يوم واحد!!

تركنا المطار إلى فندق «كلاردج» حيث حجزت بعض الغرف لسكنى أعضاء الوفد .

هيئة المفاوضة

ومن الطريف أن يكون وفد مهيب . . . كوفدنا . . . قادماً للمفاوضة ويضم شخصيات مهمة ، ليست له سكرتيرية ، ولا أوراق ولا نظام لعمل معيّن . حتى إن هذا الوفد لم يستصحب شخصاً واحداً لعمل كتابي ومكتبي عندما سافر من بغداد ، ويظهر أن رئيس الوزراء كان يعتمد في العمل على نفسه أولاً ثم على سكرتير وزير الخارجية الذي ينتظرنا مع وزيره في لندن . مع العلم أن السكرتير والوزير كانا منذ سنة تقريباً خارج العراق لم يتصلا بشيء يتعلق بالمفاوضات .

وعلى هذا كنت اقترحت على رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن يقيما سكرتيرية في الفندق ، وأن يطلبا من بعض موظفي السفارة في لندن أن يعملوا فيه حتى يتسنى لأعضاء الوفد القيام بعملهم بصورة أكثر ضبطًا وإتقاناً .

وكان الجواب بطبيعة الحال الإيجاب ، ولكن النتيجة كانت غير ذلك ؛ إذ لم تؤسس سكرتيرية ولم يطلب من السفارة التعاون مع الوفد ، مما أدى إلى وقوع أغلاط أساسية في مسودة المعاهدة ، وفيما كان يجب أن يلاحظ عليها من حيث التدوين ، وسبك العبارات التي تفسح المجال للغموض أو سوء التفسير .

وضع غريب

كان وضعي في الوفد وضعاً غريباً فلم أكن الرجل المسؤول مباشرة حتى أشعر بهذه المسؤولية وأدبّر الأمر حسبما أراه . ولم أكن خارجاً بالمرة حتى لا توجّه إليّ

مسؤولية ما . لقد كان عملي مقتصراً على إبداء الرأي كلما أريد مني الرأي . على أن هذا يبقى بطبيعة الحال متوقفاً على الموضوع الذي تجري استشارتي فيه . ومع كل هذا فقد أبديت الرأي لرئيس الوزراء بأن لا يستعجل في البدء في المفاوضات ونحن في بغداد ، وأن يؤجل ذلك ١٥ يوماً . فلم يقبل ، ثم أبديت الرأي بأن يكون وضع الصيغ في المعاهدة بعد الاطلاع على المعاهدة المصرية فلم يتسنّ لهم الحصول عليها لا من السفارة العراقية ، ولا من السفارة المصرية ، بل وحتى من وزارة الخارجية ، لأن الأعمال كانت غير منظمة ، ولم يكن أحد يتولى مسؤولية ما ، خصوصاً وأن رئيس الوزراء قد اعتراه انحراف في صحته استمر ثلاثة أيام أو أكثر مما شلّ الحركة تماماً وجعل الأمور تجري بمشيئة المقادير ، وكلما حاولت أن أجعل بعض التجديد في الصيغ الواردة في المسودة كنت أصطدم بقلة التأييد وانكماش المساعدة لي على ذلك ، فأرجع إلى نصوص مسودة معاهدتنا الجامدة فأصطدم بالقول بأن المفاوضات أو المشاورات كانت قد سبق وجرت بشأنها قبلاً . فليس من الممكن تغيير تلك النصوص بسهولة . ولذلك اضطررت إلى تنقيح الموجود في اليد ، واقترحت رفع الفقرة الخاصة بالمشاورة التامة والصريحة التي تضمنتها المسودة ما بين الدولتين في جميع الشؤون الخارجية التي يكون لها مساس بالطرفين المتعاقدين . فقُبل اقتراحي .

تحوير

ثم اقترحت تحوير مقدمة المعاهدة التي كانت متأثرة كثيراً بمقدمة معاهدة سنة ١٩٣٠ وفيها من الإشارات الغامضة التي يأمل الإنكليز أن يفيدوا من تفسيراتها كثيراً مما يوجب الإشكال في المستقبل ، فحوّرناها بشكل بسيط رفع بموجبه كل تلك التطويلات والإشارات . كما أن الشيء نفسه قمنا به فيما يخص انتهاء المعاهدة خصوصاً وقد كانت في معاهدة ١٩٣٠ إشارة صريحة إلى أن الخط الجوي للقوات البريطانية مضمون في كل الأحوال حتى بعد انتهاء معاهدة ١٩٣٠ .

إن ما فكّرت به وساعدني عليه رفقائي من تصحيحات جعل القسم السياسي من المعاهدة مضبوطاً لا يتحمّل الاعتراض ، ولكن القسم العسكري منها لم يكن بد من أن يتأثر الإنسان بشأنه بملاحظات الخبراء العسكريين العراقيين عندما يبدي رأياً أو ملاحظة .

صيغ المعاهدة

والذي فهمته من بيانات هؤلاء الخبراء أن الاتفاق العسكري الذي تضمنته المعاهدة كان في صالح العراق، وهو يساعد العراق كثيراً على استكمال وسائط دفاعه، وتسليحه، وتجهيزه بالطريقة التي أبديت في الملحق العسكري، ولم يكن لأحد أن يدّعي معرفة أمور ليست من اختصاصه؛ بل يجب عليه أن يعتمد على آراء الخبراء فيها. هذا إذا أضيف إلى ذلك أن الحكومة المسؤولة والأشخاص المفاوضين والمتصلين بالمفاوضة، هؤلاء جميعاً كانوا يحبذون كل التحبيذ ما وصلت إليه المعاهدة من أشكال وصيغ نهائية. فلو كان قد أبدي لي أي اعتراض أو قدّمت لي أية ملاحظة حتى في الشؤون العسكرية، وطلبت إليّ المؤازرة في الدفاع عن وجهة نظر ما بضرورة تبديل شيء في القسم العسكري أو إصلاحه، لما ترددت لحظة واحدة في القيام بواجبي بشأنها، وبطبيعة الحال ليس في وسعي أن أبدي آراء أو ملاحظات لم يبدها الخبراء، ولم يشتك منها أحد. وعلى هذا كان من المسلّم به أن أكتفي بما حصل، وأقنع نفسي بأن ما قمنا به كان إصلاحاً شاملاً وتحسيناً مهماً في معاهدة ١٩٣٠.

انتهاء المفاوضات

وهكذا انتهت المفاوضات وقيل لنا إن التوقيع سيجري في «بورتسموث» لأن المستر بيفن، وقد قطع عطلته من أجل المفاوضات، سيرجع إلى عطلته ليقضيها في محل قريب من بورتسموث، وهي جزيرة صغيرة حتى إذا كملت المراسيم وتمّ توقيع المعاهدة عاد إلى تلك الجزيرة.

هذا هو السبب الذي جعل مكان التوقيع في بورتسموث من دون أن تسمى المعاهدة باسم هذا المكان؛ لأن معاهدة أخرى أكثر شأناً كانت قد عقدت بين الحلفاء واليابان بخصوص تسليم اليابان، وانتهاء الحرب معها. ولم يحبّذ أحد من المسؤولين البريطانيين أن يطلق اسم بورتسموث على معاهدتنا، بعدما كانت هناك معاهدة أخرى تحمل هذا الاسم وتتضمن انتصار الحلفاء على عدو. لا عقد حلف وصداقة بين حليفتين كما هو الحال بين العراق وبريطانيا.

توقيع المعاهدة

وبعد توقيع المعاهدة بالحروف الأولى من قِبل رئيسي الوفدين المتفاوضين، كنت

أبديت رأياً لرئيس الوزراء ووزير الخارجية بأن يؤخر النشر في إنكلترا والعراق حتى يصل الوفد العراقي إلى بغداد ، دفعاً لأي لبس وتمكيناً للحكومة من أن تدافع عن المعاهدة في وقت مناسب . إلا أني لم أعلم السبب الذي حدا برئيس الوزراء إلى الاستعجال ، فسمح للبريطانيين بنشر المعاهدة بعد توقيعها مباشرة ، ولكنه حاول ألا ينشرها في بغداد ، مما أدى إلى حدوث سوء ظن كبير لدى العراقيين بأن في المعاهدة ما تخشى الحكومة العراقية من نشره في العراق في حين أنه قد نشر في لندن .

بورتسموث

وفي اليوم المحدد للذهاب إلى بورتسموث وهو الخميس ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ ذهب الوفد بعربة خاصة من مقطورات السكك الحديدية ووصل بورتسموث بعد ساعتين من مغادرته لندن . وقد احتفت السلطات هناك بالوفد احتفاءً كبيراً وذهب إلى دار البلدية تواً حيث أقيم استقبال فيها . وكان قد أعدّ محل خاص في بهو البلدية حيث دُعي أشخاص كثيرون من وجهاء البلد .

تبادل الخطب

وبعد أن استقر المقام بدأ المستر بيفن بخطاب بيّن فيه موضوع الاجتماع ، وأبدى ارتياحه لعقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا ، وقال إنه يأمل أن تكون هذه المعاهدة أول الغيث . . . فتعقبها معاهدات أخرى بين بريطانيا والدول العربية مما قد يساعد على استتباب السكينة والرفاه في الشرق العربي وغير ذلك من الكلمات المناسبة للمقام .

وقد ردّ عليه رئيس الوزراء العراقي بخطاب قصير مناسب عبّر فيه عن شكره للحفاوة التي لقيها الوفد في لندن مدة بقائه في بريطانيا لإنجاز مهمته .

ثم بدأت مراسم التوقيع فوقّع الوفد البريطاني ، ثم الوفد العراقي ، وانفضّ الاجتماع .

وعلى أثر ذلك أقيمت مأدبة غداء فاخرة في السفينة «فيكتوريا» ذات الشهرة العظيمة ، والتي كان معقوداً لواؤها لأميرال البحر نلسون في حروبه مع نابليون ، وفي معركة «الطرف الأغر» على الأخص .

وقد جرت قبل الغداء بعض المراسم العسكرية احتفاءً بالوفد وانتهت بالاجتماع في السفينة لأجل الغداء .

تكريم

ويمكن القول بأن هذا الاجتماع كان مهيباً جداً ؛ إذ ضمّ جميع الشخصيات البارزة في الإمبراطورية البريطانية من المسؤولين ، وكان الاتصال بين الطرفين صميماً شائقاً .

وعلى الغداء تبودلت كذلك بعض الخطابات البسيطة بين وزير الخارجية البريطانية ورئيس الوفد العراقي ، ولم تخرج عن المجاملات المألوفة .

ثم دُعي الوفد لزيارة بعض السفن الحربية الكثيرة في المرسى إكراماً له ، حتى إذا أزفت الساعة الخامسة رجعنا إلى القطار متوجّهين إلى لندن حيث تناولنا الشاي . والذي فهمناه أن المستر بيفن سافر من بورتسموث إلى محل استراحته لتمضية عطلته .

-٦٨-

صلاتي بالوفد

. . . كان اتصالي بالوفد المفاوض ضعيفاً ؛ إذ لم أحضر معه إلا في المناسبات الرسمية والضيافات التي تقام له أو من قِبله ، ولذلك كان اجتماعي بأعضائه الآخرين بحكم هذا المركز قليلاً ونادراً . ولما تمت المهمة كان رئيس الوزراء يفكر في أن الأمر قد تمّ له كما أراد ، وأنه أصبح يستحق راحة طويلة يقضيها في أوروبا بعد توقيع المعاهدة ، خصوصاً وقد أصابه المرض هو وزوجته فأصبح الاثنان يحتاجان إلى الاستجمام .

بغداد في هياج

ولكن المقادير لم تمهله إذ لم يمضِ يومان على التوقيع حتى بدأت البرقيات تترى من بغداد على لندن تفيض بالمعلومات عن المظاهرات والشكاوى من المعاهدة ، وما أعقب ذلك من اجتماعات في البلاط الملكي وغير ذلك من أمور لا يصدّقها الإنسان لأول وهلة ؛ إذ لا يفكر بأن هذه المعاهدة كانت في الحقيقة تستوجب انزعاج الرأي العام العراقي إلى هذه الدرجة ، ولكن شخصية رئيس الوزراء غير المحبوبة وما قام به من أعمال أثناء توليه الحكم ، كل ذلك أدى إلى هياج الرأي العام وإعداده لأية حركة تقوم ضده ، خصوصاً وأن الشيوعيين الذين يعتبرون صالح جبر من أعدائهم الألداء قد استغلوا هذه الفرصة الثمينة ، ودفعوا الجماهير بشتى الوسائل والأشكال إلى

القيام ضد المعاهدة ، متعاونين في ذلك مع الصهيونية التي أقلقها أن تعلم أن في المعاهدة ما يعتبر نصراً كبيراً للقضية العربية في فلسطين على حساب المصالح والأماني الصهيونية . . . لا سيما وأن الصهيونيين كانوا قد تسلموا نوايا بيفن المؤيدة للعرب والمناوئة للصهيونية .

تبرير

ولما اضطربت الحكومة البريطانية وراجعت رئيس الوزراء مستقصية حقيقة البرقيات الواردة إلى بغداد ، وما قيل عن حدوث اضطرابات في بغداد ، حاول رئيس الوزراء ، أن يقلّل من شأن هذا الهياج ، وكتب بخطه ورقة أعطاها لرئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية ليعرضها على المستر بيفن ، قائلاً فيها إنه يعتقد أن ما ورد في الأخبار المذكورة مبالغ فيه ، وأن الرأي العام العراقي لم يطلع على حقيقة الموقف ؛ وهو مدفوع بتحريض الكثيرين من الموتورين والمغرضين والهدامين .

وكان القصد من هذه الورقة أن يتمكن بيفن في اليوم التالي من أن يستند إليها عندما يقدم المعلومات إلى مجلس العموم البريطاني ؛ فيخفف من وطأة الهياج الذي حصل في المحافل البريطانية من حركة بغداد . . . وهكذا فعل!

السفر إلى بغداد

ثم بدأت حركة جديدة من قبل الحكومة البريطانية ، مطالبة رئيس الوزراء فوراً بالسفر إلى بغداد ليتمكن من تنوير الرأي العام عن الموقف الراهن ، فأعدت طائرة خاصة سافرت في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٨ من لندن ، ووصلت بغداد في ٢٦ منه ، حيث هبطت في مطار الحبانية ، وهناك بدأ رئيس الوزراء اتصالاته لمعرفة الوضع الراهن ، ففهم أن الهياج كان عظيماً يأخذ تدريجياً صفة الثورة ، وأن السلطات المحلية تخشى أن يقابل الوفد بمظاهرة صاخبة قد تؤدي على ما لا تحمد عقباه ، إذا هو وصل بغداد في وقت وساعة معلومتين .

زيادة الهياج

وفكر رئيس الوزراء في أن يذهب وحده متخفياً بسيارة خاصة ليكون في بغداد فوراً ، ففعل ، وبقينا نحن ، أنا ونوري السعيد ، ومحمد فاضل الجمالي ، ومستشار

السفارة البريطانية ، في الحبانية منتظرين وقتاً أنسب للسفر إلى بغداد . وكانت الأنباء التليفونية تبيّن من وقت إلى آخر خطورة الوضع حتى أتت سيارات خاصة لتنقلنا إلى بغداد ، وكان فيها صباح السعيد ، وضياء جعفر ، فركبنا معهما راجعين . وقد أخبرنا بالوضع الراهن وما فيه من صعوبات وما يتخلله من هياج ، وعندما وصلنا العاصمة أخبرنا بأن اجتماعاً سيعقد في قصر الرحاب ، وطُلب إلينا أن نوافيه فوصلنا ، ووجدنا هناك وجوماً لدى الحاضرين من الوزراء وارتباكاً لدى الجميع ، وبعد دقائق عقد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة الوصي ، وبدأ الحاضرون يستعرضون الوضع من شتى الوجوه .

ومن الحاضرين من قال إن هذه ليست مظاهرات في الحقيقة وإنما ثورة عاتية يجب معالجتها بتدبير مناسب سواء كان بالقوة أو بالتفاهم ، ومن قال بأنها لا تستحق العناية والتخوّف إذا تحلّت الحكومة بالحزم والشجاعة وقضت عليها بالقوة . ومن القائلين باستعمال الشدة لصيانة كرامة الدولة ، وإنقاذ سمعتها : رئيس الوزراء ، ويؤيده في ذلك نوري السعيد . غير أن هذا الرأي لم يلق تحبيذاً من قبل عدد كبير من الوزراء .

وعلى هذا ، وعندما طُلب إليّ أن أبدي رأياً قلت : «إنني أرى الوزراء غير متفقين على خطة مما قد يساعد على إبداء الرأي النهائي في الموضوع . لذلك أرجو السماح لرئيس الوزراء بأن يجتمع بوزرائه ويتداول معهم حتى إذا اتفقوا على شيء أمكن إبداء الرأي فيما يجب اتخاذه من الوسائل . وطالما كان التبلبل يتحكم فيهم فليس من الحكمة إبداء الرأي بأية صورة» .

وأضفت : «إنه من المعقول أن يفكر الإنسان بضرورة صيانة كرامة الحكومة وإنقاذ سمعتها ، وعدم إفساح المجال للمشاغبين ليعرّضوا البلاد إلى أخطار جمة ، ولكن يجب أن يُعرف : مَن مِن هؤلاء سيتعهد بالقيام بهذا العمل . . .؟ بعدما شاهدنا الاختلاف متفشياً بين الوزراء» .

وقد لّمحت أثناء المذاكرة أن البلاط لا يميل إلى اعتماد الشدة بل يحاول أن يدفع المشاكل بصورة أخرى ولكنه لم يبيّنها . . . ثم انفضّ الاجتماع .

استمرار المظاهرات

ذهب كل منا إلى بيته ولكن المظاهرات استمرت والمصادمات بين الأهلين

والشرطة كانت على أشدها في الطرقات والميادين . وفي الساعة السادسة بعد الظهر من اليوم نفسه اتصلت بنوري السعيد مستفهماً منه عما حدث لدى الحكومة أو ما عزمت على القيام به من التدابير . ففهمت منه أنه بات من المرجح أن تستعمل الوزارة الحاضرة القوة ، لأن الهياج موجّه ضدها ، وضد رئيس الوزارة ، ثم اتصلت بعد ذلك بأحمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي ، وكلمته فيما يجب أن يفكر فيه من حلول مناسبة تتلاءم مع الموقف ، من دون أن أبيّن له أي نوع من الحلول أرجحها ، وفهمت منه أنهم لا يزالون ينظرون في شتى الحلول ولكنهم لم يصلوا إلى شيء .

اجتماع ثان في الرحاب

وفي الساعة الثامنة استُدعيت إلى قصر الرحاب ، وعندما أبرزوا لي ورقة خاصة تحتوي بياناً من الحكومة إلى الجمهور ، وفيها يقول رئيس الوزراء إن الهياج الذي حصل لدى الرأي العام كان سببه عدم حصول الاطلاع التام على وجهة نظر الحكومة في المعاهدة ، وما تنوي أن تقدمه من إيضاحات تنويراً له ، وهي مستعدة أن تقوم بذلك فوراً أو بأول فرصة .

الحركة ضد صالح جبر

وعلى ذلك قلت للوصي إنني وإن كنت أبديت رأياً في اجتماعنا السابق بضرورة صيانة كرامة الحكومة واستعمال الوسائط الزجرية من قبلها إذا تبيّن الاستعداد المذكور لدى الوزارة واتفقوا على ذلك ، ولكنني في هذه الفترة ما بين الظهر والمغرب ، قد تجمّعت لديّ معلومات جديدة جعلتني أعتقد أن هذه الحركة المائجة في البلد موجّهة خاصة إلى شخص رئيس الوزراء ، فمن الممكن والحالة هذه تفادي الاصطدام بالإيعاز إلى رئيس الوزراء بالاستقالة الآن لنرى ما يحدث من جراء ذلك من أثر لدى الجمهور .

فأجبت بأن ما أقوله صحيح ، وينطبق على الواقع ، ولكنه ليس في الإمكان إيجاد شخص يخلف رئيس الوزراء إذا استقال الآن ، ومن المحتمل -كما تقول- أن يولد هذا البيان نوعاً من التأثير في الجمهور فيحدث لديه شيئاً من الاطمئنان والسكينة .

فقلت : إني لا أجزم بشيء من هذا كله وأرجح أن يترك هذا الأمر لتقدير الوصي

وللحكومة . . . فجرّبوا إذا أردتم أي شكل ترونه ، وتركت الرحاب راجعاً إلى بيتي .

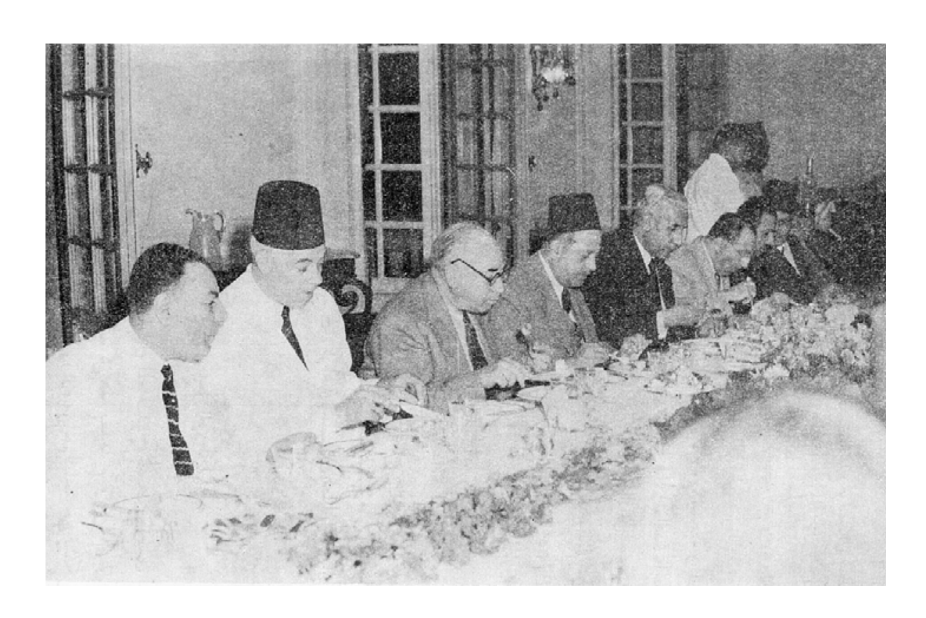
وفي الحقيقة كان وقع البيان على الجمهور سيئاً عندما أعلن بالراديو لأنه اعتبر تحدياً للناس من رئيس الوزراء ، وتهديداً لهم باستعمال الشدة إذا لم ينصاعوا له ولإيضاحاته . فزادت المشاكل ، وزاد الهياج ، وتفاقمت الأمور أكثر فأكثر لا في الليلة نفسها فحسب بل في اليوم التالي أيضاً . واستمرت الحالة حتى الساعة الواحدة ظهراً عندما أذاعت الحكومة بياناً رسمياً تهدد فيه باستخدام القوة إذا استمر الهياج . ولم يثمر ذلك ، ولم يولد إلا نتيجة معكوسة بالصخب والتوتر حتى الساعة الثامنة ؛ إذ أذاع الوصي نبأ استقالة الوزارة وقبوله لها والنظر في تأليف وزارة جديدة .

-٦٩-

وزارة الصدر

ومن المعلومات التي وصلتنا ظهراً أن الوصي حاول تأليف الوزارة على أيدي عدة أشخاص ولكنهم لم ينجحوا ، ومن بين هؤلاء السيد محمد الصدر الذي طلب إليه أن يؤلف وزارة تجمع كثيراً من الشخصيات لتطمين الأفكار ، فاعتذر في أول الأمر . ثم طلب إليه ثانية ، واعتذر أيضاً . واستمرت حالة الترجرج إلى منتصف الليل ، ثم أذيع بأن الصدر قبل تأليف الوزارة وأدخل فيها شخصيات أكثرها من الذين قاموا بمعارضة المعاهدة ، ولم يكمل التأليف إلا في ساعة متأخرة من صباح ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ .

وقد بدأت الوزارة الجديدة عملها بتطمين الأفكار وبالإشارة إلى تدقيق المعاهدة المعقودة وإعطاء الرأي النهائي فيها في القريب العاجل . لكن الجمهور المدفوع بشتى الدوافع والمؤثرات والدعاية الشيوعية ومنظماتها ووسائلها الواسعة لم يكتفِ بأقوال الوزارة وتصريحاتها ، بل بقي لجوجاً يظهر رغبته بشتى الوسائل ومنها المظاهرات المتواصلة التي أصبحت مزعجة للحكومة ولرئيس الوزراء على الخصوص . وقد اضطر رئيس الوزراء إلى أن يوجّه التقريع للمتظاهرين ويهدد بالاستقالة إذا استمرت هذه المزعجات ، ولم يفد ذلك بل أصبحت المظاهرات أوسع من قبل وصار الشيوعيون يموّلون جميع الحركات ويدفعون أجوراً يومية لمن يشترك فيها . لذلك اتخذت تلك المظاهرات صبغة شيوعية صارخة ، وصار المتظاهرون يجهرون بأنهم يريدون خبزاً



في القاهرة عام ١٩٤٨ عن يميني إبراهيم عبد الهادي باشا وحافظ عفيفي باشا وعن يساري محمود فهمي النقراشي باشا ومزاحم الباجه جي

ويطالبون بتأمين العمل للجميع ، ويصرّحون بالقول والشعارات بأن اليهود إخوانهم وغير ذلك من أمور أثبتت بكل تأكيد أن الحركة شيوعية صهيونية . حتى إن بعض المرتدين من الشيوعيين عندما نشروا فيما بعد اعترافاتهم عما تحتويه الشيوعية ومعلوماتهم عن أهدافها وأعمالها الظاهرة والخفية ، كشفوا عن مظاهرات «الوثبة الوطنية» بمناسبة معاهدة بورتسموث وقالوا عنها إنها شيوعية صهيونية لحماً ودماً ، حتى إنهم ذكروا أن الشرطي الذي قتل ثم أحرقت جثته في مخفر باب الشيخ كان قتلته شيوعيين ، ومن بينهم فتاة نزعت بعض ملابسها الداخلية ولوّثتها بالنفط وأشعلت بها الجثة وما يحيط بها من مواد مشتعلة .

وبعد أن عانت العاصمة الرعب والخوف وشاهدت أنواع وأشكال المظاهرات ، وبعد الأخذ والرد ، اجتمع مجلس الوزراء وقرّر رفض المعاهدة وقامت الحكومة بتبليغ ذلك للحكومة البريطانية ، وكأنها أزالت كابوساً عن صدرها وصدور الناس . وقد زارني يوماً السيد الصدر وهو رئيس للوزارة قبل الرفض ، وتحادثت معه عن المعاهدة

الجديدة ، وذكرت له مقارنة بينها وبين معاهدة ١٩٣٠ القديمة والمنافع التي حصلت عليها الحكومة العراقية وغير ذلك ، وسألته عما إذا قرأ المعاهدة فأجابني بأنه لم يقرأها وسوف لا يقرأها وسيرفضها دون الاطلاع عليها ؛ لأن الناس يريدون ذلك فقلت في نفسي : سبحان الله على هذه الجماعة التي تعمل من دون علم! وكذلك زارني في داري بعد ذلك رئيس المجلس النيابي عبدالعزيز القصاب ، فوجدته مهتاجاً أشد الاهتياج ، ولما سألته عما إذا قرأ المعاهدة فهمت منه أنه لم يقرأها . وقد تحقق لديّ أن ما كنت قلته للوصي بعد اجتماع رجال السياسة في قصر الرحاب ومداولة رئيس الوزراء معهم بشأن المعاهدة المزمع عقدها مع بريطانيا كان صحيحاً مئة بالمئة ؛ لأنني ذكرت للوصي في ذلك الحين أن تبديل وزارة صالح جبر ضروري وتأليف وزارة مفاوضات أمر مهم جداً إذا أدخل فيها عناصر مشاغبة يؤمل إسكاتها ، كما أن المعارضة المتوقعة قد تأتي وتتحقق بسبب كراهية الناس لصالح جبر أكثر من استنكارهم للمعاهدة الجديدة نفسها .

مزاحم الباجه جي رئيس للوزارة

وبعدما قامت وزارة الصدر بمهمة إبطال المعاهدة الجديدة وتطمين الأفكار وإظهار الحكومة بمظهر المتخاذل والضعيف كل هذا بعدما تمّ وكمل ، لم يبقَ ما يبرر استمرارها في العمل ، فاستقالت وتألفت وزارة مزاحم الباجه جي بشكل غريب وبطريقة دراماتيكية ، فمزاحم كان قد ترك البلاد وعاش في الخارج مدة اثنتي عشرة سنة كوزير مفوض للعراق في روما وباريس ، ولم تكن له صلة بحياة بغداد السياسية والنيابية لأنه اختار العزلة وجمع المال ، وآلى على نفسه ألا يقوم بعمل مفيد للبلاد فصار من المغمورين من رجال السياسة وغير المهمين في الحياة السياسية . ثم إنه قام بأعمال أثناء توليه منصب وزير مفوض لا تُعلي من شأنه ولا توجب الحديث عنه إلا بالسوء . وفوق ذلك كان ماضيه السياسي قاتماً بسواده وبمنكراته من كل الوجوه ، كما أنه كان مفصولاً من السلك الخارجي عندما رجع إلى العراق واختار الإقامة فيه بعد غيبة طويلة عنه . فما الذي حدث وبدّل ذلك الماضي الأسود بحال أبيض وجبين ناصع حتى تحتاج إليه البلاد مستفيدة من دهائه وعبقريته؟ كان كل واحد يتساءل ولكن لا يجيبه أحد! فمن قائل إن السفير البريطاني السرجون ماك عندما كان في فيينا قد تعرّف عليه وأعجبه فيه بعض المزايا ، فصار يتحدث عنه بخير وذكره للوصي ذكراً



رئاستي للوفد العراقي إلى الأمم المتحدة ١٩٤٩

عابراً . ومن قائل إن أحمد مختار بابان هو الذي أراد أن يظهر مهارة في إيجاد وجوه جديدة لتولي الرئاسة ، فسوّل للوصي الاستفادة من عبقرية هذا الرجل الفذ! والذي فهمته من حديثي مع أحمد مختار بعد تأليف الوزارة بأسبوع أن القول الثاني هو الأصح ، وأن تململ الوصي من ضرورة رجوعه إلى نوري السعيد أو جميل المدفعي أو بعض الوجوه القديمة قد فتح المجال أمام رئيس ديوانه ليضع اقتراحه بتكليف مزاحم بتأليف الوزارة .

كنت يوماً في داري بعد قيلولة فأخبرت بمجيء مزاحم وانتظاره في الحديقة لمواجهتي ، فاستغربت ذلك لأن صلاتي به ليست على ما يرام . وعندما التقيت به قال لي مفتتحاً حديثه بما يلي : كنت نائماً فأيقظني هاتف وقال لي : قم قم ، فإنك أصبحت رئيساً للوزارة ، وها إنك تراني مشغولاً بتأليف الوزارة! أودّ أن تساعدني في مهمتي بالدخول فيها . أجبته بأنني أهنئه على ذلك ولكنني آسف على عدم استطاعتي دخول الوزارة . فقال : إذا كنت لا تستطيع أن تدخل أنت أقنع لي علي ممتاز بأن يدخل . فأخبرته بأن علي ممتاز صدفة موجود الآن عندي في الصالون فسأحاول إقناعه وأخبرك . وعندما خرج من عندي كلّمت علي ممتاز برغبة مزاحم

فدهش للخبر بتكليف مزاحم واستبعد ذلك ، ولكنني أكدت له الواقع وعندئذ أفهمني أنه لا يوافق على الدخول في وزارة مزاحم ، وأنه سيكلمه بالتلفون بعد ذلك ، إلا أنه عاد فقبل .

لقد كان تكليف مزاحم بتأليف الوزارة موضع استغراب الجميع للأسباب والعوامل التي يعرفها الخاص والعام كما أشرت إليها آنفاً . كما أن التنبؤ بعدم نجاحه في تأليف وزارة محترمة كان قوياً ، وحتى إذا نجح في ذلك كان الاعتقاد سائداً بأنه سوف لا يستطيع البقاء في الحكم سوى أيام معدودة لعلم الناس به وبحركاته ، وبرصيده الأسود المتراكم منذ سنين طويلة .

وقد صح ما تنبأ به الناس قبل أن تمرّ مدة على توليه الحكم ، خصوصاً وقد تفجرت قنبلة فلسطين بانسحاب البريطانيين منها وتركها للمقادير ولأيادي اليهود في أكثر أقسامها . فلعب مزاحم دوره غير الموفق في هذه القضية فيما يخص العراق وفيما يتعلق بنشاط الجامعة العربية . فصار يكثر من الشكوى والتذمّر من تقاعس الدول العربية وبالأخص من أعمال الأردن والعراق ، باعتبارهما هاشميين لا يريدان نجاح حملة الجامعة العربية ، كما كان يمالئ مصر وسياسة مصر في قضية الحملة الفلسطينية ، مع علمه بأن التثبيط والتردد والإحجام كان يأتي دائماً من الجهة المصرية .

لم يأت مزاحم عملاً سياسياً بارزاً قد يكون موضوع تعليق في خلال مدة وزارته ، لأن حرب فلسطين قد أشغلت كل أوقاته ، خصوصاً وقد اتبع سياسة «اضرب واهرب» و«سياسة الوجهين» ما بين البلاد العربية في قضية فلسطين . وقد قضى معظم أوقاته في التجوّل ما بين بغداد وعمان ومصر وسورية من دون أن يحصل على اتفاق ملموس على توحيد الأعمال العسكرية والقيادة الموحدة والمؤازرة المستمرة ما بين الجيوش العربية . ومن نتائج أعماله أنه حصر همّه بمهاجمة الهاشميين في عمان وبغداد ، وسعى جهده ليظهرهم لدى الحكومة المصرية بأنهم هم السبب المباشر لانخذال القوات العربية . وفي آخر المطاف قام بتفاهم مع رئيس الوزارة المصرية على لزوم عقد هدنة ، لا هدنة حرب بل هدنة سلم ، بينه وبين مصر على ألا يتبادل الواحد منهما ضد الآخر أي تشنيع وتنقيد لمدة أربع سنوات ، وهذه السنوات الأربع قصد بها مدة وصاية الأمير عبدالإله لاعتباره أن الوصي هو الذي يسبّب المتاعب ما بين مصر والعراق ، وهو الذي يساعد على تثبيط الهمم في الحركات الحربية للجيوش



مع الدكتور شارل مالك في الأمم المتحدة ١٩٤٩

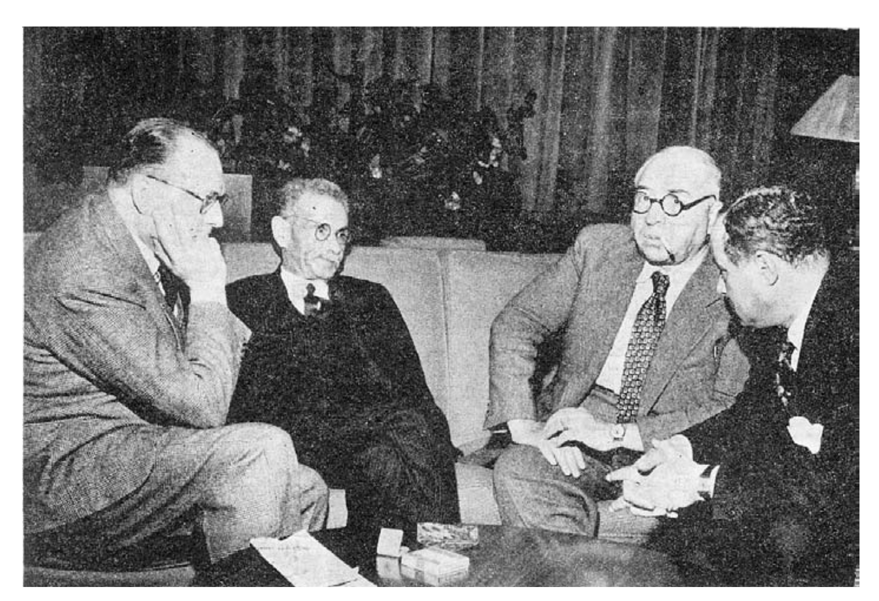
العربية . فقامت قيامة الوصي على رئيس وزرائه وعلى تصرّفاته من دون مراجعة أحد من المسؤولين ومن دون الاتصال بالوصي ، فقدم استقالته بعد ثلاثة أشهر من تأليفه الوزارة .

لقد كان مزاحم الباجه جي يظهر بمظهر الوطني المخلص الذي يرى في الجهود المبذولة من قبل الدول العربية ما لا يحقق النصر على إسرائيل ؛ لأن الجهود المذكورة لم تكن كل ما استطاعت تلك الدول بذله بل كانت أقل من قابليتها ومقدرتها على البذل ، ويسند السبب المباشر لقلة تلك الجهود إلى الملك عبدالله والأمير عبدالإله ؛ فيدّعي أنهما متفقان مع الإنكليز على ترك قسم مهم من فلسطين لليهود وما تبقّى يعود إلى شرق الأردن . وقد ضاعت الحقائق وضاعت الآمال ما بين الاتهامات المختلفة التي كانت تصدر من الدول المشتركة في الحرب الفلسطينية ، بعضها ضد بعضها الآخر . والحقيقة التي لا مراء فيها أن تلك الدول بأجمعها لم تستعد لحرب فلسطين ، وعندما بدأت الحرب لم تهتم بأمرها بقدر ما كان يتطلبه الموضوع من جهد وإقدام ، لأن الرجال العسكريين الخبراء قد اجتمعوا هم ورؤساء أركان الجيوش يساعدهم خبراؤهم ، وبعد أن درسوا الوضع والإمكانات التي يتطلبها قرّروا بالإجماع أن وسائط الدول العسكرية كلها وبدون استثناء غير كافية لكسب الحرب إذا استمرت مع إسرائيل . وقد قرأت ذلك التقرير الذي قدّمته لجنة رؤساء الجيوش وخبرائهم وأحطت بها علماً شخصياً وأنا غير مسؤول في وزارة .

-٧٠-

تحقيق برلماني في كارثة فلسطين

ولما استقالت وزارة مزاحم وأعقبها وزارة نوري السعيد ، وبالنظر للضجة الطائشة التي قامت بها الصحافة العربية ومنها الصحافة المصرية على الخصوص ، وبعد عقد الهدنة المخزية التي أمّنت لإسرائيل وجودها بالفعل ولم يشترك فيها العراق ، ولم يوقّعها مع أنه كان من المشتركين في الحرب ضد إسرائيل ، اضطرت وزارة نوري إلى استصدار قرار من مجلس النواب بتأليف لجنة تحقيق برلمانية ؛ لتثبيت الوقائع وسردها ونشر ما يؤيدها من وثائق ليتسنى معرفة ما كان يجري وما كان يقال ويذاع من اتهامات . وقد رأس هذه اللجنة الدكتور عبدالله دملوجي ، وهي مؤلفة من اثني عشر



مع أحمد خشبة باشا (مصر) في الأمم المتحدة ١٩٤٩
أيام الكفاح من أجل استقلال ليبيا ووحدتها



مع الدكتور محمود فوزي (مصر) في الأمم المتحدة ١٩٤٩

نائباً وبدأت بالفعل ، وبعد ثلاثة أشهر قدمت تقريرها لمجلس النواب وكانت نتائجه بعيدة عن تأييد تلك الاتهامات الموجّهة للأردن وللعراق ، بل بيّنت أوجه التقاعس الذي اتخذته جميع الدول العربية المشتركة بالحركات وأولها مصر .

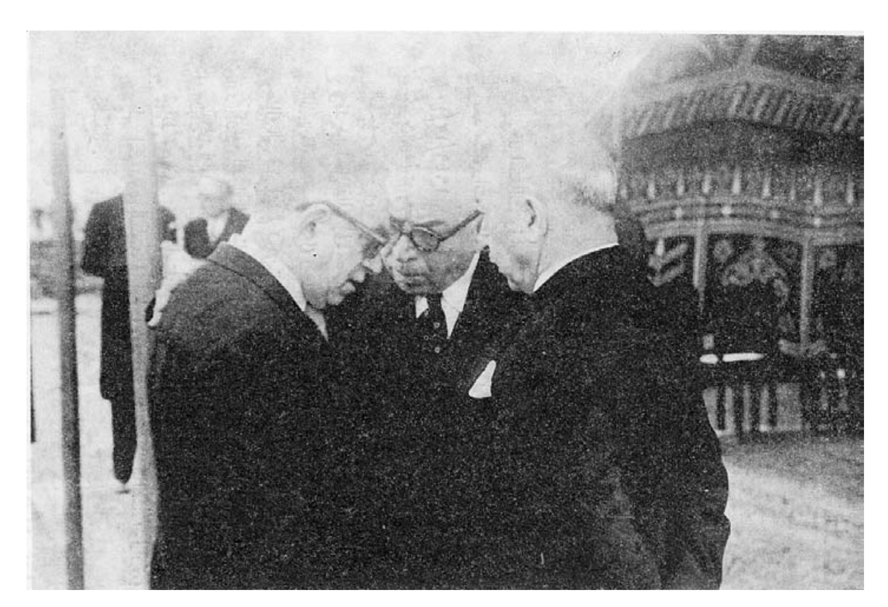
وقد استمرت وزارة نوري السعيد في الحكم وهي تتجنب المناقشات الفارغة مع الدول العربية وصحافتها وحكوماتها بشأن كارثة فلسطين ، مع العلم بأن دعاية واسعة كانت تصول وتجول في داخل العراق عن الخيانات التي حدثت في قيادة القوات العراقية المسلحة ، وتأثير الأردن في تلك الخيانات ، مع أن تقرير اللجنة البرلمانية كان قد قدّم للمجلس ثم نشر ، وهو يتضمن كل الحجج الدامغة التي تضع الأمور في نصابها الواقعي والمعقول في قضية فلسطين .

-٧١-

في الأمم المتحدة

وفي عهد هذه الوزارة السعيدية ، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة من أهم دوراتها في آذار ١٩٤٩ ؛ وقد ترأست بنفسي وفد العراق الذي كان قوياً ومؤلفاً من عدد كبير من الأعضاء . وفي تلك الدورة الهامة عولجت قضايا كثيرة من أهمها بالنسبة إلينا قضية ليبيا ؛ التي كان هنالك اتجاه نحو تقسيمها إلى مناطق نفوذ أو انتداب (بريطاني في طرابلس وإيطالي في بنغازي وفرنسي في فزان) . فرحنا نبذل الجهود المضنية ، ونصول ونجول ، في الاجتماعات ووراء الكواليس ، نوحّد كلمة وجهود وآراء الوفود العربية ، ونقنع ونوجه الوفود الإسلامية ، ونستميل غيرها من الوفود الصديقة ، أو الحيادية ، بغية كسب المعركة عند التصويت . وبعد الكثير من المساعي الجدية المتواصلة كتب لنا الفوز وظفرنا بتحقيق الأمنية الغالية ؛ وهي اعتراف باستقلال وتوحيد ليبيا كمملكة عربية مستقلة موحّدة ، تحت تاج الملك إدريس السنوسي ، الذي كافح وجاهد طويلاً في سبيل شعبه وبلاده . وفي هذه المناسبة أتذكر أنه سبق أن كان هنالك اتجاه لضم جغبوب إلى مصر ، لكنني نبّهت السنوسي إلى ما كان يحاك في الخفاء لتحقيق ذلك ، وعملنا كل المستطاع حتى أبطلنا ذلك المشروع ، فاحتفظت ليبيا بوحدتها كاملة غير منقوصة .

وإنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن أقول : إنني كنت في هذه الدورة الهامة من



بين نوري السعيد وعلي جودة الأيوبي

اجتماعات الأمم المتحدة ، كما كنت في غيرها من الدورات والاجتماعات ، سواء في هيئة الأمم المتحدة ، أو في عصبة الأمم قبلها ، أو في سواهما من المحافل الدولية ، كنت دائماً الخادم الأمين لأمتي العربية ، أبذل كل ما أستطيعه من جهود ، وأسخّر كل ما وهبني الله من قوة وقدرة ، في سبيلها ، وفي خدمة قضاياها ، وتحقيق أمانيها ، والعمل من أجل خيرها وكرامتها ، لا فرق بين قطر وآخر من أقطارها ، سواء في شرقها أو مغربها . وهذا لا ريب واجب عليّ محتّم ، وفرض مقدّس ، وأمانة في عنقي يشرفني أن أقول إنني قمت بها قدر استطاعتي ، وإنني بذلك فخور ، رافع الرأس ، مرتاح الضمير ، حامد ربي الذي أعانني على ذلك .

وزارة الأيوبي

وقد استقالت وزارة نوري السعيد (وكانت العاشرة) بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٦ ، وبعد مشاورات ومناورات تمّ تشكيل وزارة علي جودت الأيوبي الثانية بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٠ . وخلال مدة ولاية هذه الوزارة التي لم تلبث في الحكم أكثر من

شهرين ، حدثت بعض الأحداث التي كان من أهمها جنوح الأيوبي ونائبه مزاحم الباجه جي نحو مهادنة مصر لمدة خمس سنوات -كما أرادها مزاحم من قبل- وسافر وفد من أجل ذلك إلى مصر برئاسة الأيوبي ، وعضوية نجيب الراوي وزير المعارف اللذين قامت ضجة حول رحلتهما تلك ، وتكاثرت الشائعات عن بعض تصرّفاتهما هناك التي قيل إنها لم تكن تنطوي على الكثير من الاحتفاظ بكرامتهما الشخصية وكرامة الدولة التي يمثلانها ، بل أظهرا لمصر وزعيمها آنذاك مصطفى النحاس كثيراً من المجاملة بل الخنوع ، مما أدى إلى زعزعة وضع تلك الوزارة ثم استقالتها في أول شباط ١٩٥٠ . وبعد استقالتها بدأت المشاورات التقليدية لتأليف وزارة جديدة . وظهر اسم نوري السعيد في أول الأمر بين المرشحين لتأليف الوزارة ، إلا أنه لم يكلّف .

وزارتي الثالثة

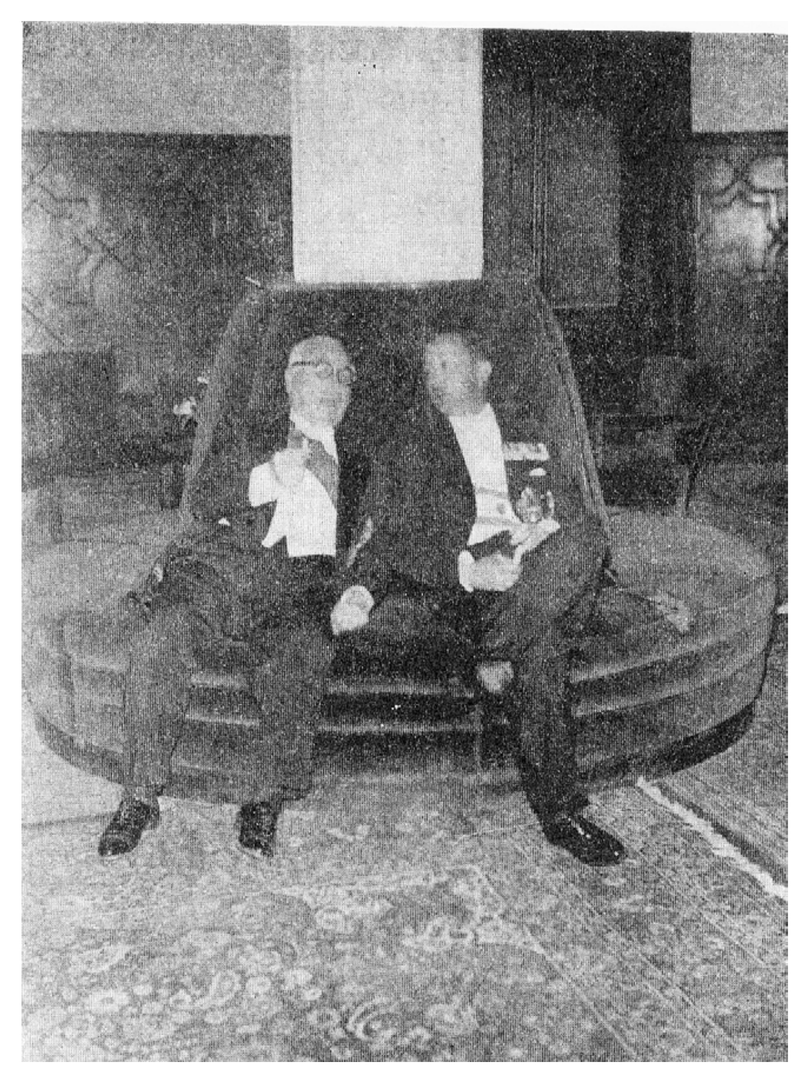
-٧٢-

وزارتي الثالثة

وقد طُلبت إلى قصر الرحاب في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم من أوائل أيام شباط سنة ١٩٥٠ ، وعند حضوري لدى الوصي فاتحني برغبته في تأليفي الوزارة على أن تكون ائتلافية ، تتألف من الأحزاب والمستقلين ، وهذه كانت نظرية نوري السعيد التي تركزت في دماغه . فأجبته بأني أستمهل للتفكير يوماً واحداً حتى أرى كيف أحقق هذه الفكرة . وعند مغادرتي القصر ذهبت تواً إلى دار نوري السعيد وأخبرته بما جرى بيني وبين الوصي ، فدهش وتردد في التصديق وتراءى لي من دهشته أنه كان لا يزال يأمل في النهاية أن يكلف هو تأليف الوزارة . ولما وجد أن القطار قد فاته كما يقول المثل ، بتكليفي بالتأليف صار يحسّن لي فكرة الوزارة المؤتلفة ويشدّد عليها . وقد فكّرت ملياً في الأمر فوجدت أنني أستطيع أخذ ثلاثة أو أربعة وزراء من حزب الاتحاد الدستوري وهو حزب نوري أو حزب الحكومة في الحقيقة ، ولكنني لا أستطيع إشراك تلك الأحزاب الأخرى المعارضة والضعيفة ؛ إذ كنت عازماً على العمل المثمر السريع ، لأن تلك الأحزاب بطبيعة تشكيلها وتقاليدها أخذت على نفسها عدم مجاراة النظام الراهن ، ووضع كل العراقيل في طريق سيره وتقدمه .

وقد رجعت إلى قصر الرحاب في اليوم التالي وبيّنت استعدادي لتأليف وزارة أدخل فيها أربعة وزراء من حزب الاتحاد الدستوري ، كما بيّنت أنني غير مستعد للعمل مع الأحزاب الأخرى التي لا أستطيع التفاهم معها ، على أنني أضفت القول مع ذلك بأنني سأحاول أخذ اثنين من حزب الاستقلال لتولي وزارات ثانوية إذا وافقوا على ترتيبي ، وإلا فلا أهتم بهم فأواصل السير بدونهم . وهكذا فعلت وأخذت شاكر الوادي وخليل كنه وضياء جعفر وجميل الأورفة لي ، اثنان منهم في وزارة ذات حقيبة ، واثنان في وزارة بلا حقيبة . أما حزب الاستقلال فقد كانت مفاوضاتي مع

أقطابه ، بالواسطة ثم مباشرة ، على قدر كبير من الطرافة المضحكة المؤسفة ؛ إذ إنني عرضت عليهم أن أسند إلى رئيسهم محمد مهدي كبه وزارة الشؤون الاجتماعية ، وإلى عضو آخر من حزبهم ، يختارونه هم ، وزارة دون حقيبة ، على أن يعمل في وزارة الخارجية للشؤون العربية . لكنهم رفضوا ذلك وطلبوا أن يكون رئيسهم نائباً لرئيس الوزراء ، وأن يكون القطبان الآخران في الحزب فائق السامرائي وصديق شنشل وزيرين ؛ أحدهما للداخلية والآخر للخارجية (لكي يطمئن الحزب إلى سياسة الدولة الخارجية - كما قالوا!) . فأجبت بأنني لم أشأ أن يكون في وزارتي منصب نائب رئيس وزراء لئلا أعطي مزيداً من القوة لصالح جبر ، الذي يكون أحق من سواه بالمنصب بسبب الأقدمية ولأنه رئيس وزراء سابق ، فاكتفيت بأن أجعله وزيراً للداخلية فقط ، وقد اتفقت معه على ذلك فلا مجال إذن لإعطاء الحزب منصب نائب رئيس الوزراء ولا وزارة الداخلية التي وعدت بها صالح جبر ، ولا يليق بي أن أتراجع . . أما عن وزارة الخارجية فقلت لهم إنني احتفظت بها لنفسي مع رئاسة الوزارة ، لأني أفضل ذلك دائماً بحكم الاختصاص وطيلة ممارستي لها . . . وقلت لهم إن في استطاعتهم أن يطمئنوا إلى سياسة الدولة الخارجية ما دامت في عهدتي ، أما إذا كانوا لا يطمئنون إليّ وإلى سياستي فكيف يرضون إذن بالاشتراك في وزارتي؟ . . . ثم قلت إنه ليس من المعقول أن يكون في وزارتي أربعة من حزب الاتحاد الدستوري الذي كان له أكثر من سبعين نائباً في المجلس ، ثم ثلاثة وزراء من حزب الاستقلال الذي لم يكن له في المجلس إلا نائبان اثنان . . . وطالت المفاوضات والأخذ والردّ بيني وبين أقطاب الحزب ، وراحوا يتنازلون شيئاً فشيئاً عن غلوائهم ، حتى اكتفوا أخيراً بطلب ثلاث وزارات -مهما كانت- للحزب ، يتولاها أقطابه الثلاثة مهدي كبه وفائق السامرائي وصديق شنشل . . . حتى إن أحد أولئك الثلاثة ، في ختام المفاوضات بيني وبينهم ، وكنت قد بدأت أضيق بها وبهم ، عندما أفهمته بحزم أنني لا يمكن أن أعطي حزبهم أكثر من وزارتين ، داعبني بقوله : «هل تريد أن تحدث انشقاقاً في الحزب؟ . . .» وكان يعني أنه إذا أدخلت اثنين من الحزب في الوزارة ، دون القطب الثالث منهم ، فقد يغضب ذلك القطب الثالث ، فيحدث انشقاق في الحزب . . . وعندما اتضح لي أن الفرسان الثلاثة في الحزب الذي يدّعي ويدّعون ، بل يحتكر ويحتكرون ، الوطنية والقومية والإخلاص والتجرّد والنضال . . . خطباً ومقالات ، وشغباً وتظاهرات . . . لا هدف لهم إلا الظفر بمناصب وزارية . . .



مع الأمير عبد الإله

قطعت مفاوضاتي معهم ، ولم أعد أهتمّ بإدخالهم في وزارتي ، فشكلتها من دونهم . . . لا سيما وأنني كنت أخشى أساليبهم الغوغائية ، وتأثيرها على أعمالنا الجدية ، وأخشى عرقلتهم لأعمالنا باضطرارهم أحياناً إلى استشارة الجهات التي يرتبطون بها ، سياسياً وعقائدياً ودعائياً ، في الداخل والخارج . . . ولكن . . . كم كان عجبي ، وأسفي ، بل واشمئزازي . . . عندما صدرت صحيفتهم في اليوم التالي ، بعناوينها الضخمة المثيرة ، تحمل تصريحاتهم العنيفة الصارخة . . . ومفادها أن الوزارة عُرضت عليهم ، لكنهم هم رفضوها ، لأن مبادئهم الحزبية الوطنية تأبى عليهم أن يتعاونوا في الوزارة مع ذوي السياسة المشبوهة ، والأيدي المخضّبة بدماء الشعب!! . . . ويا له من موقف بهلواني يقفه أقطاب ذلك الحزب ، أدعياء الوطنية المجرّدة ، الذين ينخدع بهم مع الأسف الكثير من طلابنا وشبابنا ذوي القلوب الطيبة والنفوس البريئة الساذجة . . . وأمثال أولئك الزعماء الأدعياء في البلاد العربية كثيرون ، وأدوارهم في مآسيها كثيرة . . . ولكن أين من يعرف الحقائق؟ وأين من يعتبر بها؟ ما دامت دعايات التضليل تطغى فتقلب الحق باطلاً والباطل حقاً؟ وما دام أكثر الناس يؤخذون بالمظاهر الخداعة ، والخطب الطنانة الرنانة ، والتصريحات المنمقة المزوقة؟ . .

تأليف الوزارة

وهكذا تمّ تأليف وزارتي الثالثة ، يوم ٥ شباط ١٩٥٠ على النحو الآتي :

توفيق السويدي : للرئاسة والخارجية . صالح جبر : للداخلية . عبدالكريم الأزري : للمالية . حسن سامي تتار : للعدلية . شاكر الوادي : للدفاع . عبدالمهدي : للمواصلات والأشغال . ضياء جعفر : للاقتصاد . توفيق وهبة : للشؤون الاجتماعية . سعد عمر : للمعارف . حازم شمدين آغا : وزيراً بلا وزارة .جميل الأورفه لي : وزيراً بلا وزارة . خليل كنه : وزيراً بلا وزارة .

وكعادتي أشركت في وزارتي بعض العناصر الجديدة التي توسمت فيها الكفاءة والإخلاص .

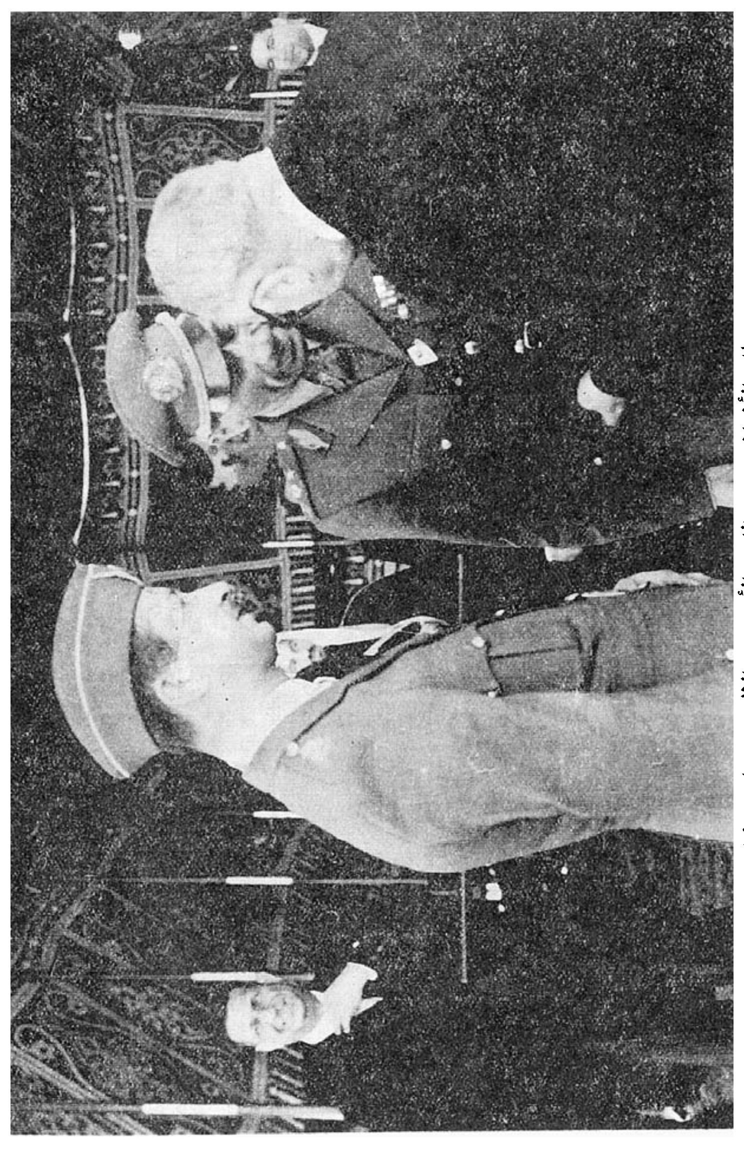
وقبل حفلة الاستيزار المعتادة بيوم كنا مجتمعين ، أنا ونوري السعيد ورئيس الديوان بحضور الوصي ؛ فقال نوري إن حالة الدولة المالية مضعضعة ، وإنه يشك كثيراً في أن تستطيع الحكومة تدارك المبالغ اللازمة لدفع رواتب الموظفين في الشهر الآتي! . .



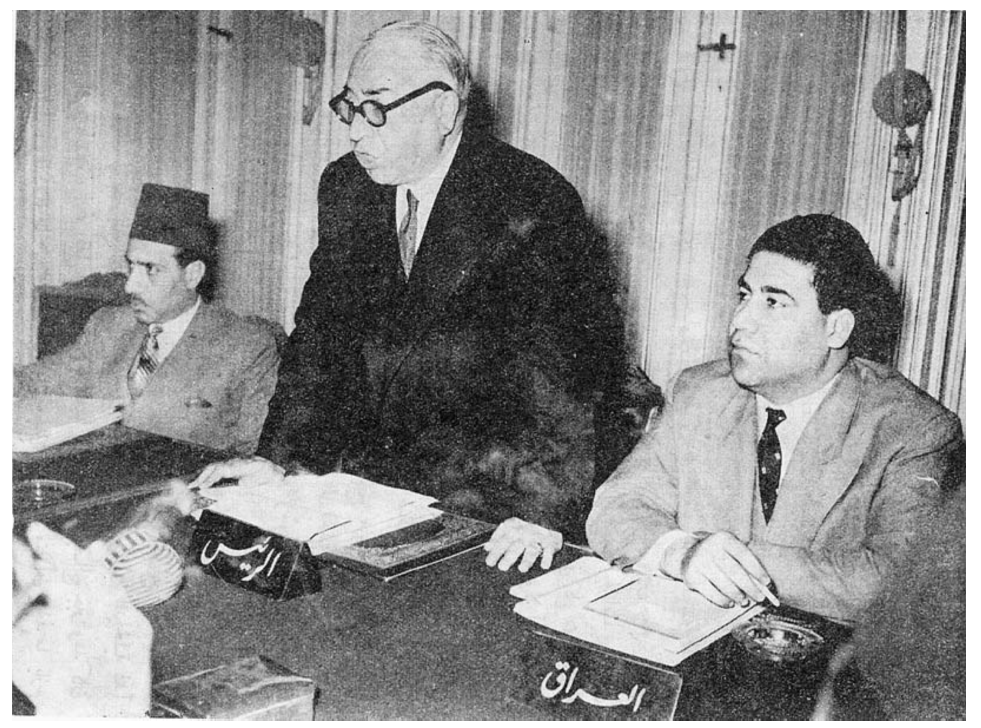
في وزارتي الثالثة : إلى يساري الوصي الأمير عبدالإله وظهر عن يساره جميل المدفعي ، وعن يميني صالح جبر وشاكر الوادي ، ووراءنا أحمد بابان وعلي جودت -الأيوبي ، بغداد ١٩٥٠



في وزارتي الثالثة : عند توقيع الاتفاق الأساسي للمساعدات الفنية
بين العراق والأمم المتحدة - بغداد ١٩٥٠



مع ملك الأفغان محمد ظاهر والأمير عبدالإله – بغداد ١٩٥٠



خطاب رئاستي لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة ١٩٥٠
بين سعد عمر (العراق) وبهاء الدين طوقان (الأردن)

وقد بدأت وزارتي العمل بعناصر غير منسجمة لكن قوة إرادتي ، وشخصيتي ، قد تمكنتا من توحيد القيادة والتوجيه رغم كل المشاكل . لقد كانت بعض الصعوبات تأتي من وزير الداخلية صالح جبر ، مع علمه بأني لا أحتاج لمعاونته ولم أرتح لدخوله الوزارة ؛ وقد أفهمته ذلك صراحة عند التأليف ، غير أن شهادة نوري السعيد وتأكيدات أحمد مختار كانت تشفع له بأنه سوف لا يعرقل أي عمل أراه وأية إجراءات أتخذها في سبيل إصلاح الحالة المالية المضعضعة ، والحالات الأخرى التي تحتاج إلى تنسيق . لذلك كانت عراقيل وزير الداخلية لا تأتي في وضح النهار بل كانت تتستر بأشكال مختلفة فأتغلب عليها كلها . ومن الأعمال التي أراد وزير الداخلية أن يقوم بها استكمالاً لدعاياته في الخارج والأولوية ، إيعازه لبعض المناطق أن تنتدب جماعات يوجّهها أناس من رجاله فيأتون إلى العاصمة بداعي تقديم التهنئة والتبريك للوزارة ، ولكن الحقيقة الكامنة في صدورهم هي أن يأتوا متظاهرين بالفرح والابتهاج لوجود صالح جبر في الوزارة . وقد كشفت ذلك فوراً وأعطيت الأوامر القطعية لوزارة الداخلية بألا تشجع مجيء أي وفد للتهنئة ؛ لأن الوزراء ورئيس الوزراء على الأخص مشغولون بمهام وظائفهم وليس لهم الوقت الكافي لاستقبال المهنئين .

إلا أنني فوجئت يوماً بتلفون من وزير الداخلية يقول لي فيه إن وفداً من المنتفك برئاسة الشيخ موحان الخيرالله قد وصل العاصمة وهو موجود الآن في وزارة الداخلية ، ويرغب في زيارتي بقصد التهنئة والإعراب عن سروره بمجيء وزارتي ، فأجبته بأني طلبت منه بألا يشجع مجيء هكذا وفود لهذه المقاصد . فقال : إن هذا الوفد قد خرج من منطقته قبل تبليغ الأوامر المذكورة! ولما وصل الوفد المذكور إلى رئاسة الوزارة وكان مؤلفاً من أشخاص لا أعرف إلا القليل منهم مع موحان الخيرالله ، وكان عددهم كبيراً أريد به الامتنان والابتهاج بدخول صالح جبر لأول مرة منذ اعتكافه وبعده عن الحكم إثر معاهدة بورتسموث . استقبلت هذا الوفد ورحّبت به ترحيباً بسيطاً . وبعد أن ألقى عميدهم موحان الخيرالله بعض الكلمات المعربة عن سرورهم بمجيء وزارتي ، أجبتهم ببعض الكلمات المختصرة لبيان الشكر وبيّنت لهم أن الوقت الحاضر هو موسم النشاط الزراعي ، وكان أجدر بهم أن يصرفوا الوقت والجهد في حفظ الزرع والمحصول ويخدموا بذلك البلاد أكثر من تجشمهم السفر من هناك إلى بغداد . ثم قلت : آمل أن يكون رجوعهم إلى مناطقهم في أقرب وقت ممكن لزيادة النشاط الإنتاجي ولتحقيق الخير للبلاد بسعيهم . ولم أكلمهم في السياسة ولا في

الكياسة ؛ وقد أردت بذلك إفهام الآخرين من شاكلتهم ومن يشجعهم على المجيء أن هذا الأمر لا يستحق التقدير من الحكومة . فأسدّ بذلك باب العمل غير المثمر والدعاية الفارغة .

وقد اتخذت وزارتي كل الوسائل المفيدة والمحققة للإقلال من النفقات والزيادة في الواردات ، فتأسست الموازنة المطلوبة في الميزانية ودفعت الرواتب بصورة منتظمة ، ولم يبقَ ما يوجب الشكوى من أعمال الحكومة بقدر المستطاع .

ثم إنني -كعادتي كلما توليت مسؤولية الحكومة الرئيسية- خصّصت يوم الأربعاء من كل أسبوع (وأعلنت ذلك في الجرائد) لسماع شكاوى الناس عن أي أمر يودّون عرضه أو أية ظلامة يريدون إيصالها لرئيس الحكومة . وقد جاءني في اليوم المعيّن اعتباراً من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الواحدة بعد الظهر أربعة عشر مراجعاً ، عيّنت أحد الكتّاب النابهين في مجلس الوزراء كي يحضر معي لسماع شكواهم ويسجل ما يجب تسجيله من نقاط تتعلق بها ، ثم يراجع الدوائر ذات العلاقة باسم رئيس الوزراء ويحصل على كل ما يلزم من معلومات بشأنها -عدا المحاكم- وينبّه المراجعين بلزوم المراجعة ثانية بعد أسبوع حتى يفيدهم بما يجب عمله أو اتخاذه من إجراءات إذا وجدت ظلامتهم على حق . ويؤسفني أن أصرّح في هذا الموقف بأن أكثر من سبعين في المئة من هذه القضايا والظلامات المعروضة على رئيس الوزراء كانت إما باطلة من أصلها أو لا يمكن إصلاحها ، بالنظر لمجراها القانوني الذي لم يترك مجالاً لمداخلة أي شخص فيها .

-٧٣-

مجلس الإعمار

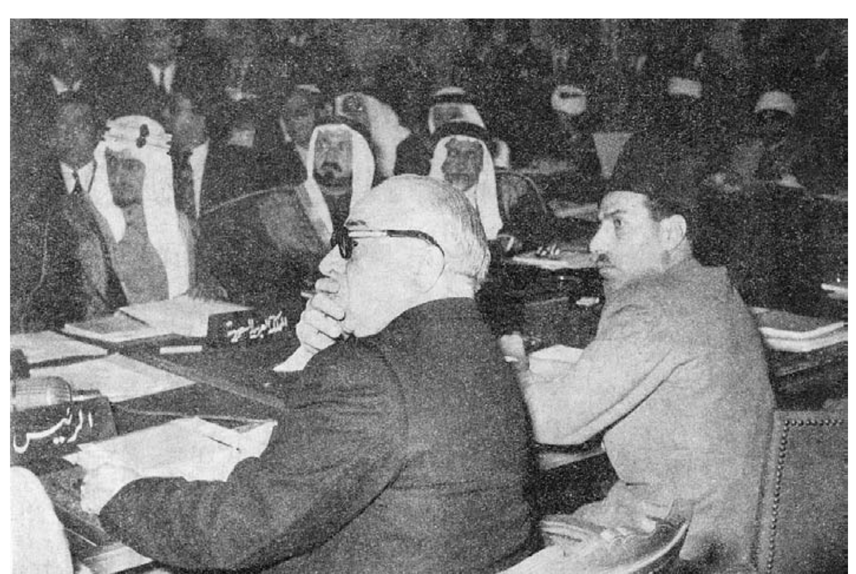
ومن الأعمال المهمة التي قمنا بها في وزارتي تشريع قانون مجلس الإعمار ، الذي أكملناه على خير وجه عملي ومعقول ؛ وقد صار مجلس الإعمار المذكور بعد مباشرته أعماله في سنة ١٩٥٢-١٩٥٣ مضرب المثل في الجد والتنظيم والتقدّم العمراني في الشرق العربي والأوسط .

وفي عهد وزارتي هذه ذهبت على رأس الوفد العراقي إلى القاهرة ، حيث ترأست مجلس جامعة الدول العربية في دورة من أهم دوراته .

لقد واظبت وزارتي على العمل بكل جدّ ونشاط مدة سبعة أشهر ونيف ، وكانت

أيام رئاستي لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة ١٩٥٠ مع مصطفى النحاس باشا وحسين العويني





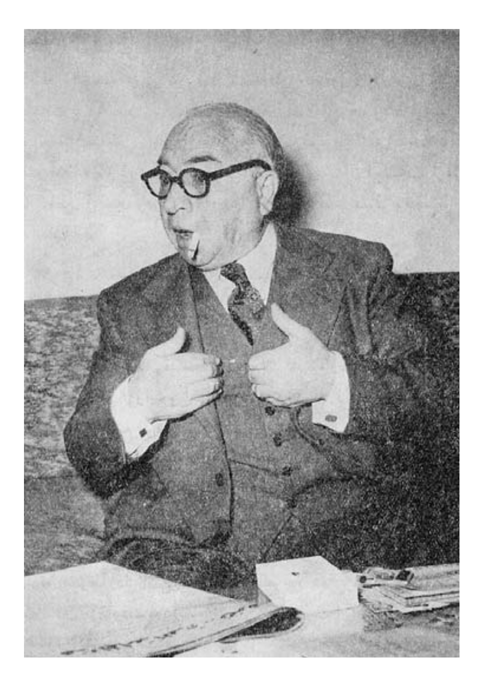
في رئاستي لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة ١٩٥٠ بين بهاء الدين طوقان (الأردن) وسمو الأمير فيصل ويوسف ياسين وإبراهيم الفضل (السعودية)

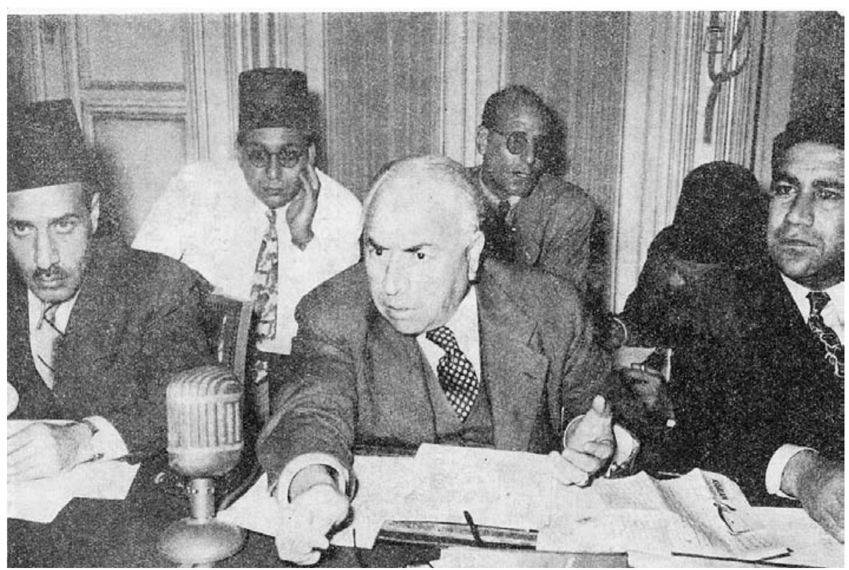
سمعتها وقدرتها على العمل على ما يرام ، خصوصاً أن الأمير الوصي الذي لم يكن من السهل إرضاؤه كان مرتاحاً لأعمال الوزارة ومشجعاً لها في كل ما كانت تراه من إجراءات . ومن الغريب ألا يقع خلال مدة تولي الوزارة المسؤولية ما يعكر الصفاء والأمن سوى أمور قليلة وضئيلة الشأن كقيام مدير الشرطة العام السيد علي حجازي بحركة رعناء لم يؤيده فيها حتى أقرب المقربين إليه من أصدقائه . وخلاصة هذه الحركة هي أن السيد علي المذكور قد توصل إلى منصب مديرية الشرطة العامة بإسناد من قِبل البلاط ، ولانتسابه له باعتباره من أصل حجازي مخلص للبيت الهاشمي . غير أن المدير العام المذكور قد اكتسب نفوذاً ووجاهة بما اتخذه من إجراءات ضد الشيوعيين ، وبنشره الموسوعة الشيوعية التي تضمنت الكثير من المعلومات عن اتجاهات الشيوعيين وأعمالهم ونشاطاتهم ودسائسهم ، مما جعله في حالة غرور وطغيان وعدم اكتراث بالقوانين والمراجع الأرفع منه . وقد أخبرني من أثق به أن السيد علي الحجازي كان يجلس في محل ما وكان معه أحد أصحاب السينما المعروفة بسينما «روكسي» ، وهو يهودي اسمه حياوي سودائي ، وكانت تجلس معهما المغنية المعروفة «عفيفة اسكندر» ، فوّجه السيد علي الكلام لعفيفة قائلاً : اقبضي من حياوي ألف دينار . ثم توجّه إلى حياوي قائلاً : ادفع لعفيفة ألف دينار ، فجاءه الجواب فوراً من حياوي بالقبول والاستعداد للدفع متى راجعته عفيفة . والسبب في كل هذا أنه أراد أن يكرم المغنية المحظوظة على حساب حياوي سودائي لا أقل ولا أكثر ، فصار كأنه يتصرف بأمواله كما حكمت نزواته وتجلت حاتمياته!

وطغيانه هذا قد أوصله إلى درجة من الانفلات والاستهتار ، بحيث صار يكنّي نفسه ببطل مكافحة الشيوعية والمنتصر عليها . والظاهر أن صلاته بصالح جبر منذ مدة طويلة لم تكن على ما يرام . ولما فهم أن صالح جبر أصبح مرشحاً لوزارة الداخلية في وزارتي صار يحاول بشتى الوسائل للحيلولة دون مجيئه للداخلية ، ولكن لم يُسمع صوته فجاء صالح وزيراً للداخلية . وعلى هذا ثارت ثائرته وشجّعه بعض المغرضين عندما كان في ملهى ليلي وقد شرب كثيراً وزاد تأثره .

وفي الساعة الثانية عشرة ليلاً ، وكنت على وشك الدخول إلى الفراش دقّ جرس التلفون وكان المتكلم السيد علي الحجازي ؛ وقد ظهر من كلامه المترنح أنه في حالة سكر . فقال لي بصريح العبارة : إذا لم تخرج صالح جبر من وزارة الداخلية غداً فإني أقوم بانقلاب! ثم أقفل التلفون . وعلى هذا اتصلت فوراً بصالح جبر وقد كان

أيام رئاستي لمجلس جامعة الدول العربية
بالقاهرة ١٩٥٠





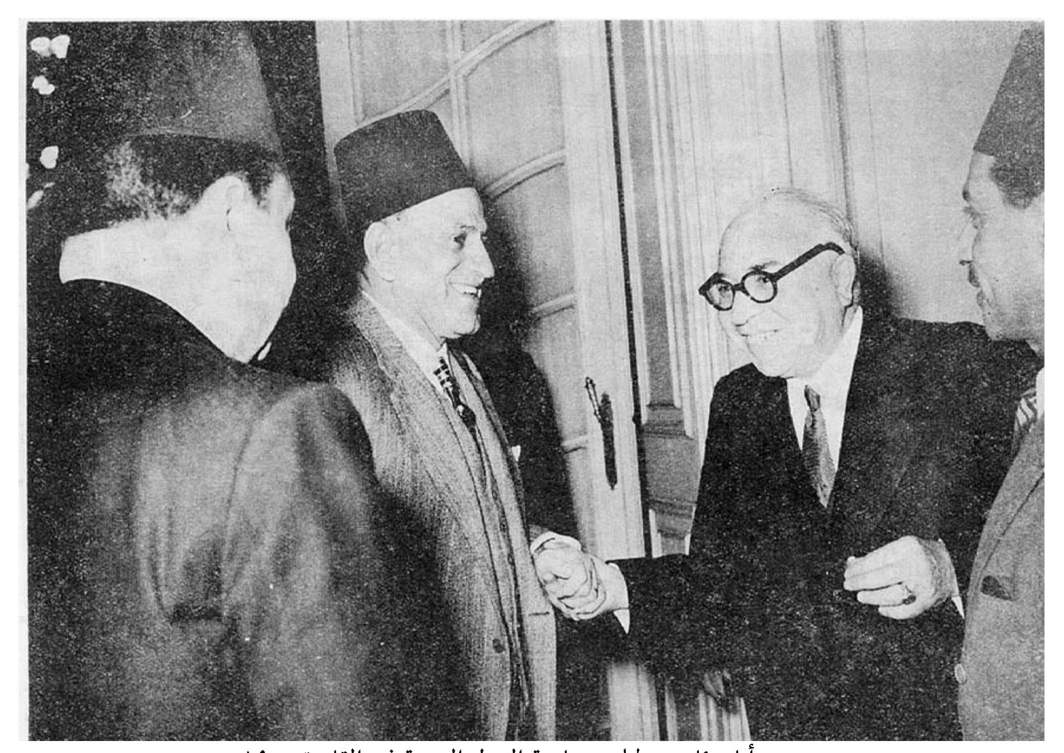
خطاب رئاستي لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة ١٩٥٠ بين سعد عمر (العراق)
وبهاء الدين طوقان (الأردن)

نائماً فأيقظوه وقلت له ما سمعته من السيد علي حجازي ، وطلبت منه أن يتخذ ما يلزم تجاه هذا التحدي ، ثم اتصلت كذلك بشاكر الوادي وزير الدفاع وأخبرته بما جرى ، وطلبت منه أن يتخذ فوراً كل ما يلزم لإلقاء القبض على مدير الشرطة العام ، ولعمل ما يجب ضد ما هدّد به الحجازي وإخباري بما يجدّ لأتخذ بدوري ما يترتب عليّ من عمل . ثم أخبرت قصر الرحاب بالأمر وقلت لهم بأن يحيطوا الوصي عندما يستيقظ علماً بما حدث ، وأن وزير الدفاع سيتصل به عند الحاجة لتلقي أوامره .

ولم تمرّ ساعة من الزمن حتى اتصل بي وزير الداخلية وكذلك وزير الدفاع ، وأخبرني كل منهما بأن القبض قد ألقي على المدير العام وأرسل مخفوراً إلى البلاط بناء على طلب الوصي ، وهو الآن موجود في حجرة خاصة لدى الحرس الملكي ؛ وقد انتهى كل شيء ورجعت الأمور إلى حالتها الطبيعية . وفي الساعة الرابعة بعد نصف الليل طلب الوصي حضوري إلى القصر فذهبت ووجدته في ملابس النوم ؛ وقد بيّن الإجراءات التي اتخذها وزير الدفاع حسبما عرضها عليه ، وأخبرني بأن السيد علي المذكور لا يزال محجوزاً في غرفة لدى الحرس الملكي ، وأنه سيراه صباحاً ويلقّنه درساً لا ينساه . ثم قال إن هذا الرجل الحقير استثمر صلاته بالبلاط حتى وصل إلى درجة تجعله يهدّد بتبديل الوزراء ويفرض نفسه على الحكومة كما يشاء ، تابع قائلاً : إني أطلب من الحكومة أن تتخذ بشأنه كل الإجراءات القانونية والانضباطية فوراً ؛ ليعرف هذا المخلوق الصغير إلى أين ذهب به الطيش فجعل منه «بطلاً» يتحدى الناس .

وفي اليوم التالي فهمت أن الوصي لم يطلب جلب السيد علي لمقابلته ، ولما طلب المذكور مقابلة منه رفض ذلك وأمر بإرساله إلى السجن لينتظر محاكمته . وفي اليوم نفسه اجتمع مجلس الوزراء وقرّر فصل السيد علي الحجازي خمس سنوات بانتظار التحقيق والمحاكمة وإقرار الجزاء الذي يستحقه .

والذي حدا بالسيد علي المذكور لأن يثور ثورته على وزير الداخلية ويعمل ما عمله هو أنه قد وصل إلى سمعه بأن الوزير قد طلب إلى مجلس الوزراء نقله من مديرية الشرطة العامة إلى متصرفية السليمانية ، مبرراً طلبه هذا بأن المذكور لاتصالاته الزائدة مع المعارضين وظهوره بمظهر المستصغر لجميع الوزراء وخصوصاً لوزير الداخلية ، أصبح من المستحيل على الوزير الاستفادة من وجوده كمعاون مؤثر ومساعد مخلص لوزارة الداخلية في أمور الأمن والشرطة ذات الأهمية البالغة . وبعد مرور شهرين أو أكثر على هذا الحادث ، أكمل التحقيق وجرت المحاكمة وحكم على المتهم المذكور



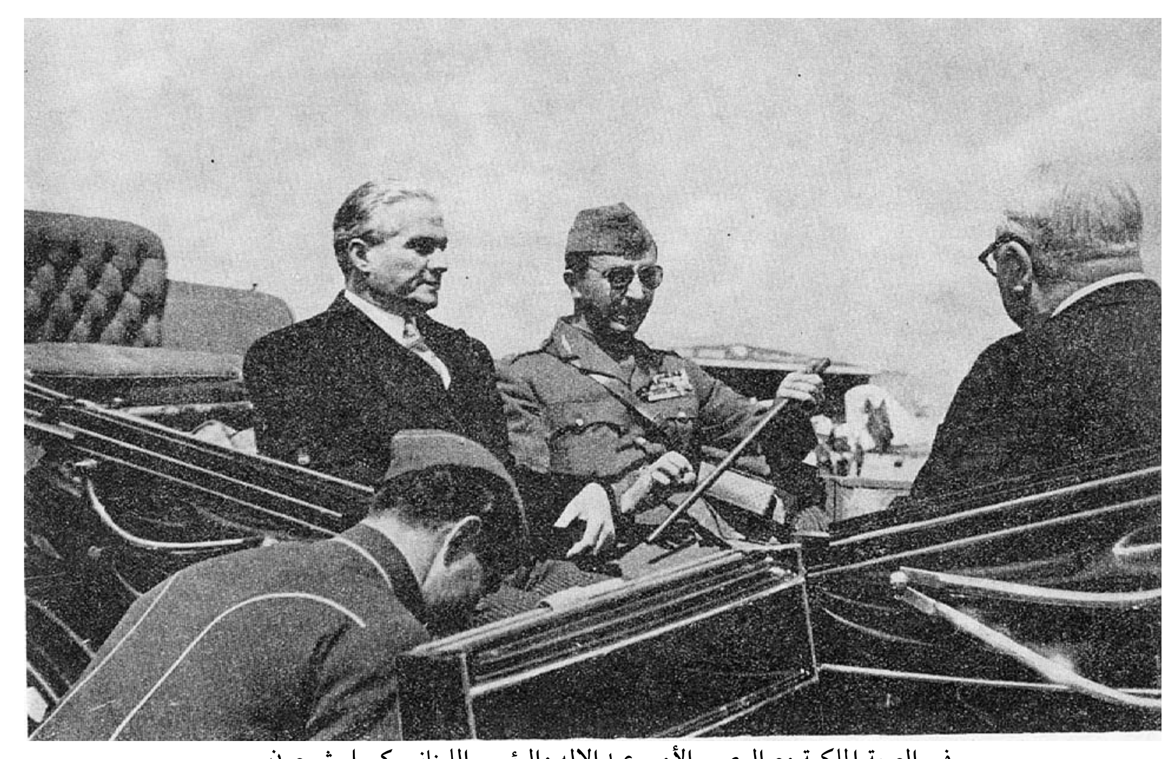
أيام رئاستي لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة ١٩٥٠
بين مصطفى النحاس باشا والدكتور محمد صلاح الدين باشا وبهاء الدين طوقان



أيام رئاستي لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة ١٩٥٠
بين رياض الصلح وجميل مردم وفي الخلف أحمد حلمي باشا وغالب اليافي

بالحبس لمدة سنتين ، وبذلك تخلصت الشرطة ودوائر الأمن من رجل إذا كان له بعض الحسنات فقد كان له في الوقت نفسه أكثر السيئات من غرور واستهتار وغباوة وعنجهية ، هذا إذا لم تكن له سيئة أخرى تتضمن قلة النزاهة ، والاستغلال ، سواء بالمال أو بتأمين الملذات والشهوات لنفسه أو لأصدقائه المقربين .

لقد أكملت وزارتي المدة الصغرى لحياة كل وزارة تقوم في العراق حسب التقاليد المأفونة التي جرى عليها العرف السياسي وهي الخمسة أشهر ، ووصلت إلى السبعة أشهر ولم يعكّر صفوها معكّر . غير أنني وجدت الفرصة سانحة بعد أن أكمل المجلس الميزانية وصدّقها وبلغ السنة الرابعة من دورته الدستورية ، وهو على أهبة الانقضاض بمناسبة الصيف ، فكاشفت الوصي بما أعانيه من متاعب بسبب التشكيلة غير المنسجمة التي تشكلت منها الوزارة في أول تأليفها ، وبسبب مداخلات وزير الداخلية في أمور الدولة الخارجة عن صلاحيته ، وتزعمه غير المقبول من حين لآخر بإصدار الإيعازات شبه الآمرة لبعض الوزراء ، وللشكوى التي يبديها لي بعض الوزراء في بعض الأحيان من تصرفات وزير الداخلية ووزير المالية . وكان كل هذا يجعلني أعيد النظر في وضع الوزارة . إلا أنني أريد أن أعرف سلفاً من الوصي ما إذا كان يوافق على حلّ المجلس في الحال حتى تجري الانتخابات وتكمل ويجتمع المجلس في دورة اعتيادية في أول كانون الأول المقبل ، حتى أبدل الوزارة وأنتقي من يلزم من الوزراء استعداداً للانتخابات الجديدة ، ولأن وزير الداخلية عندما جرت انتخابات فرعية قبل أشهر وكانت عديدة وكثيرة قد سلك مسلك المسؤول الأول في الحكومة ، وانتقى من أراده من النواب بدافع صلاته الشخصية وصداقته وانتساب المرشح إليه وغير ذلك ، فجمع حوله من المؤيدين ما أثّر في توازن القوى في المجلس من حيث الأكثرية والأقلية ، وهذا أمر يجب تداركه بانتخاب جديد يعيد التوازن المطلوب إلى نصابه ، لأن المطلوب في السياسة الراهنة أن توجد أكثرية لا تعود لشخص من المسؤولين ، بل تكون في مركز تسند به الحكومة التي ينتخب رئيسها الملك ويقدّمه للمجلس . وقد أيّدني الوصي فيما عرضته عليه ووافق على حلّ المجلس بعد العطلة الصيفية ؛ أي في أي وقت أرغب فيه بعد تموز . إلا أن مشورة خبيثة قد أبديت له فيما بعد فزلزلت قناعته في الحل ، فصار يسوّف ويماطل ولما وجدته في هذه الحالة أفهمته أنني زاهد في الحكم ومستعد للانسحاب علّه يجد حلاً أكثر ملاءمة للوضع فيتخذه مع غيري . وقد صادف في ذلك الوقت أن اكتشف مرض الملكة عالية الخطير في لندن ، وطلب



في العربة الملكية مع الوصي الأمير عبد الإله والرئيس اللبناني كميل شمعون .
في زيارته الرسمية للعراق عام ١٩٥٣

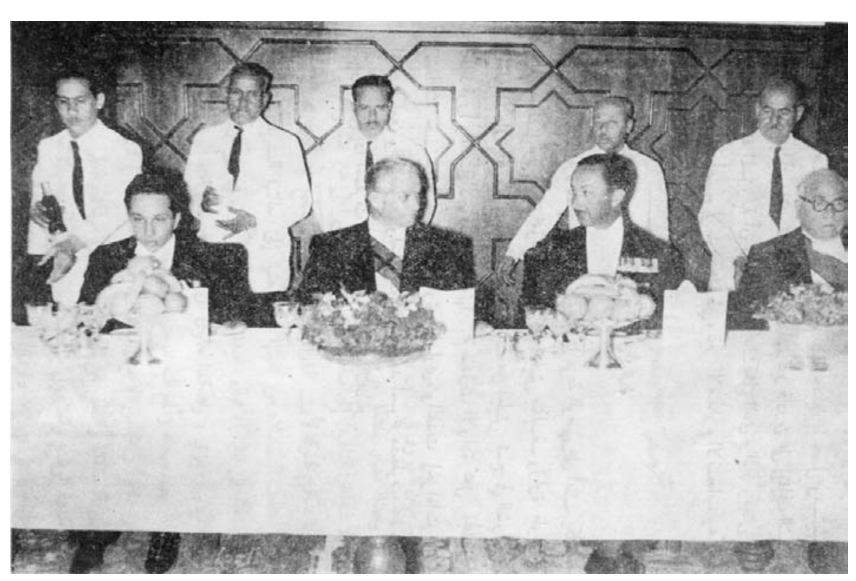


مع فخامة الرئيس اللبناني كميل شمعون عند زيارته بغداد عام ١٩٥٣

إليه أن يأتي فوراً إلى هناك فسافر ولم نستطع البتّ في هذه القضية .

وقد فهمت بعد ذلك أن نوري السعيد الذي سافر أيضاً إلى لندن بقصد عيادة الملكة المريضة وتقديم المساعدة لها إذا اقتضى الأمر ، قد تحدث مع الوصي بخصوص الأزمة الوزارية المتوقع وقوعها ، فبيّن نوري للوصي أنني إذا ألّفت الوزارة فسوف لا أدخل صالح جبر فيها وقد يكون في ذلك ما يتعارض مع المصلحة . وأن أحسن حلّ أن يؤلف هو الوزارة ويأخذني وصالح جبر معه ، فيكون الأمر حينئذ أكثر ملاءمة وفائدة ، فاقتنع الوصي بهذا الحل وأبرق إلى نائب الوصي الأمير زيد بأنني قدّمت استقالتي فليقبلها ويخبره بذلك . وقد أبلغني الأمير زيد مضمون البرقية الواردة فقدّمت استقالتي فقبلها وأخبر الوصي بذلك . ثم ورد إيعاز من الوصي بأن يكلّف نوري السعيد بتأليف الوزارة ، على أن يدخلني فيها ويدخل صالح جبر ، ووصل نوري السعيد بغداد وجرى التكليف له واتصل بي ، فقلت له إنني غير مستعد لدخول وزارته ، خصوصاً إذا كان يرجح إدخال صالح جبر فيها فألحّ عليّ بأن أقبل فلم أفعل ذلك . غير أنني أردت أن أتظاهر بمجاراته حتى أثبت له أن صالح جبر سيكون عبئاً على الوزارة ويزيد في مصاعبها إذا دخل ، وأنه سوف لا يكتفي بدخوله وحده فمن المؤكد أن يطلب دخول السيد عبدالمهدي معه ، وهو (أي نوري) غير مستعد لقبول اقتراحه . لذلك قلت له : من الأوفق أن يصرف النظر عن صالح ومشاكله إذا أراد للأمر أن يسير بطريق معقولة . فلم يسمع بل دعا صالح لمقابلته وكلّفه بأن يتولى نيابة رئيس الوزراء فاستغرب صالح ذلك ، فسأل عما إذا كنت أوافق على ذلك فأجبته : إني موافق ، وبعد أن استتب له الأمر اقترح دخول السيد عبدالمهدي فرفض نوري ذلك وبيّن بعض الأسباب لرفضه ، ولم يقتنع صالح بذلك فألحّ فرفض نوري بإصرار ، وعندها بيّن صالح أنه يستمهل ساعة لإعطاء الجواب فذهب وعليه إمارات الرفض مبيّنة . وبعد برهة كلّم نوري بالتلفون مخبراً إياه بأنه يعتذر عن الدخول في الوزارة . وعلى هذا أخذت بتأنيب نوري على خطته غير المفيدة ، وقلت له إنه لا يسمع الكلام المعقول ولا يأخذ بالنصيحة السليمة ، لذلك فإني أخبره الآن بألا يعتمد عليّ بأي شكل كان في تشكيل وزارته وذهبت مودّعاً .

كان من الصعب على نوري السعيد أن يترك فرصة تأليف وزارة يكلف بها . فبعد أن جوبه يرفض الاثنين صالح جبر وأنا أخذ أحمد مختار بابان نائباً للرئيس ، وأمّن بذلك تأييد البلاط وملأ فراغاته بأشخاص من الصنف الثاني المساير لرغباته ، وتمكّن



في الزيارة الرسمية لفخامة الرئيس كميل شمعون لبغداد عام ١٩٥٣ : مع جلالة الملك فيصل الثاني والرئيس شمعون والأمير عبدالإله

من البقاء في الوزارة مدة جاوزت السنتين .

والحق يقال لقد استطاع نوري السعيد أن يسوق وزارته إلى العمل في حقل التشريع والاقتصاد ، خصوصاً وقد بدأت طلائع موارد النفط ترد إلى الخزينة ، وتمكن مجلس الإعمار من القيام بأعمال ضخمة ومنها مصفى النفط وغيره . وسبب هذا النشاط الوفير عدم وجود أحد من رجال السياسة الكبار في وزارته ، مما يسهل عليه العمل بمجرد أمره وطاعة وزرائه على ما أعتقد . ثم إننا لا ننسى أن وجود أحمد مختار بابان معه يجنّبه الكثير من الصعوبات التي قد تحدث بينه وبين البلاط للحظوة التي كان يتمتع بها نائب رئيس وزرائه لدى الوصي .

وصادف أثناء حياة وزارة نوري السعيد الطويلة العمر أن حدث انقلاب عسكري في مصر أدى إلى خلع الملك فاروق ، وإلى تأسيس ديكتاتورية عسكرية تختلف في اتجاهاتها الجديدة اختلافاً بيّناً عن الحكومة المصرية السابقة . لقد كانت تلك الحكومة تحاول تجنب المشاكل مع الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية ، وإذا كان لها من

الأهداف والاتجاهات الخاصة فقد كانت تسعى إلى عدم كشفها أو إلى إظهارها بشكل بعيد عن العنف والتحدي . أما الحكومة الانقلابية الجديدة فقد أصبحت تفكر وتدبر وتوعز بقبول تدبيرها من قبل الدول العربية ، حتى إذا صادف وأنكرت إحدى الدول المذكورة شيئاً من تلك التدابير ، هوجمت بقسوة واتهمت بالخيانة للقضية العربية المقدسة ، وبالتقاعس عن اللحاق بالركب العربي! وكانت حكومة الانقلاب العسكري المصري في هذا الوقت في أول مراحل نشوئها . كما كانت معاملتها للدول العربية لم تكتسِ بعد الشكل العنيف الذي حصل بعد ذلك . ومع هذا فقد كانت الدعاية المصرية الموَجهّة في سبيل «التحرر» ومنح الحريات للشعوب العربية ، والإذاعة التي كانت تصدر من القاهرة بما ينبئ عن عزم جديد لتقوية الروح «الديمقراطية» وغير ذلك من الدعايات الفضفاضة ، قد أدت إلى تقوية مركز الشيوعية في مصر وفي البلاد العربية ، مما حدا بتلك العناصر الهدّامة إلى توسيع نطاق حركتها ونشاطها ، وكان كل هذا لا يلائم اجتهاد نوري السعيد ولا يوافقه ؛ فكان يتحفز لاتخاذ إجراءات شديدة وقاسية من حين لآخر ضد الشيوعيين ، ولم يوجد بين رجال السياسة الكثيرين في العراق من يؤيده في سياسته هذه ، بل كانوا ينتحلون شتى الأسباب لوجومهم وعدم مساعدتهم نوري السعيد على السير في تلك السياسة .

مصطفى العمري

وجد نوري السعيد نفسه بين اختيارين ، إما أن يقوم بسياسة العنف ضد الشيوعيين وضد المعارضين الذين لا يختلفون بالشيء الكثير عن الشيوعيين من حيث الرغبة في نسف النظام القائم وإقامة نظام آخر يدعون له . وإما أن يترك الأمر إلى آخرين يتولون الأمر بالشكل الذي يستطيعون به معالجة هذه المعضلة . فرجّح الاختيار الثاني وانسحب فخلفه مصطفى محمود العمري بتأليف وزارة قيل عنها إنها مشغوفة بصيانة الحريات وبإفساح المجال أمام النشاطات السياسية مهما كان نوعها ، بما في ذلك الشيوعية وممالأة الأحزاب الأخرى الهدّامة بالفعل وغير الشيوعية بالاسم . والحقيقة أنها كانت وزارة متهالكة تميزت بالضعف والتفكك وقلة الدراية وعدم الشجاعة والإقدام ؛ وقد بيّنت رأيي في رئيسها قبل تأليفه الوزارة وفي مجموعها بعد تأليفه إياها . وحذّرت من مغبة أعمال وزارة من هذا القبيل ومن نتائج أعمالها الوخيمة ، فلم يسمع أحد نصيحتي ؛ فبدأت الحقائق تنكشف والتنبوءات تتحقق في

مدة قصيرة ، وبدأت المظاهرات الشيوعية المنظمة والمستمرة تتزايد شدتها يوماً فيوماً . حتى إن وزير الداخلية حسام الدين جمعة قد أعلم رئيسه العمري أنه أعطى التعليمات اللازمة للشرطة بألا تستعمل السلاح ضد المتظاهرين ، مما شجّع هؤلاء الشيوعيين على المثابرة والنشاط أكثر من قبل . وعندما و جد الوزراء أن استيزارهم لم يكن من النوع المريح الذي يعطي صاحبه شرفاً من دون مخاطرة ؛ بل إن التعب والمخاطرة أصبحا ملازمين لمناصبهم ؛ فقد بدأ التململ بوزير المالية إبراهيم الشابندر ، وأعقبه الباقون وعلى رأسهم الرئيس بالطبع ، وفي يوم من أيام القلاقل المتواصلة قدم استقالته وألحّ على الجهات العليا بقبولها فوراً . ولما أجيب إلى طلبه على أن يبقى مدة قصيرة في المسؤولية حتى يتسنى تأليف وزارة جديدة وعد ، لكنه نكل وأعلن استقالته بالراديو قبل قبولها رسمياً ، مما أدى إلى اضطراب حبل الأمن بشكل أتعس من الأول . وعلى كل حال اجتمع رهط من السياسيين في قصر الرحاب حسب التقاليد وجرت مداولات مسهبة وشاقة بحيث استنفدت الليل كله تقريباً ولم يبتّ بشيء ، لأن كل اقتراح يقدم كان يصادف بعض العراقيل . وفي النهاية كلّف جميل المدفعي بتأليف الوزارة . وبدأ في الحال بالانتقاء ، وعندما وصل إلى وزارة الدفاع واختار نوري السعيد لها بدأت الهمسات والغمزات ثم الاتصالات الفردية بين الإخوان! ولم تنقضِ ساعة على هذه العملية حتى أعلن الرئيس الجديد ضرورة تأجيل التأليف إلى يوم غد . وقد أعرب عن استعداده لمشاورة رؤساء الأحزاب في يوم غد ثم ينهي عمليته . وقد وجم الحاضرون من هذا القرار المفاجئ ، الذي ليس فيه أدنى فائدة للمصلحة العامة ، بالنظر لأن حوادث الشغب استمرت حتى الغروب ، وستبدأ حتماً بشكل أوحش يوم غد مما قد يجعل تأليف الوزارة بعيد الاحتمال . أما الرئيس المستقيل فقد كان قلقه يتزايد وإلحاحه على الإسراع بتأليف الوزارة الجديدة يشتد ساعة بعد ساعة . حتى إنني قلت له بحضور المجتمعين : إنك سعيت سنين طوالاً لهدم كل الوزارات حتى يصفو لك الجو وتأتي إلى الحكم ، وها أنت ذا الآن في الحكم وتحاول الهرب منه بهذه السرعة . فلماذا كل هذا الاستعجال؟ أمصلحة عامة؟ أجبن عام؟ أم ماذا؟ . . وفي اليوم التالي والحالة العامة تفور وتتزايد شدتها ، استشار الرئيس الجديد صناديد الأحزاب فوجدهم كلهم جذلين بما حصل ومستبشرين بخراب واسع . أما إجاباتهم فقد جاءت بما مؤداه أنهم غير قادرين على إيقاف التيار وعلى من يأخذ على عاتقه المسؤولية أن يتدبّر الأمر بالشكل الذي يراه . ومعنى هذا

أن الرئيس المرتقب أصبح لا يلوي على شيء غير الاعتذار والانسحاب وهكذا فعـــل .

وزارة طوارئ

وفي مدة قصيرة عقب هذا الفتور ، صحت عزيمة الوصي على أن يكلّف العميد (الماريشال) نور الدين محمود رئيس أركان الجيش بتأليف وزارة طوارئ ففعل ، وأعلن الإدارة العرفية وجعل بعض القطعات من الجيش تسير في الشوارع ؛ فهدأت الحالة فوراً وعادت الأمور إلى طبيعتها . ثم صدرت الإرادة بحلّ المجلس وإجراء انتخابات جـــديدة على يد وزارة الطوارئ ، واتخـــذت إجـــراءات شـــديدة ضـــد الهـــدّامين والفوضويين ، واستقرت الأمور بعد أسبوع مضطرب تخللته تدابير منع التجوّل حتى إذا استقرت الأحوال زالت تلك التدابير .

عهد فيصل الثاني

-٧٤-

وزارة قومية

لقد دخل شيطان الغرور في رأس رئيس وزراء الطوارئ ، واعتقد أنه كان حقاً منقذاً للبلد من وهدته ؛ فصار يستغل مركزه غير مبال بالقوانين والأنظمة فيما يتعلق بتقديم بعض الأشخاص التافهين إلى مناصب تتطلب مستوى أعلى من مستواهم ، ولما قيل له إن هذا لا يمكن قبوله لأن القوانين والأنظمة لا تسمح به كان يجيب : ألست أنا الذي أنقذت البلاد من محنتها وأرجعتها إلى حالتها السوية بجهودي وتدابيري؟ فمكافأة على تلك الأعمال المجيدة أستحق أن أكون في مركز يميّزني عن غيري في إجراءاتي وأوامري . وهكذا حاول أن يتحكم في مقدرات الدولة بشكل غير معقول . ولما انتهت مهمته وألح إليه الوصي بالانسحاب وهو مشكور (وكوفئ على همته بأن عيّن عضواً في مجلس الأعيان بعد أن طلب التقاعد) ، وجم وتردد حتى قيل إنه رفض الاستقالة والتخلي عن المسؤولية بشكل مهدّد وخطر . لذلك فقد أدرك الوصي وخامة الوضع واستعجل بتأليف وزارة قومية جديدة برئاسة جميل المدفعي ، وقد دخل فيها علي جودت ونوري السعيد وأنا وعدد لا بأس به من العناصر القومية النشيطة وكان ذلك في ١٩٥٣/١/٢٩ . وفي هذه الفترة قام الرئيس اللبناني الجديد ، حينذاك كميل شمعون ، بزيارة رسمية للعراق .

عهد فيصل

لقد كان أبرز حدث في عهد هذه الوزارة هو تولي جلالة الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية في ١٩٥٣/٥/٢ ، وبذلك انتهى عهد وصاية خاله الأمير عبدالإله ، ذلك العهد الذي تخللته أحداث جسام محلية وعربية ودولية .

وبمناسبة هذا الحدث ، أجيز لنفسي أن أذيع سراً بقي طويلاً في طي الكتمان . . .

فبعد أن تولى الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية بفترة ، كنت ، كالكثيرين من سواي ، أسمع من هنا وهناك ما يدل على اعتقاد الشعب أن الأمير عبدالإله ما زال رغم انتهاء عهد وصايته ، يتصرف وكأنه هو الملك أو الوصي ، وحسب سياسته التي كان الشعب مستاء منها أشد الاستياء . فاستطعت بعد جهد أن أقنع السيد محمد الصدر والسيد جميل المدفعي بأن نقابل الأمير بصورة سرية ونقنعه بالابتعاد عن العراق ، كسفير في بريطانيا أو أميركا ، ليفسح المجال للملك فيصل كي يتولى سلطاته الدستورية غير متأثر بسياسة خاله وتوجيهاته ، فيكتسب مزيداً من محبة الشعب وثقته . وعندما قابلناه وبدأت في الحديث ، ظهر الاستياء والامتعاض على وجه عبدالإله ، وأعرب عن رفضه للفكرة ، بشيء من الضيق .

لكنني ، سمعت فيما بعد ، من أحمد مختار بابان ، الذي كان رئيساً للديوان الملكي ، أن عبدالإله ، قبل مغادرته مطار بغداد في إحدى رحلاته الأخيرة ، نادى رئيس ديوانه أحمد مختار وهمس في أذنه بأنه قد لا يعود إلى العراق . . . لكنه عاد . . . واستمر في سياسته ، حتى كان ما كان . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

لقد اشتغلت هذه الوزارة بكل جد ونشاط ونجحت بتوطيد استقرار وسكون تامين خلال مدة قيامها بمهمتها على الوجه الأكمل . وقد استمرت مهمتها سبعة أشهر وكان في استطاعتها الاستمرار على العمل لولا حساسية رئيسها وتأثره بتافه الأمور وأبسط الحركات ؛ إذ كان تحت تأثير وزير داخليته حسام الدين جمعة الذي كان يشتغل بالقيل والقال أكثر من اشتغاله بالمهم . وأذكر أثناء اضطلاع هذه الوزارة بالحكم بعض الأمور الخارجية التي عالجتها ، ومنها قضية الدفاع الخارجي للمنطقة المشتملة على إيران وتركيا ومن ورائهما العراق فيما يتعلق بالقوى الروسية المواجهة لها ، وقد عرفت هذه المنطقة «بالجبهة الفارغة» ولإملاء هذه الجبهة الفارغة كان البحث يدور حول إيجاد الحل المناسب لتدبير القوى اللازمة لإكمال الخط الدفاعي المبتدئ من باكستان والمنقطع في إيران ثم المتصل بتركيا .

الجبهة الفارغة

وقد فكّر الأميركان مع الإنكليز في إكمال خط الدفاع المنقطع في إيران والذي سموه الجبهة الفارغة ؛ بإدخال إيران في التخطيط الذي أوجدته تركيا مع باكستان ، ثم إسناد الخط المذكور بعد ذلك بخط خلفي يتضمن إدخال العراق وسورية حتى



مع السيد محمد الصدر والسيد جميل المدفعي

يصل قناة السويس من جهة الغرب ، والأردن والسعودية ، فيصل المحيط الهندي من جهة الشرق الجنوبي ، وبذلك يكونون قد أنشأوا حلقة متلاقية الأطراف تبدأ من المحيط الهندي بباكستان وتنتهي بالسعودية والمحميات البريطانية ، التي لا تتطلب الجهد في استخدامها للدفاع عند اللزوم .

وقد أطلق على الخط الخلفي للجبهة الفارغة اسم الخط الغربي . وللمداولة في هذه الأمور اجتمع سفراء أميركا في الشرقين الأوسط والأدنى مع سفراء بريطانيا في المنطقة نفسها ، واستمر اجتماعهم هذا يومين في استانبول . وقد فهمت من السفير الأميركي المستر «كروكر» أن مهمة التنسيق والتنظيم للخط الغربي وضعت على عاتق إنكلترا وترك لها الأمر في الاتصال مع الدول ذات العلاقة لدراسة الموضوع . وعلى هذا بيّنت للسفير الأميركي أن العراق لا يقبل وساطة أية دولة بينه وبين أميركا ، وإذا كان لا بد من تبادل آراء بخصوص الخط الغربي وبما له من مساس بالعراق فيجب على أميركا أن تتصل بالعراق مباشرة بدون إنكلترا ، وتبين الخطة التي تنتهجها في هذا الموضوع . لقد كانت بياناتي هذه للسفير بشكل لا يخلو من الجد والحزم والشدة

حتى يتأكد السفير أني لم أقل هذا بطريقة عابرة . ثم إنني طلبت من السفير أن ينقل حديثي إلى حكومته وإلى السفير البريطاني في العراق حتى تأخذ بريطانيا علماً بما نحن عليه من رأي وتفكير . وعندها أفاد السفير بأنه لا شك سيتكلم مع السفير البريطاني بهذا الشأن كما أردت ، ولكنه يودّ دفعاً لسوء التفسير من قبل السفير البريطاني وافتراضه وجود تدبير خاص تمّ بيني وبينه يقترح مفاتحة السفير في الموضوع وإفهامه ذلك مباشرة من قِبلي . وقد طلبت حضور السفير البريطاني السر «جون تروت بك» ، وذكرت له ما جرى عنه الحديث بيني وبين السفير الأميركي وما قلته للسفير المذكور ، وبيّنت له من آراء راجياً إبلاغ ذلك بدوره إلى حكومته . وقد أثر هذا الموقف الذي اتخذته مع السفير الأميركي تأثيراً قوياً في حكومة واشنطن ، وبعد أيام جاءني السفير مبلغاً بأن حكومته سوف تنتدب خبراء عسكريين يتصلون بالحكومة العراقية وسلطاتها العسكرية للمداولة بشأن الخط الغربي الذي جرى عنه البحث في استانبول . وعندما استقال رئيس الوزراء في أيلول سنة **١٩٥٣** ومضى على ذلك شهران تقريباً ، طلب إليّ سفير أميركا الذي خلف كروكر واسمه «المستر به ري» مقابلة في داري ، ولما جاء أخبرني بأن مساعيّ في إيجاد اتصال مباشر مع أميركا وبدون توسط إنكلترا قد تكللت بالنجاح ، وأن مساعدات عسكرية من صنف (A) وهي المساعدات نفسها المخصصة لتركيا قد تقرر تقديمها إلى العراق بدون قيد أو شرط ، وهنأني على هذا النجاح وإن كنت يومذاك بعيداً عن المسؤولية باعتبار أن هذا العمل المهم جاء نتيجة لتوجيهاتي!

-٧٥-

وزارة الجمالي

لقد خلف الدكتور فاضل الجمالي جميل المدفعي وألّف الوزارة ، وقد ارتكب أولى هفواته بانتقاء شبان من أصحاب الشهادات الجامعية كوزراء في وزارته حتى تقوم «وزارته» بثورة بيضاء في الدولة كما ادّعى وأعلن . وقد كان هؤلاء الجامعيون رواداً ومشجعين لا للإصلاح المنشود حسبما كان يتطلبه كل ذي بصيرة وفهم بل لتفشي الفوضى بأي شكل كان ، مما أدى إلى أنواع الإضرابات في المعامل وأنواع التخريب فيها ، وكأن تلك الثورة لا يمكن أن تخرج عن كونها «ثورة» سواء أكانت



جلالة الملك فيصل الثاني بن غازي بن
فيصل الأول بن الحسين



رئاستي للوفد العراقي إلى مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دمشق عام ١٩٥١

«بيضاء» أو «حمراء»! ومن العوامل التي أدت إلى تلك الحركات العمالية وفتحت الطريق أمام النشاطات الشيوعية ، وجود بعض أصحاب الشهادات الجامعية كوزراء وتحفزهم للإصلاح الذي لم يحددوا مداه ولم يثبتوا حدوده ، فكانت الحركات لدى العمال في شركة نفط البصرة تجد صداها في أوساط العمال في شركة نفط العراق وشركات الدخان وغيرها . وعندما راجع مدراء الشركات وأصحابها حسن عبدالرحمن وزير الشؤون الاجتماعية ، الذي يعتبر مرجع شؤون العمال ، لم يقم بأي عمل بل اكتفى بأن أشار على هؤلاء بأن يرضوا العمال ويسكتوهم بالتساهل والتسامح ؛ وقد فاته أن هؤلاء العمال قد قاموا بتخريب أجزاء المعامل وآلاتها المهمة . مع أن وزير الشؤون الاجتماعية المذكور ليس شيوعياً بل بالعكس حسبما قيل عنه إنه قومي يميني ومن أصحاب الشهادات الجامعية .

لقد كان مفهوماً أن الجمالي لا يمكنه أن يؤسس في وزارته نوعاً من النفوذ الضروري لرئاسة الوزارة حتى تأتي أعمال وزرائه منسجمة ومنسقة . فكان كل وزير مستقلاً في أعماله ، كما كان كل وزير يلقي خطباً أو يصرّح بأمور بعيدة عن الانسجام الوزاري في المسؤولية المشتركة . إلا أن رئيس الوزراء بالتعاون مع وزير داخليته سعيد القزاز ووزير ماليته عبدالكريم الأزري وصديقه صالح جبر أراد توجيه الأنظار إلى قضية سورية أكثر من الاشتغال في الأمور الداخلية ، وأتذكر في هذا الصدد ما يأتي : كنت وزيراً للخارجية في الوزارة المؤتلفة برئاسة جميل المدفعي في سنة ١٩٥٣ وذهبت بمهمة إلى القاهرة لأرئس مجلس الجامعة باسم العراق ، حسب الدور المعتاد . وعندما وصلت دمشق بقيت فيها مدة يومين في طريقي إلى القاهرة ، فوجدت الأمور هناك على أسوأ ما تكون ، كما وجدت نظام الشيشكلي في قمة عدائه للعراق ، حتى إن سفارة العراق كانت محاطة بالجواسيس والرقباء تحصي أنفاس من كان يرتادها . وفي ذات يوم جاءني المرحوم سعيد حيدر ، صديقي القديم مسلماً ، فسألته عن الحالة فأجاب بكل صراحة أنها أصبحت لا تطاق . ثم قلت له : هل هذه الحالة ترضي الناس فأجاب بالنفي . قلت له : وهل يريد الشعب أن يتخلص من حكم الأشقياء والسفاحين والطغاة ويتحرر؟ قال : نعم . قلت : إذن عليك أن تتصل بأهل الحل والعقد في البلاد وتخبرهم أنهم إذا كانوا يريدون أن يحرّروا بلادهم من هذه الطغمة فالعراق يساعدهم على ذلك بالمال والسلاح ، ولا يأمل من تحرّرهم إلا أن يرى شقيقته سورية تتمتع بالطمأنينة والاستقرار وتحكم نفسها بواسطة أبنائها



مع عبدالرحمن عزام باشا (وقد ظهر وراءنا أديب الشيشكلي)

مع فخامة الرئيس هاشم الأتاسي ودولة الرئيس حسين العويني ومعالي الدكتور محمد صلاح الدين باشا أيام انعقاد مجلس جامعة الدول العربية في دمشق ١٩٥١

البررة ، وبالطريقة الدستورية الصحيحة . ثم قلت : أنا ذاهب إلى القاهرة وبعد أسبوع أرجع إلى بيروت ، فإذا اتصلت أنت بأرباب الحل والعقد المذكورين وأفهمتهم الموضوع ووافقوا على العمل ، في سبيل تحرير أنفسهم وبلادهم من الطغاة ، تعال إلى بيروت وأخبرني بالأمر .

وفي الواقع قضيت في القاهرة أسبوعاً ثم رجعت إلى بيروت ، وجاءني سعيد حيدر وأخبرني بكل ما جرى له من اتصالات مع رجال سورية الأحرار ، وعلى رأسهم المرحوم هاشم الأتاسي وعدّد ليس أشخاصاً أعرف الكثيرين منهم لماضيهم الناصع وخدماتهم القيّمة ، في سبيل القضية العربية ، كما أخبرني بأنهم جاهزون للعمل ومستعدون لتقبل المعونة من العراق . فقفلت راجعاً إلى بغداد وقدّمت الإيضاحات اللازمة لرئيس الوزراء وكبار الوزراء في وزارة جميل المدفعي ، كما قدّمت الإيضاحات لولي العهد عبدالإله ؛ وقد كان الاتفاق عاماً والتأييد لوجهة نظري تاماً . إلا أن الوزارة المدفعية لم تبقَ طويلاً في الحكم بعد هذه الاتصالات ؛ لأن رئيسها أصرّ على الاستقالة فذهبت وخلفتها وزارة الجمالي ، والظاهر أن وزارة الجمالي لاحقت هذه القضية بكل عناية واتصلت بدورها بهاشم الأتاسي ورفقائه ، وأكملت الترتيب المقترح قبلاً مما شجّع هؤلاء على الاجتماع في حمص بصفة مؤتمر ليشجبوا النظام الراهن وليعدّدوا مساوئه . وقد قامت الحكومة العراقية على يد صالح جبر وعبدالكريم الأزري بما تعهدت به من دفع أموال أوصلتها إلى يد هاشم الأتاسي فعلاً ، مع تموين وسلاح وأعتدة وصلت إلى يد أصحابها حسب الاتفاق ، مما أدى إلى قيام حركة قوية انبثقت من حمص بتأييد حلب واقتلعت نظام الشيشكلي ، وسلمت السلطة الشرعية الدستورية إلى يد رئيس الجمهورية الأتاسي ورفقائه . أما مقادير هذه المساعدة النقدية والأسلحة والأعتدة فلم أقف على حقيقتها لأنني كنت خارج الحكم . والذي فهمته من سفارتنا في بيروت بعد تلك الحوادث بمدة أن المبالغ التي وردت إلى سفارة بيروت لتسليمها إلى من يلزم لم تتجاوز المئة والسبعين ألف دينار .

أما بعد هذه الإجراءات فإني لم أكترث بما جرى في سورية ؛ لأن التبدلات التي أعقبتها في السياسة الداخلية كانت كثيرة ومتنوعة إلى درجة يصعب على المتتبع حصرها ومعرفة كنهها بسهولة .

ذكريات سورية...

إلا أنني ، بمناسبة الحديث عن سورية ، لا أدري ما يمنع من أن أسجّل بعض الذكريات الطريفة ، وإن كانت مضحكة مؤسفة . . .

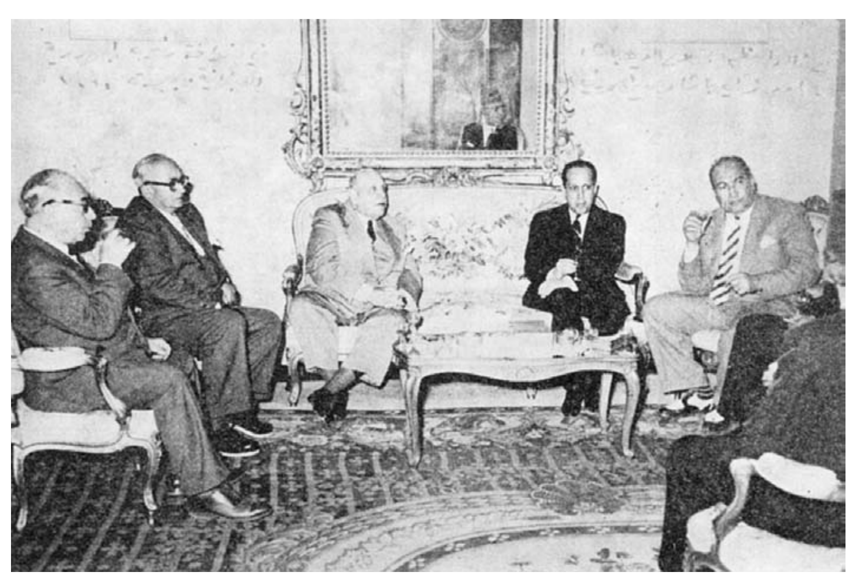
كنت مرة في دمشق ، أزورها بصفتي مسؤولاً عراقياً رسمياً . فلاحظت أنني مراقَب من قبل رجال المكتب الثاني السوري ، الشهير ، بدقة خانقة ، وغير لائقة . . . وبينما كنت في سيارة رئيس الوزراء السوري الذي كان فيها إلى جانبي ، لاحظت الملاحقة النشيطة وراءنا ، فسألته : هل هذه الرقابة عليّ أم عليك يا دولة الرئيس؟ . . . فأجاب في خجل : في الحقيقة إنها عليّ وعليك يا باشا! . . .

وفي أيار ١٩٥١ كان الشيشكلي رجل سورية العسكري القوي ، وكان في أوج عدائه للعراق وتحالفه مع خصومه . . . وعندما تعرّضت سورية لاعتداءات إسرائيلية ، هبّ يستنجد بالعراق ، فاستجاب العراق فوراً ، وزوّده بكل ما طلب من طائرات ، ومدفعية ، وقوات ومعدات . . وقد عقد مجلس جامعة الدول العربية حينذاك في دمشق ، حيث ترأست الوفد العراقي بصفتي نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية ، فزارني الشيشكلي شاكراً مساعدة العراق له عند الضيق ، آسفاً لما صدر عنه من تهجم على العراق ، وعداء لسياسته! . .

أما أكرم الحوراني ، وهو الأول ، أو على الأقل ، من أوائل الذين بذروا بذار الاشتراكية المخرّبة في الأوطان العربية ، وأطلقوا الشرارات الأولى للأحقاد الطبقية . . . قابلني في اجتماع خاص ، وراح يهاجم ميثاق بغداد بعنف ، ولكن بأسلوب غوغائي استنتجت منه أنه غير مطلع على حقيقته فاستحلفته : هل قرأ نص الميثاق؟ فاعترف بأنه لم يقرأه! فوبّخته قائلاً : ما دمت تعتبر نفسك زعيماً ، أليس من حق أتباعك عليك أن تقرأ نص الميثاق الذي أقمتم عليه القيامة لكي يكون حكمك عليه حكم رجل سياسي مطلع ومقدّر لمسؤولياته الوطنية؟ . . . وعندما قال إن ارتباط العراق بحلف يضم بريطانيا ، يحول دون اتحاد سورية مع العراق ، قلت له : إن كنتم تنشدون الاتحاد حقيقة ، وإن خرجنا من الحلف أو أخرجنا منه بريطانيا ، فهل تعملون لتحقيق الاتحاد؟ فقال : سوف أبحث هذا مع رفاقي في الحزب ثم أجيبك! وعندما قال : إن العراق ملكي ونحن جمهوريون ، قلت له : إنني كرجل مسؤول ، قد فوّضني أصحاب

العرش العراقي ، تفويضاً كاملاً ، أن أعلن باسمهم ، لمن يهمّه الأمر ، أنهم على أتمّ الاستعداد للتنازل عن العرش ، وجعل العراق جمهورية إن كان عرشهم حقاً هو العقبة في سبيل تحقيق اتحاد البلدين الشقيقين . . . فدهش وعاد فقال : سأبحث الأمر مع رفاقي وأعود فأخبرك بالنتيجة! وما عاد ، طبعاً ، ولا أخبر! . . . لأنه كغيره من المتشدقين بالوحدة وهم غير جادّين في ذلك ، ولا يريدون وجه الله والحق . . . وقصة هذا التفويض حقيقية ، وقد أثيرت في محكمة المهداوي ، فقمت بتأكيدها لوجه الحق والتاريخ .

والجمالي وجماعته الذين أشغلوا أنفسهم في حوادث سورية لم يبقَ لديهم من الوقت والجهد ما يكفي لتخصيصه لأمور العراق ، مما أدى إلى تحمّس المجلس النيابي ضد الوزارة باعتبارها مقصّرة في الاهتمام بالحاجات الداخلية ومعالجتها بما تستحقه من عناية ، خصوصاً وقد جاءت هذه الوزارة إلى الحكم معلنة عن عزمها على القيام بثورة بيضاء ، ولكنها في الحقيقة لم تحقق شيئاً سوى الفوضى والانحلال في ماكنة الدولة وقلة العناية بشؤونها . وفي جلسة صاخبة من جلسات المجلس النيابي ، كان الخطباء شديدي الهجوم على الوزارة إلى درجة فهم من خلالها رئيس الوزراء أن أية حركة تأتيها وزارته وتتطلب الثقة ستكون النتيجة وبالاً عليها . فذهب الرئيس إلى البلاط وأفهم ولي العهد بضرورة استقالة الوزارة فعلاً ؛ لقناعته بأن المجلس النيابي الحالي لا يؤيدها ، فقبلت استقالته . استقالته وبعد تردد ليس بقصير ذهب المفسرون إلى أن ضعف التفاهم ما بين الوزارة والمجلس كان ناشئاً عن وجود بعض الوزراء الذين لم يعملوا بما يرضي المجلس من إجراءات ، وأن تبديل هؤلاء بغيرهم قد يأتي بنتيجة أحسن ، خصوصاً وقد قام الجمالي في سورية بمعاونات أدت إلى انقشاع الغمة عن البلد الشقيق ، وإلى انتصار باهر للسياسة العراقية في سورية ، فليس من المصلحة خذل رئيس الوزراء في هذه السرعة واستبداله بغيره . لذلك أعيد تكليف الرئيس المستقل بتأليف وزارة جديدة ؛وقد غاب عن المدافعين عن الجمالي وعن الذين كانوا يصغون إلى دفاعهم وتأييدهم إعادة التكليف ، أن ضعف الجمالي كرئيس وزراء لم يكن ناشئاً عن طبيعة الأعمال التي مارسها ، سواء في الداخل أم في الخارج ، بل إن ضعفه ناشئ عن فقدان قوة الزعامة ، وضعف النفوذ لديه هو بصفته رئيس الحكومة الموجّه لأعمال الدولة . حتى إن حوادث سورية التي كانت قد اعتبرت نصراً للسياسة العراقية لم تكن وليدة جهد الرئيس نفسه فقط ، بل كانت نتيجة تعاون وزير



مع حسين العويني وحامد زكي باشا والدكتور محمد صلاح الدين باشا وفخامة الرئيس الشيخ بشارة الخوري وخالد العظم في ضيافة الرئيس اللبناني في بيروت بعد انعقاد مجلس الجامعة بدمشق ١٩٥١

الداخلية سعيد القزاز ووزير المالية عبدالكريم الأزري ، من دون أن يحيط علم الرئيس بكثير من تفاصيلها وحتى بعض موادها الأساسية . وهكذا عاد الجمالي إلى تأليف وزارته الثانية وبدّل وعدّل بوزرائه من دون جدوى . ولم تعمر وزارة الجمالي الثانية إلا ما يقارب الشهرين ؛ إذ إنها وجدت التمادي في العمل أمراً بعيداً عن الواقع فاستقالت .

وللتاريخ يجب ألا ننسى أن وزارة الجمالي الأولى هي التي عقدت اتفاقية المساعدات الخارجية مع الولايات المتحدة الأميركية ، وكانت تلك الاتفاقية مفيدة للعراق فائدة كبيرة قيّمة ؛ لأنها كانت غير مشروطة بشرط يمسّ حرية البلاد أو يقلل من نشاطها في تأمين مصلحتها الوطنية .

إن سياسة نوري السعيد التقليدية التي رافقته طوال السنين الطويلة في حياته السياسية ، هو أنه لا يتباعد عن تولي مسؤولية الحكم مدة طويلة . وإذا اقتضى الأمر في بعض الأحيان أن يبتعد ولو لمدة قصيرة ، فكان يسهّل مجيء شخصية سياسية قديمة أو حديثة ويبقى يحصي هو وجماعته أخطاء الرئيس ووزرائه ، حتى إذا مرّت

مـدة قـصـيـرة وتبـيّـن الناس ألا مناص من رجـوعـه إلى الحكم ، اضطر البـلاط إلى مراجعته وهو بدوره يتعزز ويماطل في قبول المسؤولية ، مما يزيد إصرار البلاط على رجوعه . وعندما يتأهب للرجوع يضع شروطه ويملي إرادته على البلاط تحت اسم الإصلاح أو تحسين الطرق السياسية لمعالجة أمور الدولة . فيقبض سلفاً كل الوعود ويأتي الحكم برأس مال دسم من صلاحيات ومشاريع ؛ فيساعده ذلك على البقاء في المسؤولية مدة طويلة ، بداعي أن استكمال الإصلاحات يتطلب دوام المسؤولية واستمرارها .

نوري يعود للحكم

وهكذا صار بعد استقالة الجمالي وكلف السعيد بتأليف الوزارة ، فألفها من وزراء من حزبه «الاتحاد الدستوري» ومن الذين يعتقد بأنهم سيكونون طوع إرادته .

وفي الحقيقة تمّ التأليف وبدأت الوزراة السعيدية بالعمل وكان ضخماً وواسعاً . ومما زاد في ضخامته الاهتمام بأعمال مجلس الإعمار ، وبتشريع قوانين كثيرة تتعلق بالضرائب والصحافة والأحزاب وغير ذلك من الأمور . وسهولة العمل والتحقيق كانت طوع أمره ؛ لأنه كان يأمر فيسرع وزراؤه لتحقيق أوامره ، ولم يوجد بينهم من يماهل أو يماطل في أية مهمة يعهد بها إليه . والحق يقال إن وزارة نوري السعيد التي بقيت في دست الحكم ما يقرب من الثلاث سنوات قد وضعت مقداراً كبيراً من التشريع الضخم ، حتى إن مجموعة القوانين العراقية التي نشرت في أثناء ولاية وزارته امتازت بالضخامة التي لم يسبق لها مثيل في السنين التي سبقتها .

ولولاية وزارة نوري السعيد حسنات كثيرة تقابلها سيئات قد لا تعدلها ، ولكنها كسيئات تفوق في انتشارها وتناقلها الكثير من الحسنات .

لقد وصلت سلطة نوري السعيد أوج قمتها من النفوذ في البلاد ، فاستغلها الانتهازيون من المقربين إليه واستغلوا ابنه صباح فأثروا غاية الثراء ، وجمعوا كل ما يمكن جمعه من قوة وشأن ومادة بإخلاصهم المزّيف وصداقاتهم النفعية له ولولده ، ذلك الولد الذي كان نقمة على والده وحملاً ثقيلاً على عائلته بإساءته السمعة وتقريب الأشقياء والسفلة وحشرهم في جو والده .

وإذا كان لنوري السعيد من مثالب فمعظمها كان يتأتى من مزاولة ابنه صباح أموراً لا يرتضيها والده ، ومن مخالطته أوباشاً يجلبون شكوى الناس وتذمراتهم .

وقصة خليل لالو وقصص «الجوكيين» وقصص بعض المستوزرين كانت تدور على ألسنة الناس وفي أفواه الجميع . أما قصص تبذل صباح في علاقاته النسائية فقد أصبحت مشهورة أيضاً لدى الجميع ، وقد قيل في صدد نفوذ وقوة نوري السعيد على الدولة وفي مؤسساتها إنه يغني من يشاء ويفقر من يشاء ، وهو على كل شيء قدير! . . .

ميثاق بغداد

-٧٧-

ميثاق بغداد

أما قصة ميثاق التعاون المتبادل الذي عقده نوري السعيد مع عدنان مندريس وعرف فيما بعد بميثاق بغداد ؛ فإني أذكر ما اطلعت عليه وما عرفته بشأنه من دون أن أكون مسؤولاً عنه مباشرة . وقد كانت نظرية «الفراغ» بين جبهة الباكستان وتركيا وكيفية إملائها بقوة عسكرية موضوع آخر ورد ما بين الأميركان والإنكليز ، حتى إن البعض من الخبراء العسكريين كان يردد إمكان هذا الإملاء بقوة عسكرية باكستانية ، حتى يتسنى للحلفاء إقناع إيران بالالتحاق بالميثاق المنعقد ما بين تركيا وباكستان قبل ميثاق بغداد العتيد . ولما أتى عدنان مندريس إلى بغداد لأول مرة وحظي باستقبال صميمي وحافل في العراق ، حاول كثيراً عقد ميثاق يشبه ميثاق باكستان -تركيا فلم يوفق لتردد نوري السعيد في الإقدام على شيء من هذا القبيل قبل تمهيد الطريق مع الدول العربية ، وتحضير الموضوع معها بما يلائم ميثاق الجامعة العربية ؛ حتى إنني أتذكر جيداً حينما اقترح عدنان مندريس ذلك على نوري السعيد أثناء زيارته لبغداد سنة ١٩٥٥ ، كان تخوّف نوري من أي ارتباط مع تركيا صريحاً وواضحاً جداً . غير أن عدنان مندريس وصل على درجة من الإلحاح أظهرته بمظهر المتوسل ، الذي كان يريد أن يضع أي شيء على الورق حتى إذا رجع إلى بلاده لا يجابه شماتة من معارضيه وانتقاصاً لجهوده من أصدقائه ، بعد أن أسلف نوري بعض الوعود لوضع ميثاق قبل مدة من الزمن . لذلك كان مضمون «التعاون المتقابل» ، الذي حرر في أول الأمر لا يتعدى المادتين وليس فيهما ما يلزم أحداً بواجب أو يضع على عاتقه أية مسؤولية . ومن الطريف أن أذكر في هذا المقام ما قيل لنوري السعيد ، عندما استشار البعض من الشخصيات البارزة ، من أن ما يقترحه عدنان مندريس أخف من الماء لعدم احتوائه على شيء يستلزم المسؤولية المادية أو المعنوية . وماذا قد يكون الضرر من نصوص

تافهة لا تؤخر ولا تقدّم في أعمال الدولتين؟ لقد أراد القدر أن يكون فيما بعد لهاتين المادتين قيمة وشأن أكثر بكثير مما تضمنتاه وقصدتاه ، فصار «التعاون المتقابل» «حلفاً» في لغة المعارضين من الدول العربية ، وصار اسمه الرسمي «ميثاق بغداد» باصطلاح العراق والدول الداخلة فيه .

والحقيقة التي لا مراء فيها أن نوري السعيد ، والذين شاركوه في هذه العملية من الوزراء المسؤولين معه أو الشخصيات السياسية التي ساهمت فيه باستشارتها وتأييدها له ، لم يفهموا قط أن يكون لهذه الوثيقة صفة الحلف أو قوة التعهد ، بل أرادوا أن يساعدوا على تحسين علاقة العراق بتركيا وتقريب التفاهم وتأكيده ما بينهما ، باعتبار أن تركيا لها شأنها كجارة للعراق من الشمال وللتفاهم معها فائدة جلى لحفظ مصالحه واستقرار الأمن على حدوده ، ولضمان مؤازرة تركيا في تأييد القضية الفلسطينية . غير أن هذه الوثيقة على بساطتها في نظر العراق كانت سبباً قوياً لفتح طريق جديد قد يحقق به الغرب أملاً قديماً فكّر فيه قبلاً ، وهو يتضمن وضع «ميثاق» لدفاع مشترك في الشرق الأوسط ؛ ذلك الميثاق الذي رفضته مصر قبل اتفاقها مع إنكلترا على قاعدة «فايد» ، ثم إن إملاء «الفراغ» على الجبهة الإيرانية الروسية قد يكون ممكناً إذا تطورت هذه الوثيقة إلى درجة أقوى منها ودخلت الدول العربية في دائرتها ونفوذها . هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى لقد بدأ العراق يطالب بإلحاح فسخ المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠ ، بعد فشل مفاوضات بورتسموث ورفض إبرام معاهدة ١٩٤٨ المعقودة ما بين بيفن وصالح جبر . إن كل هذه الدوافع قد جعلت من وثيقة التعاون المتبادل وثيقة أكثر شأناً وفائدة ، حتى إذا وصلت المفاوضات ما بين إنكلترا والعراق إلى نقطة تبرّر إلغاء المعاهدة العراقية البريطانية والاستعاضة عنها بالتحاق بريطانيا بميثاق التعاون المتبادل التركي العراقي ، يمكن تشجيع الدول الأخرى المجاورة لتركيا والعراق من عربية وغير عربية على الالتحاق به ، ليتسنى إملاء الفراغ وتكثيف الجبهة المواجهة لروسيا . وبعد التحاق بريطانيا وموافقته على إنهاء المعاهدة العراقية – البريطانية ، وسحب بعض القوات الجوية الباقية ، وتسليم القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة إلى العراق ، دخلت باكستان في الميثاق ، وبعد مدة وبعد حصول بعض التردد قرّرت إيران في النهاية التحاقها بالميثاق فتم العدد الأصغر للملتحقين وهو ثلاثة أو أكثر ، فاجتمع أول ما اجتمع مجلس وزراء الميثاق في بغداد وقرر تسميته «بميثاق بغداد» ، اعترافاً بجهود العراق في الإنشاء والتنمية والتطوير ، التي أوصلت

وثيقة التعاون المتبادل إلى ميثاق محترم أخذ على عاتقه تنظيم الجهود الدولية لتأمين الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط . وقد كان في نية القائمين بهذا المشروع إدخال الدول العربية في سبيل تكثيف الجبهة حتى تصل إلى السويس غرباً وإلى المحيط الهندي جنوباً ، غير أن مسابقة التفوق التي استشاطت ما بين رؤساء الدول العربية قد أدت إلى انكماش هذه الدول عن الالتحاق بميثاق التعاون المتبادل من قبل وميثاق بغداد من بعد ذلك . وقد لعبت في هذه الفترة الضغائن السعودية – الهاشمية من جهة ، كما لعبت النزوات والأنانيات لعباتها الممقوتة لدى الدول العربية الأخرى ، حتى أصبح ميثاق بغداد كما صوّروه جريمة كبرى ارتكبت من قِبل العراق في حق العروبة واستقلالها وكرامتها ، من دون بيان سبب لذلك أو إيضاح مبرر . وأتذكر أنني اتصلت مراراً عديدة بشخصيات عربية كبيرة وناقشتهم في تلك النقمة الهوجاء التي أثاروها بمناسبة وغير مناسبة . وقد وجدت والأسف يملأ جوانحي أنهم يجهلون حتى مضمون وثيقة التعاون المتبادل الأولى ، كما يجهلون أي شيء يتعلق بتطورها إلى ميثاق بغداد . كما أنهم يلحون على تسمية هذا الميثاق بحلف بغداد حتى يظهروا خطورته ويوسعوا أضراره الوهمية ، ويظهروه بمظهر الحلف الذي وضع العراق تحت تصرف الدول الغريبة بلا قيد وشرط فأبعده عن الركب العربي . وكأن الركب العربي الذي يتشدقون به قد حققوه هم أنفسهم في أعمالهم أو في تعاونهم ضمن الجامعة العربية ، التي جعلوها برج بابل العربي في البلبلة والانقسام والتحكم الأعمى ، وإملاء نزواتهم ومطامعهم على الدول الأعضاء لتوجيههم قسراً بالتهديد والوعيد إلى الوجهة الظالمة التي يرتأونها ويجدونها ملائمة لطمعهم . وويل لمن يتخلف عن هذا الركب العربي الأهوج والمنحرف عن جميع الاتجاهات العربية الأصيلة النبيلة والأخوة الصادقة . وفي يوم من الأيام التي كنت أتردد فيها على القاهرة للاتصال بالجامعة العربية ، التي كنت رئيساً للجنتها الاقتصادية الدائمة ، قد زارني صديقي وتلميذي القديم الشيخ يوسف ياسين ، وهو كما يعرفه الجميع وزير سعودي وصاحب حظوة لدى الملك السعودي . وقد ذكرني الشيخ يوسف باليوم الذي زارني فيه بأنه يوم أسود على العرب ؛ لأنه اليوم الذي يجتمع فيه مجلس وزراء ميثاق بغداد ؛ وقد أطنب في تسويد صحيفة الحكومة العراقية الراهنة ، التي كان يرأسها نوري السعيد وزاد في مساوئها لأنها تبنت فكرة ميثاق بغداد ، وكان يسميه «حلف بغداد» ، وبعد أن استمعت له صاغياً ومبتسماً حتى أكمل حديثه أو بالأحرى رثاءه

للعراق ولميثاق بغداد ، أجبته بما يلي : أنا لم أنتبه في الحقيقة إلى أن هذا اليوم بالضبط هو اليوم الذي يجتمع فيه مجلس وزراء ميثاق بغداد وقد اعتبرته أنت يوماً أسود في تاريخ العرب . إني ولا أزال أتعشم فيك النباهة السياسية والذكاء الوقاد ، وبعد سماع خطابك صرت أسائل نفسي كيف فاتتك حقيقة تاريخية ناصعة عن انتصار رائع حققه العراق في هذا اليوم ، وهل إن الحقد والحسد قد جعلاك تقلب الحقائب وتجعل الحق باطلاً ولا تنصاع للمنطق؟ إني أخبرك بأن بغداد لم ترَ مجداً عظيماً يعدل مجدها في هذا اليوم منذ الدور الذهبي المشهور في زمن هارون الرشيد . لقد حضر إلى بغداد في هذا اليوم رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها ، ورئيس وزراء باكستان ووزير خارجيتها ، وكذلك رئيس وزراء تركيا ووزير خارجيتها ، مع رئيس وزراء إيران ووزير خارجيتها ، ووزير خارجية أميركا صاحب المقام المرموق في بلاده وفي العالم . كل هؤلاء ومن يتبعهم جاءوا إلى عاصمة الرشيد جذلين مسرورين بوجودهم في المقر العام لميثاق بغداد ؛ هذا الميثاق الذي أسموه وكرّموه باسم بغداد ، تقديراً للعراق وإعلاء لشأنه وزيادة في مجده . ثم قل لي بربك ماذا تعرف عن هذا الميثاق الذي جعلت إعلانه اليوم يوماً أسود في تاريخ العرب كما تقول؟ هل درسته؟ وكم دقيقة من وقتك قد أضعتها في قراءته الطويلة المسهبة؟! هل قرأت المادتين الصغيرتين اللتين حررهما واضعوهما وأطلقوا عليهما وثيقة التعاون المتبادل ما بين تركيا والعراق؟ أين النصوص الخفية والترتيبات السرية التي تتشدقون بها أنتم وأمثالكم من الحاقدين الحاسدين ، حتى تظهروا شفقتكم الأخوية على العراق؟ إني لم أشترك في وضع هذا الميثاق ولم تكن لي أية صلة به ، ولكنني كعراقي يقدر وضع بلاده أؤيده وأسنده . وفي الحقيقة والواقع أنه ليس حلفاً ولا ارتباطاً ولا هم يحزنون . فهو ليس إلا إعراباً عن استعداد العراق للتفاهم وشجب الجبهة الشيوعية الملحدة المخرّبة ، والتهيؤ للدفاع عن أراضيه وكرامته إذا ما وقع عليه اعتداء من أية قوة خارجية . وإذا كانت هذه القوة الخارجية شيوعية فاستعداده للدفاع عن حوزته سيكون أقوى وأمضى ؛ لأنه يعرف في الشيوعية عدواً لقوميته ودينه وتراثه وتقاليده وحريته وكرامته . هذا كل ما في ميثاق بغداد من هدف ومضمون ونتيجة . ومعنى ذلك أن العراق إذا أثبت بهذا ودّه للغرب وتهيأ للدفاع عن نفسه ؛ فإن الغرب يموّنه مجاناً وبلا قيد وشرط بما يحتاج إليه من سلاح وعتاد ووسائل فنية يخدم بها جيشه وشرطته ، ويجعله في أعلى مستوى بين الجيوش العربية وحتى الشرق أوسطية . هذا

كل ما أراده الموقعون على وثيقة التعاون المتبادل لا أقل ولا أكثر . وفي الحقيقة في اليوم الأول الذي أبدى فيه العراق استعداده للتفاهم مع الغرب ، بدأ اسم العراق يرتفع في الأوساط الدولية وشأنه يعلو كثيراً ، كما بدأ يستلم الدبابات الإنكليزية النادرة الموجودة في أرقى الجيوش الأوروبية ، والمدافع الحديثة من آخر طراز والوسائط النقلية . أضف إلى ذلك الدعاية الواسعة للعراق باعتباره الدولة المتقدمة والقائمة بتحقيق العدل الاجتماعي ، وترفيه الطبقات الفقيرة من حيث الصحة والتثقيف والسكنى ، وغير ذلك من دون أن يكلفه ذلك شيئاً من المال . فبربك يا شيخ يوسف هل من مبرّر لهجومكم ولهجوم إخوانكم في العروبة على سياسة العراق الخارجية والداخلية . فالعراق الآن قام قبلاً ولا يزال يقوم بحملة شعواء ضد الشيوعية الدولية المحلية ، كما يقوم ضد تلك الحركات العقائدية اليسارية من بعثية وسواها وما يشابههما من مذاهب تلتقي بالشيوعية ، من حيث الوسيلة والهدف إن لم تكن هي نفسها بثوب محلي . ماذا تريدون منا ومن هذا العراق المسكين الذي يبذل الجهود الجبارة للتعمير والتقدم في كل مضمار؟ وهكذا انتهت محاورتي مع الشيخ الذي لم يسعه إلا أن يسلّم بحقيقة ما قلته ولا يجرؤ على إنكار ما بيّنته ، بل يعترف بصحته على أن يبقى الأمر بيني وبينه مراعاة لظروفه! . .

تأميم القنال

-٧٨-

تأميم القنال

أما ونحن في صدد البحث في ميثاق بغداد ، فإنني أتذكر ما قمت به في هذا الشأن من المساعي . فعندما أمّمت مصر قناة السويس ، كانت الدول العربية غير متفقة على هذه العملية من حيث الطريقة التي اتبعت فيها ، ومن حيث الهدف الذي أرادت مصر تحقيقه بواسطتها ، وقد شاءت الظروف أن تحتاج مصر إلى مؤازرة الدول العربية وتأييدها في هذه الأزمة العاصفة التي أقدمت على افتعالها وحدها ، وبدون استشارة أي من الدول العربية ، أو الجامعة العربية نفسها . وقد كان العراق من الدول العربية التي وجدت في أزمة السويس ما كان يعرض مصر إلى أخطار محدقة والدول العربية من ورائها ، ويعتقد العراق أن تأميم مصر لقناة السويس رغم ما فيه من عمل مقبول في بعض نواحيه ، لا يخلو من أضرار تزيل النفع الذي تتوخاه منه مصر . والظاهر أن حكومة مصر الديكتاتورية شعرت بضرورة تقوية مركزها أكثر من أي شعور بالنفع المادي الذي قد تحققه بعملية التأميم . ولا ننسى شعور التحدي الذي كان يلازمها بعد فشلها في الحصول على ما كانت تحتاجه من مبالغ بمئات الملايين من الدولارات لصرفها على إنشاء السد العالي . والدول العربية أصبحت ، بحكم الظروف القاسية التي اختارتها حكومة القاهرة ، ضحية لنزوة أرادت مصر أن تثبت بها قدرها على تحدي الغرب مهما كانت نتيجة ذلك . والدولة الوحيدة التي كانت تجاهر بآرائها بحرية عند البحث في سياسة القاهرة هي العراق . أما الدول الباقية من أعضاء الجامعة العربية ، فكانت تتسابق في ممالأة القاهرة أو تختار السكوت أو الأسف ضاربة كفاً بكف ، على ما لا تؤيده من سياسة مصر .

نهج الزعامة المصرية

وقد قضي الأمر وجاهرت مصر برغبتها في الحصول على تأييد الدول العربية لها في أزمة السويس ، وكان أمام العراق حلان لا ثالث لهما . فإما أن يظهر بمظهر المخالف قطعياً لعمل مصر في أزمة السويس ويتحمل وزر هذه المخالفة التي لا يستسيغها الشعب العراقي ، أو ينساق قسراً في سياسة التأييد ويتظاهر بها رغم أنفه . فاختار الشق الثاني وطلب إليّ أن أمثله في الجامعة للبحث في هذه القضية الشائكة . وقد قبلت المهمة وسافرت إلى القاهرة ، وحضرت الجلسة الصاخبة التي انتهت بقرار من مجلس الجامعة بتأييد مصر في مغامرتها . وفي خلال هذه المدة أتيحت لي الفرصة لأن أجتمع بممثل الزعامة المصرية ؛ فاستطعت أن أقف على الكثير من الأمور التي بقيت غامضة سواء بشأن أزمة السويس أو بشأن موقف صر من ميثاق بغداد . أما بشأن أزمة السويس ؛ فقد فهمت من ممثل الزعامة هذا ، خلال مقابلة امتدت ثلاث ساعات ، أنه شاعر بالورطة التي أقدم عليها بكل اندفاع وبكثير من الاستعجال ، ولكنه لا يعرف كيف يدبّر الأمر بشأنها مع إنكلترا ، خاصة وأنه قد أصبح معرّضاً إلى خطر الحرب مع الإنكليز والإفرنسين ، ولا يعلم بالضبط متى تنفجر الأزمة ، وأنه نادم على عدم استشارته الدول العربية قبل إقدامه على العمل ، ولكنه مع ذلك لا يستطيع إلا أن يعتذر لها عن عدم استشارته لها ويطلب إليها مع ذلك مؤازرته في هذه القضية المعقدة . وقد بيّنت له بدوري أننا مدعوون إلى تأييد يتعلق بعمل لا نعرف عن كنهه شيئاً ، ولم نعطَ الفرصة لدراسته من كل وجوهه ، وبذلك حرمنا من حرية التفكير ، ولكننا قيدنا في الوقت ذاته بضرورة مؤازرة عمله هذا بشكل مباغت .

الزعامة المصرية وميثاق بغداد

ثم إنني ذكرت له القول المأثور : انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً . كما أخبرته أن اشتراكنا في التأييد لقرار مجلس الجامعة كان ضرورة حتمية نأخذ بها ونحن آسفون! أما فيما يتعلق بميثاق بغداد فقد جرت لي مع ممثل الزعامة المصرية مناقشة هامة ومسهبة تبيّن لي خلالها أنه ، هو أيضاً ، لم يقرأ بعد وثيقة التعاون المتبادل الموقعة في الأصل من قِبل تركيا والعراق ، والتي أصبحت أساس ميثاق بغداد فيما بعد ، ولما أوضحت له نصوص هذا الميثاق البسيطة والمختصرة ، دهش وقال : أهذا هو كل الحلف؟ قلت : نعم ، هذا ليس حلفاً كما تظنون بل ميثاق متبادل وضع بين دولتين ثم

انضمت إليه إنكلترا لإنهاء المعاهدة العراقية البريطانية ، ثم التحقت به باكستان ثم إيران وأيدته أميركا . هذا كل ما في الأمر . وعندها قال : إني لم أعرف قبلاً محتويات هذا «الحلف» أما الآن وقد عرفتها منكم فإني أعدكم بأن لا أعارضه أو أخالفه ، كما أني أنتظر انتهاء مدته (وظهر لي أيضاً أنه لم يعرف المدة لأنه سألني عنها فأجبته بأنها خمس سنوات مضت منها سنة ونصف تقريباً) وحينئذ نجلس معكم كإخوان ونتبادل الرأي فيما يجب عمله ثم قال : إنني آسف على معارضتي هذا الحلف! وقد سألني أثناء المقابلة المذكورة عن أمور كثيرة تتعلق بقوة الجيش العراقي من حيث التسليح والتنظيم والعدد ، كما أنني سألته عن قوة الجيش المصري من حيث نفس العوامل والوسائل وغير ذلك ؛ وقد جرى في خلال هذه المقابلة الطويلة تبادل الآراء بكل صراحة ووضوح . وقد حضر هذه المقابلة معي سفيرنا في القاهرة السيد نجيب الراوي . ولما كانت نتيجة المقابلة المذكورة موفقة في نظري لأنها عالجت جميع الأمور المعلقة ما بين مصر والعراق ، وحظيت بحلول صريحة وأخوية ؛ فقد سألت السفير عندما تركنا مكتب الزعيم عن انطباعاته بشأن هذه الجلسة الهامة ، فأجابني بأنه مسرور بكل النتائج ، وأنه يأمل أن تستقر الأمور ما بين القاهرة وبغداد على شيء من التفاهم والارتياح في المستقبل . . . ولكن . . . ما كل ما يتمنى المرء يدركه . . وفي النوايا خبايا . . .

لقد فارقت القاهرة بعد انتهاء مهمتي فيها وبعد مقابلتي للزعيم وحصولي على ما يجعلني أرتاح إليه من أجوبته واتجاهاته كما سمعتها منه . ووصلت بيروت في طريقي إلى بغداد . وقد أخبرت من قبل المختصين في السفارة وخارجها بأن إذاعة «صوت العرب» لا تزال تندّد بشدة بميثاق بغداد ، وتدعو إلى عقد اتفاق دفاعي ثلاثي ما بين مصر وسورية والمملكة السعودية . وبعد يومين أعلن راديو القاهرة أن ذلك الاتفاق الدفاعي المثلث قد جرى التوقيع عليه ؛ فاستغربت ذلك كله . لأن بيانات الزعامة المصرية في المقابلة المذكورة آنفاً كانت كافية لإيقاف كل تنديد بالميثاق ، ولإبعاد كل اتفاق يعتبر موجّهاً ضد العراق باعتباره تباعداً عن الدفاع العربي المشترك بسبب ميثاق بغداد .

فبقيت مختاراً في فهم السياسة المصرية ومراميها ومعرفة حقيقتها بالضبط . وقد حملت هذا النكوص من زعيم مصر على احتمالين لا ثالث لهما . فقلت في نفسي إما أنه كان موارباً في أقواله لي ، تلك الأقوال التي أظهرت أنها لا تنطبق على ما في

صدره وقلبه ، وإما أنه لا يملك القوة الكافية لتنفيذ ما تعهد به لي بخصوص عدم معارضة ميثاق بغداد ؛ لأن مجلس الثورة لم يؤيده في ذلك أو لأن جهات أخرى ، بعيدة ، تضغط عليه في ذلك . أما احتمال المواربة وأقولها بصراحة احتمال الكذب في القول ، فقد تراءى لي في الجلسة العتيدة معه أن أقواله وتصريحاته كانت تنم عن الإخلاص وتظهر وكأنها من أعماق القلب . لذلك فإني أستبعد الكذب وأحمل النكوص على معارضة مجلس الثورة أو الجهات الأجنبية المعروفة . . . لما أراده الزعيم من سياسة للتفاهم ودفن الماضي ما بين مصر والعراق . وعندما وصلت بغداد ، قدّمت تقريري الشفهي عن الجلسة التي جرت معه ؛ وقد تضمن كل ما جرى بيني وبينه من أحاديث وتوضيحات ، ووقوف على حقائق كانت خافية عليه . إلا أنني أضفت إلى ذلك معلوماتي عن النكوص بشأن ميثاق بغداد وإذاعات محطة صوت العرب المستمرة ضده ، مع توقيع الميثاق الثلاثي المعقود ما بين مصر وسورية والسعودية ، وتعليقاتي على ذلك التناقض بين أقوال وأفعال الحكومة المصرية وإذاعتها بعد تلك الأقوال .

وقد استمرت سياسة مصر بعد ذلك كله على النمط نفسه الذي كان متبعاً في التنديد ، وتوجيه أنواع اللوم والشتائم نحو الحكومة العراقية . ولم تكتفِ مصر بشتائمها الموجّهة للعراق من إذاعاتها ؛ بل حملت إذاعات سورية والسعودية على انتهاج الخطة نفسها ، كأن ميثاق بغداد وسياسة العراق قد أصبحا العامل الأساسي لتخريب البلاد العربية وتهديد حرياتها المقدسة ، ولله في خلقه شؤون! . .

-٧٩-

أزمة السويس

لقد دأبت مصر على سياستها المتحدية للغرب ، ومالت في عين الوقت إلى روسيا والمعسكر الشيوعي ، مهدّدة الغرب بتبديل وجهة سياستها عنه . وقد أنتجت هذه السياسة اتفاقات جديدة ما بين مصر وروسيا أمّنت بها نوعاً من الفوائد التي كانت تطالب الغرب بتحقيقها لها ، ومن جملتها نفقات السد العالي . والحقيقة أن مطالبات مصر للدول الغربية بحجج مختلفة ، وأبرزها السد العالي والأسلحة والإنشاءات الأخرى ، كانت وسيلة للتحدي وذريعة للتقرّب من روسيا ، خصوصاً وقد صادفت هذه المطالبات المصرية زمناً كان يشغل فيه مركز وزير خارجية الولايات

المتحدة الأميركية رجل عنيد ومعتز بنفسه اسمه جون فوستر دالاس، كان لا يسمح لأية دولة في الغرب أو الشرق بأن تتمرّد على توجيهه في السياسة العالمية مما زاد في تصلب مصر، ذلك التصلب الذي لم يكن يعتقد بأنه سيكون وبالاً كبيراً يهدّد العالم بإخلال سلمه العام كتأميم قناة السويس. لقد فهمت ممن كان على اتصال بالزعيم المصري أنه كان يضمر منذ زمن بعيد، إثر نجاح ثورة يوليو سنة ١٩٥٢، تأميم قناة السويس لا لمقصد اقتصادي بحت كما ظهر به عند التأميم بل لإتيان عمل بطولي يثبت به قوته وتحديه لدول الغرب، وبالأخص بريطانيا، وذلك نظراً لاهتمام أوروبا بهذا الموقع العظيم، واعتزاز بريطانيا بمركزها الممتاز في إدارة قنال السويس والتحكم بمقدراته، باعتبارها المسيطرة عليه وعلى مجلس إدارته.

ومهما كان السبب والدافع لتأميم قناة السويس؛ فإن المعتدلين وأرباب الحكمة من رجال العرب لم يستقبلوا بحماسة هذه العملية الخطرة، التي لا تكتفي بتهديد مصر واستقلالها فحسب بل تهدد فوق ذلك البلاد العربية الأعضاء في الجامعة العربية، إذا اشتدت أزمتها وانتهت بالحرب. وقد فحص هؤلاء المعتدلون حجج مصر المبرّرة للتأميم فوجدوها ضعيفة، من حيث الربح الاقتصادي، إذا قورنت بالأضرار العظيمة التي قد تنشأ من جرائها إذا لم تحصل معجزة تجنب مصر والدول العربية من ورائها ويلات الحرب أو الخصام الاقتصادي، على أقل تقدير. كانت حجة مصر في أول الأمر أنها أقدمت على التأميم لأنها تحتاج إلى مورد جديد يؤمن لها القيام بإنشاء السد العالي، الذي سيكلفها ألف مليون دولار على الأقل؛ وقد تبيّن فيما بعد أن القناة تدرّ في الحقيقة إيراداً غير صاف يصل إلى الأربعين مليوناً من الجنيهات أو أكثر بقليل في ذلك الوقت، لكن نفقات الإدارة والتحسين والصيانة وبدل التعويض الذي يجب على مصر أن تدفعه إلى أرباب الأسهم ا لمؤممة، إذا أنزل كل ذلك من الإيراد فلن يبقى حينئذ بيد مصر سوى مبلغ غير كبير من الجنيهات، وهذا المبلغ يصبح ضئيلاً بنسبة ما يتطلبه مشروع السد العالي. هذا إذا مرّت بسلام عملية التأميم. أما إذا صادفها معرقل أو جابهتها كارثة حرب كما وقعت؛ فإن إيرادات الإحدى عشرة سنة، التي كان يجب على مصر أن تنتظر مرورها حتى تمتلك القناة مجاناً وبلا تعويض وبلا زعزعة، سوف تكون مهدورة في سبيل الدفاع عن النفس ضد الاعتداء الذي وقع. ثم إن أمراً آخر يجب ملاحظته في هذا الشأن، وهو قد حصل بالفعل وأدى إلى أضرار عظيمة لا يمكن تقدير مداها. لقد تركت مصر للعدو الإسرائيلي

مقداراً كبيراً من الأسلحة والمعدات ، ومقداراً لا يستهان به من الأسرى في سيناء ، كما صرفت مبالغ جسيمة للدفاع عن نفسها في القناة نفسها وبورت سعيد ، وغير ذلك مما يخمّن بملايين كثيرة .

أما الأضرار السياسية العامة التي لحقت بمصر والبلاد العربية ، بسبب تحرر إسرائيل من القيود التي كانت تعرقل ملاحتها في خليج العقبة في شرم الشيخ والجزر الكائنة على مدخل الخليج ، والتي كان المصريون يمنعون بواسطتها أي دخول للسفن الإسرائيلية ورسوها في إيلات ، كل هذا كانت أضراره لا تقدّر بثمن بل قد تفوق أي نفع مادي يتأتى من قناة السويس . وهكذا يصل المعتدلون العرب إلى نتيجة مدروسة ومحسوبة دلت كلها على الضرر المحقق في مصالح مصر والبلاد العربية من جراء سياسة التأميم التي تبنتها مصر في قضية السويس . ومع ذلك لم تفتأ مصر تلحّ على أنها كانت سياستها صحيحة وكانت نتائج تلك السياسة بمثابة نصر لها . ولله في خلقه شؤون . . .

مع الزعامة المصرية ثانية

وقد أتيحت لي الفرصة لأن أمرّ ثانية بالقاهرة بعد عملية التأميم وقبل اندلاع الاشتباكات المسلحة بمدة قصيرة . لقد وصلت إلى القاهرة بمناسبة اجتماع اللجنة الاقتصادية التي كنت رئيسها ، وبهذه المناسبة أردت أن أجتمع بالزعيم المصري ففعلت ، واجتمعت به وبقيت لديه ما يقرب الثلاث ساعات ، استعرضنا خلالها سوية الأوضاع الراهنة التي بحثناها قبلاً ، وزدت على ذلك مخاوفي من أن تنتهي العملية بحرب مع بريطانيا إذا لم يتدارك المصريون الأمر بإيجاد حل مناسب وبإظهار الاستعداد المناسب للتفاهم . ثم إنني ذكرت له ما اطلعت عليه في القاهرة محلياً من تردي الوضع الاقتصادي ووقوف الأعمال وتخوّف الجمهور من انفجار أزمة خانقة تقضي على البقية الباقية من أمل التحسن . حتى إنني قلت له : لماذا تبيع مصر قطنها إلى السوفييت والبلاد التابعة لها بنسبة ٢٠٪ أقل من ثمنه الذي يباع به لبريطانيا وأوروبا ، وفي ذلك ما فيه من ضرر محقق بدون سبب؟ وقد اعترف صريحاً بعملية بيع القطن بخسارة للدول الشيوعية ، وادّعى أن بريطانيا وأتباعها لم ترغب في شراء القطن المصري ، مع أن الواقع كان لا يؤيد ادّعاءه هذا .

كنت عالماً بما تبيته بريطانيا للزعيم ونظامه من نوايا وإجراءات تستهدف أن تأتي

عليه وتزيله ؛ وقد أخبرته بإيجاز عما فهمته بهذا الشأن وحذّرته من مغبة سياسته المتطرفة تلك ، وأشرت عليه بأن يلائم الوضع مع مقتضيات المصلحة المصرية لدفع الشر المحدق به . غير أن صدى تحذيري هذا ، وإن كان يظهر على وجهه بأنه قد أخذ علماً وقرر سياسة التساهل ، لكنه في الحقيقة لم يأبه بما قلته له من حيث النتيجة التي أتت بالعكس .

ولما فهمت عبر اتصالاتي العامة أن الإنكليز يعدون قواتهم لضرب مصر ، اتصلت بالسفير البريطاني ببيروت وقلت له بصراحة إنني أشعر بوجود حركة لدى بريطانيا ضد مصر ، فإن لم يكن في استطاعتي أن أمنع بريطانيا من ذلك التصرّف الأحمق إلا أنني أستهجن أن تتعاون بريطانيا مع فرنسا في هذه الحركة ؛ لأن البلاد العربية ما زالت مشمئزة من سياسة فرنسا . فإذا ادّعت إنكلترا أنها تقاتل في سبيل كرامتها المهانة ومصالحها المغموطة (حسب اعتقادها) ، فيجب أن تقتصر على جهودها وحدها ما دامت تدّعي الدفاع عن مصالحها ؛ وقد أكدت على السفير البريطاني توصيتي هذه ملحاً وراجياً أن ينقل رأيي هذا إلى حكومته ، باعتباره رأي رجل مطلع وصاحب علاقة في خلاف مصر – بريطانيا في قضية القناة .

وعندما رجعت إلى العراق في تشرين الأول سنة ١٩٥٦ ، دعاني نوري السعيد إلى أكلة سمك مسقوف في دارته الكائنة على ضفاف دجلة ؛ ولما حضرت في الوقت المعيّن وجدت سفيري أميركا وبريطانيا مع عدد قليل من المدعوين الذين لا أتذكر أسماءهم . وبعد قليل حضر الأمير عبدالإله . وفي خلال اتصالي بسفير أميركا وسفير بريطانيا على حدة وبصورة عابرة ، كانت أسئلة كل منهما موجّهة إليّ من حيث ردّ فعل الشائعات التي كانت تدور في الأوساط السياسية في الشرق الأوسط عن استعدادات الإنكليز لضرب مصر . وقد أجبت بما كنت سمعته في بيروت ومصر وما قرأته في الصحف العالمية عن تلك الاستعدادات ، وكررت للسر مايكل رايت سفير بريطانيا ما قلته لسفيرهم في بيروت عن ضرورة عدم إشراك فرنسا في أية حركة تزمعها بريطانيا ضد مصر . لقد كان مفهوماً صراحة أن ثمة حركة مسلحة ستقوم بها بريطانيا ، ولا أعتقد أن أميركا كانت تجهل تماماً ما كانت تنويه بريطانيا في هذا المضمار ؛ لأن أحاديثي في تلك الليلة في دارة نوري السعيد مع السفيرين المذكورين كانت بمثابة تحصيل حاصل ؛ لأنني فهمت منهما فهماً قطعياً أن في الجو نشاطاً جدياً تقوم به بريطانيا بصورة مكشوفة .

لقد صدق الحس والتكهن ووقعت الواقعة ، وظهر أن بريطانيا اتفقت مع فرنسا على خطة تقوم بموجبها إسرائيل ضد مصر ، وتتدخل الدولتان لحماية القناة ومصر من استيلاء إسرائيل ، وتتم اللعبة ويطرد النظام الثوري ويتخذ حينئذ ما يناسب المقام من إجراءات تؤمن لدولة إسرائيل أكبر النفع ، وتوطد مركزها وتجبر مصر والبلاد العربية معها على عقد صلح معها ، وبذلك يتم كل ما كانت تصبو إليه منذ سنين . وقد أيد هذا المعنى السر أنطوني إيدن في مذكراته التي نشرها ، واعترف صراحة بالخطة المبيتة ، غير أنه اعترف في الوقت ذاته بأن عصبية فوستر دالاس وأميركا قد منعتا تنفيذها . ومهما يكن من أمر هذه الخطة ونتائجها اللئيمة ، التي كانت توشك أن تعيد القيود على حرية مصر والبلاد العربية إلى سابق عهدها قبل خمسين سنة ، فإن المنصف غير المأخوذ بالعواطف الجيّاشة لا يسعه إلا أن يحمّل مسؤولية هذه الخطورات مصر ونظامها في ذلك الوقت الحرج . ولولا عطف الله وموقف دالاس في أول الأمر ، ثم موقف روسيا بعد أن تأكدت أن ليس في الأمر ما يوجب الخطورة أو الحرب ، وسوء وضع الخطة التي اختطتها الدولتان بريطانيا وفرنسا بإشراك إسرائيل ، مما سبّب اشمئزاز الدول العربية بأجمعها والإسلامية من ورائها وحتى بعض الدول الأوروبية ، أقول لولا هذه العوامل كلها لنجحت الخطة وأصبح النظام الجديد في خبر كان . ذلك النظام الذي أراد أن يتحدى الغرب فلقي ما يقابله من نتائج! أما رد فعل العدوان الثلاثي كما يسمونه في البلاد العربية فقد كان قوياً . . . قوياً بمعنى أن الضجة التي قامت مستنكرة ذلك الاعتداء كانت قوية ، ولو أنها قد بقيت عقيمة لم تمنع إسرائيل من التقدم في سيناء والاستيلاء على اللوازم الحربية مع آلاف الأسرى المصريين والوصول بسهولة إلى القناة . ومن جملة البلاد العربية التي قامت فيها ضجة الاستنكار العراق . والظاهر أن هذه الضجة كانت قد توخت هزّ كيان الحكم العراقي ونظامه ورجاله أكثر من إنجاد مصر في محنتها . ومع ذلك فقد جمعت الوزارة مجلساً استشارياً للملك في بلاطه وبحثت الوضع في مصر ، وكانت تعتقد أن نظام مصر قد آن أوان زواله ، وكانت تنتظر الأخبار من ساعة لأخرى عن انتهاء الحركات الحربية واستسلام مصر للقوة . غير أنها تطميناً للرأي العام وتسكيناً لهذه الانتفاضة ، قرّرت تجميد العلاقات السياسية مع إنكلترا وقطع العلاقات السياسية مع فرنسا ، وتأييد حقوق مصر فيما قامت به من إجراءات ، وإنجاد مصر في رد الاعتداء المشجوب عنها وغير ذلك من المطمئنات . وقد طلب بعض الحاضرين في مجلس الاستشارة هذا

قطع العلاقات السياسية مع إنكلترا ، فأجابت الحكومة أن هذا القطع المقترح سيكون كارثة عن العراق ؛ بالنظر لارتباطه الاقتصادي وتشابك علاقاته المالية والنقدية والتجارية ببريطانيا . مع العلم أن قطع العلاقات سوف لا يفيد مصر بشيء من جهة ، ويخرب العراق حتماً من جهة أخرى . وبالرغم من هذه الإجراءات وإظهار أقوى الشعور الأخوي من الحكومة العراقية نحو مصر ؛ فإن الدعاية المسمومة لم تنقطع عن توجيه اللوم الشديد للعراق على تقاعسه في إنجاد شقيقته الكبرى! ولم يفصح تماماً عن كيفية هذا الإنجاد ومراميه وحقيقته ، أكان يراد به أن يعلن الحرب «بالفاضي» على فرنسا وإنكلترا فتكون مهمته قد استكملت جوانب قوتها لدحر العدو المعتدي؟ فإذا كانت مصر العظيمة بكثرة نفوسها وبقواها العسكرية قد أصبحت عاجزة بالفعل عن ردّ العدوان ، فكيف يعقل أن يتمكن العراق من تحقيق ما قد عجزت عنه مصر؟ كل هذه الاستفسارات عن الحقائق برغم ورودها ؛ فإن مصر بقيت متمسكة بنظرية الخيانة العربية التي تخلعها على أناس وتستثني منها أناساً آخرين ، حسب الظروف والأحوال ومجاراة بعض البلاد العربية لسياسة مصر أو مجافاتها لها . ولا يعلم السر إلا الله والراسخون في العلم من المصريين .

-٨٠-

مشاغبات صوت العرب

وقد استمرت محطة صوت العرب موغلة في سياستها البعيدة عن المجاملة الدولية وشعور الأخوة العربية ، حتى إنها بدأت تتدخل في الأمور الشخصية البحتة المتعلقة بالمسؤولين العراقيين ، وتهتك أسراراً عائلية لا علاقة لها بالأمور السياسية ، وعندما سألت ممثل زعامة مصر في إحدى مقابلاتي له عن كنه تلك السياسة المسعورة التي تنتهجها محطة صوت العرب ، والتناقض البارز ما بين أقوال تلك المحطة وما يسمعنا إياه سيادته من أقوال سليمة ومعتدلة بشأن العراق ومسؤوليته ، أجاب بأنه لا يسيطر على تلك المحطة التي هي حرة فيما تقوله وتذيعه ، وأنه لا يتحمّل أية مسؤولية عما تقوم به! حتى إنني قد وصلت بي الصراحة إلى أن أسأله قائلاً : ومن يدفع نفقات هذه المحطة؟ فأجاب فوراً : مصر! بدون خجل أو تردد . . .

وكما قلت : لقد صرّح لي ذلك الزعيم بأنه يؤيد ميثاق بغداد بعد أن اطلع على مضمونه بواسطتي ، كما صرّح بأنه كان قد ارتكب الشطط بمعارضته الميثاق المذكور . ثم تعهد لي بألا يعارض في المستقبل ميثاق بغداد بأي شكل كان ، كل هذه الوعود والمواثيق والاعتراف بالحقائق لم تردع يوماً واحداً إذاعة صوت العرب والصحف المصرية والسائرين في ركاب مصر بسياستها «التحررية»! من الثرثرة وتوجيه الشتائم للميثاق ولمن عقده وأيده واشترك فيه ؛ وقد أصبحت الحالة لدى مصر وأصحاب مصر اعتيادية وطبيعية في مهاجمة «حلف بغداد» كما يعتاد الإنسان على الأكل والشرب .

غير أن الميثاق لم يتأثر بكل تلك الضجات والمماحكات المدبرة فسلك طريقه الصحيح وبقي سائراً فيه زمناً ليس بالقصير . وكان من نتائجه أن استقر الشرق الأوسط وبدأ يقاوم الحركات الشيوعية ، ويفتت تنظيماتها وتكتلاتها بصورة مضبوطة ؛ مما حمل موسكو على توجيه أجهزة دعايتها ضده ؛ وقد أعانتها على ذلك الأجهزة المصرية والسعودية ، مع أن الفارق ما بين اتجاه السوفييت والدول العربية كان كبيراً وصريحاً . فموسكو تخشى أعمال ميثاق بغداد ضد الحركة الشيوعية فتعارضه ، أما الدول العربية فإنها كانت تظهر بمظهر المتطير من التحكم الاستعماري بواسطته –كما تدّعي– ولكنها في الحقيقة كانت مغتاظة مما حصل عليه العراق من مركز دولي مرموق قد يفوت عليها بعض الوجاهة لدى دول الغرب . أخبرني من أثق به وثوقاً تاماً (بأن مجلس الثورة المصرية كان قد أصابه قلق كبير في سنة ١٩٥٥ عندما أعلنت حكومة العراق مشروعاً لخمس سنوات يضمن صرف ٥٠٠ مليون دينار في سبيل الإعمار . وبعد تحقيقات واستخبارات دقيقة اقتنع مجلس الثورة بأن هذا المشروع قد أصبح جاهزاً ، وإذا تمّ فسيساعد على رفع العراق إلى درجة تمكنه من مزاحمة مصر في قيادة البلاد العربية وزعامتها ؛ لذلك قرر المجلس المذكور بالإجماع اتخاذ جميع الوسائل لعرقلة ذلك المشروع وهدم العراق وتخريبه . ولما سمع من أثق به المذكور هذا الخبر من رجل مسؤول متصل كل الاتصال بمجلس الثورة ، أراد أن يمتحنه فأنكر عليه مستغرباً وقوع عمل من هذا القبيل من قبل مجلس الثورة المصري ، وهذا كان تحدياً له بقصد حمله على تقديم برهان . وبعد مضي مدة قصيرة أتى ذلك المسؤول الكبير إلى صاحبه حاملاً معه صورة قرار مجلس الثورة مأخوذاً بالفوتوستات وسلمه إياه . وهذه

الصورة لا زالت موجودة لدى الرجل الثقة الذي أشرت إليه) . أضف إلى ذلك ما كان يحققه العراق من فوائد مادية عبر ميثاق بغداد تقدر سنوياً بملايين الدولارات ، التي تصرفها أميركا لشراء الدبابات الحديثة الطراز والمدافع والسيارات والطيارات وتقدمها لجيش العراق مجاناً . وفي ما يزيد قليلاً على السنة الواحدة ، سلمت إلى جيش العراق ما يقارب المئة دبابة «سنتوريون» بريطانية ، ثمن كل منها خمسون ألف جنيه ، كما سلمت ألفي سيارة شحن وركوب جديدة تساوي قيمتها مليوني جنيه . كما أن الشرطة العراقية قد استفادت استفادة كبيرة من سيارات الجيب والمواد الأخرى من معدات مدفعية خفيفة وأجهزة لاسلكية وغيرها وكلها مجاناً . لقد حضرت مكالمة فنية جرت في كراتشي بين الخبراء العسكريين ، وبينهم خبراء أميركيون حول موضوع تقسيم الطائرات الأميركية ، ومقدارها مئة وخمسون طائرة بين دول الميثاق ، وكان المأمول أن تعطى الطائرات بنسبة نفوس الدول ، لكن التعليمات التي وردت إلى المسؤولين الأميركيين من مراجعهم كانت تقضي بأن يعطوا خمسين طائرة إلى العراق ، أما الباقي من الدول الميثاقية وهي تركيا وإيران وباكستان فيجري عليها تقسيم المئة طائرة بنسبة معينة . ولما استفسر خبراء تلك الدول عن هذا التقسيم ، قيل لهم بأن الكفاءة الفنية ومقدرة القيادة والصيانة في العراق اعتبرت أرقى من الدول الباقية ؛ لذلك جرى هذا التقسيم بهذا الشكل . وفي الواقع كان العراق يأمل أن يحصل على الخمسين طائرة المذكورة في أوائل نيسان سنة ١٩٥٨ ثم في أوائل حزيران سنة ١٩٥٨ ، ولما تأخر تسليمها ووقع انقلاب ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ ، أبطلت العملية ولم يسلم للعراق شيء من تلك الطائرات .

لقد أوجد ميثاق بغداد تقارباً ما بين دوله اعتبر «أخوة» أكثر من اتفاق أو تعاون أو غير ذلك . فكانت الوفود العسكرية والفنية والاقتصادية والثقافية تنتقل ما بين الدول الأعضاء ، وكان تبادل الآراء والاتصالات الصحيحة ودراسات المشاريع ، من حيث الطرق وسكك الحديد والطيران والمواصلات السلكية واللاسلكية ، تزداد يوماً فيوماً . وقد اعتبر الملاحظون هذا الميثاق نوعاً من التفاهم الإسلامي ما بين دول إسلامية بأغلبيتها . أما بريطانيا ومركزها في هذا الميثاق فكان بحكم الميثاق المتفاهم أكثر من الموجه المتحكم . أما أميركا فقد انصرفت بكليتها إلى شدّ أزر الميثاق ، وصرحت مراراً في أوقات مختلفة بأنها وإن كانت لم تدخل الميثاق كعضو فيه ، ولكنها في الحقيقة أكثر ارتباطاً وأقوى اتصالاً به من أي عضو آخر .

أميركا والميثاق

ولما سألنا يوماً ، وكنا على مائدة غداء في السفارة العراقية في أنقره ، «فوستر دالاس» عن سبب امتناع أمريكا من دخول الميثاق كعضو ، أجابنا بكل صراحة بما يأتي : الحكومة الأميركية راغبة كل الرغبة في دخول الميثاق كعضو منذ مدة طويلة ، غير أن هذا الدخول يستلزم موافقة الكونغرس ، وفي الكونغرس عدد لا بأس به من الأعضاء يشترطون لموافقتهم على هذا الدخول إصدار بيان أو وضع تعهد صريح تلتزم بموجبه الحكومة الأميركية بضمان «دولة إسرائيل» في وضعها الراهن ، وحدودها الحاضرة ، والحكومة غير مستعدة لهذا التعهد ؛ لذلك وجدنا من الأصوب أن نستمر على سياستنا هذه ونساعد الميثاق بكل إمكاناتنا ، دون الاشتراك في عضويته الشكلية . وفي اجتماع مجلس وزراء الميثاق في أنقرة سنة ١٩٥٧ ، ذلك الاجتماع الذي تأخر عقده عن الميعاد القانوني ثمانية أشهر أو أكثر ، بسبب امتناع العراق عن قبول الوفد البريطاني والاجتماع معه على صعيد واحد ، بسب الاعتداء الثلاثي على مصر . في هذا الاجتماع أثار نوري السعيد قضية فلسطين ولجنة التوفيق المؤلفة قبلاً من أميركا وفرنسا وتركيا ، واعترض على هذا التشكيل وعلى اتجاه فرنسا المعارض لآمال الدول العربية ، وعلى مجاراة أميركا وتركيا لفرنسا في اتجاهها المساعد لإسرائيل ، وطلب تحقيق رغبات العراق بتبديل هذه اللجنة بغيرها ، بحيث تكون مؤلفة على شكل مساعد لمطالب العراق في حل قضية فلسطين . وقد تعهد «فوستر دالاس» بأن ينظر في هذه القضية في أيلول الآتي ؛ أي أيلول سنة ١٩٥٨ لإخراج فرنسا من اللجنة وإعطاء تعليمات مشددة لآخرين من ممثلي أميركا وتركيا بالسير وفق المتطلبات والرغبات العربية ، وقد حلّ أيلول سنة ١٩٥٨ ؛ وفي بغداد وجوه جديدة بعيدة كل البعد عن هذه الأمور وقريبة من ضدها .

-٨١-

مباحثات أنقرة والميثاق

وقد جرى أيضاً بحث خاص في مجلس وزراء الميثاق المجتمع في أنقرة فيما ينويه العراق من مفاتحة الجنرال ايزنهاور رئيس الجمهورية الأميركية بخصوص قضية فلسطين ، وموضوع التدهور السياسي الذي حصل منذ مدة قصيرة في سورية بسبب

التغلغل الشيوعي فيها ، وقيام منظمات شيوعية عديدة بأسماء مختلفة ، وكلها تتجه نحو استلام الحكم فيها بعد مدة ليست بالطويلة . وقد أظهر الأتراك مخاوفهم الكبيرة مما يجري في سورية من نشاطات شيوعية ، حتى إن عدنان مندريس قال : إننا سنحاط في القريب العاجل بقوات وعناصر شيوعية من الشمال (يقصد روسيا) ، ومن الشرق (يقصد سورية) ، ونضطر إلى الحرب في جبهتين وهذا ليس في إمكاننا تحمّله . لذلك نطلب من المجلس أن يعير هذه الجهة أعظم الاهتمام . ثم قال : لقد وردتنا منذ يومين أخبار تؤيد مخاوفنا هذه في سورية . وقد كان مركز العراق في هذه الحالة حرجاً جداً . فإذا أخذ بيد تركيا وقاتل التجمع الشيوعي في سورية اتهم بالتجني على شقيقة عربية! مؤيداً القوى الاستعمارية الغاشمة (كما تقول إذاعة موسكو والقاهرة ودمشق) وإذا لم يفعل ذلك تفاقمت الحالة في سورية مهددّة العراق وتركيا بأنواع الأضرار التي لا يمكن تحملها . ومن هناك برزت فكرة استعمال القوة المسلحة ضد الجيش السوري لطرده من الحكم في سورية ، ولتسليم البلاد إلى الشعب وإبعاد القوة العسكرية عن السياسية . خصوصاً وقد استلمت قيادة الجيش السوري عناصر فاسدة آخرها عفيف البزري ، الشيوعي المسجّل في الحزب الشيوعي منذ مدة طويلة . إلا أن مهمة القيام بهذه الحركة بقيت موضع تردد . فتركيا مستعدة للقيام بهذا العمل إذا وافق الميثاق على ذلك ، لكن المحاذير التي تحصل من جراء ذلك قد تكون سبباً لاستفزاز البلاد العربية ، التي ستدّعي بأن تركيا ترغب في الرجوع إلى ممتلكاتها القديمة بوضع يدها على سورية . فالأحسن أن يتعهد العراق هذه المهمة ويقوم بها بعد درس ما يجب من الوسائل واتخاذ التدابير الموصلة إلى الغرض . وأكرر هنا بأن القصد من هذه الحركة كان صيانة استقلال سوية وإنقاذ السلطة فيها من أيادي العناصر العسكرية الشيوعية ، وتسليمها إلى الشعب السوري بعد تأمين حرية تصرفاته في حكم نفسه .

-٨٢-

سفرنا إلى واشنطن

وبعد حضورنا ميثاق بغداد في أنقرة ، توجهنا مع عبدالإله إلى لندن فوصلناها في أواخر كانون الثاني سنة ١٩٥٧ ، وبعد المكوث فيها ثلاثة أيام ركبنا طائرة بريطانية

تسمى ستراتو كروزر، وهي ذات طابقين كانت في ابتداء خدمتها مشهورة لكنها أصبحت فيما بعد قديمة. لكن سفارتنا في لندن بقيت متمسكة بشهرتها أكثر من قوتها فحجزت لنا فيها. وعندما سمعت بالقضية هذه أبديت ملاحظة بسيطة قائلاً إن هذا الطراز من الطائرات صار قديماً لا يؤمن الراحة وإن كان اسمه ضخماً. والأحسن أن نركب طائرة جديدة اسمها دي. سي. سفن. سي. فهي جديدة وسريعة وأمينة. ولكن الجواب أتاني من أحد أركان السفارة بأن الحجز قد تمّ، وأن التخوف من طائرة ستراتو كروزر ليس في محله. وعلى هذا ركبنا الطائرة القديمة صباحاً نحو الساعة الحادية عشرة، ولم يمضِ علينا ربع ساعة بعد إقلاعنا من مطار لندن حتى أخبرنا بأن الجهاز الأسفل للطائرة عصي ولم ينطو، مما حدا بالطيار كي يرجع إلى المطار، ولكن بعد إفراغ جميع الوقود حتى تستطيع الطائرة النزول على بطنها إذا لم يتيسر استعمال الجهاز الأسفل المذكور، وعليه بقينا ما يقرب من الساعة والنصف ندور وندور حول مطار لندن، وكلنا يضرب أخماساً بأسداس عما قد يحلّ بالطائرة وبنا إذا لم تستطع النزول إلا زحفاً! ولما فرغ البنزين وحلّ وقت الهبوط نزلت الطائرة نزولاً اعتيادياً ولم نصب ولله الحمد بأذى. وقد وجدنا حين هبوطنا أناساً كثيرين قلقين علينا حتى إنهم أحضروا ما يلزم من وسائل الإسعاف تحسباً للطوارئ. وقد أدى هذا الحادث إلى تأجيل السفر أربعاً وعشرين ساعة ركبنا بعدها طائرة جديدة من النوع الذي ذكرت اسمه لهم. وفي اليوم المحدد ركبنا الطائرة وكان الجو صاخباً وكانت الطائرة تترنح؛ وقد استمرت سفرتنا من لندن إلى نيويورك خمس عشرة ساعة كلها اضطراب وفزع. وسبب طول مدة السفر، مع أنها عادة تستغرق عشر ساعات على أكثر تقدير، هو أن الطيار اضطر إلى التوجّه إلى كندا، حيث الهواء كان ساكناً والجو متجمداً وقليل الاضطراب، ثم سار من شمال كندا حتى وصل بوسطن ثم نيويورك مما أطال مدة السفر بمقدار ٥٠ في المئة. وصلنا نيويورك بالسلامة واسترحنا فيها مدة أربعة أيام، ثم تابعنا السفر إلى واشنطن بالقطار السريع المفتخر ووصلنا وقت الغروب ونزلنا في أوتيل «شورام».

وقد أتيح لنا الاجتماع بوكيل وزارة الخارجية وبعض رؤساء الشعب التي لها علاقة بالقضايا العربية وفلسطين، وجرى بحث مفصل معهم في وزارة الخارجية الأميركية، وكان يحضر البحث والمناقشة كل من ولي العهد عبدالإله وعلي جودت وصالح جبر وفاضل الجمالي وأحمد مختار وأمير اللواء الركن غازي الداغستاني وأنا. وكان المتكلم

فاضل الجمالي وبعده أنا والآخرون يستمعون . وقد تطرّقنا إلى أحوال سورية الراهنة وقضية قطع أنابيب النفط بسبب حوادث سنة ١٩٥٦ ، وما حصل من أضرار بالغة مسّت العراق والدول العربية ، ثم تكلمنا عن قضية فلسطين وعن الظلم الذي أصاب البلاد العربية واللاجئين الفلسطينيين وغير ذلك من أمور كان يسجّلها كتّاب خاصون ، ويردّ عليها وكيل الوزارة والمسؤولون الآخرون ؛ وقد فهمنا بعد ذلك أن عبدالإله وحده سيزور الرئيس إيزنهاور . وفي اليوم المعيّن صباحاً ذهب الأمير عبدالإله ومعه غازي الداغستاني لمقابلة الرئيس ، والذي فهمناه منه بعد ذلك أنه تكلم مع الرئيس الأميركي بخصوص المواضيع التي تطرّقنا إليها قبلاً في وزارة الخارجية ، ولم نخبر بالنتيجة التي حصل عليها الأمير من الرئيس إيزنهاور . والمعتقد أن الأمير كان يقوم في البحث مع الرئيس بالأمور العسكرية ، وكل ما يخص الجيش من تسليح وتجهيز ، وربما فاتحه بخصوص إعداد حركة العراق المسلحة ضد الجيش السوري بقصد إبعاده عن الحكم في سورية ، كما جرى البحث عه في اجتماعات خاصة في أنقرة .

لقد كان متوقعاً ألا تنتج سفرتنا إلى واشنطن نتيجة عاجلة وملموسة ، خصوصاً وقد كان الأمير يتكتم في موضوع سورية وتفاصيل العمل الذي أريد القيام به في ربيع سنة ١٩٥٨ .

ولما انتهينا من مهمتنا وحل وقت رجوعنا ، سافرنا إلى نيويورك جميعاً ؛ وقد رجّح قسم منا السفر على ظهر الباخرة «كوين اليزابث» ، والآخرون رجّحوا السفر بالطائرة مع الأمير .

وفي اليوم المعيّن للسفر بالباخرة ، حدث إضراب عمال الميناء فبقيت الباخرة «كوين اليزابث» في ميناء هاليفاكس في كندا ، واضطررنا لموافاتها إلى ركوب باخرة صغرى فأوصلتنا إلى الميناء المذكور بعد سفرة استغرقت عشرين ساعة ، وكان البحر مضطرباً والسفرة غير مريحة . وفي منتصف الليل انتقلنا إلى الباخرة الكبيرة وأبحرت بنا تواً ورأساً إلى «ساوثمبتن» التي وصلناها بعد أربعة أيام فقط . لقد كانت سفرتنا على ظهر الباخرة العظيمة «كوين اليزابث» ممتعة حقاً . فلم نشعر في الحقيقة أننا مسافرون في بحر لا يخلو من اضطراب حسب عادته ، كما أننا وجدنا أنفسنا في فندق فخم قد يفوق أي فندق فخم على اليابسة . كنا ثلاثة علي جودت وأحمد مختار وأنا ، وقد صادفنا مسافراً في الباخرة نفسها عباس مهدي ، حيث كان راجعاً من مهمة انتدب لها في الأمم المتحدة لحضور الاجتماع العادي حسب المعتاد .

رحلتنا إلى المغرب

وعند وصولنا ميناء «ساوثمبتن» في إنكلترا بعد مرورنا بميناء «شيربروغ» الإفرنسي ، سافرنا تواً في القطار إلى لندن ، حيث قضينا أربعة أيام أخرى ؛ وقد فهمنا من عبدالإله أنه قابل المسؤولين البريطانيين وتحدثوا في أمور تخص الجيش ؛ وقد قدمت بريطانيا هدية للجيش ثلاث طائرات جديدة من طراز «هنتر» قيمة كل واحدة ربع مليون دينار حسب ما أفهمونا . وقبل الرحيل بيوم واحد أخبرنا بأن طائرة عراقية خاصة وصلت إلى لندن لتنقلنا إلى «المغرب» ، حيث يزور الأمير عبدالإله الملك محمد الخامس ونحن في معيته ، وفي اليوم التالي سافرنا بطائرة «فايكاونت» العراقية ، وبقي صالح جبر في لندن مع الجمالي . وفي اليوم نفسه عصراً وصلنا مطار الرباط عاصمة المملكة ، وجرى للأمير استقبال رسمي برئاسة ولي العهد الأمير الحسن وجمع غفير من رجال الدولة . وقد خصّص للأمير «دارة» الأمير الحسن الفخمة ، وأنزل قسم منا في بيت وزير الخارجية «أحمد بلفريج» ، والقسم الآخر في أوتيل . وفي المساء أقيمت مأدبة فخمة في قصر الملك استمرت إلى الساعة الحادية عشرة .

وفي اليوم التالي قيل لنا إننا مسافرون إلى ولاية «مراكش» عاصمة جبال الأطلس . فكانت سفرة بالسيارة استمرت أربع ساعات ، مررنا خلالها بالكثير من القرى والدساكر ، وكانت جموع الأهلين من المستقبلين الرسميين ترحب بركب الأمير عبدالإله الذي رافقه الأمير الحسن وبعض رجال الحكومة . وقد تناولنا طعام الغداء في مراكش وبقينا فيها ليلتنا . ومراكش هذه بلدة كبيرة ذات تاريخ قديم في حياة المغرب السياسية . ومن تاريخها أنها كانت لمدة طويلة عاصمة البلاد وطغى اسمها على المملكة بحيث صار الناس يسمونها (مراكش) . ومن مميزات هذه البلدة أنها في صحراء ، وأن طقسها صحراوي وحار ، وأن نخيلها باسق وكثير وثمرها مشهور . وفي اليوم التالي ذهبنا إلى جبال الأطلس حيث أغلبية الأهالي (بربر) ؛ وقد نظمت لنا حفلات غناء ورقص قام بها الأهالي من رجال ونساء ، وتناولنا طعام الغداء تحت الخيام . وقد كانت سفرتنا هذه واطلاعنا على قسم لا بأس به من البلاد وقسم من الأهالي وتمتعنا برؤية الرقص البربري ، كل هذا كان فرصة طيبة تلقيناها بكل فرح وامتنان . وقد رجعنا عصراً إلى مراكش حيث قضينا الليلة ، وفي الصبح سافرنا إلى (الدار البيضاء) ووصلناها بعد الظهر ، حيث تناولنا الشاي في دار رئيس

غرفة التجارة بعدما زرنا رئيس البلدية في مكتبه . ثم تابعنا سيرنا نحو الرباط فوصلناها قرب الغروب . وكان مقرراً أن نترك الرباط في اليوم التالي . لذلك أقيمت لنا مأدبة وداعية في قصر الملك ، وكانت الأحاديث على المائدة تدور حول انطباعاتنا عن جولتنا وعما رأيناه في خلالها . وكنت أجلس على المائدة على يمين الملك ، والأمير عبدالإله كان مواجهاً له . وقد استطعت أن أحدث الملك عن أمور كثيرة ، منها ملاحظة عابرة بخصوص اسم المملكة . قلت للملك إن أسماء مملكته تختلف في البلاد الخارجية ، فمنهم من يسميها (فاس) وهم الأتراك ، ومنهم من يسميها (مراكش) وهم جميع العرب ، ومنهم من يسميها (ماروك) وهم الإفرنسيون ، ومنهم من يسميها (مورو كو) وهم الإنكليز والأمريكان . ثم قلت (وقد لفت نظري وجود إيالة كبيرة في بلادكم العزيز اسمها (مراكش) ، فإذا لم تحددوا الاسم الجغرافي بالضبط للبلاد فسيحصل التباس في المخابرات والمراسلات والمفاهيم الخارجية . لذلك أقترح أن تستبقوا اسم (مراكش) وتجعلوه اسماً للمملكة بأجمعها ، إذا وجدتم ضرورة لذلك . أما مراكش الولاية الحاضرة فيمكن أن تطلقوا عليها (إيالة الأطلسي) وهي في الواقع عاصمة ولاية مراكش الحاضرة . أما إذا أردتم الاحتفاظ بمراكش كولاية فإني أرى إذا نسبتم ذلك أن تطلقوا على مملكتكم العزيزة اسم (المغرب) ، وبذلك يزول كل لبس في الخارج) . فأجاب الملك بأن (هذا الاقتراح وجيه وسننظر فيه بعناية) .

وفي اليوم الذي سافرنا فيه تاركين الرباط وهذه المملكة الطيبة الخيرة ، بعد أن تمتعنا بعطف ملكها العظيم وولي عهده الكريم النبيل ، جاء الأمير الحسن إلى دارة الأمير عبدالإله حاملاً علبتين تحتويان على أوسمة رفيعة ، قدّم الأولى إلى الأمير عبدالإله وقدّم الثانية إليّ ، وذكر أن والده كان يرغب في أن يقدّم أوسمة أخرى لرجال الدولة العراقية الآخرين ، ولكن الموجود من الأوسمة لم يكن كافياً . لذلك سيبعث بالبقية إلى أصحابها بعد وصولهم العراق بمدة وجيزة .

سافرنا من الرباط والكل يلهج بروعة هذه السياحة اللطيفة ؛ وقد مررنا فوق الجزائر ثم فوق تونس وخرجنا إلى عرض البحر ، فوصلنا (مالطه) بعد الظهر وهناك فهمنا أن مطار استانبول ليس في حالة تسمح له باستقبال الطائرات على أرضه التي تجمدت من شدة البرد ، وأن المأمول أن يستطيع الاستقبال في اليوم التالي . لذلك قرّ قرارنا على الذهاب إلى أثنيا فسافرنا إليها ووصلناها قرب المغرب وبتنا ليلتنا فيها . وفي اليوم التالي طرنا متجهين نحو استانبول فوصلناها عصراً . . . كان في نية الأمير



بين عدنان مندريس وفاضل الجمالي

أن يواصل السفر معنا إلى بغداد ، غير أنه رجح النزول في استانبول لمدة قصيرة . فأخبرت سفارتنا في أنقرة وقنصليتنا في استانبول بذلك . ولما وصلنا كان الاستقبال كبيراً ، وكان عدنان مندريس على رأس المستقبلين . أما أنا وعلي جودة وسفيرنا في المغرب عبدالغني الدلي فقد واصلنا سفرنا إلى بغداد ، فوصلناها قبل غروب الشمس ، حيث وجدنا نوري السعيد رئيس الوزراء وجميع الوزراء وأشخاصاً كثيرين ينتظرون الأمير الذي لم يصل ، فتمتعنا بذلك الاستقبال بدلاً منه!

وبعد أيام مرت على وصولنا من المغرب التقيت بالسفير المغربي ببغداد الحاج الفاطمي بن سليمان ، وقد أخبرني بأن مرسوماً ملكياً قد صدر قبل أسبوع أعلن اسم المملكة وحده بـ (المملكة المغربية) ، فضحكت وبيّنت له أصل القصة وما جرى لي من حديث مع الملك في الرباط فاستلطف ذلك .

عدنان مندريس والعراق

لقد زار بغداد عدنان مندريس مراراً عديدة منذ زيارته الأولى التي عقد فيها ميثاق التعاون المتبادل مع نوري السعيد . والظاهر أنه كان يتلذذ بزيارة العراق كلما رغب في ذلك . ومن تلك الزيارات زيارته التي امتدت ثلاثة أيام ، وكان يتصل في خلالها بالكثير من رجالات العراق . ومن جملتهم أنا . وقد كان عدنان مندريس من اللطفاء الظرفاء ، حلو الحديث ، واسع الاطلاع . متواضعاً ورقيقاً ، يظهر محبته للعراق بشكل لا يدع للشك مجالاً . حتى إنه يعرب في بعض الأوقات عن رغبته الملحة في الاتصال برجال العرب الآخرين غير العراقيين ، ويأسف في عين الوقت على أن رغبته تلك لم تصادف تشجيعاً منهم . حتى إنني أتذكر ما قاله لي أكثر من مرة من أنه يرغب في أن يجتمع بالزعيم المصري وبشكري القوتلي ، ولكنه لم يستطع ذلك ولم يفهم سبباً لتمنعهما . ثم قال : إني سأرى الزعيم المصري وأجتمع به حتماً مهما كان السبب . وإذا طردني من الباب فسوف أدخل عليه من الشباك! وضحك . هذا هو عدنان مندريس ، وفي مقابلة له معي أحد أيام وجوده في بغداد ، أعرب عن اعتقاده بأن اتصال العراق بتركيا عن طريق السياسة وبالوسائل الرسمية الفارغة لا يكفي لتوثيق عرى الصداقة والأخوة ما بين البلدين ؛ بل يجب تكثير وسائل الاتصال بطرق أخرى حتى يعرف التركي العراق معرفة حقيقية ، والعراقي تركيا بصورة أوسع من الآن . لذلك سيدعو بعض رجالات العراق وبعض وجهائها من مدنيين وزعماء عشائر وغيرهم لزيارة تركيا والاطلاع على حياتها ونشاطاتها ، وكذلك يرى أن يعمل العراق العمل نفسه بالنسبة للأتراك . ومن جملة هذا البرنامج أنه يدعوني لزيارة تركيا في الصيف القادم ضيفاً على الحكومة التي ستسهل انتقالي في أي جزء من البلاد ؛ لأتمكن من الاطلاع على أوجه النشاط الاقتصادي التركي في مختلف أشكاله . وتنفيذاً لهذه الرغبة وفي الوقت المناسب ، وهو شهر تموز سنة ١٩٥٧ ، سافرت إلى بيروت للاصطياف ، وركبت الباخرة التركية (قلامش) ووصلت استانبول بعد خمسة أيام . وقد كان ترحيب عدنان مندريس بي حميماً ولطيفاً . وكان من عادة الملك فيصل الثاني والأمير عبدالإله أن يصيفا في البوسفور كل سنة تقريباً على ظهر اليخت (الملكة عالية) ، وفي تلك السنة كانا مع العائلة موجودين هناك .

وبمناسبة وجود الملك والأمير تجري عادة حفلات واجتماعات مع رئيس الجمهورية جلال بايار ، الذي ينتقل عادة من أنقرة إلى محل خاص أعدّ له على شاطئ البحر ، وكذلك عدنان مندريس ورجال الحكومة . وفي هذه الاجتماعات تجري أبحاث وتبادل أفكار وآراء عديدة في السياسة والاقتصاد . وفي أحد الاتصالات هذه قلت لعدنان مندريس إنني أتذكر اجتماع ميثاق بغداد بأنقرة في كانون الأول الماضي ، وما لاحظته عليه وعلى وزير الخارجية فطين زورلو من القلق الشديد على ما يجري في سورية من تطورات مزعجة ومثيرة ، تهدد سلامة تركيا والعراق في آن واحد . ثم أضفت : وبما أن الملك والأمير ورئيس الجمهورية وأنتم ووزير الخارجية موجودون جميعاً في استانبول ؛ فهل ترون فرصة سانحة للاجتماع والتداول في تلك الأمور المتعلقة بسورية لعلنا نصل إلى دراسة مفيدة ونتيجة معقولة؟ وقد وجدت عدنان مندريس مرحباً فوراً بما اقترحته ، ورتب فوراً ما يقتضي لاجتماع مشترك ما بين العراقيين والأتراك في قصر يلديز المعروف . وقد ذكر فوق ذلك بأنه يوصي بالتكتم الشديد في هذا الشأن ، من حيث الوقت والمكان حتى لا يصل أي خبر بخصوصه لا للصحافة المحلية ولا الأجنبية .

اجتماع يلديز

وفي اليوم الذي أخبرونا به حضر الملك والأمير والجمالي وأنا ورئيس أركان الجيش رفيق عارف وغازي الداغستاني عن العراق ، ورئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس الوزراء عدنان مندريس ووزير الخارجية فطين زورلو وآخرون من أركان وزارة الخارجية التركية عن تركيا ، في قصر يلديز في الساعة الحادية عشرة صباحاً . وكان محل الاجتماع يعرف بـ (خنكار كوشكش) ، وهو بهو فسيح جداً مفروش بسجادة قد تكون نادرة في العالم ؛ لان طولها يقرب الثلاثين متراً وعرضها عشرة أمتار أو أكثر . وقد قيل لنا إن هذه السجادة قد جرت حياكتها داخل القاعة وأكملت وفرشت . ولما تم الاجتماع قدمت وزارة الخارجية التركية وثائق ومخابرات برقية تتضمن الكثير من المعلومات والتفاصيل عن الحالة في سورية ، ولم تقتصر هذه الوثائق على المؤسسات التركية القريبة من سورية بل كانت واردة من لندن وواشنطن وباريس وغيرها من البلدان البعيدة عنها ، مما دلنا على أن الجهاز الخارجي التركي كامل العدة والإتقان . وبعد المداولة في موضوع سورية وبحث الحوادث التي طرأت فيها أخيراً ، اقترح

الأتراك ضرورة الاتصال ببريطانيا وأمريكا قبل البت في الموضوع وتأجيل الاجتماع إلى بضعة أيام . ثم قام المجتمعون إلى مأدبة الغداء . وفي الساعة الثالثة انفض الجمع على أمل أن يجتمع مرة أخرى عندما يخبروننا بذلك . وفي اليوم التالي فهمت أن الحكومة التركية اتصلت بسفيري أمريكا وإنكلترا وقيل لي كذلك إنه من المحتمل أن يحضر عن أمريكا المستر (لوي هندرسون) رئيس شعبة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية ، وقد تأكد هذا الخبر بعد يومين ، وقيل أيضاً إن (هندرسون) سيحضر في خلال هذه الأيام . ولما كنت غير مسؤول في الحكومة وكانت صفتي في الاجتماع الأول شخصية ، ولما كنت مضطراً للسفر إلى بيروت فوراً فقد تركت استانبول ووصلت بيروت في ليلة واحدة . وكان في وداعي في مطار (يشيل كوى) عدنان مندريس ؛ إذ حضر فجأة عندما وصله خبر سفري المفاجئ وطلب مني أن أبقى حتى يحضر هندرسن ؛ فأجبته بأن البركة في الباقين والمسؤولين من العراقيين . وبعد أيام وأنا في بيروت فهمت أن هندرسون قد وصل استانبول وحضر اجتماعاً في يلديز ولم أعلم شيئاً عما دار هناك . إلا أن بعض المطلعين الذين وصلوا بيروت بعد ذلك ذكروا لي أن المفهوم من الاجتماع المذكور أن هندرسون كان مشجعاً على استعداد عسكري هدفه إجبار الطغمة العسكرية السورية على التباعد عن الحكم ، وتسليم الإدارة المدنية والسياسية إلى المدنيين ، حسب أحكام الدستور السوري . وقد أضيفت أخبار أخرى على ما سبق بأن الاختيار قد وقع على العراق للقيام بهذه المهمة ، وأعطيت وعود صريحة له بالمساعدة والتأييد لتحقيق الغرض .

ميثاق بغداد في كراتشي

وإكمالاً للمعلومات عن نشاطات ميثاق بغداد ، أتذكر أن رئيس الوزراء نوري السعيد قد طلب مني بإلحاح أن أرافقه للحضور في مجلس وزراء الميثاق المنعقد في كراتشي في أواخر أيار سنة ١٩٥٧ ، وبعد أخذ وردّ معه وافقت على مرافقته أنا وفاضل الجمالي . وفي اليوم المحدد للسفر حضر الوفد التركي برئاسة عدنان مندريس مع وزير الخارجية فطين زورلو وعدد من النواب في المجلس الوطني ، الذين اعتادوا أن يرافقوه في كل اجتماعات الميثاق . وقد خصّص العراق طائرة خاصة لنقل الوفدين التركي والعراقي ، وتركنا بغداد يوم ٢٨ أيار ١٩٥٧ صباحاً ، وبعد سفرة جوية استغرقت ست ساعات وصلنا «كراتشي» . وقد كان الجو مرهقاً بحرارته الشديدة

الرطبة ؛ وقد نزلت أنا والجمالي ضيفين على رئيس الجمهورية اسكندر مرزا ، وكانت الحفاوة بنا وبالآخرين كبيرة ، غير أن الجو كان يفسد كل عناية تبذل في سبيل تأمين راحتنا . لقد وجدنا رئيس الجمهورية آية في دماثة الأخلاق والسلوك الرضي ، كما وجدنا زوجته تقاسمه هذه الأخلاق الرضية الفاضلة ، كما أننا وجدنا رئيس الوزراء سهروردي نموذجاً للثرثرة وطول اللسان (بالفاضي والمليان) بعكس رئيس الجمهورية . أما وزير الخارجية «نون» فقد كان مثالاً للرجل الفاضل المتزن الذي يعرف نفسه ويقدر الآخرين بميزان الحكمة والروية .

لقد اجتمعت اللجنة العسكرية قبل اجتماع المجلس ، وعند الاجتماع قام المجلس بتأليف لجان فرعية لدراسة المواضيع المعروضة عليه وتقديرها حسب المعتاد . ولما كان الطقس رديئاً جداً فقد أسرعت اللجان في إنهاء مهماتها كما فعل المجلس مثلها ، وأكملت الأعمال في خلال أربعة أيام واستعدت الوفود للرجوع . وعند ركوب الطائرة العراقية بقصد السفر من كراتشي مساء ، حدث ما أخر الإقلاع مدة ثلاث ساعات بسبب تأخر أعضاء الوفد التركي في شراء بعض البضائع والمشروبات الروحية ، التي كانت رخيصة الثمن بالنسبة لبلادهم تركيا .

وفي صباح يوم ٢ حزيران سنة ١٩٥٧ وصلنا بغداد ونحن في غاية التعب من السهر وقلة النوم أثناء السفرة . وعند وصولنا المطار سمعنا أن صالح جبر قد توفي وهو يخطب في مجلس الأعيان ؛ إذ اعترته نوبة قضت عليه فأسفنا على ذلك . أما الوفد التركي فقد بقي في المطار مدة ساعة استراح في خلالها وتناول الفطور ، ثم سافر إلى أنقرة . لم يقم مجلس وزراء ميثاق بغداد الملتئم في كراتشي بأمور هامة على ما كان يظهر لنا من خلال نشاطاته هناك . غير أننا فهمنا من المسؤولين بأن تقسيم الطائرات الأميركية وعددها مائة وخمسون طائرة على أعضاء الميثاق قد جرى في ذلك الاجتماع ، ذلك التقسيم الذي أعطي العراق بموجبه خمسين طائرة ، ووزّع الباقي وقدره مئة طائرة على ثلاث دول وهي باكستان وإيران وتركيا . وقد شعرنا كما شاهدنا ونحن نحضر الاجتماع ونتصل بأعضائه وعناصره الفنية والإدارية ، أن للعراق مركزاً مرموقاً ومحترماً داخل إطار الميثاق وخارجه ، مع أن العراق إذا قيس بباقي الدول الأعضاء من حيث النفوس والمساحة والقدرات المختلفة في النشاطات العامة يبقى الأخير .

مع يوسف ياسين في بغداد

وبمناسبة زيارة الملك سعود لبغداد في نيسان سنة ١٩٥٧ ، زارني في البيت الشيخ يوسف ياسين الذي كان في معية الملك السعودي ، وبعد تبادل الآراء في الشؤون العامة والعربية جرى البحث بطبيعة الحال في ميثاق بغداد . وقد قلت للشيخ يوسف ياسين ما يأتي : إنكم ولا شك تذكرون ميثاق بغداد بكل سوء ، وها أنا أمدكم بحل جديد قد يريحكم من بعبع الميثاق وسوآته! والحل هو أن نتفق معكم ومع الدول العربية الأخرى ، على تغيير هذا الميثاق واستبداله (بميثاق الشرق الأوسط) الذي سيضم أعضاء ميثاق بغداد الحاضر ، والدول العربية ، وبذلك ننهي المشكلة . فأجاب الشيخ يوسف بأن هذه الفكرة تستحق العناية والدرس وربما شذبت بشكل يستبعد الأعضاء الأوروبيين والأميركيين ، وينحصر بالعرب والمسلمين . قلت له : إن مجموع هذه الدول التي تذكرها إذا بقيت وحدها تكون تكون بمثابة أصفار كثيرة في يسار الأرقام ، ولا قيمة لها وقد تأكدنا بتجارب ميثاق بغداد أن هذه الدول الكبيرة والقديرة هي خير عون وأحسن موجه ومساعد لتلك الكتل البشرية التي لا موجّه ولا مؤيد لها بالمعنى العصري المفهوم . قال الشيخ يوسف : فكرتكم كما هي قد تكون مقبولة من قبلنا . أما من قبل الدول العربية الأخرى فلربما تكون مقبولة كذلك بعد الدراسة والتدقيق .

وفي المساء حضرت الحفلة الرسمية التي كانت تقام على شرف الملك سعود ، فلقيت السفير الأميركي هناك وأخذته من يده إلى البار وسألته هكذا : إذا قبلت الدول العربية أن تدخل في ميثاق جديد مع أعضاء ميثاق بغداد الحاضر تحت اسم جديد مثل (ميثاق الشرق الأوسط) مثلاً ؛ فهل ترون مانعاً باستبدال الميثاق الحاضر بجديد غيره؟ فأجابني السفير على الفور : إننا عندما أيدنا ميثاق التعاون المتبادل بين تركيا والعراق كنا نأمل أن يلتحق به جميع الدول العربية كمصر وسورية والأردن والسعودية ولبنان . غير أن حسابات وملاحظات تتعلق بنفوذ مصر وأمورها الداخلية عجلت بإحداث ميثاق بغداد بشكله الحاضر ، من دون اشتراك دولة عربية سوى العراق ، وهذا في نظرنا يشكل نقصاً في المبدأ وضعفاً في مفعوله . لذلك فإني أعتقد بأن أي استبدال يحصل لميثاق بغداد بشكل أعم وقدرة أوسع يكون مقبولاً كلياً لدى أميركا .

وفي الوقت نفسه بعد أن ابتعدت عن السفير الأميركي ، اتصلت بالسيد خليل كنه وذكرت له ما حصل لي مع يوسف ياسين وما بينته لسفير أميركا بخصوص استبدال ميثاق بغداد بغيره ليكون أوسع شمولاً وأكثر عدداً من الدول العربية . ثم طلبت منه ، وهو المتصل بنوري السعيد وصاحب الحظوة لديه ، أن يذكر له كل ذلك ويستفسر منه عن إمكان الشروع بهذا الترتيب الجديد إذا وجد فيه فائدة ترجى وإخباري بذلك .

وفي اليوم التالي جاءني خليل كنه وعليه علائم الوجوم ظاهرة بارزة ، وقال لي لقد أفهمت نوري بكل ما أخبرتني بخصوص استبدال ميثاق بغداد بغيره ؛ وقد أحاط بكل التفاصيل ولكنه كلفني أن أرجوك وحتى أن أتوسل إليك ألا تتقدم بهذا المشروع أكثر مما حصل لك ؛ لأن مشروع استبدال ميثاق بغداد يضر بالعراق ضرراً بليغاً فيجب الابتعاد عنه بكل صورة .

تقارب هاشمي - سعودي

-٨٥-

لقد بقيت الخلافات قائمة بين حكومة الرياض وحكومة بغداد فترة طويلة ، بسبب التباين في الاجتهادات والآراء السياسية ، عربياً ودولياً ، بالإضافة إلى رواسب الخلاف القديم بين الأسرتين الهاشمية والسعودية . وقد حدث لي مراراً أن قابلت صديقي الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وتكلمت معه في هذا الشأن ؛ لإحلال التفاهم بين البلدين الشقيقين .

وفي سنة ١٩٥٠ عندما كنت في القاهرة بمهمة رسمية ، وأنا رئيس الحكومة العراقية ، اجتمعت بالأمير فيصل ودار الحديث عن أمور كثيرة تخص بلدينا في سبيل تصفية القلوب وإزالة الشوائب .

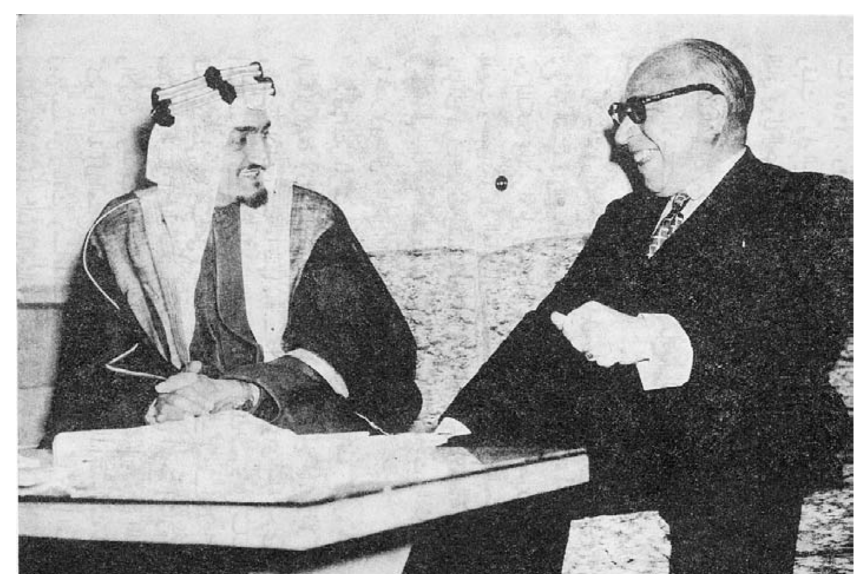
كما بذلت فيما بعد ، وفي فترات ومناسبات متفاوتة ، مساع كثيرة وحثيثة لبلوغ هذه الغاية ، توحيداً لكلمة العرب ، وخدمة لقضاياهم بإزالة الخلافات فيما بينهم . . . تلك الخلافات التي لا يفيد منها إلا الأعداء . . . وبعد جهود متواصلة تم الاتفاق على أن يسافر الملك فيصل الثاني والأمير عبدالإله إلى السعودية ؛ لردّ زيارة الملك سعود لبغداد ، على أن تكون زيارتهما للرياض باعتبارها عاصمة المملكة السعودية . وهكذا تمت الترتيبات بشأن الزيارة وتحدد موعدها في تشرين الثاني سنة ١٩٥٧ . وقد طلب إليّ الأمير عبدالإله أن أصحبه في زيارة الملك للرياض وقبلت . وفي اليوم المحدد سافرت الطائرة الفايكاونت العراقية وفيها الملك فيصل الثاني ، ولي العهد عبدالإله ورئيس الوزراء علي جودة ، ووكيل الخارجية علي ممتاز ، ووزير المالية وأنا وعبدالله دملوجي ، والأتباع الذين يوجدون عادة في ركاب الملك ، ووصلنا الظهران بعد ساعتين ، وبعد قليل تركنا الظهران ووصلنا الرياض بعد الظهر . وكان في الاستقبال الملك سعود وأركان الدولة السعودية . وكان الأمير فيصل مسافراً لإيطاليا للاستشفاء .

ولا شك في أن الحفاوة التي استقبل بها الملك وولي عهده كانت عظيمة وفيها نوع من الصميمية والصداقة القويتين . وفي أحد أيام الزيارة أخبرت بأن اجتماعاً ما بين الملكين والأمراء على وشك الانعقاد ، وأنهم يطلبون حضوري هذا الاجتماع ؛ فذهبت وحضرت وكان العدد الموجود قليلاً . وقد بدأ البحث في أمور تتعلق بمهاترات صوت العرب وسياسة مصر ، وكانت الاقتراحات منصبة كلها على ضرورة توحيد الجهود ما بين السعودية والعراق لدرء خطر التعديات والتطاولات التي تقوم بها مصر ووسائل دعاياتها .

وقد اعتبر المراقبون أن هذه الزيارة كانت ذات فائدة كبيرة ، باعتبارها من الوسائل المهمة لإزالة الجفاء ما بين البلدين ؛ بل لجلب الخير لهما بتوثيق عرى الأخوة وتأسيس علاقات رصينة ما بينهما . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد تمكنت الحكومة العراقية من الحصول على موافقة الملك سعود على سياسة العراق نحو الكويت ، بمعنى أنه يجب على بريطانيا أن تمنح الكويت استقلالاً كاملاً ثم تساعد مبدئياً العراق على إدخال الكويت ضمن الاتحاد العربي المزمع إنشاؤه ما بين العراق والأردن . وقد فهم من الأحاديث التي حصلت في تلك الزيارة أن الملك سعود مهتم كثيراً برعاية آل الصباح ، ولا يريد أن يمسوا بسوء ، وذلك تقديراً منه لما قاموا به منذ زمن بعيد من رعايات ومساعدات لآل السعود عندما كانوا بعيدين عن الحكم ومضطهدين من قبل الدولة العثمانية .

مع الملك سعود بن عبدالعزيز





مع جلالة الملك فيصل آل سعود

الاتحاد العربي

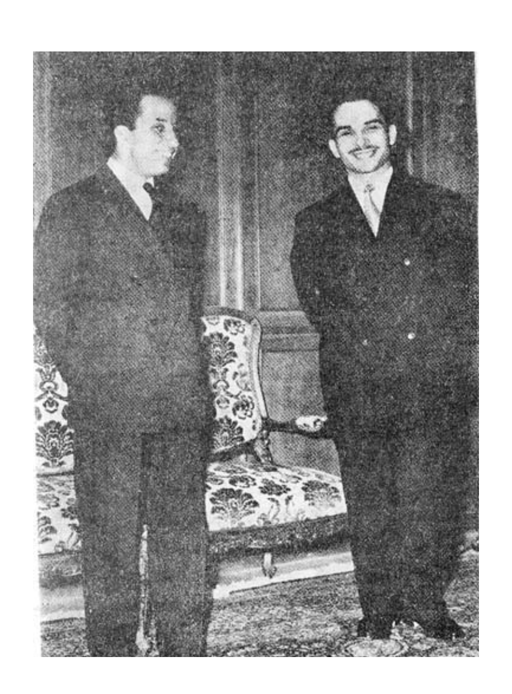
-٨٦-

لقد كانت الوحدة العربية هي الأمنية الغالية المحببة التي كانت تدغدغ أخيلتنا وأحلامنا منذ فجر حياتنا . وكانت الهدف الأكبر الذي من أجله قام أبو النهضة العربية الملك الشهيد الحسين بن علي بثورته العربية الكبرى ، ثم ضحى بعرشه وارتضى لنفسه الموت في منفاه في قبرص ، شهيداً في سبيل المبدأ ، غير متهاون بأي حق من حقوق العرب في الحرية والسيادة ، ولا مفرط بأي شبر من أرض العرب لغير العرب . ومن أجل تحقيق الوحدة العربية ، تابع أبناؤه وأحفاده النهوض بالرسالة القومية السامية ، والعمل مع أحرار العرب المخلصين لتحقيق تلك الأمنية الغالية ، رغم الصعوبات والعراقيل التي كان يضعها في طريقهم المستعمرون والأعوان الحقيقيون للاستعمار ، الذين دأبوا على بعثرة جهود هذه الأمة ، وتفتيت وحدتها ، وتشتيت رجالها ، والتفريق بين شعوبها ، وتخريب المساعي الخيرة التي كان يبذلها المخلصون لجمع الكلمة ولمّ الشتات . . . فكانوا يعارضون كل مسعى من هذا القبيل ، ويشاغبون عليه وعلى القائمين به بأساليبهم الشريرة الغوغائية ، ودعاياتهم الكاذبة التي تصوّر الحق باطلاً ، والباطل حقاً ، وتصورّ الدعوة إلى الوحدة أو الاتحاد بين البلاد العربية ، وكأنها مشاريع استعمارية! . . . ويعلم الله أن الاستعمار وأعوانه الحقيقيين هم الذين قاوموا كل جهد ، وكل مشروع لإزالة الحدود المصطنعة التي أقامها الاستعمار بين أقطار العرب ، وتمسّك بها وزادها تثبيتاً وترسيخاً أعوان الاستعمار الحريصون على مصالحهم الخاصة ، ولو على حساب وحدة أمتهم وخيرها ، وقوتها وازدهارها . . . ويعلم الله أنه لو كانت تلك المساعي والمشاريع الاتحادية استعمارية ، يريد لها الاستعمار أن تتحقق ، لكانت قد تحققت ، ولكانوا هم ، الذين يدّعون الوطنية ، أول من يحقق للاستعمار غاياته ورغباته .

لقد حاول المرحوم الملك عبدالله أن يوحّد بين الأردن وسورية ، ولكن العراقيل الكثيرة وضعت في سبيله . ونشأت فكرة إقامة وحدة بين العراق وسورية ، وكانت هذه الفكرة تتوهج شعلتها حيناً ، وتخبو تارة أخرى . . . إذ إن أحرار البلدين الشقيقين كانوا يعملون من أجل تلك الوحدة ؛ لأنهم يرون أن جميع العوامل التي يتطلبها قيام تلك الوحدة متوفرة بصورة طبيعية كاملة ، من صنع الله لا من الاستعمار ، ويرون أن في قيام تلك الوحدة الخير كل الخير لكل من البلدين ، وللعرب أجمعين ، لا سيما وأنهم سبق لهم أن كانوا رفاق جهاد عملوا معاً منذ العهد العثماني في الجمعيات السرية ، لتحرير وتوحيد بلادهم ، كما عملوا في الثورة العربية الكبرى تحت لواء الحسين بن عليّ ، وعملوا معاً في تأسيس الدولة السورية في العهد الفيصلي ، ثم في تأسيس الدولة العراقية . لكن الخدام الحقيقيين للاستعمار قاوموا تلك الفكرة وعارضوا تلك الجهود بمختلف الحجج الواهية الكاذبة ، خدمة لمصالحهم ومطامعهم الخاصة ، ومكاسبهم ومناصبهم ، وخدمة للاستعمار وأغراضه ورغباته في تفكيك أواصر هذه الأمة ، وتفريق كلمتها ، وتمزيق وحدتها ، والحط من كرامتها .

وعندما نشطت الاتصالات ، بدوافع لا يعلم حقيقتها إلا الله ، لإقامة وحدة بين سورية ومصر ، تحت رئاسة زعيم مصر ، رغم ما بين البلدين من فوارق وحواجز ومسافات وخلافات ، ورغم قلة العوامل الطبيعية السليمة التي تؤهلها للاتحاد ، بالنسبة إلى العوامل القائمة بين العراق وسورية ، أو العراق والأردن ، أو سورية والأردن . . عندما نشطت تلك الاتصالات لإقامة وحدة بين سورية ومصر ، وحدة كان يرى العقلاء والخبراء أنها لا يمكن أن تقوم ، وإن قامت فلا يمكن أن تدوم ، لألف سبب وسبب . . عند ذلك قام عدد كبير من الشخصيات العربية المخلصة ، في العراق والأردن وغيرهما ، بالضغط على المسؤولين العراقيين والأردنيين للعمل الحثيث على إقامة اتحاد بين البلدين الشقيقين ، سبق أن دارت حوله من قبل أحاديث ، وبذلت جهود ، لا سيما وأنه في مبناه ومعناه ، طبيعي سليم ، بل أسلم من سواه ، لما بين البلدين من جوار وتكامل وتشابه ومصالح مشتركة ، لا سيما وأن على رأس الحكم فيهما حفيدي شيخ النهضة ، وقائد الثورة ، ومحرّر الأمة ، وحامل رسالة الوحدة . ولقد لقيت الدعوة تجاوباً واستجابة لدى المسؤولين في العراق والأردن ، فبدأت الاتصالات التمهيدية ، وذللت العقبات ، وصحت العزائم ، وصفت النوايا ، فسارت الأمور على ما يرام . وانتقل أخيراً إلى عمان وفد عراقي بتاريخ ١٩٥٨/٢/١١ لإجراء

الفيصل والحسين يوم إعلان الاتحاد





نوري السعيد

المفاوضات النهائية وإنجازها . وكان الوفد برئاستي وعضوية برهان الدين باش أعيان وزير الخارجية ، ونديم الباجه جي وزير المالية ، وعبدالرسول الخالصي وزير العدلية ، وعبدالله بكر رئيس الديوان الملكي ، وبهاء الدين نوري سفير العراق في عمان ، والفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس أركان الجيش العراقي . اما الوفد الأررني ، المقابل ، فكان برئاسة إبراهيم هاشم رئيس الوزراء ، وسمير الرفاعي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وسليمان طوقان وزير البلاط ، وخلوصي الخيري وزير الاقتصاد الوطني ، وأحمد الطراونة وزير التربية والتعليم والعدلية ، وبهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي ، وعاكف الفايز وزير الدفاع والزراعة ، وفرحان شبيلات السفير الأردني في بغداد ، والفريق حابس المجالي رئيس أركان الجيش الأردني ، واللواء صادق الشرع معاونه . وكان يشرف على سير المفاوضات كل من جلالة الملك فيصل الثاني وجلالة الملك الحسين بن طلال ، وسمو الأمير عبدالإله . وقضينا ثلاثة أيام بلياليها في مفاوضات ودراسات متواصلة ، وجهود مخلصة لتقريب وجهات النظر ، وتذليل العقبات ، والاتفاق على روح الاتحاد ونصوصه الدستورية حتى توصلنا إلى وضع دستور له ، أعتقد جازماً أنه من أنجح وأكمل وأسلم الدساتير التي يمكن أن توضع لمثل هذا الاتحاد ، الذي ترك الباب فيه مفتوحاً لأية دولة عربية ترغب في الانضمام إليه . وبما أن هذا العبء المشرّف ، عبء المفاوضات ووضع دستور الاتحاد ، كان بأكثره ملقى على كاهلي ، فإنني لا أرى بداً من أن أعترف بما لقيته من تعاون صادق ، وجهود مخلصة من جميع إخواني في الوفدين المتفاوضين ، لا سيما من دولة سمير الرفاعي ، هذا الرجل الممتاز في أخلاقه أولاً ، ثم في دهائه السياسي وبراعته الدبلوماسية ، وكفاءته النادرة ، وحكمته وحنكته ، وإخلاصه الراسخ لبلده ولمليكه ، ولا عجب فهو من مؤسسي الدولة في الأردن منذ عهد المرحوم الملك عبدالله . ولا ريب في أن له من أصالته ، ومزاياه الشخصية ، وطول ممارسته ، ما جعله رجل حكم من طراز رفيع . لقد تعاون معي هذا الرجل الكفء بكل جد وإخلاص ، مع جميع أعضاء الوفدين ، حتى توصلنا إلى تلك النتيجة السارة ، حيث أعلن قيام الاتحاد يوم ١٩٥٨/٢/١٤ على أن يكون الملك فيصل رئيساً للاتحاد ، وعند غيابه فيكون الملك الحسين هو رئيس الاتحاد ، وعلى أن تحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية ، وباتفاقاتها السابقة وبحكومتها المحلية ونظام حكمها ، وبرلمانها . . . وعلى أن تكون للاتحاد حكومة اتحادية ، وبرلمان اتحادي ، ومحكمة اتحادية عليا . وتتولى حكومة

الاتحاد شؤون الرئاسة والخارجية والدفاع والمالية ، تمهيداً لتوحيد التعليم مثلاً وغيره من الشؤون فيما بعد ، بالتدريج وحسب مقتضيات الحاجة والمصلحة . وقد كانت النية متجهة إلى إسناد رئاسة حكومة الاتحاد إليّ ، إلا أن الملك فيصل والأمير عبدالإله حدّثاني على حدة ، قائلين : إن الجانبين العراقي والأردني يريان إسناد رئاسة حكومة الاتحاد إليك ، ولكن بما أن نوري السعيد رجل كبير ، ومريض ، وفي أواخر أيامه ، وله خدماته الطويلة في سبيل الأمة العربية ووحدتها ، فما رأيك في أن تسند إليه رئاسة أول حكومة للاتحاد مكافأة له وتقديراً لجهاده الطويل؟ فأجبت على الفور بالموافقة على ذلك الاقتراح ، مكتفياً بما سمعته من الملك والأمير ، ومن الملك الحسين ، ومن أعضاء الوفدين ، من تقدير لشخصي وجهودي ، ورغبة في إسناد الوزارة إليّ . وباركت ذلك لأنني بدوري لا أنكر جهود الرجل ، وهو زميلي وصديقي ، وليس من يستطيع إنكار تاريخه الحافل وماضيه المشهود في خدمة الأمة العربية وقضاياها . فتألفت حكومة الاتحاد على الشكل الآتي :

نوري السعيد : رئيساً (عراقي ، من رؤساء الوزارات العراقية) .

إبراهيم هاشم : نائباً للرئيس (أردني ، من أصل فلسطيني ، من رؤساء الوزارات الأردنية) .

توفيق السويدي : وزيراً للخارجية (عراقي ، من رؤساء الوزارات العراقية) .

خلوصي الخيري : نائباً لوزير الخارجية (أردني ، من أصل فلسطيني ، من الوزراء الأردنيين) .

سليمان طوقان : وزيراً للدفاع (أردني ، من أصل فلسطيني ، وزير بلاط ، ومن الوزراء الأردنيين) .

أمير لواء الجو الركن سامي فتاح : نائباً لوزير الدفاع (عراقي ، من قادة سلاح الجو العراقي) .

عبدالكريم الأزري : وزيراً للخزينة (عراقي ، من الوزراء العراقيين) .

وعين خليل إبراهيم (وهو مدير دعاية عام في العراق سابقاً) أميناً عاماً لرئاسة وزارة الاتحاد .

وكان إعلان هذا الاتحاد المبارك بشرى سارّة تهلّل لها جميع العرب المخلصين ، فانهالت برقيات التهاني من ملوك العرب ورؤسائهم ، والمخلصين من رجالهم في مختلف أقطارهم بهذا الحدث العظيم ، وهذه الخطوة الميمونة المباركة ، التي تحققت بها

أمنية غالية من أعز أماني الأجيال العربية . حتى إن ممثل الزعامة المصرية نفسه ، وهو الذي سبق له أن قال في العراق والأردن ، ممثلين بملكيهما وزعمائهما ، وساستهما وسياستهما ، بل وفي عائلتهما المالكة ، رجالاً ونساء ، أحياء وأمواتاً ، مالم يقله مالك في الخمر ، لم يسعه إزاء موجة الغبطة التي رآها تغمر العرب المخلصين ، إلا أن يبعث إلى الملك فيصل ، رئيس الاتحاد ببرقية ، هذا نصها (للتاريخ!) :

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق - بغداد .

إن الاتحاد العربي الذي وحّد اليوم ما بين العراق وبين الأردن خطوة مباركة تتطلع إليها الأمة العربية كلها بأمل كبير ، باعتبارها اتجاهاً يستمد قوته من أعماق الضمير العربي ، وإننا واثقون تمام الثقة أن الاتحاد العربي سوف يكون قوة لكل العرب على كل أعداء العرب . إن الأيام التي تعيشها الأمة العربية الآن أيام خالدة مجيدة ، وما من شك أن الأحداث التي عاشتها أمتنا في الفترة الأخيرة تبشر بأن فجر الوحدة الذي أشرق على كل الآفاق العربية هو مطلع بازغ جديد للأمة العربية المناضلة ، وأن القومية العربية ستفخر وتعتز بالخطوة التي اتخذتموها في عمان اليوم ، واثقة أنها تقرب منا يوم الوحدة العظمى ، وما من شك أن شباب جلالتكم وإيمانكم وصادق إخلاصكم سوف يكون من القوى الدافعة في سبيل تحقيق حلم العرب الكبير . وإني إذ أبعث لجلالتكم تهاني ، أتمنى من صميم قلبي أن يوفقكم الله ، وأن يسدد خطاكم ، وأن يبارك شعبكم العظيم .

جمال عبد الناصر

كلام جميل ، مزوّق ، منمّق . . . ولكن ما كاد يجفّ حبره ، حتى راح سيادته يدقّ الأسافين ، ويهاجم ويتهجم . . . حتى تحققت أماني أعداء العروبة ، من الأقارب والأجانب ، بتقويض كيان العراق ، في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وتخريب الاتحاد العربي! . . . لا سيما عن طريق الخطب والتصريحات ، والصحف والإذاعات المعروفة ، والحمر من السادة والعملاء ، في الداخل والخارج . . حتى إن الزعيم المصري لم يتورع من أن يخطب في الشام ؛ ليعلن على الملأ فرحته وشماتته بالذي حدث في ١٤ تموز وما عقب ذلك مما سيسجله التاريخ في صفحات سود .

العراق والكويت

-٨٧-

إن قصة العراق مع الكويت قصة قديمة وطويلة لا أرى من المناسب ولا من المفيد الدخول في تفصيلاتها في الوقت الحاضر ، إذ إنها ذات جذور بعيدة تعود إلى العهد العثماني ، وذات تطورات تعاقبت من طبيعة صلة الكويت بالعراق ، إلى موضوع الحدود بينهما ، إلى مشكلة تهريب البضائع بين البلدين ، الذي كان يجري على نطاق واسع بسبب ارتفاع قيمة الفرق في التعرفة الكمركية . . . إلى أن تدفق النفط غزيراً في الكويت ، فجعل منه بلداً مرموقاً تتجه إليه الأنظار بسبب ثروته وإمكانياته الهائلة ، مما حدا بالعراق ، لا سيما بعد أن قام «الاتحاد العربي» بينه وبين الأردن ، إلى بذل الجهود لدى المسؤولين الكويتيين والبريطانيين بغية إعلان استقلال الكويت وخلاصه من الحماية البريطانية ، تمهيداً لانضمامه إلى الاتحاد كعضو كامل أصيل .

لقد قام المستر سلوين لويد ، وزير الخارجية البريطانية ، بزيارة بغداد في أواخر شتاء ١٩٥٦ ، في طريقه إلى جنوب شرقي آسيا لحضور اجتماع ميثاق سيتو ، فانتهز العراق الفرصة ، وطالبه بتحقيق استقلال الكويت تمهيداً للعمل على انضمامه إلى «الاتحاد العربي» المزمع إنشاؤه . فأجاب سلوين لويد بأنه سيعرض الأمر على مجلس الوزراء البريطاني ، وقد فعل ، ففوّضه مجلس الوزراء بمعالجة الموضوع مع العراق . ومنذ ذلك الحين جرت اتصالات متقطعة بين العراق وبريطانيا أدت إلى إعراب بريطانيا ، بلسان سفيرها السير مايكل رايت ، عن استعدادها لمنح الكويت استقلاله ، على أن تترك له حرية الانضمام إلى الاتحاد .

وتتابعت الأحداث ، ومرّت فترة اجتاحت الكويت فيها -فيما اجتاحته من دنيا العرب- موجة من التيارات المتطرفة . وكانت القاهرة تطمع في اتخاذ الكويت مرتكزاً لدعاياتها في منطقة الخليج العربي ، ومنطلقاً لنشاطاتها ، أملاً في تحقيق مطامعها

البعيدة الواسعة ، وذلك بسبب أهمية الكويت ، ومركزه في المنطقة . وقد بدأ ينفذ مخططاتها فعلاً ذلك العدد الكبير من المصريين ، الذين جاءوا الكويت في تلك الفترة بصفة خبراء و مستشارين وموظفين! . . فأخذت الدعايات هناك تتفشى ضد العراق والأردن ، والسعودية أحياناً ، الأمر الذي دفع العراق إلى بذل المساعي الحثيثة في سبيل استقلال الكويت ، ثم انضمامه إلى الاتحاد العربي ، وذلك لتحقيق الاستقلال أولاً ، والتخلص ، ثانياً ، من الدعايات والنشاطات المناوئة التي أخذت تستشري في الكويت . . . ثم الاستفادة ، ثالثاً ، من قوة الكويت المادية في مساندة الأردن ، الذي يقف بفقره ، وإمكانياته الضئيلة المحدودة ، على أطول جبهة من خطوط النار في مواجهة إسرائيل .

وبعد أن قام الاتحاد بين العراق والأردن في شباط ١٩٥٨ ، ضاعف العراق اتصالاته ومساعيه التي كان من أهمها تفويضي في أوائل نيسان ١٩٥٨ ، وقد كنت يومذاك نائباً لرئيس الوزراء ، بالسفر إلى لبنان ، وإجراء محادثات سرية حاسمة في هذا الشأن مع سمو أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم ، الذي كان هناك في ذلك الحين . وبالفعل أجريت معه هناك محادثات طويلة وهامة ، أثيرت خلالها أمور خطيرة . ثم استأنفتها معه فيما بعد ، في جولة أخرى ، بحضور جلالة الملك فيصل الثاني ، عندما زار الشيخ بغداد في حزيران ١٩٥٨ . ولكن تلك المحادثات لم تنته إلى نتيجة إيجابية .

لقد تكونت لدى المسؤولين العراقيين قناعة بأن بريطانيا كانت تضع العراقيل في سبيل تحقيق ذلك الهدف ، الأمر الذي نجم عنه بعض الجفاء ، بل التوتر ، في العلاقات بين بغداد ولندن ، وجعل المسؤولين العراقيين يضاعفون مساعيهم ، وضغطهم على بريطانيا ، وتحميلهم لها مسؤولية ما ينتج عن تلك العرقلة من انتشار التيارات والنشاطات المتطرفة في المنطقة ، وتفاقم أخطارها . . . إلى أن جاءني السفير البريطاني يبلغني أن حكومته توافق مبدئياً على فكرة انضمام الكويت ، بعد إعلان استقلاله ، إلى الاتحاد العربي ، على أن تُدرس تفصيلات ذلك في اجتماع خاص يعقد في لندن في ٢٤ تموز ١٩٥٨ ما بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الاتحاد العربي – من ناحية ، وبين رئيس الوزراء ووزير الخارجية البريطانيين ، من الناحية الأخرى (بمناسبة اجتماع مجلس وزراء ميثاق بغداد في لندن آنذاك) . فاتفقنا على ذلك .

وقد أمرت فوراً بتأليف لجنة خاصة من الخارجية والدفاع ، أوكلت إليها مهمة إعداد مذكرة مسهبة محكمة ، مدعمة بجميع الوثائق ، والحجج والمعلومات ، المفصلة الكاملة . وبينما كنت على وشك إذاعة تلك المذكرة في مؤتمر صحفي ، قبل سفرنا إلى لندن بأيام ، تدعيماً لموقفنا في المفاوضات هناك ، جاءني السفير البريطاني يرجوني ، بإلحاح ، عدم الإقدام على شيء من هذا القبيل ، قبل الاجتماع المقبل في لندن ، الذي اتفقنا بشأنه ، حرصاً على سير الأمور ، دون تشويش ، في مجراها الطبيعي نحو النتيجة ، التي أكد لي السفير اعتقاده بأنها ستكون إيجابية ومرضية . فاستجبت لرجائه .

هذا ما كان يجري في العلن . . . أما ما كان يدبّر في الخفاء فأمر يعلمه علاّم الغيوب! . . . لقد كان ذلك الاجتماع ، اجتماعي الأخير بالسفير البريطاني ، في الحادي عشر من تموز ١٩٥٨ . . . ولم نلتق فيما بعد ، إذ قد وقع الانقلاب المشؤوم ، صبيحة ذلك اليوم الأسود في تاريخ العراق والعرب ، يوم الرابع عشر من تموز ١٩٥٨! . . .

-٨٨-

الأقدار تمهد...

لقد كانت استعدادات سفر الملك إلى أوروبا لاجتماعه بخطيبته قائمة على قدم وساق . وكان الملك متشوقاً للسفر ومستعجلاً في تحديد موعده ولا يقبل أي سبب يؤدي إلى تأخيره . وقد حدد يوم الثامن من تموز سنة ١٩٥٨ موعداً للسفر . وفي السابع من تموز ١٩٥٨ جاءني وزير مالية الاتحاد عبدالكريم الأزري وأخبرني بأن قانون الخدمة الخارجية للاتحاد ، وقانون توحيد النقد الاتحادي والبنك المركزي في الاتحاد قد أنجزا ولم يبق لنشرهما سوى يومين . ولما كان يتمنى شخصياً أن يتوجهما جلالة الملك بإمضائه قبل سفره ؛ فقد فاتح جلالته فوجده غير مستعد لتأخير سفره إلى ما بعد يوم ٧ تموز . لذلك رأى أن يوسطني في هذا الشأن لأقنع جلالته بتأخير سفره يومين أي من ٧ منه إلى ٩ من فوعدته خيراً ، وبعد ساعتين ذهبت إلى البلاط وقابلت الملك وقصصت عليه رأي وزير مالية الاتحاد ، وقلت إن تأخير سفر جلالته يومين لا يقدم ولا يؤخر فاقتنع بعد تململ طفيف وضحك وقال : طيب سنتأخر ليوم ٩ تموز .

الملك فيصل

لقد كانت الأقدار قاسية على ما يظهر لأنها بهذا التأجيل عجلت في إتمام ما سيحل بالملك من أخطار . ففي يوم ٨ تموز وردت برقية من شاه إيران الذي كان في واشنطن يقول فيها إنه قابل الرئيس إيزنهاور ، ولديه شيء كثير من المعلومات التي يرغب في إبلاغها لمجلس ميثاق بغداد . وبما أنه راجع إلى طهران فسيمر باستانبول لمدة قصيرة ويقترح أن يجتمع رؤساء دول الميثاق ورؤساء وزرائهم في استانبول للمداولة ؛ وقد حدد يوم مروره باستانبول يوم ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ . وهكذا حلت الكارثة بالملك وملكه ومملكته! اضطر الملك إلى تأجيل سفره ثانية من ٩ تموز إلى ١٤ تموز سنة ١٩٥٨

في الساعة الثامنة صباحاً . وهيأ بذلك القدر نهاية حكم امتد من ٢١ آب ١٩٢١ إلى ١٤ تموز ١٩٥٨ .

لقد وقع الملك على القانون وتحققت رغبة وزير مالية الاتحاد . وكأنه في عين الوقت وقّع صكّ إعدامه وانتهاء حكمه ، رحمه الله . ومن الصدف الغريبة والمواقف القاسية في مجرى عمر الإنسان ، أن يشاهد عوامل ومؤثرات تتجمع وتتكدس في نقطة واحدة في وقت واحد ، وبذلك تتحتم النتيجة ويحصل مانسميه (الأجل) أو (القضاء والقدر) أو غير ذلك من عبارات التسليم بالواقع الأليم .

لقد قبل الملك فيصل تأجيل سفره من ٧ تموز إلى ٩ منه ، ثم من ٩ منه إلى ١٤ منه ، استجابة لرغبات وأسباب مختلفة ، فأسلمه ذلك إلى جلاديه ليقضي نحبه صريعاً في جريمة من أبشع الجرائم البربرية ، بل مجزرة جماعية ، لئيمة ، حمراء ، همجية . . .

الأمير عبد الإله

غير أن عوامل أخرى تحكمت بدورها في مصير ولي العهد عبدالإله ، وهذا تفصيلها : كان الأمير قد ذهب إلى استانبول بقصد البقاء فيها لقضاء الصيف أو التنقل خارج العراق من بلد إلى آخر . وبين ليلة وضحاها رجع إلى العراق في موسم أشد حرارة من كل مواسم العراق . فسألته لماذا اختار حرّ العراق على هواء استانبول العليل؟ فأجابني بأنه فهم من بعض اتصالاته ومن المعلومات ، التي أتته من الداخل ، أن بعض المفسدين قد يقومون ببعض الحركات والتشويشات ، أثناء غياب الملك وغيابه هو أيضاً عن العراق ، فأراد أن يبقى ببغداد عندما يغادر الملك إلى لندن . وبذلك وقّع الأمير هو الآخر صكّ إعدامه وسلك السبيل الذي أوصله إلى أعدائه في الوقت المناسب ، الذي حدده القدر الساخر .

نوري السعيد

ثم نأتي بعد ذلك إلى دور نوري السعيد والظروف التي ساقته إلى بغدد ، مع أنه تركها بقصد قضاء الصيف في الخارج . لقد سافر نوري السعيد مع زوجته في أواخر شهر حزيران سنة ١٩٥٨ إلى لندن ، فاستقر فيها وانقطعت أخباره . وعندما زرت الملك فيصل في البلاط لأكلمه بخصوص تأجيل سفره من ٧ تموز إلى ٩ تموز ووافق



جلالة المغفور له الملك فيصل الثاني تحت
صورة لجلالة جده المغفور له الملك فيصل الأول

على ذلك التأجيل ، التفت إلى رئيس ديوانه عبدالله بكر وقال له : لا تنسّ يا عبدالله ، نوري باشا عندما سافر إلى لندن ، رجاني أن أبعث إليه ببرقية أطلب فيها حضوره إلى بغداد . لذلك أعطه البرقية بالمآل الذي أراده . وضحك! ثم قال : لم أعلم السبب الذي حدا بنوري كي يطلب مني هذا الطلب . هل كان له شغل خاص أراد الرجوع لبغداد لقضائه ، فأراد أن يؤمن أجور السفر بطلبي له واستدعائه؟ . . . فضحك أيضاً وكأنه أراد بذلك مجرد النكتة ، لأنه كان يحب النكتة . كان هؤلاء هم الثلاثة المطلوب جمعهم في محل واحد وفي وقت واحد ، حتى تتم عناصر الانقلاب والانقضاض عليهم بأجمعهم ، وكأن القدر قد جمعهم من حيث لا يعلمون ولأسباب عجيبة تافهة قد تشكل تبريراً كافياً لوجودهم في بغداد في أشد أيامها حرارة .

وقد بيّن أحد الشهود في المحكمة العسكرية العليا (محكمة المهداوي) أن عبدالكريم قاسم وزملاءه كانوا يترقبون اجتماع أولئك الثلاثة من زمن طويل . فذكر أن عبدالكريم قاسم قد أبلغ طغمته قبل بدئها العمل ليلة الرابع عشر من تموز ، أن الفرصة مواتية للانقلاب بشكل لا يتيسر دائماً وهي وجود الثلاثة في وقت واحد في بغداد .

-٨٩-

نوايا ومحاولات

وقد ظهر فيما بعد أن محاولات عديدة كانت قد سبقت انقلاب ١٤ تموز ، ولم تقع لأن أحد الثلاثة كان غير موجود أو اثنين منهما لم يكونا موجودين في المحل المزمع بدء العمل فيه . والمهم على ما أعتقد أن نوري السعيد لو كان غائباً عن بغداد في ليلة ١٤ تموز لما كان الانقلاب ، ولما سجل التاريخ تلك المآسي التي وقعت تحت اسم (ثورة) . والدليل على ذلك عدم تمكن الانقلابيين من القبض على نوري السعيد في أول أيام الانقلاب ، وظهور هلعهم البالغ من هربه واختفائه . حتى إنهم وعدوا بدفع مكافأة قدرها عشرة آلاف دينار لمن يخبر عنه أو يسهل القبض عليه حياً أو ميتاً . ولما اكتشف وجود نوري ووجد نفسه لا محالة هالكاً أطلق رصاصة واحدة على رأسه فانتحر ، وبذلك استراح الانقلابيون واستبشروا خيراً في بدء حركتهم الهوجاء التي تتابعت فيما بعد في سلسلتها الرهيبة حلقات الخيانة والإجرام ، والهدم والتخريب ، والاعتداء على الكرامات والأرواح والأموال ، والقضاء على ما كان العراق ينعم به من استقرار وازدهار .

النبأ في استانبول

لننتقل الآن برهة إلى استانبول ، ففي الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ ، كان المستقبلون ينتظرون وصول طائرة ملك العراق ووفد العراق . وهاكم ما نقله إليّ سفيرنا في أنقرة السيد نجيب الراوي من معلومات عن المشهد ، مشهد استقبال ملك العراق الذي لم يصل . قال الراوي : دقت الساعة الحادية عشرة والركب الملكي لم يظهر في الجو ، ولكن بعض التهامس بدأ يظهر ما بين المسؤولين

الأتراك والقلق يتزايد من تأخر الركب . وقد اقترب مني عدنان مندريس وسحبني من يدي منتحياً عن الجماعة وقال لي : يظهر أن اضطراباً قد حدث في بغداد هذا الصباح ، ولا بد أن يكون قد أثر على سفر الملك والوفد . وبعد برهة أتى أحد الموظفين في معية مندريس وهمس في أذنه شيئاً ، وعلى الفور جاءني عدنان وقال لي يجب أن نرجع إذ لا فائدة من الانتظار ، وأرجوك أن تمر بي اليوم الظهر الساعة الواحدة للمداولة . وقد أعلن الخبر بعد ذلك بدقائق أن انقلاباً عسكرياً قد حدث في بغداد ، وأن الملك فيصل وجماعته لم يسافروا من بغداد . فانتشر المستقبلون وغادروا المطار . وفي الساعة الواحدة بعد الظهر حضرت حسب الموعد في مكتب عدنان مندريس ، وبسط لي كل المعلومات المتعلقة بالتمرد العسكري الحادث ، وقال إننا أعددنا فرقتين للتقدم نحو الحدود العراقية بقصد تأديب المتمردين ، ولكننا نرجح أن نتصل بالإنكليز ليكون عملنا العسكري بناء على اتفاق ؛ لأن قوة عسكرية بريطانية قد نزلت في عمان وقوة أميركية من الأسطول السادس في حالة نزول إلى البر في بيروت ، لذلك آمل أن أوافيك بما يحدث إذا مررت بي غداً صباحاً في الساعة التاسعة . وفي الوقت المحدد ذهبت إلى مندريس فوجدته فاتر العزيمة وقد فارقته تلك الحماسة التي كانت مستحوذة عليه البارحة ، وقد صدق حدسي إذ بادرني بقوله إن الوضع قد تبدل ، وإن الإنكليز لا يؤيدون أية حركات عسكرية ضد المتمردين العسكريين في العراق ، وإن الأمل معقود على أن تتحسن الحالة في بغداد بحيث تكون السلطة الجديدة متجهة نحو التفاهم وعازمة على تأمين الاستقرار ، مما لا يبرر اتخاذ أية إجراءات في الوقت الحاضر .

مجزرة رهيبة

ثم قال نجيب الراوي : هكذا خارت عزائمنا وبقينا تحت رحمة الأقدار بعدما انقطع اتصالنا ببغداد ، وبعدما فهمنا أن الملك وولي عهده وجميع أفراد العائلة الهاشمية رجالاً ونساءً قد حصدهم رصاص (الثورة)! فمضوا إلى جوار ربهم ، قافلة أخرى ، كبيرة ، من قوافل شهداء آل البيت في التاريخ . . .

والآن نعود بدورنا إلى بغداد ، إلى ساحة الانقلاب الرهيب وننقل بعض المعلومات التي اطلعنا عليها ، وقد وردت قبل الانقلاب بأشهر أو بأيام أو بساعات حتى نستوفي كل ما أحاط بالواقع الأليم من عوامل ومؤثرات!

النظام وجلادّوه

إن النظام الذي أسس في العراق في ٢١ آب سنة ١٩٢١ وترأسه الملك فيصل الأول ورعاه البريطانيون المتعاونون بدرجات متفاوتة من إخلاص ووفاء ، قد ترعرع واستتب مع الزمن وتقدم تدريجياً وببطء حتى وصل إلى الدرجة التي جعلت منه دولة عراقية مستقلة استقلالاً لا شائبة فيه ، غير أن هذا التقدم المطرد وتفاعل العناصر المختلفة العائشة في ظله ، واصطراعها من حيث الاتجاه السياسي والتقدم الاجتماعي والإصلاح في كل جهة من البلاد ، كل هذا التفاعل قد ولد حزازات وعداوات وفتح الباب أمام دسائس أتت من الخارج ، سواء أكان من طريق البلاد العربية أو الأجنبية ، وبالأخص إسرائيل وفرنسا . في الداخل أولاً ظهرت قوة الجيش الطامع في إدارة البلاد والسيطرة على مقدراتها ، فجرب حظه بانتفاضة بكر صدقي سنة ١٩٣٦ ، ثم بانتفاضة أخرى في ٢٥ كانون الأول سنة ١٩٣٨ ضد وزارة جميل المدفعي ، ثم بحركته الانقلابية الخطيرة بزعامة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١ ، ثم ببعض الانتفاضات الأخرى التي لم يكتب له النجاح فيها فخذل . أما انتفاضته الأخيرة في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ فقد حصل على ما سهل عمله فيها من مساعدات ومعاونات مباشرة وغير مباشرة ، منها الجبهة العربية التي كان يقودها زعيم مصر وسعود وشكري القوتلي ، ودسائس إسرائيل تؤيدها جميع العناصر والجمعيات الصهيونية في العالم ، ثم فرنسا التي تعتبر أي انتعاش في أية دولة عربية فشلاً لها في مناهضة العرب ، خصوصاً وأن العراق قد بدأ منذ مدة طويلة بحملة شديدة ضد فرنسا فناهضها في الغرب وفي الشرق الأوسط . ثم الموتورون من العراقيين الذين يدّعون بأنهم أصحاب رسالة تقدمية إصلاحية تعارضها حكومة العراق الراهنة . وأهم من ذلك كله الحزب الشيوعي المحلي والأحزاب والمنظمات الشيوعية في العالم ، التي كانت تعتبر العراق بحكومته الراهنة عدواً لدوداً لها ولمبادئها .

اتفاق على شر

وكل هذه القوى والعناصر المختلفة في الاتجاه والاعتقاد ، والمتفقة في شعور العداء ورغبة التنكيل بالعراق ؛ قد ألفت جبهة واحدة ساعدتها على القيام بمهمتها ثقة

العراق باستقراره ، واعتماده على حلفائه ، وقيامه بالإصلاحات والتحسينات العامة التي أوجدتها حكومته في البلاد ، مما جعلها غير عابئة بما كان يحاك في أطرافها وفي داخلها من دسائس . فألقت حبلها على غارب الأقدار فلم تتخذ أية حيطة ولم تقم بأي إجراء يصدّ عنها الكوارث . وقد ثبت بعد انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ أن أكبر قوة ساهمت فيه ودفعته إلى الأمام هي الشيوعية . أما بقية العناصر التي تعاونت معها فكانت إما سيئة القصد موتورة ، وإما وطنية جاهلة لم تطلع بعد على مقاصد وأهداف الشيوعية المستورة .

-٩١-

إهمال قاتل

أما حكومة العراق الراهنة ، فكانت غير مكترثة بما كان يهدّدها ، وإليك البيان عما كان يصلها من أخبار عن الحركات المفسدة أو الهدّامة في الجيش وفي خارجه ولم تعره أذناً صاغية :

١- ذكر الملك حسين في مذكراته المنشورة أن أخباراً موثوقة وصلته دلّت على وجود جماعة في الجيش العراقي يجري تنظيمها وتوضيب جهودها للقيام بانقلاب ضد النظام . فاتصل الملك بالأمير عبدالإله وطلب منه إرسال من يعتمد عليه لمقابلته ؛ لأن لديه معلومات هامة يرغب في إرسالها معه . فانتدب رئيس أركان الجيش العربي الموحد الفريق رفيق عارف وأرسله إلى عمان ، وعند مقابلته الملك أعطيت له معلومات موثوقة عن الحركة الانقلابية في الجيش ، وأعطيت له بعض أسماء القائمين بهذه الحركة ، فأجاب الفريق –على عادته– بجواب ملؤه الاستهزاء وعدم الاكتراث ، مضيفاً ملاحظة من عنده بأن الحركات الانقلابية التي يدّعي وجودها في الجيش العراقي ليست موجودة ، بل إن معلوماته التي حصل عليها تنبئ بوجود حركة انقلابية قريبة الوقوع في الجيش الأردني! ولما وجد الملك حين أن رسول العراق لم يأتِ لاستلام الأسرار وحملها إلى رؤسائه في العراق ؛ بل أصبح مشاحناً ومنتقداً للأردن ، أفهمه بطريقة معقولة أن مهمته الاستلام والتسليم وليس الدخول في مناقشة . وكل ما طلبه منه في هذا الشأن أن ينقل بأمانة ما أودع إليه من معلومات إلى الملك وولي العهد ورئيس الوزراء .

٢- ذكر عدنان مندريس بحضور سفير العراق في أنقرة نجيب الراوي لنوري السعيد ، عندما كان الأخير موجوداً في استانبول قبل انقلاب تموز بأكثر من شهر ، أن معلوماتهم الموثوقة تبيّن بوضوح أن انقلاباً عسكرياً يجري إعداده في الجيش العراقي ؛ بقصد إزالة النظام الراهن في العراق . فكان جواب نوري السعيد ، مشوباً بعصبية : إن هذه المعلومات غير صحيحة وإنه لا يصدّق أي شيء منها .

٣- كان سفير تركيا في بغداد بهجت تركمان كلما يأتي لمقابتي يذكر لي بعض ما كان يتصل به من معلومات عن حراجة الموقف لدى الأهلين ، وعن عدم الراحة في الجيش ، وكنت أنقل ما يقوله السفير المذكور إلى رئيس الوزراء نوري السعيد ؛ فلم يعره أذناً بل كان يقابله بابتسامة استخفاف .

٤- ذكر لي أحمد مختار بابان رئيس وزراء العراق حتى يوم ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ ، بأن بهجت العطية مدير الأمن العام جاءه يوماً قبل ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ بثلاثة أو أربعة أيام ، وقدم له تقريراً مهماً ضمّنه معلومات عن حركة بعض الضباط الأحرار ؛ وقد سمّى بعض الأشخاص وقال إن انقلاباً عسكرياً قريب الوقوع . وبعد مطالعته التقرير ذهب مع مدير الأمن المذكور إلى البلاط الملكي فوراً . وعند دخوله مكتب رئيس الديوان وجد هناك رئيس وزراء الاتحاد نوري السعيد فسلمه التقرير ، فقرأه نوري واهتم به كثيراً ، وذهب الثلاثة تواً إلى غرفة الأمير وأطلعوه على التقرير ؛ فاهتم بدوره بما تضمنه وأخذ سماعة التلفون وخابر رفيق عارف رئيس أركان الجيش ، فتلقى منه إنكاراً وتكذيباً قاطعين ، طالباً فوق ذلك عدم الاهتمام بأية معلومات تقدم من قبل الأمن العام لعدم انطباقها على الواقع .

٥- كان الدكتور فاضل الجمالي في نيويورك ، وكان قد أرسل ليتعاون مع شارل مالك وزير الخارجية اللبنانية ، الذي كان يدافع عن دعوى لبنان ليثبت اتهامه لحكومة مصر بأن غزواً على لبنان (زمن الثورة) قد وقع من سورية وبأمر من الزعامة المصرية . ولما عاد الجمالي إلى بغداد زارني في وزارة خارجية الاتحاد . ولما سألته عن مهمته أفادني بما يلزم ثم قال : لم أتمكن من مقابلة «فوستر دالاس» قبل سفري ؛ لأنه كان غائباً عن واشنطن ، ولكنني استطعت أن أقابل «المستر هرتر» نائبه وتكلمنا في مواضيع مختلفة ، ثم سألته عن قضية تسليم الخمسين طائرة الموود باستلامها العراق في حزيران الماضي ولم تسلم له . وبعدما أفادني ببعض المعلومات عن تلك القضية ، سألني هذا السؤال : يستفاد من المعلومات الموثوقة

التي تأتينا من بغداد أن في الجيش العراقي بعض الحركات والاتجاهات التي لا تشجع على الاعتقاد بأنه (أي الجيش) مستعد للانصياع لأوامر الحكومة إذا طلبت إليه العمل ، حسب الترتيب المقرر ، وأن بين الجمهور العراقي عدم ارتياح من أعمال الحكومة وغير ذلك من الأمور الموجبة للاهتمام والعناية ؛ فهل هذه المعلومات صحيحة؟ فأجبته بأن هذه المعلومات غير صحيحة ، وأن الحالة العامة في العراق بأجمعها مطمئنة . وعلى هذا قلت للجمالي أن يتصل برئيس وزراء الاتحاد ويخبره بما دار بينه وبين «هرتر» حتى يكون على علم ، وانصرف . وفي اليوم التالي زارني سفير أميركا في مقامي الرسمي ، وذكرت له ما قاله «هرتز» للجمالي . وفي تلك اللحظة دخل نوري السعيد . فقلت للسفير سأسأل رئيس الوزراء عن هذا الموضوع وأخبرك بالجواب . وعندما استقر نوري السعيد سألته هل رأى الجمالي؟ فقال : نعم! قلت : وما هو رأيك؟ قال : الجيش مخلص للملك ١٠٠٪ والشعب مخلص للحكومة ٨٠٪ فنقلت حديثه إلى السفير الأميركي وأمري لله! . . .

٦- أخبرني من أثق به من أبناء العشائر الأذكياء المتصلين بالكثير من الأمور وهو الشيخ غازي العلي الكريم شيخ مشايخ عشيرة البوعيسي في سامراء قال : في يوم ١١ تموز سنة ١٩٥٨ فهمت من مصدر موثوق أن انقلاباً عسكرياً في طريق الإعداد ، ومن أهداف هذا الانقلاب أن يقضي على النظام الراهن بقضه وقضيضه . وعلى الفور ذهبت إلى البلاد وواجهت الملك وذكرت له ما فهمته ؛ ثم رحت أواجه ولي العهد فوجدته في محله وذكرت له معلوماتي . وكان جوابه لي أن هذه المعلومات غير صحيحة ، وأنه خير لي أن أشتغل بأعمالي وأترك هذه الأمور لأهلها! ثم قال : وفي يوم ١٣ تموز سنة ١٩٥٨ تأكدت كل معلوماتي ووصلت إلى حد اليقين ، ولكنني خشيت أن أذهب بها ثانية إلى البلاط فأسمع التقريع السمج ، الذي قد يواجهني به الأمير فلم أحرّك ساكناً .

٧- ذكر لي جميل عبدالوهاب وزير العدلية في وزارة أحمد مختار بابان الأخيرة في العراق بأنه حصل على معلومات وثيقة عن قرب وقوع انقلاب عسكري في الأيام القليلة الآتية ، فاتصل بنوري السعيد وأخبره فكان جواب الأخير الإنكار والاستنكار .

٨- أخبرني من أثق به بأنه ذهب إلى دار نوري السعيد في ليلة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨

في الساعة الحادية عشرة ، وأخبر نوري بأن التدابير المعتادة التي يجب اتخاذها ويسمونها بعرف العسكريين «الإنذار» لم تتخذ بمناسبة تحريك اللوائين ١٩ و٢٠ من بغداد إلى الأردن . وعلى هذا اتصل نوري برئيس أركان الجيش واستفسر منه عن قضية «الإنذار» ؛ فتلقّى منه التأكيد القوي بأن الإجراءات اللازمة بما فيها «الإنذار» قد اتخذت . وقد ظهر فيما بعد أن هذا الإنذار لم يتخذ خلافاً لكل ما جرى عليه العرف عند أية حركات أو تحركات عسكرية تقتضي مرور الجيش من داخل بغداد .

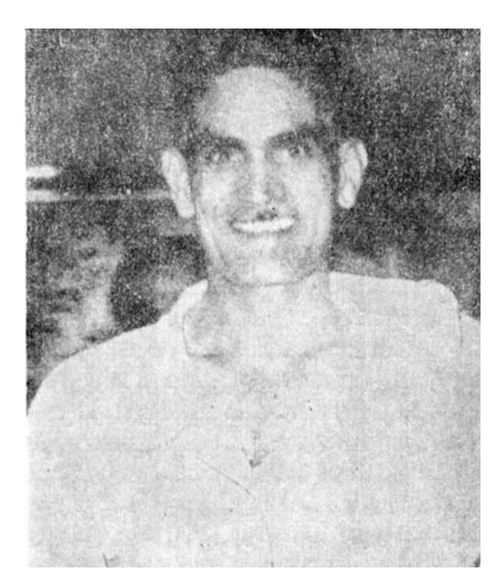
٩- لقد اعترف الفريق رفيق عارف رئيس أركان الجيش متباهياً عندما جرت محاكمته بأنه كان متسامحاً كثيراً مع الضباط الأحرار ، وكان يغضّ النظر عن أعمالهم وحركاتهم ، ولم يتخذ أية إجراءات ضدهم مع أنه كان يعلم بما كانوا يعملون!

هكذا نامت الحكومة العراقية مع ملكها وولي عهدها وكل رؤوسها نومة أهل الكهف ؛ فلم تستيقظ إلا على دوي المدافع والقنابل يوم ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ .

-٩٢-

الانقلاب الأسود

نحن في صباح يوم ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ . استيقظت من النوم مع بزوغ الشمس في الساعة السادسة . وكنت مشغولاً بجمع الحقائب وترتيب محتوياتها ، وإذ أتت الخادمة تقول : إني أسمع صوت طلقات رصاص متتابعة تأتي من بعيد فلم نعر ملاحظاتها هذه اهتماماً . وبعد دقائق رنّ جرس التلفون وقيل لي إن محمد علي الإمام يكلمني فكلمته ، وإذا هو يخبرني بأن انقلاباً عسكرياً قد حصل ، وأن الجنود يحاصرون بيت نوري السعيد ، وأنه يوصي بأن أبتعد عن بيتي ويرجح أن يأتي هو إليّ ليرافقني إلى بيته ، فوافقت وانتظرت مجيئه فلم يأتِ . وقد حاولنا الاتصال بقصر (رحاب) . وفي اتصالنا الأول أفهمونا أنهم لا يعلمون شيئاً . وباتصالنا الثاني اعترفوا بوجود انقلاب عسكري . ثم انقطعت الخطوط . وعلى هذا سارعت بالتباعد عن البيت وركبت سيارة (جيب) وذهبت إلى محل قيل لي إنه قد يكون بقائي فيه أكثر سلامة . وعندما وصلنا ذلك المحل وجدنا فيه تعميرات جارية وعمالاً يباشرون



عبدالكريم قاسم . . (الزعيم الأوحد)! . . .

العمل ؛ فقررت أن أذهب إلى الكاظمية ثم إلى عشيرة (المشاهدة) ، حيث أملك أراضي زاعية كبيرة ولي أعوان كثيرون وفي مقدمتهم رئيس العشيرة وأتباعه . وعندما وصلنا الأراضي وأخبرنا رئيس العشيرة بما حدث قبل ساعة ، اهتم الجميع بأمري وبدأوا بتقديم الخدمة والمساعدة . وأول شيء بدأنا به الاتصال (بالراديو) ببغداد والاستماع للإذاعة ، ففهمنا أن عبدالسلام محمد عارف قد أذاع إعلان الجمهورية ، وحرض الجمهور على الثورة والتنكيل بالملك والأمير ورجال الحكومة وتخريب دورهم والقضاء عليهم . ثم صدر من قائد الثورة أمر بإحالة جميع قادة الجيش وأركانه إلى التقاعد . وفي الساعة العاشرة جاءنا شخص من خدمنا وأخبرنا بأن الملك وولي العهد قد قتلا وسحلا ، وأن الناس في هياج يقرب من الجنون وضياع الشعور . ولما فهمنا تماماً مغزى الحوادث وأهدافها ، قررت أن أنتقل من بيت الشيخ داوود الظاهر وأتوجه إلى الشمال ؛ لعلي أستطيع أن أصل الموصل ظهراً ثم أتابع السفر إلى الحدود التركية فأحضرت سيارة شفروليه جديدة ، لكن البنزين كان ينقصها لأن محطات البنزين امتنعت عن تقديم أكثر من غالونين لكل سيارة . ولم تفد التدابير التي

اتخذناها للحصول على أكثر مقدار ممكن من البنزين . ثم فكرنا في أن ننتقل إلى مزرعة أخرى لنا في (أبي غريب) ، ولكن المرور من الطريق العام الموصل إلى الفلوجة كان مشغولاً بالجنود ؛ مما قد يعرضنا إلى تفتيش ثم إلى القبض علينا ، فتحرينا الوسائل الممكنة للوصول إلى محلنا من دون المرور بالطريق العام . وقد حصلنا على الدليل الذي يستطيع أن يقودنا كما نريد . غير أن ابن الشيخ شمس الظاهر وهو شاب غرّ ومتهوس وثرثار كان قد أرسل إلى محطة البنزين في (الجوادين) للحصول على بنزين ، فذكر عمداً أو سهواً ما يدل على وجودي عندهم ؛ فوصل هذا الخبر إلى مسامع الجواسيس والمترصدين ؛ فانتقل فوراً إلى آمر الانضباط العسكري . وفي الساعة الخامسة بعد الظهر ظهرت من بعيد بعض السيارات متوجهة إلى دار آل الظاهر ، ولما اقتربت منا عرفنا أنها سيارات عسكرية ، وكانت ثلاثاً اثنتان منها عسكريتان والثالثة (تاكسي) ، والظاهر أنها كانت الدليل لهما . وقد انتشر الحاضرون إلى أطراف البيوت وتراكضنا نحو بعض المنازل المهجورة ، وجلست في محل ليس معرضاً للنظر . وبقيت فيه مدة ساعة لم يتوصل الجنود فيها إلى معرفة مخبأي ؛ وقد ظهر عليهم الملل واليأس وكادوا يتركون المحل بدون نتيجة . غير أن جاسوساً شيوعياً كان معهم قد سأل طفلاً صغيراً قائلاً له : أبوك محبوس عندنا ؛ وإن لم تخبرني عن وجود توفيق السويدي ومخبئه هنا سوف لا نترك أباك . فأجابه الطفل بأن (الباشا) كان هنا وأنه ذهب إلى هذا الاتجاه ودخل في المنازل المهجورة ، فجدد التفتيش حتى عثروا عليّ وساقوني بصحبة ضابط برتبة رئيس أول ولا أذكر اسمه ، لكنه كان أحسن خلقاً من جنوده الذين سلبوني ما أحمله من نقود ، وكانت أكثر من خمسين ديناراً كما سلبوني خاتمي الذهبي . وأوثقوا يديّ قبل مجيء هذا الضابط . ولما لحق بنا الضابط وعرفته بنفسي وطلبت منه فكّ وثاقي فعل ، لكنه لم يستطع استرداد الفلوس من هؤلاء الجنود ؛ لأنهم أنكروا ما قلته فسكت هو وسكت أنا بدوري . وفي الطريق وكانت الساعة السابعة تقريباً كان الجنود ينشدون (أهازيج) مثل (جبنا العاصي مكتف)! وغير ذلك ، ففكرت في أنه إذا داوم هؤلاء الرعاع على أهازيجهم ووصلنا المدينة فقد يسبب ذلك تجمهراً جديداً قد يؤدي إلى نتيجة سيئة جداً . وعلى هذا رجوت الضابط الذي كان يجلس بجانبي في صدر السيارة أن يمنع هؤلاء من الأهازيج فمنعهم وسكتوا . ثم طلبت إليه أن يجعل طريقنا قصيراً بالمرور على جسر (الأئمة) ومن هناك إلى الأعظمية ثم إلى وزارة الدفاع ، ففعل . ووصلنا وزارة الدفاع ، وكان



وعبدالسلام عارف يقول : (أنا المفكر ، والمدبر ، والمفجر ، للثورة . .
المباركة ! . .) وسلام على العراق . .

على مدخلها الكثير من الناس وأغلبهم جنود وضباط . فأدخلت فوراً على آمر الانضباط العسكري محمود عبدالرزاق ، الذي استقبلني بفتور ووجوم وبلا خشونة ولا كلام فظ . فجلست في مكتبه وطلب لي شاياً وشربت ، وقال لي إن هذا الرجل (ويقصد عبدالكريم قاسم) قد غامر بحياته ووضع دمه في راحة يده وقام بالعمل اليوم . وفي هذا اليوم قتل الكثير من الناس وسحل الكثير ، وعليّ أن أشكر الله على نجاتي . وسكت . ثم قام وذهب إلى غرفة أخرى ، وبعد أكثر من ربع ساعة جاءني ضابط برتبة مقدم وطلب مني أن أرافقه إلى معسكر الرشيد ، فوج الهندسة . فركبت معه السيارة وعرفني بنفسه أنه من أهل محلة ست نفيسة ومن عائلة آل خطاب العمر ، وأنه ابن صالح العمر . وقد أعربت عن شكري لهذه الصدفة وقلت له : كان والدي في ثورة سنة ١٩٢٠ قد هرب من السلطات وانتقل من سطح إلى سطح حتى وصل إلى بيت جدك ، حيث بقي يوماً واحداً وانتقل منه إلى الكاظمية ، والآن حكمت الصدف بأن أكون معك . فأرجو أن تكون عنايتك بي بقدر عناية جدك بوالدي . فأجاب بأنني يجب أن أكون مطمئناً ، وأنه سوف يسلمني إلى المحل المقصود

بدون أي خطر ، وأنه يشكر الصدف التي جعلته يقوم بهذه الخدمة لي . وبالفعل ونحن في الطريق كنا وصلنا إلى شارع غازي ، وكانت مظاهرة عظيمة موجودة فيه ، فبدل طريقنا إلى شارع الشيخ عمر الذي لم يكن فيه أحد حتى وصلنا إلى معسكر الرشيد ، وسلمني إلى مدير السجن العسكري هناك ورجع . وعندما دخلت الغرفة وجدت بهجت العطية مدير الأمن العام ، وعبدالجبار فهمي متصرف بغداد ، وعبيد عبدالله المضايفي الذي كان آمراً للواء الحرس الملكي . وقد تبادلنا المعلومات كل بما يعلم ، وقضينا الليلة في غرفة واحدة ولم نتناول شيئاً في العشاء . وفي اليوم التالي أرسلت خبراً للدكتور محمد علي الإمام ، وهو ابن بنت شقيقتي ومدير المستشفى العسكري في الرشيد . فوصل تواً ومعه سيارة إسعاف . وطلب من مدير السجن أن يقابلني فلم يسمح له بذلك بعد اتصاله بمراجعه ، كما لم يسمح له بأخذي إلى المستشفى باعتبار أنني متعب القلب ومريض . غير أنه رجع إلى المستشفى وأرسل لي ما يمكن إرساله من فراش وغطاء وغيرهما مما قد ينفعني وكذلك الطعام .

معاملة (انقلابية)!

بعد الظهر أخبرنا مدير السجن بأننا سننقل إلى محل تؤمن فيه راحتنا بكثير من الوسائل ، ولم يذكر لنا اسم المحل الذي سننقل إليه ، كما ذكر أن نقلنا سيكون بعد غياب الشمس . وقد اجتمعت عدة سيارات نقل ومعها سيارات مصفحة وذلك في الساعة الثانية عشرة ليلاً ، وبعد أن أكملوا ترتيباتهم دعونا إلى الركوب ، وكان عددنا يقرب من الخمسين . جلسنا على أرض السيارة وفوق رؤوسنا الحراس شاكين حرابهم وهم في حالة تجهم مخيف . وقد سرت شائعة خفيفة أن النقل وإن كان هدفه مقر المركبات المدرعة في (أبي غريب) ظاهراً ، لكن الحقيقة أنهم قد يصرفون (الشحنة) في طريقهم ولا يوصلون أحداً منها! وإذا لوحظت شراسة الحراس ووضعهم المنطوي على الغلظة البالغة أثناء الشحن والتحميل ، إذ كانوا يركبون شخصين مصفدين بالأيدي المشتركة فيركبون الأول منهما ويبقى الثاني معلق اليد وهو في الأرض ، ثم يدفعونه دفعاً بقسوة ولا يسألون عما إذا أدى ذلك إلى إيذائه أو جرحه ، نعم إذا لوحظت كل هذه القسوة والشدة في معاملة الشحن والتحميل ، أمكن تصديق الإشاعة المنتشرة عن نية التصفية أثناء الطريق بعد نصف الليل . ومع هذا كله وصلت القافلة إلى (أبي غريب) ، وتسلم حراس الثكنة المشحونين واحداً واحداً



المهداوي . . الشهير . . رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة . . (محكمة الشعب)! . . نموذج كامل ، رفيع . . للقضاء الانقلابي . . بكل وقاره ومهابته ، وشرفه وعدالته ، واتزانه ورزانته . .



خمسون عاماً في خدمة الأمة تقف بين يدي المهداوي . .
في (محكمة الشعب) . .

وباسمه . ووضعوا جميعهم في ثلاث غرف تتسع الواحدة منها لأربعة أشخاص في العادة ، فحشروا فيها ثمانية وفي الأخرى عشرين ، وفي الثالثة خمسة عشر ، ثم أفرغوا الرابعة وحشروا فيها الباقين . ولا ننسى أن اليوم كان ١٥ تموز والغرف المحشورة بهذه الكتل الآدمية سدت أبوابها وشبابيكها ، ولم يسمع أحد من الضباط أو الجنود استغاثة هؤلاء وتوسلاتهم لفتح الشبابيك . وهكذا بات الجميع ليلتهم في حرارة لا تنقص عن الثلاثين درجة سنتغراد ليلاً ، وهم محرومون من الماء ومن الخروج لإراقة الماء! وفي الصباح وحالتنا تدعو إلى الإشفاق ، لم يقدم لنا طعام بل سمح لنا تحت حراسة شديدة بالخروج إلى قضاء الحاجة . وفي الساعة العاشرة صباحاً جاء محمد الشواف مدير الأمور الطبية العام في الجيش وأبدينا له شكوانا من سوء المعاملة والإيذاء المقصود ؛ فأمر بفتح الشبابيك كما أمر بتدارك طعام متيسر وقريب المنال فأتوا به إلينا كأننا من قساة المجرمين والمحكومين . وهكذا استمرت هذه القسوة مادياً ، أو معنوياً فحدث عنها ولا حرج ، كان الضباط يتفرجون على الموقوفين بشكل شماتة وازدراء ، ثم يسألون الواحد منهم عن اسمه حتى إذا وجدوا فيه ضالتهم بدأوا بشتمه وتوجيه أقذع الإهانات له ولأهله وعائلته بشكل يندر أن يصدر عن أدنى خلق الله!

ومن الموقوفين الذين قضوا نحبهم أثناء تلك الليلة المشؤومة معاون مدير الأمن العام «نائل» . هذا الرجل كان يشتغل في مكافحة الشيوعية فأصبح هدف الشيوعيين في التنكيل . ففي يومين وليلتين لم يسمح له لا بالأكل ولا بقضاء الحاجة ؛ وهو مريض بالقلب فتركوه يموت ميتة الأنعام لم يزره طبيب ولم يعتنِ به أحد .

وقد استمرت الحالة أيام ١٦ و١٧ و١٨ و١٩ تموز . وفي العشرين منه صباحاً فهمنا أننا سننقل إلى محل آخر ، وقيل إلى «محل التوقيف» ضمن السجن العام مقابل وزارة الخارجية . وعلى المعتاد أخروا الشحن حتى الظلام فركبنا هذه المرة بأكثر عناية من مجيئنا ، ووصلنا «الموقف» كما يسمونه وهو داخل بناء السجن المركزي . وعندما وصلنا هناك كان الجنود في الممرات يسمعوننا أقسى الألفاظ والشتائم وأقلها «خونة» ، وكم سمعنا هذه اللفظة وتكرارها ضدنا «بالفاضي والمليان» خلال هذا الأسبوع ؛ وقد سمحوا لنا بالنوم في المحل المكشوف داخل القلعة ، فتنفسنا الهواء الطلق بعد تلك الحشرة خلال خمسة أيام . وفي اليوم التالي أتوا إلينا بطعام يتألف من شاي وحليب وبيض وخبز ، وأفهمونا أننا أصبحنا تحت إدارة السجون وإشرافها . كما أفهمونا أننا نستطيع القراءة والكتابة والحصول على بعض الوسائل الضرورية

للجلوس من كراسي وموائد خفيفة وغيرها ، فاستبشرنا خيراً . غير أن هذا لم يدم . فقبل الظهر من اليوم نفسه جاءتنا أخبار سيئة تقول إن السلطات العسكرية العليا لم توافق على وضعنا تحت إدارة السجون ، بل أرادت ان تكون هي المسؤولة عنا ، فظهرت بعد ذلك آثار الشدة والتزمّت العسكري وتبدل الحراس من مدنيين تابعين للسجن إلى عسكريين كثيري العدد . منهم من يقف على باب القلعة ، ومنهم من يقف فوق السطوح شاكي السلاح وحاملي بندقية «ستيرن» المعلومة . وقد فهمنا في اليوم التالي أن رفعت الحاج سري وهو مدير الاستخبارات العسكرية ، كان يحمل أقسى الشعور وأطغاه نحو هؤلاء الموقوفين . فكان يهتم كثيراً ويراقب ما تعمله السلطات السجونية في الأول والعسكرية في الأخير نحونا . فإذا وجد تراخياً منهم نحونا أو شيئاً يؤمن لنا بعض الراحة والترفيه غضب وجال وصال وهدّد .

-٩٣-

تحقيق...

هكذا استمرت الحال وفي القلعة ثمانية وستون شخصاً من رئيس وزراء سابق حتى سائق سيارة صباح السعيد ، المقتول . والعناية بالحراسة والشدة في المعاملة وإرجاع الطعام الذي يرد باسم أحد منا مع حامله أو أكله من قبل الجنود ، وإعطاء الوعاء لمن أتى به قائلين : لا يجوز إدخال الطعام إلى (المعتقل السياسي) ، هذا الاسم اللطيف الذي أعطوه (للموقف) وخالفوه بالعمل والتطبيق . . . وكان عدد الموقوفين يزيد باستمرار خلال الأيام القليلة التي ما بين ٢٠ تموز و٣٠ منه . حتى وصل العدد الثمانين تقريباً . وكان السجناء المحكومون وهم في جوار القلعة التي نحن فيها يلقون بعض الأغنيات التي تعرض بنا ، وتعرب عن فرحتهم بما أصابنا . حتى البعض من أولئك السفلة عندما كانوا يقومون بسخرة بمقتضى نظام السجن كنقل بعض المواد من محل لآخر ، ويتصلون بقلعتنا صدفة يرسلون لنا بعض الألفاظ الحقيرة يشتموننا بها ، وكأننا أصبحنا أحط درجة منهم . حتى إن البعض منهم في ليلة من الليالي ألقوا على محلنا بعض القشور والأحذية العتيقة ، وشفعوها بأهازيج ملؤها الشتائم والإهانات . وفي اليوم الثلاثين من تموز سنة ١٩٥٨ جاء الزبانية وأخبروني أنا وأحمد مختار بابان وبهجت العطية بأننا مطلوبون للتحقيق . فأخذونا بعد أن صفدوا أيدينا

وأركبونا سيارة عسكرية نقلونا بها إلى وزارة الدفاع ، وهناك أدخلونا غرفة استرحنا فيها . فصاروا يطلبون واحداً واحداً منا . ولما جاء دوري ذهبت إلى هيئة التحقيق الخاصة ، وهي مؤلفة من عقيد وهو محمود عبدالرزاق ، ومن مقدم ومن رئيس ومعهم حاكم مدني . وبعد أن أثبتوا هويتي أبرزوا لي ورقة صغيرة سألوني عن الإمضاء الموضوع فيها هل هو إمضائي ؛ فقلت نعم هو إمضائي . قالوا لماذا كتبتها وأرسلتها إلى نوري السعيد؟ قلت دعوني أقرأها أولاً ثم أجيب . فقرأتها وإذا بها ورقة وجهتها لنوري السعيد وأنا في مصيفي في لبنان ، أقول فيها إنني في محل درجة حرارته ثلاث وعشرون في الوقت الذي تفوق الدرجة الأربعين في بغداد . ثم أقول له (لا بد أنك اطلعت على نتائج انتخابات سورية وما فيها من مأساة ، وعلى كل حال لا بد وأن الزمن يفصل في ذلك) . هذا كل ما في هذه الورقة من كتابة اعتبرت مداخلة مني في انتخابات الشقيقة سورية! ينطبق عليها حكم قانون رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ .

أما بقية التهم فلم يرد منها شيء في مجلس التحقيق الخاص ؛ لأنها غير موجودة بالفعل . وقد أعلنت الحكومة بوسائط مختلفة عن استعدادها لتلقي أية شكوى أو شهادة تنطوي على إساءة فعل أو استغلال مركز أو سوء تصرف أو ظلم ، فلم يتقدم أحد سوى الذين أرادوا أن يقدموا أنفسهم إلى السلطات الجديدة كمخلصين للنظام الجديد ، ولم تسمع شهادتهم في هيئة التحقيق لأنها لا تتعلق بموضوع الاتهام . وبعد تكرر الجلسات مثنى وثلاث كانت الهيئة تكتفي بأسئلة عامة عن سياسة العراق واتجاهاتها القديمة ، ولما لم يثبت شيء لدى الهيئة مما يستلزم المسؤولية اتجهت النية إلى منع المحاكمة . غير أنها عندما اتصلت بالسلطات العليا منعت من إعطاء أي قرار يتعلق بالبراءة ، وطلبت منها إرسال أوراقي إلى القيادة العليا . ففعلت . وقبل المحاكمة بأيام فهمت أن المدعي العسكري العام كان في طريقه إلى إسناد تهم وهمية تقتضي المحاكمة وتقع تحت طائلة القانون رقم (٧) ؛ ليطالب المحكمة بإنزال عقوبة الإعدام . وفي الواقع عندما بدأت المحاكمة وقرأت مطالعة المدعي العام المذكور ، وجدت أنه طالب بعقوبة الإعدام وإجراء المحاكمة وفق المواد المذكورة في الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي وقانون رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ .

المحكمة المهداوية

كانت محاكمتي كسائر المحاكمات الأخرى ميداناً لمباراة كلامية يقوم بها الرئيس المهداوي من فوق كرسي الرئاسة . وليس في وسعي أن أبسط هنا كل الملابسات والأحوال التي حدثت في أثناء المحاكمة ؛ لأن ذلك كله مسطور في مجلدات نشرت تحت عنوان «محكمة الشعب» ، تلك المحكمة التي تستحق أن يفرد لها تاريخ العراق الحديث فصلاً خاصاً تحت عنوان : «المأساة – المهزلة» .

غير أن نقطة واحدة تجب الإشارة إليها في هذا المقام ، وهي كيف تبدّلت التهمة من عقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة؟ لقد ظهر من الاستقصاء أن الجريمة الهامة التي كانت المحكمة تتمسك كثيراً بإظهارها وإثباتها هي التدخل في أمور سورية ؛ وقد تبيّن من جميع التحقيقات الجارية أن ليس لي ما يجعلني مرتكباً هذه الجريمة الشنعاء!! فماذا تعمل المحكمة وهي مأمورة ومكلفة بالحكم عليّ بتهمة التدخل هذا؟ لقد توجهت المحكمة إلى ميدان آخر لإثبات هذه «الخيانة» . فاجتماع رئيسي الدولتين التركية والعراقية ، ومعهما رئيسا الحكومتين ومن معهم من أشخاص آخرين في قصر يلديز باستانبول ، ثم التحاق المستر «لوي هندرسن» المبعوث الأميركي الخاص وحضوره هذا الاجتماع هي الوسيلة الناجحة لإثبات مداخلتي في أمور سورية . فبذلت الجهود لإثبات أنني كنت حاضراً هذا الاجتماع العتيد مع أن المحكمة كانت تعلم أنني لم أكن وزيراً ولا مسؤولاً في الحكومة العراقية . وبعد أن استمعت المحكمة إلى بعض الشهود ، الذين قالوا إنني كنت حاضراً الاجتماع المذكور ، استطعت أن أدحض تلك الشهادات بجواز سفري الذي كان يبيّن بصراحة أنني كنت في بيروت قبل الاجتماع ، الذي حضره «هندرسن» بيومين ؛ فأسقط في يد المحكمة وخانتها الظروف ؛ فاضطرت أن تبدل التهمة من الإعدام إلى المؤبد ولا بد أنها كانت آسفة!

وفي الحقيقة والواقع لقد حضرت اجتماع قصر يلديز الأول ، ولم أحضر الاجتماع الثاني الذي حضره «هندرسن» ؛ إذ كنت في ذلك الوقت موجوداً في بيروت حقاً . وفي ختام المحاكمة والبدء في الدفاع ، كنت اختطت طريقة عملية وبعيدة عن الاستفزاز للمحكمة وللعناصر الشيوعية التي كانت متحكمة بها .

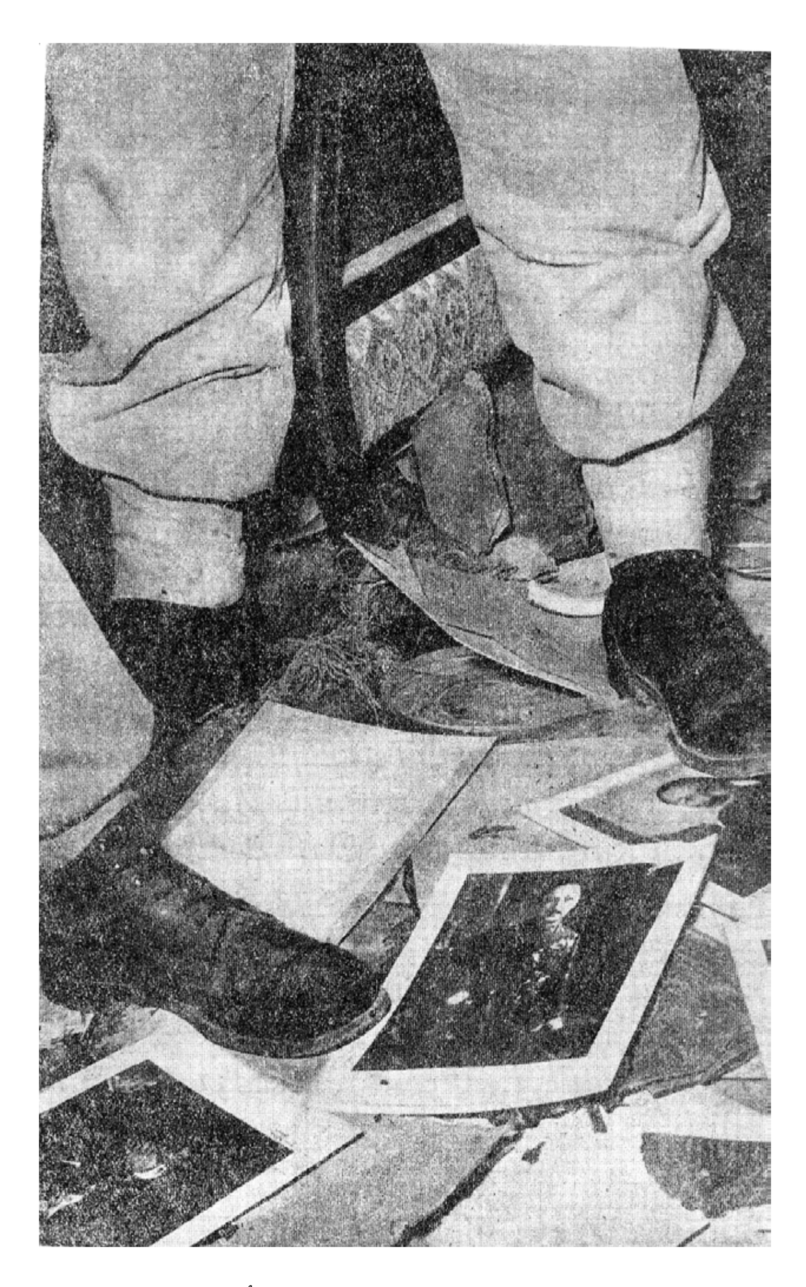
فأجبت عن كل نقطة أثارها المدعي العام ، وأنكرت إسناداته بالحجة وبأسلوب مختصر ومتأن . لأن الذي فهمته من خارج المحكمة أنها تتربص بي الدوائر ، وتتمنى أن أنزلق إلى نقاط حساسة تتعلق بصفتها القانونية وشرعية إجراءاتها ، وبعض الأمور التي قد أتحمس بشأنها كما تحمّس من قبل سعيد القزاز ثم محمد شقرا وغيرهما ؛ فلاقوا حتفهم بسبب ذلك . لقد كنت محيطاً بكل ظروف المحكمة والدوافع التي تكتنفها ، بحيث كانت مساقة على الحكم الذي تريده القيادة العليا والشيوعيون من ورائها ، لذلك لم أعتقد أن فا ئدة ترجى من وراء الدفاع أو الهجوم أثناء المحاكمة .

وبالفعل صدر الحكم عليّ بالحبس المؤبد ، وانتهى كل شيء وبقيت المقدرات تلعب دورها في مصير كل من ناله إجحاف وظلم من هذه الطغمة الدنيئة .

اعتقال

لقد بقيت معتقلاً في «الموقف العام» الذي أطلقوا عليه «المعتقل السياسي» مدة ثلاث سنوات كاملة ، وفي خلالها «تلطفت» السلطات العسكرية العليا بتبديل عقوبة المؤبد بعشر سنوات حبس ، ثم بالعفو عن باقي العقوبة بعد إكمال الثلاث سنوات . وفي ١٤ تموز سنة ١٩٦١ أبلغت بهذا العفو وطلب إليّ مع الآخرين الذين شملهم العفو أن نقابل «الزعيم» ثم ننصرف إلى بيوتنا . لأن التقاليد عند هؤلاء قد جرت على هذا النمط . ذهبنا إلى وزارة الدفاع ونحن متفاهمون على ألا نتكلم كثيراً ، وألا نفسح مجالاً للغو هذا «الزعيم» ، الذي اشتهر بالثرثرة الباطلة والإسهاب الممل . ومن الصدف أن وجدناه حذراً كثيراً في أقواله وبعيداً عن الثرثرة المشهورة عنه . فاكتفى بأن امتدح نفسه وعدّد أعماله المفيدة وإجراءاته العتيدة ونحن سكوت . حتى إذا انتهى من ذلك قلت له : إننا نشكره على تقصير مدة محكومياتنا ، ونأمل له النجاح في مهماته وسكت . إلا أن رشيد عالي الكيلاني الذي شمله العفو معنا أطنب في مدحه وسف في ذكر محاسنه بخلاف ما تمّ بيننا الاتفاق عليه من اختصار الحديث .

وهكذا انتهت الحلقات السوداء من تمثيلية بلهاء لعبها عبدالكريم قاسم وأعوانه من شيوعيين موتورين وحساد ومنتقمين على مسرح العراق ، أدت إلى تقهقر البلاد خمسين سنة إلى الوراء في كل مرافقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولله في خلقه شؤون! . . .



جنود الانقلاب . . يدوسون بنعالهم صور العائلة المالكة . . التي أقسموا لها يمين الولاء . .



وجنود انقلاب آخر . . يدوسون صور (الزعيم الأوحد) إنها سنة الانقلابات . . فيا ليتهم يتعظون . .

مغادرة بغداد

وبعد مرور ما يقارب السنة على إطلاق سراحي ، وأنا قابع في داري أختلط بالناس اختلاطاً محدوداً ، جاءني رجل من رجال الأمن العام يخبرني بأن المدير العام عبدالمجيد الجليل يريد مقابلتي في هذه الأيام ولم يحدّد لي وقتاً . ولما ذهبت لأرى المدير العام المذكور ، وجدته خشن الطبع متكلف الكلام والسلوك . ولما استقر بي المقام بدأ يذكر لي كيف تقوم دائرته بأعمالها الدقيقة ، وهي عالمة بكل ما يجري في الخفاء وما يحوكه المفسدون من ألعاب وحركات تستهدف القضاء على نظام أرادته البلاد واستبشرت به خيراً ، وكيف اعتمدت على زعيم عبقري افتدى البلاد وراحتها بنفسه وراحته ، وغير ذلك من الكلام الفارغ . ثم قال : أنت لا تزال تقوم بأعمال تستهدف التعريض بسياسة الزعيم وأعماله ؛ وقد وصلت إلينا تقارير تفيد ذلك ، حتى إن الزعيم أراد أن يأمر بإرجاعك إلى السجن ، ولكنه رغب في أن تعطى لك فرصة أخرى لتكون على بيّنة من أمرك وتتجنب كل ما من شأنه أن يغضبه ؛ لذلك طلبت أن أقابلك وأفضي إليك بما يلزم . أجبت : إنني لم أتكلم ولم أعمل ولم أختلط بل اخترت البقاء في بيتي وقصرت الاتصال على أقاربي وعلى الأخص أصدقائي المحدودين . ومع ذلك أتت إليكم التقارير كما تقول تنبئ بشيء لا أعتقد بأنه واقع حقيقي . ثم إني أراكم تبذلون الجهد لمراقبتي وملاحقتي بكل الوسائل ، وهذا أمر إذا استمر على هذا المنوال سوف يتعبكم ويضرني . فأحسن حلّ أقترحه عليكم أن نبقى أصدقاء وننفصل من نصف الطريق . فإذا وافقتم على منحي جواز سفر لأسافر حالاً فأريحكم وأريح نفسي يكون ذلك أسلم للطرفين . وعلى هذا أجاب المدير فوراً بالموافقة على إعطائي جواز سفر وابتعادي عن العراق ، فشكرته وانصرفت . وفي خلال أسبوعين استحصلت على جواز السفر بعد مشاكل عديدة تتعلق بدائرة ضريبة الدخل ، وفي ٩ حزيران سنة ١٩٦٢ ؛ تركت بغداد إلى لبنان العزيز وتنفست الصعداء لما شعرت بحرية وانطلاق ، بعيداً عن سجن عام مخيّم على جميع العراق ، وكأنني خرجت من الظلمات إلى النور . وللبنان منزلة خاصة في نفسي ، فالجو الطبيعي فيه ممتاز ، والمناظر جميلة خلابة ، وأهله قوم أذكياء ، ظرفاء ، على مستوى رفيع من الذوق والعلم والثقافة ، ومناخ الفكر فيه مناخ قل نظيره ، مباحة فيه حرية التفكير والقول

والعمل ، وسياسته تعتمد في توازنها على الكثير من الحذق والحكمة ، مما يتيح له التمتع بوضع سليم مزدهر على الرغم من بعض ظروفه ، ومما يحيط به من نزعات وتيارات تعصف بشقيقاته من حوله . إن لبنان في نعمة أرجو أن يقدّرها أبناؤه حق قدرها ، فيحمدوا الله ، ويعضّوا عليها بالنواجذ لكي يحتفظوا بلبنان واحة حرية وازدهار . ولا شك في أن لهم من ذكائهم ووطنيتهم ، وحرصهم على سلامة وطنهم ومزاياه ، ووحدته الوطنية ، ما يكفل لهم الحفاظ على ما ينعم به وطنهم من وضع فريد .

على هامش المنفى

-٩٦-

لقد اخترت الإقامة في لبنان العزيز لكي أستريح وأقضي ما تبقّى من حياتي في هدوء واستجمام بعد نصف قرن من الكفاح والعمل في خدمة أمتي . وقرّرت أن أكتفي بمراقبة الأحداث مبتعداً عن الميدان . إلا أن هذا لم يمنع من أن تكون لي في هذه الفترة اتصالات على هامش الأحداث ، لا في صميمها ، لا أرى ضيراً في تسجيل بعضها في ختام مذكراتي هذه . ومن أهم اتصالاتي تلك : زيارتي للأردن ، وزيارتي للسعودية .

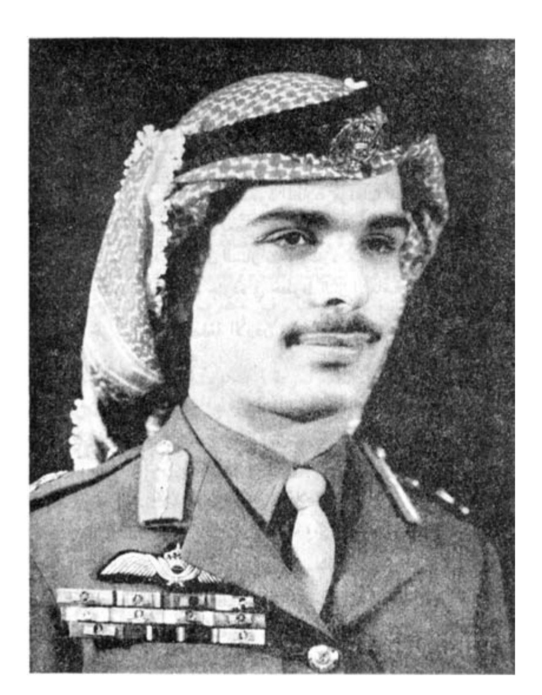
في الأردن

لقد سبق أن ذكرت أنه عندما عقد المؤتمر السوري الأول ، الذي نادى باستقلال سورية وتنصيب المغفور له الملك فيصل الأول بن الحسين ملكاً عليها ، عقد في اليوم نفسه برئاستي المؤتمر العراقي الأول ، الذي نادى باستقلال العراق وتنصيب المغفور له الملك عبدالله بن الحسين ملكاً عليه . ومنذ ذلك الحين أصبحت لي في نفس المرحوم الملك عبدالله مكانة خاصة ، فكان رحمه الله يحبني ويحترمني ، ويدعوني إلى الأردن بين وقت وآخر حيث يكرم وفادتي ، ويستشيرني في كثير من الأمور السياسية والقانونية والدستورية ، كما كان يوسطني لحل بعض الأزمات التي كانت تنشب بينه وبين بعض الدول العربية . كما أنني سبق أن زرت الأردن في عهد الملك حسين بن طلال ، هذا الملك الشاب الذي يثير الإعجاب بذكائه وشجاعته ، ورجولته وبطولته ، وحكمته وصموده ، وما يتحلى به من مزايا تجعله – وعلى الأخص بالنسبة إلى عمره وظروفه وإمكاناته – شاباً فذاً من طراز عجيب ، مخلصاً ، مدركاً ، نبيلاً ، كبير القلب .

هذه كانت فكرتي قبل كارثة العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ . أما في زيارتي الأخيرة للأردن فقد لمست ما زاد إعجابي بالملك حسين ، وتقديري لمواهبه ومزاياه . إنه ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، التي تتألف من ضفتي نهر الأردن ، الشرقية التي كانت تعرف بشرق الأردن ، والغربية التي هي الجزء الباقي من فلسطين العربية بعد إنشاء الدولة العدوة إسرائيل . شعبه يتألف من الأردنيين الأصليين الذين يدينون له بولاء راسخ ، ومن الفلسطينيين الذين يعاملون في هذه المملكة معاملة لم يظفروا بمثلها في أي بلد عربي آخر ، من حيث المساواة في الحقوق والواجبات ، والمناصب كبيرها وصغيرها ، إن لم تكن لهم الكفة الراجحة على الأردنيين . إلا أن بعضهم مع ذلك متأثرون بالدعايات المصرية المناوئة . وكم من المؤامرات الخطيرة قد فضحت وباءت بالفشل وصمد الحسين صابراً ، مترفعاً عن الرد على المهاترات والأساليب الغوغائية الهدّامة بمثلها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الأردن مملكة فقيرة ، تعاني ميزانيتها عجزاً باستمرار ، لا سيما بعد أن قطعت المساعدات البريطانية بسبب المواقف الوطنية التي وقفها الملك حسين . أما أميركا فإنها بغباء تساوم بشأن مساعدتها للأردن ، وتناور وتحاور . يضاف إلى هذه المشاكل مشكلة كبرى يواجهها الملك الشاب ، وهي أن بلاده تشكل الخط الأول أمام إسرائيل ، ويقف جيشه الممتاز تدريباً وتسليحاً ، ومناقبية ومعنويات ، على أطول جبهة في مواجهة العدو (طولها ٦٥٠ كيلو متراً) وهو لا يألو جهداً في تقوية جيشه ورعايته قدر المستطاع . وهو يتمتع بولاء جيشه له ولاء مثالياً . ومع هذه الصعاب كلها فإن هذا الملك المؤمن المقدام يسير ببلاده و«أسرته الأردنية» كما يسميها ، في سبيل الرقي ، والاكتفاء الذاتي والتقدم والازدهار بخطوات واسعة .

أما الظواهر التي لا يرتاح إليها من يحرص على مصلحة الحسين والأردن ، فمنها أن جميع أمور الدولة تكاد تكون مبنية على شخص الملك ، فإذا حصل له مكروه لا سمح الله فليس إلا الله يعلم كيف يصبح الأمر . هذا مع العلم بأن الملك في شجاعته وجرأته يتخطى أحياناً الحدود المطلوبة مراعاتها منه كملك ليست حياته ملكاً له وحده ، بل هو يبلغ في بعض الأحيان درجة المغامرة لا سيما في قيادته للطائرات ، واشتراكه في سباق السيارات ، وغيره من أنواع الرياضة الخطرة ، وفي اندفاع كثيراً إلى جانب جنوده في خطوط النار الأمامية .

وأمر آخر لا أراه في مصلحة الأردن ، هو ذلك العداء ، أو التنافس الشديد على



جلالة الملك الحسين بن طلال

الحكم ، بين رجال الحكم .

وكل من هو في الحكم يدافع عن حسنات الأوضاع جميعها . . . فإذا خرج من الحكم راح يندب حظ البلاد وخرابها . . . وكل فريق يلقي بمسؤولية الخراب والتخريب على سواه . . . وهذا الأمر يؤثر تأثيراً سيئاً على مصلحة البلاد ، وهيبة الحكم ، وجهاز الدولة ومعنويات الموظفين والمواطنين ، وإخلاصهم . لا سيما وأن الأردن في وضع دقيق يتطلب العمل الجدي ، الرصين الدؤوب ، كما يتطلب اليقظة والحذر ، والاهتمام بمواجهة الخطر .

وإن كانت هذه الملاحظات قد تعتبر تطفلاً مني ، فإن لها ما يشفع ، وهو الدافع إليها ، وما ذلك الدافع إلا ما أشعر به من عاطفة أبوية نحو الحسين ، الملك المقدام ، وحرص على مصلحته ومصلحة الأردن العربي العزيز ، الذي يعمل جلالته لتقويم أوضاعه ، والنهوض به ، بما يكاد يفوق طاقة البشر ، تساعده على ذلك شخصيته القوية المحببة ، وذكاؤه وحنكته ، وما يتميّز به من رجولة وإخلاص وإيمان .

في السعودية

وقمت بزيارة الرياض على إثر المبايعة بالملك لجلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز ، الذي تعود معرفتي به إلى عهد بعيد . إنه سياسي من طراز رفيع ، على كثير من الدهاء ، والعمق ، والاطلاع ، والنظر الثاقب البعيد . كما أنه على كثير من التواضع والواقعية . وقد أكسبته التجارب الطويلة في الحكم والسياسة والدبلوماسية ، والاتصالات الدولية ، خبرة وحنكة ، بالإضافة إلى ما فطر عليه من ذكاء وحكمة . وقد وجدته قليل الاهتمام بتهجمات الخصوم وتطاولهم عليه في الخطب والتصريحات ، والصحف والإذاعات والمؤامرات . فهو منصرف على تحسين أوضاع مملكته بهمة ونشاط .

لقد ظهرت إمارات التقدم بسرعة في الكويت بفضل موارده النفطية ، لأن الكويت بلد صغير المساحة ، قليل السكان . أما المملكة السعودية ، الشاسعة المساحة ، المترامية الأطراف ، الكثيرة السكان ، فإن مواردها النفطية لا تكفي لتحقيق تقدم سريع ملموس ، واضح شامل ، كما حدث في الكويت مثلاً . إلا أن الملك فيصل سائر قدماً في سبيل نهضة بلاده نهضة سليمة مدروسة ، إن تأخر قطاف ثمارها فهي ستؤتي أكلها حتماً . كما أنه دائب على تنظيم الدولة لكي تصبح دولة بالمعنى العصري . وهو مهتم بالعمران والتعليم أكثر من غيرهما . ويسعى جاهداً لإيجاد تقارب إسلامي يعتقد فيه الخير لدعم القضايا العربية ، وفي طليعتها قضية فلسطين التي يعتبرها قضية إسلامية ، لا عربية فحسب ، بسبب مكانتها المقدسة . وتلتف حول جلالته في مسيرته الجبارة ، الخيرة المباركة ، في سبيل شعبه ووطنه ، وعروبته وإسلامه ، نخبة من الوزراء والمستشارين ، والأعوان المخلصين ، المندفعين في خدمة بلادهم وأمتهم بكل همة وكفاءة ، وحماسة وإيمان ، تحت قيادة مليكهم وزعيمهم ، الذي يعمل معهم (وأمرهم شورى بينهم) ، ويصل ليله بنهاره ، ويبذل قصارى جهده وطاقته ، لكي يؤدي لشعبه وأمته ، أكثر ما يستطيع أن يؤديه راعٍ لرعيته ، من السهر على مصالحهم ، والحرص على تأمين الخير ، كل الخير ، لحاضرهم ومستقبلهم ، ومستقبل أجيالهم .

هذا وإن الملك فيصل يرى أن التيارات المستحدثة التي أخذت تعصف ببلادنا

خطر على هذه المنطقة ، وعلى الأمة وتاريخها وتراثها ، فهو يرى لذلك أن من واجب الملوك والرؤساء والزعماء العرب والمسلمين ، غير الدائرين في الفلك الأحمر ، أن يتعاونوا ويتكاتفوا لاتقاء شرورها ومؤامراتها ، ودسائس المخربين من زبانيتها ، وذلك حفاظاً على دينهم وقوميتهم وبلادهم من هذا الوباء الذي طغى واستشرى . لذلك ، فإنني عندما تحدثت إليه عن ضرورة تفاهمه وتعاونه مع الملك حسين ، لأن مصلحتهما وواجبهما نحو عروبتهما وإسلامهما ، وواجبهما أيضاً نحو بلديهما ونفسيهما – كلها تفرض عليهما التعاون والتساند ، وجدت لديه استعداداً كاملاً ، ولمست إخلاصاً وتقديراً للملك حسين ، ورغبة في التعاون معه ومساندته إلى أقصى حد ، لأن مصلحة كل منهما أن يتكاتف مع الآخر لمواجهة الخطر الأحمر الذي يداهمهما . فتحدثت إليه عن إخلاص الحسين ، وعن المصاعب والتيارات التي يواجهها ، والتي تفرض على الجميع أن يقدّروها . هذا وقد وجدت أن الملك فيصل – وهو على حق– يعتقد أن مأساة اليمن مأساة للعروبة ، وجرح عميق أليم في جسدها ، وجريمة في حقها لا تغتفر لمرتكبيها .

-٩٨-

الرئيس بورقيبة

لقد قام الحبيب بو رقيبة ، زعيم تونس ورئيس جمهوريتها ، بزيارة رسمية للبنان . ورأى سفيره الشاب النشيط أحمد بن عرفة أن يدعوني لمقابلة زعيمه ورئيسه . فقمت بزيارة للقصر الذي خصصته حكومة لبنان لإقامة ضيفها الكبير ، حيث قابلته هناك مقابلة قصيرة ، لكنها مؤثرة . فكم كان جميلاً ونبيلاً من الرئيس بورقيبة أن يوجّه إليّ الدعوة بحرارة لزيارة بلاده بقوله : (إنني أرجوكم أن تتفضلوا بزيارتنا في تونس علّه يتسنّى لنا أن نقوم ببعض الواجب نحوكم وفاءً ولو بجزء ضئيل مما سبق لكم من أفضال كبيرة وكثيرة عليّ وعلى تونس وقضية تونس) .

والحقيقة أنني أذكر أن العراق كان يقوم بدعم الحبيب بورقيبة عندما كان زعيماً تونسياً يناضل في سبيل استقلال بلاده . فكنا نستقبله عندما كان مجاهداً مشرداً ، فنقدم له وللقضية التونسية الدعم المادي والمعنوي ، كما كنا نناصر قضية استقلال تونس في المحافل الدولية ، وذلك كله جرياً على عاداتنا وتقاليدنا وسياستنا في

العراق ، في تبنّي ومساندة جميع الحركات الوطنية العربية ، ومساعدة الدول الشقيقة وزعمائها المكافحين المخلصين . إنني أذكر هذا كله ، وأذكر أنه قد كانت لي بعض الخدمات في هذا السبيل . إلا أنني أشعر بأن كل ما قمت به ، أو قام به العراق نحو تونس ونحو زعيمها الحبيب بورقيبة من دعم وتأييد ومساعدة ، سواء عن طريقي أو عن طريق سواي من المسؤولين العراقيين ، فإن ذلك كله لا يعدو كونه قياماً ببعض الواجب المحتم نحو تونس العزيزة وزعيمها الكبير . لذلك فقد تأثرت كثيراً من دعوة الرئيس الزعيم ووفائه . وقد اشتهر هذا الرجل الفذّ بأن الوفاء من أبرز مزاياه الخلقية . وما أجمل الوفاء في زمن قلّ فيه الوفاء . وإنه ليسرني فعلاً أن تتاح لي عما قريب فرصة أقوم فيها بزيارة تونس الخضراء لأشاهد عن كثب النهضة الشهيرة الشاملة ، العلمية والعمرانية والتطويرية التي انصرف إليها الرئيس بورقيبة بعد أن نجح في تحقيق استقلال بلاده ، وتركيزه وترسيخه ، بعد جهاد طويل مرير ، ذاق خلاله ألوان الكفاح والنفي والاعتقال والتشريد ، حتى كتب له الفوز ، فراح بعد ذلك يسير ببلاده في سبيل التقدم وفق سياسة مدروسة مركزة ، عملية واقعية . وميله إلى الواقعية ، حتى في سياسته العربية والدولية ، جعله هو الآخر هدفاً من أهداف الدعايات الهدامة ، والمؤامرات التخريبية ، لا سيما وقد كانت له مواقف صلبة في رفض الانحناء أمام السياسة التي يريد زعيم مصر أن يفرضها على العرب جميعاً . كما كانت له آراء وتصريحات حول قضية فلسطين يراها هو عملية واقعية ، بينما يراها آخرون متنافية مع الأماني والحماسة ، والمشاعر والعواطف العربية إزاء هذه القضية المصيرية الحساسة ، والحقيقة أن هذا الزعيم الكبير قد تميّز أيضاً بأنه كثيراً ما ينفرد باتخاذ مواقف أو آراء ، لا يعبأ في اتخاذها باسترضاء الشارع ، أو مسايرة الغوغاء ، إذ إن من واجب الزعيم أن يعمل على رفع العامة إلى مستواه ، لا أن ينزل هو إلى مستوى العامة ، جرياً وراء شعبية رخيصة . وإنني أذكر من هذا القبيل ، أن الحبيب بورقيبة ، خلال الحرب العالمية الثانية ، وعندما كان الشعب التونسي كمعظم الشعوب العربية الأخرى ، منساقاً في عاطفة حماسية مع المحور ، راح يقاوم بتصريحاته ذلك الانسياق ، محذراً من مخاطره وعواقبه ، مؤمناً –على عكس الكثيرين– بحتمية انتصار الحلفاء في تلك الحرب ، غير عابئ بما كان يتمتع به المحور من شعبية حماسية بين شعب تونس وغيره من الشعوب العربية ، التي تبين لها فيما بعد أنه كان على حق ، شأنه في ذلك شأن النخبة الواعية من زعماء العرب المخلصين في ذلك الحين .

كما تميز الرئيس بورقيبة باتباع سياسة المراحل التي يؤمن بها ويطبقها عند الحاجة فيحقق بها فوائد كبيرة حين تفشل سياسة السلبية المتحجرة . وقد كان له ، كذلك ، موقف مشهود من جامعة الدول العربية ، حين جعل سفيره الحبيب الشطي يلقي فيها ، يوم اشتراكه في اجتماعاتها للمرة الأولى بعد إعلان عضوية تونس فيها ، خطاباً قوياً يطالب فيه بصراحة ووضوح بضرورة المساواة التامة بين دول الجامعة ، والكف عن محاولة مصر فرض نفسها وصية على تلك الدول ، وجعل تلك الجامعة وكأنها دائرة من دوائر وزارة الخارجية المصرية . وكانت كذلك للحبيب بورقيبة آراء وتصريحات يحذر فيها ، منذ البدء ، من العقائد المستوردة التي استشرت فيما بعد في دنيا العرب ، فأساءت كثيراً إلى العرب وأجيالهم وشعوبهم وقضاياهم . . .

أما فيما يتعلق بقضية فلسطين ؛ فقد كانت للرئيس بورقيبة آراء ربما كانت تبدو في وقتها ، وللوهلة الأولى ، آراء غريبة لا يستسغيها المتحمسون من عامة الشعب ، إلا أن مرور الأيام والأعوام يثبت ما كان فيها من بعد نظر ، وصواب رأي ، وصدق وطنية . وإنني أحتفظ بنصوص الخطب التي ألقاها الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي الأول ، الذي عقد في الشهر الأول من عام ١٩٦٤ ، ومن بينها خطاب الرئيس بورقيبة ، الذي يندّد فيه ، مثلاً ، بالأساليب التي كانت الدول العربية تعالج بها قضية فلسطين ، تلك الأساليب التي يرى أنها كانت تنقصها القوة على مواجهة الواقع ، وتغليب العقل على العواطف والمشاعر الجامحة . فهو يعتبر قضية فلسطين ليست قضية عرب ويهود في فلسطين ، أو قضية نزاع بين الدول العربية وإسرائيل ، بل هي قضية استعمارية ، لا تحلّها -في نظره- ولا تحرّر فلسطين ، حرب كلاسيكية بين العرب وإسرائيل . . . لذلك فقد دعا إلى أن يقوم أبناء فلسطين أنفسهم بحركة مقاومة فدائية ضد إسرائيل ، على أرض فلسطين المحتلة ، في قلب المدن ، وعبر الصحراء ، وفي قمم الجبال ، بقيادة رشيدة ، ووعي كامل ، على أن تقوم الدول العربية جميعها باحتضان تلك الحركة وتغذيتها بصورة مستمرة وفعالة ، مهما كلف ذلك من تضحيات ، كما تقوم من ناحية أخرى بشنّ حرب سياسية ودبلوماسية وإعلامية تهدف إلى عزل العدو في الميدان الدولي ، وتأليب الدول عليه ، بعد أن تكون حركة المقاومة الفدائية قد لفتت أنظار العالم ، وأثارت اهتمام الرأي العام العالمي . كما طالب الرئيس بورقيبة يومذاك بأن تقيم الدول العربية قيادة عربية مشتركة ، وأن تستعد لمجابهة جميع الاحتمالات والمسؤوليات ، مترفعة عن التلهي بالخصومات التي تبعثر

جهودها ، وتضيع وقتها ، وتهدر إمكانياتها .

هذا كان رأي الحبيب بورقيبة الذي آمن به ، فأعلنه بشجاعة في خطابه في مؤتمر القمة العربي الأول ، في مطلع ١٩٦٤ ، مخالفاً فيه آراء الكثيرين في ذلك الحين ، غير عابئ بتصفيق أو تصفير ، معلناً في الوقت نفسه أنه مهما يكن القرار الذي يجمع عليه العرب ؛ فإن تونس لا تتردّد لحظة في جعل إمكانياتها في خدمة قضية فلسطين .

لست أريد بهذا تأييد أو تفنيد آراء الرئيس بورقيبة فيما يتعلق بقضية فلسطين أو غير ذلك . . . إنما الذي أقصده هو أن ليست الشجاعة والإخلاص في أن ينزل الزعيم إلى مستوى تفكير الجماهير ، فيثيرها ويتلاعب بعواطفها ، ويستغل طيبتها فيعزف لها على الأوتار التي تطربها ، استجداءً لتصفيق أو هتاف – ولو كان في ذلك هلاكها . . . بل الشجاعة والإخلاص في أن يوجّه الزعيم شعبه بالصدق ، ويواجه أمّته بالواقع ، وأن يقود هو الشارع ، ولا ينقاد للشارع! . . .

-٩٩-

في لبنان

أما في لبنان فقد كانت لي بطبيعة الحال ، والإقامة الطويلة ، مقابلات مع عدد من رجاله البارزين ، ومن أصدقائي فيه الذين غمروني بعاطفتهم النبيلة ، مما جعلني أشعر بأنني في بلدي ، بين أهلي وإخواني . وقد حظيت بلقاء فخامة الرئيس اللواء فؤاد شهاب ، وفخامة الرئيس السابق الأستاذ كميل شمعون . كما كنت باستمرار أنعم بلقاء الكثيرين من إخواني الأعزاء ، من الشخصيات اللبنانية ، والشخصيات العربية ، وبعض سفراء الدول العربية والإسلامية المعتمدين في بيروت ، وكذلك كنت ألتقي باستمرار مع الإخوان العراقيين والسوريين المقيمين –كما نقيم– في لبنان العزيز ، بلد الحرية ، وواحتها الخضراء ، فكنا نرقب الأحداث معاً ، بإشفاق ومرارة ، ونندب حظّ هذه الأمة التي ابتلاها الله بنفر من أبنائها ، يقلبون عاليها سافلها ، ويمعنون فيها تخريباً ، بكل رعونة وحقد وجحود ، ويشتتون أحرارها ، وبُناة دولها واستقلالها ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . أعادهم الله إلى جادة الصواب ، وأعاد إلى أمتنا العزيزة حريتها وكرامتها ، واستقرارها وازدهارها .

خاتمة

-١٠٠-

لقد حرصت في تدوين مذكراتي هذه على تسجيل ما قمت به بنفسي ، أو اطلعت عليه بصورة مباشرة ، بحكم اضطلاعي بمناصبي ومسؤولياتي فقط ، دون سواه ، توخياً للحقيقة المجردة ، وتفادياً لذكر ما لست منه على يقين . إلا أنني في ختام مذكراتي أستميح القارئ عذراً ، إذ أجيز لنفسي أن أخرج معه من عزلتي قليلاً ، لنطوف معاً حول بلادنا العربية ، وأحداثها وأوضاعها ، معرباً بإيجاز عن آرائي التي كوّنتها عما استجد من أمور ، معتمداً في ذلك على تجاربي السابقة ، ومتابعتي للأنباء والأحداث ، دون أن يكون لي فيها ، هذه المرة ، دور مسؤول . ولعل من حقي ، بعد خمسين عاماً قضيتها في خدمة أمتي العربية ، ومواكبة أحداثها ، أن أبدي آرائي ، وليس لي من دافع سوى إخلاصي لعروبتي وإسلامي .

لقد ساهمت مع إخوان لي كرام ، من الأقطار العربية ، منهم من قضى نحبه ، ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا . . . لقد ساهمت مع تلك النخبة المخلصة المؤمنة ، في إنقاذ بلادنا العربية من براثن الحكم التركي ، وسياسته الرامية إلى تتريك العرب وغيرهم من شعوب الإمبراطورية العثمانية آنذاك ، وتذويبهم في بوتقة القومية التركية . كما ساهمت مع إخواني بعد ذلك في استلام تركة الحكم من الأتراك ، لنواجه بلادنا ضعيفة الإمكانيات ، مفككة الأوصال ، مفتقرة إلى التنظيم في إدارتها والتركيز في أوضاعها ، ليس فيها أية قاعدة من قواعد الحكم المتمدين المنظم . عملنا جميعاً من أجل بلادنا العربية كلها ، كمجموعة ، ثم راح كل فريق منا يعمل من أجل بلده . وهكذا عملت مع إخواني العراقيين من أجل العراق . عملنا بهمة ونشاط ، وإخلاص وحماسة وتضحية ، حتى استكملنا استقلال بلادنا ، ومضينا نسير بها في سبيل التنظيم والتقدم خطوة خطوة ، ونبني فيها مقومات الدولة القوية

العصرية حجراً على حجر . . . حتى وفقنا الله في أن نجعل من العراق أخيراً -وقبل أن نبعد عن مراكز المسؤولية فيه- دولة مستقلة حديثة ، غنية منظمة ، مرهوبة الجانب ، لها وزنها في الميزان الدولي ، ومكانتها المرموقة بين دول المنطقة ، بل بين دول العالم . وكانت الدلائل تبشر بالمزيد من ذلك كله لو قدّر للعراق أن يواصل مسيرته المباركة ، من دون أن يتعرض لما يجعله يفقد مكاسبه ومميزاته ، ويتخلى عن مركزه الدولي ، ودوره الطليعي ، فينهار ، ويعود القهقرى بسرعة مذهلة . وما أهون الهدم عادة ، وما أصعب البناء! . . .

لا بد من الاعتراف بأن الحكم في بعض البلاد العربية كانت تعتوره بعض الأخطاء الطفيفة التي لا تكاد تذكر ، قط ، إذا قيست بما أصبحت تعانيه تلك البلاد أخيراً من الاستبداد ، وفساد الإدارة ، والطبقية الفردية ، والاستغلال والاحتكار . ولم تكن تلك الأخطاء كافية لتذكي نيران حقد على عهد ، فتؤدي إلى نسفه ، لتبديله بما هو أسوأ . . لكن مضخات الدعاية الشيوعية الدولية ، وأبواقها المحلية ، هي التي راحت تضخّ في نفوس الشعوب الطيبة روح النقمة والتمرد ، فتجعل الأسود في نظرها أبيض ، والأبيض أسود . . وما كان هذا بدوره أيضاً ليكفي أو يؤثر كثيراً ، لولا استجابة حفنة من الضباط لنداء الشيطان ، تنفيساً عن عقدة موروثة ، وتحقيقاً لرغبات مكبوتة ، وطمعاً في مكاسب أو مناصب . . . الأمر الذي يخرج بالبلاد عن خط سيرها السليم القويم ، ويجعلها تتدهور بسرعة نحو هاوية ليس لها قرار . . . والحقيقة الصارخة التي يجب أن يدركها كل إنسان ، بعد التجارب الكثيرة المريرة ، هي أن الخط العسكري ، الصحيح السليم ، هو الذي يمتد بين الثكنة والجبهة . . فإذا خرج أي جيش عن هذا الخط تدهورت البلاد كما يتدهور القطار الذي يخرج عن سكته . . فالعسكريون ما خلقوا ، وما درسوا ، ولا أعدوا لكي يحكموا ، ويديروا سياسة الدول ، لا داخلياً ولا خارجياً . . إنما هم عدة الأوطان لحماية الحدود عند الخطر ، ولحماية الأمن في الداخل عند الطوارئ والمحن ، ولحماية الدستور والقانون والشرعية - إذا ما تحركت الدسائس والفتن ، وإذا ما استجاب العملاء والغوغاء في الشارع لنداء الشر والشيطان ، فحاولوا أن يعيثوا في البلاد فساداً . . هذه هي المهمة المقدسة للعسكريين ، وليست التخلي عن الحدود ، والارتداد على قلب الوطن ، والحنث بالقسم ، ومشاركة الشارع في تلبية نداء الهدم والتخريب . . فإذا استولوا على الحكم راحوا «ينصحون» بعدم تدخل غيرهم من العسكريين في السياسة! . . متعامين

عن أن سلاح الانقلابات ذو حدين . . . والويل كل الويل لبلاد يجرّ عربة الحكم فيها أحد جوادين ، أو كلاهما : الجيش والشارع! . . إنه الويل الذي حلّ –مع الأسف– ببعض بلادنا الحبيبة .

وبالإضافة إلى هذه البلية التي ابتلي بها بعض البلاد العربية ، بل هذا الوباء الذي تفشى فيها ، أعني الانقلابات العسكرية ، فهناك وباء آخر خطير ، جد خطير ، قد اجتاح منطقتنا ، وأخذ يتغلغل فيها بصورة تبعث على القلق . . . إنه الاشتراكية . . الماركسية . . الشيوعية . . بمختلف أسمائها وأشكالها وألوانها ، وبمختلف ستائرها وأقنعتها وغلافاتها . . هذه العقيدة المخرّبة الهدّامة ، عقيدة الفساد والإفساد ، والإلحاد والأحقاد . . العقيدة التي تفقر الغني ولا تغني الفقير ، والتي تعمل على تخريج جيل من أبنائنا لا يؤمن بالله ، ولا بدين أو قومية ، ولا بتاريخ أو تراث ، أو أية قيم روحية أو خلقية . . جيل كافر بأمته ، بحكامه وأنظمته ، بماضيه وحاضره . . كافر بتقاليد المجتمع ، كافر بقوانين الأرض وشرائع السماء . . جيل مشبع بالكراهية والحقد ، والتفاهة والسفاهة ، والتعطش إلى الهدم والتخريب . . لا يؤمن إلا بالاشتراكية وأحقادها ، ووسائلها الجهنمية في تعكير المياه ، وتسميم الآبار ، وبلبلة الأفكار ، ونسف الجسور ، وشقلبة الأوضاع ، وزعزعة الأركان ، وتقويض البنيان . . فإذا بنا نرى المفاسد . التقدمية . . الجديدة . . قد مزّقت الأواصر ، وفرّقت الشعوب ، وباعدت بين القلوب . . أضاعت الثقة ، وبذرت الخلافات . . بعثرت الكفاءات . . والخبرات والخيرات . . وأبعدتنا عن ركب الحضارة ، وعن أهدافنا القومية العليا ، وفي طليعتها استرداد الحق الغصيب في الوطن السليب ، وتحرير الأجزاء التي ما زالت تكافح من أجل حريتها واستقلالها ، في مختلف بلادنا العربية ، من المحيط إلى الخليج ، والعمل من أجل وحدتنا الشاملة ، وإقامتها على قواعد راسخة ، منطقية مدروسة ، لا ارتجال فيها ولا استعجال . . وبناء المجتمع الحديث بما فيه من كفاية ورفاهية ، وعدالة اجتماعية ، ورقي وتقدّم ، وبالتدريج وبالتعاون مع الجميع ، لا بالضغط والإكراه ، والسلب والنهب ، والقهر والقسر ، وإراقة الدماء ، وهدر الكرامات . ولا بالعقوق والجحود ، والتنكر لتاريخنا ، ومميزاتنا الروحية والقومية ، والإنسانية والحضارية . . أليس من العار ، ونحن في هذه الدنيا مئة مليون عربي ، وخمس مئة مليون مسلم ، أن نتلقى هذه التحديات المهينة من إسرائيل وغير إسرائيل؟ . . لماذا لا يعمل العقلاء منا والمخلصون على ردم الهوة ، ورأب الصدع ، ورصّ الصفوف ، لنصبح

قوة تهابها دول الأرض جميعاً؟ . . لماذا لا يعمل زعماؤنا والمسؤولون منا ، جميعاً ، بروح الجد والإخلاص ، بأمانة واستقامة ، متحسسين مسؤولياتهم الضميرية ، ومسؤولياتهم الدينية والقومية ، والوطنية والتاريخية؟ . . لماذا لا يعملون من أجل التسامح و التقارب والتعاون ، بصورة ثابتة دائمة مستمرة ، لا آنية رجراجة ، متقبلة متأرجحة؟ . . لماذا لا يكفون عن الدس والوقيعة ، عن المؤامرات والمغامرات؟ . . لماذا لا يكفون عن السباب والشتائم والمهاترات ، والاتهامات بالخيانات والعمالات؟ . . ألا يرون أن هذه الاتهامات الخطيرة قد أصبحت في بلادنا مهزلة ، وفقدت محتواها ، ومعناها ومغزاها؟ . . لماذا لا يضعون أيديهم في أيدي بعض ، بثقة وعزيمة ، بعد أن يلقوا ما في تلك الأيدي من خناجر مسمومة ، عملت طويلاً في صفوفنا تفريقاً وتمزيقاً؟ . . لماذا لا نعمل جميعاً ، نحن المؤمنين بالله وبقوميتنا وديننا ، على الوقوف صفاً واحداً في وجه هذه الموجة العامة المجرمة ، موجة الاشتراكية الماركسية الشيوعية ، التي تجتاح بلادنا ، فتتوحد منا المساعي ، وتتضافر الجهود ، لإقناع الضالين بالعودة ، وللحفاظ على إيماننا وقوميتنا ، وقيمنا ومقوماتنا؟ . .

إنه لجميل جداً ، وواجب وضروري ، أن يقوم تعاون وتفاهم ، ما بين حركة التضامن الإسلامي ، والحركة المسيحية المسكونية ، لقطع الطريق على محاولات المفسدين ، من زبانية الشيوعية الدولية ، وعملائهم في بلادنا ، ولإقامة تعاون وثيق بين الحركتين المباركتين ، لنصرة الروح على المادة ، والإيمان على الإلحاد ، والأخلاق على المفاسد . إنه لجدير بأقطار الحركتين أن يتبادلوا الحوار المفيد ، والتفاهم الودي ، والتعاون المثمر ، ما دام الله واحداً ، والهدف واحداً ، والعدو واحداً . . وما دامت المثل العليا ، والقيم الإنسانية ، هي نفسها ، التي تجمع بين الفريقين منذ أطلق لينين صيحته الخبيثة : «يا صعاليك العالم اتحدوا» راح الصعاليك يتحدون ، ويعملون في بقاع الأرض إفساداً وإلحاداً . . فما بال غير الصعاليك لا يتحدون؟ . . ما بال المؤمنين ، والعقلاء المخلصين ، لا يتحدون ولا يتعاونون ، ويصمدون للتحدي ، الكاسح الشرير ، الذي يستهدفهم ، ويستهدف إيمانهم وعقائدهم ، وجميع ما يؤمنون به من قيم ومفاهيم . . بل ويستهدف أرواحهم وأموالهم ، وحرماتهم وكراماتهم؟ . .

حبذا لو عمل أقطاب الحركتين الروحيتين المباركتين على تشكيل لجان مشتركة ، تتبادل الرأي والمشورة ، وتخطط للتعاون ، وتضع الدراسات المفصلة ، تمهيداً للتطبيق . . فدعاة الإلحاد لا يعملون جزافاً ، أو ارتجالاً ، أو كيفما اتفق . . بل يطبقون نظريات

موضوعة مدروسة ، تعتمد على تفهم عميق ، كامل شامل ، لتفكير الشعوب ونفسياتها وظروفها ، ونقاط الضعف فيها ونقاط القوة . . وإن لمن الواجب المحتم أن نعير الأمر ما يستحقه من الاهتمام ، فتتألف لجان عليا ، تتفرع عنها لجان وتشكيلات ، منظمة ، متسلسلة ، يشرف عليها ويعمل فيها المثقفون من رجال الدين ، والأذكياء من رجال العلم والثقافة ، وخبراء الدعاية والإرشاد ، والأخصائيون في علم النفس ، وفي التوجيه ، وفي معرفة طبائع الشعوب والأفراد . . على أن يكون واجب هؤلاء جميعاً التهيئة والإعداد لحملة توعية شاملة مركزة ، يكون من شأنها أن تعمل على اقتلاع البذور الخبيثة من نفوس أجيالنا ، بذور الاشتراكية الماركسية الشيوعية . . بذور الإلحاد والأحقاد . . تلك البذور الرهيبة ، التي ما كانت لتجد تربتها الخصبة في النفوس ، لولا ذلك «الفراغ» الرهيب ، الذي ما عرف الجهلة المهملون الأغبياء ، من رجال الدين والتربية في بلادنا ، كيف يملأونه بما يتفق مع روح العصر من النظريات الدينية والروحية ، والمثل الخلقية والإنسانية ، المصاغة في قوالب مستساغة ، تصلح لتوعية أجيالنا الصاعدة ، وتثقيفها وتوجيهها بأساليب متطورة ، وتزويدها بالعلوم العصرية دون التفريط بتراثنا ومقوماتنا . إنها ليست بالمهمة السهلة الهينة ، لكنها لا تصعب حين تصدق النوايا وتشتد العزائم . . لا سيما إذا تنادى المخلصون إلى العمل الجدي ، قبل فوات الأوان ، حيث لا يجدي إذ ذاك العمل ، ولا ينفع الندم .

وشعوبنا العربية ، التي كثيراً ، وطويلاً ، ما صمدت في وجه الفتوحات ، ومختلف الموجات والغزوات . . وصمدت للكثيرين من الطغاة . . ما بالها اليوم قد خدرتها الضربات ، فهانت واستكانت ، وسكتت على ما لم تعتد السكوت عليه مما يمسّ حرماتها وتقاليدها ، ويهدر كراماتها ومصالحها؟ . . ما بالها قد استسلمت عن طواعية أو كراهية؟ . . إنه لم يعد خافياً على أمتنا ، عن شيبها وشبابها ، عن أحزابها وأقطابها : أي العهود والأنظمة وفّرت لبلادنا العربية الأمل والهدوء ، والرخاء والعمران ، بعد أن أقامت فيها دولاً ، وحققت لها الاستقلال ، وأرست قواعد الحكم فيها على أسس سليمة من البناء والتنظيم؟ . . وأي العهود والأنظمة طبعت بلادنا بطابع القلق ، والمشاكل ، والأزمات المتلاحقة . . وعممت الفقر ، والكبت ، والإرهاب . . وبذرت الخلافات بين العرب ، وبعثرت الجهود ، وفرّقت الصفوف ، وأفقدت البلاد أمنها واستقرارها ، وزعزعت اقتصادياتها ، وزرعت الأحقاد بين الدولة والدولة ، بين الشعب والحكومة ، بين الحزب والحزب ، بين الرئيس والمرؤوس ، بين

العامل وصاحب العمل ، بين الفلاح وصاحب الأرض . . كما عرّضت بعض بلادنا العربية للمحن والفتن ، مما أدى فيها إلى إراقة الدماء ، وهدر الجهود والطاقات ، وإشغال أمتنا بالخلافات والمؤامرات والانقلابات ، وإلهائها بذلك عن تقوية نفسها ، وتنظيم شؤونها ، وترفيه شعوبها ، واستعدادها لمواجهة الأعداء وهي قوية قادرة ، منظمة مستعدة؟ . . نعم ، إنه لم يعد خافياً على أمتنا : أي العهود والأنظمة كانت لها عهود خير واطمئنان ، وأي العهود والأنظمة كانت لها عهود شرور وقلق ومتاعب؟ . . وليس من شيم أمتنا السكوت على الضيم ، والخنوع للظلم ، والاستسلام للطغاة . . ولا من شيمنا اليأس والقنوط . . وتاريخ الشعوب حافل بالطغاة ، الذين كان الواحد منهم يحكم الشعب باسم الشعب ، فيذيقه ألواناً من الضغط والظلم والطغيان . . وكم رزئت شعوبنا بالطغاة المستبدين ، ولكنها كانت لا تلبث حتى تسحقهم ، وتتحرر من طغيانهم ، إن أصروا على أن يظلوا فيه يعمهون . . فمثلاً -لا حصراً- أين بكر صدقي وأين عبدالكريم قاسم- في العراق؟ وأين حسني الزعيم وأين أديب الشيشكلي – في سورية؟ وأين فاروق في مصر؟ . . وأين لومومبا ، وأين تشومبي ، وأين نيكروما ، وأين سوكارنو؟ . . وأين -من قبلهم- هتلر ، وأين موسوليني؟ . . بل أين نيرون؟ . . وكم من نيرون في عصرنا ، وفي بلادنا! . . نعم ، لا مجال لليأس ، فلا بد لليل من آخر ، ولا بد من فجر تستفيق فيه أمتنا لتسحق الطغاة ، الممعنين في طغيانهم ، لا يستجيبون لنداء ضميرهم وأمتهم فيرعوون . . وسترفع ما تركوه في بلادنا من ركام وحطام ، وتعمل على ترميم البناء ، وإقامة عهود تؤمن لها الطمأنينة والرفاهية ، والاستقرار والازدهار . . وتكفل لها القوة والمنعة ، والسلامة والكرامة . . وتحقق لها أمانيها ، وتعدها كي تقوم بدورها الكبير ، وتتبوأ مكانها اللائق بين الأمم ، أمة واحدة محترمة ، عزيزة الجانب ، تواكب ركب الحضارة ، بثقة وجدارة ، لا تمزّقها الخلافات ، ولا تشغلها المعارك الجانبية . . نعم ، لا بد من فجر تصحو فيه أمتنا ، فتميّز بين الخير والشر ، بين الصالح والطالح ، بين الخبيث والطيب . . وتتمسك بالحق ، وتسحق الباطل . . فقد ولّى زمان الحكم الديكتاتوري ، الفردي ، المتسلط المستبد ، القائم على حراب الجند ، وإرهاب البوليس ، والعملاء والجواسيس . . وعلى كذب الدعايات ومغالطاتها . . لقد ولّى زمان الطغيان . . وإن بقيت منه في بلادنا بقايا ، فيجب أن تولي بدورها إلى غير رجعة .

ومن الثابت أن في طليعة أهدافنا الكبرى تحرير فلسطين ، والوحدة العربية . أما

تحرير فلسطين فيجب في شأنه أن نكون واقعيين عمليين ، لا مجرد عاطفيين . . لا يكفي أن نقول : (يا فلسطين جينالك)! . . ولا يكفي أن نقول : سنسحق إسرائيل (المزعومة) ، ونلقي بها في البحر! . . يجب أن نفهم جميعاً أن تحرير فلسطين عمل جبار يجب في تحقيقه أن نأخذ بعين الاعتبار جميع إمكانياتنا ، وإمكانيات العدو ، محلياً ودولياً . . إنه لخير لنا أن نخوض المعركة الفاصلة بعد عامين ، مثلاً ، ونحن نضمن النصر ، من أن نخوضها بعد عام –والهزيمة أقرب إلينا من النصر . . . إن الأمر يتطلب استعداداً شاملاً لا عسكرياً فقط ، بل عسكرياً وسياسياً ، ونفسياً وإعلامياً واقتصادياً . . محلياً ، وعربياً ، ودولياً . . ويجب ألا يغيب عن بالنا من هم وراء العدو ، فيجب أن نبذل قصارى الجهد في أن نحاول كسبهم إلى جانبنا ، وإزالة الغشاوة عن أعينهم ، والتلويح لهم بالمكاسب والخسائر ، كي يؤيدوا حقنا بدل أن يؤيدوا باطل العدو . . وإن كانت هنالك دول قد أعمتها بعض مصالحها ، أو بعض دعايات الضلال ، أو ارتهن العدو بوسائله الجهنمية حكامها وساستها ، فلنعمل على اتقاء شرورها ، وتهديد مصالحها . . ولنعمل على اكتساب التأييد من دول سواها ، ترجح حقنا في الميزان الدولي ، وفي ميزان القوى . . وإن لنا في الدول الإسلامية لركيزة كبرى يجدر بنا أن نعرف كيف نتودد إليها –قبل سواها– ونضمن تأييدها المطلق ، في مختلف الميادين . . وما أحسبها إلا مؤهلة لذلك ، وجديرة به ، وراغبة فيه – لو أننا نحسن التصرف . .

وعلينا في سياستنا الخارجية أن ننتبه أيضاً إلى ناحية أخرى ، وهي أن الدول العربية ، التي بذلت وضحت ، في كفاح طويل مرير ، من أجل حريتها واستقلالها ، ما كان لها ، بدوافع عاطفية ، أن تستبدل استعماراً غربياً باستعمار شرقي . علينا أن نفهم جيداً وقبل أي شيء آخر ، إنه ما من دولة شرقية أو غربية تريد لنا خيراً ، أو تريد بنا شراً ، إلا بقدر ما يحقق ذلك مصالحها هي ، لا مصالحنا . وعلينا أن نفهم أن الاستعمار الذي يستعمرنا اقتصادياً أو سياسياً ، أو حتى عسكرياً ، من الممكن أن نتحرر منه ، عاجلاً أم آجلاً ، بوسيلة أو بأخرى . .

أما الاستعمار الذي يستعمرنا عقائدياً ، فهو لا يستعمر اقتصادنا ، مثلاً ، ولا قواعدنا ، ولا مرافئنا ولا مطاراتنا . . . بل هو يستعمر إيماننا ، يستعمر عقولنا وقلوبنا ، ونفوسنا وأفكارنا – فيستعمر كل شيء! . . . وهذا أسوأ وأخطر أنواع الاستعمار . . إذ لا خلاص منه اليوم ، ولا غداً ، ولا بعد غد . . . علماً بأن الاستعمار الغربي قد

انحسر عن أوطاننا جميعها ، أو كاد . . . فلا نستبدلنه باستعمار جديد شرقي . . . وإن كان علينا أن نظهر التقدير وحفظ الجميل – دون ارتهان ، أو انبطاح ، أو زحف على البطون ، إذ ما وقفت دولة ما موقفاً فيه مناصرة حقيقية فعلية ، غير مشوبة أو مشبوهة – لقضايانا . . . وعلينا في الوقت نفسه ألا ننحاز انحيازاً قوياً ، متواصلاً ، لا للشرق ولا للغرب . . . بل علينا أن نكيف سياستنا الخارجية بصورة مرنة لبقة ، حسبما تقتضيه مصالحنا دائماً ، دون أن نخاصم دولة باستمرار ، أو نرتهن لأخرى على الدوام . على أن نستمر مع ذلك كله في إثبات وجودنا القوي ، والقيام بدورنا الخير البناء ، على الصعيد الدولي العالمي ، وعلى الصعيد الإنساني ، تجاوباً مع قيمنا الإنسانية الموروثة ، وتراثنا وتقاليدنا ، ومثلنا العليا العريقة . . .

والآن ، لا بد لنا من الوقوف قليلاً عند الناحية العسكرية . . . يجب أن نواجه الحقيقة المؤسفة ، ونعترف بجرأة ومرارة : إن جيوشنا تستنزف الكثير من ميزانياتنا ، بل إن في ذلك شيئاً من التبذير . من الواجب ، دون ريب ، نحو الجندي ، الذي نذر نفسه ، بروحه ودمه ، للدفاع عن الوطن ، أن يؤمن له كل ما يكفيه ، ويجعله مرتاحاً . أما أن يبلغ ذلك حدّ الترف ، والتبذير ، والبطر – فليس مما تحمد عقباه ، كما أن من الضروري أن يوجه الجندي توجيهاً وطنياً سليماً ، كي يفهم جيداً أن واجبه ينحصر بين الثكنة والجبهة ، وفي النظام والطاعة ، وفي الاهتمام بالتدريب والتسليح ، وما يختص بالشؤون العسكرية – دون سواها ، إذ إن من الإجرام أن يُزج بالعسكريين في ميدان السياسة ، وأن يقحموا في الأمور الحزبية ، وأن يسند إليهم ما لم يعدوا له ، ولا يصلح لهم ، ولا يختص بهم ولا يختصون به من مناصب الإدارة والحكم ، إذ إن ذلك من شأنه أن يفسد المنصب ، ويفسد الذي تولاه ، ويفسد المصلحة العامة . أما في رصد ميزانيات الجيوش فيجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن كثيراً من الأسلحة والأعتدة – وهي باهظة الثمن والتكاليف ، عرضة للتجديد والتبديل والتغيير بصورة مستمرة . فإذا ما قامت دولة ما بشراء وتجهيز كميات كبيرة من تلك الأسلحة بشكل أكثر مما تتطلبه ظروفها وحاجاتها ، ومما تحتمله ميزانياتها ، فإن ذلك من شأنه أن يضعف تلك الدولة من الناحية المالية والناحية العسكرية ، لا سيما إذا تبدلت أنواع تلك الأسلحة وذخيرتها ، مما يجعلها إذ ذاك حديداً لا قيمة له من الناحية الحربية الاستراتيجية ، وهذه حقيقة لا أحسبها تخفى على الأخصائيين العسكريين في بلادنا ، وإن كان بعضهم يغفلون عنها أو يتغافلون . . . ويجدر بالدول العربية أن توحد شؤونها

العسكرية ، وعلى الأقل من حيث المصطلحات ، ومن حيث الأسلحة والذخيرة . بل إن ذلك في طليعة الواجبات المحتمة على دول تستعد لخوض معركة واحدة ، كأمة واحدة ، في منطقة واحدة ، ضد عدو واحد ، ولا يخفى ما لاختلاف ذلك كله بين دولنا من أثر سيئ فعال في إضعاف العمل المشترك ، وتفكيك الجبهة ، وبعثرة القوة ، وتشتيت الجهود . ناهيك عن أن تنسيق الخطط وتطبيقها ، في مثل هذا الوضع ، يصبح في غاية الصعوبة والتعقيد .

ومن العقل والمنطق أن يبقى ماثلاً في أذهاننا أننا إن كنا نبغي تحقيق أهدافنا الكبرى ، وعلى رأسها تحرير فلسطين ، والوحدة العربية ، فإن من واجبات الدول العربية أن تعنى كل منها بنفسها أولاً ، لكي تصبح الدول العربية مجموعة قوية ، من دول كل منها قوية ، لا أن تكون مجموعة أصفار ، لا حول لها ولا قوة – مهما كثر عددها . . فعلى كل دولة من دولنا أن تعنى بنفسها أولاً ، فتنظم كيانها على الأسس التي ثبت بالتجارب المحسوسة أنها أسلم من سواها ، أعني الأسس الديمقراطية ، الدستورية ، الشرعية ، البرلمانية ، التي يتولى مقدرات البلاد فيها حكام ونواب يتم انتخابهم بحرية وصدق ونزاهة ، دون مهازل مؤسفة ، كمهزلة النسبة المئوية الطريفة ، التي أعلنت أرقامها المضحكة ، لعدد الأصوات التي انتخبت للرئاسة أديب الشيشكلي ، مثلاً ، أو سواه ، مما هو عن الذاكرة غير بعيد . . . إن الذين ينتخبهم الشعب بحرية ونزاهة يطمئنون إلى ثقة الشعب وتأييده ، ويطمئن الشعب إلى سياستهم وتصرفاتهم . ويجب تطبيق نظام اللامركزية في الإدارة – قدر الإمكان ، فإن هذا من شأنه أن يساعد على إدارة عجلة الحكم بضبط وسهولة وإتقان .

أما من الناحية الاقتصادية فأعتقد أن مما يتناسب مع أوضاع بلادنا أكثر من سواه ، ويتلاءم مع طبيعة شعوبنا ، أن تعمد دولنا إلى تطبيق النظام الحر ، وتشجيع المبادرة الفردية ، على ألا يترك في هذه الحال حبل الاحتكار والاستغلال على غاربه لأولئك الذين بطمعهم وجشعهم ، بتكالبهم وتلاعبهم ، يسيئون إلى أنفسهم وإلى أوطانهم ، في الحاضر وفي المستقبل – لو كانوا يعلمون . ولن تعدم الدول وسيلة لتنظيم ذلك ، والحيلولة دون ما تتوقعه من أضرار . ولعل في طليعة تلك الوسائل فرض الضرائب التصاعدية بحزم ودقة . وعلى دولنا أن تعمل على تشجيع الزراعة ، وعلى تفتيت الملكيات الزراعية الكبيرة ، وكذلك بقايا الإقطاعية والطبقية والعشائرية – على أن يكون ذلك بالتدريج ، وبالحسنى ، وبالهوادة . . . لا بالبطش والإذلال

والتنكيل ، مما يبذر الأحقاد ، ويزيد الطين بلة ، ولا يحقق الخير المنشود . وفي اهتمامنا بالصناعة يجب ألا نعمل على طريقة الطفرة السريعة ، بل بأسلوب التطور السليم ، إذ ليس من المعقول ، ولا من المصلحة ، لبلاد كانت لمدة طويلة ، زراعية تماماً ، أن تصبح دفعة واحدة ، صناعية تماماً . . . وليس من المصلحة أن نهدر أموالنا في إقامة مصانع ضخمة لا تلبث أن تتوقف لسبب أو لآخر ، كفقدان المواد الخام ، أو فقدان قطع الغيار ، أو فقدان الخبرة ، أو غير ذلك من ظواهر الارتجال ، وأضرار التسرع غير المحمود . وما أكثر الأمثلة على ذلك في بلادنا العربية ، في السنوات الأخيرة .

وما دمنا قد تطرقنا إلى الاقتصاد والتجارة ، والزراعة والصناعة ، فيجب على دولنا أن تهتمّ اهتماماً بالغاً بشؤون الفلاحين والعمال ، بل وجميع ذوي الدخل المحدود ، فتعنى العناية الكافية بشؤونهم الصحية والسكنية ، والمعيشية والتعليمية وغيرها ، لتوفر لهم عيش الكفاية ، والطمأنينة ، والكرامة ، على ألا تظلم في ذلك فلاحاً أو صاحب أرض ، ولا عاملاً أو رب عمل ، بل ترعى حقوق الجميع ضمن أنظمة تقوم على العدل والعقل ، دون ظلم أو حقد ، ولا استغلال أو تمرد . ومن الواجب على الدولة توعية المواطنين ، وحثهم على العمل والإنتاج ، لا تشجيعهم على ترك مدارسهم أو مكاتبهم ، أو حقولهم أو مصانعهم ، أو حتى معسكراتهم ، لحشدهم في اجتماعات أو مهرجانات ، أو سوقهم –كالقطعان الذلولة– في مظاهرات أو مسيرات ، وحملهم على التصفيق والصياح ، وإطلاق الهتافات والشعارات ، وحمل اللافتات ، وتوجيه الشتائم والاتهامات . . . إن في هذا تعطيلاً لطاقات الأمة ، وانحداراً بها إلى مستوى وضيع : إنتاجياً وخلقياً . يجب أن نقنع كل مواطن بأنه «يخدم كل منا وطنه : بأن يتقن عمله» .

وإن كنا نريد حقاً تحرير فلسطين ، والأجزاء الأخرى من وطننا الكبير ، ونقيم وحدة قوية ، فعلينا أن نتقي الله في أموالنا وطاقاتنا وأوقاتنا ، فلا نهدرها في غير ما يفيد شعوبنا ، ويخدم أهدافنا . إن الدعايات الواسعة ، الهائلة ، المستمرة . . . الصحفية والإذاعية والتلفزيونية ، الداخلية والخارجية ، تستنزف الكثير من أموالنا وإمكاناتنا . . . فإن كانت لخير قضايانا الوطنية القومية المصيرية ، فلا بد منها . أما إن كانت لمجرد تمجيد أفراد من حكامنا ، أياً كانوا ، والتبخير لهم ، والتهليل والتكبير ، والتطبيل والتزمير ، وتشويه الحقائق من أجلهم ، وتزوير الوقائع ، وقلب الجهاد والأمجاد خيانات وعمالات ، وقلب الجرائم والمؤامرات مكاسب وانتصارات . . .

والتهجم على الخصوم ، وتشويه سمعتهم والافتراء عليهم زوراً وكذباً وبهتاناً – فهذا لا يجوز . . .

وكذلك نشاط الاستخبارات ، من التقصي والاستعلام ، إلى الملاحقة والقيام بالأدوار والمهمات البوليسية والإرهابية والتآمرية . . . إن هذا يكلف الدول غالياً ، وغالياً جداً . . فإن كان من أجل حفظ أمن الدولة وسلامتها ، وملاحقة الأعداء وكشف مؤامراتهم ، فهذا ضروري ، وجد ضروري . . . أما إن كان ذلك كله لمجرد حفظ السلامة الشخصية لأفراد من حكامنا ، أياً كانوا ، ولملاحقة من لا يركع لزعاماتهم ، واضطهاد كل من ينتقدهم أو لا يسبح بحمدهم – مهما أخطأوا ، والتنكيل دون أية رحمة أو إنسانية ، بالخصوم الحزبيين أو العقائديين ، والإخلال بأمن الدول العربية التي لا يدين لهم حكامها بالولاء ، والعبث باستقرارها ، وعرقلة مسيرتها العمرانية وتطورها الإنمائي . . . فهذا أيضاً لا يجوز . . .

والدخل القومي ، إذا أضفنا إليه الديون والقروض ، والمنح والمساعدات ، من بعض الدول الكبرى ، والغنية . . ومن بعض المؤسسات الدولية ، والاقتصادية ، والإنمائية ، الوطنية والأجنبية . . كل ذلك يوفر لدولنا ثروات هائلة . . فإذا أنفقتها دولنا على الإعمار والإنعاش ، على تقوية نفسها ، وتقدم شعوبها ورفاهيتها ، فإن ذلك خير . . أما أن تبدّد تلك الثروات في الدعايات للحكام ، أياً كانوا ، وفي الفتك بخصومهم ، والإسراف على أعوانهم وعملائهم ، وفي مغامراتهم ومؤامراتهم ، وفي عملهم المتواصل ضد الأنظمة الأخرى في البلاد العربية ، وضد الحكام الآخرين ، ممن يخالفونهم في الرأي ، أو لا يخضعون لرغباتهم في التسلط والسيطرة ، والقيام ضدهم بمحاولات ثورية ، وانقلابية ، واغتيالية وتخريبية . . بل وحتى التبذير في مساندة حاكم على حاكم ، أو نظام على آخر ، حتى وإن كان في مجاهل الدنيا ، في مشارق الأرض أو مغاربها ، لمجرد «الرفقة» العقائدية . . فهذا أيضاً ، وأيضاً ، لا يجوز . . إذ إن الدخل القومي للدولة ليس إرثاً يرثه حاكم ما ، هو أو أبوه ، عن السلف المجيد من أجداده الكرام . . والقروض والمساعدات الدولية ، بآلاف الملايين من الدولارات والروبلات ، والجنيهات والماركات ، لا تقدمها الدول ولا المؤسسات الدولية والعالمية إكراميات خاصة ، ولا «بخاشيش» شخصية للحاكم ، أياً كان ، كي يبدّدها فيما يجوز وما لا يجوز . . إنها ملك الدولة بأسرها ، إنها لكل فرد ، وفيها حق لكل مواطن ، فلا يجوز قط أن تنفق إلا بقدر وبحساب ، وفيما يعود على الدولة بأسرها ، وعلى كل

مواطن في الدولة ، بالقوة ، وبالرخاء ، وبالخير .

ونأتي أخيراً إلى الهدف الكبير ، والأمنية الغالية : الوحدة العربية ، التي كانت لنا الحلم المجنح ، منذ كنا على مقاعد الدراسة ، والتي عملنا من أجلها فتياناً ، وشباباً ، وكهولاً ، طلاباً وجنوداً ، وساسة وحكاماً . وبذلنا الكثير من أرواحنا ودمائنا وأموالنا ، من أجل تحقيقها . وخاض من أجلها رعيلنا الأول ، أفراداً وجماعات ، معارك متواصلة ، في ميادين الحرب والسياسة ، في الجمعيات والحركات السرية ، في المؤتمرات التاريخية ، في الساحات الحربية ، في المحافل الديبلوماسية والدولية . . وكان منا من واجهوا مشانق السفاحين الأتراك ، وحراب الفرنسيين المتغطرسين ، ورصاص البريطانيين المستعمرين . . ومن واجهوا المعتقلات والمنافي والسجون ، ومن ذاقوا شتى صنوف الأذى والهوان ، والبؤس والتنكيل والاضطهاد . . وذلك كله من أجل تحقيق الوحدة العربية . . وقد بدأنا كفاحنا هذا منذ خمسين عاماً ونيف ، حين لم يكن الآخرون ، من بعض حكامنا اليوم ، قد تكوّنوا ، بعد ، أجنّة في بطون أمهاتهم . . . أولئك الذين يجحدوننا اليوم ، ويرموننا بكل تهمة وفرية ، لا يتقون الله في أمتهم وتاريخها ، وفي أجيالها وأخلاقها ، ولا يحسبون حساباً للحق ولا للضمير ، ولا يرعون حرمة لتضحيات ، أو لجهاد وأمجاد . . نعم . . لقد بدأنا كفاحنا من أجل تحرير أمتنا ، وتوحيدها ، منذ خمسين عاماً ونيف ، ثم مضينا نواصل ذلك الكفاح بكل ما نملك من إمكانات حتى ابتعادنا ، أو إبعادنا ، عن الحياة العامة . ومن ذكرياتنا المريرة في هذا الصدد ، أن مساعينا في سبيل جمع شتات أمتنا ، وتوحيد بعض أقطارها ودولها ، كانت تلقى المعارضة والعراقيل من الأقارب ومن الأجانب ، من الأشقاء ومن الأعداء – على السواء .

إن اتحاد الضعيف مع الضعيف يزيدهما كليهما ضعفاً . فالخطوة الأولى ، إذن ، هي العمل من أجل أن تكون وحدتنا ، كما قلنا ، وحدة قوية ، وحدة تجمع بين أقوياء ، لا بين أصفار . . فعلى كل دولة من دولنا إذن أن تعمل ، بجد وبسرعة ، على تقوية نفسها من جميع الوجوه . وبعد أن تصبح دولنا قوى لها وزنها وقيمتها ، عندئذ تبدأ المرحلة الثانية ، وهي التهيئة النفسية للوحدة الكبرى . وتكون هذه التهيئة بتوحيد الشعور أولاً ، وبإيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق التسامح والتقارب والتعاطف ، والمحبة والمودة بين شعوبنا . . ثم توحيد الأماني بينها ، لتصبح الوحدة هي الهدف الذي يؤمن به ، ويسعى ضمن إمكاناته لتحقيقه ، كل شعب من شعوبنا ، بل كل مواطن في

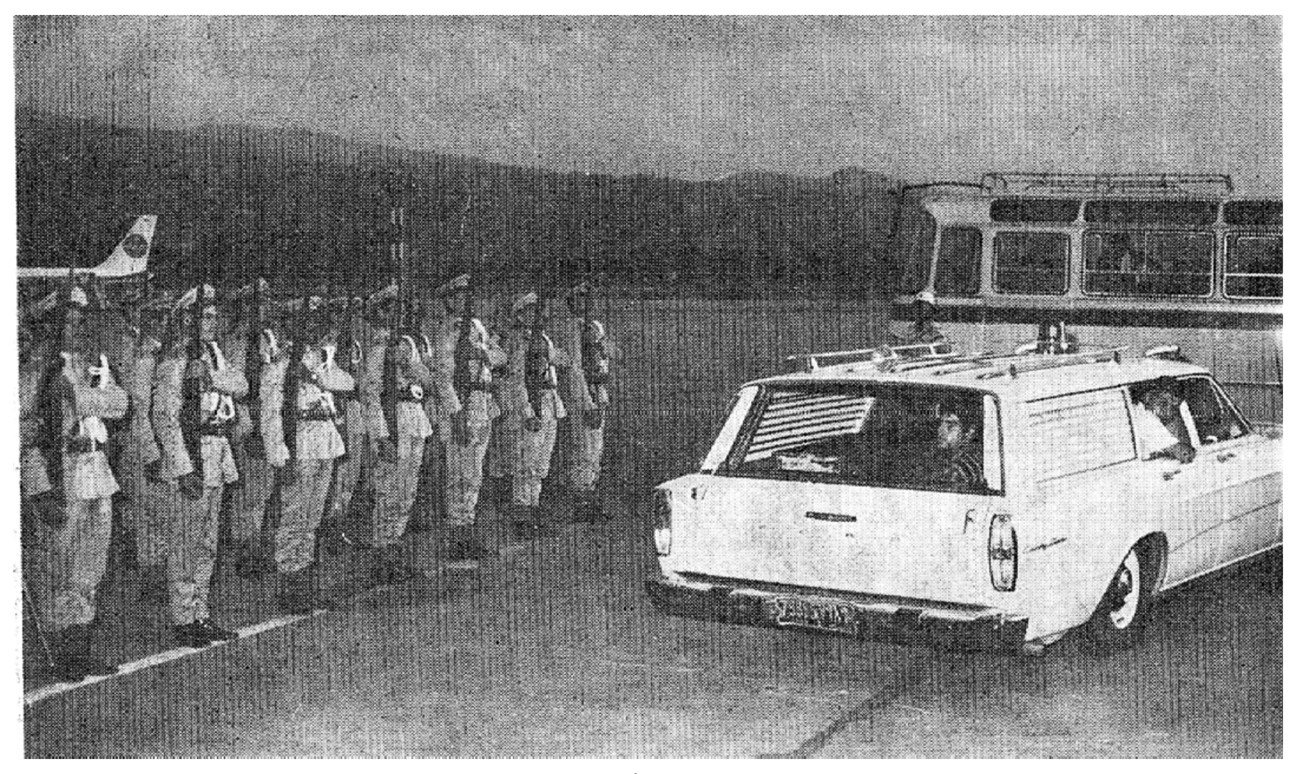
دنيا العرب ، على أن يكون ذلك عن قناعة تامة ، وعن رغبة أكيدة . . . وريثما تتم التهيئة النفسية ، والتعبئة العاطفية الشعبية ، يتحتم على دولنا أن تخطو الخطوات التالية ، فتتيح للأخصائيين منا ، بل تفرض عليهم فرضاً ، فتجند العقلاء منا والمثقفين ، والسياسيين والاقتصاديين ، والتربويين والعسكريين ، والمهنيين والحقوقيين ، كي يعقدوا الاجتماعات والندوات والمؤتمرات ، ليتناقشوا حول الوحدة ويتحاوروا ، ويدرسوا ويبحثوا ، ثم يخططوا تخطيطاً مدروساً ، عميقاً شاملاً ، منظماً مركزاً . . ثم يرفعوا دراساتهم ومخططاتهم إلى لجان خاصة في دولهم ، تدرس بدورها وتنقح ، وتجتمع اللجان جميعاً ، من جميع دولنا لتتفق على الصيغة ، ولتضع المخططات النهائية كي تتعهدها الدول بعد ذلك فتتولى تطبيقها بجد وحكمة ، وصورة علمية عملية ، تتفق مع المنطق ، وتتلاءم مع الظروف جميعها ، فالارتجال يؤدي إلى النكسة والخيبة ، والاستعجال يفضي إلى الفشل والندم . . .

ولعل مما لا يختلف عليه اثنان أن من أهم ما يجب أن تعمل دولنا على تحقيقه قبل سواه : هو الوحدة الفكرية ، وذلك عن طريق توحيد المناهج الدراسية ، وبذلك تضع حداً لهذه الفوضى المخزية المستشرية ، وتمهد لتخريج أجيال عربية متفاهمة متقاربة ، منسجمة متجانسة ، في تفكيرها وثقافتها ، مؤهلة للإيمان بالوحدة الكبرى ، وتحقيقها وتطبيقها ، وحمايتها والتمسك بها .

وبعد ذلك تتدرج دولنا في توحيد السلك الخارجي ، تدريجياً ، وفي توحيد المصطلحات العسكرية والتدريب ، والسلاح والعتاد . . . كما تعمل على توحيد الأنظمة المالية والنقدية ، والجمركية والاقتصادية ، والزراعية والصناعية ، والتجارية والاجتماعية . . . وهكذا تستمر في توحيد مختلف مرافقها وقوانينها وأنظمتها تدريجياً ، إلى أن تبلغ مرحلة تصبح معها مؤهلة للتفكير في التوحيد السياسي ، فالتوحيد في العقول ، وفي القلوب ، وفي المصالح – يجب أن يسبق التوحيد في الأشكال ، وفي الحدود ، وفي المظاهر . . . وفي مرحلة التوحيد السياسي ، كذلك يحسن أن يتم التوحيد تدريجياً أيضاً . . فبالاتفاق والتراضي ، والتفاهم والتعاون ، تتفق كل دولتين أو ثلاث أو أكثر ، من دولنا المتجاورة المتجانسة في كثير من أنظمتها وشؤونها ، على أسلوب يوحّد بينها في وحدة أو اتحاد ، تحفظ فيه لكل منها في أول الأمر شخصيتها . . . ثم يتم التقارب والتعاون ، بل والتوحيد ، تدريجياً ، بين كل من هذه الوحدات أو الاتحادات الأخرى . . . ثم تزول تدريجياً ، أيضاً ، وبالاتفاق والتفاهم

والتعاون ، الفوارق أو الفواصل القائمة بين أية دولة وأخرى ، أو أية وحدة وأخرى ، حتى تتحقق أخيراً : الوحدة الكبرى . . . والزمن كفيل بذلك ، بعد أن تصبح الفكرة مهضومة مستساغة لدى الجميع ، دون ضغط ، ولا إكراه ، ولا تفضيل ولا تمييز ، ولا غمط حقوق ولا مسّ كرامات ، ولا تجاهل واقع ولا مغالطة ، ولا تحديات ولا استفزازات . . . فالوحدة التي تقوم على مثل هذه الأمور الكريهة ، أو التي تبتسر بصورة مرتجلة أو مستعجلة ، من شأنها أن تباعد بدل أن تقرب ، وتفرق بدل أن توحد . . . ويجب ألا يغيب عن البال ، أبداً ، أنه مع الأسف الشديد ، قد حدثت في السنوات الماضية أحداث ، ووقعت أخطاء فادحة ، بدّلت مفهوم الوحدة في أذهان الكثيرين ، وقلبت فكرتها ، وشوهت معانيها . . الأمر الذي يحتم على الجميع أن يأخذوه – في معالجتهم لقضاياها – بعين الاعتبار ، والحذر والاهتمام . فلنسر في الأمر الهوينا ، على الدرب الصحيح ، وبأسلوب سليم ، والظروف كفيلة ، مع الزمن ، والنوايا الطيبة ، بتذليل العقبات . ومن سار على الدرب وصل ، والله ولي التوفيق .

فإن شاء الله لهذه الأمنيات الغوالي أن تتحقق في حياتنا – فهذا أكرم وأسعد مما نبتغي ونرجو منه سبحانه . . . وإلا فستحوم أرواحنا حول أبنائنا وأحفادنا حين يحققون تلك الأماني ، فتباركهم وهي في نشوة وغبطة وسعادة . ونسأل الله تعالى أن يحقق لهذه الأمة أمانيها ، ويهدي حكامها وشعوبها سواء السبيل ، ويأخذ بأيدي المخلصين من سادتها وقادتها ، ويسدد على دروب الخير والمجد خطاهم ، كي يعودوا بهذه الأمة خير أمة أخرجت للناس . إنه نعم المولى ونعم النصير .



ثلة من الجيش اللبناني تؤدي تحية لبنان الرسمية الأخيرة لجثمان الزعيم العربي الراحل توفيق السويدي ، في مطار بيروت ، يوم نقله إلى بغداد في ١٩٦٨/١٠/١٦



محافظ بيروت وممثل فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، أمام قاعة الشرف بمطار بيروت ، يحيط به كبار الشخصيات العربية ، يشيعون بأبصارهم وقلوبهم الطائرة التي تقل جثمان فقيد العروبة الكبير توفيق السويدي ، في الطريق إلى مثواه الأخير في بغداد .



كان رئيس الوزراء العراقي في استقبال ملك الأفغان
والأمير عبد الإله وصي العرش، بغداد – آذار ١٩٥٠

كان رئيس الوفد العراقي بصفته وزير خارجية العراق سنة ١٩٣٧ في عصبة الأمم في جنيف .



في استقبال السير كريستوفر كرييس وزير خارجية بريطانيا
لزيارة رسمية في العراق حينما كان رئيس وزراء العراق ١٩٤٦ .

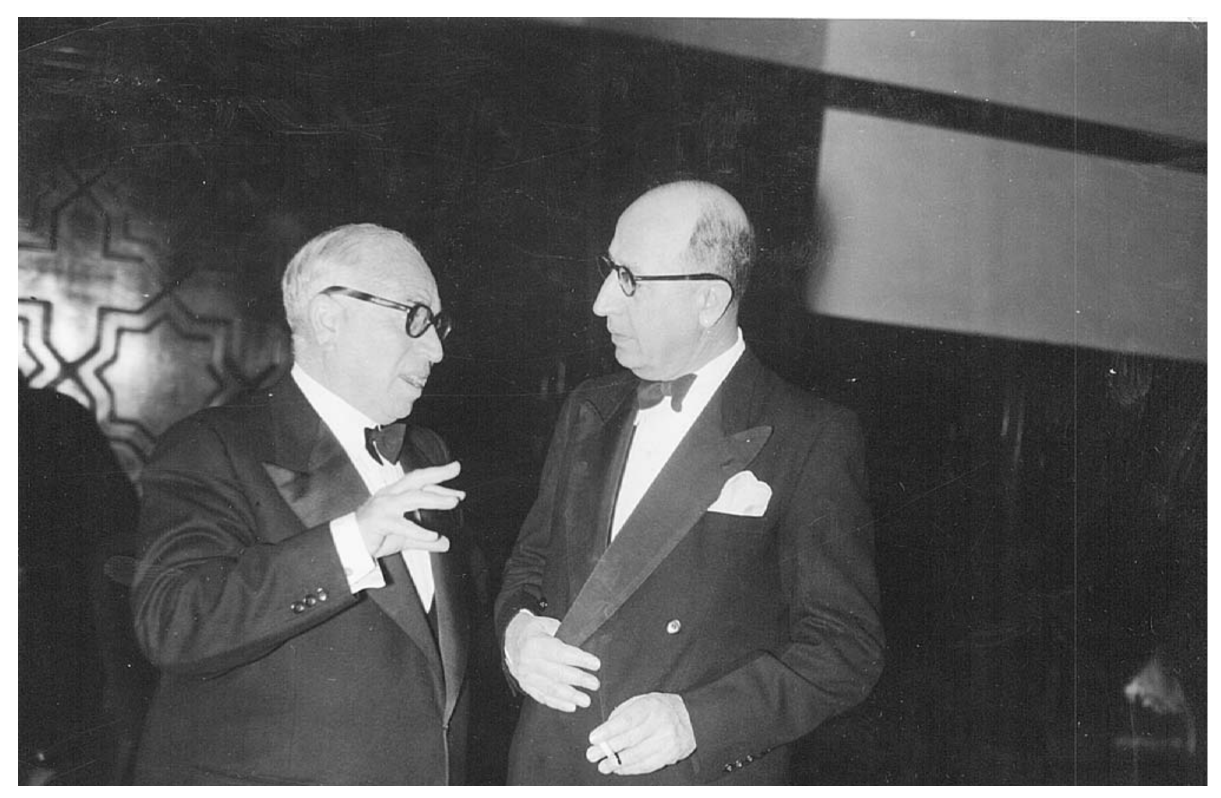
في استقبال ملك الأفغان سنة ١٩٥٠



في افتتاح سد كبير في تركيا مع رئيس وزراء تركيا
السيد عدنان مندريس والدكتور فاضل الجمالي .



في اجتماع حسين ماكان رئيس وزراء العراق سنة ١٩٤٦
مع السيد أحمد مختار بابان ومندوب الأمم المتحدة حين ذاك .



عشاء وزير الخارجية لمعالي السيد حسين نواب سفير إيران في بهو الأمانة ١٩٥٣/٢/١٤ .



على هامش اجتماع الجامعة العربية مع السيد خالد العظم رئيس وزراء سوريا
ووزير خارجية مصر حين ذاك وتوفيق السويدي ١٩٥١ .



اجتماع رئيس الوفد العراقي في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٩ .



مع السيد أحمد خشبة باشا وزير خارجية مصر في الأمم المتحدة ١٩٤٩

فهرست